



















جمهورية مصر العربية

مكتب التفتيش

المكتب الفني

ح

مجموعتها

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة السادسة والعشرون

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٥

ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٥

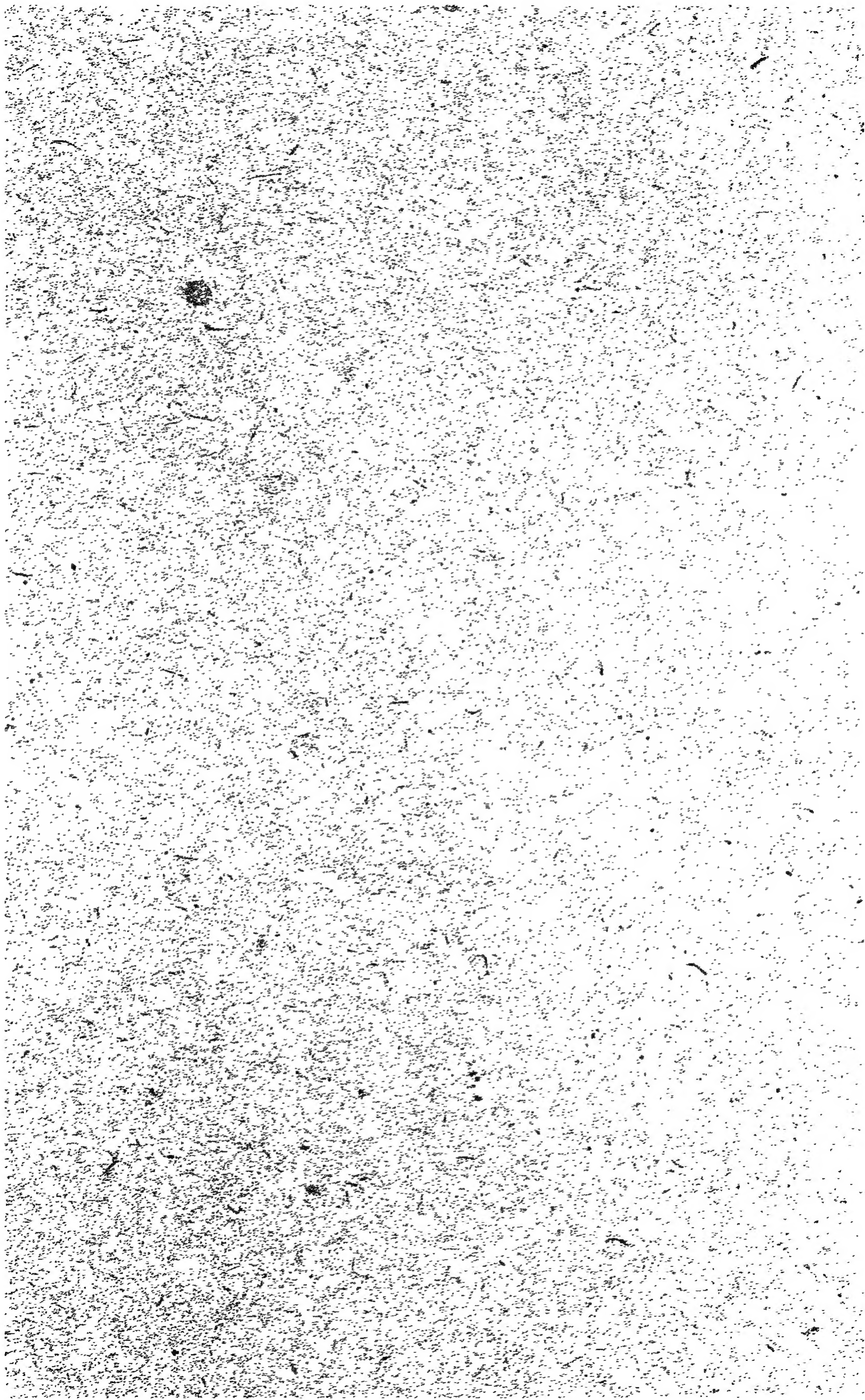


القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٧







## جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، وسعد الشاذلي ، والدكتور رفعت خفاجي ، وأحمد علي موسى .

( ٢٥٥ )

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" :

( ٢٤١ ) أحوال شخصية . نقض . "الطعن في مسائل الأحوال الشخصية" .

( ١ ) الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعه بطريق التقرير ووفقاً  
للمادتين ٨٨١/٢ ، ٨٨٢ مرافعات .

( ٢ ) الأصول العامة في الطعن بالنقض الواردة في نصوص قانون المرافعات . وجوب  
اتباعها في مسائل الأحوال الشخصية باستثناء ما يتعارض معها من مواد الكتاب الرابع  
من هذا قانون .

( ٣ ) أحوال شخصية "الطعن بالنقض" . نقض "بيان أسباب  
الطعن" . بطلان .

تقرير الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية ، خلوه من بيان أسباب الطعن  
بياناً واضحاً تافهاً عنها الغرض والجهة . . آره . بطلان الطعن وعدم قبوله .  
حالة ذلك .

١ — استقر قضاء هذه المحكمة على وجوب رفع الطعن بالنقض في مسائل  
الأحوال الشخصية بطريق التقرير وفقاً للمادتين ٨٨١/٢ ، ٨٨٢  
من قانون المرافعات .

٢ — إذ كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار  
قانون المرافعات قد أقيمت على المواد من ٨٦٨ حتى ١٠٣٢ الواردة في الكتاب  
الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، وكانت



المادة ٨٦٨ معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن " يتبع في مسائل الأحوال الشخصية القواعد المقررة في قانون المرافعات مع مراعاة القواعد التالية " فإن مفاد ذلك أن الطعن بطريق النقض في المسائل المشار إليها يكون محكوماً بالأصول العامة الواردة في المواد من ٣٤٨ حتى ٢٧٣ من تقنين المرافعات القائم رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باستثناء ما يتعارض مع هذه النصوص من مواد واردة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات نص قانون الإصدار صراحة على سريانها وبقائها .

٣ - إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وكانت الفقرة الثالثة من ذات المادة لا تجيز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة فيما عدا الأسباب المبينة على النظام العام ، وكان المقصود من ذلك أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، وكان لا يغني عن ذلك أن تذكر أوجه الطعن في المذكرة الشارحة وكان الكتاب الرابع من قانون المرافعات - قد خلا من تنظيم خاص - ببيان أسباب الطعن بالنقص ، وكان ثبت من تقرير الطعن أنه يقتصر على سرد المراحل التي مرت بها الدعوى أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية ، وخلا تماماً من إيراد أي سبب من أسباب النعي على الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون باطلاً ويتعين القضاء بعدم قبوله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليها تقدمت إلى نيابة دباط للأحوال الشخصية



للولاية على المال طالبة سلب ولاية الطاعن على إلتها ... .. وتعيينها وصية عليها وتكليف الطاعن تسليمها أموالها . تولى النيابة التحقيق وقيد الطلب برقم ٥ لسنة ١٩٦٧ أحوال شخصية مال وقدم إلى محكمة دمياط الابتدائية ، وبتاريخ ٢٨ من فبراير ١٩٧٠ حكمت المحكمة بسلب ولاية الطاعن على حفيده القاصر وتعيين المطعون عليها وصية . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ أحوال شخصية دمياط ، ومحكمة استئناف المنصورة حكمت في ١٣ من مايو ١٩٧٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . دفعت المطعون عليها ببطلان الطعن لرفعه بتقرير ونخلوه من الأسباب التي بنى عليها ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي ببطلان الطعن ، عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إنه عن الدفع ببطلان الطعن لرفعه بتقرير لا بصحيفة وفقا للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فقد استقر قضاء هذه المحكمة على وجوب رفع الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية بطريق التقرير وفقا للمادتين ٨٨١/٢، ٨٨٢ من قانون المرافعات .

وحيث إنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات قد أقيمت على المواد من ٨٦٨ حتى ١٠٣٢ الواردة في الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، وكانت المادة ٨٦٨ معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن " يتبع في مسائل الأحوال الشخصية القواعد المقررة في قانون المرافعات مع مراعاة القواعد التالية " ، فإن مفاد ذلك أن الطعن بطريق النقض في المسائل المشار إليها يكون محكوما بالأصول العامة الواردة في المواد من ٢٤٨ حتى ٢٧٣ من تقنين المرافعات القائم رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باستثناء ما يتعارض مع هذه النصوص من مواد واردة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات ونص قانون الإصدار صراحة على سريانها وبقائها ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وكانت الفقرة الثالثة



من ذات المسادة لاتبجيز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة فيما عدا الأسباب المبينة على النظام العام ، وكان المقصود من ذلك أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفًا واضحًا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه وكان لا يفتى عن ذلك أن تذكر أوجه الطعن في المذكرة الشارحة وكان الكتاب الرابع المشار إليه قد خلا من تنظيم خاص ببيان أسباب الطعن بالنقض ، لما كان مانقداً وكان الثابت من تقرير الطعن أنه اقتصر على سرد المراحل التي مرت بها الدعوى أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية ، وخلا تماما من إيراد أي سبب من أسباب النعي على الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون باطلاً ويتعين القضاء بعدم قبوله .



## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 إبراهيم السعيد ذكري ، رشيد حسين عبد الله ، ومحمد صدق العصار ، ومحمود عثمان درويش .

( ٢٥٦ )

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ القضائية :

( ١ ) و ( ٢ ) قرار إداري . قانون . حراسة . بطلان "بطلان التصرفات" .

( ١ ) القرار الإداري يعد موحوداً قانوناً بمجرد إصداره . التزام جهة الإدارة بتنفيذه وأولم ينشر . عدم جواز الاحتجاج به على الأفراد ، إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية حلة ذلك .

( ٢ ) الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ بشأن فرض الحراسة على أموال بعض الأشخاص . قرار إداري فردي . لا يمكنه في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . لا أهمية بما ورد فيه من العمل به من تاريخ صدوره . علة ذلك . الإقرار بالإيرانية الصادر من فرضت عليه الحراسة قبل نشر الأمر المذكور . لا يلغته البطلان .

١ - الأصل أن القرار الإداري يعتبر موجوداً قانوناً بمجرد إصداره ، وتلتزم جهة الإدارة بتنفيذه ، ولو لم ينشر ، غير أنه لا يحتج به على الأفراد ولا ينتج أثره في حقوقهم إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو بعد إعلانهم به أو علمهم بمضمونه علماً يقينياً ، وذلك حتى لا يلزموا بأمر لم يكن لهم سبيل إلى العلم بها ، وحتى لا يطبق القرار بأثر رجعي على الماضي وهو ما يتنافى مع مبادئ العدالة والمشروعية ووجوب حماية الحقوق المكتسبة ، وما يقتضيه الصالح العام من استقرار معاملات الأفراد والمحافظة على عوامل الثقة والإطمئنان على حقوقهم .

٢ - لما كان الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ - بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص - قراراً إدارياً فردياً وقد صدر بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦١



ونص في مادته الثالثة على أن ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه — على ما ثبت من كتاب الهيئة العامة للطابع الأميرية — أن عدد الجريدة الرسمية الذي نشر به الأمر سالف الذكر قد طبع في ١٩٦٢/١/٨ ولم يوزع إلا في ١٩٦٢/١/٢٢ فإن هذا الأمر لا يعتبر نافذا في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وهي وسيلة العلم التي نص عليها الأمر المذكور دون الإعتداد بما ورد فيه من العمل به من تاريخ صدوره هذا إلى أن الأمر المشار إليه نص على أن تسرى في شأن الخاضعين أحكام الأمر العسكري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وقد أحال الأمر الأخير بدوره إلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، وقد حظرت المادة الخامسة له من هذا الأمر إبرام عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية أو مالية من أي نوع مع أحد الأشخاص الخاضعين لأحكامه ونصت المادة ٢٠ من الأمر المذكور على أن تسرى أحكامه على كل شخص ليس من الأشخاص الخاضعين لأحكامه وإنما يباشر معاملات مع أحدهم وفي خصوص هذه المعاملات ، كما نصت المادة الثامنة منه على أن يعتبر باطلاً بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عمل تم أو جاء مخالفاً لأحكام هذا الأمر ما لم يرخص فيه وزير المالية والاقتصاد أو المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ، ونصت المادة ٢٣ على عقاب كل من خالف أحكام هذا الأمر أو شرع في مخالفتها بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وإذا كان مقتضى القول بـسريان القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ من تاريخ صدوره وليس من تاريخ نشره ، أن تسرى الأحكام السالف بيانها بأثر رجعي على الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة والمتاملين معهم وفي خصوص هذه المعاملات فتبطل بأثر رجعي تصرفاتهم التي أبرمت قبل نشر القرار المذكور ، مع أنه لا يجوز تقرير الأثر الرجعي في هذا الشأن إلا بقانون ، كما يعاقبون من أجل هذه التصرفات مع أن الدستور لا يجوز الخروج على قاعدة عدم رجعية القانون في مسائل العقوبات . لما كان ذلك وكان الإقرار المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٠ — المتضمن مديونية المطعون عليه الثاني — الذي فرضت عليه الحراسة بمقتضى الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ للمطعون عليه الأول قد صدر قبل نشر الأمر المذكور ، فإنه يكون بمنأى عن



البطلان وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بصحة الإقرار مالف  
الذكر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٢٧١ سنة ١٩٦٢ مدنى  
القاهرة الابتدائية ضد الحارس العام على أموال الخاضعين للأمرين رقمى ١٣٨  
و ١٤٠ سنة ١٩٦١ وضد المطعون عليهم الثلاثة الآخرين طاب فيها الحكم  
بالزام المدعى عليه الأول بأن يدفع له مبلغ ثمانية آلاف جنيه وبصحة إجراءات  
الحجز التحفظى الموقع بتاريخ ١٩٦٢/٣/٣١ تحت يد المطعون عليهم الثلاثة  
الآخرين وجعله حجرا تنفيديا ، وقال بيانا لدعواه أن .. .. توفى  
فى القاهرة بتاريخ ١٩٦٠ / ١٢ / ٢٦ أثناء وجود شقيقه المطعون عليه الثانى  
فى الخارج قبذل المطعون عليه الأول جهودا كبيرة فى المحافظة على التركة ودفع  
المنازعات التى أثرت بشأنها حتى حكم بأن المطعون عليه الثانى هو الوارث  
الوحيد لشقيقه و باستحقاقه لتركته ، فحرره مقابل تلك الجهود وما أنفقت  
من مصروفات خطابا بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٠ أقر فيه بأحقية للبلغ موضوع  
الدعوى يتقاضاه من تركة شقيقه وإذ تعذر عليه إستيفاء حقه بسبب فرض الحراسة  
على أموال المطعون عليه الثانى فقد أقام دعواه بطلان السابقة . دفع الحارس  
العام ببطلان الإقرار المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٠ لصدوره من المطعون عليه الثانى  
بعد فرض الحراسة على أمواله بالأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الصادر  
فى ١٩٦١/١٠/٢٥ ، وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٦ حكمت المحكمة للمطعون عليه الأول  
بطلانته . وإذا رفعت الحراسة وآلت ملكية الأموال الخاضعة لها إلى الدولة  
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فقد استأنف مدير إدارة الأموال التى آلت إلى



الدولة ( الطامن ) هذا الحكم بالإستئناف رقم ١١٣٦ سنة ٨١ ق القاهرة وأدخل المطعون عليه الثانى خصما فى الدعوى ، وبتاريخ ١٨/١١/١٩٦٧ قضت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطامن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وبتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٤ قررت المحكمة إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية وقدمت النيابة العامة مذكرة أخرى عدلت فيها عن رأيها السابق وطلبت رفض الطعن ، ثم قررت الهيئة بتاريخ ٢٠/١/١٩٧٥ إعادة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة العامة على رأيها الأخير .

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد حاصلة ان الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك انه قضى بصحة الإقرار سند الدعوى تأسيسا على أنه صدر من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليه الأول بتاريخ ٢٠/١١/١٩٦١ قبل أن يعلم الأخير بأحكام الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ المتضمن فرض الحراسة على أموال المطعون عليه الثانى والذي لم ينشر فى الجريدة الرسمية إلا بتاريخ ٨/١/١٩٦٢ وأن ما نص عليه بالمادة الثالثة من ذلك الأمر من العمل به من تاريخ صدوره ليس إلا تكليفا للمسئولين بنشره يوم صدوره والاتراخى العمل به حتى تاريخ النشر ، هذا فى حين أن الأمر المذكور قد صدر بناء على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات والأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص ، وأن مؤدى النص فى المادة الثالثة من الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ من العمل به من تاريخ صدوره فى ٢٥/١٠/١٩٦١ هو وضع القواعد المقررة فى التشريعات التى أحال اليها موضع التنفيذ فى حق الخاضعين لتدابير الحراسة منذ التاريخ سالف الذكر ، ذلك أن الحراسة بطبيعتها تدبير قصد به تحقيق مصالح الدولة العليا فلا يجوز تعليق الآثار المترتبة عليها على نشر القرار الصادر بفرضها ، وأن القول بترأخى أعمال هذه الآثار إلى ما بعد نشر القرار يتنافى مع طبيعة ذلك التدبير الذى اتخذ فى ظروف استثنائية ويقوت المصلحة العامة المقصودة من تقريره ،



وإذ صدر الإقرار سند الدعوى بعد فرض الحراسة ولم تعتد به السلطة المختصة ، فإنه يكون باطلا بالتطبيق لنص المادة ٨ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ الذى أحال عليه الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة الإقرار المذكور قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك انه لما كان الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ قرارا إداريا فرديا ، وكان الأصل ان القرار الإدارى يعتبر موجودا قانونا بمجرد إصداره وتلزم جهة الإدارة المختصة بتنفيذه ولو لم ينشر ، غير أنه لا يحتج به على الأفراد ولا ينتج أثره فى حقوقهم إلا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو بعد إعلانهم به أو علمهم بمضمونه علما يقينيا ، وذلك حتى لا يلزموا بأمر لم يكن لهم سبيل إلى العلم به حتى لا يطبق القرار بأثر رجعى على الماضى وهو ما يتنافى مع مبادئ العدالة والمشروعية ووجوب حماية الحقوق المكتسبة وما يقتضيه الصالح العام من استقرار معاملات الأفراد ، والمحافظة على عوامل الثقة والاطمئنان على حقوقهم ، ولما كان الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ قد صدر بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٥ ونص فى مادته الثالثة على أن ينشر فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره ، وكانت يبين من الحكم المطعون فيه على ما ثبت من كتاب الهيئة العامة للطابع الأميرية أن عدد الجريدة الرسمية الذى نشر به الأمر مالف الذكر قد طبع فى ١٩٦٢/١/٨ ولم يوزع إلا فى ١٩٦٢/١/٢٢ فإن هذا الأمر طبقا للقاعدة سالفه البيان لا يعتبر نافذا فى مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وهى وسيلة العلم التى نص عليها الأمر المذكور دون الإعتداد بما ورد فيه من العمل به من تاريخ صدوره ، هذا إلى أن الأمر المشار إليه نص على أن تسرى فى شأن الخاضعين له أحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وقد أحال الأمر الأخير بدوره إلى الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، وقد حظرت المادة الخامسة من هذا الأمر إبرام عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية أو مالية من أى نوع مع أحد الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، ونصت المادة ٢٠ من الأمر المذكور على أن تسرى أحكامه على كل شخص ليس من الأشخاص الخاضعين لأحكامه وإنما يباشر معاملات مع أحدهم وفى خصوص هذه المعاملات كما نصت المادة



الثامنة منه على أن يعتبر باطلاً بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عمل تم أوجاه مخالفات أحكام هذا الأمر ما لم يرخص فيه وزير المالية والاقتصاد أو المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة ، ونصت المادة ٢٣ على عقاب كل من خالف أحكام هذا الأمر أو شرع في مخالفتها بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وكان مقتضى القول بسريان القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ من تاريخ صدوره وليس من تاريخ نشره أن تسري الأحكام السالف بيانها بأثر رجعي على الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة والمتعاملين معهم وفي خصوص هذه المعاملات فتبطل بأثر رجعي تصرفاتهم التي أبرمت قبل نشر القرار المذكور مع أنه لا يجوز تقرير الأثر الرجعي في هذا الشأن إلا بقانون كما يعاقبون من أجل هذه التصرفات مع أن الدستور لا يجيز الخروج على قاعدة عدم رجعية القانون في مسائل العقوبات ، لما كان ذلك ، وكان الإقرار المؤرخ ١٩٦١/١١/٢٠ المتضمن مديونية المطعون عليه الثاني للمطعون عليه الأول قد صدر قبل نشر الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ فانه يكون بمنأى عن البطلان ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بصحة الإقرار سالف الذكر فانه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله ، ويتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٥

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
 إبراهيم السعيد ذكرى ، وعثمان حسين عبد الله ، ومحمد صدق المصارع ، وزكي الصارح صالح .

( ٢٥٧ )

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) عقد " تفسير العقد " . محكمة الموضوع .

تفسير العقود . أمر تستقل به محكمة الموضوع ما دام أن قضاؤها يقوم على أسباب سائغة .

( ٢ و ٣ ) بيع " التزامات البائع " . " ضمان العيب الخفي " .

ضمان البائع للمشتري إغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الربح . إعتباره كفالة من المشتري لصفة  
 في المبيع . لالتزام البائع بالضمان عند تخلف هذه الصفة .

( ٣ ) تخلف الصفة التي كفلهما البائع في المبيع . موجب لضمان البائع متى قام المشتري باخطائه  
 لا يغير من ذلك علم المشتري بتقصيرها وقت البيع أو عدم علمه بها وسواء كان يستطيع أن يبين فواتها  
 أم لا .

( ٤ ) بيع " التزامات البائع " . تقادم " تقادم مسقط " . حكم " تسبيب  
 الحكم " .

تقادم التزام البائع بضمان العيوب الخفية . م ٤٥٢ مدني . بيان الحكم عناصر الفش المنسوبة  
 للبائع وتعده إخفاء للعيب . القضاء بأن مدة التقادم في هذه الحالة ١٥ سنة من تاريخ العقد .  
 لا خطأ .

( ٥ ) حكم " تسبيب الحكم " . استئناف .

قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي . عدم لالتزامها ببحث أسباب هذا الحكم والرد عليها  
 ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب كافية .



١ — تفسير العقود واستظهار نية طرفيها هو أمر تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية الطرفين من المعنى الظاهر لعبارة .

٢ — ضمان البائع للمشتري إغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الربيع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — يعتبر كفالة من المشتري لصفة في المبيع مما تعنيه المادة ٤٤٧ من القانون المدني بقولها "يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم يتوافر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفّل للمشتري وجودها فيه وإذا كان البائع — مورث الطاعنين — قد ضمن إغلال الدور الأول من العقار المبيع قدراً معيناً من الربيع وقد روعي هذا التقدير في تحديد الثمن فإن يخالف هذه الصفة في البيع يوجب إلزام البائع بالضمان .

٣ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن المشرع وإن كان قد ألحق حالة تخلف الصفة التي كفّلها البائع للمشتري بالعيب الخفي وأجرى عليها أحكامه فيما يختص بقواعد الضمان إلا أنه لم يشترط في حالة تخلف الصفة ما اشترطه في العيب الذي يضمنه البائع من وجوب كونه مؤثراً وخفياً إذ جعل مجرد عدم توافر الصفة في المبيع وقت التسليم موجبا لضمّان البائع متى قام المشتري بإخطاره ، سواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أو لا يعلم ، وسواء كان يستطيع أن يتبين غواتها أو لا يستطيع .

٤ — مفاد نص المادة ٤٥٢ من القانون المدني أن الالتزام بضمان العيوب الخفية يسقط بمضي سنة من وقت تسلم المشتري للمبيع ، غير أنه إذا تعمد البائع إخفاء العيب عن غش منه فلا تسقط دعوى الضمان في هذه الحالة إلا بمضي خمس عشرة سنة من وقت البيع . ولما كان يبين مما قرره الحكم أنه رغم أن البائع — مورث الطاعنين — كان يعلم أن الدور الأول من العقار المبيع كان مؤجراً من قبل بمبلغ ثمانية جنيهاً شهرياً فإنه ضمن للمشتري المطعون عليها الثانية ومورث المطعون عليها الأولى — أن العقار يغل قدراً أكبر من الربيع إذ

(١) قس (١) ١٩٦٩/٤/١٠ مجموعة المكتب الفني السنة ٣٠ ص ٧٩٦ .



استأجر منهما هذا الدور بمبلغ ٣٥ ج شهريا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على العقد النهائي على أن تكون الأجرة ٣٠ ج شهريا بعد انتهاء هذه المدة مما جعل المشتريين يقبلان على تحديد ثمن العقار بمبلغ ٨٥٠٠ ج ، ثم أقام ورثة البائع دعوى قضى فيها بتخفيض الأجرة وخلص الحكم من ذلك إلى أن المبيع به عيب خفى تعمد البائع إخفائه عن المشتريين غشاً منه واستند إلى أسباب سائغة تكفى لحمله في هذا الخصوص ، وكان الحكم فيما أورده على النحو سالف الذكر قد بين عناصر الغش الذى نسبته إلى البائع وكيف أنه تعمد إخفاء العيب ، وإذ رتب الحكم على ما انتهى إليه أن مدة تقادم دعوى الضمان في هذه الحالة تكون خمس عشرة سنة من تاريخ العقد وأن هذه المدة لم تنقضى بعد حتى تاريخ رفع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

هـ — محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا ما قضت بإلغاء الحكم الابتدائي بحسب أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب كافية لحمله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن المطعون عليهما أقامتا الدعوى رقم ٢٦٧٠ سنة ١٩٦٧ م دنى الإسكندرية الابتدائية ضد الطاعنين بصحيفة قدمت في ١٩٦٨/١/٤ طلبت فيها الحكم بالزامهم عن أنفسهم وبصفقتهم وورثة المرحوم ... .. بأن يدفعوا لها مبلغ ٢١٧٠ ج ، وقالت بيا ما للدعوى أنه بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٥٨/٤/٦ اشترت المطعون عليها الثانية ووالدها المرحوم ... .. بهففته وليا شرعيا على أولاده القصر المشمولين بوصاية والدتهم المطعون عليها الأولى من المرحوم ... .. مورث الطاعنين كامل أرض وبناء المنزل رقم ... ..



... .. بتمن قدره ٨٥٠٠ ج دفع نقدا ، ونص في البند السابع من العقد على أنه روعي في تقدير الثمن أن أجرة الدور الأول الذي يشغله البائع توازي مبلغ ٣٥ ج شهريا ، وأن الاتفاق تم على أن يظل الأخير مستأجرا للدور المذكور بهذه الأجرة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع على عقد البيع النهائي كما تضمن البند الخامس عشر من العقد أنه إذا بقي البائع شاغلا للعين المذكورة بعد انتهاء المدة المتفق عليها فإن العقد يتجدد لمدة سنة وهكذا بأجرة شهرية قدرها ٣٠ ج ، وتنفيذا لهذا الاتفاق حرر الطرفان عقد لإيجار مؤرخ ١٩٥٨/٥/٣١ تضمن الشروط سالفة الذكر غير أن الطاعنين سمعوا في نقض ما اتفق عليه إذا أقاموا الدعوى رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ مدنى الإسكندرية الابتدائية طلبوا فيها تحديد أجرة الدور الأول الذى يشغلونه بمبلغ ٥ ج و ١٩٦ م شهريا بمقولة أنه تبين لهم بعد وفاة مورثهم أن الأجرة الحقيقية لهذا المسكن طبقا لعقد الإيجار المؤرخ ١٩٤١/٢/٥ هى ٨ ج ، وقضى فى تلك الدعوى بملسة ١٩٦٧/١٠/٢٨ بتحديد الأجرة بمبلغ ١٧ ج و ٤٩٥ م ابتداء من تاريخ التعاقد وبمبلغ ١٥ ج و ٥٤٥ م من ١٩٦٢/١/١ وترتب على ذلك تقاص غلة العقار المبيع من ٦٨ ج و ٥٨٠ م الى ٥١ ج و ٧٥ م شهريا وأصبح المطعون عليهما ملتزمين برد مبلغ يزيد على ١٧٠٠ ج الى الطاعنين وهو ما يربو على خمس ثمن العقار وإذا يحق لهما مطالبتهم بتعويض الضرر الذى لحقهما فقد أقاما الدعوى بالطلبات سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٢٠ سنة ٢٤ ق مدنى الإسكندرية طالبين بإلغاء والحكم لهما بطلباتهما . وبتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليهما من تركة مورثهم المرحوم ... .. مبلغ ٢١٠٧ ج . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعنون بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ، ويقولون فى بيان



ذلك أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بأن مقتضى البند السابع من عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٤/٦ أن كلا من طرفي العقد كان على بينة من أن مبلغ الخمسة والثلاثين جنيها المتفق عليه أجرة للدور الأول من المنزل المبيع لا يمثل القيمة الإيجارية القانونية لهذا الدور وإنما التزم البائع — مورث الطاعنين — بدفع هذه الأجرة لمدة ثلاث سنوات مقابل التزام المشتريين بأداء الثمن المسمى بالعقد ، و بانتهاء مدة ثلاث السنوات المذكورة يصير البند المذكور منقطع الصلة عن البيع وتصبح الأجرة المحددة بالبند الخامس عشر من عقد البيع هي المعول عليها في تنظيم العلاقة الإيجارية بين الطرفين دون ما ارتباط بثمن المبيع وبالتالي فإنها تخضع لأحكام القانون الآمرة بشأن تحديد الأجرة ، ولهذا فقد أقام الطاعنون الدعوى رقم ١٤٦٠ سنة ١٩٦٦ مدنى الاسكندرية الابتدائية وصدر فيها حكم بتحديد الأجرة القانونية لهذه العين . غير أن الحكم المطعون فيه التفت من هذا الدفاع وذهب إلى أن المقصود من البند السابع من العقد استمرار التزام البائع بسداد الأجرة المرتفعة للدور الأول وهو ضمان منه لهذه الأجرة وأنه يحق للمشتريين الرجوع على البائع بدعوى ضمان العيوب الخفية بعد أن صدر حكم بتحديد الأجرة ، وهذا الذى قرره الحكم فيه انحراف عن المعنى الظاهر لعبارة العقد ومسوخ لها ، وإذ لم يبين الحكم سبب عدوله عن هذا المعنى علاوة على أنه لم يرد على دفاع الطاعنين فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٤/٦ أن البند السابع منه ينص على أنه " يقر الطرف الأول — مورث الطاعنين ( البائع ) أنه روعى في تقدير الثمن بالقيمة الموضحة بالبند الثانى ان إيجار الدور الأول المشغول بسكنه حاليا فى العقار المبيع يوازى مبلغ خمسة وثلاثين جنيها شهريا وأنه إتفق مع فريق الطرف الثانى المطعون عليهما الثانية ومورث المطعون عليها الأولى ( المشتريين ) — على أن يظل شاغلا للدور المذكور كاستأجر بإيجار شهرى قدره خمسة وثلاثين جنيها ولمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع على العقد النهائى وليس للطرف الأول أن يتحall من هذه الأجرة لأى سبب كان ويعتبر توقيع الطرفين على هذا العقد بمثابة إيجار تام إنعقد بينهما عن الدور المشار إليه بالقيمة والمدة المذكورتين ، كما نص



البند الخامس عشر على أنه قبل الطرفين في أنه في حالة بقاء الطرف الأول في الدور الأول بعد نهاية المدة المتفق عليها في البند السابع من هذا العقد فإن الاجارة تتجدد لمدة سنة وهكذا بإجرة شهرية قدرها ثلاثون جنيها تدفع مقدما ، وكان الحكم المطعون فيه قد فسر هذين البندين وخلص إلى أن من بين الافتراض المقصودة من البيع أن تكون أجرة الدور الأول من العقار المبيع ٣٥ جنيها شهريا وأن هذا كان غاية من غايات المشترين وصفة من الصفات التي قصدوا إليها وأدخلوها في اعتبارهما عند تقدير الثمن المدفوع عن العقار وقد كفل البائع لهما هذه الغاية المقصودة وضمنها لهما في عقد البيع . عند ما قرر بالبند السابع بأنه روعي في تقدير الثمن المتفق عليه وهو ٨٥٠٠ جنيها أن يكون إيجار الدور الأول بالأجرة سالفة الذكر وأكد لهما توافق هذه الصفة في منفعة الدور المذكور بأن اتفق معهما على أن يظل هو شاغلا له بهذه القيمة لمدة ثلاث سنوات ، ولما كان تفسير العقود واستظهار نية طرفيها هو أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعبارة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فيما استخلصه من العقد على المعنى الظاهريه وبين الاعتبار المعقولة المؤدية لما ذهب إليه وهو ما يكفي لحمل قضائه ويتضمن الرد على ما أثاره الطاعنون في سبب الطعن ، ولما كان ضمان البائع للمشتري إغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الربح وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، يعتبر كفالة من المشتري لصفة في المبيع مما تعنيه المادة ٤٤٧ من القانون المدني بقولها " يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم يتوافر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه " وكان البائع ( مورث الطاعنين ) وعلى ما سلف البيان قد ضمن إغلال الدور الأول من العقار المبيع قدرا معيناً من الربح وقد روعي هذا التقدير في تحديد الثمن فإن تخلف هذه الصفة في المبيع يوجب إلزام البائع بالضمان ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث أن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وعاره قصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعنين دفعوا بسقوط حق المطعون



عليهما في ضمان العيب الخفي بمضي سنة من تاريخ تسليم المبيع في ١٩٥٨/٥/٣١ إلى أن رفعت الدعوى ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع تأسيسا على أن مورت الطاعنين تعتمد إخفاء العيب غشا منه إذ أنه التزم باستئجار الدور الأول من المنزل بالأجرة المتفق عليها وأخفى عن المشتريين الأجرة الحقيقية التي كان على علم بها وقت إبرام عقد البيع ، ورتب الحكم على ذلك أن الضمان لا يسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة طبقا للمادة ٤٥٢/٢ من القانون المدني ، في حين أن دلالة البند السابع من العقد تفيد أن كلا من الطرفين كان على علم بأن مبلغ الأجرة الشهرية للدور الأول لا يمثل القيمة التجارية القانونية وإنما التزم البائع بدفع هذه الأجرة لمدة ثلاث سنوات مقابل التزام المشتريين بأداء الثمن المسمى بعقد البيع ، كما لم يبين الحكم ماهية الغش الذي نسبته للبائع أو كيف تعتمد إخفاء العيب ولم يرد على ما أورده الحكم الابتدائي من نفي الغش في جانب البائع ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والقصور في التسيب .

وحيث أن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المشرع وإن كان قد ألحق حالة تخلف الصفة التي كفلها البائع للمشتري بالعيب الخفي وأجرى عليها أحكامه فيما يختص بقواعد الضمان إلا أنه لم يشترط في حالة تخلف الصفة ما أشرطه في العيب الذي يضمنه البائع من وجوب كونه مؤثرا وخفيا إذ جعل مجرد عدم توافر الصفة في المبيع وقت التسليم موجبا لضماني البائع متى قام المشتري بإخطاره ، سواء كان المشتري يعلم بتخلفها وقت البيع أو كان لا يعلم وسواء كان يستطيع أن يبين فواتها أولا يستطيع ، وكانت المادة ٤٥٢ من القانون المدني تنص على أنه " ١ - تسقط بالتقادم دعوى الضمان إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ولو لم يكشف المشتري العيب إلا بعد ذلك ما لم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان لمدة أطول . ٢ - على أنه لا يجوز للبائع أن يتمسك بالسنة لتقادم إذا ثبت أنه تعتمد إخفاء العيب غشامنه " ، مما مفاده أن الالتزام بضمان العيوب الخفية يسقط بمضي سنة من وقت تسليم المشتري للمبيع ، غير أنه إذا تعتمد البائع إخفاء العيب عن غش منه فلا تسقط دعوى الضمان في هذه الحالة إلا بمضي خمس عشرة سنة من وقت البيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله " أن الثابت من تقرير الخبر المقدم



في الدعوى ١٤٦٠ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى مساكن الاسكندرية يبين أن المنزل أنشئ في سنة ١٩٤١ وكان مملوكا ... .. الذى باعه للمرحوم ... .. مورث المستأنف عليهم (الطاعنين) وبعد أن باع ... .. العقار للمرحوم ... .. في ١٩٤٨/٤/٤ اتفق هذا الأخير في ١٩٤٩/١١/٣٠ مع مدام ... .. المستأجرة السابقة — على إنهاء عقد تأجير الدور الأول في ميعاد ذاته ١٩٥٠/٥/٣١ وتسليم الشقة إليه وأقام ... .. بالدور الأول موضوع النزاع ... .. وأنه يظهر من ذلك بجلاء أن المرحوم ... .. مورث المستأنف عليهم كان تحت يده عقد إيجار مدام ... .. الذى قدمه ورثة المستأنف عليهم في الدعوى ١٤٦٠ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى مساكن وذلك منذ شرائه العقار من ... .. سنة ١٩٤٨ بدليل اتفاده مع المستأجرة المذكورة في ١٩٤٩/١١/٣٠ على إخلاء الدور الأول محل النزاع وإقامته فيه بعد ذلك وإجراء التحسينات عليه وبالتالي كان يعلم بحقيقة إيجار هذا الدور منذ ١٩٤١/١٠/١٥ وخضوعه للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقد أخفى هذا الأمر عن المستأنفين — المطعون عليهما — عند شراء العقار وبقي بهذا الدور وضمن لهما أن تكون أجرته الشهرية ٣٥ ج وأكد له ذلك باستجاره لمدة ثلاث سنوات بهذه القيمة من تاريخ البيع ثم بمبلغ ٣٠ ج بعد انتهاء هذه المدة وابتداء من ١٩٦١/٥/٣١ ولما توفي في ١٩٦٢/٢/٢٧ حصل ورثة المستأنف عليهم على العقد المذكور وكان تحت يد مورثهم بالطبع وأقاموا دعوى تخفيض الأجرة استنادا إليه وتستخلص المحكمة من ذلك أن مورث المستأنف عليهم قد أخفى عن المستأنفين عند شرائهم العقار هذا العقد الذى يعيب منفعة المبيع عمدا وغشا منه ، ذلك أنه وهو يعلم حسب إقراره بالبند السابع من عقد البيع أن تحديد ثمن العقار قد روعى فيه أن إيجار هذا الدور هو ٣٥ ج شهريا وأن المشتريين إذ قبلوا تحديد هذا الثمن بمبلغ ٨٥٠٠ ج على أساس أن هذا الدور يؤجر بهذه القيمة لم يكشف لهما عن وائعة سبق تأجيرها لمدام ... .. سنة ١٩٤١ بمبلغ ٨ ج شهريا رغم وجود عقد استئجارها للشقة تحت يده ورغم أنه حسبما يبين من تقرير الخبير هو الذى اتفق معها بعد شرائه العقار على إخلاء الدور الأول وأقام به وأحرى به بعض التحسينات الأمر الذى يقطع بأنه تعمد إخفاءه بطريق الغش حتى لا يتردد المشتريان في شراء العقار بالثمن المتفق عليه ( ٨٥٠٠ ج ) وتكون مدة تقادم ضمان



العيب الخفى في هذه الحالة ١٥ سنة وليست سنة واحدة كما ذهب المستأذن عليهم ويكون الدفع المبدى منهم يسقط حق المستأذنين في إنقاص الثمن في غير محله .. وأنه يخلص من كل ما تقدم أن من حق المستأذنين الرجوع على مورث المستأذن عليهم باعتباره بائعا للعقار بضمان العيب الخفى الذى تكشف لهم برفع الدعوى رقم ١٤٦٠ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى الاسكندرية والتي نص فيها بتخفيض أجرة الدور الأول من العقار إلى مبلغ .. وكان يبين بمقرره الحكم أنه رغم أن البائع - مورث الطاعنين - كان يعلم أن الدور الاول من العقار المبيع كان مؤجرا من قبل بمبلغ ثمانية جنيهات شهريا فإنه ضمن للمشتريين - المطعون عليها الثانية ومورث المطعون عليها الأولى - أن العقار يغل قدرا أكبر من الربح إذا استاجر منهما هذا الدور بمبلغ ٣٥ ج شهريا لمدة ثلاث سنوات - من تاريخ التوقيع على العقد النهائى على أن تكون الأجرة ٣٠ ج شهريا بعد انتهاء هذه المدة مما جعل المشتريين يقبلان على تحديد ثمن العقار بمبلغ ٨٥٠٠ ج ، ثم أقام ورثة البائع دعوى قضى فيها بتخفيض الأجرة وخلص الحكم من ذلك إلى أن المبيع به عيب خفى تعمد البائع إخفائه عن المشتريين بفشائه ، واستند إلى أسباب سائغة تكفى لحمله في هذا الخصوص وكان الحكم فيما أورده على النحو سالف الذكر قد بين عناصر الغش الذى نسبته إلى البائع وكيف أنه تعمد إخفاء العيب ، وإذا رتب الحكم على ما انتهى إليه أن مدة تقادم دعوى الضمان في هذه الحالة تكون خمس عشرة سنة من تاريخ العقد وأن هذه المدة لم تنقض بعد حتى تاريخ رفع الدعوى ، وكانت محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا ما قضت بإلغاء الحكم الابتدائى ببحث أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب كافية لحمله ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبيب ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٥

بإضافة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أبراهيم السعيد ذكرى ، وعثمان حسين عبد الله ، ومحمد صدق العصار ، ومحمود عثمان درويش .

( ٢٥٨ )

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤١ ق :

( ١ ) نقض ” حالات الطعن ” . قوة الأمر المقضى .

الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض  
إلا إذا كان قد فصل في النزاع خلافاً لحكم آخر سبق صدوره بين ذات الخصوم وحاز قوة الأمر  
المقضى . م ٢٤٩ مرافعات .

( ٢ ) بيع ” دعوى صحة التعاقد ” . تسجيل . ملكية . خلف .

المشتري الذى لم يسجل عقده لا يستطيع نقل الملكية للمشتري منه . توصل المشتري الأخير  
إلى تسجيل عقد شرائه أو الحكم الصادر بصحته وقيادته رغم عدم ضم سند البائع له . أثره . عدم  
اعتبار هذا المشتري مالكاً للبيع رغم هذا التسجيل . وليس له التحدى بأن الحكم يرفض دعوى  
تثبت ملكيته قد خالف حجية الحكم بصحة التعاقد .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ،  
فإنه لا يجوز وفقاً للسادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن بالنقض فى هذا الحكم  
إلا إذا كان قد فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم  
وحاز قوة الأمر المقضى .

٢ - حق ملكية العقار المبيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - (١)  
لا ينتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل ، فلا تنتقل الملكية  
لمشتري لم يسجل عقد البيع الصادر إليه ، ومن ثم لا يكون لهذا المشتري أن ينقل

( ١ ) نقض ٢١ يناير ١٩٦٥ مجموعة المكنب الفنى . السنة ١٦ ص ٧٣ .



## الحكمة

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٧٦ سنة ١٩٦٦ مدني مركز شبين الكوم  
طالباً بالحكم بتثبيت ملكيته إلى ١٢ ط أطيانا زراعية موصدة الحدود والمعالم  
بصحيفة الدعوى وتسليمها إليه ، وقال شرحاً لدعواه أنه اشترى — هذا القدر  
بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٤٧/١٢/٣١ من المرحوم ... ..  
بشن قدره ٢٥٠ ج واستصدر الحكم رقم ٢٣٩٢ سنة ١٩٤٩ مدني مركز شبين الكوم  
بصححة وتنفاذ العقد بعد أن أشهر صحيفة الدعوى في ١٠/١٠/١٩٤٨ وقضى بتأييد  
الحكم استئنافياً وقام بتسجيله ، غير أن المطعون عاينه الثاني اشترى من نفس البائع  
بمقتضى عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٤٧/٩/١٥ ط ٦٦ ١٠ من تدخل ضمن  
القدر المبيع إليه ورفع بشأنه الدعوى رقم ١٩٧٩ سنة ١٩٤٨ مدني قويسنا



بعد أن سجل صحيفتها في ١٩/١/١٩٤٩ وصدر الحكم في ١/٥/١٩٥٠ بطلباته وقام بشهره ، وقضى للطعون عليه المذكور بثبت ملكيته للأطيان المذكورة في الدعوى رقم ٤٢ سنة ١٩٥٣ مدني مركز شبين الكوم وتأيد الحكم استئنافيا ، ثم تصرف المطعون عليه سالف الذكر فيما اشتراه إلى المطعون عليه الرابع ، كما اشترى المطعون عليه الأول ه ط ١٤ س في نفس القطعة ثم باعها إلى زوجته المطعون عليها الثالثة التي تصرفت فيها بدورها إلى المطعون عليه الخامس ، وإذ ينسحب تاريخ شهر الحكم الصادر للطاعن إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ويعتبر الحكم حجة على المطعون عليهم ، فقد أقام دعواه بالطلبات سالفه البيان . دفع المطعون عليهم الثلاثة الآخرون بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٣٩٢ سنة ١٩٤٩ ، ٤٢ سنة ١٩٥٣ مدني مركز شبين الكوم رقم ١٩٧٩ سنة ١٩٤٨ مدني قويسنا والاستئنافات التي رفعت بشأنها ، وبتاريخ ١٧/٣/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الدفع وبندب مكتب خبراء وزارة العدل بشبين الكوم لبحث أصل ملكية القدر موضوع الدعوى ومن يضع اليد عليه ، لم يسد الطاعن أمانة الحبير ، وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى بحالتها . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة شبين الكوم الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد الاستئناف برقم ١٦٨ سنة ١٩٧٠ طالبا إلغاء الحكم له بطلباته ، وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . ودفع المطعون عليه الثاني بعدم جواز الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن لصدور الحكم المطعون فيه من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في حالة لا يجوز الطعن فيها بالنقض ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدد جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، وكان لا يجوز وفقا للسادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن بالنقض في هذا الحكم إلا إذا كان قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي ، وكان ما ينعاه الطاعن بالسبب الأول من سببي الطعن أن الحكم



المطعون فیہ فصل فی النزاع خلافاً للحکم النہائی الصادر فی الدعوی رقم ۱۵۹ سنۃ ۱۹۴۸ مدنی شبین الکوم الابتدائیہ وللحکم فی الدعوی رقم ۲۳۹۲ سنۃ ۱۹۴۹ مدنی جزئی شبین الکوم المؤید استئنافاً الصادر بین نفس الخصوم والذی قضی بصحة ونفاذ عقد البیع المؤرخ ۱۹۴۷/۱۲/۳۱ الصادر إلی الطاعن من المرحوم ... .. وقد أشهرت صحیفۃ الدعوی فی ۱۰/۱۰/۱۹۴۸ ، ولما کان بین من مطالعة الحکم رقم ۱۵۹ سنۃ ۱۹۴۸ مدنی شبین الکوم الابتدائیہ أن المرحوم ... .. تصرف بالبیع فی ۱۰/۴/۱۹۴۷ إلی ولده ... .. فی أطمیان زراعیة مساحتها ۱ ف بحوض حسان والی ولده ... .. المطعون علیه الأول فی ۶ بذات الحوض والی ولده ... .. المطعون علیه الثانی وابنتیه ... .. و ... .. فی أطمیان کائنة بأحواض أخرى وأقام المطعون علیه الثانی الدعوی المذكورة للحکم له بصحة ونفاذ هذا العقد فیما یختص بالنقد الذی آل إلیه من مورثه دون الاطمیان الی تصرف فیها المورث إلی باقی الورثة ، ولم یختصم الطاعن فی تلك الدعوی ، وقضی فیها بتاريخ ۱۹۴۸/۶/۸ للمطعون علیه المذكور بطلباته ، ولما کان ینبیین من الحکم رقم ۲۳۹۲ سنۃ ۱۹۴۹ مدنی مرکز شبین الکوم أنه قضی بصحة ونفاذ عقد البیع الابتدائی الصادر من المرحوم ... .. إلی الطاعن والمتضمن بیع الاطمیان موضوع النزاع ومساحتها ۱۲ ط ، وكان حق ملکية العقار المبیع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ینتقل فیما بین المتعاقدين ولا بالنسبة إلی الغیر إلا بالتسجيل فلا ینتقل الملكية لمشتري لم یسجل عقد البیع الصادر إلیه ، ومن ثم لا ینتقل لهذا المشتري أن ینقل الملكية لمن اشتری منه لأنها لا تنقل إلیه هو إلا بتسجيل عقده ، ولذلك فقد أورد المشرع بالمادة ۲۳ من قانون الشهر العقاري نصاً یقضى بأنه لا یقبل فیما یتعلق باثبات أصل الملكية أو الحق العین إلا المحررات الی سبق شهرها ، فاذا توصل المشتري إلی تسجيل عقده أو تسجيل الحکم الصادر بصحته ونفاذه رغماً من أن سند البائع له لم یکن قد تم شهره فإنه لا ینتقل من شأن التسجيل علی هذه الصورة إعتبار المشتري مالکاً إذ من غیر الممكن أن ینتقل له من الحقوق أكثر مما هو للبائع له الذی لم ینتقل إلیه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده ، وكان الثابت أن البائع للطاعن وان اشتری من والده المرحوم ... .. أطمیاناً زراعیة مساحتها ۱ ف کائنة بحوض نصار تقع



ضمنه الأطيان موضوع النزاع إلا أن ملكية هذه الأطيان لم تنتقل إلى البائع المذكور لعدم تسجيل عقد البيع الصادر إليه ، وتكون قد ظلت على ملك المورث ... .. ثم انتقلت من بعده إلى ورثته ومن بينهم البائع إلى الطاعن ، وقد تصرف هذا البائع في نصيبه وقدره ٦ ط و ١٠ س إلى المطعون عليه الثاني وقضى بتثبيت ملكيته إلى هذا القدر في الدعوى رقم ٤٢ سنة ١٩٥٣ مدنى مركز شين الكوم وتأيد هذا الحكم استئنافيا ، وبالتالي فلا يجدى الطاعن التمسك بأن الملكية قد انتقلت إليه بتسجيل الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٣٩٢ سنة ١٩٤٩ بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٧/١٢/٣١ وأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعواه الحالية بتثبيت ملكيته للقدر المبيع له قد خالف حجية الحكم سالف الذكر ، لا يجدى الطاعن هذا القول طالما أن الملكية لم تنتقل إلى البائع له على ما سلف البيان ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكما سابقا صدر في نزاع بين الخصوم أنفسهم ، وكان ما ينعاه الطاعن بالسبب الثانى من أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع يخرج عن الحالة التى يجوز الطعن فيها بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن فى الحكم يكون غير جائز .



## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم السيد ذكرى ، ومهان حدين عبد الله ، ومحمد عثمان دريش ، وزكى الصاوى صالح .

( ٢٥٩ )

الطعن رقم ٧٨ لسنة ١ فى القضائية :

( ١ ) تقادم "تقادم مسقط" . مسئولية "مسئولية تقصيرية" . تعويض .

دهوى التعويض الناشئة عن جريمة . عدم سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية بالتقادم . لا يغير من ذلك صدور قرار النيابة بعد التحقيق بصرف النظر عن اتهام المدعى عليه . بدء حساب مدة السقوط من تاريخ انتهاء التحقيق الذى تجر به النيابة .

( ٢ ) حكم "نسيب الحكم" . دعوى "تقديم المذكرات" .

تقديم الخصم مذكرة أثناء حيز الدعوى للحكم دون اعلانها للخصم الآخر أو اطلاله عليها . إغفال الحكم الرد على ما ورد بهذه المذكرة من دفاع . لا قصور . لا يغير من ذلك أن المحكمة أذنت بإيداع المذكرات بملف الدعوى .

( ٣ ) ، ( ٤ ) مسئولية "مسئولية تقصيرية" . تعويض . إرث .

( ٣ ) التعويض عن الضرر الأدبى . صاحب الحق فيه وشروط انتقاله إلى الغير . م ٢٢٢ مدنى .

( ٤ ) وفاة المضرور بعد إقامته دهوى التعويض عن الضرر الأدبى الذى لحق به . استئناف الدعوى سيرها بناء على طلب أحد الورثة الذى انتصب خصما من الباقين . الحكم بالتعويض لتركه على أن يقدم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية . لا خطأ .

١ - لما كانت المادة ١٧٢/٢ من القانون المدنى تقضى بأنه إذا كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة فانها لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية حتى يتمكن المضرور فى الوقت الذى يعاقب فيه الجانى أن يتقاضى منه التعويض



المدنى ، وكان الثابت ان دعوى التعويض التى أقامها مورث المطعمون عليها ناشئة عن جريمة وهو الخطأ الذى نسب إلى ابن الطاعن من أنه كان يركب حصانا دهم به ابنه المورث المذكور فقتلها ، لا يغير من ذلك أن النيابة العامة صرفت النظر عن اتهامه . وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن التحقيق ظل يجرى بمعرفة النيابة فى قضية اللجنة التى حررت عن الواقعة حتى يوم ١٢/١/١٩٦٢ وأنه لم تنقض مدة ثلاث سنوات حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية فى ٣٠/١/١٩٦٥ . وإذ رتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفع بالتقادم فإن النعى عليه — بالخطأ فى تطبيق القانون — يكون على غير أساس .

٢ — إذ يبين من الرجوع إلى الأوراق أن الطاعن قد تمسك بدفاعه — الوارد بوجه النعى — فى مدكرته التى قدمها لمحكمة الاستئناف خلال فترة حجز القضية للحكم ، غير أنه لم يؤثر عليها بما يفيد سبق إعلانها للمطعمون عليها — المستأنف عليها — أو اطلاعها عليها ، ومن ثم فلا يجوز طبقا للمادة ١٦٨ من قانون المرافعات قبول هذه المذكرة ، ولا يسوغ الخروج على هذه القاعدة أن المحكمة التى أصدرت الحكم قد أذنت للطاعن بإيداع مدكرته بمواف الدعوى دون إعلان الخصم بها ، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كقاعدة العدالة المتقاضى وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها ، وبالتالى فإن إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع يكون موافقا للقانون ، ويكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

٣ — مفاد نص المادة ٢٢٢ من القانون المدنى أن الحق فى التعويض عن الضرر الأدبى مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى غيره إلا أن يكون هناك اتفاق بين المضرور والمسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا أمام القضاء مطالبا بالتعويض . أما الضرر الأدبى الذى أصاب ذوى المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية .

٤ — إذا كان الثابت أن مورث المطعمون عليها عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها قد أقام الدعوى يطالب بحقه فى التعويض عن الضرر الأدبى الذى لحقه



ب وفاة ابنته ثم توفي أثناء سير الدعوى ، فإن هذا الحق ينتقل إلى ورثته وإذا استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون عليها التي انتصبت خصما عن باقي الورثة طالبة الحكم للتركة بكل حقها ، وقضى الحكم المطعون فيه بالتعويض للتركة على أن يقسم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن ... .. — مورث المطعون عليها عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنتها ... .. أقام الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩٦٥ مدنى أسيوط الابتدائية بصحيفة قدمت في ١٠/١/١٩٦٥ طلب فيها الحكم بالزام الطاعن وابنه ... .. متضامنين بأن يدفع له مبلغ خمسمائة جنيه ، وقال بيانا لدعواه إن الأخير تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل ابنته ... .. إذ كان يركب حصانا مملوكا لوالده — الطاعن — ودهم به هذه الطفلة فقتلها وحرر بشأن الواقعة محضر اللجنة رقم ٤٢٦٠ سنة ١٩٦١ مركز أسيوط وإذ يسأل الطاعن وابنه ... .. عن تنويضه عن الأضرار التي لحقت به نتيجة الحادث وتقدر بمبلغ ٥٠٠ ج لأن أولهما مالك الحيوان الذي أحدث الضرر ولأن الثانى ارتكب الفعل الخاطيء ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . أحيلت الدعوى إلى محكمة مركز أسيوط الجزئية للاختصاص ثم أعيدت بعد صدور قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ إلى محكمة أسيوط الابتدائية حيث قيدت برقم ٩٣٧ سنة ١٩٦٨ ، وتوفي المدعى أثناء سير الدعوى وعجلتها المطعون عليها عن نفسها وبصفقتها بنفس الطلبات . وبتاريخ ٧/٢/١٩٧٠ حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع لورثة المرحوم ... .. مبلغ ٥٠٠ ج تقسم بينهم حسب



أنصبتهم الشرعية ورفضت الدعوى فيما عدا ذلك . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٩٦ سنة ٤٥ ق مدني استئناف أسبوط ، وبتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٠ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم رفض الدفع بتقادم دعوى التعويض تأسيساً على أنها ناشئة من جريمة ولم تنقض مدة التقادم حتى رفع الدعوى في ٣٠ / ١ / ١٩٦٥ ، هذا في حين أن الحادث وقع في ٢٢ / ١٢ / ١٩٦١ وعلمت به المطعون عليها وزوجها في حينه وقيدت الواقعة جنحة قتل خطأ ضدها هي لإهمالها بترك إبنتها الصغيرة في الطريق دون رعاية ثم صدر بشأنها قرار بالحفظ ، فتكون دعوى التعويض قد سقطت طبقاً للمادة ١٧٢ من القانون المدني ، وليس من شأن إجراءات طلب المعافاة من الرسوم القضائية الذي قدمه المرحوم ... .. أن تقطع التقادم ، هذا إلى أن الطلب المذكور لم يوجه إلا إلى ... .. ابن الطاعن وصدر الإعفاء لـ ... .. مورث المطعون عليها فلا يتعدى أثره إلى ورثته بل كان عليهم الحصول على قرار جديد بالإعفاء ، ولم يثبت أن المحكمة رأت استمرار الإعفاء بالنسبة لهم ، ومن ناحية أخرى فإن دعوى التعويض لم يقتصر أثرها على ... .. طبقاً لقرار المعافاة وإنما شملت الطاعن دون أن يدفع رسم عن ذلك وهو ما لا يترتب عليه انقطاع التقادم بالنسبة للطاعن طبقاً لنص المادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ويكون التقادم المسقط لدعوى التعويض قد اكتملت مدته قبل صدور الحكم الابتدائي في ٧ / ٢ / ١٩٧٠ غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الذي ممسك به الطاعن وقضى برفض الدفع بالتقادم ، مما يعيبه بانحطاً في تطبيق القانون والقصور .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٧٢/٢ من القانون المدني تقضي بأنه إذا كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة فإنها لا تسقط



إلا بسقوط الدعوى الجنائية حتى يتمكن المضرور في الوقت الذي يماقب فيه الجاني أن يتقاضى منه التعويض المدني ، وكان الثابت أن دعوى التعويض التي أقامها مورث المطعون عليها ناشئة عن جريمة وهو الخطأ الذي نسب إلى ابن الطاعن من أنه كان يركب حصانا دهم به ابنه المورث المذكور فقتلها ، لا يغير من ذلك أن النيابة العامة صرفت النظر عن اتهامه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن التحقيق ظل يجري بمعرفة النيابة في قضية الجنيحة التي حررت عن الواقعة حتى يوم ١٩٦٢/١٢/١ وأنه لم تنقضى مدة ثلاث سنوات حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية في ١٩٦٥/١/٣٠ ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفع بالتقادم ، وكان لا محل للنعي بأن قرار الإعفاء من الرسوم صدر ضد ... ولكن مورث المطعون عليها اختصم معه والده في دعوى التعويض دون أن يسدد رسوما عن ذلك ، كذلك لا محل للنعي بأن المطعون عليها عن نفسها وبصفقتها لم تحصل بعد وفاة مورثها على قرار بمعافاتها من الرسوم وأنه لم يثبت أن المحكمة رأت استمرار الإعفاء بالنسبة لهؤلاء الورثة طبقا لما تقضى به المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية لا محل لهذا النعي ذلك أنه يبين من الرجوع إلى الأوراق أن الطاعن تمسك بهذا الدفاع في مذكرته التي قدمها لمحكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٠/١١/١١ خلال فترة حيز القضية للحكم غير أنه لم يؤثر عليها بما يفيد سبق إعلانها للمطعون عليها أو إطلاعها عليها ، ومن ثم فلا يجوز طبقا للمادة ١٦٨ من قانون المرافعات قبول هذه المذكرة ، ولا يسوغ الخروج على هذه القاعدة أن المحكمة التي أصدرت الحكم قد أذنت للطاعن بإيداع مذكرته بمواف الدعوى دون إعلان الخصم بها ، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كغاية لعدالة التقاضي وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها ، وبالتالي فإن إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع يكون موافقا للقانون ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أن مبنى النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شأنه قصور في التسييب . ذلك أن الطاعن أبدى في مذكرته الختامية أمام محكمة الاستئناف دفاعا جوهريا حاصله أنه قد ثبت من التحقيقات أن النيابة العامة قيدت الواقعة



ضد المطعون عليها بوصفها المتسببة في قتل ابنتها لتركها في الطريق العام دون رعاية مع أنها لم يتجاوز عمرها ست سنوات وأن هذا يثبت أن الحادث وقع بسبب أجنبي لا يدل له فيه ، مما ينفي مسئوليته ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور .

وحيث أن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعن إنما ضمن دفاعه الذي أثاره بسبب النعي مذكرته التي قدمها لمحكمة الاستئناف بتاريخ ١١/١١/١٩٧٠ - وهذه المذكرة وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول لا يجوز قبولها لعدم التأثير عليها بما يفيد سبق إعلانها للمطعون عليها أو اطلاعها عليها ، ومن ثم فإن الحكم إد أغفل الرد على هذا الدفاع يكون قد ألزم صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بالقصور في غير محله .

وحيث أن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم ألزم الطاعن بأن يؤدي إلى ورثة ... رافع الدعوى مبلغ ٥٠٠ جنيه تعويضا عن الضرر الأدبي الذي أصابه بفقد ابنته في الحادث ومن هؤلاء الورثة أعمام المتوفاة ، وقرر الحكم أن المطعون عليها تشمل ورثة المدعى جميعا ، في حين أنه طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني لا يجوز لإخوة المدعى وهم - أعمام المتوفاة أن يرفعوا بأشخاصهم دعوى التعويض عن الضرر الأدبي أو أن يحكم لهم بنصيبهم الشرعي و المبلغ المطالب به وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٢٢ من القانون المدني تنص على أن " ١ - يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء - ٢ ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب " مما مفاده أن الحق في التعويض عن الضرر الأدبي مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى غيره إلا أن يكون هناك اتفاق بين المضرور والمستول شأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا



أمام القضاء مطالبا بالتعويض أما الضرر الأدبي الذي أصاب ذوى المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية ، ولما كان الثابت أن مورث المطعون عليها من نفسها وبصفة وصية على ابنتها أقام الدعوى يطالب بحقه في التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقه بوفاة ابنته ثم توفي أثناء سير الدعوى فإن هذا الحق ينتقل إلى ورثته ، وإذا استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون عليها التي انتصبت خصما عن باقي الورثة طالبة الحكم لآركة بكل حقها وقضى الحكم المطعون فيه بالتعويض للتركة على أن يقسم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدي ،  
وسعد الشاذلي ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وحسن مهران حسن .

( ٢٦٠ )

الطعن رقم . ١ لسنة ٤٣ ق " أحوال شخصية "

( ١ ) أحوال شخصية " ميماد الطعن بالنقض " . قانون " إلغاء التشريع " .  
نقض .

م. م. م. الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية سنون يوما . م ١/٢٥٢ — مرافعات ،  
علة ذلك .

( ٢ و ٣ ) أحوال شخصية " التخليق للضرر " . دعوى . محكمة الموضوع .  
حكم " حجية الحكم " .

( ٢ ) إختلاف دعوى التخليق للضرر عن دعوى الطاعة سببا وموضوعا . جواز الاستدلال في بحث  
الضرر بمسائين من وقائع منصلة به في دعوى الطاعة . علة ذلك .

( ٣ ) اقامة الحكم قضاءه برفض التخليق لانتناع الزوجة من مساكنة زوجها بسبب فكهله من تهينة  
المسكن الشرعي الخالي من ذريه . لاخطأ . مجموعة قواعد الأحوال للشخصية للأقباط الأرثوذكس  
سنة ١٩٣٨

( ٤ ) نقض " السبب الجديد " .

خلو الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب إجراء المعاينة أو الإحالة  
إلى التحقيق . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٥ ) أحوال شخصية " التخليق للضرر " . حكم " تسبب الحكم " .

عجز الزوج في شريعة الأقباط الأرثوذكس عن إثبات إساءة الزوجة له أو إخلالها بواجباتها  
نحوه . نبوت أن الإساءة من جانبه ونفى القسوز والمجرعها . القضاء برفض دعواه بالتخليق في هذه  
الالة . لاخطأ .



## (٦) إستئناف "الحكم الاستثنائي" . حكم . "تسبيبه" .

عدم التزام المحكمة الاستئنافية بالرد على أسباب الحكم الابتدائي الذي أخته من أقامت قضاءها على ما يحتمل .

١ - إذ كان المقصود بإلغاء التشريع ونسخه هو رفع حكم قانوني بحكم قانوني آخر متأخر عنه بما يترتب عليه إبطال العمل بالتشريع الأول وتجريده من قوته الملزمة ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن يتم ذلك بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا بأن يشمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ، وكان من الجائز أن يتم إلغاء التشريع إما عن طريق استبدال نصوص أخرى بنصوصه أو بالافتقار على إبطال مفعول دون من تشريع جديد ، بمعنى أنه لا يلزم أن يشمل النص الناسخ على بديل للحكم المنسوخ ، وكان ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المضافة بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ - قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - من أن ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية ثمانية عشر يوما قد صدر إلغاؤه صراحة بموجب المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض وقررت المادة ٢٩ منه إزالة التفرقة في ميعاد الطعن بالنقض وفي إجراءاته بين المسائل المدنية والتجارية وبين مواد الأحوال الشخصية ، وكان ما جرت به الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من العودة إلى الأحكام المنظمة للطعن بطريق النقض التي كان معمولاً بها قبل صدور القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي استحدث دوائر فحص الطعون ومن بينها حكم الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات قد صاحبه صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الذي جعل ميعاد الطعن بالنقض في كافة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ستين يوما منذ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، مما يدل على أن الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات ظلت منسوخة ضمنا إعتبارا بوجود تعارض بين نصين وردا على محل واحد مما يستحيل معه إعمالهما معا فيعتبر النص الجديد ناسخا للنص القديم



وملغيا له . لما كان ذلك ، وكان بقاء المادة ٨٨١ من قانون المرافعات بمقتضى المادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات القائم لا يستطيل إلى الفقرة الأولى منها لأنه لم يكن لها وجود عند صدوره إذ ظلت هذه الفقرة منسوخة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ على نحو ما سلف ، وبقى ميعاد الطعن بالنقض في كافة المسائل ومن بينها مواد الأحوال الشخصية موحدا . لما كان ما تقدم ، وكان إلغاء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته بموجب قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليس من شأنه أن يبعث من جديد نص الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات الملغاة طالما لم ينص المشرع صراحة على العودة إليها ، وكان مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والتي استبقاها قانون المرافعات الحالي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> — أن القعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية تحكمه القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات تنص على أن ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما ، فإن هذه المادة هي التي تحكم ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية كما هو الحال في سائر المواد المدنية والتجارية .

٢ — لأن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة <sup>(٢)</sup> أن دعوى الطاعة تختلف في موضوعها وفي سببها عن دعوى التطبيق للضرر بحيث لا يمنع الحكم الصادر في دعوى الطاعة من جواز نظر دعوى التطبيق لاختلاف المناط في كل منهما ، إلا أنه لا أثر على محكمة الموضوع وهي بصدد بحث الضرر في دعوى التطبيق أن تستعين بما تبين لها من وقائع متصلة به في دعوى الطاعة . وإذا كان أساس الدعوى الماثلة هو طلب الطاعن تطبيق المطعون عليه للضرر واستحكام النور بسبب هجرها إياه ، وكان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تقصى دواعي الهجر قد استدل بمثبت في دعوى الطاعة من أن مرده إلى إخلال الطاعن بواجبه

(١) ققض ١٩٦١/٢/٢٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٢ ص ٣٠ .

(٢) ققض ١٩٧١/١١/١٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٩١٧ .



وتقاعسه عن إعداد المسكن الشرعى ، وكان ذلك من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يقتنع به ما دام يقيم حكمه على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى ينتهى إليها .

٣ - النص فى المادة ١٤٩ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ - والمقابلة للمادة ١٤٤ من مجموعة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس المؤرخة فى سنة ١٩٥٥ - على أنه " يجب على الزوج أن يسكن معه زوجته فى مسكن مستقل يتناسب مع حالة الزوجين ، ولا تجبر الزوجة على إسكان أحد معها من أهل زوجها سوى أولاده من غيرها ما لم يأمر المحاس بغير ذلك فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ١٤٤ ، وليس للزوجة أن تسكن معها فى بيت الزوج أحدا من أهلها إلا برضائه " وفى المادة ١٤٤ المقابلة للمادة ١٣٩ من مجموعة سنة ١٩٥٥ على أنه " إذا أثبت الشخص المزم بالنفقة أنه لا يستطيع دفعها تقدا فللمحاس أن يأمره بأن يسكن فى منزله من تجب نفقته عليه وأن يقدم له ما يحتاجه من طعام وكسوة " يدل على أنه يتعين على الزوج إعداد المسكن المناسب ، وأن من حق الزوجة شرعا أن تملك بالإقامة فى مسكن مستقل لا يشاركها فيه أحد من أقارب زوجها سوى أولاده من غيرها ، على أنه إذا لم يكن لدى الزوج القدرة المالية على إنشاء سكن مستقل فانه يجوز لقضاء الأحوال الشخصية المختص إعفؤه من ذلك عن طريق إسكانها مع من تجب عليه نفقته . وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدعوى على أساس أن امتناع المطعون عليها عن مساكنة الطاعن كان بسبب نكوله هو عن تهيئة المسكن الشرعى فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٤ - إذ كانت الأوراق خلوا مما يفيد تملك الطاعن بطلب إجراء المعاينة أو الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع ، فانه لا يجوز إبداء هذا القول ولأول مرة أمام محكمة النقض .



٥ - إذ كان المستقر في قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> أن شريعة الأقباط الأرثوذكس تجيز طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالا جسيما أدى إلى استحكام الفور بينهما وانتهى الأمر بإفراقهما ثلاث سنوات متواليات على ألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطبيق وإلا أفاد من فعلته ، وثان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى التطبيق المرفوعة من الطاعن على سند من نفي النشوز وامجر عن المطعون عليها طبقا لما استخلصه من حكمي إلغاء الطاعة وإبطال إسقاط النفقة وأضاف أن الطاعن عجز عن تقديم الدليل المثبت لإساءة المطعون عليها لزوجها أو إخلالها بواجباتها نحوه مقررًا أن الإساءة في واقع الأمر من جانب الطاعن ، فان هذا الذي قرره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى رفض دعوى التطبيق ويتفق وصحيح القانون .

٦ - إذ كانت محكمة الاستئناف ليست ملزمة بتدقيق أسباب الحكم الابتدائي الذي ألغته طالما أقامت قصاءها على ما يحمله ، فلا على الحكم المطعون فيه إذا هو لم يرد على وجهة الحكم الابتدائي والأدلة التي جعلها دعامة لقرائه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ أحوال شخصية نفس أمام محكمة سوهاج الابتدائية طالبا الحكم بتطبيقه من المطعون ضدها للهجر . وقال - بيانا لذلك - انهما من حائفة الأقباط الأرثوذكس وقد تزوج بها بصحيح الأكيل المسيحي في ١٩ مايو ١٩٣٥ ودخل بها وعاشرها وما زالت في عصمته ، وإذا هجرت منزل الزوجية منذ سنة ١٩٤٦ دون وجه



حق وتبودلت بينهما أنزعة قضائية عدة فقد اقام دعواه بطلبه سالف البيان .  
وبتاريخ ٢٨ مارس ١٩٧١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت  
الطاعن استحكام التفور بينه وبين المطعون عليها لإساءتها عشرته مما أدى إلى  
افتراقهما ثلاث سنوات متوالية بسبب راجع اليها ، وبعد سماع شهود الطرفين  
حكمت في ٢٠/٢/١٩٧٢ بالتطبيق . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم  
بالإستئناف رقم ٣ سنة ٤٧ ق أحوال شخصية أسبوط ( مأمورية سوهاج ) .  
وبتاريخ ٢ أبريل ١٩٧٣ حكمت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض  
الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٣١ مايو ١٩٧٣ وقدمت  
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه  
الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وباجلسة المحددة التزمت النيابة  
العامة رأيها .

وحيث انه — عن شكل الطعن — فانه لما كان المقصود بإلغاء التشريع  
ونسخه هو رفع حكم قانونى بحكم قانونى آخر متأخر عنه بما يترتب عليه إبطال  
العمل بالتشريع الأول وتجريده من قوته الملزمة ، وكان المقرر فى قضاء هذه  
المحكمة أن يتم ذلك بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا  
بأن يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع  
الذى سبق أن قرر قواعده ، وكان من الجائز أن يتم إلغاء التشريع إما عن طريق  
استبدال نصوص أخرى بنصوصه أو بالاختصار على إبطال مفعوله دون سن  
تشريع جديد ، بمعنى أنه لا يلزم أن يشتمل النص النسخ على بديل للحكم المنسوخ ،  
وكان ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المصاوة  
بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ — قبل وبعد تعديلهما بالقانون رقم ٤٠١  
سنة ١٩٥٥ — من أن ميعاد الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية  
ثمانية عشر يوما قد صار إلغاؤه صراحة بموجب المادة الأولى من مواد إصدار  
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض  
وقررت المادة ٢٩ منه إزالة التفرقة فى ميعاد الطعن بالنقض وفى إجراءاته بين  
المسائل المدنية والتجارية وبين مواد الأحوال الشخصية ، وكان ما جرت به  
الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥



من العودة إلى الأحكام المنظمة للطعن بطريق النقض التي كان معمولاً بها قبل صدور القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي استحدث دوائر فحص الطعون ومن بينها حكم الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات قد صاحبه صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الذي جعل ميعاد الطعن بالنقض في كافة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية متين يوماً منذ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ ، مما يدل على أن الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات ظلت منسوخة ضمناً إعتباراً بوجود تعارض بين نصين وردا على محل واحد مما يستحيل معه إعمالها معا فيعتبر النص الجديد ناسخاً للنص القديم وملغياً له . لما كان ذلك وكان بقاء المادة ٨٨١ من قانون المرافعات بمقتضى المادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات القائم لا يستطيل إلى الفقرة الأولى منها لأنه لم يكن لها وجود عند صدوره إذ ظلت هذه الفقرة منسوخة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ على نحو ما سلف ، وبقي ميعاد الطعن بالنقض في كافة المسائل ومن بينها مواد الأحوال الشخصية موحداً . لما كان ما تقدم وكان إلغاء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته بموجب قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليس من شأنه أن يبعث من جديد نص الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات الملغاة طالما لم ينص المشرع صراحة على العودة إليها ، وكان مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والتي استبقاها قانون المرافعات الحالي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية تحكمه القوانين العامة المقررة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات تنص على أن ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً ، فإن هذه المادة هي التي تحكم ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية كما هو الحال في سائر المواد المدنية والتجارية ، وإذا رفع الطعن خلال هذا الميعاد فإنه يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان



ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه برفض دعوى التطلاق على سند من حجية الحكيم الصادرين بإبطال حكم الصاعة وإلغاء حكم إسقاط النفقة اللذين استصدرهما الطاعن ضد المطعون عليها ، في حين أن هذين الحكيم تقتصر دلالتهما على عدم تهيئة المسكن الشرعى ولا تحتاج بهما فى دعوى التطلاق المبينة على أساس من استحكام النفور واستحالة استمرار الحياة الزوجية . ويضيف الطاعن أن الحكم انتهى إلى أن المطعون عليها ليست هى المتسببة فى انفرة بدعوى أنه لم يوفر لها مسكنا تنفرد بالإقامة فيه بعيدا من ذويه ولا تعتبر من ثم ناشزا مع أن الأصل فى الشريعة المسيحية وجوب إطاعة المرأة زوجها وإقامتها فى المسكن الذى يعده لها حتى ولو شاركها فيه أهله طالما لم يقع اضطهاد منهم عليها ، وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون . هذا إلى ان الحكم لم يرد على دفاع الطاعن بطلب إجراء المأينة والإحالة إلى التحقيق لإثبات أنه خصص طابقا مستقلا لإقامة المطعون عليها فى مسكن الأسرة الأمر الذى يشوبه بالقصور .

وحيث إن النعى بكافة وجوهه مردود ، ذلك أنه وإن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعة تختلف فى موضوعها وفى سببها عن دعوى التطلاق للضرر بحيث لا يمنع الحكم الصادر فى دعوى الطاعة من جواز نظر دعوى التطلاق لاختلاف المناط فى كل منهما ، إلا أنه لا تريب على محكمة الموضوع وهى بصدد بحث الضرر فى دعوى التطلاق أن تستعين بما تبين لها من وقائع متصلة به فى دعوى الطاعة ، ولما كان أساس الدعوى المائلة هو طلب الطاعن تطلاق المطعون عليها للضرر واستحكام النفور بسبب هجرها إياه ، وكان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تقصى دواعى الهجر قد استدل بما ثبت فى دعوى الطاعة من أن مرده إلى إخلال الطاعن بواجبه وتفاهسه من إعداد المسكن الشرعى ، وكان ذلك من مسائل الواقع التى يستقل ناضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يقتنع به ما دام يقيم حكمه على أسباب مائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى ينتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان النص فى المادة ١٤٩ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ — والمقابلة للمادة ١٤٤ من مجموعة



الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس المؤرخة في سنة ١٩٥٥ — على أنه "يجب على الزوج أن يسكن معه زوجته في مسكن مستقل يتناسب مع حالة الزوجين" ولا تجبر الزوجة على إسكان أحد معها من أهل زوجها سوى أولاده من غيرها ما لم يأمر المجلس بغير ذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ . وليس للزوجة أن تسكن معها في بيت الزوج أحدا من أهلها إلا برضائه" وفي المادة ١٤٤ المقابلة للمادة ١٣٩ من مجموعة سنة ١٩٥٥ على أنه "إذا أثبت الشخص المزم بالنفقة أنه لا يستطيع دفعها نقدا فالمجلس أن يأمره بأن يسكن في منزله من تجب نفقته عليه وأنه يقدم له ما يحتاجه من طعام وكسوة" يدل على أنه يتعين على الزوج اعداد المسكن المناسب ، وأن من حق الزوجة شرعا أن تتمسك بالإقامة في مسكن مستقل لا يشاركها فيه أحد من أقارب زوجها سوى أولاده من غيرها ، على أنه إذا لم يكن لدى الزوج القدرة المالية على إنشاء مسكن مستقل فإنه يجوز لقضاء الأحوال الشخصية المختص اعفاؤه من ذلك عن طريق اسكانها مع من تجب عليه نفقته ، وإذا أقام المحكم المطعون فيه قضاءه على أساس أن امتناع المطعون عليها من مساكنة الطاعن كان بسبب نكوله هو من تهينة المسكن الشرعي فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم وكانت الأوراق خلوا مما يفيد تمسك الطاعن بطلب إجراء المعاينة أو الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع . فإنه لا يجوز إبداء هذا القول ولأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث أن الطاعن ينهى بالسببين الأول والثالث على المحكم المطعون فيه أنه خلط بين سبب الدعوى وهو امتحان النفور بين طرفيها ودليلاها المستمد من حكم الطاعة الصادر ضد المطعون عليها ، على أساس من عدم ثبوت هجر المطعون عليها لمنزل الزوجية بعد إلغاء الحكم الصادر ضدها بالطاعة واستمرار سريان الحكم لها بالنفقة وهو من الحكم خطأ في فهم الواقع في الدعوى أدى به إلى مخالفة القانون ، ذلك أن حكم محكمة أول درجة أوضع السند الصحيح للدعوى وبنى قضاءه بالتطبيق على بلوغ الكراهية بين الزوجين مداها تبعا لتعدد الدعاوى المرددة بينهما في الفترة بين سنتي ١٩٤٦ و ١٩٧٣ موضحا تاريخ النزاع ومراحله ومستدلا بأقوال شهود المطعون عليها ذاتها ، وإذ لم يرد الحكم المطعون



فيه على أسباب حكم المحكمة الابتدائية في هذا الشأن فإنه يكون معيباً بالقصور .

وحيث ان هذا النعي غير سديد ، ذلك انه لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن شريعة الأفياط الأرثوذكس تجيز طلب الطلاق اذا اُساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه اخلاصاً جسدياً أدى إلى استحكام المهور بينهما وانتهى الأمر بافتراقهما ثلاث سنوات متواليات ، على ألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطلاق وإلا أفاد من فعلته ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى التطلاق المرفوعة من الطاعن على سند من نفى النشوز والهجر عن المطعون عليها طبقاً لما استخلصه من حكمي إلغاء الطاعة وإبطال إسقاط النفقة وأضاف أن الطاعن عجز عن تقديم الدليل المثبت لإساءة المطعون عليها لزوجها أو إخلالها بواجباتها نحوه مقرر أن الإساءة في واقع الأمر من جانب الطاعن ، فإن هذا الذي قرره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى رفض دعوى التطلاق ويتفق وصحيح القانون ، لما كان ذلك . وكانت محكمة الاستئناف ليست ملزمة بتعقب أسباب الحكم الابتدائي الذي ألغته طالما أقامت قضاءها على ما يحمله ، فلا على الحكم المطعون فيه إذا هو لم يرد على وجهة الحكم الابتدائي والأدلة التي جعلها دعامة لقضائه ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .



## جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المختارين :  
محمد عبد المهدي ، وسعد الشاذلي ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وحسن مهران حسن .

( ٢٦١ )

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ ق " أحوال شخصية " :

( ١ ) أحوال شخصية " ميعاد الطعن بالنقض " . قانون " إلغاء التشريع " .  
نقض " ميعاد الطعن " .

ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . ستون يوما . م ١/٢٥٢ مرافعات .  
علة ذلك .

( ٢ ) أحوال شخصية " تغيير الدين " .

لشخص أن يغير دينه أو مذهبه . ليس لأية جهة قضائية البحث في ذلك إلا من طريق  
المظاهر الخارجية الرسمية وحدها .

( ٣ ) نقض " السبب المجهل " . حكم " القصور " .

عدم إيضاح الطاعة في تقرير الطعن ماهية الاعتراضات التي راعتها وما قصر الحكم في تحقيقها  
أو الرد عليها . النفي بذلك . مجهول وغير مفعول .

( ٤ ) ، ( ٥ ) ، ( ٦ ) أحوال شخصية " الطلاق الرجعي " .

( ٤ ) الطلاق الرجعي . حكمه . أثره .

( ٥ ) الرجعة ليست إنشاء لعقد زواج بل امتداد لزوجية قائمة . هي حق ثابت مقرو  
للزوج وحده ولا يملك إسقاطه . لا يشترط لصحتها رضا الزوج أو عليها بها .

( ٦ ) مجرد عودة الزوجة إلى منزل الزوجية في فترة العدة دون اعتراض من زوجها .  
لا يعتبر رجعة . علة ذلك .



## (٧) أحوال شخصية " طلاق " . حكم " تسبب الحكم " .

الحكم بإثبات الطلاق بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية . إرادته تقريرات مخالفة . لا يجب .

١ - إذ كان المقصود بإلغاء التشريع ونسخه هو رفع حكم قانوني بحكم قانوني آخر متأخر عنه بما يترتب عليه بطلان العمل بالتشريع الأول وتجريده من قوته الملزمة ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن يتم ذلك بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا ، بأن يشمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ، وكان من الجائز أن يتم إلغاء التشريع إما عن طريق استبدال نصوص أخرى بنصوصه أو الاقتصار على إبطال مفعوله دون من تشريع جديد ، بمعنى أنه لا يلزم أن يشمل النص الناسخ على بديل للحكم المنسوخ ، وكان ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المضافة بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ - قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - من أن ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية ثمانية عشر يوما قد صار إلغاؤه صراحة بموجب المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض ، وقررت المادة ٢٩ منه إزالة التفرقة - في ميعاد الطعن وإجراءاته - بين المسائل المدنية والتجارية وبين مواد الأحوال الشخصية ، وكان ما جرت به الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من العودة إلى الأحكام المنظمة للطعن بطريق النقض التي كان معمولاً بها قبل صدور القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي استحدث دوائر فحص الطعون ومن بينها حكم المادة ١/٨٨١ من قانون المرافعات قد صاحبه صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الذي جعل ميعاد الطعن بالنقض في كافة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ستين يوما منذ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ ، مما يدل على أن الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات قد ظلت منسوخة ضمنا لوجود تعارض بين نصين وردا على محل واحد ، مما يستحيل معه اعمالهما معا فيعتبر النص الجديد ناسخا للنص القديم وملغيا له . لما كان ذلك ، وكان بقاء المادة ٨٨١ من قانون المرافعات



بمقتضى المادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات القائم لا يستطيل إلى الفقرة الأولى منها لأنه لم يكن لها وجود عند صدوره وظلت هذه الفقرة منسوخة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ على نحو ما سلف ، وبقي ميعاد الطعن بالنقض في كافة المسائل ومن بينها مواد الأحوال الشخصية موحدا ، لما كان ما تقدم . ، وكان إلغاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته بموجب قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليس من شأنه أن يبعث من جديد نص الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات الملغاة طالما لم ينص المشرع صراحة على العودة إليها ، وكان مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والتي امتثلتها قانون المرافعات الحالي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> — أن الطعن بطريق النقض تحكمه القواعد العامة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع ، وكانت المادة ٢٥٢ / ١ من قانون المرافعات تنص على أن ميعاد الطعن ستون يوما فإن هذه المادة هي التي تحكم ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية كما هو الحال في سائر المواد المدنية والتجارية .

٢ — المستقر في قضاء هذه المحكمة <sup>(٢)</sup> أن للشخص أن يغير دينه أو مذهبه ، وهو في هذا مطلق الإرادة تحقيقا لمبدأ حرية العقيدة ، إذ الاعتقاد الديني مسألة نفسية فلا يمكن لأية جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية وحدها .

٣ — إذ كانت الطاعنة لم توضح في تقرير الطعن ماهية الاعتراضات التي صاقتها أمام محكمة أول درجة على شهادة غير الملة والتي تزعم أن الحكم قد قصر في تحقيقها أو الرد عليها للوقوف على صحة ما تتحدى به في هذا الخصوص ، فإن النعي يكون مجهولا وبالتالي غير مقبول .

(١) نقض ١٩٦١/٢/٢٥ مجموعة المكتب الفني العدد ١٢ ص ٣٠ .

(٢) نقض ١٩٦٩/١/٢٩ مجموعة المكتب الفني العدد ٢٠ ص ١٨٧ .



٤ — الطلاق الرجعي يرفع قيد الزواج الصحيح في المآل لا في الحال ، ولا يزيل ملكا ولا حلا ما دامت العدة قائمة ، ويترتب عليه اثران ، أولهما نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته والمراجعة لا تنحو هذا الاثر ، وثانيهما تحديد الرابطة الزوجية بانتهاء العدة بعد أن كانت غير محددة .

٥ — لأن كانت الرجعة عند الحنفية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — هي استدامة ملك النكاح بعد أن كان الطلاق قد حذره بانتهاء العدة ، وهي ليست إنشاء لمقد زواج بل امتداد لزوجية قائمة وتكون بالقول أو بالفعل ، إلا أنها حق ثابت مقرر للزوج وحده دون سواه ولا يملك إسقاطه ، ولا يشترط لصحتها رضا الزوجة أو علمها بها ، ولو بدر من الزوجة ما يفيد الرجعة ، فلا تكون ثمة مراجعة لأنها حق للزوج لا لها .

٦ — مجرد عودة الزوجة إلى منزل الزوجية في فترة العدة دون اعتراض من زوجها لا يعتبر رجعة ، لأد حكم الطلاق الرجعي لا يؤثر على قيام الزوجية ما دامت الزوجة في العدة ، فيحق لها البقاء في البيت الذي تسكن فيه زوجها قبل الطلاق .

٧ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إثبات الطلاق ، وكان ما خلاص إليه في هذا الشأن يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، فلا يعيبه ما أورده من تقارير مخالفة أيا كان وجه الرأي فيها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداونة .

حجت إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعنة الدعوى رقم ٢٤٤ سنة ١٩٧٢

( ١ ) قض ١٩٧٢/٥/٣١ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٣ ص ١٠٥٣ .



أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإثبات طلاقه لها طلبة رجعية بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٢ ، وقال شرحا لدعواه انه تزوجها بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٣ طبقا للمذهب القبطي الأرثوذكس ، وإذ انضم ، من بعد ، إلى طائفة الأقباط الإنجليين في ١٩٧٢/١/٩ ومن قبل رفع الدعوى في ١٩٧٢/١/٢٢ ، بينما هي قبطية أرثوذكسية وقد أوقع طلاقه عليها عند إقامة دعواه بقوله زوجتي ومدخولتي " ... .. " طالق مني طلبة أولى رجعية ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٧٢/١١/١٤ حكمت المحكمة بإثبات طلاق المطعون عليه للطاعنة طلبة رجعية بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٢ ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٨ سنة ٨٩ ق القاهرة أحوال شخصية نفس طالبة إلغائه ، وبتاريخ ١٩٧٣/٦/٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث انه عن شكل الطعن — فلما كان المقصود بإلغاء التشريع ونسخه هو رفع حكم قانوني بحكم قانوني آخر متأخر عنه بما يترتب عليه بطلان العمل بالتشريع الأول وتجريده من قوته الملزمة وكان المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن يتم ذلك بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا ، بأن يشمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ، ولما كان من الجائز أن يتم إلغاء التشريع إما عن طريق استبدال نصوص أخرى بنصوصه أو الاقتصار على إبطال مفعوله دون سن تشريع جديد ، بمعنى أنه لا يلزم أن يشمل النص النسخ على بديل للحكم المنسوخ ، وكان ما تنقضى به الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المضافة بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ — قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — من أن ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية ثمانية عشر يوما قد صار إلغاؤه صراحة بموجب المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض وقررت المادة ٢٩ منه إزالة التفرقة في ميعاد الطعن وإجراءاته بين المسائل



المدنية والتجارية وبين مواد الأحوال الشخصية ، وكان ما جرت به الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ من العودة إلى الأحكام المنظمة للطعن بطريق النقض التي كان معمولاً بها قبل صدور القانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذي استحدث دوائر فحص الطعون ومن بينها حكم المادة ١/٨٨١ من قانون المرافعات قد صاحبه صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ الذي جعل ميعاد الطعن بالنقض في كافة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ستين يوماً منذ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، مما يدل على أن الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات قد ظلت منسوخة ضمنياً لوجود تعارض بين نصير وردا على محل واحد ، مما يستحيل معه إعمالهما معاً ، فيعتبر النص الجديد نسخاً للنص القديم وبإغياؤه . لما كان ذلك وكان بقاء المادة ٨٨١ من قانون المرافعات بمقتضى المادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات القائم منها لا يستطيل إلى الفقرة الأولى بها لأنه لم يكن لها وجود عند صدوره وظلت هذه الفقرة منسوخة بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ على نحو ما سلف وبقى ميعاد الطعن بالنقض في كافة المسائل ومن بينها مواد الأحوال الشخصية موحداً ، لما كان ما تقدم وكان إلغاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته بموجب قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليس من شأنه أن يبعث من جديد نص الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات الملغاة ظالم ينص المشرع صراحة على العودة إليها ، وكان مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والتي استبقاها قانون المرافعات الحالي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الطعن بطريق النقض تحكمه القواعد العامة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالكتاب الرابع ، وكانت المادة ١/٢٥٢ من قانون المرافعات تنص على أن ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً فإن هذه المادة هي التي تحكم ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية كما هو الحال في سائر المواد المدنية والتجارية .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث أن الطعن اقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك نقول أن الحكم انتهى إلى أن المطعون عليه اعتنق مذهبا دينيا مخالفا لمذهب الطاعة ورتب على ذلك أعمال أحكام الشريعة الإسلامية التي تخول له توقيع الطلاق بإرادته المنفردة في حين أن الثابت أن المطعون عليه لم يغير مذهبه وكنيسته إماما منه بعقيدة معينة بل لمجرد تحقيق رغبته في تطليق زوجته ، وقد صرح بذلك في إحدى ادعاوى المرددة بينه وبين الطاعة ، الأمر الذي لا يمكن معه الاعتداد بتغيير الملة في هذا المقام ، هذا إلى أن الطاعة اعترفت على الشهادة التي قدمها المطعون عليه بانضمامه إلى الطائفة الإنجيلية وفات الحكم أن يحقق دفاعها ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن المستقر في قضاء هذه المحكمة أن للشخص أن يغير دينه أو مذهبه ، وهو في هذا مطلق الإرادة تحقيقا لمبدأ حرية العقيدة إذ الاعتقاد الديني مسألة نفسية فلا يمكن لاية جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية وحدها . ولم كار الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر وجرى في قضائه على " أن الشهادة المقدمة من المستأنف عليه - المطعون صده - والمحورة بتاريخ ١٩٧٢/١/٩ والتي تفصح عن تغيير ملته إلى الإنجيلية الوطنية من هذا التاريخ السابق على يوم ١٩٧٢/١/٢٢ تاريخ رفع الدعوى المستأنف حكمها وتاريخ إنشاء طلاقه للمستأنفة - الطاعة - هذه الشهادة لا مطعن عليها وقد صدرت من جهة تملك إصدارها وليس في الأوراق ما يهدر قيمتها أو ينال منها وبذلك سلمت حجيتها وصح الاستناد إليها ، وأما أقوالها بأر تغييره ملته إلى الإنجيلية الوطنية لم يكن عن عقيدة أو اقتناع فهو مردود بأن الاعتقاد الديني من الأمور التي تبنى فيها الأحكام على الإقرار بظاهر اللسان ولا يجوز للقاضي أن يبحث في جديتها أو داعيها " وهذا الذي استخلصه الحكم من انضمام المطعون عليه للطائفة الإنجيلية دون تطرق لبحث ما إذا كان هذا الانضمام وليد عقيدة ونتيجة اقتناع أم لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعة لم توضح في تقرير الطعن ماهية الاعتراضات التي ساقها أمام محكمة أول درجة على شهادة تغيير الملة



والتي تزعم أن الحكم قد قصر في تحقيقها أو الرد عليها للوقوف على صحة ما تحدى به في هذا الخصوص فإن النعى يكون مجهولا وبالتالي غير مقبول

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة بالسبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة أول درجة بأنها عادت إلى منزل الزوجية خلال الثلاثة الشهور التالية لتوجيه المطعون عليه اليمين بطلاقها طلاقة أولى رجعية وذهب الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إلى أن هذه الرجعة بفرض حصولها لا يحول دور إثبات وفروع الطلاق السابق عليها ، إذ لا يتصور حدوث رجعة بغير طلاق ، في حين أن هذه الطلاقة الحاصلة بتاريخ ١٢/١/١٩٧٢ قد زالت ومقطعت بالمراجعة ، ويكون القضاء بثبوتها منظويا على مخالفة للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد أيضا ، ذلك أنه لما كان الطلاق الرجعي يرفع قيد الزواج الصحيح في المآل لا في الحال ، ولا يزيل ملكا ولا حلا ما دامت العدة قائمة ، ويترتب عليه اثران أولهما نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته والمراجعة لا تنحو هذا الأثر ، وثانيهما تحديد الرابطة الزوجية بانتهاء العدة بعد أن كانت غير محددة ، ولئن كانت الرجعة عند الحنفية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي استدامة ملك النكاح بعد أن كان الطلاق قد حدده بانتهاء العدة ، وهي ليست لإنشاء لمقد زواج بل امتداد لزوجية قائمة وتكون بالقول أو بالفعل ، إلا أنها حق ثابت مقرر للزوج وحده دون سواء ولا يملك إسقاطه ولا يشترط لصحتها رضا الزوجة أو عهدها بها ، ولو بدر من الزوجة ما يفيد الرجعة فلا يكون ثمة مراجعة لأنها حق للزوج لا لها ، لما كان ذلك ، وكان ما تسوقه الطاعنة في سبب النعى من مجرد عودتها إلى منزل الزوجية في فترة العدة دون اعتراض من زوجها المطعون عليه لا يعتبر رجعة ، لأن حكم الطلاق الرجعي وعلى ما سلف — لا يؤثر على قيام الزوجية



ما دامت الزوجة في العدة فيحق لها البقاء في البيت الذي تساكن فيه زوجها قبل الطلاق ، وإذ لم تدع الطاعنة أن المطعون عليه قد أتى بقول أو فعل يصير به مراجعاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إثبات الطلاق ، وكان ما خلاص إليه في هذا الشأن يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية فلا يعيبه ما أورده من تقارير مخالفة — أيا كان وجه الرأي فيها — ويكون النعي عليه بمخالفة القانون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

---



## جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
جلال عبد الرحيم هنان ، ومحمد كمال عباس ، ومحمد السلام الجندى ، وصالح الدين بونس .

( ٢٦٢ )

الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٠ ق :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . شركات .

الربط ١ مكى مادة القانون ١٢ لسنة ١٩٥٨ . قصر تطبيقه على الممولين من الأفراد دون الشركات بأنواعها . شركات الواقع . اعتبارها من شركات التضامن . عدم خضوع أرباح الشركاء فيها لأحكامه .

مؤدى نص المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أن الربط الحكى فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ قاصر تطبيقه على الممولين الأفراد دون الشركات سواء أ كانت شركات أشخاص أو شركات أموال إذ لم يشأ المشرع بالقانون المذكور أن يطلق تطبيق هذا النظام بحيث يشمل كافة الممولين بل خصصهم بأن نص صراحة على أنهم " أفراد الممولين " ممن لا يتجاوز أرباحهم فى سنة الأساس خمسمائة جنيه ، وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها " يقتصر تطبيق هذا النظام على أفراد الممولين الذين لا يتجاوز أرباحهم ٥٠٠ جنيه فلا يسرى على الشركات بأنواعها ولا على الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن والتوصية " . ولما كانت شركات الواقع تعتبر من شركات التضامن فى تطبيق القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ فإن أرباح الشركاء فيها لا تخضع له . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على مريان تلك الأحكام على المطعون ضدهم وهم شركاء فى شركة واقع ، كما أنه أعمل أحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ على أرباح المطعون ضدهم فى سنة ١٩٦٢ دون الالتفات إلى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ومدى انطباقه على أرباح تلك السنة فإنه يكون بذلك قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل فى أن مأمورية ضرائب المحلة الكبرى قدرت صافى أرباح المطعون  
ضدهم باعتبارهم ورثة المرحوم ... عن نشاطهم فى تجارة البقالة —  
بمبلغ ١٥٧٤ ج فى كل من السنوات من ١٩٥٨ الى ١٩٦٢ واذا عترضوا وأحيل  
الخلاف الى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٦/٥/٤ بتخفيض  
أرباحهم الى مبلغ ٨٤٢ ج فى كل من سنتى ١٩٥١ ، ١٩٥٩ وإلى مبلغ ٩٢٩ ج  
فى سنة ١٩٦٠ وإلى مبلغ ١٠٩٨ ج فى كل من سنتى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، فقد  
أقاموا الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٦٥ بجارى كلى طنطا بالطعن فى هذا القرار طالبين  
تعديله واعتبار صافى أرباحهم فى سنة ١٩٥٨ مبلغ ٣٤٢ ج وسريان هذا التقدير  
على سنوات المحاسبة وفقا للقانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ وبتاريخ ١٩٦٦/٥/١٧ ،  
قضت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار صافى أرباح المطعون ضدهم  
فى سنة ١٩٥٨ مبلغ ٣٠٨ ج و ٢٦٠ م وسريان هذا التقدير على سنة ١٩٥٩ واعتبار  
صافى أرباحهم فى سنة ١٩٦٠ مبلغ ٣٧٢ ج و ٨٤٠ م وسريانه على كل من سنتى  
١٩٦١/١٩٦٢ تطبيقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ططا وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩  
قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن مصلحة الضرائب فى هذا  
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم  
وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت  
النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى توجهى الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون  
والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول إن الحكم بعد أن قرر أن المطعون عاينهم  
يكونون شركة واقع باعتبارهم ورثة لصاحب المنشأة محل المحاسبة قد أخضع  
أرباحهم فى سنوات النزاع لقاعدة الربط الحكى الواردة بالقانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨  
وقضت له بأن أرباح سنة ١٩٥٨ على سنة ١٩٥٩ وسريان أرباح سنة ١٩٦٠



على سنة ١٩٦١ ، ١٩٦٢ وهذا خطأ من الحكم ذلك أن القانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ لا يسرى على الشركات بجميع أنواعها ومنها شركات الواقع . كما أخطأ الحكم في تقدير أرباح سنة ١٩٦٢ ذلك أن القانون ٥٥ سنة ١٩٦٧ وهو يسرى على شركات التضامن قد اتخذ أرباح سنة ١٩٦١ أساساً بالنسبة لأرباح السنوات التالية إذا لم يتجاوز أرباح الشركة ألف جنيه ولم يتجاوز نصيب أى شريك من الربح ٥٠٠ ج ، وإذا كانت أرباح شركة المطعون ضدهم لم تتجاوز ٥٠٠ ج في سنة ١٩٦١ فإنها تسرى على أرباح سنة ١٩٦٢ .

وحيث إن النص في المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ على أنه " استثناء من الأحكام الفصاين الثالث والخامس من الكتاب الثانى من هذا القانون تتخذ الأرباح التى ربطت عليها الضريبة فى سنة ١٩٥٥ الميلادية أو السنة المالية للمحول المنتهية خلالها وتسمى - سنة الأساس - أساساً لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها طبقاً لما هو مبين بالمادة ٥٥ مكرراً وذلك بالنسبة إلى أفراد الممولين الذين لا يتجاوز أرباحهم فى سنة الأساس خمسمائة جنيه " يدل على أن الربط الحكى فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٥٨ قاصر تطبيقه على الممولين الأفراد دون الشركات سواء أكانت شركات أشخاص أو شركات أموال إذ لم يتسا المشرع بالقانون المذكور أن يطبق تطبيق هذا النظام بحيث يشمل كافة الممولين بل خصصهم بأن نص صراحة على أنهم " أفراد الممولين " ممن لا يتجاوز أرباحهم فى سنة الأساس خمسمائة جنيه وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بقولها : " يقتصر تطبيق هذا النظام على أفراد الممولين الذين لا يتجاوز أرباحهم ٥٠٠ ج فلا يسرى على الشركات بأنواعها ولا على الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن والتوصية " . ولما كانت شركات الواقع تعتبر من شركات التضامن فى تطبيق القانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ فإن أرباح الشركاء فيها لا تخضع له . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على سريان تلك الأحكام على المطعون ضدهم وهم شركاء فى شركة واقع كما أنه أعمل أحكام القانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ على أرباح المطعون ضدهم فى سنة ١٩٦٢ دون انتباه إلى صدور القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٦٧ ومدى انطباقه على أرباح تلك السنة فإنه يكون بذلك قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .



## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
 إبراهيم السعيد ذكرى ، عثمان حسين عبد الله ، ومحمد صادق العصار ، وزكي  
 الصاوي صالح .

( ٢٦٣ )

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤ القضائية :

استئناف " نطاق الاستئناف " . ملكية .

رفع الاستئناف . أثره . نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة  
 الدرجة الثانية بما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع . مثال في دعوى  
 تثبيت ملكية .

( ٢ ) ملكية " الملكية الشائعة " . شيوع .

تصرف الكيك في قدر شائع يزيد على حصته . عدم تنافذه في حق باقي الشركاء بالنسبة للقدر  
 الزائد . لهم الحق في طلب تثبيت ملكيتهم وعدم نفاذ هذا التصرف في القدر الزائد دون انتظار  
 نتيجة القسمة .

١ - يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات  
 المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة  
 ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية  
 والقانونية على السواء . وإذا كان الثابت أن المطعون عليه الثاني قد تمسك  
 في دفاعه أمام محكمة أول درجة بطلب رفض الدعوى - بتثبيت ملكية الطاعنين  
 ودفع احتياطيا بعدم قبولها لرفعها من الصاعين وهما شريكان على الشيوع باستحقاقهما  
 لنصيب مفرز قبل حصول القسمة ، وإذا قضى للطاعنين بطلباتهما فقد استأنف  
 المطعون عليه الثاني الحكم الابتدائي طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى ،  
 ومن ثم فإن دفاعه سالف الذكر يكون مطروحا برمته على محكمة الاستئناف ،



ولما كان الحكم المطعون فيه قد ناقش دفاع المطعون عليه الثاني سالف الذكر وقال كلمته فيه فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٢ - تصرف الشريك في مقدار شائع يزيد على حصته ، لا ينفذ في حق الشركاء الآخرين فيما يتعلق بالتقدير الزائد على حصة الشريك المتصرف ويحق لهم أن يرفعوا دعوى بتثبيت ملكيتهم وعدم نفاذ البيع فيما زاد على حصة الشريك للبائع دون انتظار نتيجة القسمة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٧١١ سنة ١٩٦٦ الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهما لمقدار ١ ف ١٢ طن من الاطيان الزراعية الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة وكف منازعة المطعون عليهما ومنع تعرضهما لهما في هذا القدر وبعد نفاذ عقد البيع الصادر من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليه الثاني المسجل في ١٩٦٦/٤/٥ في حقهما وقلا بياناً لدعواهما أنه بموجب عقد بيع مسجل في ١٩٦١/١/٢٥ اشترت المطعون عليها الأولى ١٧ ف شيوعا في ٨٧ ف و ٢٤ ط ١٠ س بناحية أبو كبير منها ٦٩ ف و ١٤ ط و ١٠ س بحوضه الجزاير نمرة ٦ قسم أول ( داير الناحية ) قطعة ٢٥٣ و ١٨ ف بحوضه قسم ثالث ( مرافق ) قطعة ٢٥٢ ونقل تكليف هذا القدر لاسم المطعون عليها الأولى على الوجه الآتي : ١٣ ف و ١٥ ط بحوض قسم أول و ٣ ف و ٩ ط قسم ثالث و بموجب عقد بيع مسجل في ١٩٦٦/٣/٢٩ باعت المطعون عليها الأولى للطاعنين كل القدر الأول مساحته ١٣ ف و ١٥ ط بحوضه قسم أول منها ١٣ ف و ١١ ط شائعة في ١٣ ف و ٢١ ط و ١٨ س قطعة ٢٥٣ و ٤ ط محدة في مسكن العزبة بذات القطعة ووضع الطاعنان اليد على هذه



الأرض المبيعة وبعقد بيع مسجل في ١٩٦٦/٤/٥ باعت المطعون عليها الأولى لاطعون عليه الثاني ١ ف و ١٢ ط شيوعاً في ١٥ ف و ٨ ط بحوضه قسم أول بالقطعة ٢٥٣ ، وإذا كانت المطعون عليها الأولى بتصرفها السابق لها قد استنفذت كل ما تملكه بحوضه قسم أول قطعة ٢٥٢ وقدره ١٣ ف و ١٥ ف ويعتبر تصرفها اللاحق إلى المطعون عليه الثاني المتداخل في ذات القدر صادراً من غير مالك ولا ينفذ في حقهما فقد حق لهما إقامة الدعوى بطلباتها وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٥ حكمت المحكمة بنذب خير زراعي بمكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة أرض النزاع وبيان واضح البدعائها وتحقيق ما تملكه المطعون عليها الأولى وما تصرفت فيه بالبيع وهل تتسع ملكيتها للتصرف الصادر منها للمطعون عليه الثاني بالإضافة للتصرف الصادر منها للطاعنين وما إذا كانت حالة الشبوع قد انتهت بالقسمة أم أن ملكية المطعون عليها الأولى ما زالت شائعة . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/١/١٩ بطلبات الطاعنين . استأنف المطعون عليه الثاني هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف رقم ٢٥ سنة ١٢ ق (مأمورية الزقازيق) . وبتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و بعدم قبول الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ويقولان في بيان ذلك أنهما أقاما الدعوى على أساس أنهما يملكان القدر المبيع لهما من المطعون عليها الأولى ملكية مفرزة وأقر المطعون عليه الثاني بهذه الواقعة صراحة في السبب الثالث من أسباب الاستئناف وهو ما يقيد محكمة الدرجة الثانية ويلزمها في قصائها ، وإذا التفتت المحكمة عن هذا الإقرار وأقامت قضاءها على أنهما اشتريا حصة شائعة ، فإنها تكون قد خرجت عن نطاق الخصومة المطروحة عليها وأخطأت في تطبيق القانون . وحيث أن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة



طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء وكان الثابت أن المطعون عليه الثاني قد تمسك في دفاعه أمام محكمة أول درجة بطلب رفض الدعوى ودفع احتياطيا بعدم قبولها لرفعها من الطاعنين وهما شريكان على الشيوع باستحقاقهما لنصيب مفرز قبل حصول القسمة، وإذ قضى للطاعنين بطلباتهما فقد استأنف المطعون عليه الثاني الحكم الابتدائي طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى ومن ثم فإن دفاعه سالف الذكر يكون مطروحا برمته على محكمة الاستئناف، أما ما أورده في السبب الثالث من أسباب الاستئناف من أن ملكية المطعون عليها الأولى للتصرفين الصادرين منها إلى الطاعن مفرزا وإلى المطعون عليه الثاني شائعا فأثما كان على أساس ما انتهى إليه الخبير في تقريره من أن التصرف للطاعنين كان مفرزا، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ناقش دفاع المطعون عليه الثاني سالف الذكر وقال كلمته فيه، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعمى عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث أن مبنى السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن المطعون عليها الأولى تقاسمت مع شركائها المشتاعين واختصت هي بنصيب مفرز ثم اشترت منها حصة مساحتها ١٣ ف و ١٤ ط شائعة في ١٣ ف و ٢١ ط و ١٨ س و امتناعها على استلامها مفرزة وتنفيذ هذا الإفراز منذ انعقاد العقد وهو ما أوضحه الخبير في تقريره بأن الطاعنين يضعان اليد على جزء مفرز، وإذ خلاص الحكم إلى أن ملكية الطاعنين على الشيوع فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق.

وحيث أن هذا النعمى مردود بأنه تبين من الاطلاع على تقرير الخبير أن المطعون عليه الثاني يضع اليد على مساحة كانت بوسط أطيان الطاعنين المبيعة لها من المطعون عليها الأولى بموجب العقد المسجل في ١٩٦٦/٣/٢٩ استنادا منه إلى أنه اشترى هذا القدر بالمشاع في هذه الأطيان طبقا لعقد التسجيل في ١٩٦٦/٤/٥، مما مفاده تداخل وضع يد المطعون عليه الثاني في القدر الذي يدعى الطاعنان بالملكية مفرزا، ومن ثم فإن النعمى على الحكم بأنه اعتبر ملكية الطاعنين على الشيوع خلافا للثابت في تقرير الخبير يكون في غير محله وحيث

أن حاصل النعي بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن ملكية الطاعنين طبقا لعقدهما المسجل انصبت على قطعتين إحداهما مساحتها ٤ ط مفرزة والأخرى ومساحتها ١٣ ف و ١١ ط شائعة في ١٣ ف و ٢١ ط و ١٨ س فتكون ملكية البائعة لها في القدر الباقي من هذه المساحة شيوعا فيها بمقدار ١٠ ط و ١٨ س نقط وهو كل ما تستطيع البائعة المذكورة أن تصرف فيه ، فإذا ما تصرفت بالبيع للمطعون عليه الثاني في ١ ف و ١٢ ط شائعة في ١٥ ف و ٨ ط فإن هذا التصرف يدخل في نطاق القطعة البالغ مساحتها ١٣ ف و ٢١ ط و ١٨ س وتكون البائعة قد تجاوزت حصتها الشائعة في المساحة الأخيرة ومن ثم يتعين أن تقتصر حصة المطعون عليه الثاني على الشيوع في مساحة ١٣ ف و ٢١ ط و ١٨ س على مقدار ١٠ ط و ١٨ س أما باقي القدر المبيع إليه فإنه يحصل عليه من باقي ملك البائعة لا أن ينتزعه من ملك الطاعنين ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه ملكية الطاعنين والمطعون عليه الثاني على الشيوع في مساحة ١٥ ف و ٨ ط فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان تصرف الشريك في مقدار شائع يزيد على حصته لا ينفذ في حق الشركاء الآخرين فيما يتعلق بالقدر الزائد على حصة الشريك المتصرف ويحق لهم أن يرفعوا دعوى بتثبيت ملكيتهم وعدم نفاذ البيع فيما زاد على حصة الشريك البائع دون انتظار نتيجة القسمة ، ولما كان يبين من أحكام المطعون فيه أن المطعون عليها الأولى اختصت طبقا لعقد القسمة المؤرخ ١٩٦٦/١/١٠ الذي أبرمته مع شركائها بمساحة مقدارها ١٥ ف و ١٣ ط و ١٨ س على ثلاث قطع الأولى مفرزة مساحتها ١٥ ف و ٨ ط والقطعة الثانية مساحتها ٤ ط شيوعا في ٢٠ ط والقطعة الثالثة مساحتها ١ ط و ١٨ س شيوعا في ٣ ط و ١٢ س ثم باعت بعقد مسجل في ١٩٦٦/٣/٢٨ إلى الطاعنين أرضا مساحتها ١٣ ط و ١٥ س على قطعتين الأولى مساحتها ٤ ط مفرزة والثانية مساحتها ١٣ ف و ١١ ط شائعة في ١٣ ف و ٢١ ط و ١٨ س ومن ثم لا يبقى في هذه القطعة الأخيرة على ملك البائعة سوى ١٠ ط و ١٨ س شائعة فيها ، ولا يكون لها وقد أصبحت شريكة على الشيوع مع الطاعنين أن تصرف في أكثر من هذا القدر ، وإذا تصرفت



بالبيع بعقد مسجل في ١٩٦٦/٤/٥ إلى المطعون عليه الثاني في ١ ف و ١٢ ط شائعة في ١٥ ف و ٨ ط دون تحديد فإن هذا التصرف لا ينفذ في حق الطاعنين في القطعة البالغ مساحتها ١٣ ف و ٢١ ط و ١٨ س إلا في حدود الحصة الباقية للمطعون عليها الأولى في هذه القطعة ومقدارها ١٠ ط و ١٨ س ويكون لها رفع دعوى بتثبيت ملكيتها إلى حصتها المبيعة لهما ومقدارها ١٣ ف و ١١ ط شائعة في القطعة البالغ مساحتها ١٣ ف و ٢١ ط و ١٨ س وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى اعتبار الطاعنين والمطعون عليه الثاني شركاء على الشيوع في مساحة ١٥ ف و ١٨ ط ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

## جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

بقيادة السيد المستشار أحمد حسن ميكس نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين  
أبراهيم العميد ذكري ، وهنان حسين عبد الله ، محمد صدق العصار ، ومحمد عثمان درويش .

( ٢٦٤ )

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ القضائية :

( ١ و ٢ ) دعوى " قيمة الدعوى " . استئناف " نصاب الاستئناف " .  
نقض " السبب الجديد " . نظام عام . محكمة الموضوع .

( ١ ) عدم جواز اعتماد المحكمة في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة  
التي حددها المدعي وصكت عنها المدعى عليه . وجوب الرجوع في ذلك إلى قواعد قانون المرافعات .

( ٢ ) انزعاع في دعوى جهة التعمد بشأن تقدير قيمة العقار المبيع . واقع يتعين طرحه على محكمة  
الموضوع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ولو أنه متعلق بالنظام العام .

( ٣ و ٤ ) إثبات " طرق الإثبات " . إرث . بطلان " بطلان التصرفات " .  
نظام عام .

( ٣ ) الإنفاق الذي يطوى على التصرف في حق الإرث قبل استحقاق الوارث إياه يقع باطلا  
بطائناً ما فلا تلحقه الإجراء . جواز إثبات التحايل على قواعد الميراث بكثرة الطرق ، ولو كان  
الوارث طرفاً في ارتداد .

( ٤ ) توزيع الوارث على عمدة البيع الصادر من مورثه . لا يدخل درن طعنه على العمدة . بصورية  
عمدة ذلك . عدم الاعتماد بإحراز الوارث لتصرف مورثه إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث .

١ - لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف  
على القيمة التي حددها المدعى وصكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة  
أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد من ٣٦  
إلى ٤١ وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون .



٢ — الدعوى بطلب صحة عقد تقدر طبقا للمادة ٧/٣٧ من قانون المرافعات بقيمة المتعاقد عليه ، وتنص الفقرة الاولى من هذه المادة على أن الدعوى المتعلقة بالمباني تقدر قيمتها باعتبار ١٨٠ مثلاً من قيمة الصربية الأصلية المربوطة على العقار ، فإذا كان غير مربوط عليه صربية قدرت المحكمة قيمته . ولما كان تقدير قيمة المنزل الذي طلب الداعن الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة له هو واقع كان يتعين طرحه على محكمة الاستئناف ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه فيما قضى به ضمنا من جوار الاستثناء بالنسبة لهذا الطلب بمقولة أن قيمة هذا العقار لم تكن تتجاوز النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ، يكون نعيًا غير مقبول مما يمتنع معه عرض هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان متعلقًا بالنظام العام .

٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاتفاق الذي ينطوي على التصرف في حق الإرث قبل انفتاحه لصاحبه واستحقاقه إياه أو يؤدي إلى المساس بحق الإرث في كون الإنسان وارثًا أو غير وارث وكونه يستقل بالإرث أم يتشارك فيه غيره هو اتفاق مخالف للنظام العام إذ يعسد تمايلا على قواعد الميراث فيقع باطلا بطلانا مطلقا لا تلحقه الإجازة ويباح إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا في الاتفاق .

٤ — إجازة الوارث للتصرف الصادر من مورثه لا يعتد بها إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث ، ذلك لأن صفة الوارث التي تخوله حقا في التركة لا تثبت له إلا بهذه الوفاة<sup>(١)</sup> . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعي عليه — بالخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بصورية عقدي البيع الصادرين للطاعن رغم أن المطعون عليهما الثابتة وقعت عليهما ويعتبر ماورد فيهما من شروط حجة عليهما بحيث يتمتع عليهما الطعن فيهما بالصورية — يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام ابتداء الدعوى رقم ١٧٩٨ لسنة ١٩٦٧  
مدنى جزئى المحلة الكبرى ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقدين  
المؤرخين ١٩٦٥/١١/٢٦ الصادرين من المرحومة .. .. مورثة الطرفين ويتضمن  
أولهما بيعها له أطيانا زراعية مساحتها ١ ف و ٨ ط مينة الحدود والمعالم بصحيفة  
الدعوى والعقد لقاء ثمن قدره ٢٩٠ ج دفعه الطاعن للبائعة ، ويتضمن العقد الثانى  
بيعها له قطعة أرض فضاء مساحتها ٦٠ مترا مربعا مينة الحدود والمعالم بصحيفة  
الدعوى والعقد لقاء ثمن قدره ١٠٥ ج دفعه الطاعن للبائعة ، ثم قررت المحكمة  
إحالة الدعوى إلى محكمة طنطا الابتدائية للاختصاص حيث قيدت بجدولها  
برقم ١٧٩٨ لسنة ١٩٦٧ مدنى . طعن المطعون عليه الأول بالجهالة على بصحة  
الحكم وبصحة الإيهام المنسوبتين لمورثته على عقدى البيع سالفى الذكر ، وبعد  
أن حلف بمينا بعدم العلم حكمت المحكمة بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٨ بإحالة الدعوى  
إلى التحقيق ليثبت للطاعن أن بصحة الحتم والإيهام الموقع بهما على عقدى  
البيع المؤرخين ١٩٦٥/١١/٢٦ هما لمورثة المطعون عليهما المرحومة .. ..  
وبعد أن نفذ الحكم بسماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٨  
بطلبات الطاعن . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧  
لسنة ١٩ مدنى طنطا ، وبتاريخ ٢٦/١/١٩٧٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى  
إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهما صورية عقدى البيع وأنه قصد بهما الإيضاء  
والتحايل على قواعد الإرث إضرارا بحقوقهما فى الميراث سمعت المحكمة شهود  
الطرفين ثم حكمت بتاريخ ٢٨/١١/١٩٧٠ بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار العقدين  
تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت بأخذ حكم الوصية ونفاذها بتقدير ثلث تركة  
المتصرفة طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة



مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بأن التصرف الصادر من مورثة الطرفين إلى الطاعن يعتبر وصية استنادا إلى أنه ثبت أن المورثة المذكورة احتفظت بحيازة المنزل والأطيان المتصرف فيها وبحقها في الانتفاع بها مدى حياتها يؤيد ذلك أنها ظلت تقيم في المنزل مع ابنها ، في حين أنه لا دليل في الأوراق أو في أقوال الشهود على ما استخلصه الحكم ، هذا إلى أن المورثة كانت تقيم بمحافظة الغربية بعيدا عن الأطيان المبينة التي تقع بمحافظة البحيرة ويضع الطاعن اليد عليها ولم ينكر شهود الإثبات ذلك ، ومن ناحية أخرى فإن المورثة لم تبع منزلا وإنما باعت قطعة أرض فضاء وقد استلمها الطاعن وأقام عليها منزلا وهو ما يدل على أن العقد منجز . الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص من أقوال شاهدي المطعون عليهما في التحقيق الذي أجرته محكمة ثاني درجة أن المورثة تصرفت إلى ابنها الطاعن في منزل لا أرض فضاء وفي أطيان زراعية وأنها لم تكن بحاجة إلى بيع أملاكها بل أثرت الطاعن على باقي إخوته بما تصرفت فيه ولم تقبض منه ثمنها وأنها احتفظت لنفسها بحيازة المنزل والأطيان المتصرف فيها وبحقها في الانتفاع بها طوال حياتها ولم تكن يد الطاعن عليها إلا يد نائب عنها وأكد الحكم أن التصرف انصب على منزل لا أرض فضاء بما قرره شاهد الطاعن نفسه ، ولما كان ما خلص إليه الحكم يتفق مع ما قرره هؤلاء الشهود في التحقيق ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من أن نية الطرفين قد انصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المنجز ، لما كان ذلك . فإن ما يثيره الطاعن بهذين السببين لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في ساطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن قيمة المنزل الذى تصرف فى المورثة تبلغ ١٠٥ جنيه فىكون حكم محكمة أول درجة بالنسبة له نهائيا وإذ تعرض الحكم المطعون فيه للفصل فى العقد الخاص بالمنزل ، ولم ينص بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لهذا الطلب فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان لا يجوز الاعتماد فى تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التى حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد فى ذلك على القواعد التى نص عليها قانون المرافعات فى المواد من ٣٦ إلى ٤١ وذلك عملا بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون ، ولما كانت الدعوى بطلب صحة عقد تفدر طبقا للمادة ٣٧/٧ من قانون المرافعات بقيمة المتعاقد عليه وتنص الفقرة الأولى من هذه المادة على أن الدعوى المتعلقة بالمباني تفدر قيمتها باعتبار ١٨٠ مثلا من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة على العقار فإذا كان غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمته ، ولما كان تقدير قيمة المنزل الذى طلب الطاعن الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة له هو واقع كن يعبر طرحة على محكمة الاستئناف ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه فيما قضى به ضمنا من جواز الاستئناف بالنسبة لهذا الطلب بمقولة إن قيمة هذا العقار لم تكن تتجاوز النصاب النهائى للمحكمة الابتدائية يكون نعيها غير مقبول مما يمتنع منه عرض هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان متعلقا بالنظام العام .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن اطعون عليها الثانية وقعت على عقدى البيع مما يجعلها طرفا فيهما ويعتبر ما ورد فيهما من شروط ومنها دفع الثمن وتسليم العين المباعة إليه حجة عليها بحيث يمتنع عليها الطعن بالصورية على العقدين وأنهما يخفان وصية ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى ذلك وقرر أن توقيع المطعون عليها الثانية على العقدين لا يعتبر أجازة للوصية وأن حقها فى الأجازة لا ينشأ إلا بوفاة المورثة ، وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذا المحكمة أن الاتفاق الذي ينطوي على التصرف في حق الإرث قبل انفتاحه لصاحبه واستحقاقه إياه أو يؤدي إلى المساس بحق الإرث في كون الإنسان وارثاً أم غير وارث ، وكونه مستقل بالإرث أم يشاركه فيه غيره هو اتفاق مخالف للنظام العام إذ يعد تحايلاً على قواعد الميراث فيقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لا تلحقه الإجازة وبإباح إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفاً في الاتفاق ، وكانت إجازة الوارث لتصرف الصادر من مورثه لا يعتد بها إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث ، ذلك لأن صفة الوارث التي تخوله حقاً في التركة لا تثبت له إلا بهذه الوفاة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود، ومضوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدي ،  
وسعد أحمد الشاذلي ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وحسن مهران حسن .

( ٢٦٥ )

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ قى "أحوال شخصية" :

( ١ ) إثبات " تقدير أقوال الشهود " . استئناف " الحكم فى الاستئناف " .  
حكم " تسبيب الحكم " .

لمحكمة الاستئناف أن تقيم قضاها على ما تظنن إليه من أقوال الشهود التى أطرحها الحكم  
الابتدائي دون أن تبين الأسباب المبررة . حسبها إقامة قضاها على ما يحمله .

( ٢ ) إثبات " شهادة الشهود " . أحوال شخصية " الطلاق للضرر " .

اجتماع كلمة الشاهدين على ألفاظ صواب معينة فى زمان ومكان واحد . اختلافهما فى بيان مظاهر  
الاقعاع او فى أشخاص الحضور بمجلس السباب . لا أثر له . علة ذلك .

( ٣ ) حكم " تسببيه " . محكمة الموضوع .

إقامة الحكم قضاها على أسباب سائغة ولها أصلها الثابت فى الأوراق . عدم تعرضه لأقوال  
شهود النفى ومناقشها أو الرد عليها استقلالاً . لا خطأ .

( ٤ ) إثبات " أقوال الشهود " . نقض " السبب غير المنتج " .

من كانت صفة الشاهدين غير ذات أثر فى تقدير المحكمة لشهادتهما . الذى بأن المحكمة لم تثبت  
من هفتها . غير منتج .

( ٥ ) نقض " السبب المتعلق بالواقع " .

الجدل المتصل بصميم واقع الدعوى . عدم قبول التعدي به أمام محكمة النقض .

( ٦ ) أحوال شخصية " طلاق " . دعوى . نقض " السبب الجديد " .

الازول للضمي من الحق فى إقامة دعوى التعليل للضرر . قيامه على واقع . عدم جواز إثارته لأول  
مرة أمام محكمة النقض .



١ — المستقر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الاستئناف أن تستخلص من أقوال الشهود ما تطمئن إليه ولو ذهبت في ذلك مذهباً مخالفاً لتقدير محكمة الدرجة الأولى ، ولا يكون عليها في هذه الحالة أن تبين الأسباب المبررة ، وحسبها إقامة قضائها على ما يحمله . وإذا كان البين من تقارير الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على سند من شاهدي المطعون عليها لا طمئنانه إليهما ، فلا يجوز النعي بتناقضه مع الحكم الابتدائي الذي أطرح أفواههما لأن المجال إنما يتعلق بتقدير الدليل .

٢ — المقرر في فقه الحنفية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن الشهادة فيما هو قول محض وفيما يستوى فيه لفظ الإنشاء ولفظ الأخبار ، لا يضرها ولا يبطلها ولا يمنع من قبولها الاختلاف الحاصل بين الشهادتين ، لأن القول مما يعاد ويكرر ولأنهما لم يكلفا حفظ ذلك . وإذا ذهب الحكم إلى أن شاهدي المطعون عليها قد اجتمعت كاهنهما على أن الطاعن وجه إليها ألفاظ سباب معينة في زمان ومكان واحد ، واعتبر أن هذه الواقعة تشكل مضارة موجبة للتطبيق ، فإنه لا يوهن منها اختلافهما في بيان مظاهر الانفعال لدى انطبعت آثاره على المطعون عليها أو في أشخاص الحضور بمجلس السباب .

٣ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وإطراح ما عداه دون ما حاجة للرد استقلالاً على ما لم تأخذ به طالب قام حكمها على أسباب سائفة . ولا يعيب الحكم عدم تعرضه لأقوال شهود النفي ومناقشتها أو الرد عليها استقلالاً طالباً أقام قضاءه على أسباب سائفة ولها أصلها الثابت في الأوراق .

٤ — لن أثبت الحكم ضمن مدوناته في معرض بيانه لأقوال شاهدي المطعون عليها مهنة كل منهما ، إلا أن هذه الصفة لم يكن لها من أثر في تقدير الشهادة أو الاطمئنان إليها ، ويكون النعي بعدم الثبوت من الصفة التي أخفاها هذان الشاهدان على نفسيهما — غير متج .

٥ - إذا كان - ما يثيره الطاعن - لا يعدو أن يكون جدلاً متصلاً بصميم واقع الدعوى لا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض ، فإنه يكون غير مقبول .

٦ - إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع - بتزول المطعون عليها ضمناً عن الحق في إقامة دعواها بالتطبيق للضرر - فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض لقيامه على واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٨٥ سنة ١٩٧٢ أحوال شخصية "نفس" على الطاعن أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبة الحكم بتطبيقها منه طلبة بائنة للضرر، وقالت بياناً لها أنها تزوجت بالطاعن بعقد مؤرخ ١٩٧٠/٤/٣ وإذا تكشف لها منه بعد عقسد القران وقبل الدخول جوانب كانت غامضة في شخصيته حيث دأب على التحقير من شأنها وشأن امرتها على الرغم مما يعلمه من عراقه بديتها كما سبها وأباها علناً بالفاظ موهلة في الفجش على وجه حط من كرامتها وألحق بها ضرراً لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما فقد أقامت دعواها بطلبتها سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون عليها أن الطاعن سبها علناً بالفاظ موهلة في الفجش وأنها تتضرر من ذلك بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما، وبعد سماع هيئة الإثبات والتفى حكمت في ١٩٧٢/٦/١٣ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٧ س ٨٩ ق القاهرة طالبة إلغاء والعاء والقضاء بالتطبيق وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٠ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبتطبيق المطعون عليها من الطاعن طلبة بائنة .



طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فقررت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة هذا الرأي .

وحيث إن الطعن يبنى على أربعة أسباب ، ينعى الطاعن بالأسباب الأول والثالث والرابع والشق الأول من السبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم انتهى إلى القضاء بالتطبيق استنادا إلى ما استخلصه من أقوال شاهدى المطعون عليها من أن ضررا لحقها من جراء اعتداء الطاعن عليها بالألفاظ العنيفة الثابتة بتحقيق محكمة الدرجة الأولى ، الأمر الذى يؤكد وجود اختلاف في الطباع وتباين في الأخلاق ، وبذلك أنها لم تتمالك نفسها فانفجرت في البكاء فور سماعها ، في حين أن المحكمة الابتدائية أهدرت أقوال هذين الشاهدين لعدم اطمئنانها إليهما نظرا للتفاوت في أقوالهما ولعدم صحتها فوقع بذلك التناقض بين الحكمين الابتدائى والاستئنافى ، وكان حقا على محكمة الدرجة الثانية وهى بصدد مناقشة أدلة الإثبات أن تعرض لأدلة النفي إعمالا للحكم المادة ٢٣٢ من تقنين المرافعات . هذا إلى أن الشاهد الأول من شاهدى المطعون عليها تناقض مع نفسه حين قرر أنه جار لها مع أن الحوار غير قائم ، كما تناقضت أقواله وأقوال زميله الشاهد الثانى حول الأثر النفسى لألفاظ السباب على المطعون عليها فبينما ذهب أولهما إلى أنها انفجرت في البكاء إذ بالآخر يقتصر على أنها تضررت منها ، واختلف هذان الشاهدان أيضا في أشخاص الحضور وقتذاك الأمر الذى يبطل شهادتهما ، خاصة وأن محكمة الدرجة الثانية لم تنبث من الصفحة التى أضافها الشاهدان المشار إليهما على نفسيهما باعتبارهما من المحامير واتى كان لها أثر على عقيدة المحكمة عند تقدير أقوالهما ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والقصور في التسيب فضلا عن أن الواقعة التى نسبها شاهدا الإثبات للطاعن غير قابلة للتصديق لأن ثقافته القانونية تحول دون صدور مثل هذه الألفاظ عنه ، كما لا يتصور حصولها في منزل والد المطعون عليها خشية الاعتداء عليه من زوجها ، كما أن الفقرة بين الخطبة وعقد القران وهى تناهز السنة تكفى للحكم على أخلاقه وطباعه الأمر الذى يعد معه قضاء الحكم مشوبا بفساد الاستدلال .

وحيث إن النعى بكافة وجوهه مردود ، ذلك أنه لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الاستئناف أن تستخلص من أقوال الشهود ما تطمئن إليها ولو ذهبت في ذلك مذهباً مخالفاً لتقدير محكمة الدرجة الأولى ولا يكون عليها في هذه الحالة أن تبين الأسباب المبررة وحسبها إقامة قضائها على ما يحمله ، وكان المقرر في فقه الحنفية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشهادة فيما هو قول محض وفيما يستوى فيه لفظ الإنشاء ولفظ الاخبار لا يضرها ولا يبطلها ولا يمنع من قبولها الاختلاط الحاصل بين الشهادتين لأن القول مما يعاد ويكرر ولأنهما لم يكلفا حفظ ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وإطراح ما عداه دون ما حاجة للرد استقلالاً على ما لم تأخذ به من الأدلة طالما قام حكمها على أسباب سائغة ، لما كان ذلك ، وكان البين من تقارير الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على سند من شاهدي المطعون عليها لا طمئئانه إليهما فلا يجوز النعى عليه بتناقضه مع الحكم الابتدائي الذي أطرح أقوالهما لأن المجال إنما يتعلق بتقدير الدليل ، وإذا ذهب الحكم إلى أن هذين الشاهدين قد اجتمعت كلمتهما على أن الطاعن وجه إليها ألفاظ سباب معينة في زمان ومكان واحد ، واعتبر أن هذه الواقعة تشكل مضارة موجبة للتطبيق ، فإنه لا يوهن منها اختلافهما في بيان مظهر الاتفعال الذي انطبقت آثاره على المطعون عليها أو في أشخاص الحضور بمجلس السباب ، ولا يعيب الحكم بعد ذلك عدم تعرضه لأقوال شهود النفى ومناقشتها والرد عليها استقلالاً طالما أقام قضاءه على أسباب سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق ، وإن أثبت الحكم ضمن مدوناته في معرض بيانه لأقوال شاهدي المطعون عليها مهنة كل منهما إلا أن هذه الصفة لم يكن لها من أثر في تقدير الشهادة أو الاطمئنان إليها . ويكون النعى في هذا الصدد غير منتج . لما كان ما تقدم وكان ما أورده الطاعن بباقي سبب النعى لا يعدو أن يكون جدلاً متصلاً بتصميم واقع الدعوى لا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض ، فإنه يكون غير مقبول .



وحيث إن حاصل النعي بالشق الثاني من السبب الثاني خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان فقه المالكية — وهو المصدر التشريعي للتطبيق للصرر — اعتبر السكوت مدة يمكن الترافع فيها رضا مسقطا للحق ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن واقعة السباب المدعاة وقعت في منتصف يونيو سنة ١٩٧٠ ولم تحرك المطعون عليها ساكنا ولم ترفع الدعوى إلا بعد قرابة ستة أشهر فإنه يخلص من ذلك ضمنا نزولها عن الحق في إقامة مدعاها .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض لقيامه على واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد فتحي مرمي ، رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صالح أبوواس ، وحافظ رفقي ، وعبد اللطيف المراغي ، وجميل  
الزفي .

( ٢٦٦ )

الطعن رقم ٣ لسنة ٤ القضائية:

( ٢٤١ ) أجنب . حراسة "حراسة إدارية" . دعوى "عدم سماع  
الدعوى" .

( ١ ) إجراءات الحراسة التي تكون محلا للتعويض بمقتضى الاتفاقية المصرية  
اليونانية . وهي الإجراءات المفروضة بمقتضى للقانونين ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ و ١٥٠  
لسنة ١٩٦٤ . عدم مريان أحكام تلك الاتفاقية على الماضعين للقانون رقم ١١٩  
سنة ١٩٦٤ .

( ٢ ) طلب الطاعنين تقرير حقهم في التفاضل الذي منعوا من مباشرة نتيجة  
فرض الحراسة على أموالهم بالقانون ١١٩ سنة ١٩٦٤ . وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى به  
م ٤٤ ق ١١٩ لسنة ١٩٦٤ .

١ - لما كانت المادة الثانية من الاتفاقية اليونانية التي حددت الإجراءات  
التي تدفع عنها التعويضات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية نصت في الفقرة (ب)  
عنها على الحراسة بموجب الأوامر الصادرة بمقتضى القانون ١٦٢ سنة ١٩٥٨  
وكذا القانون ١٥٠ سنة ١٩٦٤ ، وإذا كان مؤدى ذلك أن إجراءات الحراسة  
التي حددتها الاتفاقية والتي تكون محلا للتعويض هي إجراءات الحراسة  
المفروضة بموجب أحكام هذين القانونين دون سواهما . وإذا أغفلت  
الاتفاقية الإشارة إلى القانون ١١٩ سنة ١٩٦٤ الذي فرضت بموجبه الحراسة  
على أموال الطاعنين والسابقة على توقيع هذه الاتفاقية فإن إجراءات الحراسة  
المفروضة بمقتضى أحكام هذا القانون تكون بمنأى عن تطبيق أحكام الاتفاقية



المشار إليها ولا يؤثر في هذا النظر ماورد بالمادة الحادية عشرة من الاتفاقية اليونانية من تطبيق أحكام اتفاقات التعويضات التي قد تبرمها الجمهورية العربية المتحدة مع الدول الأخرى إذا كانت أكثر ملاءمة ذلك أن هذا النص يقتصر تطبيقه على حالات تحديد التعويضات المستحقة تحديدا أكثر ملاءمة دون أن يتناول ذلك مجال مد أثر الاتفاقية إلى أشخاص أو إجراءات غير من حددتهم القوانين الواردة بها .

٢ - إذ كانت دعوى الطاعنين بطلب تقرير حقهم في التقاضى - الذى منعوا من مباشرته نتيجة لفرض الحراسة - تكون فى واقعها منازعة فى استمرار الحراسة المفروضة على أموالهم تطبيقا لأحكام القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦٤ ، وإذ كانت المادة الرابعة من هذا القانون تقضى بأنه " لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أى جهة كانت من قرارات رئيس الجمهورية الصادرة وفقا لأحكام ذلك القانون " فإن القضاء يكون ممنوما من سماع أى دعوى يقصد بها المنازعة من فرض الحراسة أو استمرارها .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٠٣ سنة ١٩٦٧ كلى أحوال شخصية أجانب القاهرة طالبين الحكم بأحقيتهم فى التقاضى بمصر من تاريخ تنفيذ الاتفاقية المصرية اليونانية وأحقيتهم فى التعويضات المقررة وفقا لأحكام تلك الاتفاقية وأسسوا دعواهم على أن الحراسة كانت قد فرضت على أموالهم طبقا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وظلوا خاضعين لأحكامها إلى أن وقعت الإتفاقية المصرية اليونانية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ونصت على منع مصادرة أموال اليونانيين الخاضعين لهذه الاتفاقية وتعويضهم عنها أو نقدا . ولما كان الطاعنون من

اليونانيين وكان إقرار الاتفاقية المشار إليها قد صدر بقانون . وإذا كان تطبيق القوانين وتفسيرها من اختصاص جهة القضاء فقد أقاموا دعواهم بالطلبات المشار إليها . وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٩ قضت محكمة أول درجة بعدم اختصاص القضاء ولائيا بالفصل في الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩ سنة ٨٦ ق ( احوال شخصية أجنب ) وفي ١٢/٤/١٩٧٠ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن فرض الحراسة ومنع من فرضت عليهم من مباشرة حق التقاضي يعد من أعمال السيادة التي لا يملك القضاء مناقشتها في حين أن الطاعنين لا مطعن لديهم على فرض الحراسة ولكن دفاعهم انصرف إلى أنها زالت تطبيقا لأحكام القانون الصادر بإقرار الاتفاقية العربية اليونانية وليس ما يمنع المحاكم من تقرير ذلك تطبيقا لأحكام القانون المشار إليه وإذا كانت الإشارة في الفقرة ب من المادة الثانية من الاتفاقية اليونانية — في شأن تحديد الإجراءات محل التعويض — قد اقتضت على القانونين ١٦٢ سنة ١٩٥٨ ، ١٥٠ سنة ١٩٦٤ فقد ورد ذلك على سبيل المثال لا الحصر فإن أحكام الاتفاقية تطبق على الرعايا اليونانيين الذين خضعوا للحراسة تطبيقا لأي قانون آخر .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة الثانية من الاتفاقية اليونانية التي حددت الإجراءات التي تدفع عنها التعويضات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية نصت في الفقرة (ب) منها على الحراسة بموجب الأوامر الصادرة بمقتضى القانون ١٦٢ سنة ١٩٥٨ وكذا القانون ١٥٠ سنة ١٩٦٤ وإذا كان مؤدى ذلك أن إجراءات الحراسة التي حددتها الاتفاقية والتي تكون محلا للتعويض هي إجراءات الحراسة المفروضة بموجب أحكام هذين القانونين دون سواهما . وإذا أغفلت الاتفاقية الإشارة إلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي فرضت بموجبه الحراسة على أموال الطاعنين والسابق على توقيع هذه



الاتفاقية فإن إجراءات الحراسة المفروضة بمقتضى أحكام هذا القانون تكون بمنأى من تطبيق أحكام الاتفاقية المشار إليها ولا يؤثر في هذا النظر ماورد بالمادة الحادية عشرة من الاتفاقية اليونانية من تطبيق أحكام اتفاقات التعويضات التي قد تبرمها الجمهوريه العربيه المتحدة مع الدول الأخرى إذا كانت أكثر ملاءمة ذلك أن هذا النص يقتصر تطبيقه على حالات تحديد التعويضات المستحقة تحديدا أكثر ملاءمة دون أن يتناول ذلك بحال مد أثر الاتفاقية إلى أشخاص أو إجراءات غير من حددتهم القوانين الواردة بها ومتى كان ذلك ، فإن دعوى الطاعنين بطلب تقرير حقهم في التقاضى — الذى منعوا من مباشرته نتيجة لفرض الحراسة — تكون في واقعها منازعة في استمرار الحراسة المفروضة على أموالهم تطبيقا لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ، وإذ كانت المادة الرابعة من هذا القانون تفضى بأنه ” لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أى جهة كانت في قرارات رئيس الجمهوريه الصادرة وفقا لأحكام ذلك القانون“ فإن القضاء يكون ممنوعا من سماع أى دعوى يقصد بها المنازعة في فرض الحراسة أو استمرارها ، ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا في النتيجة التي انتهى إليها من عدم سماع دعوى الطاعنين وذلك بغض النظر عما استورد إليه من بحث طبيعة فرض الحراسة واعتباره عملا من أعمال السيادة ويكون النعى عليه بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه في غير محله .

## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار أحمد فتحي مرمي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صالح  
أبوراس ، وحافظ رفقي ، وعبد اللطيف المرائي ، وسعد العيسوي .

(٢٦٧)

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٤ القضائية :

بيع " البيع بالمزاد " . تنفيذ عقارى . نظام عام .

البيع الجبرية . الاتفاق فيها على عدم التقرير بزيادة العشر . مخالف للنظام العام . هذا  
الاتفاق في البيع الاختيارية . لا مخالفة فيه للنظام العام .

لئن صح أن الاتفاق على عدم التقرير بزيادة العشر مخالف للنظام العام بالنسبة  
لبيع الجبرية التي نظمها نصوص قانون المرافعات ، إلا أنه لا يجرى على البيع  
الاختيارية التي يجريها البائع بطريق المزاد ولا يفرض فيها القانون نظام الزيادة  
بالعشر ، وإنما يرجع وضع هذا الشرط في قائمة المزاد إلى محض اختيار البائع  
وإراداته تحقيقاً لما يراه من صالحه الخاص ، وإذا كان ذلك ، وكان يبين  
من الحكم المطعون فيه أن البيع الذي رسا مزاده على المطعون ضده لم يكن بيعاً  
جبرياً تتم تحت إشراف القضاء إنما كان بيعاً اختيارياً فإن الحكم المطعون فيه  
الصادر بإحالة الدهوى إلى التحقيق — إذ انتهى إلى أن الاتفاق على عدم التقرير  
بهذه الزيادة يعتبر مخالفاً لقاعدة أمرة من قواعد النظام العام — مما يجوز معه  
الإثبات بالبيئة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن استصدر أمر الأداء رقم ٥٩ سنة ١٩٦٨ كلى الزقازيق بالزام المطعون ضده بأن يؤدي إليه مبلغ ٥٠٠ ج استنادا إلى سند إذني صادر من المطعون ضده في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ويستحق الاداء وقت الطلب .

تظلم المطعون ضده من هذا الامر بالدعوى رقم ٣٤٨ سنة ١٩٦٨ كلى الزقازيق طالبا القضاء بالغائه . مؤسسا تظلمه على أنه رسا عليه مزاد أرض مساحتها ٢ ف و ١٢ ط من شركة سكك حديد الدلتا . واتفق مع الطاعن على شراء ١٥ ط من هذه الأرض . وحتى لا يلبأ أى من الطرفين إلى الزيادة خلال العشرة أيام التالية لرسو المزاد ، فقد اتفقا على أن يحرق كل منهما سندا إذنيا بمبلغ ٥٠٠ ج لصالح الآخر . وتنفيذا لهذا الاتفاق حرر عقد بيع يتضمن بيع المطعون ضده إلى الطاعن ١٥ ط من تلك الأرض ، وأودع هذا العقد مع السنتين لدى أمين اختياره الطرفان ، إلا أنه بعد انتهاء المدة المحددة للتقرير بالزيادة ، استطاع الطاعن بطريق التواطؤ مع الأمين أن يحصل على الأوراق المودعة لديه ومن بينها السند المطالب بقيمته . وأنه لما كان هذا السند باطلا لبطلان سببه ، فقد أقام تظلمه بطلب إلغاء أمر الأداء . وفى ١٩٦٨/٦/٢٤ قضت المحكمة برفض التظلم وتأييد أمر الأداء . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٥ سنة ١١ ق . ومحكمة استئناف المنصورة ( مأمورية الزقازيق ) قضت فى ١٩٦٩/٦/٢ قبل الفصل فى الموضوع بأحالة الدعوى للتحقيق ليثبت المطعون ضده عدم مشروعية سبب الدين ، حيث رسا عليه مزاد ٢ ف و ١٢ ط من شركة سكك حديد الدلتا ، وأنه اتفق مع الطاعن على شراء ١٥ ط من هذه الأرض بثمن ذكر على خلاف الواقع أنه مقبوض ، وحتى لا يعمل الطاعن على التقرير بالزيادة خلال العشرة أيام التالية للمزاد ، فقد اتفقا على أن يحرق كل منهما سندا إذنيا بمبلغ ٥٠٠ ج ، وأودع عقد البيع والسندان عند أمين على أن تجرى التسوية بين الطرفين بعد انتهاء المزاد . وبعد أن إستتمت المحكمة لشهود الطرفين قضت فى ١٩٧٠ / ٤ / ٤ بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء أمر الاداء المنظم منه ، ورفض طلب المستأنف ضده . طعن الطاعن بطريق

التقضى في هذا الحكم وفي حكم الإحالة إلى التحقيق الصادر في ١٩٦٩/٦/٣ .  
وقد تمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكيم المطعون فيهما .  
وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره . وبالجلسة المحددة  
التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ،  
وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الاستئناف  
في ١٩٦٩/٦/٣ أقام قضاؤه بأحالة الدعوى إلى التحقيق على أن الاتفاق على عدم  
التقرير بزيادة العشر مخالف للنظام العام ومن ثم يجوز الإحالة للتحقيق لإثبات  
عدم مشروعية السبب الوارد في السند . وهو من الحكم خطأ في القانون .  
ذلك أن نظام التقرير بزيادة العشر الذي قرره قانون المرافعات إنما يجرى على البيع  
الجبرية ، أما البيع الاختيارية التي يجريها الأفراد بطريق المزايدة بعيدا  
عن رقابة القضاء فلا يوجد نص تشريعي يستلزم إجراء الزيادة فيها بالعشر .  
وإذ كان الثابت أن المزايدة التي رسا مزادها على المطعون ضده ، كانت جزءا  
من بيع اختياري أجرته شركة سكك حديد الدلتا لبعض أطيانها بطريق المزايدة  
رعاية لصالحها الخاص ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ انتهى إلى أن الاتفاق  
على عدم التقدم لهذه الزيادة يشكل مخالفة لقاعدة قانونية متعلقة بالنظام العام  
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون حيث خلا التشريع المصري من إلزام البائع  
باتباع نظام الزيادة بالعشر في البيع الاختيارية .

وحيث إن هذا النعي في محله . ذلك أنه يبين من الحكم الصادر من محكمة  
الاستئناف في ١٩٦٩/٦/٣٠ والذي قضى بأحالة الدعوى للتحقيق أنه أقام  
قضاؤه فيما يتصل بإجازة الإثبات بالبيئة على أن " التقرير بزيادة العشر نظام  
قرره المشرع حماية للثروة العقارية من البيع بثن بنحس ، وقصده المصلحة العامة ،  
وأن الاتفاق على عدم التقرير بالزيادة يكون مخالفا للنظام العام وغير مشروع ،  
ومن ثم يجوز للتنظيم ( المطعون ضده ) إثبات السبب الحقيقي لالتزامه الوارد  
في سند الدين بجميع طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود " وهذا الذي قرره  
الحكم ، وإن صح بالنسبة للبيع الجبرية التي نظمها نصوص قانون المرافعات ،  
إلا أنه لا يجرى على البيع الاختيارية التي يجريها البائع بطريق المزايدة ،



ولا يفرض فيها القانون نظام الزيادة بال عشر ، وإنما يرجع وضع هذا الشرط في قائمة المزاد إلى محض اختيار البائع وإرادته تحقيقا لما يراه من صالحه الخاص . وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن البيع الذي رسا مزاده على المطعون ضده لم يكن بيما جبريا تم تحت إشراف القضاء ، وإنما كان بيما اختياريا أبرته شركة سكك حديد الدلتا لجزء من أراضيها بطريق المزاد ، وأجازت فيه التقرير بالزيادة على الثمن خلال الأيام العشرة التالية لرسو المزاد ، فإن الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٦٩/٦/٣ بإحالة الدعوى للتحقيق ، إذ انتهى إلى أن الاتفاق على عدم التقرير بهذه الزيادة يعتبر مخالفا لقاعدة أمره من قواعد النظام العام ، مما يجوز معه الإثبات بالبينة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه . كما يتعين نقض الحكم المترتب عليه الصادر في ٩ أبريل سنة ١٩٧٠ .

## جلسة ١٨ من نوفمبر ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن ديكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم السعيد ذكري ، عثمان حنين عبد الله ، ومحمد صدق المصارع ، وزكي الصاري .

( ٢٦٨ )

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة . ٤ القضائية :

( ١ ) دعوى ” نظر الدعوى ” . بطلان ” بطلان الإجراءات ” .

حضور الخصم بالجلسة المحددة لنظر الموضوع بعد الفصل في دعوى التزوير . لا مصلحة له في التمسك بالبطلان بدعوى أنه لم يمان بهذه الجلسة .

( ٢ ، ٣ ) دعوى ” انقطاع سير الخصومة ” . بطلان ” بطلان الإجراءات ” .

( ٢ ) بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي . حضور الخصم الذي شرع بالانقطاع لحايته باعتباره خلفا للخصم المتوفى . لا مصلحة له في التمسك بالبطلان لعدم القضاء بانقطاع سير الخصومة .

( ٣ ) تقديم الخصم مذكرة لمحكمة الموضوع اقتصر فيها على طاب الحكم بانقطاع سير الخصومة لوفاة والده . لا محل للنزاع بأنه لم يتمكن من إبداء دفاعه في الموضوع طالما أنه حضر بالجلسة وصرحت له المحكمة بتقديم مذكرة .

( ٤ ) دعوى ” نظر الدعوى ” .

عدم التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب التأجيل متى تبين لها أن الدعوى مستوفاة .

( ٥ ) دعوى ” إعادة الدعوى للرافعة ” . حكم ” إصدار الحكم ” . محكمة الموضوع .

طلب إعادة الدعوى للرافعة لتقديم مستندات . من إطلاقات محكمة الموضوع عدم التزامها بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها .



## (٦) حكم "إصدار الحكم" . دعوى "تقديم المذكرات" .

قبول المحكمة للذكر المقدمة من المستأنف بالجلسة في غياب المستأنف عليه . لا محل للنهي على الحكم في هذا الخصوص طالما أن المذكرة لم تتضمن دفاعا جديدا غير ما ورد بصحيفة الاستئناف .

## (٨٦٧) تزوير . حكم "تسبيب الحكم" .

(٧) للحكمة أن تفضي من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل ادعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الادعاء أو فشل . وجوب بين المحكمة للظروف والمراثن التي تبين منها ذلك . م ٨٨ من قانون الإثبات .

(٨) استعمال المحكمة حقها المخول لها في المادة ٨٨ من قانون الإثبات بالقضاء برد وبطلان أية ورقة ولو لم يدع أماتها بالتزوير . عدم التزامها بتبنيه الخصوم إلى ذلك .

١ - متى كان الثابت أن الطاعن حضر بالجلسة - التي أجل إليها نظر الاستئناف لإخطار من لم يحضر النطق بالقرار الخاص بتحديد جلسة لنظر الموضوع بعد الحكم في الادعاء بالتزوير - وأبدى دفاعه ، فلا مصلحة له في التمسك بالبطلان بدعوى أنه لم يعان بهذه الجلسة .

٢ - بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة ، هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته تمكينه من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته ، فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان ، وإذا كان الثابت أن الطاعن وهو الذي شرع الانقطاع لحمايته قد حضر بالجلسة - بعد وفاة والده أحد المستأنف عليهم - وقررت محكمة الاستئناف بهذه الجلسة حجز القضية للحكم وصرحت بتبادل المذكرات خلال شهر ، ومر ثم فقد انتفتت مصلحته في التمسك بالبطلان الذي يدعيه .

٣ - إذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم مذكرة اقتصر فيها على طلب الحكم بانقطاع سير الخصومة لوفاة والده ، وكانت وفاة والد الطاعن ليست بذاتها مانعا من تقديم دفاعه في الموضوع طالما أنه حضر بالجلسة وصرحت له المحكمة بتقديم مذكرة في قرارها بحجز القضية للحكم ، فإن النعي على الحكم - بالإخلال بحق الدفاع - يكون على غير أساس .

٤ — المحكمة غير ملزمة بأن تجيب طلب التأجيل متى تبين لها أن الدعوى مستوفاة .

٥ — طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديدة ، هو من إطلاقات محكمة الموضوع ولا يعاب عليها عدم الاستجابة إليه . وبالتالي فهي ليست ملزمة بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها .

٦ — لا محل للنهي على الحكم بشأن قبول المحكمة للمذكرة التي قدمها المطعون عليه الأول بالجلسة — التي لم يحضر بها الطاعن — ذلك أن كل ما أورده الحكم عن هذه المذكرة هو طلب المطعون عليه الأول إلغاء الحكم المستأنف ولم يكن هذا دفاعا جديدا في الدعوى بل هو ما انتهى إليه المطعون عليه الأول في صحيفة استئنافه .

٧ — يجوز للمحكمة وفقا للمادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك ، وإذا جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل ادعاء بالتزوير أو لم يحصل ، وسواء نجح هذا الادعاء أو فشل .

٨ — إن المحكمة وهي تقضى برد وبطلان الورقة طبقا للمادة ٥٨ من قانون الإثبات إنما تستعمل حقا خوله لها القانون ، فهي ليست ملزمة بتنبيه الخصوم إلى ذلك وحسبها أن تقيم قضاءها وفقا للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لحمله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر

الرافعة . . .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٥٥١ سنة ١٩٦٤ مدنى اسكندرية الابتدائية ضد ... .. و ... .. بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٣/١١/١١ الصادر له منهما ببيع المنزل المبين بصحيفة الدعوى والعقد والذى آلت لهما ملكيته بالميراث عن شقيقتيهما ... .. مقابل ثمن قدره ١٢٠٠ ج ، وأقام الطاعن الدعوى رقم ١٥٧٤ سنة ١٩٦٤ مدنى اسكندرية الابتدائية ضد المدعى عليهما سالفى الذكر بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٨ الصادر له من مورثتهما المرحومة ... .. ببيع ذات المنزل موضوع الدعوى السابقة لقاء ثمن قدره ٤٠٠ ج . قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الدعوى الأولى ليصدر فيهما حكم واحد . طعن المدعى عليهما بالجهالة على بصحة الختم المنسوبة لمورثتهما ... .. على عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٨ وحلفا يمينا بعدم العلم فخكت المحكمة فى ١٩٦٥/١/٣١ بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن التوقيع ببصمة الختم سالف البيان قد صدر من البائعة ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين تنازل المدعى عليهما عن طعنهما بالجهالة ثم ادعى ... .. بتروير عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٨ استنادا إلى أن توقيع مورثته بالختم على العقد المذكور مزور عليها وطلب الحكم برده وبطلانه وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٩ حكمت المحكمة فى الدعوى رقم ١٥٥١ سنة ١٩٦٤ بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/١١/١١ وفى الدعوى رقم ١٥٧٤ سنة ١٩٦٤ برفض الادعاء بالتزوير وبصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٨ . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٤١ سنة ٢٢ ق مدنى اسكندرية كما استأنفه المطعون عليه الأول أمام ذات المحكمة بالإستئناف رقم ٧٣٦ سنة ٢٢ ق مدنى واستأنفه كذلك ... .. زوج ... .. وهو أحد ورثتها بالإستئناف رقم ٧٢٥ سنة ٢٢ ق مدنى وادعى بتروير عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٨ وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة ليصدر فيها حكم واحد حكمت بتاريخ ١٩٧٠/٢/١٠ بأثبت تنازل ... .. عن استئنافه رقم ٧٢٥ سنة ٢٢ ق مدنى وفى الإستئنافين رقمي ٧٣٦ ، ٧٤١ سنة ٢٢ ق برد وبطلان عقد البيع المؤرخ

في ١٩٦٢/٤/٢٨ وحدثت جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ لنظر الموضوع . بتاريخ ١٩٧٠/٦/٩  
حكمت المحكمة في الاستئناف رقم ٧٤١ سنة ٢٢ ق برفضه وبتأييد الحكم المستأنف  
وفي الاستئناف رقم ٧٣٦ سنة ٢٢ ق بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى  
رقم ١٥٧٤ سنة ١٩٦٤ المرفوعة من الطاعن ورفض الدعوى المذكورة . طعن  
الطاعن بطريق النقض في الحكمين الصادرين في ١٩٧٠/٢/١٠ ، ١٩٧٠/٦/٩ ،  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على  
هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها  
أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسببين الأولين منها  
على الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٧٠/٦/٩ الإخلال بحق الدفاع والبطالان  
في الإجراءات ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الصادر في ١٩٧٠/٢/١٠ قضى  
برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٨ . وحدثت جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ لنظر  
الموضوع ولم يتضمن الأمر بإعلان الخصوم لهذه الجلسة كما أنه لم يعلن بها ثم  
حضر بجلسته ١٩٧٠/٤/١٨ مصادفة وفيها قدم شهادة بوفاة والده ... ..  
بتاريخ ١٩٧٠/١/٤ ولما لم تستجب المحكمة لطلبه بانقطاع سير الخصومة طلب  
أجلا للتحري عن الورثة وتقديم إعلام وراثية إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب  
وقورت حجز الدعوى للحكم بجلسته ١٩٧٠/٦/٩ وصرحت بتقديم مذكرات في شهر  
غير أنها لم تصرح بالاطلاع أو تقديم مستندات ، فأعد حافظة بمستنداته  
ومذكرة بدفاعه إلا أن المطعون عليه الأول رفض الاطلاع على هذه المستندات  
فتقدم هو بطلب في ١٩٧٠/٥/١٦ لإعادته الدعوى للمرافعة إلا أن المحكمة  
أصدرت حكمها في ١٩٧٠/٦/٩ ولم تشر إلى هذا الطلب وتبين أن المحكمة قبلت  
مذكرة من المطعون عليه الأول كان قد قدمها بجلسته ١٩٧٠/٣/٢٢ ولم يعلن بها  
الطاعن ولم تكن لديه فرصة للاطلاع عليها في فترة حجز القضية للحكم ، كما أن  
الحكم ذهب إلى أن الدعوى كانت قد تهيأت للمصل في موضوعها بجلسته  
١٩٦٠/٤/١٨ في حضور الطاعن وإنه لم يثبت وجود ورثة آخرين لوالده  
المتوفى مع أنه قرر بوجود ورثة غيره . هذا إلى أن الحكم ذهب إلى أن الطاعن  
لم يبد دفاعا في الموضوع في حين أن ذلك لم يكن في استطاعته بسبب وفاة أحد



الخصوم وانقطاع سير الخصومة في الدعوى ، وكلها أمور من شأنها أن تعطل الحكم المطعون فيه .

وحيث ان هذا النعي بسببيه مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت أن محكمة الاستئناف قضت بجلاسة ١٩٧٠/٢/١٠ برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٨ وحددت جلاسة ١٩٧٠/٣/٢٢ لنظر الموضوع ، وفي هذه الجلسة حضر المستأنف ... .. المطعون عليه الأول - وقدم مذكرة بدفاعه ولم يحضر الطاعن وباقي المستأنف عليهم فقررت المحكمة تأجيل نظر الاستئناف إلى جلاسة ١٩٧٠/٤/١٨ لإخطار من لم يحضر النطق بحكم ١٩٧٠/٢/١٠ وهذه الجلسة حضر ... .. المحامي مع الطاعن وقدم شهادة بوفاة والده ... .. وهو أحد المستأنف عليهم - في ١٩٧٠/١/٤ وطلب التأجيل للاطلاع وتقديم اعلام وراثه ، ثم قررت المحكمة إصدار حكمها بجلاسة ١٩٧٠/٦/٩ وصرحت بتبادل المذكرات خلال شهر وبالجلسة الأخيرة أصدرت حكمها في الموضوع ، وإذ ثبت حضور الطاعن بجلاسة ١٩٧٠/٤/١٨ وأبدى دفاعه فلا مصلحة له في التمسك بالبطلان بدعوى أنه لم يعلن بهذه الجلسة ، ولما كان بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايته تمسكنا له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان ، ولما كان الثابت وعلى ما ساء البيان أن الطاعن وهو الذي شرع الإنقطاع لحمايته قد حضر بجلاسة ١٩٧٠/٤/١٨ وقررت المحكمة بهذه الجلسة حجز القضية للحكم وصرحت بتبادل المذكرات خلال شهر ومن ثم فقد انتفت مصلحة في التمسك بالبطلان الذي يدعيه ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/٩ أنه لم يثبت ان للمتوفى وريثة آخرين غير الطاعن وأنه قدم مذكرة اقتصر فيها على طلب الحكم بانقطاع سير الخصومة لوفاة والده ، وكانت وفاة والد الطاعن ليست بذاتها مانعا من تقديم دفاعه في الموضوع طالما أنه حضر بالجلسة وصرحت له المحكمة بتقديم مذكرة في قرارها بحجز القضية للحكم ولما كانت المحكمة غير ملزمة بأن تجيب طلب التأجيل متى تبين لها أن الدعوى مستوفاة وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة رفضت

إجابة طلب التأجيل المقدم من الطاعن وقررت حجز القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات دون أن تأذن في تقديم مستندات لأن أحدا من الخصوم لم يطلب ذلك ولهذا فقد استبعدت المحكمة حافظة المستندات التي قدمها الطاعن مع مذكرته ، ولما كان طالب فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديدة هو من اطلاقات محكمة الموضوع ولا يعاب عليها عدم الإستجابة اليه وبالتالي فهي ليست ملزمة بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها ، وكان لا محل للنهي على الحكم بشأن قبول المحكمة للمذكرة التي قدمها المطعون عليه الأول بالجلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ ذلك أن كل ما أورده الحكم من هذه المذكرة هو طلب المطعون عليه الأول إلغاء الحكم الصادر في القضية رقم ١٥٧٤ سنة ١٩٦٤ بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٨ الصادر إلى الطاعن ولم يكن هذا دفاعا جديدا في الدعوى بل هو ما انتهى اليه المطعون عليه الأول في صحيفة استئنافه رقم ٧٣٦ سنة ٢٢ ق الذي كان منظورا مع استئناف الطاعن أمام المحكمة ، لما كان ذلك ، فإن النعي بالسبين الأول والثاني يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الطعن بالسبب الثالث إن الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٧٠/٢/١٠ أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المذكور بعد أن أثبت أن .. لم يستأنف الحكم الصادر ضده برفض ادعائه بتزوير عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٨ الصادر إلى الطاعن من .. وأن .. تنازل عن ادعائه بتزوير هذا العقد وعن استئنافه وأنه لم يعد أمام المحكمة ادعاء بالتزوير تصدى الحكم لبحث تزوير العقد المذكور ثم قضى برده وبطلانه عملا بالرخصة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من قانون الإثبات دون أن ينبه الطاعن إلى ذلك ، رغم أن الورثة اعترفوا بصحة البيع الصادر إليه في إقرار قدم لمصلحة المضرائب بشأن ضريبة التركات الخاصة بالبائنة ، هذا إلى أنه ثبت في محضر رسمي أن والده وهو شقيق البائنة تسلم ختمها من المستشفى بعد وفاتها ، وإذا قضى الحكم برد وبطلان العقد الصادر إليه فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وأخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان يجوز للمحكمة وفقا للمادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون ، إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة و يجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك ، وإذ جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط ، فإن مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل ادعاء بالتزوير أو لم يحصل سواء نجح هذا الادعاء أو فشل ، ولما كانت المحكمة وهي تقضى برد وبطلان الورقة طبقا للمادة ٥٨ من قانون الإثبات تستعمل حقا خوله لها القانون فهي ليست ملزمة بتنبيه الخصوم إلى ذلك وحسبها أن تقيم قضائها وفقا للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفى حمله ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الدليل لم تأخذ بالإقرار الصادر من والد الطاعن بصحة عقد البيع الصادر إليه لأنه حرر بطريق التواطؤ بينهما بعد أن تصالح معه في دعوى نفقة رفعها عليه والده ، كما أنها أطرحت الصورة الشمسية للإقرار المقدم من والد الطاعن لمصلحة الضرائب يعترف فيه بصحة عقد البيع سالف الذكر وذلك لعدم حجية هذه الصورة الشمسية في الإثبات ولأنه يشوبها شبهة التواطؤ كالإقرار الأول ، وخلص الحكم إلى أن الطاعن حصل على ختم المرحومة .. .. بعد وفاتها وزور به عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٨ واستند في قضائه برد وبطلان هذا العقد إلى أنه ثبت من الإيصالات المقدمة أن المرحومة .. .. استمرت في تحصيل أجرة المنزل بعد التسريح المعطى للعقد خلافا لما تضمنه البند السادس منه من أن الطاعن تسلم عقود الإيجار مؤشرا عليها منها بحقه في الأجرة كما أنها أقامت بعد تاريخ العقد دعاوى على بعض المستأجرين بطلب طردهم للأجر في سداد الأجرة وأنها سلمت العين المؤجرة التي حكم بطرد مستأجرها وأنه لا يمكن القول بأن هذه الإجراءات تمت دون علم الطاعن لأنه كان يقيم معها في نفس المنزل ، وهي قرائن لها أصلها الثابت في الأوراق وتكفى لحمل الحكم في قضائه .

لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم تبين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمود عباس العمراوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : مصطفى كمال سليم ، ومهملنى الهقى ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق  
البغدادى .

( ٢٦٩ )

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٦ القضائية :

( ١ ) محال تجارية . ملكية .

المحل التجارى فى معنى القانون ١١ سنة ١٩٤٠ ماهيته . التعرف فى مفردات المحل التجارى  
لا يعد تعمرها فى المحل ذاته . البناء الذى يستغل فيه المتجر لا يعتبر عنصرا فيه ولو كان مملوكا لئالك  
نفسه .

( ٢ ) عقد " آثار العقد " . خلف . محال تجارية .

العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا أطرافه ومن يمثلونهم فى التعاقد من خلف عام أو خاص . عدم  
هجيته على من يخلف المتعاقد إذا استند هذا الخلف فى إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير تلقى .

١ - المحل التجارى وعلى ما يقضى به القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ يعتبر منقولاً  
معنوياً منفصلاً عن الأموال المستخدمة فى التجارة ويشمل مجموعة العناصر المادية  
والمعنوية المخصصة لمزاولة المهنة التجارية من اتصال بالعملاء وسمعه واسم  
وعنوان تجارى وحق فى الإجارة وحقوق الملكية الأدبية والفنية مستقلة عن المفردات  
المكونة لها فهو فكرة معنوية كالذمة تضم أموالاً عدة ولكنها هى ذاتها ليست هذه  
الأموال وترتيباً على ذلك لا يكون التصرف فى مفردات المحل التجارى تصرفاً  
فى المحل ذاته ولا يعتبر العقار بطبيعته أى البناء الذى يستغل فيه المتجر عنصراً فيه  
ولو كان مملوكاً لئالك نفسه وهو بهذا الوصف يصح أن يكون محلاً للملكية  
مستقلة عن العقار القائم به .



٢ — إذ كان العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا أطرافه ومن يمثلونهم في التعاقد من خلف عام أو خاص ، فإنه لا يكون حجة على من يخلف التعاقد من وارث أو مشتر أو متلق عنه إذا استند هذا الخلف في إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير التلق . ولما كان الطاعن يركن في إثبات ملكيته للمخبر باعتباره محلا تجاريا إلى عقد شرائه له بتاريخ ... .. من مالكة السابق وهو بهذا الوصف مستقل في ملكيته من العقار الذي اشترته المورثة في تاريخ لاحق من مالك العقار وهو خلاف مالك المحل التجاري ومن ثم فإن عقد شراء المورثة للعقار الذي يقع به المحل التجاري لا يكون حجة على الطاعن الوارث مادام هو يستند في إثبات ملكيته إلى سبب آخر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده — رفع الدعوى رقم ١٣٩٠ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى اسكندرية على الطاعن طالبا الحكم بإلزامه بتقديم كشف حساب مؤيدا بالمستندات عن جميع تركة مورثتهما المرحومة ... .. شقيقة المطعون ضده وزوجة الطاعن بمقولة اغتصاب الطاعن لنصيبه فيها ، أنكر هذا الأخير الدعوى وطلب رفضها وأقام على المطعون ضده دعوى فرعية طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٤١٩ ج و ٩٩٠ م والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا استنادا إلى أنه سدد ديونا على التركة جاوزت الربيع الذى حصله وبعد أن أصدرت المحكمة حكما بئدب خير حسابي لجرد التركة وحكما آخر بئدب خير هندسى لبيان الإصلاحات التى تمت بالفرن الكائن بالعقار المملوك للمورثة وقيمتها والذى قام بها ، وبعد تقديم التقريرين قضت بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٠ فى الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليه فيها ( الطاعن ) بأن يدفع للمدعى ( المطعون ضده ) مبلغ ٥٦٠ ج و ٢٤٥ م —

وفي الدعوى الفردية برفضها ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠١٣ سنة ٢٦ ق اسكندرية طالبا إلغاءه ورفض الدعوى الأصلية المرفوعة من المطعون ضده وإلزامه في الدعوى الفردية بأن يدفع له مبلغ ٣٨٥ ج و ٥٠٥ م قيمة نصف صافي الحساب المستحق في ذمته من تاريخ الوفاة حتى تاريخ رفع الدعوى ، وبتاريخ ١٦/٤/١٩٧١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسييب وقال في بيان ذلك أن دفاعه أمام درجتى التقاضى قام على أنه المالك وحده للمخبز كحل تجارى مستقل عن العقار الكائن به — أى الأرض والمباني — دون زوجته المورثة و بالتالى يستحق وحده لريعه — وقدم تأييدا لذلك أدلة وقرائن منها عقد شرائه السابق على شراء المورثة للعقار الكائن به المخبز إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع استنادا إلى أن عقد شراء المورثة للعقار شمل بيت النار وكافة الملحقات وهو عقد رسمى يحاج به الطاعن في حين أن هذا العقد لا يسرى عليه لأنه ليس طره فيه وقد أدى هذا الخطأ إلى أن الحكم حجب نفسه عن بحث ما قدمه الطاعن من أدلة ومستندات تقطع بملكيتة للمخبز بما يعيب الحكم بالقصور في التسييب فضلا عن الخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى صديد ذلك أن المحل التجارى وعلى ما يقضى به القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ يعتبر منقولا معنويا منفصلا عن الأموال المستخدمة في التجارة ويشمل مجموعة العناصر المادية والمعنوية المخصصة لمزاولة المهنة من اتصال بالعملاء وسمعة واسم و عنوان تجارى وحق في الإجارة وحقوق الملكية الأدبية والفنية مستقلة عن المفردات المكونة لها فهو فكرة معنوية كالذمة تضم أموالا عدة ولكنها هي ذاتها ليست هذه الأموال وترتبيا على ذلك لا يكون التصرف في مفردات المحل التجارى تصرفا في المحل ذاته ولا يعتبر العقار بطبيعته أى البناء الذى يستغل فيه المتجر عنصرا فيه ولو كان مملوكا للمالك نفسه وهو بهذا الوصف يصح أن يكون محلا للملكية مستقلة عن العقار القائم به ، لما كان ذلك



وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تمسك بدفاعه الذي يردده بأسباب الطعن من أنه المالك وحده للخبر باعتباره محلا تجاريا وقد اشتراه من آخر بعقد سابق على عقد شراء المورثة للعقار الواقع به المحل التجاري إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع بقوله "ومن حيث إنه بالرجوع الى تقرير الخبير الحسابي يبين أنه اعتبر القرن مملوكا للمورثة بكامل أدواته لما ثبت لديه من الاطلاع على عقد البيع الرسمي المؤرخ ١٩٥٦/٤/١١ من انها اشترته بما يشمل من بيت فارو كافة الملحقات والتوابيع وتبعاً لذلك يكون ما انتهى إليه الخبير في هذا الخصوص صحيحاً ولا مطعن عليه لبنائه على مستند رسمي يصلح للاحتجاج به على الكافة ومنهم المستأنف - الطاعن - " وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا أطرافه ومن يمثلونهم في التعاقد من خلف عام أو خاص، وهو لا يكون حجة على من يخلف المتعاقد من وارث أو مشتر أو متلق عنه إذا استند هذا الخلف في إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير التلقى ، مستغنيا بهذا السبب الآخر عن سبب التلقى ، ولما كان الطاعن - وعلى ما سلف البيان - يركن في إثبات ملكيته للخبر باعتباره محلا تجاريا إلى عقد شرائه له بتاريخ ١٩٢٨/٧/١٩ من مالكة السابق وهو بهذا الوصف مستقل في ملكيته عن العقار الذي اشترته المورثة وتاريخ لاحق من مالك العقار وهو خلاف مالك المحل التجاري ومن ثم فإن عقد شراء المورثة للعقار الذي يقع به المحل التجاري لا يكون حجة على الطاعن الوارث مادام هو يستند في إثبات ملكيته إلى سبب آخر غيره ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب عن بحث ملكية الطاعن للمحل التجاري وتحجيص ما قدمه من أدلة ومستندات في الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يتعين معه أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .

## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد محمد المهدي ، وسعد الشاذلي ، والدكتور رقت خفاجي ، وحسن مهران حسن .

( ٢٧٠ )

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) أحوال شخصية . حكم "إصدار الحكم" . قضاة .

القضاء على المسلم . حظار تواليه على غير المسلم . اذماره على ما يحقق به الفصل في الخصومة .  
 مجرد اشتراك الفاض غير المسلم في تلاوة الحكم . تروجه من فناء هذا الخطر .

( ٢ ) أحوال شخصية "التطليق" . خيرة .

حق الزوجة في طلب التفريق للعيب في الرجل . شرطه . جواز الاستعانة بأهل الخبرة إيمان  
 مدى استحكام المرض ومدى الضرر . المادتان ٩ و ١١ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠

( ٣ ) أحوال شخصية "التطليق" .

إبادة حق التطليق للزوجة بسبب العنة عند احنفية . شرطه . ألا يكون زوجها قد وصل إليها  
 في النكاح . العيب الحادث بعد التحول . لا يثبت به خيار العيب . جواز التطليق — خلافاً  
 لذلك — دون يمين على الزوج . م ٩ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠

( ٤ ) أحوال شخصية "التطليق" . محكمة الموضوع . نقض .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير وجود العيب المستحكم بالزوج . بلا رتبة عيباً من محكمة النقض  
 متى قام قصداً على أسباب سائفة .

( ٥ ) أحوال شخصية "الطلاق للضرر" .

إضرار الزوج بزوجته بما لا يستطاع معه دوام العشرة . شرطه . العنة النفسية . عدم اعتبارها  
 إضراراً في معنى المادة ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠



## (٦) حكم . نقض "السبب غير المنتج" .

لا يميز الحكم متى أصاب النتيجة ذكر مادة في القانون غير منطبقة على واقعة الدعوى . الذي عليه . غير منتج .

١ - إذ كانت القضاء على المسلم المحذور في الشريعة الإسلامية توليه على غير المسلم ، هو القضاء الذي تتمكن به ولاية غير المسلم على المسلم لانتفاء هذه الولاية شرعا ، فإنه تمشيا مع علة الأصل يقتصر هذا الحظر على ما يتحقق به الفصل في الخصومة لأن هذا الفصل هو مناط تتمكن الولاية ، ومن ثم يخرج عن نطاق الحظر مجرد اشتراك القاضي غير المسلم في الهيئة التي نطقت بالحكم بدلا من زميل له شارك في الفصل والخصومة وعرض له مانع من تلاوة الحكم ، ذلك أن الاقتصار على المشاركة في تلاوة الحكم لا يعدو كونه عملا إجرائيا بحث يحكمه قانون المرافعات والقوانين المكملة له عملا بنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية .

٢ - مؤدى نص المادتين التاسعة والحادية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من لرجل ان ثبت به عيب "مستحكم" لا يمكن البرء منه أصلا أو بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى للزوجة الإقامة مع زوجها المعيب إلا بضرر شديد . وتوسع القانون في العيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولا الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده كل ذلك على شريطة ألا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمه بعيبه صراحة أو دلالة .

٢ - إذ كانت المدكرة الإيضاحية للقانون - رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ - قد أوضحت أن التفريق للعيب في الرجل قسمان . قسم كان معمولا به بمقتضى مذهب أبي حنيفة وهو التفريق للعيوب التي تتصل بقربان الرجل لأهله وهي عيوب العنه والحب والخصاء وباقي الحكم فيه وفقهه ، وقسم جاء به القانون وزاده على ما كان معمولا به وهو التفريق لكل عيب مستحكم لانعيش الزوجة معه إلا بضرر ، وكان المقرر في مذهب الحنفية ان من شرائط إباحة حق

التطليق للزوجة بسبب العنة الا يكون زوجها قد وصل اليها في النكاح ، فإن كان قد وصل اليها ولو مرة واحدة لم يثبت لها هذا الحق ، لأن حقها إنما هو في أن يباشرها مرة واحدة وقد استوفته ، وما زاد عن ذلك لا يؤمر به قضاء بل ديار فإن ما قرره الأحناف من أن القول للزوج يمينه إذا وجدت الزوجة ثيد أو كانت ثيدا من الأصل قاصر عندهم على العيب الذي يتبين بالزوج قبل الدخول وقبل الوصول إلى زوجته دون العيب الحادث بعد الدخول لأن هذا النوع الأخير لا يثبت به خيار العيب عندهم ، وعلى خلاف هذا المذهب أجازت المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ التطليق للعيب الحادث بعد الدخول دون أن توجب يميناً على الزوج ، وإذا كان النابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها قررت أن الطاعن دخل بها وفرض بكارتها وأن الضعف الجنسي طراً بعد الدخول ، فإن تخليفه اليمين يكون في غير موضعه .

٤ - تقدير وجود العيب المستحكم بالزوج الذي لا يرجي زواله أو لا يمكن البرء منه إلا بعد زمن طويل ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية بما تتضرر منه الزوجة هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة .

٥ - الإضرار الذي تعنيه المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية يشترط فيه أن يكون الزوج قد قصده وتعمده سواء كان ضرراً إيجابياً ، قبيل الإيذاء بالقول أو الفعل ، أو ضرراً سلبياً يتمثل في هجر الزوج لزوجته ومنعها مما تدعو إليه الحاجة الجنسية على أن يكون ذلك باختياره لا قهراً عنه ، يؤيد ذلك أن المشرع استعمل لفظ "الإضرار" لا الضرر ، كما يؤيده أن مذهب المالكية مأخذ هذا النص يبيح للزوجة طلب التفريق إذا ما ضارها الزوج بأي نوع من أنواع الإيذاء التي تتمخض كلها في أن للزوج مدخلا فيها واردة متحركة في اتخاذها . والعنة النفسية لا يمكن عدها بهذه المثابة من قبيل الإضرار في معنى المادة السادسة سالفة الإشارة لأن الحيلولة دون ممارسة الحياة الزوجية بسببها لا بد للزوج فيها بل هي تحصل رغماً عنه وبغير إرادته .



٦ - إذ كان الحكم قد أصاب في النتيجة وأن تنكب الوسيلة ، فلا يعيبه ما ورد به من قرارات قانونية خاطئة إذ ذكر مادة في القانون غير منطبقة على واقعة الدعوى ويضحى النعى عليه لهذا السبب غير منتج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ أحوال شخصيه نفس "على الطامن أمام محكمة قنا الابتدائية طالبة تطليقها منه ، وقالت بياناً لها إنها تزوجت به بصحيح العقد الشرعى فى ٢٢/١٢/١٩٦٥ وأنه دخل بها إلا أن حياتهما الزوجية لم تدم سوى أيام إذ أصيب الطاعن بعنة حالت بينه وبين مباشرة مهامه الزوجية وأنها تخشى على نفسها الفتنة ، ومن ثم أقامت دعواها بطليانها سالفه البيان ، وبتاريخ ١/٩/١٩٧٠ حكمت المحكمة بنذب الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى على طرفى الخصومة لبيان مدى قابلية كل منهما للواقعة الجنسية وما إذا كان الطاعن مصاباً بعنة أم لا وتاريخ إصابته بها ومدى احتمال شفاؤه منها ، وبعد أن قدم الطبيب الشرعى تقريره وبتاريخ ٢٢/٣/١٩٧١ حكمت المحكمة بوقف الدعوى لمدة سنة قمرية ، وبتاريخ ٣/٤/١٩٧٢ حكمت المحكمة بتوجيه اليمين للطاعن بأنه خالط المطعون عليها منذ زواجهما وحتى خروجها من منزل الزوجية فحلفها ، وبتاريخ ١٩/٦/١٩٧٢ حكمت المحكمة بإعادة عرض الطاعن على الطبيب الشرعى لبيان ما إذا كان قد شفى من العنة النفسية أم لا زالت ملازمة له ، وبعد أن قدم الطبيب الشرعى ملحق تقريره حكمت بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٢ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠ س ٤٧ ق أسبوط طالبة إلغاءه . وبتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٣ حكمت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتطبيق المطعون عليها من الطاعن بائناً .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فقررت أنه جد بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة هذا الراي .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ، ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه صدر وتلى علنا من هيئة أحد أعضائها غير مسلم هو المستشار ... .. ، وأنه يشترط في القاضي — وفقا لمذهب الامام أبي حنيفة — أن يكون مسلما لأن الاسلام شرط في جواز الشهادة على المسلم ، وأنه لهذا لا يجوز لغير المسلم القضاء على المسلم مطلقا سواء كان القضاء من غير المسلم نطقا بالحكم أو فصلا في النزاع لأن النطق بالحكم عمل قضائي يجب أن يصدر من محكمة له ولاية قضائية ولأن الحكم لا يخلص له صفته القضائية إلا بالنطق به من قاض يتعين أن يكون مسلما في قضايا الأحوال الشخصية للولاية على النفس بين المسلمين وأن مخالفة الحكم المطعون فيه لما تقدم تصمه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان القضاء على المسلم المحظور في الشريعة الإسلامية تولى على غير المسلم هو القضاء الذي تتمكن به ولاية غير المسلم لإنتفاء هذه الولاية شرعا فانه تمشيا مع علة الأصل يقتصر هذا الحظر على ما يتحقق به الفصل في الخصومة لأن هذا الفصل هو مناط تمكن الولاية ، ومن ثم يخرج عن نطاق الحظر مجرد إشراك القاضي غير المسلم في الهيئة التي نطقت بالحكم بدلا من زميل له شارك في الفصل في الخصومة وعرض له مانع من حضور تلاوة الحكم ، ذلك أن الاقتصار على المشاركة في تلاوة الحكم لا يعدو كونه عملا إجرائيا بحث يحكمه قانون المرافعات والقوانين المكمل له عملا بنصر المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي سمعت المرافعة الختامية ووقعت على مسودة الحكم وفق المادة ١٧٠ من قانون المرافعات مكونة من المستشارين ... .. و ... .. و ... .. وكان الطاعن لم يدع قيام مانع بأيهم يحول دون نظر الدعوى المعروضة والفصل فيها ، فإن الخطأ في واقع الأمر — يعتبر قد صدر من هذه



الهيئة دون ما اعتداد بأن المستشار ... .. قد حضر جلسة النطق بالحكم على الرغم منه أنه ممنوع من نظر الدعوى وفقا للبدا المتواضع عليه في التشريع الإسلامي والسابق الإشارة اليه ، و يكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن حاصل النعي بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم استند في قضائه بالتطبيق إلى أن الثابت من تقريرى الطبيب الشرعى أنه مصاب بعنة نفسية ولا ينتظر أن يؤتى العلاج ثمرته مادام الشقاق بين الزوجين قائما وحائلا دون المودة والتعاطف من جانب الزوجة لمعاونته على اجتياز هذه المرحلة من العلاج ، وذلك عملا بالمادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الذى أجاز الاستعانة بأهل الخبرة في إثبات العيب المحيز للتطبيق ، في حين أن ما تضمنه التقريران ليس إلا رأيا ظنيا لا يستند إلى دليل قن أو علمي يعتد به شرعا خاصة وأنهما غير قاطعين في ثبوت إصابة الطاعن بالعنة النفسية التى لا يمكن الوقوف عليها بالفحص الاكلينيكي ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال . هذا إلى أن الحكم لم يستدل على الإصابة بالعنة النفسية بقاعدة الإثبات الموضوعية في الشريعة الإسلامية طبقا للراجح من مذهب أبى حنيفة ، والى تجعل القول للزوج بيمينه إن كانت الزوجة ثيبا ولهذه الأخيرة إن كانت بكرا ، وإذ قضى الحكم بالتطبيق على الرغم من ثبوت أن المطعون عليها ليست بكرا واقرارها بأنه فض بكارتها بعد الدخول مهادرا دلالة اليمين التى حلفها الزوج أمام محكمة الدرجة الأولى فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث أن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن النص في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية على أن "للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر كالجنون والجزام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به فإن تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق

وفي المادة الحادية عشرة على أن "يستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزوج من أجلها" يدل على أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الرجل ان ثبت به عيب مستحکم لا يمكن البرء منه أصلاً أو بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى للزوجة الإقامة مع زوجها المغيب إلا بضرر شديد وتوسع القانون في العيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولاً الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحکام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده كل ذلك على شريطة ألا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمها بعيبه صراحة أو دلالة . ولما كانت المذكرة الإيضاحية للقانون قد أوضحت أن التفريق للعيب في الرجل قسمان : قسم كان معمولاً به بتفتي مذهب أبي حنيفة وهو التفريق للعيوب التي تتصل بقربان الرجل لأهله وهو عيوب العنة والحب والخصاء وبقاى الحكم فيه وفقه ، وقسم جاء به القانون وزاده على ما كان معمولاً به وهو التفريق لكل عيب مستحکم لانعش الزوجية معه إلا بضرر ، وكان المقرر في مذهب الحنفية أن من شرائط إبادة حق التطلق للزوجة بسبب العنة ألا يكون زوجها قد وصل إليها في النكاح ، فان كان قد وصل إليها ولو مرة واحدة لم يثبت لها هذا الحق ، لأن حقها إنما هو في أن يباشرها مرة واحدة وقد استوفته ، وما زاد عن ذلك لا يؤثر به قضاء بل ديانة فان ما قرره الاحناف من أن القول للزوج بيمينه إذا وجدت الزوجة ثيباً أو كانت ثيباً من الأصل قاصر عندهم على العيب بتبر بالزوج قبل الدخول وقبل الوصول إلى زوجته دون العيب الحادث بعد الدخول لأن هذا النوع الأخير لا يثبت به خيار العيب عندهم ، وعلى خلاف هذا المذهب أجازت المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ التطلق للعيب الحادث بعد الدخول دون أن توجب بيميناً على الزوج ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها قررت أن الطاهر دخل بها ورفض بكارتها وأن الصنف الجنسي طرأ بعد الدخول فإن تخليفه اليمين يكون في غير موضعه ، لما كان ذلك وكان تقدير وجود العيب المستحکم بالزوج الذي لا يرجح زواله أولاً يمكن البرء منه إلا بعد زمن طويل ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية بما تتضرر منه الزوجة هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، وكان البين



من التقرير الطبي الشرعي الذي أخذ به الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقر فيه بأن عدم تعاون المطعون عليها معه في ممارسة العملية الجنسية سببت له الكثير من الضيق وكان له أسوأ الأثر في نفسيته وقد نتج عن ذلك تغير في قوة الانتصاب ... كما أثبت التقرير في نتيجته أنه مع استمرار الشقاق والتنافر بين الزوجين فليس من المحتمل أن تزول هذه العنة النفسية ، وكان الحكم المطعون فيه عقب على ذلك التقرير بقوله "فإن قيام هذه الحالات بالزوج حتى الآن لا شك تضر بالزوجة المستأنفة ضررا بليغا وقد تسبب لها اضطراب أعصابها وقد بارحت منزل الزوجية خشية أن يصيبها الضرر من إجراء هذه الحالة ، فإذا أضيف إلى ما تقدم أن ملازمة هذه الحالة عند الزوج هذه المدة الطويلة وهي حوالي أربعة سنوات دون أن يشفى أو تتحسن حالته وكانت الزوجة شابة يخشى عليها من الفتنة فإن قيام هذه الحالة يؤدي إلى التماسه والضرر وينتفي معه الغرض السامي من الحياة الزوجية من الرحمة والمودة . وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه استخلص أن الطاعن مصاب بعنة نفسية لا يرجح زوالها منعه من الاتصال الجنسي بالمطعون عليها — هي عيب يبيح للزوجة طلب التطلق — واستند في ذلك إلى أسباب سائغة ، وما آثاره الطاعن لا يمدو أن يكون مجادلة في تقدير موضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض ويكون النهي على الحكم بخالفة القانون والفساد في الاستدلال على غير أساس .

وحيث أن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن العنة النفسية بأعراضها من صنوف الأضرار التي لا يمكن معها للزوجة الاستمرار في المعاشرة الزوجية ويوجب التطلق ، أخذا بالمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في حين أن هذه المادة يقتصر نطاقها على الأضرار المتعمد من الزوج بالزوجة ويقصد به حالات الشقاق لسوء العشرة وإيست العنة النفسية من قبيل الإضرار المعنى بها وإنما هي عيب يجوز التطبيق عملا بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ إذا توافرت شرائطه الشرعية والقانونية الأمر الذي يعيب الحكم .

وحيث إنه لما كان النص في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه إذا ادعت الزوجة لإضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطالب من القاضي التفريق ... يدل على أن الإضرار الذي تعنيه المادة يشترط فيه أن يكون الزوج قد قصده وتعمده سواء كان ضررا إيجابيا من قبيل الإيذاء بالقول أو الفعل ، أو ضررا سلبيا يتمثل في هجر الزوج لزوجته ومنعها مما تدعوا إليه الحاجة الجنسية على أن يكون ذلك باختياره لا قهرا عنه ، يؤيد ذلك أن المشرع استعمل لفظ الإضرار لا الضرر ، كما يؤكد أن مذهب المالكية مأخذ هذا النص يبيح للزوجة طلب التفريق إذا ما صارها الزوج بأي نوع من أنواع الإيذاء التي تنخفض كلها في أن للزوج مدخلا فيها وإرادة متحركة في إحداثها . ولئن كانت العنة النفسية لا يمكن عدّها بهذه المثابة من قبيل الإضرار في معنى المادة السادسة سالفة الإشارة لأن الحيلولة دون ممارسة الحياة الزوجية بسببها لا يد للزوج فيها بل هي تحصل رغما عنه وبغير إرادته مما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، إلا أنه لما كانت هذه العنة النفسية تعد عيبا يستوجب تطبيق المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على ما سلف تفصيله بالسبب السابق وتوجب عند توافرها التطليق طلاقاً بائناً فإن الحكم يكون قد أصاب في النتيجة وأن تنكب الوسيلة ولا يعيبه ما ورد بأسبابه من تقارير قانونية خاطئة إذ ذكر في القانون غير منطبقة على واقعة الدعوى ويضحي النعي عليه لهذا السبب غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته متعين الرفض .



## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، وعضوية آراء المستشارين : محمد محمد المهدي ،  
وسعد أحمد الشاذلي ، والدكتور أحمد رونت خفاجي ، وحسن مهران حسن .

( ٢٧١ )

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) إثبات "الإحالة إلى التحقيق" . دعوى "مواعيد المرافعات"

النيعاد التي تحدد المحكمة لإجراء التحقيق خلاله . لاهلاقة له بمواعيد المرافعات وجوب  
احتساب اليوم المحدد لبدء التحقيق ضمن هذا النيعاد .

( ٢ ) إثبات "التحقيق" .

المسائل المعارضة الخاصة بالإثبات . وجوب عرضها على القاضي المنتدب للتحقيق حتى ما كان  
منها من اختصاص المحكمة . اطفال ذلك . سقوط الحق في عرضها بعد ذلك .

( ٣ ) حكم . نقض "السبب غير المنتج" .

إنتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . التي عليه بالخطأ في تقريراته القانونية غير  
منتج .

( ٤ و ٥ ) أحوال شخصية "نصاب الشهادة" . إثبات "شهادة الشهود" .

٤ — نصاب الشهادة . شرط . اختلاف اللفظ بين الشهادتين دون اختلاف  
المعنى . غير مانع من قبولها .

٥ — الشهادة من شروطها ألا يكذبها المحس . علة ذلك .

( ٦ ) نقض "السبب الجديد" . إثبات "البينة" .

تمسك الطاعن بوجود خصومة بينه وبين الشاهد . عدم جواز إثارة ذلك لأول  
مرة أمام محكمة النقض .

## (٧) أحوال شخصية "التطبيق للضرر" .

الطلاق للضرر . حرمة . وقوع الضرر من الزوج دون الزوجة وامتناع العشرة بين أمثالهما . معيار الضرر شخصي لا مادي .

## (٨) حق "إساءة استعمال الحق" . مسئولية .

الحق في الإبداء والتبليغ . انقلاهما بل منحه إذا أسئ . استعمالهما .

## (٩) حكم "الأسباب الزائدة" .

لا يجب إكتمال ما تريد به من أقيم على ما يكفي لحته .

١ - مفاد ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من أنه يجب أن يبين في منطوق الحكم الذي يأمر بالإثبات ، اليوم الذي يبدأ فيه التحقيق والميعاد الذي يجب أن يتم فيه . والمادة ٧٥ منه من أنه لا يجوز بعد انقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم ، أن الميعاد الذي تحدده المحكمة لإجراء التحقيق خلاله تطبيقا لهاتين المادتين لا علاقة له بمواعيد المرافعات باعتبارها الآجال التي تحددها القانون لمباشرة إجراءاتها . وإذا أوضح حكم الإثبات الذي أصدرته محكمة أول درجة أن اليوم المقرر لبدء التحقيق هو ٣ من يناير ١٩٧٢ فإن هذا اليوم ينبغي احتسابه ضمن الميعاد لأن من الجائز سماع الشهود وإجراء التحقيق فيه بالذات . وتكون نهاية الشهور الثلاثة المحددة لإجراء التحقيق خلالها هو يوم ٢ من أبريل ١٩٧٢ لا اليوم التالي .

٢ - مفاد المادة السابعة من قانون الإثبات «و وجوب عرض المسائل المارضة الخاصة بالإثبات على القاضي المنتدب للتحقيق حتى ما كان منها من اختصاص المحكمة الكاملة وإلا سقط الحق في عرضها ، وذلك سواء كانت هذه المسألة متعلقة بموضوع الدليل وكونه مقبولا أو غير مقبول أو متعلقة بإجراءات تقديم الدليل وتحقيقه وما يجب أن يراعى فيها من مواعيد وأوضاع ولما كان الثابت أن الطاعن استحضر شهوده الذين سمعوا أمام قاضي التحقيق دون أي تحفظ ودون إبداء أي ملاحظة خاصة بفوات الميعاد فإن ذلك لا يجعل من حقه أصلا عرضها على المحكمة بهيئتها الكاملة عند إعادتها للمرافعة .»



٣ - إذا كان الحكم قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ، فإن النعي عليه بالخطأ في تقريراته القانونية يكون غير منتج ولا جدوى منه .

٤ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وهو في معرض استعراض أقوال الشهود أن شاهدي المطعون عليهما اتفقت كاهنهما على حضورهما واقعة السب دون واقعة الضرب التي قرر أولهما أنه سمع بها من المطعون عليها في حين ذهب الثاني إلى أنه شهد آثار الكدمات بها بسبب الاعتداء . وأن كان الراجع في مذهب الحنفية أنه لا استكمال نصاب الشهادة ينعين موافقة الشهادة للشهادة بتطابق لفظي الشاهدين على إفادة المعنى بطرق الوضع لا بطريق التضمن إلا أن اختلاف اللفظ الذي لا يوجب اختلاف المعنى ليس بضائر ولا يحول دون قبول الشهادة وكان ما أثبتته الحكم من أقوال الشاهدين وإن اختلفت ألفاظهما إلا أن إجماعهما انصب على معنى واحد هو سماعهما بنفسيهما ألفاظ السباب وشهودهما مجلسه وكون المطعون عليها مصدر علم كل منهما بواقعة الاعتداء ، وبذلك لا يكون هناك تناقض بين الشهادتين

٥ - من شروط الشهادة عدم تكذيب الحس لها فإن لم يصدقها الحس فلا تقبل ولا يجوز أن يبنى عليها قضاء اعتباراً بأن الحس يفيد علماً قطعياً والشهادة تفيد خبراً ظنياً والظني لا يعارض القطعي ، وإذا كان ما أورده الطاعن بسبب النعي من صدور ألفاظ السباب عنه في مجلس الصلح في حضرة أقرباء المطعون عليها والشاهدين ليس فيه ما يتجافى مع منطق الأمور وطبيعة الأشياء فإن النعي يكون على غير أساس .

٦ - إذ كان ما ساقه الطاعن من وجود خصومه بينه وبين الشاهد الثاني من شهود المطعون عليها في أمر دنيوي أخذاً بمسلكه في دعوى الطرد لم يقدم ما يدل على تمسكه به أمام محكمة الموضوع . فيكون غير مقبول لما يخالفه من واقع تفقير سلطة محكمة النقض من تحقيقه .

٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه كي يحكم القاضي بالتطبيق للضرر لابد من توافر أمرين : الأول أن يكون الضرر أو الأذى واقعاً من الزوج دون الزوجة ، والثاني أن تصبح

العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما ، والضرر هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلهما ، بمعنى أن معيار الضرر هنا شخص وليس ماديا .

٨ — لا مسأغ لما يذهب إليه الطاعن من أن مسألكه في دعاوى الطرد وادعائه أنه المستأجر ونسبة السرقة إلى ذوى المطعون عليها كأن استلحقه في الإدعاء والتبليغ لأقرب هذين الحقين ينقلان إلى مخبئه إذا أسى استعماههما .

٩ — لا يعيب الحكم — بالتطبيق للضرر — ما يزيد به من اعتبار دعاوى الأحوال الشخصية التي إقامها الزوج من دواعي الإضرار إذ أنه إنما يستعمل برفعها حقا خولته آياه الشريعة ، طالما أقيم الحكم على دعوات أخرى متعددة كافية للحمل .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى قلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦٠٥ سنة ١٩٧٢ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم بتطليقها منه طالقة بائنة استنادا إلى أنها زوجة له بموجب عقد شرعى صحيح مؤرخ ١٩٦٦/٨/٤ وقد أسماء لإنها إسماءات بالغة ورماها بفاحش الألفاظ واعتدى عليها بالضرب واتهمها بالسرقة ، وإذ أصبحت العشرة بينهما مستحيلة فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها . حكمت المحكمة في ١٩٧٢/١١/٢٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن زوجها الطاعن دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولا تزان على عصمته وفي طاعته الآن وأنه دأب على الاعتداء عليها بالضرب والسب وأخذ يهينها ويسىء معاشرتها مما أصبح معه دوام العشرة



بينهما مستحيلا ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٦ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤١ لسنة ٨٩ ق أحوال شخصية القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتطبيق المطعون عليها من زوجها الطاعن طليقة بائنة لا ضرر . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وبالحلقة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه تمسك ببطلان إجراءات التحقيق أمام محكمة أول درجة لحصوله بعد الميعاد المحدد لإجرائه ، إلا أن الحكم رفض الدفع استنادا إلى أن اليوم الأول من الميعاد لا يحسب ويكون التحقيق قد جرى خلال الميعاد ، في حين أنه يتعين احتساب اليوم الأول الأمر المخلف لنص المادة ٧٥ من قانون الإثبات .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت أن محكمة أول درجة حددت لبدء التحقيق جلسة ١٩٧٢/١/٣ على أن يتم في خلال ثلاثة شهور من هذا التاريخ وجرى الحكم المطعون فيه على أن سماع الشهود يوم ١٩٧٢/٤/٣ كان خلال الميعاد المحدد تأسيسا على عدم احتساب اليوم الأول باعتبار الميعاد مقدرا بالشهور ويتعين أن يحصل الإجراء خلاله في معنى المادة ١٥ من قانون المرافعات القائم ، ولما كان مفاد ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من أنه يجب أن يبين في منطوق الحكم الذي يأمر بالإثبات " اليوم الذي يبدأ فيه التحقيق والميعاد الذي يجب أن يتم فيه " والمادة ٧٥ منه من أنه " لا يجوز بعد اقتضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم " ، أن الميعاد الذي تحدده المحكمة لإجراء التحقيق خلاله تطبيقا لهاتين المادتين لا علاقة له بمواعيد المرافعات باعتبارها الآجال التي يحددها القانون لمباشرة إجراءاتها ، وإذ أوضح حكم الإثبات الذي أصدرته محكمة أول درجة أن اليوم المحدد لبدء التحقيق هو ٣ من يناير ١٩٧٢ فإن هذا اليوم

ينبغي احتسابه ضمن الميعاد لأن من الجائز سماع الشهود وإجراء التحقيق فيه بالذات وتكون نهاية الشهور الثلاثة المحددة لإجراء التحقيق خلالها هو يوم ٢ من أرييل سنة ١٩٧٢ لا اليوم التالي حسبما أفصح الحكم .

وإن كان ما حُصِّل إليه الحكم في هذا الصدد يخطو على خطأ في تطبيق القانون .

إلا أنه لما كان معاد المادة السابعة من قانون الإثبات هو وجوب عرض المسائل العارضة خاصة بالإثبات على الماضي المتدب للتحقيق حتى ما كان منها من اختصاص المحكمة الكاملة وإلا سقط الحق في عرضها ، وذلك سواء كانت هذه المسألة متعلقة بموضوع الدليل وكونه مقبولا أو غير مقبول أو متعلقة بإجراءات تقديم الدليل وتحقيقه وما يجب أن يراعى فيها من مواعيد وأوضاع وكان الثابت أن الطاعن استحضر شهوده الذين سمعوا أمام قاضي التحقيق دون أي تحفظ ودون إبداء أي ملاحظة خاصة بفوات الميعاد الأمر الذي لا يجعل من حقه أصلا عرضها على المحكمة بهيئتها الكاملة عند إعادتها لمرافعة أمامها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم برفض الدفع قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فإن النعي عليه بالخطأ في تقريراته القانونية يكون غير منتج ولا جدوى منه .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه استند في قصائه بالنظر على بينة شاعدي المطعون عليها اللذين قررا أن الطاعن اعتدى عليها بالضرب والسب وأن أقوالها انصبت على واقع استمدا علمهما به مما رأياه وسمعاه مباشرة من طرفي الدعوى ، في حين أن أول الشاهدين لم يشهد واقعة الاعتداء بالضرب وإنما سمع بها من المطعون عليها وبذلك تناقضت أقواله مع الشاهد الثاني الذي أضاف واقعة جديدة هي إلقاء القاذورات عليها ، هذا إلى أن واقعة السبب التي اتفق عليها الشاهدان لا يتصور صدورهما عن الطاعن وهو وحيد في مجلس الصلح مما يهدر أقوال الشاهدين بصددتها لتكذيب الحس والعرف المشاهد لها ، بالإضافة إلى أن الشاهد الثاني بينه وبين الطاعن خصومة تمثلت في أنه هو الذي عرض على طرده من منزل الزوجية ولعب دورا إيجابيا في تحريك الدعوى وإعلانها حسبما هو ثابت في عريضتها مما يجعله متهما في شهادته وبذلك تدور الشهادة في شكل النصاب الشرعي وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وهو في معرض استعراض أقوال الشهود أن شاهدي المطعون عليهما اتفقت كاتهما على حضورهما واقعة السب دون واقعة الضرب التي قرر أولهما أنه سمع بها من المطعون عليهما في حين ذهب الثاني إلى أنه شهد آثار الكدمات بها بسبب الاعتداء ، ولئن كان الراجح في مذهب الحنفية أنه لا يستكمل نصاب الشهادة بتعبر موافقة الشهادة للشهادة بتطابق لفظي الشاهدين على إفادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن إلا أن اختلاو اللفظ الذي لا يوجب اختلاف المعنى ليس بضائر ولا يحول دون قبول الشهادة ، وكان ما أثبتته الحكم من أقوال الشاهدين - وعلى ما سلف - وأن اختلفت ألفاظهما إلا أن إجماعهما انصب على معنى واحد هو سماعهما بنفسيهما ألفاظ السباب وشهودهما مجامعهم وكون المطعون عليهما مصدر علم كل منهما بواقعة الاعتداء ، وبذلك لا يكون هناك تناقض بين الشهادتين . لما كان ذلك ، وكان من شروط الشهادة عدم تكذيب المحسن لها فإن لم يصدقها المحسن فلا تقبل ولا يجوز أن يبنى عليها قضاء اعتبارا بأن المحسن يفيد علما قطعيا والشهادة تفيد خبرا ظنيا والظني لا يعارض القطعي ، وكان ما أورده الطاعن بسبب النعى من صدور ألفاظ السباب عنه في مجلس الصلح في حصرة أقرباء المطعون عليهما والشاهدين ليس فيها ما يستجافي عن منطق الأمور وطبيعة الأشياء . لما كان ما تقدم وكان ما ساقه الطاعن من وجود خصومة بينه وبين الشاهد الثاني من شهود المضرور عليها في أمر دنيوي أخذ بمسلكه في دعوى الطرد لم يقدم ما يدل على تمسكه به أمام محكمة الموضوع ، فيكون غير مقبول لما يحالطه من واقع تنصر ساطة محكمة القضاة عن تحقيقه ويكون النعى بكافة وجوهه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ومخالفة التات بالاوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاء بالتطابق على سند من القول بأن الإضرار التي ادعتها المطعون عليهما ثابته من سلوك الطاعن في منازعته بغير وجه حق في واقعة استئجاره للشقة المملوكة لخماته وفي اتهامه إياها بسرقة بعض متاعه وفي إصراره على ذلك الاتهام في الدعاوى المتبادلة بينهما رغم ثبوت استلام حاجياته جميعا في التحقيق الذي

أجرته النيابة العامة تلاوة على أن دعاوى النفقة والطاعة والرؤية والطلاق المتبادلة تثبت استحالة دوام العشرة ، في حين أن الثابت من التحقيقات أن حاجياته ثبت مرققتها فعلا وضبطت في منزل والد زوجته وعديله ومن حقه التبليغ عنها كما أن دعاوى الأحوال الشخصية لا صلة لها بثبوت الضرر ، هذا إلى أن الأوراق زاهرة بأن الإساءة من الزوجة لا منه ، فقد فوجئ بانحراج الأثاث من الشقة التي يستأجرها تنفيذاً لحكم طرد صوري استصدرته والدته زوجته على إبتها بقصد الإساءة إليه وترتب على ذلك فقد مهماته العسكرية هذا إلى أن الطاعن لم يهتم أسرة المطعون عليها بالسرقه بل كان يطالب الجهات المختصة بمعاونته في البحث عنها ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى غير مديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه كي يحكم القاضي بالتطبيق للضرر لا بد من توافر أمرين ( الأول ) أن يكون الضرر أو الأذى واقعاً من الزوج دون الزوجة ( والثاني ) أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما ، والضرر هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها ، بمعنى أن معيار الضرر هنا شخصي وليس مادياً ، ولما كان الحكم المطعون فيه أسس قضاؤه بالتطبيق على ثبوت " .. أضرار المستأنف عليه - الطاعن - المستأنفة - المطعون عليها - بما لا يستطاع دوام العشرة بين أمثالهما بالنظر إلى حالتهما والوسط الذي يعيشان فيه إذ هو مقدم في الشرطة وهي مهنة زراعية ، وبما لا جدال منه أن الأضرار التي ادعتها المستأنفة ثابتة على الوجه الآتي : أن الطاعن نازعها - المطعون عليها - بغير حق واقعة استئجارها الشقة التي كاد يشغلانها من والدتها المالكة بموجب العقد المؤرخ ١٩٧١/٩/١٦ على ما انبنى عليه الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٩٧٧ لسنة ١٩٧٠ مستعجل القاهرة مدعياً بالدعوى رقم ١٩٩٣ لسنة ١٩٧١ كلى شمال القاهرة أنه هو المستأجر لها من المؤجرة بموجب عقد مؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٧ دون أن يثبت بدعواه مدعاه .. وأنه يبين من مطالعة استدلالات الشكوى رقم ٧١/١٥٢٩ إدارى المعادى يوم ١٢/٤/١٩٧١ أنه اتهم والد زوجته وشقيقها بسرقه ألفى جنيه وأسورة



وسجاد وسلاح أميرى ومنقولات أخرى أبان تنفيذ حكم الطرد رغم إقرار المستأنفة بتلك الاستدلالات بأنها احتفظت بمتاع زوجها مع منقولاتها خوفاً من ضياعها فيما "عدا النقود والمصاغ والسجادة التي أكدت انتفاء وجودها أصلاً بالمازل ثم ارتضى" "محضر تحقيق النيابة ١٢/٤/١٩٧١ نسلم متاعه بالقدر الذي قالت به المستأنفة مقرراً" "عثوره على النقود والمصاغ والسجادة وظاهر هذا بداهة أنه اشتط في الاتهام" "كيدا دون أن يتحوى الصديق أو على الأقل لم يقصر البلاغ على واقعة" "الضياع دون الاتهام وعلى قدر بما ضاع فعلاً دون تزيد وتحويل .. وأنه" "وهو على يقين من أن حماة قد اختصمت زوجته بدعوى الطرد آثار أن يزيد" "النار اشتعالاً إذ اختصها بالدعوى رقم ١٩٩٣ سنة ١٩٧١ مدني كلى شمال القاهرة" "كما حاول عرقلة تنفيذ حكم الطرد مرتضياً أن تشخص زوجته وذووها إلى قسم الشرطة والنيابة العامة وتقف موقف الاتهام .." "ولما كان هذا الذي أورده الحكم له أصله الثابت وينطوى على استخلاص سائق ولارقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كانت الأدلة التي أوردها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلاص إليها ، فإن النعي عليه بخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس ، لما كان ذلك وكان لا مساع لما يذهب إليه الطاعن من أن مسلكه في دعاوى الطرد وإدعاءه أنه المستأجر ونسبة السرقة إلى ذوي المطاعم عليها كان استعمالاً لحقه في الإدعاء والتبليغ لأن هذين الحقين يتغيبان إلى مخبئه إذا أسئ استعمالهما ، وقد دلل الحكم المطاعم فيه بأسباب مؤدية على اللبس في الخصومة وأن ذلك يمثل انحرافاً من الزوج وينطوى على مضارة للزوجة تبيح التخليق . ولا يعيب الحكم بعد بذلك ما تزيد به من اعتبار دعاوى الأحوال الشخصية التي أقامها الزوج من دواعي الأضرار إذ أنه إنما يستعمل برفعها حقاً خولته أياد الشريعة ، طالما أقيم الحكم على دعائم أخرى متعددة كافية لحمله على ما سبق تفصيله ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد محمد المهدي ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الشاذلي ،  
والدكتور رفعت خفاجي ، وحسن بهران حسن ، وزكي الصاري .

( ٢٧٢ )

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) حكم "الخطأ المأدب" . إثبات .

خطأ الحكم في ذكر عدد الشهود دون أن يؤثر على جوهر فضائه وتقديره للدليل . خطأ ملابدي  
لا أثر له .

( ٢ ) أحوال شخصية "الزواج" "عقد الغلط" . محكمة  
الموضوع . نقض .

الغلط في صفة جوهرية . استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة النقص . بأن المظهر زعيه لم يكن  
يعلم عند الزواج أن الطائفة ثيب . إقامة الحكم على ما يحمله . عدم جوار المجادلة و ذلك أمام  
محكمة النقض .

( ٣ ) أحوال شخصية "زواج" . انبات "عبء الإثبات" . "عقد الغلط" .

شرعية الأقباط الأرثوذكس : العش و بكارة الزوجة بحج بطلان الزواج . توافره  
بجرد ادعاء الزوجة بأنها بكر على خلاف الحقيقة . على الزوج إثبات أن بكارة قد أزيلت  
بسبب سوء سلوكها .

( ٤ ، ٥ ) أحوال شخصية . "زواج" . بطلان .

( ٤ ) بطلان الزواج . اختلاف . عن أسباب انحلاله من علاق أو فسخ .

( ٥ ) القضاء بطلان الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس . تأسيسه على العش و بكارة  
الزوجة . استناده إلى أقوال شاعدي الزوج المؤيدة بانقارها . لا خطأ . لا محل لاستناد الزوجة  
إلى المادة ٥٨ من قانون سنة ١٩٥٥ . على ذلك



(۶) أحوال شخصية "زواج" . بطلان . صلح . عقد . إثبات "الإقرار" .

عقد الصلح . ماهيته . نزول الدرجة عن حقوقها إزاء إقرارها بفض بكارتها قبل الزواج .  
الادعاء . بطلانه استنادا للسادة ۵۵۱ مدني . لا محل له .

(۷) عقد "الإكراه" . محكمة الموضوع . نقض "السبب الجديد" .

تملك الطاعنة ما كراهها على التوقيع على الإقرار . وجوب عرضه على محكمة الموضوع .  
عدم جواز بدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — أن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم يجب أن يكون فيه بذاته ما يطعن أو مطلع عليه إلى أن المحكمة قد فحصت الأدلة التي تقدمت إليها وحصلت منها ما تؤدي إليه وذلك باستعراض هذه الأدلة والتعليق عليها بما ينبىء من درس أوراق الدعوى ، وأنه يجب على المحكمة أن تبين في أسبابها مؤدى أقوال الشهود والحقيقة التي تثبت منها والتي أسست عليها قضاؤها . إلا أنه لما كانت الطاعنة لا تجادل في أن ما أورده الحكم هو ذاته ما قرره شاهدها الذي سمعت أقواله بالتحقيقات ، وكانت لا تدعى أن أقوال الشاهد الثالث للمطعون عليه — والتي أغفلها الحكم — تخالف أو تناقض أقوال شاهديه الآخرين اللذين خصهما بالذكر ، فإن الخطأ في ذكر عدد شهود الطاعنة والمطعون عليه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر على جوهر ما قضى به الحكم ولا يوهن من مدى تقدير المحكمة الاستثنائية للدليل ، ويكون النعي على الحكم بعدم إحاطته بأوراق الدعوى غير منتج .

٢ — من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن ثبوت واقعة الغلط مسألة موضوعية تستقل بمحكمة الموضوع بتقدير الأدلة فيها وأن تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع التي لها أن تأخذ بما تطعن إليه من الأدلة دون ما حاجة للرد على ما لم تأخذ به منها طالما قام حكمها على أسباب سائغة وما دام هذا التقدير لا يخرج فيه على الثابت بالأوراق . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدواته أسبابا موضوعية سائغة تكفى لحمل قضائه بأن المطعون عليه لم يكن

بعلم عند الزواج أن الطاعنة ثيب مما لا يجوز المجادلة فيها أمام محكمة النقض ، ولا يعيبه بعد ذلك أنه لم يرد على القرائن التي سافتها الطاعنة للتدليل على ذلك العلم ، فيكون النعى — عليه بالقصور في التسبيب — على غير أساس .

٣ — مفاد المادة ٣٦ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٥٥ والمقابلة للمادة ٣٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الغش في بكاره الزوجه يجوز إبطال الزواج على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب الإرادة ، وهو يتوافر بمجرد ادعاء الزوجه أنها بكر على خلاف الحقيقة ، ثم يتبين فيما بعد أنها لم تكن بكر ولم يكن الزوج على علم بذلك من قبل ، شريطة أن يثبت هو أن بكارتها قد أزيلت بسبب سوء سلوكها .

٤ — بطلان الزواج هو الجزء المترتب على عدم استجماع شروط إنشائه الموضوعية منها والشكلية وهو ينسحب على الماضي بحيث يعتبر أن الزواج لم يقم أصلاً بخلاف أسباب انحلال الزواج من طلاق أو فسخ والتي تعتبر لإنهاء له بالنسبة للمستقبل من الاعتراف بكافة آثاره في الماضي .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه أسس قضاء ببطلان عقد زواج الطاعنة من المطعون عليه على أن الزوجه قد أزيلت بكارتها بسبب سوء سلوكها قبل عقد قرانها ، وأنها أدخلت الغش على الزوج بادعائها في عقد الزواج أنها بكر ولم يكن هو يعلم بأنها ثيب ، الأمر الذي يجعل إرادته مشوبة بغيث في صفة جوهرية استناداً إلى أقوال شاهدي المطعون عليه المؤيدة بالإقرار الذي حرره الطاعنة ليلة زفافها ، وكان هذا الإقرار قد حول اعترافاً صريحاً من الزوجه بذلك ، وكان ما أثبت في ذلك الإقرار بالإضافة إلى ما سبق لا يترتب إلى اتفاق على فسخ الزواج وإنما ينطوى على تأكيد للقول ببطلانه ، ولا يترتب على الحكم إن اعتد بدلالة ذلك الإقرار . وليس يجوز التذرع في هذا الصدد بما جاء بالمادة ٥٨ من قواعد التقنين العرفي لطائفة الأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٥٥ من أنه لا يؤخذ بإقرار المدعى عليه من الزوجين عما هو منسوب إليه ما لم يكن مؤيداً بالقرائن أو شهادة الشهود لأن هذه المادة جاءت



ضمن الباب الثانى الخاص بالطلاق وإجراءاته ولا صلة لها بالمادة ٣٦ الواردة فى الفصل السادس من الباب الأول والخاصة ببطلان الزواج وهو مغاير للطلاق . ولا محل أيضا فى هذا المجال لإثارة واقعة سبق فسخ الخطبة والعود لإتمام الزواج لأنه جدل موضوعى تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

٦ - من التلزم لاعتبار العقد صلحا فى معنى المادة ٥٤٩ من القانون المدنى وجوب أن يتنازل كل من الطرفين عن جزء من ادعائه فى سبيل الحصول على الجزء الباقى فإن لم يكن هناك نزول عن ادعاءات متقابلة واقتصر التنازل على أحد الطرفين دون الآخر فلا يعد الاتفاق صلحا . وإذا كان البين أن الإقرار المنسوب للزوجة أنه مقصور على نزول الزوجة عن كافة حقوقها إزاء ما أقرت به من فض بكارتها قبل عقد الزواج ، فإنه لا وجه للقول ببطلان الإقرار ، على سند من المادة ٥٥١ من القانون المدنى .

٧ - متى كانت الأوراق خلوا مما يفيد تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأنها كانت مكرهة على التوقيع على الإقرار ، فإنه لا يجوز إبداء هذا القول ولأول مرة أمام محكمة النقض لما تضمنه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع للتحقق من قيام ذلك الإكراه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التمرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرفعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امترقى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتصل فى أن المدعون إليه أقام ضد الطاعنة الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٦٧ قنا الابتدائية للأحوال الشخصية طالبا الحكم ببطلان عقد زواجه منها المبرم فى ١٩٦٧/٣/٥ . وفار بيانا لذلك ، أنه تزوج من الطاعنة بالعقد المشار إليه طبقا لشريعة الأباط الارثوذكس على أنها بكر ، وإذا ظهر أنها أدخلت عليه

الغش لأنه تبين عند دخوله بها أن بكارتها قد أزيلت قبل العقد وحصل منها على إقرار بذلك في ١٩٦٧/٣/٦ وهو مما يعيب رضاه ويبطل العقد فقد أقام دعواه للحكم له بإبطاله . وبتاريخ ١٩٦٧/٥/١٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الطاعنة لم تكن بكرا حينما دخل بها لسبب لا يرجع إلى فعله ، وأنه لم يكن يعلم بذلك عند الدخول بها وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢ حكمت برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ سنة ٤٣ ق أحوال شخصية أسيرط وبتاريخ ١٩٦٩/٢/١٨ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن المطعون عليه في هذا الحكم بطريق النقض وتفيد الطعن برقم ٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" وفي ١٩٧٢/٥/٣ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية إلى محكمة استئناف أسيرط . وعقب تعجيل الدعوى حكمت المحكمة في ١٩٧٣/٢/٢٢ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن بكاره الطاعنة قد أزيلت قبل الدخول بسبب سوء سلوكها وأنه لم يكن يعلم قبل الدخول بزوال البكارة ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت في ١٩٧٣/٦/٢١ بإلغاء الحكم المستأنف وبطلان عقد زواج المطعون عليه بالطاعنة ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالظر ، وبالحلقة المحددة ألزمت النيابة العامة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق . وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أسس قضاءه استنادا إلى أقوال شاهدي المطعون عليه دون أقوال شاهدي الطاعنة في حين أن الثابت بالأوراق أن المطعون عليه أشهد ثلاثة شهود ولم تشهد الطاعنة سوى شاهدا واحدا . وهو ما يفيد أن المحكمة لم تدرس الأوراق الدراسة الكافية المقنعة بأنها عصمت الأدلة المقدمة وبذلك في مبدل ذلك كافة الوسائل المؤدية ، الأمر الذي يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .



وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم يجب أن يكون فيه بذاته ما يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة قد محصت الأدلة التي قدمت إليها وحصلت منها ما تؤدي إليه وذلك باستعراض هذه الأدلة والتعليق عليها بما ينبىء عن درس أوراق الدعوى ، وأنه يجب على المحكمة أن تبين في أسبابها مؤدى أقوال الشهود والحقيقة التي ثبتت منها والتي أسست عليها قصاءها . إلا أنه لما كانت الطاعة لا تجادل في أن ما أورده الحكم هو ذاته ما قرره شاهدها الذي سمعت أقواله بالتحقيقات ، أو كانت لا تدعى — أن أقوال الشاهد الثالث للمطعون عليه — والتي أعفلها الحكم — تخالف أو تناقض أقوال شاهديه الآخرين اللذين خصهما بالذكر ، فإن الخطأ في ذكر عدد شهود الطاعة والمطعون عليه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر على جوهر ما قضى به الحكم ، ولا يوهن من مدى تقدير المحكمة الاستئنافية للدليل ، ويكون للنعى على الحكم بعدم إحاطته بأوراق الدعوى غير منتج .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفصـور فى التسيب وفى بيان ذلك نقول ان الحكم عول على أقوال شاهدى المطعون عليه من أن الطاعة أزيت بكارتها قبل الزواج بسبب سوء سلوكها وأنه لم يكن يعلم بأنها ثيب وأن إرادته قد شابها غلط فى صفة جوهرية ، فى حين أن أوراق الدعوى زاهرة بما يفيد علمه بواقعة إزالة بكاره بدليل سبق فسحه لخطبة الطاعة ثم عقد زواجه عليها من جديد وتعهد بدفع خمسمائة جنيه كتعويض ها فى حاله عدم إتمام زواجه ، بالإضافة إلى ما قرره شهوده من أنه عرف عنها سوء للسلوك الأمر الذى لا يسوغ له الادعاء بأن عيبا شاب إرادته ، وهو ما يعيب الحكم بالفصـور فى التسيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة أن ثبوت واقع العلط مسألة موضوعية تستقل محكمة الموضوع بتقدير الأدلة فيها وأن تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع التي لها أن تأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة دون ما حاجة للرد على ما لم تأخذ به منها طالما قام حكمها على أسباب سائغة ومادام هذا التقدير لا خروج فيه على الثابت بالأوراق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورده فى مدوناته : "وحيث إن المحكمة

تأخذ بشهادة شاهدي المستأنف ( المطعون عليه ) التي ظهرت الدلالة المستمدة من تحرير المستأنف عليها ( الطاعنة ) إقرارا في ليلة دخلتها تقر فيه بما حواه من إقرار بالذنب تأيد بأقوال الشاهدين مما يقطع بأن المستأنف عليها قد أزيلت بكارتها بسبب سوء سلوكها قبل عقد قرانها وأنها أدخلت الغش على المستأنف بادعائها في عقد الزواج أنها بكر ولم يكن هو يعلم بأنها ثيب ومن ثم يكون قد شاب إرادة المستأنف خاط في صفة جبرهية يعيب إرادته ويبطل العقد .

وهي أسباب موضوعية سائغة تكفي لحمل قضائه بأن المطعون عليه لم يكن يعلم عند الزواج أن الطاعنة ثيب مما لا تجوز المجادلة فيها أمام محكمة النقض ، ولا يعيبه بعد ذلك أنه لم يرد على القرائن التي سافتها الطاعنة للتدليل على ذلك العلم ، فيكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إن الحكم اعتد في قضائه ببطلان الزواج على الإقرار الصادر منها والذي لا تعرف فيه بأن شخصا غير زوجها أزال بكارتها ، في حين أن هذا الإقرار لا يصح الاستناد إليه لتضمنه اتفاقا بين الزوجين على فسخ عروة الزوجية رغم مخالفته للنظام العام في الشريعة المسيحية التي لا تجيز الاتفاق على فسخ الزواج أخذا بالمادة ٥٨ من قواعد التقنين العرفي لطائفة الأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٥٥ ، بالإضافة إلى أن الصلح لا يجوز أن يتناول مسائل متعلقة بالأحوال الشخصية طبقا للمادة ٥٥١ من التقنين المدني ، وإذا قامت شبهة على صحة ادعاء الزوجة الطاعنة بأن المطعون عليه كان يتردد عليها وأنه هو الذي فض بكارتها وأنه كان قد خطبها وفسخ خطبتها ثم عاد وأتم زواجه منها فإن هذه الشبهة هي التي ينبغي أن تغلب أخذا بقاعدة درء الحدود بالشبهات ، هذا إلى أن الطاعنة كانت مكروهة على توقيع الإقرار بدليل ما ثبت من وجود آثار اعتداء عليها ، ولم يعرض الحكم لهذه الواقعة رغم ما لها من أثر على صحة الإقرار ذاته ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٣٦ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٥٥ والمقابلة للمادة ٣٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ — وعلى ما جرى به قضاء هذه



المحكمة — أن الغش في بكاراة الزوجة يجيز إبطال الزواج على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب الإرادة ، وهو يتوافر بمجرد ادعاء الزوجة أنها بكر على خلاف الحقيقة ، ثم يتبين فيما بعد أنها لم تكن بكرًا ولم يكن الزوج على علم بذلك من قبل ، شريطة أن يثبت هو أن بكارتها قد أزيلت بسبب سوء سلوكها ، وكان بطلان الزواج هو الجزاء المترتب على عدم استجماع شروط إنشائه الموضوعية منها والشكلية ، وهو ينسحب على الماضي بحيث يعتبر أن الزواج لم يرق أصلاً ، بخلاف أسباب انحلال الزواج من طلاق أو فسخ والتي تستبرأ إنهاء له بالنسبة للمستقبل مع الاعتراف بكافة آثاره في الماضي ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه ببطلان عقد زواج الطاعنة من المطعون عليه على أن الزوجة قد أزيلت بكارتها بسبب سوء سلوكها قبل عقد قرانها ، وأنها أدخلت الغش على الزوج بادعائها في عقد الزواج أنها بكر ولم يكن هو يعلم بأنها ثيب ، الأمر الذي يجعل إرادته مشوبة بخلف في صفة جوهرية استناداً إلى أقوال شاعدي المطعون عليه المؤيدة بالإقرار الذي حرته الطاعنة ليلة زفافها ، وكان هذا الإقرار قد حوى اعترافاً صريحاً من الزوجة بذلك ، وكان ما أثبت في ذلك الإقرار بالإضافة إلى ما سبق ...

« أننا أصبحنا منفصلين نهائياً وللزوج الحق أن يتزوج بغيري إن شاء للأسباب المشار إليها وليس لي أي حق بمطالبته بأي تعويض وأصبحت من اليوم منفصلة عنه برضاي التام ” . لا يشير إلى اتفاق على فسخ الزواج وإنما ينطوي على تأكيد للقول ببطلانه ، فإنه لا تريب على الحكم إن اعتد بدلالة ذلك الإقرار . وليس يجوز التذرع في هذا الصدد بما جاء بالمادة ٥٨ من قواعد التقنين العرفي سالف الإشارة من أنه ” لا يؤخذ بإقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو مذكوب إليه ما لم يكن مؤيداً بالقرائن أو شهادة الشهود ... ” ، لأن هذه المادة جاءت ضمن الباب الثاني الخاص بالطلاق وإجراءاته ولا صلة لها بالمادة ٣٦ آنفة الذكر الواردة في الفصل السادس من الباب الأول والخاصة ببطلان الزواج وهو مغاير للطلاق على ما سلف بيانه . ولا محل أيضاً في هذا المجال لإثارة واقعة سبق فسخ الخطبة والعود لإتمام الزواج لأنه جدل موضوعي تنحصر عنه رقابة محكمة النقض على ما سبق تفصيله عند الرد على السبب الثاني من أسباب الطعن . لما كان ذلك ، وكان من اللازم لاعتبار العقد صلحاً في معنى المادة ٥٤٦ من القانون المدني وجوب

أن يتنازل كل من الطرفين عن جزء من إدعائه في سبيل الحصول على الجزء الباقي. فإن لم يكن هناك نزول عن إدعاءات متقابلة واقتصر التنازل على أحد الطرفين دون الآخر فلا يعد الاتفاق صلحا ، وكان البين من الإقرار المنسوب للزوجة والمؤرخ ٦ من مارس سنة ١٩٦٧ أنه مقصور على نزول الزوجة عن كافة حقوقها إزاء ما أقرت به من فض نكارتها قبل عقد الزواج فإنه لا وجه للقول ببطلان الإقرار على سند من المادة ٥٥١ من القانون المدني . لما كان ما تقدم ، وكانت الأوراق خلوا مما يفيد تمسك الطاعنة أمام محكمة النقض بأنها كانت مكرهة على التوقيع على هذا الإقرار فإنه لا يجوز إبداء هذا القول ولأول مرة أمام محكمة النقض لما تضمنه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع للتحقق من قيام ذلك الإكراه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .



## جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدي ،  
وسعد أحمد الشاذلي ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وحسن مهران حسن .

( ٢٧٣ )

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٤٣ ق "أحوال شخصية"

( ١ ) حكم "إصدار الحكم" . دعوى .

تغير أحد الأعضاء الذين سمعوا المرافعة قبل إجراء المداولة . أثره . وجوب إعادة لدعوى  
المرافعة أمام الهيئة الجديدة . تحديد الخصوم وملاباتهم أمام هذه الهيئة . كان اصحة الحكم  
الذي تصدره .

( ٢ ) دعوى "إعادة الدعوى للمرافعة" . حكم .

وجوب إخطار طرفي الخصومة للاتصال بالقضية عند إعدادها للمرافعة . وسيلة الإخطار .  
الإعلان القانوني أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار .

( ٣ ) بطلان . حكم "بطلان الحكم" .

الأصل في الإجراءات أنها روعيت . عدم تقديم الطاعن ما يدل على عدم حصول مداولة قبل  
صدور الحكم . لا بطلان .

( ٤ ) أحوال شخصية "طلاق" . قانون "القانون الواجب التطبيق" .  
حكم "ما بعد قصورا" .

استناد الحكم إلى شهادة بانضمام الزوج إلى طائفة جديدة . ترقبته على ذلك اختلاف مله  
الزوجين مما يحجز التطلاق بالإرادة المنفردة . إعماله بحث الشهادة الصادرة من الرئيس الديني بإلغاء  
الإنضمام . قصور .

١ — مؤدى ما تقضى به المادة ١٦٧ من قانون المرافعات من أنه لا يجوز  
أن يشارك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا ،

أنه إذا تفرأ أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة لأى سبب قبل إجراء المداولة كان من المتعين فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة ويكون الحكم الذى تصدره هذه الهيئة صحيحا إذا حدد الخصوم طلباتهم أمامها .

٢ — من المقرر أنه إذا بدا للمحكمة أن تعيد القضية للمرافعة وجب عليها إخطار طرفي الخصومة للاتصال بها من جديد ، ويتم هذا بإعلانها قانونا أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار .

٣ — الأصل فى الإجراءات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أنها قد روجيت ، وإذا كانت الأوراق المقدمة من الطاعنة خلوا مما يدحض حصول المداولة قانونا من أعضاء الهيئة على النحو الذى أثبتته الحكم المطعون فيه ، فإن النعى عليه بالبطلان يكون غير سديد .

٤ — إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه بانضمام المطعون عليه إلى طائفة المريان الأرثوذكس إلى الشهادة المؤرخة ... ، ورتب على ذلك أن ، الطاعنة والمطعون عليه مختلفا الملة مما يجزئ التطبيق بالإرادة المنفردة تطبيقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من حق الرئيس الدينى للملة أو الطائفة المنتسب إليها أن يتحقق قبل قبول طالب الانضمام من جديته وأن يستوثق من صدوره عن نية سليمة كما أن له أن يبطل الانضمام بعد قبوله واعتباره كأن لم يكن إذا تبين له عدم جديته ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لشهادة إلغاء الانضمام — المقدمة من الطاعنة إلى محكمة الاستئناف — مع أنها تطوى على دفاع جوهرى قد يكون من شأن تحقيقه تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قاصر التسبيب .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

(١) نقض ١٢/٢٨ ١٩٧١ مجموعة المسكنب الفنى . السنة ٢٢ ص ١١١٥ .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الدعوى — تتحصل في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعنة الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٦٩ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة القاهرة الابتدائية ، والتي قيدت فيما بعد برقم ٦٩٧ سنة ١٩٧٢ كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بإثبات طلاقه لها طلبة أولى رجعية في ١٣/٣/١٩٦٩ ، وقال شرحا لدعواه انه تزوج من الطاعنة في ٢٣/١/١٩٦٩ بموجب عقد كنسى على المذهب القبطى الأرثوذكس ، وإذا غير مذهبه في ٢٥/٢/١٩٦٩ وانتمى إلى طائفة السريان الأرثوذكس وأوقع طلاقه لها فقد رفع الدعوى بالطلبات سالفة البيان ، وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٢ حكمت المحكمة بإثبات طلاق المطعون عليه لزوجته الطاعنة اعتبارا من ١٣/٣/١٩٦٩ استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٩ لسنة ٨٩ ق القاهرة طالبة إلغاءه وبتاريخ ١٩/٧/١٩٧٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، وحددت جلسة للنظر فيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بطلانه ، وفى بيان ذلك تقول أن محكمة الاستئناف حجرت الدعوى للحكم بجلسة ١٩/٦/١٩٧٣ بهيئة معينة ، وفى تلك الجلسة تضرعت الهيئة بسبب غياب عضو اليسار ، فقررت المحكمة إعادة القضية إلى المرافعة لنفس الجلسة بحيث صدر الحكم المطعون فيه ، ورتبت الطاعنة على ذلك أن المستشار الذى حضر الجلسة الأخيرة بدل عضو اليسار لم يتيسر له المشاورة والمناقشة فى القضية لتجلية غوامض الأمور فيها والاشتراك فى دراستها دراسة كاملة ، وتكون الهيئة الجديدة قد صادرت حق الدفاع الأصـ الذى يبطل الحكم عملا بالمادة ١٦٧ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن مؤدى ما تقضى به المادة ١٦٧ من قانون المرافعات من أنه لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين

سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا ، أنه إذا تغير أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة لاي سبب قبل إجراء المداولة كان من المتعين فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة ، ويكون الحكم الذي تصدره هذه الهيئة صحيحا إذا حدد الخصوم طلباتهم أمامها ، ولما كان من المقرر أنه إذ بدا للمحكمة أن تعيد القضية للمرافعة وجب عليها إخطار طرفي الخصومة للاتصال بها من جديد ، ويتم هذا بإعلامهما قانونا أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ، لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على صور محاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف أن الدعوى نظرت بجلاسة ١٩٧٣/٤/٩ بالهيئة المشكلة من المستشارين ... .. و ... .. وفيها حجت الدعوى للمحكمة بجلاسة ١٩٧٣/٦/٤ مع التصريح للطرفين بتقديم مذكرات ، ثم مد أجل النطق بالحكم بجلاسة ١٩٧٣/٦/١٩ لإتمام المداولة ، وفي هذه الجلسة الأخيرة تغيرت الهيئة وأصبحت مشكلة من المستشارين ... .. و ... .. وأعادت المحكمة القضية إلى المرافعة لذات اليوم ، وأثبت في محضر الجلسة حضور كل من وكيل الطاعنة والمطعون عليه ، وتصميم كل منهما على طلباته ، ثم قررت المحكمة حجز القضية للحكم لآخر الجلسة ، حيث صدر الحكم المطعون فيه ، لما كان مانقدا ، وكان الأصل في الإجراءات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها قد روعيت ، وكانت الأوراق المقدمة من الطاعنة خلوا مما يدحض حصول المداولة قانونا من أعضاء الهيئة على النجدة الذي أثبتته الحكم المطعون فيه فإن النعي عليه بالبطلان يكون غير سديد .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بباقي الأسباب القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن انضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس انضمام باطل ولا ينتج أثرا ، وقدمت تأييدا لدفاعها شهادة صادرة من بطريكية السريان الأرثوذكس تفيد عدم اعتدادها بالشهادة المؤرخة ١٩٦٨ / ١٢ / ٢٥ التي استند إليها الحكم للقول بانضمام المطعون عليه إلى تلك الطائفة غير أن الحكم لم يعن بالرد على هذه الشهادة ، الأمر الذي يجعله مشوبا بالقصور .



وحيث إن هذا النعى سديد، ذلك أن من بين المستندات المقدمة من الطاعة إلى محكمة الاستئناف شهادة مؤرخة ٨ يوليو ١٩٧٢ صادرة من بطريكية السريان الأرثوذكس بالقاهرة ورد بها أنها لا تعترف بالشهادة المعطاة إلى ... ( المطعون عليه ) من قبل سيادة المطران ... في ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٨ ، أى في الفترة التي كانت بطريكية انطاكية للسريان الأرثوذكس في دمشق قد أنهت خدمته في القاهرة ولأنها منحت بدون علمها ، لما كان ذلك ، وكان النابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بانضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس إلى الشهادة المؤرخة ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٨ سالفة الإشارة ، ورتب على ذلك أن الطاعة والمطعون عليه مختلفا للملة مما يجيز التطبيق بالإرادة المنفردة تطبيقا لأحكام الشريعة الإسلامية وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من حق الرئيس الديني للملة أو الطائفة المنتمى إليها أن يتحقق قبل قبول طلب الانضمام من جديته وأن يستوثق من صدوره عن نية سليمة كما أن له أن يبطل الانضمام بعد قبوله واعتباره كأن لم يكن إذا تبين له عدم جديته وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لشهادة إلغاء الانضمام المشار إليها مع أنها تنطوي على دفاع جوهري قد يكون من شأن تحقيقه تغيير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قاصر التسيب متعينا نقضه .

## جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله نائب رئيس المحكمة ، وعصوية السادة المستشارين :  
 دلال عبد الرحيم ، أن ، ومحمد كل عباس ، وعبد السلام الجندى ، ودكتور إبراهيم صالح .

( ٢٧٤ ) .

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٧ القضائية :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . شركات . قانون .

الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية . عدم مسئوليته شخصيا عن الضرائب المستحقة  
 على باقي الشركاء المتضامنين أو حصة التوصية م ٣٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وجوب أعمال هذه  
 النص ولو تعارض مع أى نص آخر ورد في القانون المدنى أو قانون التجارة .

مؤدى نص الفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
 أن المشرع قد سوى بين الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية  
 وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه  
 من ربح ، مما يقتضاه أن هذا الشريك يكون مسئولاً شخصيا في مواجهة  
 مصلحة الضرائب من الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على باقي  
 الشركاء المتضامنين من ضرائب أو ما يربط منها باسم الشركة عن حصة التوصية ،  
 وإذا كان نص المادة ٣٤ سالف الذكر هو نص ضريبي خاص يتعين إعماله  
 حتى ولو تعارض مع أى نص آخر ورد في القانون المدنى أو قانون التجارة ،  
 وكان الثابت في الدعوى أنه بعد أن صفت الشركة رجعت مصلحة الضرائب  
 على المطعون ضده - الشريك المتضامن - شخصيا بضريبة الأرباح التجارية  
 والصناعية المستحقة على حصة التوصية ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى  
 في قضائه على عدم مسئوليته عن دين هذه الضريبة ، فانه لا يكون قد أخطأ  
 في تطبيق القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون ضده أقام ادعوى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٨ تجارية كلى  
طنطا منتهيا إلى طلب الحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب في مطالبته بضريبة  
الأرباح التجارية المستحقة على حصصه اتوصية في شركة الأخوة الإسلامية بالمحلة  
الكبرى مع إلزام المصلحة بأن ترد إليه مبلغ ٢٠٠ ج التي حصلت منها منه بدور وجه  
حق من الضريبة المفروضة على أرباح تلك الحصص ، مستندا في ذلك إلى أنه كان  
شريكا متضامنا في الشركة المذكورة وهي شركة توصية بسيطة لتجارة المنسوجات  
والخردوات والأدوات الكهربائية والمدرسية ، وفي أول نوفمبر سنة ١٩٥٤  
وضعت الشركة تحت الحراسة ثم صفيت في شهر مايو سنة ١٩٥٥ ، وقامت  
مصلحة الضرائب بربط الضريبة عليه عن المدة من أول مايو سنة ١٩٥٢ حتى  
آخر سنة ١٩٥٤ بنسبة ما خصه في الأرباح كما ربطت الضريبة عن أرباح حصصه  
التوصية عن نفس المدة باسم الشركة ، ثم بدأت في اتخاذ إجراءات التنفيذ ضده  
بالنسبة للضريبة المستحقة على أرباح هذه الحصص فاضطر أن يسد ذلك منها  
مبلغ ٢٠٠ ج مع أنه غير مسئول شخصيا إلا عن الضريبة المربوطة عليه دون  
ما هو مستحق على حصص التوصية . وبساريخ ٢٢/٢/١٩٦٦ حكمت المحكمة بعدم  
أحقية مصلحة الضرائب في مطالبة المطعون ضده ببقاى الضريبة المفروضة  
على أرباح حصص التوصية عن السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ مع إلزامها برد  
مبلغ المائتي جنيه التي حصلت منها من المطعون ضده من المطلوب من الشركة عن هذه  
الحصة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ في  
تجاري طنطا طالبة إلغاء ورفض الدعوى . وفي ١٨/١/١٩٦٧ حكمت المحكمة  
برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طنت مصلحة الضرائب في هذا

الحكم بطريق النقض، وقدست النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضائه بعدم أحقية مصلحة الضرائب في مطالبة المطعون ضده بالضريبة المستحقة على حصة التوصية في الشركة على سند من القول بأن الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية لا يلتزم إلا بالضريبة المفروضة عليه وحده لأنها تربط عليه شخصيا بما يوازي حصته في الأرباح ولأن التضامن بين الشركاء في دين الضريبة منعدم ، في حين أن المشرع في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإن عامل الشركاء المتضامين في شركات التضامن أو التوصية معاملة الأفراد وأخضعهم للضريبة ولم يعتد بالشخصية الاعتبارية للشركة إلا أن هذه القاعدة تتعلق بربط الضريبة ولا تؤثر في علاقة المديونية بين الشركاء المتضامين وبين مصلحة الضرائب إذ تخضع هذه العلاقة للقواعد العامة الواردة في المادة ٢٢ من قانون التجارة ومن مقتضاها أن الشريك المتضامن يكون مسئولا عن الديون الناشئة عن نشاط الشركة في أمواله الخاصة فضلا عن أن المادة ١/٢٨٥ من القانون المدني تجيز للدائن أن يستوفي الدين من أي مدين متضامن وعلى ذلك فليس معنى شخصية الربط أن ينقسم الالتزام بالضريبة بين الشركاء المتضامين بل يظل التضامن بينهم قائما في دين الضريبة .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه "وفيما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل نصيبه في رأس المال" وفي الفقرة الثالثة منها على أنه "أما فيما يتعلق بشركات التوصية فتفرض باسم كل من الشركاء المتضامين بقدر نصيبه في الربح وما زاد على ذلك فتفرض عليه الضريبة باسم الشركة" يدل على أن المشرع قد سوى بين الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح، مما يقتضاه أن هذا الشريك يكون



مسئولا شخصيا في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على باقي الشركاء المتضامنين من ضرائب أو ما يربط منها بالسم الشركة عن حصة التوصية . ولما كان نص المادة ٣٤ سالف الذكر هو نص ضريبي خاص يتعين إعماله حتى ولو تعارض مع أى نص آخر ورد في القانون المدني أو قانون التجارة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أنه بعد أن صفبت الشركة رجعت مصلحة الضرائب على المطعون ضده شخصا بضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على حصة التوصية وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم مسئوليته عن دين هذه الضريبة ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه رفض الطعن .

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

بإدارة السيد المستشار محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين ، أديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوني ومحمد صلاح الدين عبد الحميد ،  
ووفد الدين خيري .

(٢٧٥)

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٣٩ القضائية :

وكالة "الوكالة الظاهرة" . عمل .

اعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل . شرطه . قيام مظهر خارجي خاص .  
منسوب للأخير من شأنه أن يخدع الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر . مثال  
في تعيين عامل .

يشترط لاعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل قيام مظهر خارجي  
خاطيء منسوب للموكل من شأنه أن يخدع الغير الذي تعامل  
مع الوكيل الظاهر . وإذا كان الثابت في الدعوى — على ما سجله الحكم  
المطعون فيه — أن الشركة المطعون ضدها لم تعين السيد / .. ..  
بمقتضى العقد المبرم بينهما مديراً لها بل هيته ليتولى الاشراف على الاعمال  
الادارية إلى جانب مديرها الذي له حق التوقيع الملزم لها ، وكان الطاعن  
"العامل" لم يدع في دفاعه أمام محكمة الموضوع وجود مظهر خارجي يجعله  
معذوراً في أن يعتمد أن للسيد .. .. سلطة تعيين العاملين بالشركة ،  
وكان وضع الأخير في الشركة على ذلك النحو لا يشكل أى خطأ من جانبها  
مما ينأى به عن توافر ذلك المظهر ، وكان مؤدى ذلك هو انتفاء صفة الوكيل  
الظاهر أو المدير الظاهر عنه ، فإن الدفاع الذي يتمسك به الطاعن يكون  
دفاعاً لا سند له من القانون وغير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم  
المطعون فيه وبالتالي يكون النعي على الحكم بالقصور لإغفاله ذلك الدفاع  
غير منتج .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق  
الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٢ سنة ١٩٦٧ عمال كلى  
القاهرة على الشركة المطعون ضدها وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له  
مبلغ ٢١٤٠ ج وقال بيانا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ٢٧ أكتوبر  
سنة ١٩٦٥ التحق بخدمة الشركة فى وظيفة نائب مدير الشؤون الإدارية  
والقانونية بأجر شهري قدره ٦٥ ج واستمر فى عمله إلى أن فصلته فى ٢٧ يناير  
سنة ١٩٦٦ ، وإذ كان هذا الفصل تعسفيا ويستحق قبل الشركة ٦٥ ج  
أجر شهري يناير سنة ١٩٦٦ و ٦٥ ج بدل إنذار ، ١٠ ج بدل انتقال عن شهرى  
ديسمبر سنة ١٩٦٥ ويناير سنة ١٩٦٦ ، ٢٠٠٠ ج تعويضا عن انفصال التعسفى  
ومجموعها مبلغ ٢١٤٠ ج فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . وبتاريخ ٢٢ يولييه  
سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم  
لدى استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٥٤٩ سنة ٨٤ ب ق ، وفى ١٦ نوفمبر  
سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة بنبذ مكتب خبراء وزارة العدل لأداء الأمورية  
المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ٢٩ أكتوبر  
سنة ١٩٦٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق  
النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض  
الطعن على غرفة المشورة فاستبعدت الأوجه الأول والثانى والخامس من سببه  
الأول وقصرت نظر الطعن على الوجهين الثالث والرابع من هذا السبب  
وعلى السبب الثانى من سبب الطعن وحددت لذلك جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٥  
وفىها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الثالث والرابع من السبب الأول وبالسبب الثاني من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن عقد العمل المبرم بينه وبين السيد ... .. يعتبر نافذا في حق الشركة المطعون ضدها على أساس نظرية الوكالة الظاهرة وتطبيقها في حالة المدير الظاهر والتي لا تتطلب من الغير عند تعامله مع هذا المدير الاطلاع على سند وكالته المكتوب لمنافاة ذلك للعرف في المعاملات ولقيام المانعين الأدبي والمادى إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع واكتفى بإقامة قضائه على القاعدة العامة التي تقضى بوجوب الاستيثاق من مدى الوكالة عند التعامل مع الوكيل وذلك بالاطلاع على سند وكالته مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان يشترط لاعتبار الوكيل ظاهر نائباً عن الموكل ، قيام مظهر خارجي خاطيء منسوب للموكل من شأنه أن يحدد الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر ، وكان الثابت في الدعوى — على ما سجله الحكم المطعون فيه — أن الشركة المطعون ضدها لم تعين السيد ... .. بمقتضى العقد المبرم بينهما في أول يولييه سنة ١٩٦٥ مديراً لها بل عينته ليتولى الإشراف على الأعمال الإدارية إلى جانب مديرها الذي له حق التوقيع الملزم لها ، وكان الطاعن لم يدع في دفاعه أمام محكمة الموضوع وجود مظهر خارجي يجعله معذوراً في أن يعتقد أن للسيد ... .. سلطة تعيين العاملين بالشركة ، وكان وضع الأخير في الشركة على ذلك النحو لا يشكل أى خطأ من جانبها مما ينأى به من توافر ذلك المظهر ، وكان مؤدى ذلك هو انتفاء صفة الوكيل الظاهر أو المدير الظاهر عنه ، فإن الدفاع الذي يتمسك به الطاعن يكون دفاعاً لا سند له من القانون وغير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه ، وبالتالي يكون النعى على الحكم بالقصور لإغفاله ذلك الدفاع غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد فتحي مرمي ، وعصوية السادة المستشارين : محمد صالح أبو راس ،  
وحافظ رفق ، وعبد الطيف المراغى ، وسعد العيسوى .

( ٢٧٦ )

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ١٤ القضائية :

( ١ ) قسمة . تسجيل . حكم " ما يعد قصورا " .

قسمة المال الشائع . أثردا . تسجيل القسمة غير لازم في العلاقة بين المتقاسمين . لزومه  
للاحتجاج به على الغير . إفضال الرد على وجود قسمة فعلية بين الشركاء . قصور .

( ٢ ) بيع " نقل الملكية " . تسجيل .

انقضاء صحة التعاقد . شرطه . أن يكون سند ملكية البائع مسجلا .

١ - لما كان يترتب على قسمة المال الشائع إفراز حصة الشريك فيه بأثر  
كاشف للحق لا منشاء له وفق ما تقرره المادة ٨٤٣ من التقنين المدني فيعتبر  
المتقاسم مالكا للحصة التي آلت إليه منذ أن تمكن على الشيوع وأنه لا يملك غيرها  
في بقية الحصص ، وأن تسجيل القسمة غير لازم في العلاقة بين المتقاسمين على  
ما ينص عليه قانون الشهر العقاري ، ويعتبر كل متقاسم في علاقته بزملائه المتقاسمين  
الآخرين مالكا ملكية مفرزة انصبيه بالقسمة ولو لم تسجل على خلاف الغير  
الذي لا يحتاج عليه بها إلا بتسجيلها ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد  
على ما تمسك به الطاعن بشأن حصول قسمة فعلية لأطيان المورث الأصلي ولم  
تقع أطيان النزاع ولا جزء منها ضمن ما اختص به مورث المطعون ضده الثاني  
مع كونه دفاعا جوهريا كان يتعين التصدي له ومناقشته ، إذ لو ثبتت القسمة  
لكان من الجائز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

٢ — من المقرر أن الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل وأن المشتري لا يجاب إلى طلب الحكم بصحة عقده إلا إذا كان انتقال الملكية إليه ممكنا وهو في حالة عدم تسجيل العقود الصادرة لمن باع له غير ممكن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام على المطعون ضده الثاني الدعوى رقم ٣٥٤ سنة ١٩٦٥ مدني كلي بنى سويف بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٠ / ٨ / ١٩٦٥ المتضمن شراءه منه أطبانا مساحتها ٢ ف مينة الحدود بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٣٠٠ ج ، وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى حضر المطعون ضده الثاني وسلم بالطلبات ، كما حضرها الطاعن وتدخل فيها خصما ثالثا طالبا رفضها على أساس أنه المالك للبيع ميراثا عن شقيقه المرحوم .. .. الذي كان قد اشتراها ضمن مساحة قدرها ٣ ف و ١٢ ط بعقد بيع عرفي مؤرخ ١٣ / ٤ / ١٩٦٣ صادر له من كل من المطعون ضده الثاني وشقيقه ، ودفع الطاعن بصورية عقد البيع موضوع التداعي صورية مطلقة ، وبتاريخ ٢٧ / ١١ / ١٩٦٥ قضت محكمة أول درجة بقبول تدخل الطاعن خصما ثالثا في الدعوى وقبل الفصل في موضوعها بأحالتها إلى التحقيق لإثبات ونفي الصورية ، وبعد سماع الشهود قضت تلك المحكمة بتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٦٥ بنسب خير مع إرجاء الفصل في الدفع بالصورية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٧٠ بطلبات المطعون ضده الأول . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٨٠ لسنة ٨ ق ، وبتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٧١ قضت محكمة استئناف بنى سويف بتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة بغرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .



وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه والذي أخذ الحكم الأخير بأسبابه اعتمد في قضائه بصحة التعاقد على مادونه الخبير في تقريره من أن الأطيان المبيعة تدخل في ملكية البائع بطريق الميراث الشرعي في حين أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن أطيان المورث الأصلي قسمت بين ورثته قسمة فعالية ولم يقع بهذه القسمة في نصيب المطعون ضده الثاني أي جزء من الأطيان موضوع التداعي بل اختص بها ورثة آخرون تصرفوا فيها بالبيع إلى مورث الطاعن واستدل أمام المحكمة على حصول القسمة بأوراق منها عقد البيع العرفي المؤرخ ١٥ / ١٠ / ١٩٦٠ الصادر من إحدى وارثات المورث الأصلي إلى مورثي الطاعن والمطعون ضده الثاني ببيعها لهما ١ ف ضمن الأطيان موضوع النزاع ونص في ذلك العقد على أن الفدان المبيع آل للبائعة بموجب عقد القسمة المبرم بين الورثة بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٥٤ ، وعلى الرغم من ذلك قضى الحكم بصحة ونفاذ العقد دون أن يعنى بحث دفاعه فكان معيبا من وجهين أولهما أن العقود الكاشفة عن الحقوق ومنها القسمة تنقل الملكية فيما بين المتعاقدين من غير تسجيل ويعتبر المتقاسم فيما بينه وبين غيره من المتقاسمين مالكا ملكية مقررة للجزء الذي وقع في نصيبه مما ينبنى عليه عدم جواز الحكم بصحة ونفاذ أي بيع صادر من متقاسم لم يختص بما باعه سواء في مواجهة بقية المتقاسمين الذين اختصوا بذلك القدر بموجب القسمة أو في مواجهة من تاق الحق عنهم ، وإذا كان المطعون ضده الثاني لم يختص بشيء مما باعه للمطعون ضده الأول وإنما اختص به ورثة آخرون تعرفوا فيه لمورث الطاعن ، ومن ثم فمن حقه بصفته وارثا للمشتري أن يتدخل لمنع صدور الحكم بصحة التعاقد وإذا عرض الحكم المطعون فيه عن التصدي لهذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون قاصرا ، والوجه الثاني أن الطاعن تمسك أيضا بأن مورث المطعون ضده الثاني وإن لم يرث أي جزء من القدر موضوع النزاع إلا أنه اشترى من قسمائه مقادير بعقود عرفية لم تسجل ، وقد حرص البائع على إخفاء هذه الحقيقة بأن نص في عقد البيع موضوع التداعي على أن المبيع آل إليه بطريق الميراث الشرعي ليتفادى المشتري — المطعون ضده الأول — رفع دعوى بصحة ونفاذ عقود البيع العرفية الصادرة

لمورث البائع له عن بقية زملائه من الورثة الآخرين واستدل الطاعن على ذلك بالعقدين العرفيين المؤرخين ١٩٥٣/٩/٢٠ ، ١٩٦٠/١٠/١٥ ، مع ما هو مقرر من أنه إذا ظهر للمحكمة بأن الملكية لم تنتقل إلى البائع بتسجيل عقده فإن دعوى صحة التعاقد تكون غير مقبولة وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك من غير أن يتثبت من تسجيل عقود البيع العرفية ودون أن يرد على دفاع الطاعن فإنه يكون فضلا عن مخالفته للقانون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي بشقيه في محله ذلك أن من بين ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع أن أطيان المورث الأصلي قسمت بين ورثته خمسة فعلية واختص كل بنصيب معين ولم تقع أطيان النزاع ولا جزء منها ضمن ما اختص به مورث المطعون ضده الثاني ، واستدل الطاعن على حصول القسمة بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٦٠/١٠/١٥ الصادر من إحدى ورثة المورث الأصلي ببيعها ١ ف ضمن أطيان النزاع إلى مورثي الطاعن والمطعون ضده الثاني ونص في العقد على أن المبيع آل إليها بموجب عقد قسمة مؤرخ ١٩٥٤/٧/٢٩ ، ولما كان يترتب على قسمة المال الشائع إقرار حصة الشريك فيه بأثر كاشف للحق لا منشاء له وفق ما تقرره المادة ٨٤٣ من التقنين المدني فيعتبر المتقاسم مالكا للحصة التي آلت إليه منذ أن تملك على الشيوع وأنه لا يملك غيرها في بقية الحصص وأن تسجيل القسمة غير لازم في العلاقة بين المتقاسمين على ما ينص عليه قانون الشهر العقاري ويعتبر كل متقاسم في علاقته بزملائه المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة لنصيبه بالقسمة ولو لم تسجل على خلاف "الغير" الذي لا يحتاج عليه بها إلا بتسجيلها ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد أسس قضاءه بصحة التعاقد على ما أثبتته الخبر في تقريره من أن القدر المبيع يدخل في ملكية البائع ميراثا عن والده وأضاف الحكم المطعون فيه على ذلك قوله إن ملكية العقار لا تنتقل إلا بالتسجيل وأن العقد الذي يستند إليه الطاعن عرفي لم يسجل فإذا ما تصرف البائع له لمشر آخر هو المطعون ضده الأول فتصرفه صادر من مالك دون أن يعنى بالرد على ما تمسك به الطاعن بشأن حصول القسمة مع كونه دفاعا جوهريا كان يتعين على الحكم انتصدي له ومناقشته في ضوء العقد المؤرخ ١٩٦٠/١٠/١٥ إذ لو ثبتت القسمة لكان من الجائز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى



في ضوء الآثار المترتبة عليها وفق ما سلف . لما كان ذلك وكان الطاعن قد أثار دفاعا آخر مؤاها أنه وإن لم يختص مورث المطعون ضده الثاني بأى نصيب في أرض النزاع بموجب القسمة إلا أنه قد اشترى جزءا منها من بعض قسمائه وهم من الورثة الآخرين بموجب عقود عرفية لا تنتقل بها الملكية إليه واستدل على ذلك بالعقدين العرفيين المؤرخين ١٩٥٣/٩،٢ ، ١٩٦٠/١٠/١٥ على خلاف ما أثبتته المطعون ضده الثاني في عقد البيع الصادر منه من أن ملكيته آلت إليه ميراثا عن والده لكي يجنب المطعون ضده الأول ضرورة رفع دعوى بصحة وتقاذ العقود العرفية السابقة على شرائه ، وكان من المقرر أن الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل وأن المشتري لا يجاب إلى طلب الحكم بصحة عقده إلا إذا كان انتقال الملكية إليه ممكنا وهو في حالة عدم تسجيل العقود الصادرة لمن باع له غير ممكن ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفاع الطاعن بشقيه مع كونه دفاعا جوهريا قد يتغير به إن صح وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم السعيد ذكري ، وعثمان حسين عبد الله ، ومحمود عثمان درويش ، وزكي  
الصاوي صالح .

( ٢٧٧ )

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٩ القضائية :

( ١ ) إثبات ” طرق الإثبات ” . تزوير .

مطاع عقد بيع أسفل عقد إيجار مطبوع فوق التوقيع الصحيح . واقعة تزوير يجوز إثباتها  
بكافة طرق الإثبات .

( ٢ ) خبرة . محكمة الموضوع .

تعيين خبير في الدهوى . من الرخص المخولة لقاضي الموضوع . له رفض إجابة هذا  
الطلب متى كان الرفض قائماً على أسباب مبررة له .

( ٣ ) حكم ” تسبيب الحكم ” . تزوير .

إغفال الحكم الرد على مستندات المطعون عليه بالتزوير . لا يبطل الحكم طالما أن المحكمة  
بيّنت الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دلائلها .

( ٤ ) إثبات ” طرق الإثبات ” . محكمة الموضوع . نقض ” السبب  
المتعلق بالواقع ”

استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود . الجدل الموضوعي في تقدير الدلائل .  
عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

١ - متى كان الثابت أن الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه هي أن  
المطعون عليهما وقع على عقد إيجار مطبوع وتركها بياناته على بياض ثم سلمها



إلى الطاعن وهو شقيقهما ليتولى تأجير حصتهما في شونة إلى الغير ، غير أن الطاعن ملاً الفراغ أسفل عقد الإيجار بمقدين يتضمن أن الماطعون عليهما باعا إليه نصيبهما في الشونة المذكورة ، فإن التكيف الصحيح للواقعة على هذه الصورة هو إنها تزوير لا خيانة أمانة إذ أن إنشاء المقدين المزورين اللذين كتبوا أسفل عقد الإيجار المتفق عليه وفوق توقيع الماطعون عليهما ككؤجرين ، إنما هو تغيير للحقيقة بالاصطناع ، وإذا كيف الحكم الماطعون فيه الواقعة أنها تزوير وأجاز بالتالي إثباتها بكل الطرق ، وأقام قضاءه على أسباب مستقلة عن أسباب محكمة أول درجة فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض — بتأييده الحكم الابتدائي — يكون في غير محله .

٢ — تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع ، فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة له ، ولما كانت الأدلة والقرائن — التي أقام عليها الحكم الماطعون فيه قضاءه بتزوير العقدين — تكفي للحمله وتسوغ رفض طلب الطاعن تعيين خبير ، فإن النعي يكون على غير أساس .

٣ — متى كان الحكم الماطعون فيه قد أقام قضاءه بتزوير عقدي البيع الماطعون فيهما على أسباب سائفة تكفي لحمله ، فإنه لا يبطل الحكم سكوته عن الرد على المستندات التي تمسك بها الخصم في تأييد دعواه طالما أن المحكمة قد بينت الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دلائلها .

٤ — تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدي إليه مدلولها . ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال شهود الماطعون عليهما وأخذت بها مضافاً إليها ما ساقته من قرائن ، فإن النعي لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراو الطعن — تتحصل فى أن الطاعن عن نفسه وبصفته وليا على ابنته العاصرة .. أقام الدعوى رقم ١٢٣٧ سنة ١٩٦٧ مدنى الإسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهما وآخرين هما .. و .. طلب فيها الحكم بصحة ومماذ انعقود الصادرة منهم وتتضمن بينهم له حصة مقدرها ٩ ط و ١٣ ١١ س المشاع فى كامل أرض و بناء العقار رقم ٢٣٣ بشارع المكس بقسم مينا البصل منه ١ ط و ٢١ ١١ س نصيب المطعون عليهما الأولى و ٣ ط و ١٩ ١١ س نصيب المطعون عليه الثانى والباقى نصيب المدعى عليهما الآخرى انشاء ثمن إجمالى قدره ٩٠٠ ج دفع إلى البائس . ادعى لمطعون عليهما الأول والثانى بتزوير عقدى البيع المؤرخين ١٩٦١/١/٢٨ المنسوب صدورهما إليهما . وبتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٦/٧/١٠ الصادر إلى الطاعن من .. و .. و بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المطعون عليهما أنهما لم يتعاقدا مع الطاعن على بيع الحصة المملوكة لهما فى العقار المبين بالعقدين وأن توقيعهما كان على عهد إيجار وتم ملء الفراغ فوق التوقيعين بعبارات البيع الذى لم يحصل التعاقد عليه . وبعد سماع شهود لمطعون عليهما حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٤ برد وبطلان عقدى البيع لمؤرخين فى ١٩٦١/١/٢٨ المدعى بتزويرهما وحددت جلسته لنظر الموضوع ثم حكمت بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٥ برفض الدعوى بالنسبة لهذين العقدين . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٣ سنة ٢٥ ق مدنى الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٠/٥/١٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف ونأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة مرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة انظره وفيها اصرت النيابة على رأيا .



وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها والشق الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض ، وفي بيان ذلك يقول إن دفاع المطعون عليهما جرى على أنهما وقعا على الورقة المدعى بتزويرها على بياض لكي يحزر فوق توقيعهما عقد إيجار ولكر الطاعن حرر بدلا منه عقدي بيع ، وتمسك الطاعن بأن هذه الصورة على فرض صحتها هي من صور خيانة الأمانة لا يقبل دليل عليها إلا الدليل الكتابي ولا تعتبر تزويرا لأن الورقة المطعون فيها ليست عقد إيجار إذ هي صورة مطبوعة لعقد إيجار لا تتضمن أية بيانات مكتوبة وحرر في الفراغ الموجود أسفلها عقدا البيع الصادران إليه من المطعون عليهما وهما شقيقاه لعدم وجود ورق أبيض لكتابة العقدين ، غير أن محكمة أول درجة ذهبت في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥ إلى أن المطعون عليهما وقعا على صورة عقد إيجار مطبوع فيكون الطاعن قد أحدث تزويرا ماديا بالإضافة والتحشير ثم عادت في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٤ وصورت الواقعة على أنها خيانة أمانة إلا أنها لم تتطلب الدليل الكتابي إذا كان هناك غش وانتهت إلى الحكم برد وبطلان عقدي البيع المؤرخين ١٩٦١/١/٢٨ ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه هذا القضاء فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما وقعا على عقد إيجار مطبوع وتركوا بياناته على بياض ثم سلماه إلى الطاعن وهو شقيقهما ليتولى تأجير حصتهما في شونة إلى الغير ، غير أن الطاعن ملأ الفراغ أسفل عقد الإيجار بعقدين يتضمنان أن المطعون عليهما باعا إليه نصيبهما في الشونة المذكورة ، ولما كان التكييف الصحيح للواقعة على هذه الصورة هو أنها تزوير لاختيانة أمانة إذ أن إنشاء العقدين المزورين اللذين كتب أسفل عقد الإيجار المتفق عليه وفوق توقيع المطعون عليهما كؤجرين إنما هو تغيير للحقيقة بالاصطناع ، وإذ كيف الحكم المطعون فيه الواقعة بأنها تزوير وأجاز بالتالي إثباتها بكل الطرق ، وأقام قضاءه على أسباب مستقلة عن أسباب محكمة أول درجة فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض يكون في غير محله .

وحيث أن حاصل النعى بالشق الأول من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب، ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بضرورة الالتجاء إلى الخبرة الفنية لإثبات أن التوقيع لم يكن على بياض وأن المطعون عليها الأولى بصمت بنحتها فوق الكتابة بالخبر، غير أن المحكمة قررت في حكمها أنها تستبين بالعين المجردة أن كتابة عقد البيع المنسوب للمطعون عليها الأولى جاءت فوق بصمة ختمها مع أن هذا الأمر لا يتبينه إلا خبر قى، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب.

وحيث أن هذا النعى مردود، ذلك أن تعيين الخبر في الدعوى من الرخص المخولة لقاضى الموضوع فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبر قائما على أسباب مبررة له، ولما كانت محكمة الموضوع حسبا ورد بالحكم المطعون فيه قد تبينت بالعين المجردة أن كتابة عقد البيع المنسوب للمطعون عليها الأولى جاءت فوق بصمة ختمها ولاحقة لها ومختاطة بها، إذ جاءت كلمتا "التصرف فيها" فوق الطرف العلوى لبصمة ختم المطعون عليها الأولى كما أن محرر هذا العقد لم يجد مكانا لكتابة تاريخ ١٩٦١/١/٢٨ بالكامل فحرر ١/٢٨ دون السنة وهو التاريخ الثابت بالعقد المنسوب للمطعون عليه الثانى، وقد تأيد ذلك بأقوال شهود المطعون عليهما، هذا إلى أنه من غير الطبيعى أن يحزر عقدان ببيع حصتين من عقار على عقد إيجار مطبوع دون ورقة بيضاء وإن كل هذا يقطع فى أن عقدى البيع المطعون عليهما مزوران، ولما كانت هذه الأدلة والقرائن تكفى لحمل الحكم وتسوغ رفض طلب الطاعن تعيين خبر، فإن النعى بالشق الأول من السبب الثانى يكون على غير أساس.

وحيث أن مبنى النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب، ذلك أن الطاعن قدم للمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف مستندات للتدليل على صحة عقدى البيع الصادرين إليه وهى إيصالات من المطعون عليه الثانى بقبض مبلغ ٢٥ جنيها من ثمن الصفقة وعقد بيع مبرم بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٨ بين المطعون عليهما ووكيل الطاعن عن ذات الصفقة



وصورة حكم فى الدعوى رقم ٣٤٦٥ سنة ١٩٦٢ مستعجل الإسكندرية بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣١ رفعها الطاعن بطرد مستأجر العين موضوع النزاع لعدم دفع الأجرة مما يدل على أن العين المذكورة كانت مؤجرة ويستبعد معه أن يحصل الطاعن من المطعون عليهما على عقد إيجار عن عين مؤجرة فعلا ، وكتاب مؤرخ ١٩٦٦/٨/٧ بإلغاء توكيل صدر من الطاعن إلى .. .. شاهد المطعون عليهما الذى قرر فى التحقيق أن التوكيل ألغى فى سنة ١٩٦٠ وخطاب مرسل من وكيل المطعون عليه الثانى بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٢ إلى الطاعن يطالبه ببيع حصته فى العقار موضوع النزاع ابتداء من ١/١/١٩٦٣ حتى شهر يوليو سنة ١٩٦٧ ولو كان البيع غير صحيح لما توانى المطعون عليه الثانى عن المطالبة بحقه فى البيع طوال هذه السنوات ، وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن الرد على هذه المستندات فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه فى الرد على السببين الأول والثانى قد أقام قضاءه بتزوير عقدى البيع المطعون فيهما على أسباب سائغة تكفى لجمله ، وكان لا يبطل الحكم سكوته عن الرد على المستندات التى تمسك بها الخصم فى تأييد دعواه طالما أن المحكمة قد بينت الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها ، فإن النعى بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث أن حاصل النعى بالسبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابته فساد فى الاستدلال ، ذلك أن المطعون عليهما اشهدا .. .. فى التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة وشهد بأنه اصطحب الطاعن إلى منزل أخته المطعون عليها الأولى للتوقيع على العقد باعتبار أنه عقد إيجار وأنه كان يقوم بالوساطة بينهما فى حين أنه لا مبرر للوساطة بين أخ وأخته ، كما أنكر هذا الشاهد أنه سبق أن اشترى بصفته وكىلا عن الطاعن حصة المطعون عليه الثانى فى العقار محل النزاع بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٨ ، فقدم الطاعن العقد للمحكمة مما يهدر أقوال الشاهد المذكور ، أما الشاهد الثانى .. .. وهو أخ غير شقيق لطرفى الخصومة فقد اشترى الحصة موضوع النزاع من المطعون عليهما وله مصلحة فى رفض

دعوى الطاعن ، وقد أثبت هذا الشاهد بخطه على عقد إيجار ان حصة الطاعن في العقار ١٣ ط و ٨ س و  $\frac{٨}{١١}$  مما يفيد إقراره بشراء الطاعن للحصة موضوع النزاع فلا يقبل منه بعد ذلك إنكار هذه الحقيقة ، هذا إلى أن توقيع المطعون عليهما على عقد الإيجار المطبوع جاء بعيدا عن كلمة المؤجر ولو كان المقصود هو توقيعهما على عقد إيجار لما جاء توقيعهما بهذا الوضع وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال .

وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان تتمير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا سلطان لأحد عليها في ذلك ، إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدي إليه مدلوها ، وكانت محكمة الموضوع قد اطاعت إلى أقوال شهود المطعون عليهما وأخذت بها مضافا إليها ما ساقته من قرائن حسبا صاف البيان فإن النعي بهذا السبب لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقرير الدليل وهو مالا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
ابراهيم السعيد ذكري ، وعثمان حسين عبد الله ، ومحمد صدقي المصارع ، ومحمود عثمان درويش .

( ٢٧٨ )

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤١ القضائية :

( ١ ) بيع " بيع الوفاء " . تقادم " تقادم مسقط " . بطلان .

بطلان بيع الوفاء بطلانا مطلقا . سقوط دعوى البطلان المطلق بمضى ١٥ سنة من وقت العقد .  
م ٤٤١ مدني .

( ٢ ) بطلان " بطلان التصرفات " . تقادم " وقف التقادم " . نقض  
" السبب الجديد " . أهلية .

عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بوقف تقادم الدعوى بالنسبة للقاصر لعدم وجود نائب  
يمثله قانونا قبل تعيين الطاعة ومعية عليه . أثره . عدم جواز التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام  
محكمة النقض

( ٣ ) حكم " إصدار الحكم " . نقض .

قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط دعوى المستأنف عاينها بالتقادم .  
عدم تعرض الحكم في منظورته لباقي الورثة المأكوم لصالحهم ابتدائيا والذين لم يختصمهم  
المطعون عليه في استئنافه . النعي بأن الحكم قضى بسقوط الدعوى بأكملها . نعي  
غير صحيح .

١ - متى كانت الطاعنة قد أقامت دعواها بالبطلان تأسيسا على أن عقد  
البيع الصادر من مورثها إلى المطعون عليه هو في حقيقته عقد بيع وفاء وأنه باطل  
بطلانا مطلقا عملا بنص المادة ٤٦٥ من القانون المدني ، وتمسك المطعون عليه  
أمام محكمة الاستئناف بتقادم هذه الدعوى بمضى أكثر من خمس عشرة سنة

من تاريخ العقد ، و إذ كان القانون المدني القائم قد استحدث في الفقرة الثانية من المادة ١٤١ منه النص على سقوط دعوى البطلان المطلق بمضي خمس عشرة سنة من وقت العقد إحتراما للأوضاع التي استقرت بمضي هذه المدة بعد صدور العقد الباطل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على هذا الأساس فإن النعي عليه — بأن البطلان المطلق لا يرد عليه التقادم — يكون في غير محله .

٢ — إذ كان يبين من الأوراق أن الطاعنة لم تترك أمام محكمة الموضوع بأن تقادم دعوى البطلان قد أوقف بالنسبة لولديها القاصرين في الفترة بين وفاة مورثهما حتى تعيينها وصية عليهما عملا بما تقضى به المادة ٣٨٢ / ١ من القانون المدني من أن التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات لا يسرى في حق من لا تنوافر فيه الأهلية إذا لم يكن له نائب يمثله قانونا ، وكان هذا الدفاع يقوم على أمور واقعية يتعين طرحها على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها هي تحديد الفترة التي تفصل بين وفاة المورث وتعيين الطاعنة وصية على ولديها القاصرين ، وما إذا كانت هذه الفترة قد انقضت دون تعيين نائب آخر عنهما ، فإن هذا الدفاع يكون سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه اقتصر في منطوقه على القضاء بالغاء الحكم المستأنف ” وسقوط دعوى المستأنف عليها الطاعنة عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها القاصرين بالتقادم ” وهي التي اختصاصها المطعون عليه بالاستئناف ، ولم يعرض الحكم في منطوقه للورثة البالغين من أولاد المورث الذين كانوا خصوما أمام محكمة أول درجة — التي قضت ببطلان عقد البيع الوفاقي الصادر من المورث للطعون عليه — ولم يختصمهم المطعون عليه في الاستئناف ، ومن ثم فإن النعي بأن الحكم قضى بسقوط الدعوى باكلها رغم أن الحكم الابتدائي أصبح نهائيا بالنسبة لأنصبة باقي الورثة — يكون في غير محله .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى قلاه السيد المستشار اذفر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتوصل فى أن الطاعنة من نفسها وبصفتها وصية على ولديها .. ..  
قاصرى مورثها المرحوم .. .. أقامت هى و .. .. و .. ..  
و .. .. أولاد المورث المذكور الدعوى رقم .. .. مدنى أسبوط  
الابتدائية ضد المطعون عليه بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة  
فى ١٠/١٠/١٩٦٩ طلبوا فيها الحكم بإعلان العقد الصادر من مورثهم سالف الذكر  
إلى المطعون عليه ببيع فدانين بمبلغ ٨٠٠ ج وإلزامه بتسليم العين ، وقالوا ببيان  
لدعواهم أن مورثهم استدان من المطعون عليه مبلغ ٧٠٠ ج وحرر ضمانا لذلك  
الدين عقدا صدق على توقيعاته فى ٦/١٠/١٩٥١ ووصف بأنه عقد بيع فدانين  
بثمان قدره ٨٠٠ ج وحررت بين الطرفين ورقة ضد مؤرخة ١٠/١٠/١٩٥١ ذكر بها  
أنه إذا قام المورث بسداد ٧٠٠ ج بعد مضي خمس سنوات يحق له استرداد  
العين من المطعون عليه ، وإذ كان هذا البيع باطلا عملا بالمادة ٤٦٥ من القانون  
المدنى فقد أقاموا هذه الدعوى للحكم لهم بالطلبات سالف البيان وبتاريخ ٣١/١/١٩٧٠  
قضت المحكمة للطاعنة وباقي المدعين بطلباتهم . استأنف المطعون عليه هذا  
الحكم بـ ضد الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها — وقيد استئنافه  
برقم .. .. مدنى أسبوط ، ودفع المطعون عليه بسقوط دعوى البطلان  
بالتقادم ، وفى ١٠/١٢/١٩٧٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول  
الدفع وسقوط دعوى الطاعنة بالتقادم . طعنت الطاعنة عن نفسها وبصفتها  
وصية على ولديها فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة  
أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة  
فأرت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وتقول في بيان ذلك أن المحكمة قضت بسقوط دعوى الطاعنة ببطلان العقد بالتقادم لمضى أكثر من خمس عشرة سنة على تحريره ، في حين أن العقد المذكور وهو بيع وفاء باطل بطلانا مطلقا وهذا البطلان لا يرد عليه التقادم .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الطاعنة قد أقامت دعواها بالبطلان تأسيسا على أن عقد البيع الصادر من مورثها إلى المطعون عليه والمصدق على توقيعاته في ١٠/٦/١٩٥١ هو في حقيقته عقد بيع وفاء وأنه باطل بطلانا مطلقا عملا بنص المادة ٤٦٥ من القانون المدني ، وتمسك المطعون عليه أمام محكمة الإستئناف بتقادم هذه الدعوى بمضى أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ العقد ، ولما كان القانون المدني القائم قد استحدث في الفقرة الثانية من المادة ١٤١ منه النص على سقوط دعوى البطلان المطلق بمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد احتراماً للاوضاع التي استقرت بمضى هذه المدة بعد صدور العقد الباطل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على هذا الأساس فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن النعى بالسبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم قضى بسقوط دعوى الطاعنة عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها بالتقادم وأغفل أن مورثها توفي في ١٠/٩/١٩٦٢ ولم تعين هي وصية على ولديه القاصرين إلا في ٢٤/٢/١٩٦٢ فيقف سريان التقادم بالنسبة إليهما خلال هذه المدة لأنه لم يكن لهما نائب يمثلهما قانونا وذلك عملاً بالمادة ٣٨٢/٢ من القانون المدني ، وباستبعاد المدة المذكورة لا تكون مدة التقادم قد اكتملت ويتعين رفض الدفع في حقهما .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الأوراق أن الطاعنة لم تترك أمام محكمة الموضوع بأن تقادم دعوى البطلان قد أوقف بالنسبة لولديها القاصرين في الفترة بين وفاة مورثهما في ١٠/٩/١٩٦٢ حتى تعيينها وصية عليهما في ٢٤/٢/١٩٦٦ عملاً بما تقضى به المادة ٣٨٢/١ من القانون



المدنى من أن التقادم الذى تزيد مدته على خمس سنوات لا يسرى فى حق من لا تتوافر فيه الأهلية إذا لم يكن له نائب يمثله قانونا ، وكان هذا الدفاع يقوم على أمور واقعية يتعين طرحها على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها هى تحديد الفترة التى تفصل بين وفاة المورث وتعيين الطاعنة وصية على ولديها القاصرين وما إذا كانت هذه الفترة قد انقضت دون تعيين نائب آخر عنهما ، فإن هذا الدفاع يكون سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير مقبول .

وحيث أن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الدعوى رفعت أمام محكمة أول درجة من الطاعنة عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها .. و .. و .. قاصرى المرحوم .. كما رفعت من .. و .. و .. و .. أولاد المورث الآخرين ، فى حين أن المطعون عليه قصر استئنافه على الطاعنة عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها القاصرين ، مما مفاده أن نطاق الاستئناف قد تحدد بنصيبها عن نفسها وبصفقتها فى الأرض المبيعة وقدره ١ ف و ٣ ط وأن الحكم الابتدائى الصادر بطلان عقد البيع قد أصبح نهائيا بالنسبة لأنصبة باقى الورثة المذكورين ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط الدعوى بأكملها بالتقادم ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه اقتصر فى منطوقه على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف "وسقوط دعوى المستأنف عليها - الطاعنة - عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها القاصرين بالتقادم" وهى اتى اختصاصها المطعون عليه فى الاستئناف ، ولم يعرض الحكم فى منطوقه للورثة البالغين من أولاد المورث الذين كانوا خصوما أمام محكمة أول درجة ولم يختصمهم المطعون عليه فى الاستئناف ، ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمود عباس العمراري نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : مصطفى كالة سليم ، ومصطفى الفقي ، ومحمد البنداري العشري ، وأحمد  
سيف الدين سابق .

(٢٧٩)

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق :

(١) دفع . شفعة .

الدفع بنزول الشفع عن حقه في الشفعة . وجوب أن يبدى في صيغة صريحة جازمة . مجرد  
عرض العقار المشفوع فيه على الشفع قبل بيعه وعدم قبوله فراه . لا يعد بنزولا عن حقه  
في الأخذ بالشفعة .

(٢) استئناف ” الأثر الناقل للاستئناف ” . حكم ” ما لا يعد قصورا ” .

الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما سبق أن قدم فيها من دفع أو دفاع  
وفي حدود طلبات المستأنف . عدم اترام محكمة الاستئناف بالفصل في الدفع بنزول الشفع عن حقه  
طالما لم تتضمن صحيفة الاستئناف ولم يبد أمامها .

(٣) دفع . شفعة . حكم ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” . ” حجية  
الحكم ” . قوة الأمر المقضى .

الدفع بسقوط حق الشفع في الأخذ بالشفعة . ماهيته . الحكم برفض هذا الدفع . حكم  
صادر في الموضوع . جواز الطعن فيه على استقلال . م ٣٧٨ مرافعات سابق . عدم الطعن عليه  
في الميعاد القانوني . اعتبار هذا القضاء حائزا قوة الأمر المقضى .

(٤) شفعة ” أسباب الشفعة ” . تجزئة .

طلب الشفع أخذ باقي الصفقة بالشفعة قابلا لعدم تجزئتها رقم إمكان ذلك دفعا للضرر الذي شكا  
منه المشترون من تجزئة الصفقة عليهم . لا يعتبر طلبا جديدا للشفعة لم تتوافر شروطه ومواعيده .  
القضاء الشفع بطلبه إعمالا لأثر التراخي الذي تم بين الطرفين . لا خطأ .



## (٥) محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل".

عدم التزام محكمة الموضوع متى اقتنعت بصحة تقرير الخبير بالرد استقلالا على ما وجه إليه من طعون .

## (٦) محكمة الموضوع . إثبات .

عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى وجدت في تقرير الخبير وعناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .

## (٧) نقض "ما لا يصلح سببا للطعن".

الجدل الموضوعي في كفاية الدليل لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

١ - الدفع بنزول الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة يجب أن يبدى في صيغة صريحة جازمة تفرع سماع المحكمة فتدل على إصرار من أبداه على التمسك به دون غيره من الدفوع التي قد تختلط معه لأن العبرة بحقيقة الدفع ومرماه لا بالتسمية التي تطلق عليه ، وإذا كان الثابت أن الطاعنين لم يبدوا هذا الدفع أمام محكمة أول درجة وكان قولهم أن الصفقة عرضت على الشفيع قبل البيع فرفضها لا يفيد بذاته إبداءه لأن مجرد عرض العقار المشفوع فيه على الشفيع وعدم قبوله شراؤه لا يعد تنازلا عن حقه في أخذه بالشفعة إذا بيع ، وكان الطاعنون لم يبدوا الدفع بالنزول في استئنافهم فلا جناح على المحكمة إن هي لم ترد عليه بوصفه دفعا أو دفاعا لم يبد أمامها أو يعرض عليها .

٢ - فحوى الأثر الناقل للاستئناف أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفوع أو دفاع بحيث يكون على المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها وذلك كله في حدود طلبات المستأنف وإذا لم تتضمن طلبات الطاعنين في صحيفة استئنافهم الدفع بنزول الشفيع عن حقه في الشفعة كما لم يبدوا هذا الدفع أمام المحكمة حتى تكون ملزمة بالفصل فيه ، فإن النهي على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على دفاع جوهرى يكون في غير محله .

٣ — إذ كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة — برفض الدفع بسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة وهو دفع موضوعي واردة على ذات الحق المطالب به — يعتبر حكماً صادراً في الموضوع ، وكان مما يطمئن فيه على استقلال عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي صدر في ظله ، وكان الطاعنون لم يستأنفوه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع فإن استئنافهم له يكون بعد الميعاد المقرر قانوناً وبعد أن حاز قوة الأمر المقضى به وليس من شأن عدم تنبيه الحكم المطعون فيه إلى ذلك والقضاء على أساسه بسقوط الحق في استئناف الحكم في الدفع أن يغير من الأمر شيئاً ، ومن ثم يكون النعمى على ذلك الحكم — الصادر في شأن الدفع — غير منتج لوروده على حكم صار نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى .

٤ — إذا كان الحكم قد قضى لورثة الشفيع بأحقيتهم في أخذ جميع الصفقة بالشفعة بعدما صمموا على هذا الطالب قابلين عدم تجزئة الصفقة رغم إمكانها وبعدما أبدى المشترون تضررهم من تجزئة الصفقة عليهم ، والتكييف الصحيح لذلك هو أن الطرفين قد تراضيا على أخذ الشفيع لباقي الصفقة إذا ثبت من جهة حقه في أخذ الجزء المشفوع فيه بالشفعة وثبت من جهة أخرى إصابة المشتري باضرار من تخلف الجزء الباقي في يده ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت قيام الأسس التي بنى عليها هذا التراضي فإنه لا يكون قد أخطأ إذا عمل أثره وقضى للشفيع بأخذ باقي الصفقة دفعا للضرر الذي شكاه منه المشتري ولا يغير من ذلك أن يكون المشتري قد اعترض أمام محكمة الموضوع على ما أبداه الشفيع من أخذ باقي الأطنان بأنه طلب جديد للشفعة لم تتوافر شروطه ومواعيده .

٥ — لمحكمة الموضوع — في حدود سلطتها التقديرية — الأخذ بتقرير الخبير متى اقتنعت بصحة أسبابه ولا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعنون إلى التقرير إذ في أخذها به محولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها .



٦ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الطاعنين إلى طلب الإحالة إلى التحقيق بعد أن وجدت في تقرير الخبير - الذي يعتبر في نتيجته وأسبابه جزءا مكملا لأسباب حكمها - وفي عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

٧ - إن ما يثيره الطاعنون بشأن ما أخذت به محكمة أول درجة بما أورده الخبير من قيام حالة الشبوع دون أن تبين العناصر التي امتدنت إليها في قيامها والتفات محكمة الدرجة الثانية عن طلبهم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن ملكية مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول كانت محددة ومفرزة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذي إقتنعت به محكمة الموضوع لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول رفع الدعوى ٤١٥ لسنة ١٩٤٣ مدنى كلى سوهاج طالبا الحكم بأحقية في أن يأخذ بالشفعة تسع قطع من الأطيان الزراعية تبلغ جملة مساحتها ٦ ف و ٢٠ ط و ٣ س باعها شقيقه مورث المطعون ضدهم من السادسة إلى العاشرة بثمان قدره ٩٩٥ جنيها و ٩٩١ مليا إلى الطاعنين السبعة الأول ومورث الطاعنين من الثامن إلى الحادية عشرة ومورث الطاعنات من الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة والمطعون ضدهم الثلاثة الآخرين ، وذلك لقاء الثمن المتقدم ذكره أو الثمن الوارد بعقد البيع بعد التحقق من صحته ، وعند قيد الدعوى استبعد الشفيع القطعتين الرابعة والتاسعة من القطع المباعة البالغة مساحتها ١٧ ط و ٤ س و ثمنها ٧٢ جنيه و ٢٢٢ مليا وقصر طلبه على القطع الباقية

ومساحتها ٦ ف و ٢ ط و ٢٣ س نظير ثمن قدره ٩٢٣ جنيه و ٣٦٩ مليا ، ثم قدم المشترون أربعة عقود عن مساحة ٥ ف و ١٧ ط و ١٦ س فعدل الشفيع طلباته في جلسة ١٩٤٤/٢/١٦ إلى هذه المساحة الأخيرة نظير الثمن المبين في هذه العقود — إذا حلف المشترون اليمين على صحة اثن ، وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٦ قضت المحكمة بنذب خبير لأداء المأمورية الصادر بها حكمها بتاريخ ١٩٥١/١٢/١١ من الانتقال إلى الأطيان موضوع الدعوى لبيان ما إذا كانت مخلقة عن مورث الشفيع وأخيه البائع وما إذا كان أولهما قد تصرف في نصيبه الشائع فيها ونوع تصرفه وتاريخه أم أنه ثمت باق له ومصدر ملكيته فيه ميراثا أو شراء ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٥ برفض الدفع بسقوط حق المدعين في أخذ العقار المبيع بالشفعة لمضى أكثر من خمسة عشر يوما على العلم بالبيع . وبإعادة الدعوى إلى المرافعة لبيان المدعون صيغة اليمين التي يطلبون توجيهها للدعى عليهم وخلال فترة حجز الدعوى للحكم قدم ورثة الشفيع مذكرة طلبوا فيها الحكم أصليا بأحقيتهم في أخذ مساحة ٦ ف و ١٦ ط و ٤ س وهي المساحة الحقيقية كما دلت عليها عقود البيع الثلاثة المؤرخة ١٩٤٥/١١/٢٦ والتي روجعت بمعرفة مصلحة المساحة وسجلت في ١٩٤٦/٣/١٣ و ١٩٤٦/٤/٣ مقابل الثمن المسمى في هذه العقود وملحقاته مع التسليم واحتياطيا بأحقيتهم في أخذ ٥ ف و ١٧ ط و ٨ س وهي المساحة الحقيقية للقطع الأولى والثالثة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة المبينة في الصحيفة مقابل ما يناسبها من الثمن والملحقات مع التسليم ، وبتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بأحقية المدعين (المطعون ضدهم الخمسة الأول) في أخذ الأطيان البالغة مساحتها ٦ ف و ١٩ ط و ٤ س موضوع عقود البيع الثلاثة المؤرخة ١٩٤٥/١١/٢٦ والمسجلة في ١٩٤٦/٣/١٣ و ١٩٤٦/٤/٣ بالشفعة مقابل ثمن قدره ١١٧٠ ج و ١٣٨ م والملحقات مع التسليم . استأنف الطاعنون والمطعون ضدهم الثلاثة الآخرون هذا الحكم بالاستئناف ٦٤ لسنة ٤٣ قضائية أسبوط طالبين إلغاءه والقضاء أصليا بسقوط حق المطعون ضدهم الخمسة الأول في الشفعة واحتياطيا برفض الدعوى وعلى سبيل الاحتياط المحض بسقوط حق المطعون ضدهم الخمسة الأول في الشفعة بالنسبة لمساحة ١ ف و ٧ ط و ١٣ س ورفض الدعوى بالنسبة لباقي المساحة . وبتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٠



قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما ورد بالسبب الرابع من أسباب الطعن بالنسبة لمسطح القطعتين الرابعة والتاسعة البالغ قدره ١٧ ط و ٤ س ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب، حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه، المؤيد للحكم الابتدائي لأسبابه قد شابه القصور ، إذ أغفل الرد على دفاع جوهرى للطاعنين . قد يغير لوصح وجه الرأى في الدعوى ، ذلك أنهم قالوا أمام محكمة أول درجة أن الشفيع قد نزل عن حقه في الأخذ بالشفعة صراحة عندما رفض الصفقة التى عرضها عليه أخوه البائع قبل أن يتصرف فى الأتيان إليهم فلم تبحث محكمة أول درجة هذا الدفاع ولم ترد عليه وبدأ أنها خلطت بينه وبين دفعهم بأن حق الشفيع فى الأخذ بالشفعة قد سقط لإقامته الدعوى بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع ، فتوهوا فى استئنافهم إلى ذلك الخلط بقولهم إن عرض المبيع على الشفيع واقعة والعلم بحصول البيع واقعة أخرى ، ولكن محكمة الدرجة الثانية لم تتبين بدورها دفاعهم بتزول الشفيع عن حقه فى الأخذ بالشفعة ولم ترد عليه رغم ما لاستئنافهم من أثر ناقل .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الدفع بتزول الشفيع عن حقه فى الأخذ بالشفعة يجب أن يبدى فى صيغة صريحة جازمة تقرر سماع المحكمة فتدل على إصرار من أبداه على التمسك به دون غيره من الدفوع التى قد تختلط معه لأن العبرة بحقيقة الدفع ومرماه لا بالتسمية التى تطلق عليه ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنين لم يبدوا هذا الدفع أمام محكمة أول درجة وكان قولهم أن الصفقة عرضت على الشفيع قبل البيع فرفضها لا يفيد بذاته إبداءه لأن مجرد عرض العقار المشفوع فيه على الشفيع وعدم قبوله شراؤه لا يعد نزولا عن حقه فى أخذه إذا بيع ، وكان الطاعنون لم يبدوا الدفع بالنزول فى استئنافهم وإنما أنصب القول فيه على الدفع بالسقوط لعدم إبداء الرغبة فى الميعاد وعلى فساد ما استدل به الحكم المستأنف انتهى علم الشفيع بالبيع وكان ما ورد فى ذلك كله لا يعد دفعا بالنزول عن حق الشفعة ، فلا جناح على المحكمة أن هى لم ترد عليه بوصفه دفعا أو دفعا لم يبد

أمامها أو يعرض عليها ، ولا محل للتحدى بالأثر الناقل للاستئناف لأن فحوى هذا الأثر أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع أو أوجه دفاع بحيث يكون على المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها وذلك كله في حدود طلبات المستأنف ، ولم تتضمن طلبات الطاعنين في صحيفة استئنافهم الدفع بنزول الشفع عن حقه في الشفعة كما لم يبدوا هذا الدفع أمام المحكمة حتى تكون ملزمة بالفصل فيه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على دفاع جوهرى يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل السببين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه إذ أيد ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في قضائها بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٥ برفض الدفع بسقوط حق الشفع في الأخذ بالشفعة لعدم إقامته الدعوى في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع قد شابه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق فضلا عن الخطأ في القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن محكمة الموضوع قد اعتمدت على أقوال للبائع في جلسة ١٩٤٤/٦/٣ اعتبرت دليلًا على عدم علم أخيه الشفع بحصول البيع مع أنهم يعتبرون من الغير بالنسبة له في صدد دعوى الشفعة ولا يحتاجون بأقواله فيها ، كما أن قول المحكمة بأن الشفع كان يتخبط في دعواه مما يقطع بأنه لم يكن يعلم بالبيع وشروطه لا محل له بعد ما قدمت في الدعوى عقود البيع العرفية والمسجلة وبانت منها الأعيان المباعة وحدودها ومعالمها والتمن الحقيقي لها وشروط بيعها .

وحيث إن النعى بهذين السببين غير منتج لوروده على حكم صار نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى ، ذلك أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٦٧/٤/٢٥ برفض الدفع بسقوط حق الشفع في الأخذ بالشفعة وهو دفع موضوعى وارد على ذات الحق المطالب به — يعتبر حكما صادرا في الموضوع وكان مما يطعن فيه على استقلال عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى صدر في ظله ، ولكن الطاعنين لم يستأنفوه إلا مع الحكم الصادر في ١٩٦٨/١/٣٠ بخفاء استئنافهم له بعد الميعاد المقرر قانونا وبعد أن حاز قوة الأمر المقضى ، وليس من شأنه عدم تنبه الحكم المطعون فيه إلى ذلك والقضاء على أساسه بسقوط



الحق في استئناف الحكم في الدفع أن يغير من الأمر شيئاً ، ومن ثم يتعين رفض هذين السببين .

وحيث أن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى القضاء بأحقية المطعون ضدهم الخمسة الأول في أخذ كل المساحة طبقاً لطلباتهم المعدلة قد أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن استبعاد القطعتين الرابعة والتاسعة وقصر طلب الأخذ بالشفعة على القطع الأخرى عند قيد الدعوى يعتبر تنازلاً عنها بالنسبة للقدر المستبعد ، كما أن تعديل الطلب بعد تقديم عقود البيع الأربعة بقصره على مساحة ٥ ف و ١٧ ط و ١٦ س يعتبر تركاً للخصومة بالنسبة لما زاد على هذه المساحة ومن ثم فقد كان على ورثة الشفيع أن يتخذوا إجراءات دعوى شفعة جديدة بالنسبة للقدر الزائد لا أن يكتفى بالحكم بتعديلهم طلباتهم إلى ما أظهره تقرير الخبير ليقضى لهم بها دون البحث في أثر ما كان يترتب على تجزئة الصفقة .

وحيث أن هذا السبب مردود ذلك أن محكمة أول درجة أقامت قضاءها بأحقية المطعون ضدهم الخمسة الأول في أخذ جميع الأطيان موضوع عقود البيع الثلاثة المسجلة البالغة مساحتها ٦ ف و ١٩ ط و ٤ س على ما قالته من أنه لا محل بعد أن صمم ورثة الشفيع " في آخر طلب لهم حسب الثابت بالمذكرة الختامية المقدمة منهم على طلب الحكم أصلياً بأحقيتهم لأخذ الأطيان المباعة وفق المساحات المبينة بعقود البيع المسجلة بالشفعة لقاء الثمن المسمى بتلك العقود وملحقاته " - "للتعرض لطلب المدعين الاحتياطي من الحكم بأحقيتهم في الأخذ بالشفعة لمساحة ٥ ف و ١٧ ط و ٨ س مقابل ما يناسبها من الثمن وملحقاته ولا للرد على ما أثاره المدعى عليهم من نزاع حول عدم قابلية الشفعة للتجزئة " وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله أن " مورت المستأنف ضدهم الخمسة الأول رفع دعواه أصلاً بطلب أخذ مساحة ٦ ف و ٢٠ ط و ١٣ س الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى ثم قصرها على المساحة المقضى بها وقدرها ٦ ف و ١٩ ط و ٤ س حسبما تبين له من تقرير الخبير فليس من حق المستأنفين أن يتضرروا لأن هذه المساحة التي عدل إليها طلباته تدخل ضمن القدر الذي كان قد طلبه أصلاً في صحيفة دعواه التي أعلنوا بها " ومفاد هذا أن الحكم قضى

لورثة الشفيع بأحقيتهم في أخذ جميع الصفقة بالشفعة بعد ما صمموا على هذا الطلب قابلين عدم تجزئة الصفقة رغم إمكانها، وبعد ما أبدى المشترون تضررهم من تجزئة الصفقة عليهم والتكيف الصحيح لذلك هو أن الطرفين قد تراضيا على أخذ الشفيع لباقي الصفقة إذا ثبت من جهة حقه في أخذ الجزء المشفوع فيه بالشفعة وثبت من جهة أخرى إصابة المشتري بأضرار من تخلف الجزء الباقي في يده، لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت قيام الاسس التي ينبى عليها هذا التراضى فإنه لا يكون قد أخطأ إذا عمل أثره وقضى للشفيع بأخذ باقي الصفقة رفعا للضرر الذى شكاه منه المشتري، ولا يفسر من ذلك أن يكون المشتري قد اعترض أمام محكمة الموضوع على ما أبداه الشفيع من أخذ باقي الأطيان بأنه طلب جديد للشفعة لم تتوافر شروطه ومواعيده ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه يصادف صحيح القانون ويتعين لذلك رفض هذا السبب .

وحيث أن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذى أيده قد أخطأ في القانون وشابهما القصور في التسبب ذلك أن الطاعنين تمسكوا بأن الشفيع لا يملك على الشيوع في عين النزاع بل كانت ملكيته محددة مفرزة ولكن محكمة أول درجة أخذت بما ورد في تقرير الخبير من قيام حالة الشيوع دون أن تبين العناصر التي استندت إليها في قيامها وتابعتها في ذلك محكمة ثانى درجة ملتفة عما طلبوه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن ملكية مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول كانت محددة مفرزة .

وحيث أن هذا السبب غير سديد ذلك بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الصدد على قوله "أنه عن سبب الاستئناف الخاص بعدم جواز الشفعة لأن مورث المستأنف ضدهم الخمسة الأول لم يكن شريكا على الشيوع مع البائع، فهو مردود بما جاء بتقرير الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة من أن الأطيان المشفوع فيها المبيعة للمستأنفين والأطيان المشفوع بها المملوكة لمورث المستأنف ضدهم الخمسة الأول شائعة وأن هذا الأخير يملك عند رفع الدعوى مساحة ٦ ف و ١٣ ط و ١٧ ١/٢ م تقع على الشيوع ضمن أرض النزاع، والمحكمة تطمئن إلى ما انتهى إليه الخبير المذكور في هذا الخصوص للأسباب التي أوردها في تقريره" ومفاد ذلك أن محكمة الموضوع رأت في حدود سلطتها التقديرية



الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فلا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعنون إلى التقرير إذ في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجسد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها كما أنها لا تكون ملزمة بإجابة الطاعنين إلى طلب الإحالة إلى التحقيق بعد أن وجدت في ذلك التقرير — الذي يعتبر في نتيجته وأسبابه جزءاً مكملًا لأسباب حكمها — وفي عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في كفاية الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن بجميع أسبابه في غير محله ، ويتعين الحكم برفضه .

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، وحضوية المادة المستشارين : محمد محمد الهدي ،  
ومحمد أحمد الشاذلي ، وحسن مهران حسن ، ومحمد الباجوري .

( ٢٨٠ )

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) إعلان "الإعلان في الموطن المختار" نقض "إعلان الطعن" .

إغفال المدعى بيان موطنه الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى . برؤه . جواز إعلانه بالطعن  
بالنقض في موطنه المختار . لا يغير من ذلك علم الطاعن بالوطن الأول للطعون عليه من أية ورقة  
في الدعوى .

( ٢ ) وقف "إلغاء الوقف" .

إنهاء الوقف على غير الخيرات . م : ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . مناهة . أن يكون معرفه غير  
خالص بلجهة من جهات البرعند العمل بهذا القانون . لا عبرة بمصرف الوقف عند انشائه أو بمصرفه  
في المال حسب كتاب الوقف .

( ٣ ) وقف "إنهاء الوقف" .

إنهاء الوقف على الخيرات بحكم القانون . لا يهـ رجوعا . الإشهاد فيه . لا محل له .

( ٤ ) وقف .

الوقف المعلق على الموت أو المضاف إليه . غير لازم في حياة الواقف . إعتباره لازما بعد موته .  
الاستناد إلى المادتين ٢٦٥ و ٢٧١ مدني والقول بتنفيذ الوقف رغم تأجيله . لا محل له .

١ — النص في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات على أنه إن  
كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه  
الأصلي جاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة يدل على  
أنه لما كان المدعى ملزماً ببيان موطنه الأصلي في صحيفة الدعوى عملاً بالمادتين



۹ ، ۶۳ من قانون المرافعات فإن المشرع استحدث بموجب الفقرة الثانية من المادة ۲۱۴ سالفه الإشارة جزاء على إغفاله هذا البيان فأجاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار حتى ولو ثبت علم الطاعن بالموطن الأصلي للطعون عليه من أية ورقة أخرى من أوراق الدعوى .

۲ — النص في المادة الثانية من القانون رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۲ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات بعد تعديلها بالقانون رقم ۳۴۲ لسنة ۱۹۵۲ على أنه "يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصا لجهة من جهات البر ، فاذا كان الواقف قد شرط في وقفه لجهة بر خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابله للتعيين مع صرف باقى الربيع إلى غير جهات البر اعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات ... " يدل على إنتهاء كل وقف لا يكون مصرفه خالصا لجهة من جهات البر ، وكذلك بإنهاء كل وقف يكون مصرفه مشتركا بين المستحقين في غير جهات البر وبين الخيرات أو المرتبات الدائمة المقررة لجهات البر فيما عدا حصة شائعة تكفى غلتها للوفاء بتلك الخيرات ، وكما اتخذ المشرع من مصرف الوقف مناط لإنتهائه فقد عني ببيان الوقف الذى يعتبر فيه هذا المصرف غير خالص لجهة من جهات البر وحدده بأنه حال العمل بقانون إلغاء الوقف ، دون اعتداد بمصرف الوقف عند إنشائه أو بمصرفه فى المال طبقا للثابت بكتابته ، لا يفرق فى ذلك بين الوقف الذى يتم بخض مصرفه خالصا منذ البداية لجهة من جهات البر أو ذلك الذى يكون مصرفه مشتركا بين هذه الجهات وبين جهات غير الخيرات ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلا من المطعون عليهما وقف على نفسه مساحة من الأطنان الزراعية مدة حياته ، وناط بناظر وقفه صرف جزء محدد من الربيع على جهات البر الموضحة بكتاب كل وقف عقب وفاته ، وكان الحكم قد أقام قضاءه بإنهاء الوقفين على ما أورده من أن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۲ قد أنهت جميع الأوقاف التى لا يكون مصرفها للخيرات فى الحال ، وأن مصرف الوقف عند صدور القانون المشار إليه كان مقصورا عليهما وحدهما دون أية جهة من جهات البر لأنهما لا يزالان على قيد الحياة ، فان ما خلاص

اليه الحكم هو التفسير السليم للمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولا يكون هناك ثمة حاجة لتجنب حصة من الأعيان الموقوفة تفي غلتها بحصة الخيرات .

٣ - اعتبار الوقف منتها بقوة القانون لا يجعل هناك محلا للقول بوجوب أعمال ما أوجبه المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف بصحة الرجوع فيه من إصدار اشهاد رسمي ممن يملكه أمام الجهة المختصة بسماحه ، لأنه وإن كان الرجوع في الوقف هو لإنهاؤه وانحسار وصف الوقف عنه ، إلا أنه حق مطلق للواقف وحده لا لغيره في حدود المادة ١١ من القانون ، ولذلك استلزم القانون الإشهاد فيه على خلاف ما يفرضه المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ من إنهاء كافة الأوقاف على غير الخيرات إذ المرد فيه إلى حكم القانون لا لمشئته الواقفين ، فهو بهذه المثابة لا يعد رجوعا .

٤ - إذ كان أي من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - بأحكام الوقف - والمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات - لم يعرض لحكم الوقف سواء أكان معلقا أو مضافا فيبقى الأمر فيهما لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ، وكان الإتفاق عند الأحناف على أن كلا من الوقف المعلق بالموت والوقف المضاف اليه غير لازم في حياة الواقف ويكون لازما بعد موته ، فانه لا محل للحاجة بنصوص القانون المدني في هذا السبيل ( المادتان ٢٦٥ و ٢٧١ ) والقول بنفاذ الوقف رغم تأجيله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما ضد الطاعنين الدعوى رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٥ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة المنصورة الابتدائية بطلب



الحكم بعدم تعرض الطاعنين لهما في جميع الأعيان الموقوفة بجهتي الوقف المشار اليهما بصحيفة الدعوى ، وقالوا شرحا لها ان المطعون عليه الأول وقف الأعيان الموضحة بأشهاد الوقف رقم ٦ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢ أمام محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ، كما أن المطعون عليها الثانية وقفت الأعيان الموضحة بأشهاد الوقف رقم ٧ لسنة ١٩٥٠ بذات التاريخ أمام نفس المحكمة وقد جعل كل منهما وقفه على نفسه مدى حياته ومن بعده على من ذكر بكتاب وقفه وشرط كل منهما في وقفه أن يصرف ناظر الوقف بعد وفاته مبلغ ثلاثين جنيها شهريا على العجزة والأيتام بالمدينة المنورة ، وكذا مبلغ ١٢٠ جنيها شهريا للجمعيتين خيرييتين إسلاميتين بالمنصورة ، وإذا كانت المبالغ المخصصة للخيرات معلق نفاذها على وفاتهما فإن الوقف يصبح منتها وتكون أعيانه ملكا خالصا لهما طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إنهاء الوقف على غير الخيرات ، وإزاء تعرض الطاعنين لهما في إجراءات تسجيل تصرفاتهما في أعيان الوقف فقد أقاما الدعوى بالطلبات صالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ ق أحوال شخصية المنصورة طالبن بإلغاء ، وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٣ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإنهاء الوقفين الموضحين بأشهادي الوقف الرقيمين ٦ ، ٧ سنة ١٩٥٠ واعتبار الأعيان المبينة بأشهاد كل وقف ملكا خالصا للواقف ويمنع تعرض الطاعنين للمطعون عليهما فيها ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، دفع المطعون عليهما بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فأتت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن المبدي من المطعون عليهما ان الطاعنين أعلنا تقريره إلى الوطن المختار قولاً بأن عريضة الدعوى لم يوضح بها موطنهما الأصلي ، مع أنه كان واجبا عليهما بذل الوسائل الكافية للتحري عنه ، خاصة وأن الوطن الأصلي ثابت بملف الدعوى الابتدائية .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات على أنه " ... وإذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة " يدل على أنه لم كان المدعى ملزما ببيان موطنه الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى عملا بالمادتين ٩ ، ٦٣ من قانون المرافعات ، فإن المشرع استحدث بموجب الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ سالف الإشارة جزاء على إغفاله هذا البيان فأجاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار حتى ولو ثبت دلم الطاعن بالموطن الأصلي للمطعون عليه من أية ورقة أخرى من أوراق الدعوى ، وإذا كان المطعون عليهما لا يجادلان في أنهما لم يبينا في صحيفة افتتاح الدعوى موطنهما الأصلي واكتفيا بذكر الموطن المختار وكان الطاعنان قد استعملا الحق المخول لهما بمقتضى القانون على النحو السالف ، فإن الدفع يكون متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي بهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه بانتهاء وقفي المطعون عليهما واعتبار أعيانهما ملكا خالصا للواقفين ، على سند من القول بأنه وقد شرط كتابا الوقف صرف جزء من الربيع على الخيرات بعد وفاتهما ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ التي أنهت جميع الأوقاف التي لا يكون مصرفها حالا على الخيرات صدرت حال حياة المطعون عليهما فان الوقفين يعتبران منتهيين بقوة القانون ، وتعود أعيان كل وقف إلى واقفه ويحق له التصرف فيه تصرف الملاك طالما أن كل وقف كان يتمخض وقتئذ لصالح المطعون عليهما وحدهما ، وكان مصرف الجزء المخصص لجهات البر معلقا على شرط هو وفاة الواقف ، في حين أن المادة سالف الذكر قصرت الإنهاء على الوقف على غير الخيرات واستثنت حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بحصة الخيرات وهو ما أغفله الحكم . هذا إلى أن الحكم اعتبر الوقف على جهة البر معلق على شرط واقف هو وفاة الواقف مع أن الوفاة تعد بمثابة الإضافة إلى أجل لا يمنع نشوءه وإن كان مؤجلا نفاذه عملا بالمادتين ٢٦٥ ، ٢٧١ من القانون



المدنى، بالإضافة إلى أن الرجوع في الوقف طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لا يتم بغير اشتهاد يضبط بدقتر المحكمة ، وبدون سلوك هذا الطريق يظل الوقف الخيرى موجودا، ولا يغير من ذلك صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الوقف على غير الخيرات ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف غير الخيرات بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢، على أنه " يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصا لجهة من جهات البر ، فإذا كان الواقف قد شرط في وقفه لجهة غير خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو قابلة للتعيين مع صرف باقى الربيع إلى غير جهات البر اعتبر الوقف منتهيا فيما عدا حصة شائعة تضمن غلتها الوفاء بنفقات تلك الخيرات أو المرتبات " يدل على انتهاء كل وقف لا يكون مصرفه خالصا لجهة من جهات البر وكذلك بانتهاء كل وقف يكون مصرفه مشتركا بين المستحقين في غير جهات البر وبين الخيرات أو المرتبات الدائمة المقررة لجهات البر فيما عدا حصة شائعة تكفى غلتها للوفاء بتلك الخيرات وكما اتخذ المشرع من مصرف الوقف مناطا لانتهائه فقد عني ببيان الوقف الذى يعتبر منه هذا المصرف غير خالص لجهة من جهات البر وحدده بأنه حال العمل بقانون إلغاء للوقف دون إعتداد بمصرف الوقف عند انشائه أو مصرفه في الحال طبقا للثابت بكتابه لا فرق في ذلك بين الوقف الذى يتمخض مصرفه خالصا منذ البداية لجهة من جهات البر أو ذلك الذى يكون مصرفه مشتركا بين هذه الجهات وبين جهات غير الخيرات . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلا من المطعون عليهما وقف على نفسه مساحة من الأطنان الزراعية مدة حياته ، وناط بناظر كل وقف صرف جزء محدد من الربيع على جهات البر الموضحة بكتاب كل وقف عقب وفاته ، وكان الحكم قد أقام قضاءه بانتهاء الوقفين على ما أورده من أن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ قد أنهت جميع الأوقاف التى لا يكون مصرفها للخيرات في الحال ، وأن مصرف الوقف عند صدور القانون المشار إليه كان مقصورا

عليهما وحدهما دون أية جهة من جهات البر لأنهما لا يزالان على قيد الحياة فإن ما خلاص إليه الحكم هو التفسير السليم للمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ولا يكون هناك ثمة حاجة لتجنيب حصّة من الأعيان الموقوفة تفي غلتها بحصّة الخيرات ، لما كان ذلك ، وكان اعتبار الوقف منتهيا بقوة القانون — وعلى ما سبق تفصيله — لا يجعل هناك محلا للقول بوجوب اعمال ما أوجبه المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام للوقف لصحة الرجوع فيه من اصدار اشهاد رسمي ممن يملكه أمام الجهة المختصة بسماحه ، لأنه وإن كان الرجوع في الوقف هو إنهائه وانحسار وصف الوقف عنه ، إلا أنه حق مطلق للواقف وحده لا لغيره في حدود المادة ١١ من القانون ، ولذلك استلزم القانون الاشهاد فيه على خلاف ما يفرضه المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ من انتهاء كافة الأوقاف على غير الخيرات إذ المرد فيه إلى حكم القانون لا لمشئته الواقفين ، فهو بهذه المثابة لا يعد رجوعا ، لما كان ما تقدم ، وكان أي من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والمرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ لم يعرض لحكم الوقف سواء أكان معلقا أو مضافا فيبقى الأمر منها لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ، وكان الاتفاق عند الأحناف على أن كلا من الوقف المعلق على الموت والوقف المضاف إليه غير لازم في حياة الواقف ويكون لازما بعد موته فإنه لا محل للمحاجة بنصوص القانون المدني في هذا السبيل والقول بنفاذ الوقف رغم تأجيله ، ويكون النعي بكافة وجوهه على غير أساس .

وحيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن برمته .



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدي ،  
وسعد أحمد الشاذلي ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وحمد مهران حسن .

( ٢٨١ )

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) محكمة الموضوع . حكم "تسبيبه" .

لمحكمة الموضوع سلطة فهم الواقع في الدعوى . هدم التزامها بتعقب كل حجة والرد عليها استقلالا .

( ٢ ، ٣ ، ٤ ) أحوال شخصية "الطلاق للضرر" .

( ٢ ) القضاء برفض دعوى التطلاق للضرر لعجز الزوجة عن إثباته . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .  
دهواها الجديدة بالتطلاق لذات السبب . وجوب استنادها إلى وقائع مغايرة .

( ٣ ) مهمة الحكيم في دعوى التطلاق للضرر . بيانها . الاساءة من الزوجة دون الزوج  
لا تؤدي للتفريق بينهما . إتفاق الحكيم على رأى معين . وجوب تنفيذ القاض لما قرراه  
ولو كان حكمهما مخالفا للمذهب .

( ٤ ) خلو تقرير الحكيم من نسبة إساءة ما إلى الزوج . تقريرهما بأنهما فشلا  
في اقناع الزوجة بالعدول من طلب الطلاق واجتماع رأيهما على أن الاساءة من جانبها .  
عدم إعتباره مجهلا للحال . رفض الدعوى بالتطلاق في هذه الحالة . لا خطأ .

١ — لقاضى الدعوى السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع منها مبينا الحقيقة  
التي اقتنع بها ومقيا قضاءه على أسباب تكفى لحمله ، وليس بلازم بعد ذلك  
أن تتعقب محكمة الموضوع كل حجة وترد عليها استقلالا ، وبذلك فلا تثريب  
على الحكم إذا هو لم يشر إلى محضر الشكوى الإدارية المشار إليه بسبب النعى  
طالما كان معروضا على المحكمة وداخلا ضمن نطاق تقديرها للدليل .

٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه إذا إدعت الزوجة على زوجها إضراره بها وأقامت دعوى بتطليقها منه ورفضت دعواها لعجزها عن إثبات الضرر ، فإن من حقها أن ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التطليق لذات السبب وهو الضرر على أن تستند في ذلك إلى وقائع مغايرة لتلك التي رفعت الدعوى الأولى على أساسها . وإذا كان البين من الأوراق أن سند الطاعة في طلب التطليق في الدعوى الأولى كان قائما على أساس اعتداء المطعون عليه الذي أصابها بتليف في إحدى رثتها ورفض طلبها المبني على هذا السبب ، فإنه لا يجوز لها التذرع بذات الواقعة طالبا للتطليق في الدعوى المعروضة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

٣ — النص في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأن "على الحكيم أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة قرراها" وفي المادة التاسعة بأنه "إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو منها أو جهل الحال قررا التفريق بطلقة بائنة" وفي المادة الحادية عشرة بأنه "على الحكيم أن يرفعا إلى القاضي ما يقرانه وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه" يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — على أن المشرع خول الحكيم أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة قرراها ، وإذا عجزا عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو من الزوجين معا أو جهل الحال بأن غم عليهما سويا الوقوف على أي من الزوجين كانت منه الإساءة قررا التفريق بينهما بطلقة بائنة ، أما إذا كانت الإساءة من الزوجة دون الزوج فلا يكون هناك تفريق تجنبيا — طبقا لما جاء بالمذكرة الإيضاحية — لأسباب إغراء الزوجة المشاكسة على فصم عرى الزوجية بلا مبرر . وهذه الأحكام — فيما عدا كون الإساءة من الزوجة — مستمدة من فقه المالكية ومن المنصوص عليه فيه



أنه إذا اتفق الحكمان على رأى رفعاه إلى القاضى الذى عليه أن ينفذ ما قرراه دون معارضة أو منافضة ولو كان حكمهما مخالفا لمذهبه .

٤ — متى كان ما قرره الحكم يتفق ومنطق تقرير الحكيم الذى لم ينسب فيه إساءة ما إلى الزوج المطعون عليه فى ذات الوقت الذى قررا فيه فشلهما فى إقناع الطاعنة فى الإستجابة لطلبهما العدول عن إصرارها على فك عروة الزوجية رعاية لأبنائهما ، وبهذه المثابة فلا يكون ما خلص إليه الحكمان مجهلا للحال لأن رأيهما قد اجتمع على التعرف على المسئء من الزوجين وأنه من الطاعنة دون المطعون عليه ، وكانت الإساءة من الزوجة وحدها لا تبرر التفريق ، فار قضاء الحكم برفض الدعوى لا مخالفة فيه للقانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

• حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت ضد المطعون عليه الدعوى رقم ١٠٤ سنة ١٩٦٧ أحول شخصية " نفس " أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبة الحكم بتطليقها منه طلاقه بائنة للضرر ، وقالت بيانا لها — انها زوجة للمطعون عليه بصحة جميع العقد الشرعى المؤرخ ١٩٥٣/٧/٣٠ ، وسبق أن أقامت عليه الدعوى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٦٣ أمام ذات المحكمة طالبة الحكم بتطليقها منه تأسيسا على أنه يسئ معاملتها ويعتدى عليها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها ، وقضى برفض دعواها وتأييد هذا الحكم استئنافيا ، غير أن الخلاف استمر قائما يتمثل فى الاعتداء عليها بالضرب والسب والقذف الذى يمس شرفها فضلا عن حرمانها وأولادها منه من ضروريات الحياة بقصد الإضرار بها والانتقام منها ، وإذا استمرت الفرقة بينهما منذ سنة ١٩٦٢ نتيجة للكراهية الشديدة فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/٥ حكمت المحكمة بأحالة

الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعة أن زوجها المطعون عليه أضر بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٤/١/١٩٦٩ ببعث حكيم عدلين من أهل الخصمين إن أمكن فاخترت الطاعة شقيقها الأستاذ ... .. حكما عنها واختار المطعون عليه شقيقه الأستاذ ... .. حكما من قبله وكلفتها المحكمة بتعرف أسباب الشقاق بين الزوجين وبذل جهدهما في الإصلاح على أن يرفعا للمحكمة ما يقررانه للحكم بمقتضاه ، وأزاء اختلاف الحكيم في الرأي فقد حكمت في ٢/٦/١٩٧٠ ببعث حكيم من مكتب الاستشارات الأسرية التابع لجمعية تدعيم الأسرة هما السيدان ... .. و ... .. لأداء المهمة المشار إليها ، وبعد أن قدم الحكمان الأخيران تقريرهما حكمت في ٢٩/٦/١٩٧١ بتطبيق الطاعة من المطعون عليه طلبة بائنة . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٨ سنة ٨٨ ق "أحوال شخصية" القاهرة . وبتاريخ ٢٠/٦/١٩٧٢ حكمت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، تنعى الطاعة بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول ان الحكم أسس قضاءه برفض الدعوى على ثبوت أن الاساءة من جانبها في حين أن الأوراق زاهرة بأن المطعون عليه رغم أنه من رجال التعليم لا يتورع عن سبها وتهديدها على النحو الثابت بمحضر الشكوى رقم ... .. إدارى مصر الجديدة ، والذي يبين منه أن المطعون عليه اقتحم عليها منزلها أثناء نظر الدعوى وحاول إجبارها على التنازل عن قضية الطلاق المرددة بينهما ، بالإضافة إلى أن المحكمة استبعدت من الأوراق الأدلة الثابتة على قيام المطعون عليه بضرب الطاعة مما سبب إصابتهما بجرح ملتئم في الرئة ، وإذا غفل الحكم الإشارة إلى محضر الشكوى الإدارية سالفة البيان فإنه علاوة على خطئه في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق يكون قد عاره قصور في التسيب .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن البين من تقارير الحكم المطعون فيه أنه أورد في صدد ما نسبته الطاعنة من اساءات لزوجها قوله "..... وإذ رجعنا إلى الأسباب التي تتذرع بها المستأنف ضدها ( الطاعنة ) بغية الانفصال نرى أن ما نسبته إلى زوجها أولا : من أنه يوجه إليها الإهانات والسباب والألفاظ النابية أى أنه يعتدى عليها بالقول لم تستطع إثبات شيء منه وقد انفسح أمامها المجال أمام جهات القضاء المتعددة عندما خاصمته لهذا السبب منذ سنة ١٩٦٣ في القضية ٤٦٤ سنة ١٩٦٣ التي أشرنا إليها من قبل وفي الدعوى المستأنف حكمها ومن ثم فانه لا مجال لمعاودة التحدى بهذا السبب ، وبما نسبته إليه ( ثانيا ) من أنه مقترفى الانفاق بشكل لا نحتمله فذلك ما لا تسانده الأوراق فقد عاشت حياتها الزوجية منذ سنة ١٩٥٣ حتى أبت طاعته في مسكنه الذى اختاره سنة ١٩٦٣ وأنجبت منه أولادها الأربعة وليس في الأوراق ما يشير إلى إنها عانت خلال تلك الفترة من شح زوجها أو امساكه عن الانفاق على الأسرة ، وما ادعته من استصدار أحكام بالنفقة والتنفيد بها والاشكالات في تنفيذها لا يؤيد ما ذهبت إليه في خصوص سبب التقدير الذى تدعيه سببا للفرقة فإن الثابت من الأوراق أنها هي التي لجأت إلى مخاصمته في نفقتها منذ سنة ١٩٦٣ بعد بدء النزاع الذى تسببت هي فيه وقبل أن تخاصمه في شأن التطبيق وقد استصدر عليها المستأنف ( المطعون عليه ) حكما بطاعته في القضية ١٤٤٥ سنة ١٩٦٢ كلى أحوال شخصية السيدة ولم يبادر إلى استعمال حقه في استصدار حكم بنشوزها ليعزها من النفقة المحكوم لها بها إلا في سنة ١٩٧٠ حيث استصدر حكما من محكمة السيدة للأحوال الشخصية رقم ٢٥٢ سنة ١٩٧٠ قضى بنشوزها اعتبارا من ١٩٧٠/٨/٣ والمتصفح لأوراق الطرفين يستبين أن المستأنف ضدها كانت تحصل على ما قضى لها به قبل المستأنف وليس في مقاضاتها له بذلك دليل على التقدير أو البخل وإنما هي خصومات جرت في ساحة القضاء نال كل منهما حقه فيها ولم يتوقف الزوج عن الانفاق بغير حق حتى يكون ذلك مدعاة لطلب التطبيق عليه ، أما ما نسبته إليه ( ثالثا ) من إصابته بالضعف الجنسي .. فإن الثابت أن المستأنف قد هاشر زوجته المستأنف ضدها خلال الفترة من سنة ١٩٥٣ إلى أواخر سنة ١٩٦٢ وأنجبت منه أولادها الأربعة وكانت الحياه الزوجية تسير بينهما سيرا عاديا

حسبما جاء بتقرير الحكّمين ولم تشك الزوجة خلالها هذا الذي تدعيه هنا من ضعف جنسى بزوجها وحتى بعد افتراقهما واحتدام الخصومة بينهما فإنها لم تصرّح بذلك فى دعوى التّطليق الأولى رقم ٤٦٤ سنة ١٩٦٣ التى تقرّر رفضها ، لافى بداية الدعوى المستأنف حكما ولو كان ذلك صحيحا لما أهدرت أدعاءه - ولم يثبت أنّهما تلاقيا منذ افتراقا سنة ١٩٦٢ فى عشرة واحدة ومن ثم فإن هذا الإدعاء يحمل فى طياته دليل بطلانه " وهى أسباب موضوعية سائغة لا مخالفة فيها للثابت بالأوراق ، لما كان ذلك ، وكان لقاضى الدعوى السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع منها مبينا الحقيقة التى اقتنع بها ومقبا قضاءه على أسباب تكفى لجملة ، وليس بلام بعد ذلك أن تتعقب محكمة الموضوع كل حجة وترد عليها استقلالا ، وبذلك فلا تريب على الحكم إذا هو لم يشر إلى محضر الشكوى الإدارية المشار إليه بسبب النعى طالما كان معروضا على المحكمة وداخلا ضمن نطاق تقديرها الموضوعى للدليل ، ويكون النعى بمخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبب على غير أساس . لما كان ما تقدم ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه إذا ادعت الزوجة على زوجها إضراره بها وأقامت دعوى بتطليقها منه ورفضت دعواها لعجزها عن إثبات الضرر ، فإن من حقها أن ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التّطليق لذات السبب وهو الضرر على أن تستند فى ذلك إلى وقائع مغايرة لتلك التى رفعت الدعوى الأولى على أساسها ، وإذا كان البين من الأوراق أن سند الطاعة فى طلب التّطليق فى دعواها الأولى كان قائما على أساس اعتداء المطعون عليه الذى أصابها بتليف فى إحدى رثتها ورفض طلبها المبني على هذا السبب ، فانه لا يجوز لها التذرع بذات الواقعة طلبا للتّطليق فى الدعوى المعروضة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثانى والرابع مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك تقول الطاعة ان الحكم المطعون فيه استخلص من تقرير الحكّمين أنّهما لم ينسبا أية إساءة إلى الطاعنة من المطعون عليه بدليل إصراره على استئناف الحياة الزوجية وإشادته بزوجه وتنجيته باللائمة على من أذكى الخلاف بينهما ، وأن



الطاعنة هي التي تسعى جاهدة لحل عقد الزواج متعلقة بأسباب غير صحيحة ،  
 في حين أن الحكّمين لم يصرّحا بأن الزوجة هي المسيئة وكل ما قرراه أنها لا تريد  
 استمرار الحياة الزوجية مع ذلك الزوج للأسباب التي ذكرتها وإذ لم يفصح  
 الحكّمان عما إذا كانت الإساءة من الزوج أو حتى الزوجة فإن ذلك يكون من  
 قبيل تجهيل الحال الذي يوجب التفريق بطلقة بائنة وفق المادة التاسعة من  
 المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة الثامنة من المرسوم  
 بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأن "على الحكّمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين  
 الزوجين ويبذلا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة قرراها" .  
 وفي المادة التاسعة بأنه "إذا عجز الحكّمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج  
 أو منهما أو جهل الحال قررا التفريق بطلقة بائنة" . وفي المادة الحادية عشرة  
 بأنه على الحكّمين أن يرفعا إلى القاضي ما يقررانه وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه  
 يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع خول الحكّمين  
 أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبذلا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن  
 على طريقة معينة قرراها وإذا عجزا عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج  
 أو من الزوجين معا أو جهل الحال بأن غم عليهما سويا الوقوف على أي من الزوجين  
 كانت منه الإساءة قررا التفريق بينهما بطلقة بائنة ، أما إذا كانت الإساءة من الزوجة  
 دون الزوج فلا يكون هناك تفريق تجنبيا — طبقا لما جاء بالمذكرة الإيضاحية —  
 لأسباب إغراء الزوجة المشاكسة على فصم عرى الزوجية بلامبرر . وهذه الأحكام —  
 فيما من عدا كون الإساءة من الزوجة — مستمدة من فقه المالكية ومن المنصوص  
 عليه فيه أنه إذا اتفق الحكّمان على رأى رفعاه إلى القاضي الذي عليه أن ينفذ ما قرراه  
 دون معارضة أو مناقضة ولو كان حكمهما مخالفا لمذهبه . لما كان ذلك ، وكان  
 الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن نقل عن الحكّمين ما انتهيا إليه من رأى  
 خلاصته أنه "بينما يرغب الزوج في عودة الحياة الزوجية بل ويلح في ذلك فإن  
 الزوجة تصر إصرارا كاملا على الانفصال للأسباب التي أوضحتها ، وقد بذل  
 المكتب جهدا كبيرا متواصلا لإقناع الزوجة بعودة الحياة الزوجية إلى مجراها  
 الطبيعي حفاظا على الأولاد ورعايتهم إلا أن ذلك كله لم يكن مقنعا للزوجة" علق على

ذلك بقوله " ... ومن حيث إنه مما تقدم يستبين في وضوح أن الزوجة (المستأنف ضدها) وقد أصرت على الانفصال من زوجها المستأنف دون أن تقدم دليل على أنه أساء عشرتها بل الأدلة واضحة على أنها هي التي تسمى جاهدة لحل عقد الزواج متعلقة بأسباب غير صحيحة وفيها من الإساءة إلى العشرة الزوجية التي أظلتها حقبة من الزمن أنبتت فيها أولادا أربعة قد تجاوزوا أكثرهم سن التمييز بل أن الكبرى منهم على أبواب التعليم العالي كما حملت مرافعاتها إساءة الزوج وهو في مثل مركزه المرموق يقوم في نطاق ما عهدت إليه به الدولة من عمل في حقل التربية والتعليم بما تشهد له الأوراق المودعة بالملف بتفوقه وصلاحيته . وإذ كانت الزوجة لم ترضخ لإلحاح زوجها ولحكمين الآخرين لتعود إلى بيت الزوجية حفاظا على الأبناء ورعاية لهم ، وإذ كان الحكمان قد حاولا إقناعها بذلك فأصرت على طلب الفرقة بما يشير إلى أن الحكمين لا يريان التفريق بين الزوجين بل بذلا الجهد في إعادة الحياة الزوجية ومؤدى ذلك أنهما لا ينسبان إلى الزوج إساءة ما ، ويريان أن الزوجة هي التي أساءت إلى العشرة الزوجية وذلك بعد عجزهما عن التوفيق والإصلاح بين الزوجين » . وكان الذي قرره الحكم يتفق ومنطق تقرير الحكمين الذي لم ينسب إليه إساءة ما إلى الزوج المطعون عليه في ذات الوقت الذي قررا فيه فشلهما في إقناع الطاعنة في الاستجابة لطلبهما العدول عن إصرارها على فك عروة الزوجية ورعاية لأبنائهما ، وبهذه المثابة فلا يكون ما خلاص إليه الحكمان مجعلا للحال لأن رأيهما قد اجتمع على التعرف على المسئء من الزوجين وأنه الطاعنة دون المطعون عليه ، لما كان ما تقدم وكانت الإساءة من الزوجة وحدها لا تبرر التفريق فإن قضاء الحكم برفض الدعوى لا مخالفة فيه للقانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمد نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، وسعد الشاذلي ، ومحمد الرحمن هيايد ، ومحمد الباجوري .

( ٢٨٢ )

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية "الولاية على المال" . نقض . أهلية .

الطعن بالنقض في القرارات الإنتهائية الصادرة في مواد الحجر . م ١٠٢٥ مرافعات .  
قصر جوازه على المسائل اللصيقة بالحجر في حد ذاته . القرار برفض الإذن للحجور عليه لأسفه  
أو الغفلة بإدارة أمواله ، أو بالإذن للقيم باستثمار أموال الحجور عليه . عدم جواز الطعن فيه  
بطريق النقض . حلة ذلك .

النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦  
لسنة ١٩٥١ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه "يجوز الطعن  
بالنقض للنيابة العامة ولمن كان طرفاً في المادة في القرارات الإنتهائية الصادرة  
في مواد الحجر والغيبة والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفها أو الحد منها  
أو ردها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب" يدل على ما يبين من عبارته  
ومن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ — وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — أن الشارع قصد الحد من جواز الطعن بالنقض في مسائل  
الولاية على المال فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة في هذه  
المادة دون المسائل الأخرى ، ولما كانت مواد الحجر المشار إليها في ذلك  
النص إنما تقتصر على المسائل اللصيقة بالحجر في حد ذاته من قبيل القرارات

(١) نقض ١٩٥٧/٥/٢٣ مجموعة المكتب الفني السنة ٨ ص ٥٣٩

» نقض ١٩٧٤/١١/٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٥ ص ١٢٠٨ .

الصادرة بتوقيع الحجر أو رفعه وكذلك القرارات الخاصة بتعيين القيم أو عزله ، وكانت القرارات الصادرة بالإذن من المحكمة للمحجور عليه للسفّه أو الغفلة بتسليم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وفق المادة ٦٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ والإذن للقيم في استثمار أموال المحجور عليه طبقا للمادة ٧٨ من ذات القانون لا تتعلق بالحجر في صميمه ويعارض الأهلية في جوهره وإنما تتصل بوسيلة إدارة أموال ناقص الأهلية بوجه عام ، يؤيد هذا النظر ان المادتين المشار اليهما أحالت أولاهما إلى الأحكام المتعلقة بالإذن للقاصر بالإدارة ، كما قصدت الثانية ان تطبق على القامة القواعد المتعلقة بواجبات الأوصياء وحقوقهم . وطبقا لصريح نص المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن بطريق النقض في القرارات الصادرة بالإذن للقاصر في إدارة أمواله والإذن للوصى في التصرف في أموال القاصر فلا موجب للغايرة بين الحكّمين ، إذ كان ذلك ، وكان القراران المطعون عليهما قضى أولهما برفض الإذن للطاعن المحجور عليه بإدارة أمواله وصدر ثانيهما بالإذن باستثمار أموال المحجور عليه في شراء أوراق مالية ، فإن الطعن بالنقض في هذين القرارين يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر الأوراق — في أنه بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٤ قضى بتوقيع الحجر على الطاعن للسفّه والغفلة وإقامة المطعون عليه قيا عليه ، وفي ١٩٦٩/١٢/٢٧ قدم الطاعن لـ نيابة القاهرة للأحوال الشخصية طلبا للإذن باستلام أمواله لإدارتها كما قدم القيم المطعون عليه طلبا للتصريح له بشراء شهادات استثمار بمبلغ ٥٠٠ ج من مال المحجور عليه المودع خزانة البنك وبعد أن حققت النيابة الطلبين قدمتهما إلى محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية وقيدا برقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٧ أحوال شخصية . وبتاريخ ١٩٧١/٦/٩ صرحت المحكمة للقيم بشراء شهادات الاستثمار كما أذنت



للمحجور عليه — الطاعن — باستلام أمواله لإدارتها بنفسه لمدة سنة .  
استأنف القيم المطعون عليه هذا القرار في شقه الخاص بالإذن للمحجور عليه  
بإدارة أمواله وقيد استئنافه برقم ٥٨ سنة ٨٨ ق — أحوال شخصية القاهرة ،  
كما استأنف الطاعن القرار في شقه الخاص بالتصريح للقيم بشراء شهادات استثمار  
وقيد استئنافه برقم ٥٦ سنة ٨٨ ق . قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين  
وحكت في ١٩٧٤/١/١٤ بتأييد القرار بالنسبة للتصريح للقيم بشراء شهادات  
استثمار وإلغائه بالنسبة للإذن للمحجور عليه بإدارة أمواله طعن المحجور عليه  
في هذا القرار بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض  
الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر،  
وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إنه لما كان النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المضافة  
بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢  
على أنه ” يجوز الطعن بالنقض للنياية العامة ولمن كان طرفا في المادة في القرارات  
الانتهائية الصادرة في مواد الحجر والغيبة والمساعدة القضائية وسلب الولاية  
أو وقفها أو الحد منها أو ردها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب “ يدل  
على ما يبين من عبارته ومن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ —  
وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — أن الشارع قصد الحد من جواز الطعن  
بالنقض في مسائل الولاية على المال فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر  
في المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة دون المسائل الأخرى ، ولما كانت  
مواد الحجر المشار إليها في ذلك النص إنما تقتصر على المسائل اللصيقة بالحجر  
في حد ذاته من قبيل القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أو رفعه وكذلك القرارات  
الخاصة بتعيين القيم أو عزله ، لما كان ذلك وكانت القرارات الصادرة بالإذن  
من المحكمة للمحجور عليه للسفـه أو الغفلة بتسليم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها  
وفق المادة ٦٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ والإذن للقيم  
في استثمار أموال المحجور عليه طبقا للمادة ٧٨ من ذات القانون لا تتعلق بالحجر  
في صميمه وبعارض الأهلية في جوهره وإنما تنصل بوسيلة إدارة أموال ناقص  
الأهلية بوجه عام ، يؤيد هذا النظر أن المادتين المشار إليهما أحالت أولاهما

إلى الأحكام المتعلقة بالإذن للقاصر بالإدارة ، كما قصدت الثانية أن تطبق على القامة القواعد المتعلقة بواجبات الأوصياء وحقوقهم وطبقا لصريح نص المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن بطريق النقض في القرارات الصادرة بالإذن للقاصر في إدارة أمواله والإذن للوصى في التصرف في أموال القاصر فلا موجب للمغايرة بين الحكيم . لما كان ذلك وكان الفرار المطمعون عليهما قضى أولهما برفض الإذن للطاعن المحجور عليه بإدارة أمواله وصدر ثانيهما بالإذن للقيم باستثمار أموال المحجور عليه في شراء أوراق مالية فإن الطعن بالنقض في هذين القرارين يكون غير جائز .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين القضاء بعدم قبول الطعن .

---



## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، وعبد السلام الجندى ،  
والدكتور ابراهيم صالح .

(٢٨٣)

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٠ ق :

استئناف " الأحكام الجائز استئنافها " . ضرائب " ضريبة المهن غير  
التجارية " .

ضريبة المهن غير التجارية . القضاء بطلان إجراءات ربطها على الأرباح الفعلية  
للمول الخاضع للضريبة الثابتة . عدم خضوعه لحكم م ٢/٢ من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥  
قبل إلغائه بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ . جواز استئنافه وفقا للقواعد العامة .  
على ذلك .

مؤدى نص الفقرة الثانية المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥  
— قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ — أنه إذ لم يتم اتفاق الممول  
الخاضع للضريبة الثابتة — المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون  
المشار إليه — مع مصلحة الضرائب على ما ارتأته من محاسبته على أساس  
أرباحه الفعلية ، ورفع الأمر إلى المحكمة ، فإن الحكم الذى يصدر فى الدعوى  
لا يكون نهائيا إلا إذا فصل فى جدية الأسباب التى تقيد بأن الأرباح الفعلية  
للمول الخاضع لضريبة المهن غير التجارية قد تجاوزت ألف جنيه أو حالة  
تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة ، أما ما تفصل فيه المحكمة فى غير هاتين  
الحالتين فإنه يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة . ولما كان الحكم  
الابتدائي قد قضى بطلان إجراءات الربط التى اتخذتها مصلحة الضرائب ،  
تأسيسا على أن الأسباب التى استندت إليها المأمورية فى محاسبة الممولين  
على أرباحهما الفعلية لم يعتمدوها المدير العام لمصلحة الضرائب بل اعتمدها مدير

منطقة ضرائب .. .. وقد خلت الأوراق من صدور إنابة لهذا الأخير من الأول ، وهو قضاء يخرج عن نطاق حالي الأسباب الجدية التي ركنت إليها مصالحة الضرائب في ربط الضريبة على الربح الفعلي وتقدير هذا الربح الخاضع للضريبة ، ومن ثم فلا يخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ، وتسرى عليه القواعد العامة المقررة قانونا للطعن في الأحكام والتي تجيز استئناف هذا الحكم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز استئنافه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مأمورية ضرائب أسيوط حاسبت المطعون ضدهما على أساس أرباحهما الفعلية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ وذلك للأسباب التي تضمنتها مذكرة التقدير . منتهية إلى أن أرباح الأول منهما من مهنة المحاسبة في المدة من ١/٦/١٩٥٧ حتى ٣١/١٢/١٩٥٧ مبلغ ١٠٢٤ ج و ٤٢ م وفي كل من سنتي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ مبلغ ١٧٥٥ ج و ٥٠٠ م وأن أرباح الثاني من مهنة المحاسبة في سنة ١٩٥٩ مبلغ ١٧٥٥ ج و ٥٠٠ م وإذا عترضنا على هذه التقديرات طالبين محاسبتها على أساس الفئات الثابتة التي نص عليها القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ في مادته الأولى ولعدم اتفاق الطرفين فقد رفعت الطاعنة الأمر إلى المحكمة بالدعوى رقم ٢٨٧ سنة ١٩٦٥ تجاري كلى أسيوط بصحيفة معلنة للطعون ضدهما طالبة الحكم بتأييد تقديرات المأمورية لأرباحهما ، كما أقامت الدعوى رقم ٢٨٨ سنة ١٩٦٥ تجاري كلى أسيوط بصحيفة مودعة قلم الكتاب بذات الطلبات ، وبعد



ضم الدموين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/٥/١١ ببطالان إجراءات الربط التي اتخذتها مصلحة الضرائب ، وبذت حكمها على أن الأسباب التي استندت إليها مأمورية الضرائب في محاسبة المطعون ضدهما على أساس الربح الفعلي وعدم خضوعهما للضريبة الثابتة ، لم يعتمدها المدير العام لمصلحة الضرائب ، وكان اعتمادها من مدير منطقة ضرائب أسيوط وقد خلت الأوراق من صدور إنابة له من الأول . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩٤٧ سنة ٤٤ ق أسيوط طالبة الغاء وتأييد تقديرات المأمورية ، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٧ حكمت المحكمة بعدم جواز الإستئناف ، تأسيسا على أن حكم المحكمة الابتدائية يكون في هذه الحالة نهائيا . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول ان الحكم الابتدائي لم يفصل في مدى جدية الأسباب التي استندت إليها مأمورية الضرائب في القول بأن الأرباح الفعلية للمطعون ضدهما تجاوزت الألف جنيه في السنة ولا في تقدير هذه الأرباح ، وإنما كان قضاؤه ببطلان إجراءات الربط على أساس أن الأوراق قد خلت من صدور إنابة من المدير العام لمصلحة الضرائب لمدير منطقة أسيوط الذي اعتمد أسباب التقدير الفعلي وإذ كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ أن الحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية يكون نهائيا في حالة فصلها في مدى جدية الأسباب التي ركنت إليها مصلحة الضرائب للقول باعتبار الممول تجاوز الألف من الجنيهات أو في حالة تقدير هذه الأرباح ، أما قضاء الحكم في غير هاتين الحالتين فيقبل الطعن باعتباره أنه الأصل وأن خلافة هو الاستثناء ، وإذ كان القضاء ببطلان إجراءات الربط لعدم توافر هذا الإجراء الشكلي يخرج عن نطاق الحالتين سالفتي البيان فإنه يكون قابلا للطعن طبقا للقواعد العامة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى بعدم جواز استئنافه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ سنة ١٩٥٥ — قبل إلغائه بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ — على أنه يجوز لمصلحة الضرائب لأسباب جدية يعتمدها المدير العام أو من ينوبه إذا ما رأت أن أرباح الممول الفعلية تجاوزت ١٠٠٠ جنيه أن تخطره بتقديرها لأرباحه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وعلى الممول خلال ثلاثين يوما من إخطاره بذلك قبول هذا التقدير أو تقديم ملاحظاته عليه وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وفي حالة الاتفاق بين المصلحة والممول على تقدير الربح تربط الضريبة على أساسه وإلا رفعت المصلحة الأمر إلى المحكمة المختصة للفصل فيه من ناحية الأسباب ثم التقدير ويكون حكمها في الحالتين نهائيا ، يدل على أنه إذا لم يتم اتفاق الممول الخاضع للضريبة الثابتة — المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المشار إليه — مع مصلحة الضرائب على ما ارتأته من محاسبته على أساس أرباحه الفعلية ، ورفع الأمر إلى المحكمة ، فإن الحكم الذي يصدر في الدعوى لا يكون نهائيا إلا إذا فصل في جدية الأسباب التي تفيد بأن الأرباح الفعلية للممول الخاضع لضريبة المهن غير التجارية قد تجاوزت ألف جنيه أو حالة تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة أما ما تفصل فيه المحكمة في غير هاتين الحالتين فإنه يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد قضى ببطلان إجراءات الربط التي اتخذتها مصلحة الضرائب ، تأسيسا على أن الأسباب التي استندت إليها المأمورية في محاسبة الممولين على أرباحهما الفعلية لم يعتمدها المدير العام لمصلحة الضرائب بل اعتمدها مدير منطقة ضرائب أسيوط وقد خلت الأوراق من صدور إنابة لهذا الأخير من الأول ، وهو قضاء يخرج عن نطاق حالي الأسباب الجدية التي ركزت إليها مصلحة الضرائب في ربط الضريبة على الربح الفعلي وتقدير هذا الربح الخاضع للضريبة ومن ثم فلا يخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ وتسرى عليه القواعد العامة المقررة قانونا للطعن في الأحكام والتي تجيز استئناف هذا الحكم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم استئنافه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .



## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ٩٧٥

برئاسة السيد المستشار الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد صفاء الدين ، وهز الدين الحسيني ، وعثمان الزيني ، ومحمد الخولي .

( ٢٨٤ )

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٠ ع القضائية :

( ١ ) تسجيل ” أثر التسجيل “ . شيوع . شفعة . ملكية .

القضاء بعدم اعتبار الطاعة شريكة على الشيوع في العقار المشفوع فيه . استناده في ذلك  
إلى أن تسجيل الحكم بصحة العقد الصادر إليها لاحق لعقد البيع سبب الشفعة . لا خطأ .

( ٢ ) شفعة . صورية .

الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي البيع سبب الشفعة . عدم الاحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر  
متى كان حسن النية .

( ٣ ) محكمة الموضوع ” مسائل الواقع “ . شفعة . نقض .

بحث توافر حسن النية لدى الشفيع وعدم علمه بصورية الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه .  
من مسائل الواقع . لا رقابة على محكمة الموضوع في تقديرها لذلك متى كان استخلاصها سائفا .

( ٤ ) إثبات ” القرائن “ . محكمة الموضوع ” القرائن “ . حكم  
” تسبيب الحكم “ .

عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها عن كل قرينة غير قانونية يدلي بها الخصوم .  
طالما أقامت قضاها على ما يكفي لملئه .

( ٥ ) صورية . شفعة .

صورية الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه . للشفيع حسن النية باعتباره من الغير الأخذ  
بالعقد الظاهر .

## (٦) دعوى "الطلبات العارضة" . شفعة .

تقديم . شترية العقار المشفوع فيه المستندات الدالة على سداد مالحقات الثمن . عدم اعتبار ذلك طلبا عارضا يستوجب الفصل في هذه المالحقات . هـ ذلك .

## (٧) محكمة الموضوع "تقدير أقوال الشهود" . إثبات .

استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عما تحتمله تلك الأقوال .

## (٨) إثبات "الإحالة إلى التحقيق" . محكمة الموضوع .

عدم التزام محكمة الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى توافر لديها من العناصر ما يكفي للفصل فيها .

١ — الشريك في معنى المادة ٩٣٦/ب من القانون المدني هو المالك على الشيوع . وإذا كان أثر التسجيل في نقل الملكية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب إلا من تاريخ حصوله دون أن يرتد إلى تاريخ سابق عليه ، فإن المشتري لا يكون مالكا إلا بتسجيل عقده . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتبر الطاعة شريكة على الشيوع في العقار المشفوع فيه ، استنادا إلى أن تسجيل الحكم بصحة العقد الصادر إليها لاحق لعقد البيع الذي تولدت عنه الشفعة ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — الشفيع — بحكم كونه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة — يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي البيع سبب الشفعة ، ولا يحتاج عليه إلا بالعقد الظاهر متى كان حسن النية .

٣ — بحث توافر حسن النية لدى الشفيع وعدم علمه بصورية الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه وهو من وسائل الواقع التي لمحكمة الموضوع الحق في تقديرها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائغا .

٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواهم ، كما أنها



غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتفننها طالما أنها أقامت قضاها على ما يكفى لجملة .

٥ — متى كان الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه صوريا وأقل من الثمن الحقيقي ، فإن للشفيع باعتباره من الغير في هذا العقد — إذا كان حسن النية أن يأخذ بالعقد الظاهر ، ولا يلزم إلا بدفع الثمن المذكور فيه .

٦ — يشترط لقبول الطالب العارض وفقا للمادة ١٢٣ من قانون المرافعات أن يقدم إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة ، أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصم ، ويثبت في محضرها . وإذا كان تقديم الطاعنة — مشتريه العقار المشفوع فيه — المستندات الدالة على سداد ملحقات الثمن ، لا يقوم مقام أى من هذين الطريقتين اللذين رسمهما القانون لتقديم الطلب العارض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض للطاعنة بملحقات الثمن لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٧ — تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدلى به شهود أحد الطرفين ما دام لم يخرج بذلك عما تحمله أقوالهم .

٨ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى توافر لديها من العناصر ما يكفى للفصل فيها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن امتوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليه الأوراق اقام الدعوى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٧

كلى دمياط طالبا الحكم بأحقية في أخذ مساحة ١٢٣,٩٥ مترا مربعا على الشيوع في العقار الموضح بصحيفة الدعوى ، والمبيعة إلى الطاعنة من المطعون عليهما الثانية والثالثة والمرحومة ... .. مورثة المطعون عليهم من الرابع للسابع ، بالعقد المؤرخ ١ / ١ / ١٩٦١ في مقابل الثمن وقدره ٢٢٤٤ جنيها ، تأسيسا على أنه يجاور هذا العقار من الجهة البحرية — كما أقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٦٩ كلى دمياط ضد الطاعنة والمطعون عليها الثامنة للحكم بأحقية في أن يأخذ بالشفعة مساحة ٥٣,٨٠ مترا شيوعا في العقار موضوع الدعوى الأولى ، نظير دفع ٩١٤ جنيها و ٦٠٠ مليم الثمن الحقيقي المبين بعقد البيع المؤرخ ٤ / ٤ / ١٩٦١ . وفي ١ / ٣ / ١٩٦٨ حكمت المحكمة قبل الفصل في موضوع الدعوى رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٧ كلى دمياط بئدب خير لبيان ما إذا كان المدعى جارا للعقار المشفوع فيه — وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩ / ١١ / ١٩٦٩ بعدم قبول الدعويين ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم طالبا إلغاءه ، وقيد الاستئناف برقم ١٣٨ لسنة ١ ق المنصورة (مأمورية دمياط) . وفي ٩ / ٤ / ١٩٧٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليه الأول في أخذ العقارين المبيينين بالشفعة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت رفض الطعن

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بعدم أحقية المطعون عليه الأول في أن يأخذ بالشفعة القدر المبيع لها من المطعون عليها الثامنة بعقد البيع المؤرخ ٤ / ٤ / ١٩٦١ لأنها منذ أن اشترت في ١ / ١ / ١٩٦١ من المطعون عليهما الثانية والثالثة والمرحومة ... .. حصة شائعة في الأرض موضوع النزاع ، أصبحت شريكة على الشيوع فيها ، ويثبت لها حق الشفعة عملا بالمادة ٩٣٦ ب من القانون المدني ، وتفضل على الجار الشفيع لأنه من طبقة أدنى منها ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع بحجة أنه وقت صدور العقد المؤرخ ٤ / ٤ / ١٩٦١ لم تكن الطامنة قد سجلت الحكم الصادر بشفعة وتقاذ عقد البيع المبرم في ١ / ١ / ١٩٦١ ،



في حين أنه وقد تم تسجيل هذا الحكم فإن الملكية تعتبر منتقلة إليها من وقت العقد لا من وقت التسجيل ، لأن سبب نقل الملكية هو العقد ذاته ، وليس تسجيله أو تسجيل الحكم الصادر بصحته .

وحيث أن هذا النعي مردود بأن الشريك في معنى المادة ٩٣٦/ب من القانون المدني ، هو المالك على الشيوع ، ولما كان أثر التسجيل في نقل الملكية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب إلا من تاريخ حصوله دون أن يرتد إلى تاريخ سابق عليه ، فإن المشتري لا يكون مالكا إلا بتسجيل عقده ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعتبر الطاعة شريكة على الشيوع في العقار المشفوع فيه استنادا إلى أن تسجيل الحكم بصحة العقد الصادر إليها لا حق لعقد البيع الذي تولدت عنه الشفعة ، فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب من وجهين حاصل أولهما أنها دفعت بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة في العقار المبيع إليها من المطعون عليها الثامنة بعقد ١٩٦١/٤/٤ ، لعدم إيداعه كامل الثمن الحقيقي الذي تم به البيع ، إذ اقتصر على إيداع مبلغ ٩١٤ ج و ٦٠٠ م الثمن المسمى بالعقد دون مبلغ ٥٣ ج و ٨٠٠ م اقتضته البائعه كجزء من الثمن في ذات تاريخ العقد بإيصال مستقل ، لرفع الحرج عنها لبيعها نصيبها في الأرض محل النزاع بثن يزيد عن الثمن الذي حصلت عليه اخواتها البائعات في العقد المؤرخ ١٩٦١/١/١ ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع تأسيسا على أن الشفعيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع وله إذا كان حسن النية أن يأخذ بالعقد الظاهر ولا يلتزم إلا بدفع الثمن المذكور في العقد إذا كان أقل من الثمن الحقيقي ، وهو خطأ من الحكم ومخالفة للقانون ، لأن الشفعيع لا يعتبر من الغير في الصورية ولا يجوز له التمسك بالثن الصوري المنخفض ولو كان حسن النية لأنه ليس دائما شخصا لا للبائع ولا للمشتري وليس هو كذلك خلفا خاصا لأحد منهما ، ومع ذلك فقد استدل الطاعة على سوء نية المطعون عليه الأول وعلمه بالثن الحقيقي الذي دفعته للمطعون عليها الثامنة ، بأنه ابن البائعة

ويقيم معها في مسكن واحد ، وأنه سبق أن تواطأ مع والدته وحصل منها على عقد بيع صوري عن ذات الحصة المبينة للطاعة ، وأقام الدعوى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٦٦ كلى دمياط للحكم بصحة ونفاذ ذلك العقد ، فتدخلت الطاعة فيها ودفعت بصورية العقد صورية مطلقة ، كما أقامت الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٦ كلى دمياط وطلبت فيها الحكم بصحة ونفاذ عقدي البيع المؤرخين ١٩٦٦/١/١ و ١٩٦١/٤/٤ ، وأوضحت في صحيفة الثمن الحقيقي الذي تم به البيع الصادر إليها من المطعون عليها الثامنة وهو ٩٦٨ ج ، ٤٠٠ م ، وقدمت عقد البيع والايصال الدال على سداد مبلغ ال ٥٣ ج و ٨٠٠ م ، وقد أمرت المحكمة بضم الدعويين وبعد أن سمعت أقوال الشهود على الصورية حكمت في الدعوى الأولى برفضها وفي الثانية بصحة ونفاذ عقدي البيع المشار إليهما ، وبالرغم من أن كل هذه الأدلة تقطع بعلم المطعون عليه الأول بالثمن الحقيقي المتعاقد عليه ، فقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى أنه كان حسن النية مستندا في ذلك إلى أنه قضى في الدعوى ٣٦٣ لسنة ١٩٦٦ كلى دمياط بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦١/٤/٤ لقاء ثمن قدره ٩١٤ ج و ٦٠٠ م ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال لأن ثمن البيع لم يكن محل نزاع أمام المحكمة في الدعوى المذكورة فضلا عن قصور الحكم لإغفاله الرد على الأدلة التي ساقها الطاعة لإثبات سوء نية المطعون عليه الأول . وحاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بأحقية المطعون عليه الأول في أخذ ال ٥٣ و ٨٠٠ مترا مربعا موضوع الدعوى ٢٩٩ لسنة ١٩٦٩ كلى دمياط بالشفعة مقابل الثمن المودع وقدره ٩١٤ ج و ٦٠٠ م واستند في ذلك إلى أن المطعون عليه المذكور كان حسن النية إذ أودع هذا المبلغ إعتقاده أنه الثمن الحقيقي ، ولو صح هذا القول سنداً للحكم بصحة إجراء الإيداع ، فإنه لا يبرر القضاء للمطعون عليه الأول بأخذ العقار بالشفعة لقاء مبلغ يقل عن الثمن الذي دفعته الطاعة فعلا ، وكان يجب إلزامه بدفع الفرق بين الثمن الحقيقي وبين ما أودعه فعلا خزانة المحكمة .

وحيث إن النعي بالوجه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان الشفيع — بحكم كونه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة — يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي البيع سبب الشفعة ، ولا يحتاج عليه إلا بالعقد الظاهري كان حسن النية ، وكان



بحث توافر حسن النية لدى الشفيع وعدم علمه بصورية الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه، هو من مسائل الواقع التي لمحكمة الموضوع الحق في تقديرها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائغا، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر في شأن حسن نية المطعون عليه الأول أن الثابت من عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٤ / ٤ / ١٩٦١ الموقع عليه من المستأنف عليها الخامسة (المطعون عليها الثامنة) والمتضمن بيعها للمستأنف عليها الأولى (الطاعنة) ٨٠٥٣ متر مربعاً أنه أثبت به أن هذا البيع تم لقاء ثمن قدره ٩١٤ ج و ٦٠٠ م دفع منه مبلغ ٨١٤ ج و ٤٠٠ م واتفق على دفع الباقي وقدره ١٠٠ ج عند التوقيع على العقد النهائي .. وقد صدر الحكم في الدعوى رقم ٣٦٣ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى دمياط فى ١٠ / ١ / ١٩٦٨ بصحة ونفاذ هذا العقد لقاء ثمن قدره ٩١٤ ج و ٦٠٠ م وتم تسجيله على هذا الأساس، بما يفيد أن المحكمة التي أصدرت ذلك الحكم قد اعتمدت الثمن المبين فى العقد على أنه الثمن الذى اتفق المتعاقدان على بيع الصفقة لقاءه ولم يعتد بالإقرار الموقع عليه من للبائعة المؤرخ ٤ / ٤ / ١٩٦١ بأنها قبضت مبلغ ٥٣ ج و ٨٠٠ م زيادة عن الثمن الوارد بالعقد .. " وكان يبين من هذا الذى قرره الحكم أنه استند فى استخلاص حسن نية المطعون عليه الأول إلى أسباب سائغة تكفى لحمل النتيجة التى انتهى إليها، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث فى حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التى دلى بها الخصوم استدلالاً على دعواهم، كما أنها غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتفندها طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله، فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس والنعى بالوجه الثانى، مردود ذلك أنه متى كان الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه صورياً وأقل من الثمن الحقيقى، فإن للشفيع — باعتباره من الغير فى هذا العقد — إذا كان حسن النية أن يأخذ بالعقد الظاهر، ولا يلتزم إلا بدفع الثمن المذكور فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث الخطأ فى تطبيق القانون، ذلك أن الحكم المطعون فيه أغفل إلزام المطعون عليه الأول بملحقات الثمن، وارتكن فى ذلك إلى أن هذه الملحقات لم تكن محل مطالبة من الطاعنة، مع أنها قدمت المستندات الدالة على دفع الملحقات، مما يفيد رفع دعوى فرعية للطالبة بها .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يشترط لقبول الطلب العارض وفقاً للمادة ١٢٣ من قانون المرافعات أن يقدم إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ، وإذ كان تقديم الطاعنة المستندات الدالة على سداد ملاحقات الثمن لا يقوم مقام أى من هذين الطريقتين اللذين رسمهما القانون لتقديم الطلب العارض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض للطاعنة بملاحقات الثمن لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول إنها إذ دفعت أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة لنزول المطعون عليه الأول نزولاً ضمنياً عن هذا الحق بأن اعترف بالطاعنة مالكة للعقارين المشفوع فيهما ، ذلك أنها كانت قد قدمت في سنة ١٩٦٦ طلباً للحصول على رخصة لإقامة بناء على الأرض موضوع النزاع ، ولما حضر المهندس المختص لإجراء المعاينة ، تفاوض المطعون عليه الأول مع الطاعنة لتركة مسافة تكون شارعا فاصلا بين أرض الشفعة وبين منزله ، فلم توافق على اقتراحه ، ثم عاد المطعون عليه الأول ووالدته المطعون عليها الثامنة وطلباً منها بيع مترين من الأرض المشفوع فيها نظير الباقي من الثمن ، وحرر بذلك مشروع اتفاق استلمه المطعون عليه الأول لعرضه على محاميه ، واستدلت الطاعنة على صحة هذه الوقائع بأقوال الشهود الذين سمعوا في الدعوى رقم ٣٥٠ سنة ١٩٦٦ كلى دمياط . كما طلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات النزول من حق الشفعة ، ورغم أن أقوال شهود الطاعنة في تلك الدعوى واضحة في الدلالة على نزول المطعون عليه الأول عن حقه ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع ، واستند في ذلك إلى أن أقوال هؤلاء الشهود لا تدل على تنازل المطعون عليه الأول عن حقه في الشفعة لأنه ظل متمسكاً بالعقد الصادر إليه من والدته مناصلاً عنه حتى قضى بصوريته لاجئاً من ناحية أخرى إلى استعمال حقه في الشفعة في الميعاد ، وهو من الحكم استدلال غير سائغ ، لأن ممسك المطعون عليه الأول بالعقد الصادر إليه من والدته ورفع دعوى الشفعة في الميعاد لا يؤدي إلى عدم نزوله من حق الشفعة . هذا علاوة



على أن المحكمة لم تجب الطاعنة إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات الوقائع المثبتة للنزول عن حق الشفعة مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع ولا معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدل به شهود أحد الطرفين ما دام لم يخرج بذلك عما تحتمله أقوالهم ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض أقوال شهود الطاعنة الذين سمعوا في الدعوى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ كلى دمياط ، استند في قضائه برفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة للنزول عنه على قوله " وإذ كانت المحكمة لا ترى فيما قرره الشهود من الأول إلى الرابع ما يدل على أن المستأنف تنازل عن حقه في الشفعة ، لأن مجرد العرض من جانبه على أن تترك المستأنف عليها الأولى مساحة تخصص شارعاً فاصلاً بين الملكين ، لا يفيد بذاته تنازل المستأنف عن حقه في الشفعة أو أنه اعتبر المستأنف عليها الأولى مالكة نهائياً للبيع ، وهو الذي كان متمسكاً بالعقد الصادر له من والدته مناضلاً في عقدها حتى قضى نهائياً بصورية عقده لاجئاً من ناحية أخرى إلى استعمال حقه في الشفعة ، وكانت شهادة الشاهد الأخير بزعمه بحصول اتفاق بالفعل على تخصيص مساحة لجعلها شارعاً بين العقارين ينفيها من أساسها أن أحداً من الشهود الأربعة الأول لم يقرر بحصول هذا الاتفاق " . ولما كان ما استخلصه الحكم من أقوال شهود الطاعنة من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه من عدم نزول المطعون عليه الأول عن الحق في الأخذ بالشفعة ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى توافر لديها من العناصر ما يكفي للفصل فيها ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار الدكتور حافظ هريدي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : أحمد صفا الدين ، وعزالدين الحبيب ، وعثمان الزيني ، ومحمد الخولي .

( ٢٨٥ )

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٥٠ القضائية :

ربيع . ملكية . دعوى . قوة الأمر المقضى .

دعوى الربيع على أساس الغصب . القضاء في الدعوى دون بحث منازعة المدعى عليه في الملكية .  
لا يجوز قوة الأمر المقضى في دعوى تالية بين ذات الخصوم بثبوت الملكية لحصة شائعة في نفس  
العقار . علة ذلك .

متى كان يبين من مطالعة الأوراق أن المطعون عليها أقامت الدعوى بطلب  
إلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا لها ريع المنزل الميينة حدوده بصحيفة الدعوى  
وذلك على أساس أنها تملك هذا المنزل بحكم مرسى المزاد ودفع الطاعن الأول  
هذه الدعوى بأن المنزل مملوك لمورثه ومورث باقي الطاعنين ثم قدم مذكرة طلب  
فيها إحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية للفصل في طلبه العارض الخاص بمنازعته  
في ملكية المنزل الذي تجاوز قيمته نصاب المحكمة الجزئية ، ثم قضت المحكمة في طلب  
الربيع بعد أن استبعلت مذكرة الطاعن الأول لتقديمها بعد الميعاد مؤسسة قضاءها  
على ما ثبت لها من أقوال الشهود من أن الطاعنين يضعون اليد على المنزل غصباً ،  
وأن ريعه جنيهاً في الشهر ، فاستأنف الطاعنون هذا الحكم ، وقضت المحكمة  
بعدم جواز الاستئناف ، تأسيساً على أن قضاء محكمة أول درجة لم يتناول الملكية  
وصدر في حدود النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . إذ كان ذلك وكان الطاعنون  
قد أقاموا دعواهم الراهنة بطلب الحكم بثبوت ملكيتهم لحصة شائعة في منزل  
التزاع ، استناداً إلى أيلونة هذه الحصة إليهم بالميراث وملكهم لها بوضع اليد  
المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وهي مسألة لم تكن مطروحة في الدعوى السابقة ،  
ولم يناقشها خصوم تلك الدعوى ، بل واستبعدوا الحكم الصادر فيها ، ومن ثم



فلا تكون لهذا الحكم قوة الشيء المقضى بالنسبة لتلك المسألة ، ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على خلاف هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بخالفة القانون بما يوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٨٦٤ لسنة ٦٥ مدنى كلى سوهاج ضد المطعون عليها بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم لحصة قدرها ٣٩١,٥٣ مترا مربعا شائعة فى المنزل الميينة حدوده ومعالمه فى صحيفة الدعوى ، وقالوا ببيانها ان المنزل المذكور آل إليهم وإلى موزث المدعى عليها ... بطريق الميراث عن والدهم ، وانهم يستحقون فيه الثلثين على الشيوع ويستحق ورثة ... ومن بينهم المدعى عليها الثلث الباقى . وقد نازعتهم المذكرة فى حصتهم مدعية أن المنزل مملوك جميعه لها بموجب حكم مرسى مزاد صادر بتاريخ ١٩٤٤/٣/٢٧ فى دعوى البيوع رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٢ ك سوهاج ، وأنهم لما كانوا لا يعلمون شيئا عن إجراءات نزاع الملكية هذه ووضعوا اليد على حصتهم فى المنزل بطريق السكنى فيه مدة تزيد على المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وإذ سبق للمدعى عليها أن أقامت ضدهم الدعوى رقم ٦١٣ لسنة ١٩٦٣ مدنى المنشأة بطلب إلزامهم ببيع ذلك المنزل وقضى ابتدائيا بطلباتها ثم بعدم الجواز فى الاستئناف رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٤ مدنى سوهاج الذى أقاموه عن هذا الحكم فقد رفعوا دعواهم بالطلبات السابقة ، وبتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبين إلغاءه والحكم بطلباتهم وقيد استئنافهم برقم ٢٦ سنة ٤٢ ق سوهاج

وفي ١١/٥/١٩٧٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه استند في قضائه برفض دعواهم إلى أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦١٣ سنة ١٩٦٣ مدنى المنشأة بالزامهم بالريع يتضمن ثبوت ملكية المطعون عليها في حين أنه لاجحية في دعوى الملكية للحكم الصادر في دعوى الريع المبني على قيام نزاع في الملك وغير الفاصل في هذا النزاع .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه بين من مطالعة الحكم الاستئنافية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٤ مدنى سوهاج - المضموم للأوراق - أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦١٣ لسنة ١٩٦٣ مدنى المنشأة بطلب إلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٤٢ ج ريع المنزل المبينة حدوده بصحيفة الدعوى عن المدة من أول أكتوبر ١٩٦٣ حتى آخر يونيه ١٩٦٣ وذلك على أساس أنها تملك هذا المنزل بحكم مرسى مزاد في قضية البيوع رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٢ كلى سوهاج ودفع الطاعن الأول هذه الدعوى بأن المنزل مملوك لمورثه ومورث باقي الطاعنين . ثم قدم مذكرة طلب فيها إحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية للفصل في طلبه العارض الخاص بمنازعة في ملكية المنزل الذى تجاوز قيمته نصاب المحكمة الجزئية وفي ٢٦/٥/١٩٦٤ قضت المحكمة في طلب الريع بعد أن استبعدت مذكرة الطاعن الأول لتقديمها بعد الميعاد ، مؤسسة قضائها على ما ثبت لها من أقوال الشهود من أن الطاعنين يضعون اليد على المنزل غصبا وأن ريعه جنيها في الشهر ، فاستأنف الطاعنون هذا الحكم وقضت المحكمة في ٢٧/١٢/١٩٦٤ بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن قضاء محكمة أول درجة لم يتناول الملكية وصدر في حدود النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون قد أقاموا دعواهم الراجعة بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم لحصة قدرها ٣٩١,٥٣ مترا مربعا شائعة في منزل النزاع استنادا إلى أيلولة هذه الحصة إليهم بالميراث وتملكهم لها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وهى مسألة لم تكن



مطروحة في الدعوى السابقة ولم يناقشها خصوم تلك الدعوى بل واستبعدوا الحكم الصادر فيها ومن ثم فلا يكون للحكم قوة الشيء المقضي بالنسبة لتلك المسألة ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا للحكم يحوز قوة الأمر المقضي . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على خلاف هذا النظر ، فانه يكون معيبا بخالفة القانون في هذا الخصوص بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد فتحي مرمي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صالح  
أبو راس ، وحافظ رفقي ، وعبد اللطيف المراغبي ، وجمال الزيني .

( ٢٨٦ )

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ١٤ القضائية :

جمارك " رسوم جمركية " . أدوية . قانون .

التنظيم الذي استحدثه المشرع للرسوم الجمركية على الأدوية المستوردة . قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ . اعتباره إلغاءً ضمنياً للتنظيم السابق في المادة ٢٢٥ من لائحة الجمارك  
الصادرة سنة ١٨٨٤ .

يبين من مقارنة نص المادة ٢٢٥ من اللائحة الجمركية الصادرة سنة ١٨٨٤  
والبند ٣٠ / ٣ من الفصل الثلاثين من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣  
سنة ١٩٦١ أن المشرع بعد أن كان يفرض تعريفية جمركية موحدة قدرها  
١٠٪ على الأدوية التي ترد بفرض البيع وتلك التي ترد ككناذج مع جواز  
منح تخفيض قدره ٣٠٪ من قيمة هذه الأخيرة بشرط أن تكون في غير الحجم  
التجاري ، عدل في المادة ٣٠ / ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ سنة ١٩٦١  
عن فكرة التعريفية الموحدة وفرض على الأدوية المهيأة للبيع رسماً قدره ١٠٪  
كما فرض رسماً مخفضاً قدره ٥٪ على الأدوية المستوردة بغير هذا الغرض ،  
ومفاد ذلك أن المشرع قد استحدث تنظيمًا جديدًا مختلفًا عن التنظيم القديم فيما يتصل  
بهذه الرسوم حيث استعاض عن خصم ٣٠٪ من قيمة الأدوية التي ترد ككناذج  
قبل تقدير الرسم ، بفرض رسم جديد مخفض على تلك الأدوية قدره ٥٪  
في جميع الحالات . وإذا كان ذلك فإن هذا التنظيم الجديد من شأنه أن يلغى التنظيم  
السابق الوارد في المادة ٢٢٥ من لائحة الجمارك الصادرة سنة ١٨٨٤ تطبيقاً  
لنص المادة الثانية من التقنين المدني .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن بصفته مدير مكتب سييا العلمى أقام الدعوى رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدهم طالبا الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا مبلغ ٣٤٧٨ جنيها و ٦٣٩ مليا وقال شرحا لدعواه أنه استورد رسالتين من الأدوية مكونتين من عينات غير معدة للبيع، وقد حصل جمركا المحمودية والاسكندرية رسوما على هاتين الرسالتين تزيد عن المقرر وفقا لأحكام القانون رقم ١٩٥٣ سنة ١٩٦١ مدعى إلى رفع الدعوى لاسترداد ما سدد دون وجه حق . وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٦ قضت محكمة أول درجة بنسب خيير لتحديد الأدوية موضوع الرسالتين محل النزاع واحتساب رسم الوارد على أساس ٥٪ فى حالة التحقق من أنها مجرد عينات ليست معدة للبيع وبعد أن قدم الخبير تقريره ، قضت محكمة القاهرة الابتدائية فى ١٩٦٨/٥/٣٠ بإلزام المطعون ضدهم بصفقتهم بأن يدفعوا للطاعن بصفته مبلغ ٥٦١ جنيها و ٤٦٠ مليا . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦١٩ سنة ٨٥ ق طالبا القضاء له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد مبناه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه إذ استبعد تطبيق نسبة الخصم الوارد فى المادة ٢٢٥ من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٨٨٤/٤/٢ وقدرها ٣٪ على رسالتى عينات الأدوية موضوع الدعوى بمقولة أن هذه اللائحة قد أبطل

العمل بها بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بشأن التعريفة الجمركية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن قرار رئيس الجمهورية المشار إليه لم يتناول سوى فئة الرسم فقط دون أن يتناول الخصم الوارد في المادة ٢٢٥ من لائحة الجمارك القديمة التي ظلت سارية حتى نفاذ قانون الجمارك الجديد في ١٩٦٣/٦/٢٦ وهو تاريخ لاحق لورود الرسالتين موضوع الدعوى .

وحيث ان هذا النعي غير سديد . ذلك أنه يبين من مقارنة نص المادة ٢٢٥ من اللائحة الجمركية الصادرة سنة ١٨٨٤ والبنـد ٣/٣٠ من الفصل الثلاثين من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ أن المشرع بعـد أن كان يفرض تعريفة جمركية موحدة قدرها ١٠٪ على الأدوية التي ترد بغرض البيع وتلك التي ترد كنماذج مع جواز منح تخفيض قدره ٣٠٪ من قيمة هذه الأخيرة بشرط أن تكون في غير الحجم التجاري . عدل في المادة ٣/٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ عن فكرة التعريفة الموحدة وفرض على الأدوية المهيأة للبيع رسماً قدره ١٠٪ كما فرض رسماً مخفضاً قدره ٥٪ على الأدوية المستوردة بغير هذا الغرض ومفاد ذلك أن المشرع قد استحدث تنظيمًا جديدًا مختلفًا عن التنظيم القديم فيما يتصل بهذه الرسوم حيث استعاض عن خصم ٣٠٪ من قيمة الأدوية التي ترد كنماذج قبل تقدير الرسم ، بفرض رسم جديد مخفض على تلك الأدوية قدره ٥٪ في جميع الحالات . وإذا كان ذلك فإن هذا التنظيم الجديد من شأنه أن يلغى التنظيم السابق الوارد في المادة ٢٢٥ من لائحة الجمارك الصادرة سنة ١٨٨٤ تطبيقاً لنص المادة الثانية من التقنين المدني . وإذا التزم الحكم المطعون هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعي عليه على غير أساس .



## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار/محمود عباس العمرأوى نائب رئيس المحكمة، وعضوية الشادة المستشارين:  
مصطفى كمال سليم ، ومصطفى الفقى ، ومجد البندارى العشرى ، وأحمد سيف الدين سابق .

( ٢٨٧ )

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤ القضائية :

( ١ و ٢ و ٣ و ٤ ) نزع الملكية للمنفعة العامة . اختصاص . " اختصاص ولائى " .

( ١ ) عدم جواز الالتجاء مباشرة الى المحكمة بطلب التعويض عن نزع الملكية . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد إتبعّت الإجراءات التى ألزمها القانون باتباعها .

( ٢ ) القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة . لا يترتب عليه اثاره القانونية إلا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . سقوط مفعوله اذا لم يتم ايداع النماذج الخاصة بموافقة ذوى الشأن أو القرار الوزارى بنزع الملكية فى مكتب الشهر العقارى خلال سنتين من تاريخ النشر .

( ٣ ) عدم اتباع الإدارة للإجراءات القانونية لنزع الملكية للمنفعة العامة . حق المالك فى الالتجاء مباشرة للقضاء بطلب التعويض نشر القرار بتقرير المنفعة العامة بعد رفع الدعوى . لا أثر له .

( ٤ ) الاستيلاء المؤقت على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة . ماهيته . لا يقتضى هذا الاستيلاء عن وجوب اتباع إجراءات نزع الملكية وتقدير التعويض المستحق عنها .

١ — إنه وإن كان لا يجوز لذوى الشأن — طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة . الإلتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن نزع الملكية ، إلا أن هذا الحظر مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الإجراءات التى أوجب القانون اتباعها فإذا لم تلتزم هذه الإجراءات كان استيلائها على العقار بغير حق حتى يجوز لصاحب الشأن أن يابجأ مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق له .

٢ - يستلزم القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ أن يكون تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص ينشر في الجريدة الرسمية ، ونجود حصول النشر يكون لمندوبي الجهة القائمة بنزع الملكية دخول العقارات لإجراء العمليات الفنية والمساحية ووضع علامات التحديد والحصول على البيانات اللازمة بشأن العقار على أن يكون دخول العقارات بعد إخطار ذوى الشأن ، ثم تقوم الجهة نازعة الملكية بعد ذلك بإجراءات حصر العقارات وعرض البيانات وتقدير التعويض المستحق لأصحاب الشأن ، فإذا وافقوا عليه وقعوا على نماذج خاصة تنتقل بمقتضاها الملكية أما إذا عارضوا أو تعذر الحصول على توقيعاتهم فيصدر بنزع الملكية قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزاري في مكتب الشهر العقاري ، وإذا لم يتم الإيداع خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار ، ومؤدى ذلك أن قرار الوزير المختص بتقرير المنفعة العامة لا ترتب عليه آثاره القانونية إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإذا صدر ونشر في الجريدة الرسمية ومضت مدة سنتين من تاريخ نشره لم يتم خلالها إيداع النماذج الموقع عليها من ذوى الشأن أو القرار الوزاري بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري سقط مفعوله .

٣ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه أن القرار بتقرير المنفعة العامة صدر برقم ... .. ثم تلاه قرار آخر برقم ... .. نص في مذكرته على أن القرار الأول سقط لتعذر تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة - وأن القرار الأخير لم ينشر في الجريدة الرسمية إلا في ١٢/٣/١٩٥٩ بعد أن كان المطعون ضدهم الأربعة الأول قد رفعوا الدعوى في ١٢/٢٥/١٩٥٧ بسبب نزع الملكية لا الاستيلاء المؤقت فتحددت مرا كز الخصوم فيها على هذا النحو وقد خلاص الحكم من ذلك إلى أن جهة الإدارة لم تسلك سبيل نزع الملكية طبقا لما يقرره القانون ورتب على ذلك رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وحق المطعون ضدهم في الالتجاء إلى القضاء للطالبة بحقوقهم فانه يكون قد انتهى إلى نتيجة سديدة في القانون ، ولا يقدح في ذلك كون القرار بتقرير المنفعة العامة قد نشر بعد ذلك لأن المرا كز الواقعية للخصوم قد تحددت وقت رفع الدعوى .



٤ - الاستيلاء المؤقت على العقارات التي تقرر لزومها للنفعة العامة بطريق التنفيذ المباشر عملاً بأحكام الباب الرابع من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ شأن له بالتعويض المستحق من نزع الملكية وتقدير التعويض المستحق عنها طبقاً لما ينص عليه هذا القانون في الأبواب الثلاثة الأولى منه ، وإنما هو يجوز للجهة نازعة الملكية الاستيلاء مؤقتاً على العقارات التي تقرر لزومها للنفعة العامة حين إتمام إجراءات نزع الملكية ، وينظم تبعاً لذلك طريقة تقدير التعويض المقابل لعدم الانتفاع بالعقارات المستولى عليها من تاريخ الاستيلاء الفعلي حين دفع التعويض المستحق كما ينظم المعارضة فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدهم الأربعة الأول رفعوا الدعوى رقم ٦٦ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى قنا على الطاعن ( مجلس مدينة قنا ) طالبين الحكم أصلياً بتثبيت ملكيتهم إلى ٨٤٢ متراً مربعاً مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة واحتياطياً الزامه بأن يدفع لهم ثمنها وقدره ٨٤١٠ جنيهات استناداً إلى أنهم يملكونها بالميراث وأن الطاعن استولى عليها غصباً ، ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لأنه نزع ملكية الأرض للنفعة العامة وقدر مقابل التعويض عنها طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وأن المطعون ضدهم الأربعة الأول لم يتبعوا طريق المعارضة في تقدير مقابل التعويض طبقاً للقانون ، وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٢١ نبت محكمة أول درجة خبيراً لتحقيق النزاع ، وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن ٥٤٠ م و ٦٢٠ م من أرض النزاع تدخل في المشروع رقم ٣٠٤ الخاص بتوسيع ميدان محطة قنا ، وقدر قيمة هذه المساحة بمبلغ ١٦٢١ جنيهاً و ٨٦٠ ملياً وقت الاستيلاء عليها ، وتدخل المطعون ضدهما الأخيران في الدعوى على سند أنهما

يملك قيراطا من القدر المتنازع عليه وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٣٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع و بعدم قبول التدخل و بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضدهم الأربعة الأول مبلغ ١٦٢١ جنيتها و ٨٦٠ مليا ، واستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق أسيوط كما استأنفه المطعون ضدهم الأربعة الأول بالاستئناف رقم ١٣١ لسنة ٤٣ ق أسيوط والمحكمة قررت ضم الاستئنافين وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٢١ برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف . طعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ استنادا إلى أن من نزع عقاره للمنفعة العامة في حالة عدم الاتفاق معه على مقدار التعويض أن يلجأ للقضاء مباشرة للطالبة بحقه طالما أن جهة الإدارة لم تتبع الإجراءات الواجبة قانونا لتقدير التعويض وهو خطأ ومخالفة للقانون ذلك بأنه جعل لجهة الإدارة حق تقدير التعويض وجعل لأصحاب الشأن المعارضة فيه أمام لجنة الفصل في المعارضات ويكون قرارها قابلا للطعن فيه أمام المحكمة المختصة ولا يؤثر في ذلك نشر القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة في ١٩٥٩/١٢/٣ بعد رفع الدعوى لأن القانون لم يلزم الجهة نازعة الملكية بالإنتهاء من إجراءات تقدير التعويض في ميعاد معين ، فكان على المطعون ضدهم الأربعة الأول أن يترشوا حتى تتم إجراءات تقدير التعويض وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وأجابهم إلى طلبهم فإنه يكون قد انتزع سلطة الجهة نازعة الملكية في تقدير التعويض وسلطة لجنة الفصل في المعارضات هذا إلى أن جهة الإدارة تكون قد استولت على الأرض استيلاء مؤقتا تمهيدا لنزع ملكيتها للمنفعة العامة طبقا لما هو منصوص عليه في الباب الرابع من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهذا الاستيلاء الفعلي يمنع صاحب الشأن من اللجوء مباشرة إلى المحاكم ويوجب عليه اتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧



لسنة ١٩٥٤ وإلا كانت دعواه غير مقبولة ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمي بوجهيه غير سديد ذلك أنه وإن كان لا يجوز لذوى الشأن طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة الالتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق عن نزاع الملكية إلا أن هذا الحظر مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الإجراءات التي أوجب القانون اتباعها فإذا لم تلتزم هذه الإجراءات كان استيلائها على العقار بغير حق يجوز لصاحب الشأن أن يلجأ مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق له ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يستلزم أن يكون تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص ينشر في الجريدة الرسمية ، وبمجرد حصول النشر يكون لمندوب الجهة القائمة بنزع الملكية دخول العقارات لإجراء العمليات الفنية والمساحية ووضع علامات التحديد والحصول على البيانات اللازمة بشأن العقار على أن يكون دخول العقارات بعد احضار ذوى الشأن ، ثم تقوم الجهة نازعة الملكية بعد ذلك بإجراءات حصر العقارات وعرض البيانات وتقدير التعويض المستحق لأصحاب الشأن ، فإذا وافقوا عليه وقعوا على نماذج خاصة تنقل بمقتضاها الملكية ، أما إذا عارضوا أو تعذر الحصول على توقيعاتهم فيصدر بنزع الملكية قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزاري في مكتب الشهر العقاري ، وإذا لم يتم الإيداع خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار ، ومؤدى ذلك أن قرار الوزير المختص بتقرير المنفعة العامة لا يترتب عليه آثاره القانونية إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإذا صدر نشر في الجريدة الرسمية ومضت مدة سنتين من تاريخ نشره لم يتم خلالها إيداع النماذج الموقع عليها من ذوى الشأن أو القرار الوزاري بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري سقط مفعوله ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه أن القرار بتقرير المنفعة العامة صدر برقم ٦٥٤ لسنة ١٩٥٥ ثم تلاه قرار آخر برقم ١٨٠٦ لسنة ١٩٥٥ نص في مذكرته على أن القرار الأول سقط

لتعذر تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ۵۷۷ لسنة ۱۹۵۴ ، وأن القرار الأخير لم ينشر في الجريدة الرسمية إلا في ۱۲/۳/۱۹۵۹ بعد أن كان المطعون ضدهم الأربعة الأول قد رفعوا الدعوى الحالية في ۱۲/۲۵/۱۹۵۷ بسبب نزع الملكية لا الاستيلاء المؤقت فتحددت مراكز الخصوم فيها على هذا النحو وقد خلاص الحكم من ذلك إلى أن جهة الإدارة لم تسلك سبيل نزع الملكية طبقا لما يقرره القانون ورتب على ذلك رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وحق المطعون ضدهم في الالتجاء إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة سديدة في القانون ، ولا يقدح في ذلك كون القرار بتقرير المنفعة العامة قد نشر بعد ذلك لأن المراكز الواقعية للخصوم قد تحددت وقت رفع الدعوى ولا يجدي الطاعن ادعاؤه بأن استيلاءه على العقار تم بطريق التنفيذ المباشر عملا بأحكام الباب الرابع من القانون رقم ۵۷۷ لسنة ۱۹۵۴ ذلك أن الاستيلاء المؤقت على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة بطريق التنفيذ المباشر لا شأن له بالتعويض المستحق عند نزع الملكية ولا يفتي من وجوب اتباع إجراءات نزع الملكية وتقدير التعويض المستحق عليها طبقا لما نص عليه هذا القانون في الأبواب الثلاثة الأولى منه ، وإنما هو يجوز للجهة نازعة الملكية الاستيلاء مؤقتا على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة لحين إتمام إجراءات نزع الملكية ، وينظم تبعا لذلك طريقة تقدير التعويض المقابل لعدم الانتفاع بالعقارات المستولى عليها من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق كما ينظم المعارضة فيه وهو أمر خارج عن نطاق هذه الدعوى وهي مطالبة بتعويض عن نزع الملكية لا عن عدم الانتفاع بسبب الاستيلاء المؤقت . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين ، محمد محمد المهدي ،  
وسعد الشاذلي ، وحسن مهران حسن ، ومحمد الباجوري .

( ٢٨٨ )

الطعن رقم ٨ لسنة ٤ القضائية :

( ٢٤١ ) دعوى " المصلحة " . نقض .

(١) المصلحة التي يقرها القانون . شرط قبول الخصومة أمام القضاء . عدم خروج الطعن  
بالنقض على هذا الأصل . مثال بشأن عدم المنازعة في الطلبات .

(٢) المصلحة في الطعن . مناطها .

( ٣ ) استئناف " نطاق الاستئناف " . حكم " استنفاد الولاية " .

حكم محكمة أول درجة في موضوع الدعوى . قضاء تستنفده ولايتها . وجوب تصدي محكمة  
الاستئناف لانزاع . ليس في ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضي .

( ٤ ) إيجار " التزامات المؤجر " . تعويض . دعوى . " الطلبات  
في الدعوى " .

طلب المستأجر تمكنه من الانتفاع بباقي العين المؤجرة القضاء بانقضاء الأجرة كبديل للتعويض  
اللتقدي لما ينطوي عليه التنفيذ العيني من إرهاق . م ٢٠٣ / ٢ مدني لا يعد قضاء بمالم يطلبه  
المحكوم .

( ٥ ) حكم " الأسباب الزائدة " . قوة الأمر المقضي . نقض .

لانحوز حجية الشيء المقضي . إلتفاء المصلحة في النفي عليها .

١ - إذ كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يترها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل ، فإنه لا يكفي لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو<sup>(١)</sup> .

٢ - مناط المصلحة في الطعن أن يكون الطاعن طرفا في الحكم وألزمه الحكم بشئ ما ، وإذ حكم على الطاعن بانقاص الأجرة فقد توافرت مصلحته في الطعن .

٣ - إذ كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ، وكان من حق محكمة الاستئناف وهي تعرض للموضوع من جديد سلطة بحث الوقائع وإنزال الحكم الصحيح للقانون عليها ، فإنه لا يجوز لها أن تعيد الدعوى لمحكمة أول درجة بل يتعين عليها أن تمضي في نظرها متصدية للنزاع مطبقة القاعدة القانونية التي تراها صحيحة على واقعة الدعوى دون أن يعد ذلك منها نفويتا لدرجة من درجات التقاضي .

٤ - متى كان البين من تقارير الحكم المطعون فيه أنه بعد أن خلص إلى أن التغير الذي أحدثه الطاعن بالطابق الثالث وهو جزء من العين المؤجرة يعد تغيرا جوهريا في طبيعته وكيانه الأصلي ، وأنه يعتبر بهذه المثابة تعرضا ماديا من جانب المؤجر في معنى المادة ١/٥٧١ من القانون المدني ، وأن ما طلبه المطعون عليه الأول - المستأجر - من تنفيذ عيني يتمثل في صحة عقد الإيجار المبرم بينه وبين الطاعن وتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة بكزاء على الإخلال بضمان المؤجر: يقتضي إعادة الحال إلى أصله وينطوي على رهن للمؤجر ويلحق به خسارة جسيمة تزيد على الفائدة التي يجنيها المستأجر ، فلم يحكم بالتنفيذ العيني

(١) قضا ١٦/٥/١٩٧٢ مجموعة المصنف الفنى السنة ٢٣ ص ٩٣٣ .



واقصر على أن يقضى للاستأجر بانقاص الأجرة ، فان هذا الذي قرره الحكم هو حق للقاضي منصوص عليه صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من القانون المدني التي تنص "على أنه إذا كان في التنفيذ العيني إرهاب للمدين جاز له أن يقتصر على دفع تعويض تقدي إذا كان ذلك لا يلحق بالدائن ضررا جسيما" ويكون القضاء بانقاص الأجرة في هذا الصدد كبديل للتعويض النقدي المنصوص عليه في تلك المادة . لما كان ذلك ، وكان التعويض المشار إليه فيها ليس التزاما تخيريا أو بديلا بجانب التنفيذ العيني بل محلهما واحد هو عين ما التزم به المؤجر من تنفيذ عيني ، فان طلب المطعون عليه الأول التنفيذ العيني بتمكينه من شقة الطابق الثالث يفترض معه ضمنا طلبه التعويض حال تعذر التنفيذ ، ولا يعد القضاء له في هذه الحالة بانقاص الأجرة قضاء بما لم يطلبه الخصوم (١) .

هـ — إذ كان مقررره الحكم لا يعد وأن يكون تزيديا لما لم يطلب منه القضاء به ، فلا تحوز أسبابه حجية الشيء المقضى وتنتفى المصلحة في النعي عليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم الدعوى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٦٦ مدني بندر سوهاج بطلب الحكم بنفاذ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/١١/٢٩ وتمكينه من الشقة الكئنة بالدور الثالث من المنزل المبين بالعريضة في مواجهة باقي المطعون عليهم ، وقال شرحا لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٠/١١/٢٩ استأجر من الطاعن الدورين الثاني والثالث بالمنزل المشار إليه مقابل أجرة قدرها ٢ ج و ٧٥٠ م ، وأنه شغل فعلا الدورين المؤجرين له ، إلا أن الطاعن قام بهدم الدور الثالث وإعادة بنائه وإذ رفض

(١) قارن نقض ١٩٦٦/١/١ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٢٢١ .

الطامن تمكينه من الشقة الكائنة بالدور الثالث فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٣ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها إلى محكمة سوهاج الابتدائية قبلت بمجدها تحت رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٧ وبتاريخ ١٩٦٧/١١/١ حكمت المحكمة بصحة عقد الإيجار سالف الذكر بالنسبة للشقة بالدور الأول العلوى المسمى بالثانى فى العقد ورفضت ما هذا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٩ سنة ٤٢ ق أسبوط طالبا إلغاءه فى شطره الثانى المتعلق برفض طلبه صحة ونفاذ العقد والتمكين بالنسبة للشقة بالدور الثالث من المنزل المبين بالعريضة وتمكينه منها ، وبتاريخ ١٩٦٨/٦/٣ حكمت محكمة الاستئناف بنسب خبير لبيان ما إذا كان التغير الذى أحدثه الطاعن بالطابق الثالث يعتبر تغييرا جوهريا أدى إلى هدمه وإعادة بنائه أم أنه مجرد ترميمات لم تغير من طبيعته ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/١١/٨ بتعديل الحكم المستأنف والقضاء بتنفاذ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/١١/٢٩ بالنسبة للطابق العلوى الأول المسمى بالعقد بالدور الثانى وبانقاص الأجرة المتفق عليها بالعقد المذكور إلى مبلغ ١٣٥ قرشا شهريا ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . طعن الطامن فى هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون عليه الأول بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهم من الثانى إلى الأخير وبنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة الترمت النيابة برأياها

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون عليهم من الثانى إلى الأخير أن هؤلاء ليسوا خصوما للطاعن ولم ينازعوه فى طلباته مما لا يجيز له اختصاصهم أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع سديد ، ذلك أنه لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأن المصلحة القائمة التى يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل ، فانه لا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه



طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان البين من وقائع الدعوى آتفة الذكر في خصوص موقف المطعون عليهم من الثاني إلى الأخير أنه لم تبد منهم منازعة للطاعن أمام محكمة الموضوع بل طلبوا رفض الدعوى لصالحه ، كما لم يوجه هو — أو المطعون عليه الأول — إليهم طلبات ما ، فإنه لا يكون للطاعن مصلحة في اختصاصهم أمام محكمة النقض ، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهم ، ولا يغير من ذلك أنهم يقيمون بذات المنزل وأن الطابق الثالث مؤجر إلى المطعون عليهما الثاني والثالث بعد إعادة بنائه ، إذ لم يس الحكم المطعون فيه مركزهم القانوني في هذا الشأن .

وحيث إن مبنى دفع المطعون عليه الأول بعدم قبول الطعن هو انعدام مصلحة الطاعن في الطعن على إنقاص الأجرة طالما أنها الأجرة القانونية .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أن مناط المصلحة في الطعن أن يكون الطاعن طرفا في الحكم وألزمه الحكم بشيء ما ، وإذ حكم على الطاعن بانقاص الأجرة فقد توافرت مصلحته في الطعن .

وحيث أن الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول قد استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعن بالأسباب الأول والثاني والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بإنقاص الأجرة مع أن طلبات المطعون عليه الأول أمام محكمة الاستئناف كانت محددة بصحة ونفاذ عقد الإيجار والتمكين بالنسبة لشقة الطابق الثالث ، وإذ رفض الحكم هذه الطلبات وقضى بإنقاص الأجرة مستهديا في ذلك بالمادتين ٢/٢٠٣ و ١/٥٧١ من القانون المدني فإنه يكون قد قضى بغير الطلبات ، وفصل في أمر غير مطروح عليه ، ولم يبد الخصوم دفاعهم بشأنه وهو أمر لا يملكه . وإذ كانت المادتان المشار إليهما لم تعرض لهما محكمة أول درجة فقد كان على محكمة الاستئناف أن تعيد القضية إليهما وإلا فوتت على الطاعن درجة من درجات التقاضي ، بالإضافة إلى أن الحكم رغم فضائه بإنقاص الأجرة

على سبيل التعويض وفق المادة ٢/٢٠٣ سالف الإشارة احتفظ للمطعون عليه الأول بالحق في المطالبة بالتعويض بدعوى على حدة ، وبذلك خول له الحق في أن يتقاضى التعويض مرتين ، وهو ما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أنه ما دامت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ، وكان من حق محكمة الاستئناف وهي تعرض للموضوع من جديد سلطة بحث الوقائع وإنزال الحكم الصحيح للقانون عليها ، فإنه لا يجوز لها أن تعيد الدعوى لمحكمة أول درجة بل يتعين عليها أن تمضى في نظرها متصدية للنزاع مطبقة القاعدة القانونية التي تراها صحيحة على واقعة الدعوى دون أن يعد ذلك منها تقوية لدرجة من درجات التقاضى .

ولما كان البين من قرارات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن خلص إلى أن التغيير الذى أحدثه الطاعن بالطابق الثالث يعد تغييرا جوهريا في طبيعته وكيانه الأصلي وأنه يعتبر بهذه المثابة تعرضا ماديا من جانب المؤجر في معنى المادة ١/٥٧١ من القانون المدنى ، وأن ما طلبه المطعون عليه الأول من تنفيذ عيني يتمثل في صحة عقد الإيجار المبرم بينه وبين الطاعن وتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة بحزاء على الإخلال بضمان المؤجر ، يقتضى إعادة الحال إلى أصله وينطوى على رهق للمؤجر ويحق به خسارة جسيمة تزيد على الفائدة التى يجنيها المستأجر ، فلم يحكم بالتنفيذ العيني واقتصر على أن يقضى للمستأجر بإنقاص الأجرة ، فإن هذا الذى قرره الحكم هو حق للتقاضى منصوص عليه صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من القانون المدنى التى تنص " على أنه إذا كان في التنفيذ العيني إرهاب للمدين جاز له أن يقتصر على دفع تعويض نقدي إذا كان ذلك لا يلحق بالدائن ضررا جسيما " ويكون القضاء بإنقاص الأجرة في هذا المصدد كبديل للتعويض النقدي المنصوص عليه في تلك المادة لما كان ذلك وكان التعويض المشار إليه فيها ليس التزاما اختياريا أو بديلا بجانب التنفيذ العيني بل محلهما واحد هو عين ما التزم به المؤجر من تنفيذ عيني ، فإن طلب المطعون عليه الأول التنفيذ العيني يتمكينه من شقة بالطابق الثالث يفترض معه ضمنا طلبه التعويض حال تعذر التنفيذ ولا يعد القضاء له في هذه الحالة بإنقاص الأجرة قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، لما كان ما تقدم وكان ما قرره الحكم بشأن أحقية المطعون



عليه الأول — في رفع دعوى مبتدأة بالتعويض لا يعدو أن يكون تزيدياً فيما لم يطلب منه القضاء به ولا تحوز أسبابه حجية الشيء المقضي وتنتفي المصلحة في الطعن عليها ويكون النعي بكافة وجوهه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى انقاص الأجرة إستناداً إلى المقارنة بين الأجرة التي كانت مقدرة بعقد سابق مؤرخ ١٩٥٨/٢/١ وقت أن كان المطعون عليه الأول يستأجر الطابق الثاني وحده بالعقد موضوع التداعي المؤرخ ١٩٦٠/١١/٢٩ الذي استأجر بموجبه الطابقين الثاني والثالث معا ، مع أن أول العقدين منصب على شقة واحدة فحسب بالطابق الثاني ، في حين أن العقد محل النزاع خاص بالطابق الثاني بأكمله وهو مكون من شقتين لا شقة واحدة ، ويكون إنقاص الحكم للأجرة بقدر الفرق بين الأجرة المحددة في العقدين دون مناقشة الطرفين إخلالاً بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه الأول يستأجر شقتين بالطابق الثاني وليس شقة واحدة ، وكان مدار دفاعه في مرحلتى التقاضى يقوم على أساس أن كل طابق من طوابق المنزل الثلاث مكون من مسكن واحد وكان ماورد بالعقد القديم من أن العين المؤجرة هي شقة بالدور الثانى لا يتنافى مع أنها الشقة الوحيدة فيه فإن نسبة الإخلال بحق الدفاع إلى الحكم تكون غير واردة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

بريامة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، ومضوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدي ، وسعد الشاذلي ، وحسن مهران حسن ، ومحمد الباجوري .

( ٢٨٩ )

الطعن رقم ٣ لسنة ٤ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) أحوال شخصية . إرث .

جدة المتوفى لأمه التي توفيت قبله . استحقاقها سدس تركته فرضا . لا يحجبها عن ذلك وجود أب المتوفى .

( ٢ ) إثبات " البينة " .

شهادة القراءات بعضهم لبعض . مقبولة . الاستثناء . شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله .

( ٣ ) نقض " السبب الجديد " إثبات " البينة " .

الادعاء . بقيام صلة مانعة من الشهادة . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - مؤدى نص المادتين ١٤/٢٥، من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ أن الجدة الصحيحة ، وهي التي لا يتوسط بينها وبين الميت جد غير صحيح ، ترث السدس فرضا تنفرد به الواحدة ويشترط فيه الأكثر من واحدة ، وأن الأب عند وجوده يحجب والجدة لأب دون الجدة لأم أخذا بالقاعدة الشرعية بأن من أدلى إلى الميت بوارث يحجب عند وجود هذا الوارث . وأم الأب قد أدلت بالأب ولكن أم الأم لم تدل به وماخذ هذا النص المذهب الحنفى إذ كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها جدة المتوفى لأمه التي توفيت قبله ، فلأنها ترث في تركته ولا يحجبها عن ذلك



وجود الطاعن بإعتباره أب المتوفى ، وإذا التزم الحكم هذا النظر وقضى بتوريث المطعون عليها للسدس فرضا في تركة المتوفى ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

٢ - إذن كان من الأصول المقررة شرعا وجوب انتفاء التهمة عن الشاهد ، فلا تقبل شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله سواء علا الأصل أو سفل ، وسواء كان الأصل من جهة الأبوة أو الأمومة ، أما فيما عدا ذلك من شهادة سائر القربات بعضهم لبعض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - فهي مقبولة . وإذا كان البين من حكم محكمة أول درجة أن الطاعن تمسك ببطلان شهادة أول شاهدي المطعون عليها تأسيسا على أنها جدة لزوجته وأن هذه الأخيرة من وريثها فيعتبر أنه يشهد لزوجته ، وكان الشاهد بهذه المثابة ليس من فروع المطعون عليها ، فإنه لا تثريب على الاعتداد بشهادته .

٣ - متى كانت الأوراق خالية مما يفيد تمسك الطاعن بقيام صلة مانعة من الشهادة أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز له إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ١١٣ سنة ١٩٧١ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة المنصورة الابتدائية طالبة

(١) نقض ١٩٧٥/٣/٢٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ ص .

الحكم بثبوت وفاة ... .. ولأنها من ورثتها بصفقتها أما لها ، ثم وفاة ابن بنتها المذكورة ” ... .. “ وأنها من ورثته بصفقتها جدته لأمه ، وقالت بياناً لدعواها أنه بتاريخ ١٩٧٠/٤/٨ توفي ” ... .. “ وانحصر إرثه فيها باعتبارها جدته لأم وفي والده الطاعن ، وإذ رفضت المحكمة المختصة إصدار إلهاد شرعى بذلك تبعاً للمنازعة الطاعن فى وراثتها للتوفى فقد أقامت دعواها بالطلبات سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لنثبت المطعون عليها وفاة المرحومة ... .. وأنها والدتها ومن ورثتها وتستحق فى تركتها السدس فرضاً ثم وفاة المرحوم ... .. وأن المدعية جدته لأمه المتوفاه الأولى وأنها من ورثته وتستحق فى تركته السدس فرضاً ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٥ بإثبات وفاة ... .. فى ١٩٥٧/٩/٢٤ وأن المطعون عليها من بين ورثتها الشرعيين بصفقتها أمها وتستحق فى تركتها السدس فرضاً ، وبإثبات وفاة ... .. فى ١٩٧٠/٤/٨ وأن المطعون عليها من ورثته الشرعيين بصفقتها جدته لأمه المتوفاه الأولى وتستحق فى تركته السدس فرضاً . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ كلى المنصورة وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، وحذدت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن أقـد على أربعة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه تخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بتوريث أم الأم من حفيدها حال وجود الأب ، مع أنها محجوبة به من الميراث على خلاف أحكام الشريعة الإسلامية والمادة ٢٥ من قانون الموارىث .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون الموارىث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أن ” ... .. الجدة الصحيحة هى أم أحد الأبوين أو الجد الصحيح وإن علت وللمدة أو الجدات السدس ، و يتمم بينهما على السواء لا فرق بين ذات قرابة وذات قرابتين “ . وفى المادة ٢٥



على أنه " تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقا ، وتحجب الجدة القريبة الجدة البعيدة ، ويحجب الأب الجدة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا كانت أصلا له ، يدل على أن الجدة الصحيحة وهى التى لا يتوسط بينها وبين الميت جد غير صحيح ، ترث السدس فرضا تنفرد به الواحدة ويشارك فيه الأكثر من واحدة ، وأن الأب عند وجوده يحجب الجدة لأب دون الجدة لأم أخذا بالقاعدة الشرعية بأن من أدلى إلى الميت بوارث يحجب عنسد وجود هذا الوارث ، وأم الأب قد أدلت بالأب ولكن أم الأم لم تدل به وما أخذ هذا النص المذهب الحنفى . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها جدة المتوفى ... .. لأمه التى توفيت قبله فانها ترث فى تركته ولا يحجبها عن ذلك وجود الطاعن باعتباره أب المتوفى ، وإذا التزم الحكم هذا النظر وقضى بتوريث المطعون عليها للسدس فرضا فى تركة المتوفى فانه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويكون النعى فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائى — المؤيد بالحكم المطعون فيه — استند فى قضائه إلى أقوال شاهدين للمطعون عليها ، مع أن شهادتهما غير مقبولة لأنهما من فروعهما وذلك وفقا لأرجح الأقوال فى مذهب الحنفية .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كان من الأصول المقررة شرعا وجوب انتفاء التهمة عن الشاهد ، فلا تقبل شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله سواء علا الأصل أو سفل ، وسواء كان الأصل من جهة الأبوة أو الامومة ، أما فيما عدا ذلك من شهادة سائر القرابات بعضهم لبعض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فهى مقبولة ، ولما كان البين من حكم محكمة أول درجة أن الطاعن تمسك ببطلان شهادة أول شاهدى المطعون عليها تأسيسا على أنها جدة لزوجته وأن هذه الأخيرة من ورثتها فيعتبر أنه يشهد لزوجته ، وكان الشاهد بهذه المثابة ليس من فروع المطعون عليها فانه لا أثر يرب على الاعتداد بشهادته . أما بالنسبة للشاهد الثانى فإن الأوراق خالية مما يفيد تمسك الطاعن بقيام صلة مانعة من الشهادة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز له إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع ويكون النعى فى هذا الخصوص غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الدعوى ليست من قبيل الدعاوى المقبولة شرعا والتي يجوز سماعها إذ أنها لا تنطبق على النصوص الفقهية .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يبين في تقرير الطعن الأساس الذي يستند إليه لعدم سماع الدعوى وعدم قبولها مما يكون به النعى مجعلا وبالتالي غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أمين فتح الله نائب رئيس المحكمة، ومضوية المادة المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، ومحمد كمال عباس ، وصلاح الدين يوسف ، ود / ابراهيم صالح .

( ٢٩٠ )

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) حراسة " حراسة إدارية " . أهلية .

منع الرعايا للفرنسيين بتمتضي الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ من حق التقاضي . لا يعد حليا لأهليتهم .

( ٢ ) حراسة " حراسة إدارية " . دعوى . تقادم " تقادم مسقط " .

مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات التي تقضى ضد الرعايا الموضوعة أموالهم تحت الحراسة . عدم سرياتها في حقهم خلال فترة الحراسة .

( ٣ ) حراسة " حراسة إدارية " . تقادم " تقادم مسقط " . نيابة .

إنهاء الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين عملا بالأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ . أثره .  
حودة حق التقاضي إليهم وانفتاح مواعيد السقوط في حقهم منذ هذا التاريخ . تخويل الخارس سلطة إدارة هذه الأموال إلى أن يتم تسليمها لأصحابها . لا أثر له .

١ — يبين من نصوص المواد ٥ ، ٨ ، ٩ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ أنها منعت الرعايا الفرنسيين من حق التقاضي أمام أية هيئة قضائية في مصر طالما كانت أموالهم تحت الحراسة ، وهذا الحظر لا يتضمن سلبا لأهلية الرعايا الفرنسيين وإنما هو منع لهم من حق التقاضي لأسباب اقتضتها مصلحة الدولة .

٢ — مفاد ما نصت عليه المادة ٢١ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ من أنه "تمدد مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعة أموالهم تحت الحراسة" — أن هذه المواعيد لا تجرى أو تنفتح في حق هؤلاء الأشخاص خلال فترة الحراسة إلا أنها تبدأ أو تعود فتستأنف سيرها بمجرد إنهاء هذه الحراسة .

٣ — متى كان الأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٨/٩/١٩٥٨ الخاص بإنهاء الحراسة على أموال الفرنسيين قد أنهى العمل بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بالنسبة لهم — دون أن يعلق ذلك على استلامهم أموالهم — فإن مقتضى هذا الإنهاء أن يعود حق التقاض إلى هؤلاء الرعايا وتنفتح بذلك مواعيد السقوط في حقهم من تاريخ صدور هذا الأمر ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ من أنه "يحتفظ الحارس العام والحراس الخاصون بسلطة إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة تحت الحراسة إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها أو وكلائهم وفقا للإجراءات التي يقررها وزير الاقتصاد والتجارة والحارس العام كل في حدود اختصاصه .

"ذلك أن تخويل الحارس — وهو نائب نيابة قانونية — هذا الحق لا يقتضى سلبه من الأصل الذي يبقى له الحق دائما في ممارسة ما هو مخول للنائب ما دام لم يمنع منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر وجرى في قضائه على أن ميعاد السقوط في حق الطاعن يبدأ منذ إنهاء الحراسة لا منذ استلامه لأمواله ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مأمورية ضرائب محرم بك قدرت أرباح الطاعن عن سنتي ١٩٥٠



و ١٩٥١ وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن فقد أصدرت قرارها برفض الطعن ، ولما كان الطاعن ممن خضعوا لأحكام الأمر العسكري رقم ٤ الصادر في ١٩٥٦/١١/١ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وفرضت الحراسة على أمواله تنفيذا لهذا الأمر فقد أعلنت اللجنة قرارها في ١٩٥٧/٢/١٦ إلى الحارس العام على أموال المعتقلين والمراقبين وبعد أن رفعت الحراسة عنه بتاريخ ١٩٥٧/٥/٤ طعن الطاعن في هذا القرار بتاريخ ١٩٥٧/٦/١ بالدعوى رقم ٥٧١ تجارى كلى الاسكندرية . دفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد وفي ١٩٥٨/٥/٢٠ حكمت بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، وفي ١٩٥٨/٥/٢٠ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٩ سنة ١٤ ق . وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض استنادا إلى أن النص في المادة ١٦ من الأمر العسكري رقم ٤ سنة ١٩٥٦ على مد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى منه ، من شأنه وقف هذه المواعيد بالنسبة لكل الخاضعين للحراسة تنفيذا لأحكام هذا الأمر إلى أن ترفع الحراسة عنهم ومن هذا التاريخ يبدأ سريانها في حقهم . وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٣ نقضت المحكمة هذا الحكم وبصحيفة أعلنت لمصلحة الضرائب بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١ عجل الطاعن استئنافه . دفعت مصلحة الضرائب بسقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة منذ صدور حكم النقض حين إعلان صحيفة التعجيل . وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٤ حكمت المحكمة بسقوط الخصومة ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينهى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم قضى بسقوط الخصومة في الاستئناف لتعجيله بعد أكثر من سنة من آخر إجراء صحيح وهو صدور حكم النقض وأن الثابت أن الحراسة المفروضة على أموال الرعايا الفرنسيين بالأمر العسكري رقم ٥

سنة ١٩٥٦ قد انتهت بالأمر العسكري رقم ٣٦ الصادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٨ ومقتضى هذا الإنهاء أن يعود حق التقاضى إلى هؤلاء الرعايا منذ هذا التاريخ وأن قيام الحارس بإدارة أموال الطاعن ومباشرة قضاياها فى المنازعات الناشئة من أعمال الإدارة لا تسلب الطاعن الحق فى ممارسة ما هو مخول للنائب وأن الحراسة لم تكن مانعة له من تعجيل الاستئناف فى الميعاد القانونى . وهذا خطأ من الحكم ذلك أن المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٢١ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ تظل ممتدة طالما لم يتسلم الطاعن أمواله من الحارس على أموال الرعايا الفرنسيين وإذ كان قد تسلمها فى ٣/٨/١٩٦٨ وعجل الاستئناف فى ٢/١٠/١٩٦٨ فإن التعجيل يكون قد تم فى الميعاد القانونى .

وحيث إن الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ نص فى مادته الخامسة على أن " لا يجوز لأى شخص من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أن يرفع دعوى مدنية وتجارية أمام أية هيئة قضائية فى مصر ولا أن يتابع السير فى دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة " . وقد اقتضى هذا الحظر تعيين حراس لإدارة أموال هؤلاء الرعايا حسبما جاء بالمادة الثامنة من هذا الأمر ، كما أوردت المادة التاسعة المهام التى يقوم بها الحراس ومنها ما نصت عليه من أن " وللحراس حق التقاضى باسم الأشخاص الذين ينوبون عنهم " ويبين من هذه النصوص أنها منعت الرعايا الفرنسيين من حق التقاضى أمام أية هيئة قضائية فى مصر طالما كانت أموالهم تحت الحراسة وهذا الحظر لا يتضمن سلبا لأهلية الرعايا الفرنسيين وإنما هو منع لهم من حق التقاضى لأسباب اقتضتها مصلحة الدولة كما نصت المادة ٢١ من ذات الأمر العسكري على أن تمد مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التى تسرى ضد الرعايا الموضوعة أموالهم تحت الحراسة " بما مفاده أن هذه المواعيد لا تنجرى أو تنفتح فى حق هؤلاء الأشخاص خلال فترة الحراسة إلا أنها تبدأ أو تعود فتستأنف سيرها بمجرد إنهاء هذه الحراسة ، وإذ كان الأمر العسكري رقم ٣٦ سنة ١٩٥٨ الصادر فى ١٨/٩/١٩٥٨ الخاص بإنهاء الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين قد أنهى العمل بالأمر العسكري رقم ٥ سنة ١٩٥٦ بالنسبة لهم — دون أن يعلق ذلك على استلامهم أموالهم — فإن مقتضى هذا الإنهاء أن يعود حق التقاضى إلى هؤلاء الرعايا وتنفتح بذلك مواعيد



السقوط في حقهم من تاريخ صدور هذا الأمر ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ من أنه " يحتفظ الحارس العام والحراس الخاصون بسلطة إدارة أموال الرعايا الفرنسيين الموضوعة تحت الحراسة إلى أن يتم تسليمها إلى أصحابها أو وكلائهم وفقا للإجراءات التي يقررها وزير الاقتصاد والتجارة والحارس العام كل في حدود اختصاصه " ذلك أن تخويل الحارس — وهو نائب نيابة قانونية — هذا الحق لا يقتضى سلبه من الأصل الذي يبقى له الحق دائما في ممارسة ما هو مخول للنائب مادام لم يمنع منه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر وجرى في قضائه على أن ميعاد السقوط في حق الطاعن يبدأ منذ إنهاء الحراسة عليه لا منذ استلامه لأمواله فإنه لا يكون قد خالف القانون ويتعين بذلك رفض الطعن .

---

## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار الدكتور حافظ هريدى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين ، أحمد صفاء الدين ، وعز الدين الحسينى ، وعبد العال السيد ،  
ومحمدى الخولى .

( ٢٩١ )

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ١ ٤ القضائية :

إعلان .

تعليم صورة صحيفة الاستئناف إلى إدارة قضايا الحكومة بصفتها نائبة من محافظ  
الاسكندرية . لا حاجة لقيام المحضر باخطار المعلن إليه بكتاب مسجل يخبره فيه بمن سلمت إليه  
الصورة . على ذلك .

إذ نص قانون المرافعات فى المادة العاشرة على أن تسلم الأوراق المطلوب  
إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه ، ويجوز تسليمها فى الوطن المختار  
فى الأحوال التى بينها القانون وفى المادة ١٣ بفقراتها العشر على أنه فيما يتعلق  
بالدولة والأشخاص العامة والشركات التجارية والشركات المدنية والجمعيات  
والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية والشركات الأجنبية التى لها  
فرع أو وكيل فى مصر ، وأفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم والمسجونين  
وبحارة السفن التجارية أو العاملين بها ، والأشخاص الذين لهم موطن معلوم  
فى الخارج ، والأشخاص الذين ليس لهم موطن معلوم — يكون تسليم  
الإعلان حسب المبين فى كل فقرة إلى الشخص أو الهيئة أو فى المركز  
أو الجهة المنصوص عليها ، فإنه بذلك — وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة — يكون قد أخرج إعلان الأشخاص المذكورين فى المادة ١٣  
سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين من — كم المادة العاشرة بحيث يصح الاعلان  
لكل منهم إذا سلمت صورته بالكيفية المنصوص عليها فيها بالنسبة إليه  
وبحيث يمتنع تطبيق ما يخالفها من القواعد العامة فى الاعلان . وإذا كان



يبين من الأوراق أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم كتاب المحكمة المختصة وأعلنت إلى محافظ الاسكندرية بصفته بتسليم صورتها إلى فرع إدارة قضايا الحكومة بالاسكندرية طبقا لما تقضى به المادة ١٣ بتاريخ ... .. قبل انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ تقديم الصحيفة ، فإن إعلانها يكون قد وقع صحيحا دون حاجة لقيام المحضر باخطار المعلن إليه بكتاب مسجل يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المعرو وبعده المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليه (محافظ الاسكندرية بصفته) بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المبرم بينه وبين المدعى عليه والمؤرخ ١٩٦١/٣/٣١ برسومزاد بيع قطعة الأرض المبينة بصحيفة الدعوى .. وبإلزامه بأن يرد له مقدم الثمن وقدره ١٥٢ ج ٠ وفى ١٩٧٠/٥/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاءه والقضاء بطلباته الأولى وقيد الاستئناف برقم ٩٢٨ سنة ٢٦ ق مدنى . دفع الحاضر من المطعون عليه (المستأنف عليه) باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على أن صحيفة الاستئناف وإن كانت قد أعلنت بتسليم صورتها للموظف المختص بإدارة قضايا الحكومة بالإسكندرية خلال ثلاثة أشهر إلا أن هذا الإعلان لا يعتبر إعلانا صحيحا لعدم

قيام المحضر بتوجيه كتاب مسجل إلى المستشارف عليه يخبره فيه بمن سلمت إليه للصورة . وفي ١٥/١١/١٩٧١ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وبعدم صحة إعلان المطعون عليه ( المستشارف عليه ) بصحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب على أن المحضر قد اكتفى بتسليم صحيفة الاستئناف إلى إدارة قضايا الحكومة دون أن يوجه إلى شخص محافظ الاسكندرية المعلن إليه كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة وهو خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن إدارة قضايا الحكومة تعتبر طبقا لنص المادة ١٣ من قانون المرافعات وكيالة قانونية عن الوزارة ورؤساء المصالح والمحافظين في استلام صحف الدعاوى والطعون والأحكام وأن الإعلان يقع صحيفا بمجرد تسليمها صورة صحف الدعاوى دون حاجة لأى إجراء آخر .

وحيث إن هذا النص صحيح ذلك أن قانون المرافعات إذ نص في المادة العاشرة على أن تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التى بينها القانون وإذ نص في المادة ١٣ بفقراتها العشر على أنه فيما يتعلق بالدولة والأشخاص العامة والشركات التجارية والشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية والشركات الأجنبية التى لها فرع أو وكيل في مصر وأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم والمسجونين وبجارة السفن التجارية أو العاملين بها والأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج والأشخاص الذين ليس لهم موطن معلوم يكون تسليم الإعلان حسب المبين في كل فقرة إلى الشخص المبين أو الهيئة المبينة أو في المركز المبين أو في الجهة المبين فيها فانه بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —



يكون قد أخرج إعلان الأشخاص المذكورين في المادة ١٣ سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين من حكم المادة العاشرة بحيث يصح الإعلان لكل منهم إذا سلمت صورته بالكيفية المنصوص عليها فيها بالنسبة إليه وبحيث يمتنع تطبيق ما يخالفها من القواعد العامة في الإعلان . لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم كتاب المحكمة المختصة بتاريخ ١٩٧١/٩/٨ وأعلنت إلى محافظ الاسكندرية بصفته بتسليم صورتها إلى فرع إدارة قضايا الحكومة بالاسكندرية طبقا لما تقضى به المادة ١٣ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٠ قبل انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ تقديم الصحيفة ، فإن إعلانها يكون قد وقع صحيحا دون حاجة لقيام المحضر باخطار المعلن إليه بكتاب مسجل يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

بإضافة السيد المستشار محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصبجي ، ومحمد فاضل المرجوشي ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد عبد العظيم عيد .

( ٢٩٢ )

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٩ القضائية :

نقض " حالات الطعن " . حكم " الطعن فى الحكم " . استئناف .  
" الأحكام الجائز الطعن فيها " . دفع .

الحكم برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى وسماعها . عدم جواز الطعن فيه على استقلال .  
قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بعدم جواز سماع الدعوى عند استئناف الحكم الصادر فى الموضوع .  
عدم اعتباره مادرا على خلاف حكم سابق حاز لقوة الأمر المقضى . الطعن فيه بالنقض غير جائز .

متى كان سبب الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه وهو صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية قضى بقبول الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على خلاف حكم نهائى سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم قاضيا برفض ذلك الدفع مما يجوز معه الطعن بطريق النقض ، وكان الثابت من الحكم السابق الصادر فى ذات النزاع من محكمة الدرجة الأولى وهى محكمة ابتدائية وقبل إحالته إلى المحكمة الجزئية أنه قضى برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى وسماعها ، وكان مثل هذا الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تنتهى به الخصومة المرددة بين الطرفين ولا يجوز الطعن فيه على استقلال ومن ثم فإنه لم يصبح نهائيا ولم يحز قوة الأمر المقضى ، وإذا طعن عليه بالاستئناف عند استئناف الحكم الصادر فى الموضوع من المحكمة الجزئية والذي تضمنت صحيفته صراحة هذا الدفع انتهت المحكمة الاستئنافية إلى قبوله قاضية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز سماع الدعوى ، إذ كان ذلك ، وكانت الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية وعملا بنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن فيها



أمام محكمة النقض إلا إذا فصّلت في نزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر النقيض فإن الطعن — وأيا كان وجه الرأي في مخالفة الحكم المطعون فيه لنظام التقاضي على درجتين — يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام على البنك التجارى المصرى الذى يمثله المطعون ضده الدعوى رقم ١١٧ سنة ١٩٥٩ عمال كلى القاهرة طالبا الحكم بالزامه بأن يؤدي له مبلغ ١٦١٠٢ ج وقال في بيان دعواه انه تعاقد مع البنك المذكور على تنصيبه مديرا عاما له مدة خمس سنوات من ١٩٥٦/٦/٤ حتى ١٩٦١/٦/٣ إلا أن البنك أخطره في ١٩٥٨/١/١٣ بفسخ العقد فأقام دعواه مطالبا بذلك المبلغ الذى يمثل في مجموعه ما استحق له من أجر عن باقى مدة العقد ومكافأة نهاية الخدمة وبدل الإنذار — دفع الحاضر عن البنك بعدم سماع الدعوى إلا أن النص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بدعم البنك وبتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٩ قضت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وسماع الدعوى ثم قضت في ١٩٦٠/٢/٢٣ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة حيث قيدت برقم ١٩٧٢ سنة ١٩٦٠ وفي ١٩٦٧/١٢/١٧ قضت هذه المحكمة الأخيرة بالزام البنك بأن يؤدي للطاعن مبلغ ٦٧٤٣ ج ، فأقام البنك المطعون ضده الاستئناف رقم ٧٣ سنة ٦٨ ق أمام محكمة القاهرة ببيتها الاستئنافية ابتغاء إلغاء هذا الحكم معاودا الدفع بصحيفته بعدم جواز سماع الدعوى . وفي ١٩٦٨/١٢/٢٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز سماع الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت انظره جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٥ حيث التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إنه لما كان سبب الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه وهو صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية قضى بقبول الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على خلاف حكم نهائى سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم قاضيا برفض ذلك الدفع مما يجوز معه الطعن بطريق النقض ، وكان الثابت من الحكم الصادر فى ذات النزاع بتاريخ ٢٩/٩/١٩٥٦ من محكمة الدرجة الأولى وهى محكمة ابتدائية وقبل إحالته إلى المحكمة الجزئية أنه قضى برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى وبسماعها وكان مثل هذا الحكم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تنتهى به الخصومة المرددة بين الطرفين ولا يجوز الطعن فيه على استقلال ومن ثم فإنه لم يصبح نهائيا ولم يحز قوة الأمر المقضى وإذ طعن عليه بالاستئناف عند استئناف الحكم الصادر فى الموضوع من المحكمة الجزئية بجلسة ١٧/١٢/١٩٦٧ والذى تضمنت صحيفته صراحة هذا الدفع انتهت المحكمة الاستئنافية إلى قبوله قاضية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية وعملا بنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض إلا إذا فصلت فى نزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى فان الطعن — وأيا كان وجه الرأى فى مخالفة الحكم المطعون فيه لنظام التقاضى على درجتين — يكون غير جائز .



## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : أديب قصبجي ، محمد فاضل الترجوشى ، ومرف الدين خيرى ، ومحمد  
عبدالعظيم عيله .

( ٢٩٣ )

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٩ القضائية :

( ٣٤٢٤١ ) تأمينات اجتماعية " المعاشات " .

( ١ ) أصحاب المعاشات المشار إليهم بالمادة ٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بهم .  
العاملون المؤمن عليهم الذين لهم حق المعاش وفقاً للقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . اقتصار  
حقهم فى الإفادة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على ما ورد بالمادتين ٩١ و ١٠٩ منه .

( ٢ ) : المادة ٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية . انطباق  
حكمها على المستحقين عن أصحاب المعاشات الذين نشأت حقوقهم فى المعاش طبقاً للقانون ٩٢  
لسنة ١٩٥٩ .

( ٣ ) : التفرقة فى الحكم بين أصحاب المعاشات وبين المستحقين فى المعاش عن أولئك  
العمال . تمييز " المستحقين الحاليين " الوارد بالمادة ٣ من مواد إصدار القانون ٦٣  
لسنة ١٩٦٤ . هدم انصرافه إلى أصحاب المعاشات أنفسهم .

١ - البين من نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار  
قانون التأمينات الاجتماعية أنها دلت بعبارة صريحة على أن المراد بأصحاب  
المعاشات العاملون المؤمن عليهم الذين لهم حق المعاش وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٢  
لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية وأن حق أصحاب المعاشات فى الإفادة  
من أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قاصر على ما ورد بالمادتين ٩١ و ١٠٩  
منه وأولاهما متعلقة بالجددين الأقصى والأدنى لمعاش المؤمن عليه والثانية خاصة  
بوقف صرف المعاش إلى صاحبه إذا أعيد إلى الخدمة وبمحالة جواز الجمع بين  
الأجر والمعاش .

٢ — دلت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية بعبارة صريحة على أن من عناهم المشرع بتطبيق حكمها عليهم المستحقون عن أصحاب المعاشات الذين نشأت حقوقهم في المعاش طبقا لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

٣ — إذ كان الواضح من نصوص مواد القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنظمة لمعاش العاملين ولشروط استحقاق ورتبهم ومن كانوا يعولونهم في هذا المعاش أن المشرع يعبر عن العمال الذين لهم حق المعاش بأصحاب المعاشات بينما يعبر عن المستحقين في المعاش عن أولئك العمال في حالة وفاتهم بالمستحقين . وكان اختلاف النصوص التي تحكم حالة كل من أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم مما يقتضى المغايرة بينهما في الحكم وقاطعا في الدلالة على أن يعتبر " المستحقين الحاليين " الوارد بالمادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينصرف إلى " أصحاب المعاشات " أنفسهم . وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورتب قضاءه برفض دعوى الطاعن على أنه وهو صاحب معاش لا يطبق في شأنه حكم المادة الثالثة من القانون المشار إليه ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٦ عمال كلي القاهرة على المطعون ضدهما وانتهى فيها إلى طلب الحكم بالزام الهيئة المطعون ضدهما الأولى بتعديل معاشه إلى ٩٤٩٦ و٩ جنيهات شهريا اعتبارا من أول شهر أكتوبر سنة ١٩٥٩ وبأن تؤدي إليه قيمة فروق المعاش المستحقة له حتى تاريخ



الحكم ، وذلك في مواجهة المطعون ضدها الثانية . وقال بيانا لدعواه ، إنه يعمل منذ عشرين عاما لدى شركة شل التي آلت إلى الشركة المطعون ضدها الثانية وأصيب أثناء الخدمة بعاهة مستديمة أعجزته عن العمل عجزا كاملا يستحق بمقتضاه معاشا يعادل ٤٠٪ من آخر أجر كان يتقاضاه وهو ٢٢ جنيتها شهريا وفقا لأحكام المادتين ٧٦ و ٩٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، واذ ربطت له المطعون ضدها الأولى وبالمخالفة لحكم هاتين المادتين معاشا شهريا ٥,٥٨٤ جنيات فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . وفي ١٢ مايو سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٥٨١ سنة ٨٥ ق وعدل طلباته إلى إلزام المطعون ضدها الأولى بأن تجعل معاشه ٧,٩١٣ جنيات شهريا اعتبارا من أول شهر يونيه سنة ١٩٦٤ وبأن تؤدي إليه قيمة فروق المعاش المستحقة له حتى تاريخ الحكم وذلك استنادا إلى نص المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وفي ٧ مايو ١٩٦٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وبعرض الطعن على غرفة المشورة حددت لنظره جلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٥ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية تتضمن فقرتين مستقلتين كل منهما عن الأخرى في الحكم الأولى تقضى بسريان أحكامه على المستحقين من المعاملين بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثانية تقضى بزيادة أنصبة المستحقين الحاليين بمقدار الثلث اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٤ ، مما مفاده أن المستحقين من المعاملين بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ غير المستحقين

الحاليين لأن التعبير الأخير من السعة والشمول بحيث ينبغي أن يشمل أصحاب المعاشات ولا يقصر على المستحقين عنهم وإذا رفض الحكم المطعون فيه تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على الطاعن باعتباره صاحب معاش قولاً بأن تعبير المستحقين الحاليين لا ينصرف إلى أصحاب المعاشات وأن هؤلاء أوردت المادة الثانية من هذا القانون حكماً خاصاً بهم ، وكان لا تعارض بين إفادة أصحاب المعاشات من حكم تلك المادة الثانية وبين إفادتهم من حكم الفقرة الثانية من المادة المشار إليها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ينص في المادة الثانية منه على أنه " تسرى أحكام المادتين ٩١ ، ١٠٩ من القانون المرافق على أصحاب المعاشات العاملين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذين نشأت حقوقهم في المعاش طبقاً لأحكامه " ، وينص في المادة الثالثة على أنه " تسرى أحكام القانون المرافق على المستحقين عن العاملين بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه على أن تزداد أنصبة المستحقين الحاليين بمقدار الثلث اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون ، وكان البين من نص المادة الثانية أنها دلت بعبارة صريحة على أن المراد بأصحاب المعاشات العاملون المؤمن عليهم الذين لهم حق المعاش وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية وأن حق أصحاب المعاشات في الإفادة من أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قاصر على ماورد بالمادتين ٩١ و ١٠٩ منه وأولاهما متعلقة بالحددين الأقصى والأدنى لمعاش المؤمن عليه والثانية خاصة بوقف صرف المعاش لدى صاحبه إذا أعيد إلى الخدمة وبمحالة جواز الجمع بين الأجر والمعاش ، كما أن البين من نص المادة الثالثة أنها دلت بعبارة صريحة على أن من عناهم المشرع بتطبيق حكمها عليهم المستحقون من أصحاب المعاشات الذين نشأت حقوقهم في المعاش طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، وكان الواضح من نصوص مواد القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنظمة لمعاش العاملين ولشروط استحقاق وراثتهم ومن كانوا يعولونهم في هذا المعاش أن المشرع



يعبر عن العمال الذين لهم حق المعاش بأصحاب المعاشات بينما يمرر عن المستحقين في المعاش من أولئك العمال في حالة وفاتهم بالمستحقين ، وكان اختلاف النصوص التي تحكم حالة كل من أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم مما يقتضى المغايرة بينهما في الحكم وفاقطعا في الدلالة على أن تعبير " المستحقين الحاليين " الوارد بالمادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينصرف إلى " أصحاب المعاشات " أنفسهم . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورتب قضاءه برفض دعوى الطاعن على أنه وهو صاحب معاش لا تطبق في شأنه حكم المادة الثالثة من القانون المشار إليه ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعن رفض الطعن .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصيبي ، ومحمد فاضل المرجوشي ، ومحمد صلاح الدين عبد الحيد ، ومحمد عبد العظيم عيد .

( ٢٩٤ )

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٩ القضائية :

( ٢٠١ ) دعوى ” الإعادة للرافعة ” ” الدفاع فى الدعوى ” . محاماه .

( ١ ) رفض المحكمة بأسباب سائغة . • طلب إعادة الدعوى للرافعة لعدم جديته . • النحر على حكمها بالإخلال بحق الدفاع . • لا محل له .

( ٢ ) المادة ١٣٥ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . • القصد منها . • تمكين الخصم من إبداء دفاعه إذا تنازل محاميه عن التوكيل . • لا محل للتعدي بها إذا كان الخصم قد استكمل دفاعه فى الدعوى .

( ٣ ) خبرة محكمة الموضوع .

إنهاء المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية إلى الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحته . • عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه أو بإجابة طلب إعادة المأورية إلى الخبير .

( ٤ ) حكم ” عيوب التدليل ” .

استناد الحكم الابتدائى فى رفض طلب المكافأة التى طلب الطاعن القضاء له بها إلى تقرير الخبير رغم كونه قد ترك الفصل فيها للمحكمة . • تأييد هذا الحكم استثناء فإذون إيراد أسباب خاصة تجعل هذا القضاء . • قصور .

١ - متى كان يبين أن المحكمة قد تراءى لها فى حدود سلطتها الموضوعية للأسباب السائغة التى أوردتها أن طلب الطاعن إعادة الدعوى للرافعة طلب غير جدى فلم تستجب إليه ، فإنه لا محل للطعن على حكمها بأنه أخل بحق الطاعن فى الدفاع خاصة وأن الطاعن لم يأخذ على المذكرة التى أشار إليها الحكم والتى



قدمها محاميه في فترة حجز الدعوى للحكم بعد أن تنازل عن التوكل بجلسة ... ..  
أنها أغفلت أى وجه من أوجه دفاعه .

٢ — إذ كان الطاعن قد استكمل دفاعه في الدعوى ، فإن تحديه بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٥ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يصبح عديم الجدوى لأن المشرع لم يقصد من هذا النعى سوى تمكين الخصم من إبداء دفاعه إذا تنازل محاميه عن التوكيل .

٣ — متى كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة ما جاء به فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالا على الطعون التي توجه إليه ، أو باجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير .

٤ — متى كان يبين من تقرير خبير الدعوى المودع ملف الطعن أن الخبير لم يعرض لبحث مكافأة الميزانية ( التي طلب الطاعن القضاء له بها ) ومدى توافر العناصر التي تجعلها جزءا من الأجر وفقا لما ورد بمنطوق الحكم الصادر بنديه بل ترك أمر الفصل فيه للمحكمة باعتبار أنه من المسائل القانونية ، وكان الحكم الابتدائي لم يلق بالآ إلى هذا الذي أثبتته الخبير في تقريره وتصور خطأ أن الخبير قرر استبعاد تلك المنحة من مستحقات الطاعن فرفض الحكم بتقرير حقه فيها أخذا وكما قال برأى الخبير ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد قضاء الحكم الابتدائي بشأنها دون أن يورد من جانبه أسبابا خاصة تحمل هذا القضاء ، فإنه يكون قد أخطأ في الإسناد كما شابه القصور في التسبيب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٤٥ سنة ١٩٥٧ عمال كالى القاهرة على البنك

المطعون ضده الأول وطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٨٣٥٥ ج و ٩٨٥ م وقال بيانا لها انه بعد أن التحق بخدمة البنك في ٥ يناير سنة ١٩٣٣ دأب على إساءة معاملته فرفض مساواته بزملائه في الأجر أثر حصوله على شهادة البكالوريا في سنة ١٩٣٦ بل وضعه في درجة تقل عن درجتهم ثم استبقاه في قسم التوريدات الذي يعمل به بعد حصوله على ليسانس الحقوق في سنة ١٩٤٨ حتى نقله إلى قسم القضايا في ١١ مارس سنة ١٩٥٠ دون أن يمنحه المرتب المقرر للحامي في هذا القسم مما دعاه إلى أن يقدم استقالته في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٧ على أن يؤدي له البنك مرتب سنتين فضلا عن كفاية مكافأته المقررة بقانون العمل ولوائح البنك، إلا أن البنك بعد أن قبل استقالته عرض عليه مبلغ ١٨٢٥ ج واشترط لصرفه له أن يقر كتابة بأنه تقاضى كل حقوقه فرفض قبوله . وإذ كان يستحق قبل البنك ١٠٨٩ ج و ٥٢٨ م فرق مرتب ، ١٤٠٥ ج و ١٥٢ م مكافأة نهاية الخدمة ، ٣٨٧٠ ج و ٦٧٣ م مكافأة طبقا لنظم البنك ، ١٨٧٣ ج و ٥٣٦ م مرتب سنتين طبقا لقرار مجلس إدارة البنك ، ١١٧ ج و ٩٦ م بدل أجارة ، ١٠٠٠٠ ج تعو أيضا عن عسف البنك الذي حمه على الاستقالة ومجموع كل ذلك مبلغ ١٨٣٥٥ ج و ٩٨٥ م فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ، وبتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٦١ قضت المحكمة الابتدائية بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره وأدخل الطاعن الشركة المطعون ضدها الثانية خصما في الدعوى طالبا إلزامها بالتضامن مع البنك المطعون ضده الأول بمبلغ ٤٤ ج و ٤٣٥ م قيمة التأمين الجماعي قضت المحكمة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٨ بإلزام المطعون ضده الأول بأن يؤدي للطاعن مبلغ ١٧٦١ ج و ١٦٧ م وبإلزام المطعون ضدها الثانية بأن تؤدي للطاعن مبلغ ٤٤ ج و ٤٣٥ م فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٧٦ سنة ٨٥ ق . كما استأنفه المطعون ضده الأول بالإستئناف رقم ٥٩٠ سنة ٨٥ ق . وبتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بعد أن ضمت الاستئنافين بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم في جزئه الخاص بمكافأة



الميزانية ورفض الطعن فيما عدا ذلك . عرض الطعن على غرفة المشورة فاستبعدت الوجه الثاني من السبب الثاني وكذلك السببين الثالث والرابع من أسبابه وقصرت نظر الطعن على السبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني وحددت لذلك جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٥ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أن محاميه الذي تولى الدفاع عنه أمام محكمة الاستئناف لمرضه طلب بجملة ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٩ تأجيل الدعوى للاطلاع فأجلتها المحكمة إلى جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٦٩ وإذا كان هذا الأجل غير كاف لاطلاعه على ملف الدعوى فقد طلب بهذه الجلسة أن تمنحه المحكمة أجلا أوسع يمكنه من ذلك إلا أن المحكمة لم تمهله سوى أسبوعين فقط وأجأت الدعوى إلى جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٦٩ الأمر الذي دعاه إلى التنازل عن التوكيل بهذه الجلسة كما طلب التأجيل لإخطار موكله بذلك فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وحجرت الدعوى للحكم بجملة ١٩ يونيو سنة ١٩٦٩ وفيها أصدرت حكما المطعون فيه دون أن تتمكن الطاعن من إبداء دفاعه رغم أنه تقدم لها بطلب لإعادة الدعوى للمرافعة أرفق به الشهادات الدالة على مرضه مما يعتبر إخلالا منها بحق الدفاع فضلا عن أنها خالفت نص المادة ١٣٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذي ألزم المحكمة في حالة تنازل المحامي الموكل عن التوكيل تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر ولا يغير من ذلك أن يكون محامي الطاعن قدم مذكرة بدفاعه في فترة حجز الدعوى للحكم درءا لمسئوليته في مفهوم ذلك النص .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الطاعن إعادة الدعوى للمرافعة بقوله "وحيث أن المستأنف (الطاعن) حصر بنفسه وترافع في الدعوى ثم قدم مذكرة مطولة بجملة اليوم ناقش فيها تقرير الخبير طالبا رد المأمورية إليه معترضا على الطريقة التي تمت بها ... وردد فيها ما سبق أن أبداه أمام محكمة أول درجة من دفاع ثم تقدم أخيرا في ١٠ يونيو سنة ١٩٦٩ بطلب فتح باب المرافعة لإبداء دفاعه مستندا إلى بعض الشهادات الطبية المرافقة بالطلب وحيث أنه بالنسبة لطلب فتح باب المرافعة فلا تلتفت إليه المحكمة بعد أن استوفى المستأنف (الطاعن) دفاعه بالجلسة والمذكرات ولا ترى محلا لإجابته"

وكان يبين من ذلك أن المحكمة قد تراءى لها في حدود سلطتها الموضوعية للأسباب السائغة التي أوردتها أن ذلك الطلب هو طلب غير جدى فلم تستجب إليه فإنه لا محل للطعن على حكمها بأن أخل بحق الطاعن في الدفاع خاصة وأن الطاعن لم يأخذ على تلك المذكرة التي أشار إليها الحكم والتي قدمها محاميه في فترة حيز الدعوى للحكم بعد أن تنازل عن التوكيل بجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٦٩ أنها أغفلت أى وجه من أوجه دفاعه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن على ما سلف بيانه قد استكمل دفاعه في الدعوى فان تحديه بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يصبح عديم الجدوى لأن المشرع لم يقصد من هذا النص سوى تمكين الخصم من إبداء دفاعه إذا تنازل محاميه عن التوكيل ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ويقول في بيان ذلك انه تمسك في دفاعه بأن الخبير لم ينتقل إلى البنك المطعون ضده الأول لبحث أحقيته في مكافأة التموين وانتهى إلى استبعادها أخذا بما قاله البنك من أنها تصرف من الحكومة ولأعمال عرضية نزول بزوالها ، ولذلك طلب من محكمة الموضوع بدرجتها إعادة المأمورية إلى الخبير لتحقيق دفاعه والرجوع إلى المستندات المقدمة منه ، إلا أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع الجوهرى ولم ترد عليه ، ويضيف الطاعن أن الخبير ترك الفصل في استحقاقه مكافأة الميزانية للمحكمة غير أن الحكم الابتدائى انتهى إلى رفض طلبه هذه المكافأة دون أن يورد أسبابا تحمل قضاءه وسأيره في ذلك الحكم المطعون فيه الذى أحال إلى أسبابه رغم أنه قد أوضح في دفاعه بأن تلك المكافأة قد توافرت في صرفها الشروط القانونية لاعتبارها جزءا من الأجر مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث ان هذا النعى في شقه الخاص بمكافأة التموين مردود بأنه متى كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة ما جاء به فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالاً على الطعون التي توجه إليه ، أو بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا الشق في غير محله .



وحيث ان النعى في شقه الخاص بمكافاة الميزانية صحيح ذلك أنه لما كان يبين من تقرير خبير الدعوى المودع ملف الطعن أن الخبير لم يعرض لبحث هذه المنحة ومدى توافر العناصر التي تجمعها جزءا من الأجر وفقا لما ورد بمنطوق الحكم الصادر بنديه بل ترك أمر الفصل فيه للمحكمة باعتبار أنه من المسائل القانونية، وكان الحكم الابتدائي لم يلق بالا إلى هذا الذي أثبتته الخبير في تقريره وتصور خطأ أن الخبير قرر استبعاد تلك المنحة من مستحقات الطاعن فرفض الحكم تقرير حقه فيها أخذا وكما قال برأى الخبير، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد قضاء الحكم الابتدائي بشأنها دون أن يورد من جانبه أسبابا خاصة تحمل هذا القضاء فإنه يكون قد أخطأ في الاسناد كما شابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد فتحي مرمي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صالح  
أبوراس ، وحافظ رفق ، وسيد اللطيف الراغبي ، وجبل الزيني .

( ٢٩٥ )

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ القضائية :

( ١ ) تزوير . حكم . استئناف .

النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير . وجوب أن يتم قبل صدور الحكم الفاصل  
في الإدعاء بالتزوير . علة ذلك . عدم قبول استئناف ذلك الحكم لمجرد القضاء بالغائه وإنهاء  
الإجراءات .

( ٢ ) بيع " البيع بالمزاد " . التزام " سبب الالتزام " . إثبات " الإثبات  
بالبينة " . نظام عام .

الاتفاق على التخلي عن الاشتراك في المزايدة في البيوع الاختيارية . لا مخالفة فيه للنظام  
العام . . راض طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات ذلك الاتفاق إستنادا إلى مخالفته للنظام  
العام . خطأ .

١ — مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات المقابلة للمادة ٢٨٩ من قانون  
المرافعات السابق أن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه  
من إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات  
بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه  
لإنهاء إجراءات قد انتهت بالفعل ، وإذن فمتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن  
لم ينزل عن التمسك بالمحرر المطعون عليه إلا بعد صدور الحكم الابتدائي برد وبطلان  
ذلك المحرر ، فليس له أن ينعي على المحكمة الابتدائية عدم قضائها بإنهاء الإجراءات  
كما ليس له أن يستأنف ذلك الحكم لمجرد القضاء بالغائه وإنهاء الإجراءات —  
إستنادا إلى نزوله عن الورقة المطعون عليها — بعد صدوره .



٢ — ليس في القانون ما يمنع من الاتفاق على أن يتخلى أى شخص بأرادته واختياره عن الاشتراك في المزايدة في بيع اختياري طالما أن حرية التزايد متاحة لغيره من الراغبين في الاشتراك في المزاد ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض إجابة الطاعن إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات اتفائه مع المطعون ضده على عدم التقدم لمزاد بيع الأرض موضوع الدعوى على أن يبيعه المطعون ضده كمية من الأرض التي يرسو مزادها عليه إستنادا إلى أن هذا الاتفاق مخالف للنظام العام لأنه يحد من حرية المزايدة مما يجعل إثباته بالبينة غير جائز قانونا ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦٤ سنة ١٩٦٥ تجارى كلى طنطا طلب فيها القضاء بصحة ونفاذ العقد المؤرخ في ١٩٦٥/٦/٢٩ وتسليم الطاعن الأرض موضوع العقد ، وأسس دعواد على أنه بموجب عقد تاريخه ١٩٦٥/٦/٢٩ اتفق المطعون ضده على أن يبيعه هذا الأخير ٣٨٢٣ أردبا من الأرض الشعير بثمان قدره ٦٩١٩ ج و ٦٣٠ م وذلك بعد أن رسا مزاد بيع هذه الكمية من وزارة الزراعة على المطعون ضده ، ولكن المطعون ضده امتنع عن تسليمه الأرض المبيع وشرع في تهريبه رغم أنه تسلم منه مبلغ ٩٩٣ ج كعربون للصفقة . طعن المطعون ضده بالتزوير في عقد الاتفاق المقدم من الطاعن والمؤرخ ١٩٦٥/٦/٢٩ ، ومحكمة طنطا الابتدائية قضت في ١٩٦٦/١١/١٧ في موضوع الإدعاء بالتزوير برد وبطلان هذا العقد ، وحددت لنظر الموضوع جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٢ ، وفيها نزل الطاعن عن التمسك بالعقد موضوع الطعن ، وبعد أن أحياى الدعوى لمحكمة دمياط الابتدائية للاختصاص وقيدت برقم ٦ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى دمياط ، قضت تلك

المحكمة في ١٩/١/١٩٦٩ برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٠ سنة ٢١ تجارى ق ومحكمة استئناف المنصورة قضت في ١٤/٣/١٩٧٠ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره . وبالحلاسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول انه قرر بعد صدور حكم محكمة الدرجة الأولى برد وبطلان العقد المؤرخ ٢٩/٦/١٩٦٥ بنزوله عن التمسك بهذا العقد ، وقد أشار إلى ذلك الحكم الابتدائى الصادر برفض الدعوى ، كما أكد الطاعن أمام محكمة الإستئناف نزوله عن التمسك بهذا العقد وطلب صراحة إلغاء الحكم الابتدائى القاضى برد وبطلان هذا العقد وإنهاء إجراءات التزوير إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى دون أن ينهى إجراءات التزوير مخالفا بذلك نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات التى توجب إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير متى نزل المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بالمحرم المطعون عليه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله . ذلك أن المشرع إذ نص فى المادة ٥٧ من قانون الإثبات المقابلة للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق على أن " للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء فى أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرم المطعون فيه " ، فإن مفاد هذا النص أن التزول عن التمسك بالمحرم المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغى أن يتم قبل أن تنتهى هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل فى الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد انتهت بالفعل فمتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتزل عن التمسك بالمحرم المطعون عليه إلا بعد صدور الحكم الابتدائى برد وبطلان ذلك المحرم ، فليس له أن ينعى على المحكمة الابتدائية عدم قضائها بإنهاء الإجراءات ، كما ليس له أن يستأنف ذلك الحكم لمجرد القضاء بإنهاء الإجراءات



استنادا إلى نزوله عن الورقة المطعون عليها بعد صدوره ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه طلب إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات الاتفاق الذى تم بينه وبين المطعون ضده على ألا يزايد أحدهما على الآخر فى مزاد بيع الأرض الذى أجرته وزارة الزراعة على أن يشتري الطاعن كمية الأرض التى يرسو مزادها على المطعون ضده ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الاستجابة إلى هذا الطلب بمقولة أن هذا الاتفاق يخالف النظام العام لأنه يعطل حرية المزايدة ، وهو من الحكم خطأ فى القانون لأن هذا الاتفاق ليس من شأنه أن يحدد من حرية المزايدين العديدين الذين اشتركوا فى المزاد وتزايدوا على الصفقة .

وحيث أن هذا النمى فى محله ، إذ ليس فى القانون ما يمنع من الاتفاق على أن يتخلى أى شخص بإرادته واختياره عن الاشتراك فى المزايدة فى بيع اختيارى طالما أن حرية التزايد متاحة لغيره من الراغبين فى الاشتراك فى المزاد ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض إجابة الطاعن إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات اتفاه مع المطعون ضده على عدم التقدم لمزاد بيع الأرض موضوع الدعوى على أن يبيعه المطعون ضده كمية الأرض التى يرسو مزادها عليه استنادا إلى أن هذا الاتفاق يخالف للنظام العام لأنه يحدد من حرية المزايدة مما يجعل إثباته بالبينة غير جائز قانونا ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار : أحمد فتحى مرمى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صالح أبو  
رأس ، وحافظ رفقى ، وعبد الطيف المراغى ، وسعد العيسوى .

( ٢٩٦ )

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٤ القضائية :

رسوم . تقادم " قطع التقادم " . إثبات .

توجيه طلب من الممول إلى المصلحة المختصة رد مادفع منه بغير وجه من أسباب قطع التقادم .  
علم الوصول هو دليل لإثبات الراسل عند الإنكار يغنى عنه أى ورقة تصدر من المصلحة  
تدل على وصول كتاب المطالبة إليها .

مفاد ماورد بالمادة الثالثة من القانون ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب  
والرسوم يعد سببا جديدا من أسباب قطع التقادم يضاف إلى الأسباب العامة  
المواردة فى المادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من التقنين المدنى ، وأنه وإن كان قد ورد  
فى عجز المادة النافذة سالفة الذكر أن طلب الممول رد مادفع منه بغير حق ينبغى -  
نسكى يكون إجراء قاطعا للتقادم - أن يرسل إلى الجهة المختصة بكتاب  
موصى عليه بعلم الوصول فإن مقصود الشارع من اشتراك الموصى عليه  
هو ضمان وصول الطلب إلى الجهة المعنية وإما علم الوصول فهو دليل لإثبات  
الراسل عند الإنكار وينبنى على ذلك أن كل ورقة تصدر من الجهة المعنية وتدل  
على إرسال وصول كتاب المطالبة إليها تتحقق به الغاية من علم الوصول ويكون  
فيه الغناء عنه مما تعتبر معه المطالبة فى هذه الصورة تنبيهافى حكم القانون ٦٤٦  
سنة ١٩٥٣ وقاطعة للتقادم (١) .

(١) نقض جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٧٠ مجموعة المكتب الفنى . السنة ٢١ ص ١٩٠ .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطامن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٥٣٩ سنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة بطلب إلزامه بمبلغ ٣٠٦٠ جنيها وقال فى بيان طلبه أنه أدى هذا المبلغ لإدارة الاستيراد التابعة للمطعون ضده رسما على إذن حصل عليه باستيراد فاصوليا من السودان وبعد أن تعاقد على الصفقة إلتحال على الجهة المتعاقد معها تنفيذ الإلتزام بالتوريد لقلّة المحصول وارتفاع أسعاره فبات من حقه استرداد مادفعه ، غير أن الإدارة التابعة للمطعون ضده رفضت الرد على الرغم من تقديمه إليها مما يدل على أن عدم تنفيذ إذن الاستيراد كان بسبب خارج عن إرادته ولا يدره فيه وأنه قاضى الشركة المصدرة بالتعويض وقضى برفض دعواه لما ثبت من أن تنفيذ العقد كان مستحيلا عليها ، دفع المطعون ضده بسقوط الحق فى استرداد الرسم لمضى أكثر من ثلاث سنوات من يوم سداده إلى تاريخ رفع الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٥ قضت محكمة أول درجة بقبول الدفع وبسقوط حق الطامن فى المطالبة بالتقادم ورفض الدعوى ، واستأنف الطامن الحكم بالاستئناف رقم ٦٩ سنة ٨٦ ق طالبا إلغاءه والحكم بطلباته وبتاريخ ١٩٧٠/١١/١٧ قضت محكمة استئناف القاهرة بالتأييد وطعن الطامن فى الحكم بطريق التماس وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقضى الحكم وعرض الطامن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما ينهه الطامن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الموضوع بانقطاع التقادم بالطلبات العديدة المقدمة منه لمصلحة الاستيراد وآثرها الطلب المؤرخ

١٩٦٥/٢/٦ بشأن مطالبته باسترداد الرسم الذى بات مدفوعا منه بغير حق وهذه المطالبة قاطعة للتقادم وفق ما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ نخالفها الحكم المطعون فيه على الرغم من أن هذه المطالبة تعتبر تنبها يقطع التقادم لبدأ تقادم جديد لم تكتمل مسدته قبل رفع الدعوى فى ١٩٦٧/٨/٥ .

وحيث ان هذا النعى صحيح ذلك بأن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ تقضى "بأن يعتبر تنبها قاطعا للتقادم أوراد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والاختارات إذا سلم أحدها إلى الممول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ويعتبر كذلك طلب رد ماذفع بغير وجه حق إذا أرسله الممول إلى الجهة المختصة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول" ومفاد ذلك أن ما ورد بهذه المادة يعد سببا جديدا من أسباب قطع التقادم يضاف إلى الأسباب العامة الواردة فى التقنين المدنى فى المادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ وهى المطالبة القضائية والتنبيه والحجز ، والطلب الذى ينقدم به الدائن فى التفليسة أو فى التوزيع والإقرار بالدين ، وانه وان كان قد ورد فى عجز المادة الثالثة سالفة الذكر أن طلب الممول رد ماذفع منه بغير حق ينبغى — لى يكون إجراء قاطعا للتقادم — أن يرسل إلى الجهة المختصة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فإن مقصود الشارع من اشتراط الكتاب الموصى عليه هو ضمان وصول الطلب إلى الجهة المعنية وأما علم الوصول فهو دليل إثبات الراسل عند الانكار وينبنى على ذلك أن كل ورقة تصدر من الجهة المعنية وتدل على وصول كتاب المطالبة إليها تتحقق به الغاية من علم الوصول ويكون فيه الغناء عنه مما تعتبر معه المطالبة فى هذه الصورة تنبها فى حكم القانون ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ وقاطعة للتقادم ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه ان الطاعن تقدم بطلب إلى إدارة الاستيراد لاسترداد المبلغ المدفوع منه وقدره ٣٠٦٠ جنيا قيمة رسم إذن الاستيراد الذى لم ينفذ وذلك إستنادا إلى قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٥٧ سنة ١٩٥٨ الذى يعطى لمن صدر له الاذن الحق فى استرداد رسمه فى حالات معينة وأن من ضمن المستندات التى قدمها للمحكمة الخطاب الوارد له من الإدارة العامة للاستيراد الذى تطالبه فيه بأن



يوافقها بصورة واضحة من الحكم ( أى الحكم القاضى برفض مطالبته للشركة المصدرة بالتعويض ) الذى سبق أن أرسله لها حتى يتسنى لها الاطلاع عليه والبت فى الموضوع " فان ذلك يدل على سبق تقديم الطاعن طلبا كتابيا لإدارة الاستيراد لإسترداد الرسم منه ، ووصول هذا الطلب إليها وإذ رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن بانقطاع التنازع باستعراض حالات الانقطاع المنصوص عليها فى المادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من التقنين المدنى وانتهى منها إلى أن الطلب الذى تقدم به الطاعن لإدارة الاستيراد لا ينقطع به التقادم إلا إذا صدر من المدين — أى إدارة الاستيراد — اعترافا بالدين وهو ما لم تكشف عنه الأوراق والتفت عن تطبيق حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ سالف الذكر والى استحدثت سببا من أسباب انقطاع التقادم يضاف إلى الأسباب المنصوص عليها فى القانون المدنى وفق ما سلف ، وكان لم يمضى بين تقديم الطلب فى ١/٢/١٩٦٥ ورفع الدعوى فى ١٩٦٧/٨/٥ أكثر من ثلاث سنوات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد فتحي مرمى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صالح  
أبوراس ، وحافظ رفقي ، وسعد العيسوي ، ومحمود حسين .

( ٢٩٧ )

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٤ القضائية :

( ١ ) شركات . "شركات التضامن" . ملكية . حجز .

شركة التضامن . استقلال شخصيتها عن أشخاص الشركاء فيها . أثر ذلك . خروج  
حصة الشريك فيها عن ملكه ودخولها في ملكيتها . عدم جواز الحجز على أموالها  
من دائن الشريك .

( ٢ ) بطلان " بطلان التصرفات " . دعوى "الدعوى البوليصة" .  
محكمة الموضوع .

القرينة القانونية الواردة بالمادة ٢٣٨ / ١ مدني . استخلاص علم المتصرف اليه  
أن التصرف سبب إضرار للدين . مما تستقل به محكمة الموضوع .

( ٣ ) حوالة . دعوى " الدعوى البوليصة " .

إستثناء الحوالة لشروط نفاذها في حق المدين أو في حق الغير . لا يمنع من  
الطعن عليها بالدعوى البوليصة . هــ ذلك . اختلاف موضوع ونطاق كل من الدعويين .

١ - لما كانت شركة التضامن لها شخصية مستقلة عن أشخاص الشركاء  
فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء ،  
وأن تكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائنها وحدهم ، كما  
تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له  
إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح ، ولا يجوز لدائنيه أن يحجزوا على  
شيء من أموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذي قدمه إليها كحصة



في رأس مالها . وإذا كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الرابع لم يقدم ما يدل على أن الشركة المعقودة بينه وبين الطاعن قد حققت أرباحا ومكان هذه الأرباح كما لم يرشد عن أى مال ظاهر يعادل دين الشركة الدائنة المملوكة للمطعون ضدها الأول والثاني فإن ما يشبه الطاعن في سبب النعي حول عدم توافر شروط الاعسار لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل أمام هذه المحكمة

٢ — مفاد نص المادة ١/٢٣٨ من القانون المدني أن المشرع أقام قرينة قانونية على علم المتصرف اليه بغش المدين إذا كان يعلم أن التصرف يسبب أعسار المدين أو يزيد في إعساره واستخلاص توفر هذا العلم من ظروف الدعوى هو من الأمور الموضوعية التي يستعمل بتقديرها قاضى الموضوع .

٣ — إستيفاء الحوالة لشروط نفاذها في حق المدين أو في حق الغير بقبولها من المدين أو إعلانها بها طبقا للمادة ٣٠٥ من القانون المدني لا يمنع من الطعن عليها بالدعوى البوليصية المنصوص عليها في المادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدني متى توافرت شروطها وذلك لاختلاف موضوع ونطاق كل من الدعويين .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الشركة الحديثة للتجارة التي يديرها المطعون ضدها الأول والثاني أقامت الدعوى رقم ٧٩ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى القاهرة تطلب الحكم في مواجهة المطعون ضده الثالث بصفته بإبطال التنازل الصادر من المطعون ضده الرابع إلى الطاعن عن المبالغ المستحقة له لدى الإدارة الهندسية لصيانة المباني التي يمثلها المطعون ضده الثالث واعتباره كأن لم يكن . وعدم نفاذه

في حقها وأسست دعواها على أنها تداين المطعون ضده الرابع في مبلغ ١٧٧٧ جنيتها و ٩٥٠ مليا بموجب أوامر الأداء رقم ١٣٧٤ ، ١٤٧٠ ، ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى جزئى القاهرة وأمر الأداء رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة . وانها بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٨ ، ١٩٦٧/١١/٢٢ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ ، ١٩٦٨/٦/٦ أوقعت حجزاً للمدين لدى الغير تحت يد الإدارة الهندسية لصيانة المباني التي يمثلها المطعون ضده الثالث ، على المبالغ المستحقة للمطعون ضده الرابع تحت يدها وفاء للمبلغ السالف بيانه ، غير أن المطعون ضده الرابع بعد أن توقف عن الدفع وبعد أن بدأت الشركة في توقيع الحجز سألته الذكر تواطاً مع شريكه الطاعن وحرره في ١٩٦٧/٩/١٠ إقراراً تنازل بمقتضاه الأول للثاني عن جميع المبالغ المستحقة له لدى الإدارة الهندسية لصيانة المباني وذلك تهرباً من الوفاء بديونها . ولما كان هذا التصرف قد أضر بحقوقها لما ترتب عليه من إعسار مدينها وكان الغش والتواطؤ متوافرين لدى كل منهما لأن الأول شريك الثاني ويعلم علم اليقين بمديونيته لها وبالحجوز التي أوقعتها وقد انعقدت إرادتهما معاً على التخلص من هذه الحجوز باتمام هذا التنازل ، لذلك فإنه يحق لها إعمالاً للسنتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدنى إقامة دعواها بطلبائها السالفة . وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية ببطلان عقد التنازل المؤرخ ١٩٦٩/٩/١٧ المبرم بين المدعى عليه الأول — المطعون ضده الرابع — وبين المدعى عليه الثاني — الطاعن — والمتضمن تنازل الأول للثاني عن كافة مستحقاته قبل المدعى عليه الثالث بصفته — المطعون ضده الثالث — استأنف الطاعن والمطعون ضده الرابع هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٧ لسنة ٨٦ ق ، ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١٩٧٠/١٢/١١ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينسب الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه استند في قضائه ببطلان عقد



الحالة موضوع الدعوى إلى أن التصرف الذى تضمنه هذا العقد كان مقفرا للمطعون ضده الرابع فى حين أن هذا التصرف يعتبر عاملا إيجابيا فى زيادة حقوقه إذ تكونت شركة بينه وبين الطاعن بعقد مسجل فى ٥ أغسطس سنة ١٩٦٧ للمطعون ضده الرابع فيها حقوق تعادل النصف فى رأس المال والأرباح وأنه يحق للشركة الدائنة التى يمثلها المطعون ضدهما الأول والثانى استيفاء حقهما فى الأرباح التى حققتهما هذه الشركة والتى أشار إليها الطاعن فى صحيفة الإستئناف وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القانون إذ قضى بطلان التصرف رغم تخلف شرط جوهرى هو شرط الإعسار .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى هذا الشق على ما أورده من أنه يبين " أن المستأنف الثانى (المطعون ضده الرابع) قد تجرد من جميع أمواله الظاهرة بعقد الحالة المطعون عليه وعقد شركة التضامن القائم بينه وبين المستأنف الأول (الطاعن) فالمقصود إذن بعقد الشركة هو تهريب أموال المدين وانقاص الضمان العام للدائنين وليس زيادة هذا الضمان إذ المعروف أن للشركة ذمة مالية منفصلة عن الشركاء ولا يستطيع الدائن الشخصى للشريك أن ينفذ على أموال الشركة طالما كانت هذه الشركة قائمة ولم تجر تصفيتها بعد ولا يرد على ذلك بأن الدائن الشخصى للشريك يستطيع التنفيذ على حصة ذلك الشريك فى أرباح الشركة إذ لم يقدم المستأنف الثانى (المطعون ضده الرابع) ما يدل على أن الشركة المعقودة بينه وبين المستأنف الأول (الطاعن) قد حققت أرباحا بالفعل ومكان هذه الأرباح حتى يمكن للدائن التنفيذ عليها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المستأنف الثانى المدين (المطعون ضده الرابع) لم يرشد حتى الآن عن أى مال ظاهر يساوى دين الشركة المستأنف عليها الأولى حتى يمكن إعتباره غير معمر نتيجة التصرف المطعون عليه " ، وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون أو الثابت فى الأوراق ذلك أن لشركة التضامن شخصية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء وأن تكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائنيها وحدهم ، كما تخرج حصة الشريك فى الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له

إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح ، ولا يجوز لدائنيه أن يحجزوا على شيء من أموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذي قدمه إليها كحصة في رأسمالها . وإذا كان ذلك وكاذا الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الرابع لم يقدم ما يدل على أن الشركة المعقودة بينه وبين الطاعن قد حققت أرباحا ومكان هذه الأرباح كما أنه لم يرشد عن أى مال ظاهر يعادل دين الشركة الدائنة المملوكة للمطعون ضده الأول والثاني فإن ما يثيره الطاعن في سبب النعى حول عدم توافر شرط الاعسار لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فيما يتصل بشرط الغش على أن الطاعن وقد صدر إليه التنازل بصفته الشخصية وليس بصفته مديرا للشركة فإن هذا يدل على علمه بنية الغش التي صاحبت إبرام هذا العقد وهو ما ينطوي على الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق ذلك أنه ليس في أوراق الدعوى أى دليل أو قرينة على أن الطاعن كان يعلم بمديونية المطعون ضده الرابع أو اعساره فضلا عن ان الثابت من عقد الشركة المعقودة بينه وبين المطعون ضده الرابع أن المبالغ موضوع النزاع قد دخلت حصة في رأس مال الشركة ولم تكن محالة للطاعن بصفته الشخصية .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أن مفاد نص المادة ٢٣٨/١ من القانون المدني أن المشرع أقام قرينة قانونية على علم المتصرف إليه بغش المدين إذا كان يعلم أن التصرف يسبب إعسار المدين أو يزيد في إعساره واستخلاص توافر هذا العلم من ظروف الدعوى هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع وإذا كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له ، أنهما قد اتفهما - في استخلاص سائق - إلى أن الطاعن كان يعلم وقت صدور التصرف بإعسار المدين " وأن هذا العلم مستفاد من كونهما شريكين في عمل واحد وأنه لا مراء في أن كلا منهما على علم بالمركز المسالى للآخر وأنهما قد لجأا إلى إبرام عقد الحوالة وعقد الشركة الذي تجرد به المدين من أمواله الظاهرة لتهرب هذه الاموال وإنقاس الضمان العام للدائنين وأنه ليس أدل على ذلك من أن الثابت



من نصوص عقد الحوالة أنه قد صدر للمستأنف عليه الأول ( الطاعن ) بصفته الشخصية وليس بصفته مديرا للشركة .. " لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن بهذا السبب يكون في غير محله ولا يؤثر على ذلك ما استورد إليه الحكم المطعون فيه تزييدا من " .. أن التصرف يعتبر غير نافذ في حق الشركة الدائنة حتى ولو كان الطاعن حسن النية فرضا لتخالف العوض في التصرف المذكور .. " .

وحيث ان الطاعن ينعي بالسبب الرابع الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن الجوز الموقعة تحت يد المطعون ضده الثالث قد تمت بعد الحوالة التي تعتبر نافذة في حق الغير بقبولها من المدين طبقا للمادة ٣٠٥ من القانون المدني فإنه يتمتع عليه بعد ذلك القول بأن هذه الحوالة باطلة وغير نافذة في حق الشركة الدائنة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان هذه الحوالة قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك أن استيفاء الحوالة لشروط نفاذها في حق المدين أو في حق الغير بقبولها من المدين أو إعلانه بها طبقا للمادة ٣٠٥ من القانون المدني لا يمنع من الطعن عليها بالدعوى البوليصة المنصوص عليها في المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من القانون المدني متى توافرت شروطها وذلك لاختلاف موضوع ونطاق كل من الدعويين وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أن نفاذ الحوالة في حق الغير أو عدم نفاذها بالتطبيق لنص المادة ٣٠٥ من القانون المدني لا أثر له على الدعوى المطروحة على المحكمة وهي دعوى عدم نفاذ التصرف بالتطبيق للمادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من القانون المدني لأنه يخرج عن نطاقها ، فإن النعي عليه بالخطأ في القانون يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد فتحي مرسى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة : المستشارين :  
محمد صالح أبو راس ، وحافظ رفقي ، وجبل الزيني ، وسعد العيسوي .

( ٢٩٨ )

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ١ في القضايا :

( ١ ) تقادم " التقادم الخمسي " . حكم " ما يعد قصورا " . ملكية .

تملك العقار بالتقادم الخمسي . شرطه . تمسك الطاعنين بتملكهم أرض النزاع بالتقادم الخمسي .  
إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور

( ٢ ) تقادم " وقف التقادم " . تجزئة " أحوال التجزئة " . ملكية .

وقف التقادم لمصلحة ناقص الأهلية . سبب شخصى لا يتعداه إلى غيره من كامل الأهلية  
علما أن محل الالتزام قابل للاقسام . المطالبة بتثبيت ملكية أرض على الشروع . طلب  
قابل للتجزئة .

( ٣ ) ملكية " التصاق " . حكم " ما يعد قصورا " .

طلب إزالة المنشآت على عين النزاع . القضاء فيه يكون استنادا إلى قواعد الالتصاق .  
إغفال الحكم بحث دفاع البانى بأنه كان حسن النية . قصور .

١ - لما كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بتملكهم أرض  
النزاع بالتقادم الخمسى استنادا إلى حيازتهم لها مدة تزيد على خمس سنوات مقترنة  
بحسن النية ومستندة إلى السبب الصحيح وهو عقد البيع الصادر لمورثيهما ،  
وإذ كانت المادة ٧٦ من التقنين المدنى السابق المقابلة للمادة ٩٦٩ من التقنين  
الحالى قد نصت على أن ملكية العقار تكتسب بوضع اليد عليه مدة خمس سنوات  
متتالية متى كانت الحيازة مقترنة بحسن النية ومستندة في ذات الوقت إلى سبب



صحيح والسبب الصحيح هو العقد الصادر من غير مالك بشرط أن يكون مسجلا ، وقد التفت الحكم المطعون فيه عن عقد الطاعنين المؤرخ ١٩٣٦/٩/٢٣ والمسجل لكونه صادرا من غير مالك ، فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى الذى لو حقق لحاز أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى يجعله مشوبا بالقصور .

٢ - لما كان وقف التقادم لمصلحة ناقص الأهلية هو سبب شخصى متعلق به فلا يتعداه إلى غيره من كامل الأهلية الذين يسرى التقادم فى حقهم ما دام أن محل الالتزام قابل للانقسام ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن من بين الورثة المطعون ضدهم من كان قاصرا ومنهم من كان بالغاً رشيدا ، وكان موضوع الدعوى تثبيت ملكيتهم لقطعة أرض على الشيوع فإن الطلب بطبيعته قابل للانقسام والتجزئة ، ومن ثم فإن التقادم المكتسب الطويل لا يقف إلا بالنسبة للقاصر منهم ويستمر ساريا بالنسبة للبالغ ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجب نفسه عن تحقيق دفاع الطاعنين بتملكهم أرض النزاع بوضع يدهم عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية بمقولة أن التقادم يقف بالنسبة لجميعهم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه اعتبر القضاء بالإزالة نتيجة مترتبة على القضاء بثبوت الملكية مع أن القضاء به يكون طبقا لقواعد الالتصاق المنصوص عليها فى المادة ٦٥ من التقنين المدنى السابق المقابلة للسادتين ٩٢٤ ، ٩٢٥ من التقنين الحالى والتي تفرق بين إقامة المنشآت على أرض الغير دون رضا صاحبها وبين إقامتها على أرض يعتقد من أقامها بحسن نية أن له الحق فى ذلك ففى الحالة الأولى يكون لصاحب الأرض طلب الإزالة على نفقة من أقامها وفى الحالة الثانية لا يحق له طلب الإزالة ولكن ينجر بين دفع قيمة المواد وأجرة العمل أو دفع قيمة ما زاد فى ثمن الأرض بسبب المنشآت ، لما كان ذلك . وكان الطاعنون قد برروا إقامتهم المباني والمنشآت على الأرض بسبق شراء مورثيهم لها بعقد مسجل وهو ما ينطوى على التحدى بحسن نيتهم وقت تشييدها فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل بحث حسن أو سوء نية الطاعنين يكون مشوبا بالقصور فضلا عن الخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن مورثى المطعون عليهم أقاما الدعوى رقم ١٣ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى الإسكندرية على مورثى الطاعنين بطلب تثبيت ملكيتهما لقطعة الأرض الموضحة مساحة وتحديدًا بالصحيفة . وإزالة ما عليها وتسليمها اليهما خالية ، إستنادا إلى عقد بيع مؤرخ ١٩٤٥/٦/٧ ومسجل فى ١٩٠٧/١/١٩ وأن الملكية آلت للبائع لهما — بموجب عقد بيع مؤرخ فى أكتوبر سنة ١٩٠٥ ، ومسجل دفع مورثا الطاعنين الدعوى بتملكهما الأرض بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٢٥/٤/١١ ، ومسجل فضلا عن اكتسابهما ملكيتها بوضع اليد عليها المدة الطويلة ، وبعد أن نذبت محكمة أول درجة خيرا فى الدعوى قضت بتاريخ ١٩٦٠ / ٦ / ٢٠ بتثبيت ملكية المطعون عليهم لجزء من الأرض وإزالة ما عليها من مبان ، واستأنف كل من الطاعنين والمطعون عليهم الحكم بالإستئناف ٥٦١ ، ٥٦٨ سنة ١٦ ق وبعد أن نذبت محكمة استئناف الاسكندرية خيرا ثانيا فى الدعوى قضت بتاريخ ١٩٧١/١/١٦ بتعديل الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المطعون عليهم لكل الارض المرفوع بها الدعوى وإزالة ما عليها من مبان ومنشآت وتسليمها لهم خالية ، وطعن الطاعنون فى الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة سجدت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطاعنين نعوا فى السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب وفى بيانه قالوا ان الحكم أغفل الرد على تمسكهم باحتلاك الأرض بالتقادم الخمسى بسبب حيازتهم العين حيازة مقترنة بحسن لائنية مدة تزيد على خمس سنوات ومستندة إلى سبب صحيح هو عقد البيع الصادر



لمورثيهم بتاريخ ١٩٣٦/٩/٢٣ والمسجل تحت رقم ٣٦٥٩ وهو دفاع جوهرى  
لو حظى بتحقيق المحكمة لتغير لديها وجه الرأى فى الدعوى ولكنها التفتت عنه  
فشاب حكمها قصور يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى محله . ذلك أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة  
الاستئناف بتملكهم أرض النزاع بالتقادم التمسى المكسب إستنادا إلى حيازتهم  
لها مدة تزيد على خمس سنوات مقترنة بحسن النية ومستندة إلى السبب الصحيح  
وهو عقد البيع الصادر لمورثيهما .. .. بتاريخ ١٩٣٦/٩/٢٣ والمسجل  
برقم ٣٦٥٩ وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه للمطعون عليهم بملكية ما طلبوه  
على "الأخذ بتقريرى الخبير المنتدب لبنائهما على أسباب سائغة من كل الوجوه  
دون ما نظر لاعتراض المستأنفين (الطاعنين) لأنها إعتراضات غير جدية"  
وإذ كانت المادة ٧٦ من التقنين المدنى السابق المقابلة للمادة ٩٦٩ من التقنين  
الحالى قد نصت على أن ملكية العقار تكتسب بوضع اليد عليه مدة خمس سنوات  
متتالية متى كانت الحيازة مقترنة بحسن النية ومستندة فى ذات الوقت إلى سبب  
صحيح ، والسبب الصحيح هو العقد الصادر من غير مالك بشرط أن يكون  
مسجلا وقد التفت الحكم المطعون فيه عن عقد الطاعنين المؤرخ ١٩٣٦/٩/٢٣  
والمسجل لكونه صادرا من غير مالك وكان الطاعنون قد تمسكوا فى جميع مراحل  
النزاع بوضع يدهم على العين من قبل رفع الدعوى مدة تزيد على الخمس سنوات  
اللازمة لكسب ملكية العقار بالتقادم القصير فان اغفال الحكم المطعون فيه الرد  
على هذا الدفاع الجوهرى الذى لو حقق لحاز أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى  
يجعله مشوبا بالقصور الذى يوجب نقضه .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثالث الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه  
يقول الطاعنون ان من بين ما تمسكوا به علاوة على ما سبق تملك العقار بالتقادم  
الطويل وقد عرض له حكم محكمة أول درجة المؤيد فى هذا الخصوص بالحكم  
المطعون فيه وانتهى من عرضه إلى إطرأحه بمقولة ان معظم ورثة المرحوم  
.. .. - وهو أحد المدعين فى الدعوى - كانوا ناقصى الأهلية لقصرهم  
بعد وفاته فيقف التقادم لصالحهم وأن مدته لم تكتمل بعد زوال سبب الوقف  
مع أن وقف التقادم لا يستفيد منه إلا من قام به سبب من أسبابه وهو القاصر

أو من في حكمه، أما البالغ الرشيد فيستمر التقدم ساريا في حقه وقد سلم الحكم بأن من بين ورثة المتوفى من كان بالغاً تكتمل مدة التقدم الطويل بالنسبة له ولكن الحكم سحب أثر الوقف عليه فأخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الطاعنين — وقد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بتملك العقار موضوع النزاع بالتقدم الطويل — فقد خلت أسباب الحكم المطعون فيه من الرد عليه وتناوله الحكم الابتدائي بقوله ”وحيث إن مدة وضع يد المدعى عليهما الثانى والثالثة وإن بدأت منذ سنة ١٩٣٠ كما هو ظاهر من تقرير الحبير بإقامتهما كشكا خشبيا عليها ثم قيامهما ببناء مبان حديثة يرجع عهدهما إلى سنة ١٩٤٦ وهى السنة التى رفعت الدعوى خلالها أو فى سنة ١٩٤٩ أثناء نظر هذه الدعوى إلا أن اثبات من مستندات المدعين أن المرحوم ... .. توفى سنة ١٩٤٩ وأن الدعوى رفعت باسم ورثته وقد كان معظمهم قصرا ولم تبلغ الأخيرة منهم سن الرشد إلا فى ١٣/١١/١٩٣٧ كالثابت من شهادات الميلاد الرسمية المقدمة منهم فلا يسرى التقدم فى حقهم إلا منذ بلوغهم من الرشد عملا بنص المادة ٣٨٢/٢ من القانون المدنى، والمدة الباقية بعد انتهاء السبب الواقف للتقدم ورفع الدعوى يقل عن خمسة عشر عاما اللازمة لاكتسابهما الملكية بالتقدم عملا بنص المادة ٩٦٨ مدنى لأن صحيفة الدعوى أعانت كما سلف بتاريخ ١٠/٣١/١٩٤٦ وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح لأنه بغض النظر عن خطئه فى إسناد وقف التقدم بسبب نقص الأهلية لنص المادة ٣٨٢ من التقنين المدنى الحالى فى حين أن الدعوى وقد رفعت فى سنة ١٩٤٦ فإن الإسناد الصحيح يكون لنص المادة ٨٥ من التقنين المدنى القديم فإن وقف التقدم لمصلحة ناقص الأهلية هو سبب شخصى متعلق به فلا يتعداه الى غيره من كمالى الأهلية الذين يسرى التقدم فى حقهم ما دام أن محل الالتزام قابل للانقسام وإذا كان الثابت من مدونات الحكم على نحو ما سلف أن من بين ورثة المرحوم ... ..



من كان قاصرا ومنهم من كان بالغاً رشيداً وكان موضوع الدعوى تثبيت ملكيتهم لقطعة أرض على الشيوع فإن الطلب بطبيعته قابل للانقسام والتجزئة ومن ثم فإن التقدم المكسب الطويل لا يقف إلا بالنسبة للقاصر منهم ويستمر سارياً بالنسبة للبالغ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحجب نفسه عن تحقيق دفاع الطاعنين بملكهم الأرض موضوع النزاع بوضع يدهم عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية بمقولة أن التقدم يقف بالنسبة لجميعهم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن مبنى السبب الرابع من أسباب الطعن القصور والخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول الطاعنون أن من بين طلبات المطعون عليهم إزالة المباني والمنشآت التي أقامها مورثاهما على الأرض موضوع التداعى وقد استجاب الحكم المطعون فيه لهذا الطلب بناء على ما انتهى إليه من ثبوت ملكية الأرض للمطعون عليها بمقتضى عقد البيع المقدم منهم مع أن ثبوت الملكية لا ينحول لملك حقا مطلقا في إزالة ما أقامه الغير عليها وإنما يخضع الحكم في ذلك لأحكام الالتصاق التي تفرق في الحكم بين الباني بحسن نية أو بسوء نية وإذا لم يعرض الحكم لذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا المبنى بدوره صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بالإزالة على قوله "إن الاستئناف رقم ٥٦١ سنة ١٦ ق مدنى الاسكندرية - المرفوع من المطعون عليهم - يكون في محله ويتعين لذلك تعديل الحكم المستأنف والقضاء بتثبيته ملكية المستأنفين فيه لكامل قطعة الأرض الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية وإزالة ما عليها من مباني ومنشآت عملاً بنص المادة ١/٩٢٤ من القانون المدنى " ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتبر القضاء بالإزالة نتيجة مترتبة على القضاء بثبوت الملكية مع أن القضاء به يكون طبقاً لقواعد الالتصاق المنصوص عليها في المادة ٦٥ من التقنين المدنى

السابق المقابلة للسادتين ٩٢٤ و ٩٢٥ من التقنين الحالى والتي تفرق بين إقامة المنشآت على أرض الغير دون رضا صاحبها وبين إقامتها على أرض يعتقد من أقامها بحسن نية أر له الحق فى ذلك وفى الحالة الأولى يكون لصاحب الأرض طلب الإزالة على نفقة من أقامها وفى الحالة الثانية لا يحق له طلب الإزالة ولكن ينحيز بين دفع قيمة المواد وأجرة العمل أو دفع قيمة ما زاد فى ثمن الأرض بسبب المنشآت ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنون قد برروا إقامتهم المباني والمنشآت على الأرض بسبق شراء مورثيهم لها على نحو ما سلف وهو ما ينطوى على التحدى بحسن نيتهم وقت تشييدها فان الحكم المطعون فيه إذ أغفل بحث حسن أو سوء نية الطاعنين يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث السبب الثانى من أسباب الطعن .



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أبراهيم السعيد ذكرى ، عثمان حسين عبد الله ، محمد مدني العصار ، ومحمود عثمان درويش .

( ٢٩٩ )

الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) محكمة الموضوع . خبرة .

تقدير عمل الخبير . يترك لتقدير محكمة الموضوع . للحكمة أن تأخذ بتقرير الخبير كله  
أو تطرح بعضه . عدم التزامها بالاستجابة إلى طلب تعيين خبير آخر .

( ٢ ) التزام . بيع . دعوى . عقد "فسخ العقد" .

مشروع عقد البيع . لا يعد ملزماً لأى من طرفيه . العقود الملزمة للجانبين هي وحدها التي يرد  
عليها الفسخ . الذي على الحكم بأنه قض برد المبلغ الوارد بهذا المشروع قبل الفسخ . بفسخه .  
لا أساس له .

( ٣ ) أمر أداء . بيع . دعوى .

سلوك طريق استصدار أمر الأداء . ثبوته . طلب المدعى رد ضعف المربون للوارد في الاتفاق .  
سلوكه طريق الدعوى العادية . لا خطأ . حله ذلك .

١ — محكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير كله ، كما لها أن تأخذ ببعض  
ما جاء به وطرح بعضه إذ هي لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه فيه .  
ولما كان تقدير عمل أهل الخبرة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ، فمضى اطمأنت  
إلى رأى خبير معين ورأت فيه وفي باقى أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها ،  
فانه ليس عليها أن تستعين بخبير آخر ولو طلب الخصم ذلك ، إذ أن آراء الخبراء  
لا تعدو أن تكون عنصراً من عناصر الإثبات التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

٢ - إذ كان حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد اعتبر سند الدعوى مجرد مشروع لعقد بيع ، وهو ما لم يكن محل طعن من الطاعنين مما مقتضاه أن هذا المشروع لا يكون ملزماً لأى من الطرفين ويستطيع كل منهما الامتناع عن إبرام البيع ولا يجوز للطرف الآخر إجباره على ذلك عن طريق القضاء ولما كانت العقود الملزمة للجانبين هي وحدها التي يرد عليها الفسخ ، وإذ قرر الحكم المطعون فيه أن السند المذكور يتضمن إقراراً من المطعون عليه العاشر ومورث الطاعنين بقبض مبلغ ٥٥٠ ج من مورث المطعون عليهم التسعة الأول وقضى بالزامهما برد هذا المبلغ فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه - بأنه قضى برد المبلغ قبل القضاء بفسخ الاتفاق على غير أساس .

٣ - تشترط المادة ٨٥١ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي رفعت الدعوى وقت سريانها لسلوك طريق استصدار أمر الأداء ، أن يكون الدين المطالب به مبلغاً من النقود ثابتاً بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء ، ومقتضى ذلك أن هذا الطريق لا يتبع إلا إذا كان كل مطلوب الدائن هو دين تتوافر فيه شروط استصدار الأمر أما إذا كان بعض ما يطالب به مما لا تتوافر فيه هذه الشروط فإن سبيله في المطالبة يكون هو الطريق العادى لرفع الدعاوى ، ولا يجوز له في هذه الحالة أن ياجأ إلى طريق استصدار أمر بالأداء ، لأنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه . ولما كان الثابت أن مورث المطعون عليهم التسعة الأول قد أقام دعواه للمطالبة بمبلغ ١١٠٠ ج تأسيساً على أن المطعون عليه العاشر ومورث الطاعنين لم ينفذا صفقة البيع المتفق عليها وأن من حقه المطالبة بضعف العربون الوارد في الاتفاق المبرم بينه وبينهما ، فإن ما يطالب به لا يكون كذا ثابتاً في هذه الورقة ولا تكون المطالبة به إلا بطريق الدعوى العادية وإذ رفع دعواه بالطريق العادى فإنها تكون قد رفعت بالطريق القانونى .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداراة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه رسائراً أوراق الطعن — تتحصل في أن المرحوم ... مورث المطعون عليهم التسعة الأول أقام الدعوى رقم ٩٦٧ سنة ١٩٦٥ مدنى المنصورة الابتدائية ضد المرحوم ... مورث الطاعنين وضد المطعون عليه العاشر طالب فيها الحكم بالزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ١١٠٠ ج ، وقال شرحاً للدعوى انه بموجب اتفاق مؤرخ ١٥/٧/١٩٦٥ محرر بينه وبينهما التزما بأن يدفع له عشرين فدانا نظير ثمن مقداره ٢٤٠٠ ج للفدان دفع منه ٥٥٠ ج في مجلس العقد واتفق على أن يدفع مبلغ ٣٥٠٠ ج في آخر أكتوبر سنة ١٩٦٥ والباقي وقدره ٧٥٠ ج يدفع منه مبلغ ٥٠٠ ج في آخر أكتوبر سنة ١٩٦٦ ومبلغ ٢٥٠ ج في آخر أكتوبر سنة ١٩٦٧ ، ثم أنذرهما بتنفيذ الاتفاق بعد أن علم بنيتهما في العدول عن الصفقة غير أنهما لم يستجيبا لطلبه ، وإذ يحق له طلب إلغاء الاتفاق والزامهما بدفع مبلغ ١١٠٠ ج ضعف العربون عملاً بنص المادة ١٠٣ من القانون المدنى فقد أقام دعواه للحكم له بطلبائه سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٦ حكمت المحكمة بالزام المطعون عليه العاشر ومورث الطاعنين بأن يدفعوا لمورث المطعون عليهم التسعة الأول مبلغ ٥٥٠ ج ، استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٨ سنة ١٨ ق مدنى المنصورة وادعى تزوير ورقة الاتفاق المؤرخة ١٥/٧/١٩٦٥ ، وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٠ حكمت المحكمة بتدب مصلحة الطب الشرعى للاطلاع على السند المطعون فيه بالتزوير لبيان ما إذا كان رقم ٥٥٠ ج مكتوباً في الأصل ٥٠ ج ، وعدل بطريق التزوير إلى ٥٥٠ ج وهل كان الرقم ٤٠٥٠ ج مثبتاً في أصل السند أم أنه كتب بعد ذلك ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/١/٥ برفض الادعاء بالتزوير وبصححة الورقة المطعون فيها وحددت جلسة انظر الموضوع ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٠/٦/٤ برفض الاستئناف وتأيد

الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١/٥ بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن محكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٧٠/١/٥ برفض الادعاء بالتزوير وبصحة الورقة المطعون فيها على خلاف ما انتهى إليه تقرير مصلحة الطب الشرعي من أن الرقم ٥٥٠ ج كان محررا أصلا بالورقة ٥٥٠ ج ثم عدل بطريق التزوير إلى ٥٥٠ ج ، ولم تورد المحكمة في حكمها سببا كافيا يبرر قضائها ، وكان عليها قبل أن تهدر التقرير المذكور أن تندب خبيرا آخر لفحص الورقة المطعون فيها لمعرفة ما إذا كانت صحيحة أم مزورة ، أما ما قرره الحكم تدليلا على صحة الورقة من أنه أثبت ضمن بياناتها مبلغ ٤٠٥٠ ج وأنه يمثل مجموع ٥٥٠ ج قيمة العربون والقسط المستحق في أكتوبر سنة ١٩٦٥ ومقداره ٣٥٠٠ ج فإن هذا القول غير سائغ لأن الرقم ٤٠٥٠ ج مطعون فيه أيضا بالتزوير . وهو ما يعيبه الحكم بالفساد في الاستدلال والقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١/٥ أنه أقام قضاءه برفض الادعاء بتزوير الورقة المطعون فيها على أن الثابت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن العدد ٥٠٠ ج الدال على مجموع العربون ٥٥٠ ج والقسط ٣٥٠٠ ج الذي سيدفع في آخر موسم أكتوبر سنة ١٩٦٥ قد حرر بالاتفاق موضوع الفحص تحت نفس الظروف المحررة فيها باقى بيانات هذا الاتفاق المحررة بالمداد الجاف وأنه لم يضاف . ومعنى ذلك صحة العدد ٤٠٥٠ ج ، ولما كان هذا العدد يمثل مجموع مبلغى ٥٥٠ ج المدعى بتزويره ومبلغ ٣٥٠٠ ج القسط المستحق في أكتوبر ١٩٦٥ ، ويتضمن لذلك بطريق اللزوم العقلى صحة المبلغ ٥٥٠ ج ، يؤكد ذلك أن ثمن الصفقة ٢٠ فدانا فى ٢٤ يساوى ٤٨٠٠ ج فيكون الباقي بعد دفع مبلغ ٤٠٥٠ ج هو مبلغ ٧٥٠ ج ، وقد تضمن نفس منسند الدعوى مبلغ ٧٥٠ ج على أنه هو المتأخر وأنه يدفع



على قسطن في أكتوبر سنة ١٩٦٦ وأكتوبر سنة ١٩٦٧ ولم يطعن المستأنف مورث الطاعنين على هذا البيان الأخير الخاص بمبلغ ٧٥٠ ج بأى مطعن ولا يؤثر في ذلك ما انتهى إليه قسم أبحاث التزييف التزوير من أن العدد ٥٥٠ ج الدل على العربون والمحرو أمام البند ٣ بالاتفاق موضوع الفحص كان محرراً أصلاً ٥٠ ج ثم عدل بالإعادة وإضافة على النحو الموصوف بالتقرير بحيث أصبح ٥٥٠ ج ، لأن هذا الذى انتهى إليه الخبير بصدد هذا المبلغ لا يدل إطلاقاً على تزويره أمام ما هو ثابت من نفس تقرير الخبير من صحة المبلغ ٤٠٥٠ ج الذى يمثل مجموع مبلغ ٥٥٠ ج و ٣٥٠٠ ج وما هو ثابت من نفس السند موضوع الدعوى من أن المبلغ المتأخر بعد ذلك من الثمن هو مبلغ ٧٥٠ ج وهو الرقم الذى لم يطعن عليه المستأنف بالتزوير ، مما مفاده أن محكمة الموضوع قد اعتمدت في قضائها برفض الادعاء بالتزوير وصحة الورقة المطعون فيها على ما استخلصته من تقرير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير من صحة الرقم ٤٠٥٠ ج ومن القرائن الأخرى سالفه البيان التى أوردتها في حكمها وهى أسباب سائغة تؤدى إلى ما انتهت إليه وتكفى لحمل الحكم ، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير كله ، كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هى لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه فيه فلا على المحكمة إن هى أطرحت ما قرره الخبير من أن الرقم ٥٥٠ ج كان محرراً أصلاً ٥٠ ج ثم عدل بحيث أصبح ٥٥٠ ج ، ولما كان تقدير عمل أهل الخبرة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع فمضى اطمأنت إلى رأى خبير معين ورأت فيه وفى باقى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فانه ليس عليها أن تستعين بخبير آخر ولو طلب الخصم ذلك ، إذ أن آراء الخبراء لا تعدو أن تكون عنصراً من عناصر الإثبات التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بالزام الطاعنين بمبلغ ٥٥٠ ج الذى قيل أنه دفع عربونا للصفقة قبل أن يقضى بفسخ الاتفاق ، وهو ما لم يطلب في الدعوى ، مما كان يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزامهم برد العربون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد اعتبر سند الدعوى مجرد مشروع لعقد بيع ، وهو ما لم يكن محل طعن من الطاعنين ، مما يقتضاه أن هذا المشروع لا يكون ملزماً لأى من الطرفين ويستطيع كل منهما الامتناع عن إبرام البيع ولا يجوز للطرف الآخر إجباره على ذلك عن طريق القضاء ، وكانت العقود الملزمة للجانبين هي وحدها التي يرد عليها الفسخ ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن السند المذكور يتضمن إقراراً من المطعون عليه العاشر ومورث الطاعنين بقبض مبلغ ٥٥٠ ج من مورث المطعون عليهم التسعة الأول وقضى بالزامهما برد هذا المبلغ ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعي بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن مورث المطعون عليهم التسعة الأول يستند في المطالبة بدينه إلى الورقة المؤرخة ١٥/٧/١٩٦٥ فكان يتعين عليه أن يسلك طريق الأمر بإدائه غير أنه أقام به دعوى بالطريق العادى مما يجعلها غير مقبولة لرفعها بغير الطريق القانونى ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالزام مورث الطاعنين بالدين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٨٥١ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي رفعت الدعوى وقت سريانها تشترط لسلوك طريق استصدار أمر الأداء ، أن يكون الدين المطالب به مبلغاً من النقود ، ثابتاً بالكتابة ، ومعين المقدار وحال الأداء ، ومقتضى ذلك أن هذا الطريق لا يتبع إلا إذا كان كل مطلوب الدائن هو دين تتوافر فيه شروط استصدار الأمر ، أما إذا كان بعض ما يطالب به مما لا تتوافر فيه هذه الشروط ، فإن سبيله في المطالبة يكون هو الطريق العادى



لرفع الدعاوى ، ولا يجوز له فى هذه الحالة ، أن يلجأ إلى طريق استصدار أمر بالأداء ، لأنه استثناء من القواعد العامة فى رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه ، ولما كان الثابت أن مورث المطعون عليهم التسعة الأول قد أقام دعواه للمطالبة بمبلغ ١١٠٠ ج تأسيساً على أن المطعون عليه العاشر ومورث الطاعنين لم ينفذا صفقة البيع المتفق عليها وأن من حقه المطالبة بضعف العربون الوارد فى الاتفاق المؤرخ ١٥/٧/١٩٦٥ المبرم بينه وبينهما فإن ما يطالب به لا يكون كله ثابتاً فى هذه الورقة ، ولا تكون المطالبة به إلا بطريق الدعوى العادية ، وإذ رفع دعواه بالطريق العادى ، فإنها تكون قد رفعت بالطريق القانونى ويكون النعى بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

رئاسة السيد المستشار أحمد حسن هويكل نائب رئيس المحكمة ودعوة السادة المحامين :  
ابراهيم السعيد دكرى ، عثمان حمير عبد الله ، محمد صديق العصار ، ومحمد عمار درويش .

( ٣٠٩ )

الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٤ القضائية :

( ١ ) إفلاس . أعمال تجارية . محكمة الموضوع " مسائل الواقع " .  
بطلان . نقض .

علم المتصرف . له باختلال إشغال المتصرف م ٢٢٨ من قانون التجارة من مسائل الواقع التي يستغل بها قاضي الموضوع . لا يعقب عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .

( ٢ ) بطلان " بطلان التصرفات " . حكم " التناقض " . صورية . إفلاس .

الصورية المطلقة في العقد . اختلافا عن عدم نفاذ التصرف الصادر من المدير قبل إشهاد إفلاسه المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة . رفض الدفع بصوريته انعكاسه والقضاء بعدم نفاذ هذا التصرف في حق الدائن . لا تناقض .

١ - العلم باختلال أشغال المدين هو من مسائل الواقع التي يستخلصها قاضي الموضوع من الأدلة والقرائن القائمة في الدعوى بلا معقب عليه من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائغا .

٢ - إذا كانت الصورية المطلقة تتناول وجود العقد ذاته فلا يكون له وجود في الحقيقة ، وهي مغايرة للبطلان المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة لأن البطلان في هذه الحالة لا يستند إلى عيب في التصرف إذ يبقى صحيحا بين مآقديه ومنتجا لكل آثاره غير أنه لا يحتاج به على جماعة الدائنين ، فيصبح غير نافذ في حقهم . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أنه لم يجد فيما ساقه المطعون عليه الأول من قرائن ما يكفي لإثبات صورية عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى الطاعن صورية مطلقة ،



ثم استخلص الحكم من أقوال شاهد المطعون عليه الأول ومن القرائن التي أشار إليها أن الطاعن كان يعلم باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وقت صدور التصرف ورتب على ذلك قضاءه بعدم نفاذ التصرف في حق الدائنين عملاً بحكم المادة ٢٢٨ من قانون التجارة وهو ما لا يتعارض مع ما قرره من عدم توافق الدليل على صورية العقد ، إذ التناقض الذي يبطل الحكم هو ما يتعارض فيه الأسباب رتبه انزفتماحى ويسقط بعضها بعضا بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمله ، لما كان ذلك ، فان النعى — على الحكم بتناقض أسبابه — يكون في غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام ضد المطعون عليها الثانية الدعوى رقم ٤٦٩ سنة ١٩٦٢ المنصورة الابتدائية طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٢/١/١٥ المتضمن بيعها له المنزل المبين بصحيفة الدعوى والعقد بثمن قدره ٥٠٠٠ ج ، وإذ أشهر إفلاس المطعون عليها الثانية فقد حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة ووجه الطاعن طلباته إلى المطعون عليه الأول بصفته وكيلًا لدائني التفليسة ، ودفع الأخير بصورية العقد وببطلانه لوقوعه في فترة الرتبة ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول صورية العقد ، غير أنه لم يشهد أحدا . وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٣ حكمت المحكمة للطاعن بطلانه ، استأنف المطعون عليه الأول بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٦ سنة ١٨ ق مدني المنصورة ، وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٦ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول أن العقد المؤرخ ١٩٦٢/١/١٥ صوري صورية مطلقة ، ولم ينفذ هذا الحكم ثم أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق في ١٩٧٠/٣/١٠

ليثبت المطعون عليه الأول أن الطاعن كان يعلم حين صدور العقد المذكور باختلال أشغال المطعون عليها الثانية واضطراب أعمالها ، وبعد أن سمعت المحكمة شهادة شاهد المطعون عليه الأول حكمت بتاريخ ١٩٧١/١/١٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم نفاذ العقد موضوع الدعوى بجماعة الدائنين . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرات أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالأول والثالث والرابع منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه بعلم الطاعن باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وتوقعها عن الدفع على صلة القرابة بينهما ووجود محليهما في شارع واحد ، في حين أن الطاعن أنكر هذه الصلة وقرر أن مجرد وجود المحال في نفس الشارع ليس بدليل على هذا العلم كما أن الحكم اعتبر الطاعن هالما بحالة المطعون عليها الثانية لأن الصرف المطعون فيه تم بعد تاريخ التوقف عن الدفع ببضعة أشهر مما يقتضاه أن الحكم افترض أن الطاعن يطلع على دفتر البرونستات بالحكمة وهو أمر مستبعد ، واستند الحكم إلى التواطؤ والاسراع بعدم بيان حدود العقار واختلاف الثمن الوارد في العقد عن صحيفة الدعوى وإلى أقوال شاهد المطعون عليها الأول مع إنها مجرد استنتاجات . هذا إلى أن المطعون عليها الثانية سيدة محجبة لا يعلم الطاعن من أمرها شيئا ولم يقدم دليل على أنها كانت تدبر شركة البشيشي أو أن ثمة برونستات وجهت إليها ، وكلها قرائن لا تصلح أساسا لقضاء الحكم مما يشوبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان العلم باختلال أشغال المدين هو من مسائل الواقع التي يستخلصها قاضي الموضوع من الأدلة والقرائن القائمة في الدعوى بلا معقب عليه من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بثبوت علم الطاعن باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وقت إبرام عقد البيع موضوع الدعوى على قوله " أنه يبين من مطالعة دعوى الإفلاس المنضمة رقم ٣ سنة ١٩٦٢ المنصورة والتي رفعت في ١٩٦٢/١/٢٤



وصدر الحكم فيها لجلسة ١٩٦٢/٥/٨ بإشهار إفلاس شركة ... .. و ... ..  
 ... .. والمستأنف عليها الثانية — المطعون عليها الثانية —  
 محمد أحمد البشيشي بوصفه مالكاً للشركة المتضامنين في الشركة وتحديد يوم ١٩٦١/٣/٢٦  
 تاريخاً مؤقثاً للتوقف عن الدفع، أن المحكمة كانت قد قررت بجلسة ١٩٦٢/٤/١٠  
 تحديد يوم ١٩٦٢/٤/٢٤ ميعاداً للنطق بالحكم قبل مده إلى يوم ١٩٦٢/٥/٨ وكان  
 الثابت من مطالعة صحيفة دعوى صحة العقد أن المستأنف عليه الأول —  
 الطاعن — كان قد قدم لفلم الكتاب في يوم ١٩٩٢/٤/٢٣ السابق مباشرة على اليوم  
 المحدد أصلاً للنطق بالحكم صحة تلك الدعوى لتقدير الرسم المستحق عليها . وكان  
 الثابت أيضاً من حافظة مستندات المستأنف عليه الأول أنه كان قد قدم في نفس  
 يوم ١٩٦٢/٤/٢٣ طلباً للمساحة لتحديد العقار المبيع تمهيداً لإجراء الشهر،  
 وكان الثابت من جهة أخرى أن بيانات صحيفة الدعوى فيما يتعلق بالثمن اختلفت  
 في دعوى صحة العقد عنها في صلب العقد ... .. وكان الثابت بصدد العقد أن حدود  
 ومعلم العقار المبيع وهو منزل واحد مقام على قطعة أرض قضاء مساحتها  
 ٥٦٨ مترًا قد ذكرت بذييل العقد ، في حين أنه لم يرد ذكر لهذه الحدود أو المعالم  
 بأي جزء من أجزاء العقد . فإن المحكمة تستخلص من ذلك أنه عند ما تبينت  
 المستأنف عليها الثانية أن الحكم بإشهار إفلاسها أصبح وشيك الصدور بعد  
 أن قررت المحكمة في جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ تحديد جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ للنطق  
 بالحكم ، انفقت مع المستأنف عليه الأول على أن تبيعه العقار بقصد الاستفاد  
 بثمنه وحتى لا يدخل العقار في أموال التفليسة ، وبأدرا إلى تحرير العقد وتقديم  
 صحيفة الدعوى بصحته لفلم الكتاب في يوم ١٩٦٢/٤/٢٣ وجعلاً له تاريخاً  
 غير حقيقي هو ١٩٦٢/١/١٥ ، ونسباً وهما في عجلة من أمرهما أن يبيّنا حدود  
 العقار المبيع ، ومؤدى كل ذلك أنه كان يعلم وقت التصرف باختلال  
 أشغال البائعة اختلالاً خطيراً — وليس عارضاً — أدى إلى رفع دعوى  
 الإفلاس عليها لعودها عن سداد ديونها التجارية وتحديد يوم  
 ١٩٦٢/٤/٢٤ للنطق بالحكم فيها ، ومحاولة المستأنف عليها الثانية  
 بالاتفاق مع المستأنف عليه الأول تفادي دخول المنزل في أموال التفليسة ،  
 وبما يؤكد ذلك صلة القرابة بين طرفي العقد ، ... .. كما وأن الثابت من صحيفة دعوى  
 الإفلاس أن مركز شركة ... .. ومحل تجارة المستأنف عليه الأول يقعان

في شارع واحد ، فإذا أضيف إلى ذلك أن طبيعة المعاملات التجارية والسوق التجاري من شأنها إظهار ما يصيب أشغال التاجر من اختلال بحيث يكون الجهل به أمرا بعيد الاحتمال ، لا سيما إذا استطلت المدة بين تاريخ التوقف عن الدفع المحدد له يوم ٢٦/٣/١٩٦١ تاريخ تحرير البروتستو الأول وبين تاريخ التصرف الذي وقع بعد ذلك بعدة شهور .. وقد جاءت شهادة شاهد المستأنف — المطعون عليه الأول — مؤيدة لعلم المستأنف عليه الأول باختلال أشغال المستأنف عليها الثانية وقت التصرف “ ، مما مفاده أن المحكمة — في حدود سلطتها الموضوعية — استخلصت علم الطاعن باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وقت صدور التصرف المطعون فيه ، من شهادة شاهد المطعون عليه الأول ومن جملة قرائن متساندة وكافية من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، لما كان ذلك فإن النعي عليه بهذه الأسباب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقص .

وحيث أن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه ذلك أن المطعون عليه الأول عجز عن إثبات صورية العقد فاستبعدها الحكم فیر أنه عاد واتخذ من القرائن الخاصة بالصورية دليلا على العلم باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وهو ما يشوبه بالتناقض .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت الصورية المطلقة تتناول وجود العقد ذاته فلا يكون له وجود في الحقيقة ، وهي مغايرة للبطلان المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة لأن البطلان في هذه الحالة لا يستند إلى عيب في التصرف إذ يبقى صحيحا بين عاقيه ومنتجا لكل آثاره غير أنه لا يحتاج به على جماعة الدائنين فيصبح غير نافذ في حقهم ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أنه لم يجد فيما ساقه المطعون عليه الأول من قرائن ما يكفي لإثبات صورية عقد البيع المؤرخ ١٥/١/١٩٦١ الصادر من المطعون عليها



الثانية إلى الطاعن صورية مطلقة ثم استخلص الحكم — وعلى ما سلف البيان — من أقوال شاهد المطعون عليه الأول ومن القرائن التي أشار إليها أن الطاعن كان يعلم باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وقت صدور التصرف ورتب على ذلك قضاءه بعدم نفاذ التصرف في حق الدائنين عملاً بحكم المادة ٢٢٨ من قانون التجارة ، وهو ما لا يتعارض مع ما قرره من عدم توافر الدلائل على صورية العقد ، إذ التناقض الذي يبطل الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب ونهاياتها فتباحي ويسقط بعضها بعضها بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمّله ، لما كان ذلك ، فإن النهي بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد الماشار محمود عباس العمراوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
الماشارين : مصطفى كمال سليم ، ومصطفى الفقى ، ومجد البندارى العشرى ، وأحمد  
صيف الدين سابق .

( ٣٠١ )

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) نقض ” المصاححة فى الطعن ” . بيع . فوائد .

القضاء للبائع بالفوائد دون باقى الثمن . إيداع المشتري لباقى الثمن خزينة المحكمة مشروطا بتقديم  
مستندات الملكية . لا يمنع من توافر مصاححة البائع فى الطعن على هذا القضاء .

( ٢ ، ٣ ) بيع ” التزامات المشتري ” . التزام ” تنفيذ الالتزام ” .  
” حق الحبس ” .

( ٢ ) للمشتري حق حبس باقى الثمن ولو كان مستحق الأداء إذا خيف على المبيع أن يزاع عن  
يده . سقوط هذا الحق بالزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله . علم المشتري وقت  
الشراء بسبب الاستحقاق . عدم كفايته للدلالة على الزول عن هذا الحق مادام لم يشتر صانط  
الخيار .

( ٣ ) ثبوت تقصير البائع فى الوفاء بالتزامه بعداد ديشى ارض وتسليم مستندات الملكية للمشتري .  
الوفاء بالثمن عن طريق إيداعه خزينة المحكمة دون عرضه على البائع . صحيح .

( ٤ ) نقض ” مالا يصلح سببا للطعن ” . حكم . بيع ” التزامات  
المشتري ” . التزام .

الجدل فى جدية الأسباب المبررة لحق المشتري فى حبس باقى الثمن والوفاء به بطريق الإيداع .  
موضوعى . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض من أقيم الحكم على أسباب سائقة تكفى للحل .

( ٥ ) حكم ” حجبة الحكم ” .

مخالفة الحكم لحقيقة أخذ بها حكم آخر يحتاج به طرفا النزاع . لا يجب .



## (٦) نقض "السبب الجديد" . رهن .

الذى بأن الدائن لم يجدد دين رهنه في الميعاد . سبب جديد . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى للطاعنة بطلب الفوائد فقط دون باقى الثمن ، وكان إيداعه خزينة المحكمة — وعلى مايسلم به المطعون ضدهم — إيداعا مشروطا بتقديم مستندات — الملكية — فانه بهذا الوصف لا يحقق ما ابتغته الطاعنة من دعواها فتوافر لها المصلحة من الطعن ويتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن .

٢ — فى العقود الملزمة للجانبين وعلى ما تنقضى به المادة ١٦١ من القانون المدنى إذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء ، جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به ، وقد أجاز المشرع تطبيقا لهذا الأصل فى الفقرة الثانية من المادة ٤٥٧ للشترى مالم يمنع منه شرط فى العقد أن يحبس الثمن إذا خيف على المبيع أن يزرع من يده ، ومقتضى ذلك أن قيام هذا السبب لدى المشترى يحول له الحق فى أن يحبس مالم يكن قد أداه من الثمن ، وأو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وذلك مالم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان فى العقد شرط بمنعه من استعائه ، فعلم المشترى وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من يده لا يكفى بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محبطا بالخطر الذى يهدده ويكون فى نفس الوقت معتمدا على البائع فى دفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي فى ذمته من الثمن مادام أنه لم يشتر ساقط الخيار (١) .

٣ — لما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل اتفاق الطرفين وخلص بأسباب سائغة ولها سندها إلى ثبوت الأسباب الجدية التى يخشى منها نزع المبيع من يد المطعون ضدهم ، وأن الطاعنة قصرت فى تنفيذ التزامها بالوفاء بكامل دين الرهن

— للبنك — وتسليم المستندات اللازمة للتوقيع على العقد النهائي، وهي الالتزامات المتبادلة لالتزام المطعون ضدهم بأداء باقى الثمن مما ينحولهم حق حبسه عملا بالمادتين ١٦١ ، ٤٥٧ / ٢ من القانون المدنى ويجعل وفاءهم به عن طريق إيداعه صحيحا طبقا لما تنص به المادة ٣٣٨ من هذا القانون لثبوت الأسباب الجدية التى أوردها تبريرا لهذا الإجراء<sup>(١)</sup> فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الحكم قد أخطأ فى وصف اشتراط الطاعة فى العقد أن الرهن لا يمنع من سداد الثمن بأنه شرط قائم على الغش فى حين أنها لم تخف الرهن على المطعون ضدهم وأجازت لهم حبس الدين وفوائده من باقى الثمن ، لان ذلك الوصف لم يكن لازما لقضائه .

٤ — مجادلة الطاعة فى جدية الأسباب التى تنحول للمطعون ضدهم حق حبس الباقى من الثمن والوفاء به بطريق الإيداع مجادلة موضوعية غير مقبولة لأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فى ذلك على أسباب سائغة ولما سندها فى الأوراق وتكفى لحله .

٥ — بحسب الحكم المطعون فيه أن يكون قد بين الحقيقة الواقعية التى اطمأن إليها وساق عليها دلائلها وأنزل عليها حكم القانون الصحيح ولا عليه إذا ما خالف حقيقة أخرى أخذ بها حكم لا يحتاج به طرفا النزاع .

٦ — لا يقبل من الطاعة ما أثارته لأول مرة فى النقض من أن البنك لم يجدد قيد رهنه فى الميعاد فذلك سبب جديد لم تسبق إثارته أمام محكمة الموضوع .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

(١) نقض جلسة ١٥/٢/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى ص ١٧ ص ١٦٨٨ .



حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنة تقدمت لاستصدار أمر أداء على المطعون ضدهم وإذ رفض أقامت الدعوى رقم ٣١٨ لسنة ١٩٦٦ مدني كلى المنيا طالبة إلزامهم متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ٢٧٢٥ ج والفوائد بواقع ٤ ٪ من ١/٧/١٩٦٢ حتى تمام السداد ، استنادا إلى أنها بمقتضى عقد مؤرخ ٢٥/٣/١٩٦٢ باعتهم ١٥ ف أرضا زراعية بثمن قدره ٤٧٢٥ ج دفعوا منه عند التعاقد مبلغ ٢٠٠٠ ج والباقي وقدره ٢٧٢٥ ج اتفق على دفعه عند التوقيع على العقد النهائي في آخر شهر يونيه سنة ١٩٦٢ ، ونص في العقد على أن الأطيان مثقلة برهن ضامنا لدين البنك العقاري ألزمت الطاعنة بسداده بحيث إذا تأخرت عن ذلك حتى التوقيع على العقد النهائي حق للمشتري حبس قيمة الدين من باقي الثمن ، ولما كانت قد حصلت على تجزئة للرهن وسددت نصيبها من الدين بعد التجزئة ، وكان المطعون ضدهم تسلموا الأرض من يوم العقد فقد رفعت هذه الدعوى للحكم لها بسداد باقي الثمن مع فوائد بواقع ٤ ٪ سنوية نظير انتفاعهم بالأرض وفق المادة ٤٥٨ من القانون المدني وطلب المطعون ضدهم رفض الدعوى لأن الطاعنة لم تسدد كامل الدين المضمون للرهن ولم تسلمهم مستندات الملكية المنوه عنها بالعقد ، وبتاريخ ١٩/٢/١٩٦٧ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١ لسنة ٣ ق بتي سوف مأمورية المنيا طالبة إلغاء والقضاء لها بطلباتها ، وبتاريخ ٢٦/١/١٩٦٧ نذبت محكمة الإستئناف خيرا لتحقيق دفاع الطرفين قدم تقريره منتهيا فيه إلى أن البنك العقاري قام بعمل تجزئات للسلف المضمونة سددت بعضها وبقيت الأطيان المبيعة ضامنة للفرق بين باقي الدين وبين ثمن الأطيان الأخرى المرهونة عند نزع ملكيتها وبتاريخ ٥/١١/١٩٦٨ أعادت محكمة الاستئناف المأمورية للتبوير لإستكمالها وقدم الحبير تقريره التكميلي مبينا أن ١٣ ف و ١٨ ق من الأطيان المبيعة داخله في السلفة رقم ١٨٧١٧ التي شملتها التجزئة رقم ٢٢٢٩ وقد سدد نصيب البنك العقاري فيها ، وأن ١ ف و ٦ ط الباقية داخله في السلفة رقم ١٨٧١٨ التي شملتها التجزئة رقم ٢٢٣٣ لم تسدد بعد كما أن لبنك الائتمان العقاري مبلغ ٣٧٣ ج و ٦٨٣ م بما فيه الفوائد حتى ٣/٥/١٩٦٨ بالسلفة رقم ١٨٧١٧ ومبلغ ٩٦٥ ج و ٦٩٧ م بالسلفة رقم ١٨٧١٨ ، وإن هذا الدين لم يجزأ

ولم يسدد منه شيء ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣١ قام المطعون ضدهم بإيداع باقي الثمن خزينة المحكمة دون مرضه على الطاعة ، وبتاريخ ١٩٧٠/٢/٩ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الفوائد وبالزام المطعون ضدهم متضامين بأن يؤدوا للطاعة الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا بالنسبة لمبلغ ٢٧٢٥ جنيها اعتبارا من ١٩٦٢/٧/١ حتى ١٩٦٩/١٢/٣١ ويتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ، طعنت الطاعة على هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضدهم بعدم قبول الطعن لإنعدام مصلحة الطاعة فيه ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض على المحكمة بفرقة مشورة حددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مبنى الدفع المقدم من المطعون ضدهم بعدم قبول الطعن انهم أودعوا أثناء نظر الاستئناف باقي الثمن خزينة المحكمة وصرحوا للطاعة في صرفه إذا ما قدمت مستندات الملكية وفق التعاقد وإذا حصلت على الفوائد القانونية المحكوم بها باتت مصاحبتها متفية من الطعن .

وحيث ان هذا الدفع مردود ذلك ان اثبات من الحكم المطعون فيه انه قضى للطاعة بطلب الفوائد فقط دون باقي الثمن ، ولا يزال من ذلك إيداعه خزينة المحكمة ما دام هو - وعلى ما يسلم به المطعون ضدهم - إيداعا مشروطا بتقديم مستندات وهو بهذا الوصف لا يحقق ما ابتغته الطاعة من دعواها فتوافرها المصلحة من الطعن ويتعين رفض الدفع .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك نقول ان الحكم المطعون فيه أقام قضائه برفض طلبها بالزام المطعون ضدهم بساقى الثمن استنادا إلى أن الاتفاق في عقد البيع على أن وجود رهن على العين المبيعة لا يمنع من أداء باقي الثمن وللاستمرار حق حبس ما يوازي قيمة الدين هو اتفاق بني على الغش وان هناك أسبابا جدية يخشى معها من نزع ملكية البيع في حالة عدم سداد باقي دين الرهن ورتب الحكم على ذلك ان إيداع المطعون ضدهم لباقي الثمن خزينة المحكمة دون



عرضه على الطاعة مبرئ لذمتهم ، في حين أن الإتفاق بالعقد صريح على قصر حق المطعون ضدهم في حبس جزء من الثمن يوازي باقي دين الرهن وهو إتفاق صحيح لعدم مخالفته النظام العام إذ للمتعاقدين أن ينقصا ضمان الاستحقاق ، وهو ما قضت به ذات المحكمة في قضايا مماثلة ، وإن إيداع باقي الثمن دون عرضه لا يبرئ الذمة ، وإذا قضى الحكم على خلاف ذلك يكون قد أخطأ في القانون ولم يتفهم شروط العقد هذا إلى انتفاء الخطر بعدما بان من تقرير الخبير أن ما يخص الفدان من دين الرهن الباقي هو ٤٥٠ جنيهها لأن ثمنه وصل إلى ٣٦٥ جنيهها خاصة وأن البنك المرتهن لم يحدد قيمة الرهن على الأطيان المبيعة مما لازمه أن مجرد عدم شطب الرهن لا يترتب عليه أى خطر يبيح حبس باقي الثمن بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أنه في العقود الملزمة للجانبين وعلى ما تقتضيه المادة ١٦١ من القانون المدني إذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء ، جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقيم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به ، وقد أجاز المشرع تطبيقاً لهذا الأصل في الفقرة الثانية من المادة ٥٧٧ للشترى ما لم يمنعه شرط في العقد أن يحبس الثمن إذا خيف على المبيع أن ينزع من يده ، ومقتضى ذلك أن قيام هذا السبب لدى المشتري ينحول له الحق في أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ، ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذي يهدده ، وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان في العقد شرط يمنعه من استعماله ، فعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذي يخشى معه نزع المبيع من يده لا يكفي بذاته للدلالة على نزوله من هذا الحق لأنه قد يكون محيطة بالخطر الذي يهدده ويكون في نفس الوقت معتمداً على البائع في دفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته من الثمن مادام أنه لم يشتر ساقط الخيار — لما كان ذلك — وكان يبين من نصوص العقد على ما هو ثابت بمدونات الحكم المطعون فيه — أن اقتضاء الطاعة لباقي الثمن مشروط بأن تكون قد أوفت بالتزامها بسداد كامل دين البنك والحصول على شهادة بخلو الأطيان المبيعة من الرهن واستحضار مستندات الملكية والتكليف والإقرار المقدم منها إلى اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ، وتسليمها للمطعون

ضدهم لإمكان تحرير العقد النهائي ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بحق المطعون ضدهم في حبس الباقي من الثمن وبراءة ذمتهم منه بإيداعه في خزانة المحكمة دون عرضه عرضاً حقيقياً على الطاعة لما ثبت لديه — من تقريرى الخبير من أن ” الأطيان المبيعة دخلت في تجزئات البنك العقارى ... .. وإن التجزئة رقم ٢٢٣٣ لم تسدد ، وأن هذه الأطيان ضامنة لباقي التجزئات طبقاً للمواد ٣ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٢ بحيث إذا نزلت ملكية باقى الأطيان المرهونة ولم يف ثمنها بكامل الدين فانه يجوز الرجوع بهذا الباقي على أطيان التجزئة ، وأن البنك لا يمكنه شطب كافة حقوقه المقيدة على الأطيان المبيعة ، وأن دين بنك الائتمان الخاص بالأطيان المبيعة بما فيه الفوائد بواقع ٥ ٪ حتى ١٩٦٨/٥/٣ عبارة عن مبلغ ٣٧٣ ج و ٦٣٣ م خاص بالساقفة رقم ١٨٧١٧ ومبلغ ٩٦٥ ج و ٦٩٧ م خاص بالساقفة رقم ١٨٧٢٨ لم يجزأ ولا أثر عليه للتجزئات التى أجراها البنك العقارى ” وخص الحكم إلا أن ذلك من شأنه أن يثقل المبيع بهذا الرهن الذى التزمت الطاعة بشطبه وأنها قصرت في ذلك كما قصرت في تنفيذ التزامها بتسليم المستندات التى تعهد بتسليمها للمطعون ضدهم لإمكان توثيق العقد توطئة لشهره بقصد نقل الملكية خالصة من أية حقوق للغير وأن من حق المطعون ضدهم أن يحبسوا الثمن تحت يدهم حتى تنفذ الطاعة التزامها بوفاء باقى دين الرهن وشطبه وكذلك التزامها بتسليم المستندات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولم يخالف الثابت فى الأوراق لأن مقتضى الاتفاق بالعقد هو توليد الحق للمشتري فى حبس باقى الثمن لا نفيه ولما يوازى الدين أو باقيه والطاعة لم تقدم ما يدل على أن باقى الثمن المستحق يزيد على باقى دين الرهن فلا يمتد له حق الحبس ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل هذا الاتفاق وخلص بأسباب سائفة ولها سندها إلى ثبوت الأسباب الجدية التى ينحش منها نزع المبيع من يد المطعون ضدهم ، وأن الطاعة قصرت فى تنفيذ التزامها بالوفاء بكامل دين لرهن وتسليم المستندات اللازمة للتوقيع على العقد النهائى ، وهى الالتزامات المقابلة لا لزام المطعون ضده بأداء باقى الثمن مما ينحولهم حق حبسه عملاً بالمادتين ١٦١ ، ١٥٧/٢ من القانون المدنى ويجعل وفاءهم به ، عن طريق إيداعه صحيحاً طبقاً لما تقضى به المادة ٣٣٨ من هذا القانون لثبوت الأسباب الجدية التى أوردها تبريراً لهذا لإجراء ولا يقدح فى ذلك أن يكون الحكم قد أخطأ فى وصف اشتراط



الطاعنة في العقد أن الرهن لا يمنع من سداد الثمن بأنه شرط قائم على الغش في حين أنها لم تخف الرهن عن المطعون ضدهم وأجازت لهم حبس الدين وفوائده من باقي الثمن ، لأن ذلك الوصف لم يكن لازماً لقضائه ، كما أن مجادلة الطاعنة في جدية الأسباب التي تخول للمطعون ضدهم حق حبس الباقي من الثمن والوفاء به بطريقة الإيداع مجادلة موضوعية غير مقبولة لأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب سائغة ولها سندها في الأوراق وتكفي لحمله ، ولا يجدى الطاعنة التحدى بأحكام أخرى صدرت من محكمة الاستئناف ولا تتوافر بها شروط الحجية في النزاع القائم إذ بحسب الحكم المطعون فيه أن يكون قد بين الحقيقة الواقعية التي اطمأن إليها وساق عليها دليلها وأنزل عليها حكم القانون الصحيح ولا عليه إذا ما خالف حقيقة أخرى أخذ بها حكم لا يحتاج به طرفا النزاع ، ولا يقبل من الطاعنة ما أثارته لأول مرة في النقض من أن البنك لم يجدد قيد رهنه في الميعاد فذلك سبب جديد لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع ، ولما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

رياسة السيد المستشار محمود عباس العمراري نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : مصطفى كمال سليم ، مصطفى الفقي ، ومحمد البنداري العشري ، وأحمد  
صيف الدين سابق .

( ٣٠٢ )

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ١ في القضايا :

تقسيم . بيع . نظام عام . بطلان .

حظر التصرف في الأراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . جزاء  
مخالفته . البطلان المطلق . التصرف فيها بعد صدور قرار بالموافقة على التقسيم وقبل إيداع  
صورة منه ومن قائمة شروط التقسيم بالشهر العقاري . جزاءه . البطلان النسبي .

مؤدى نص المادتين التاسعة والعاشر من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم  
الأراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ يدل على أنه يترتب  
على مجرد صدور القرار بالموافقة على التقسيم الحاق الطرق وغيرها من المرافق العامة  
التي عدتها المادة التاسعة بأملاك الدولة العامة ، وأن جواز التصرفات — البيع  
والتأجير والتحكيم — التي عنها الشارع مرهون بشروط ثلاثة أَوْها — صدور القرار  
بالموافقة على التقسيم وثانيها — إيداع الشهر العقاري صورة مصدقا عليها منه  
وثالثها — إيداع قائمة الشروط ، لما كان ذلك ، وكانت المادة العاشرة لم تنص  
على الجزاء المترتب على مخالفة أى شرط من الشروط الثلاثة التي عدتها فإنه يتعين  
للوقوف على نوع هذا الجزاء بيان مدى تعلق كل شرط منها بالنظام العام ، وإذا  
كان مقتضى حظر التصرف قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم هو حظر  
عام — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> — أخذا بما أوضحتها المذكرة

( ١ ) نقض ١٩٦٤/٣/١٩ مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ . ص ٣٦٥ .

نقض ١٩٧٢/٥/٢٥ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ . ص ١٠٢٠ .



الإيضاحية وودعت إليه الاعتبارات التي أفصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام — مقتضاه ترتيب البطلان المطلق وإن لم يصرح به لما فيه من مصادرة للحاق الطرق وغيرها من المرافق العامة بأملك الدولة العامة وهو ما يمس التخطيط العمراني أما حظر التصرفات التي تتم بعد صدور القرار بالموافقة على التقسيم — وقد تحقق بهدوره الصالح العام بالحاق المرافق العامة بأملك الدولة العامة — وقبل إيداع الشهر العقاري صورة مصدقا عليها منه من قائمة الشروط فهو حظر لا يتعلق بالصالح العام الذي تحقق وإنما هو حظر قصد به حماية المصالح الخاصة للأغيار ممن له حق أو تلقى حقا على العقار المتصرف فيه حتى يكون على بينة قبل إقدامه على إبرام التصرف ومقتضاه أن يكون التصرف قابلا للبطلان لمصلحة من شرع الحظر لمصلحته إذا ما تمسك به وليس منهم بائع العقار (١) .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٢٣٥٧ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٢ الصادر من المطعون ضده عن بيعه له قطعة أرض فضاء ظهر من كشف التحديد أن مساحتها ٣٠٧ م و ٩٨ م مقابل ثمن قدره ٥٨٥ ج و ٢٠٠ م والترم البائع بمصاريف المرافق ومقدارها ٢٢٢ ج و ١٩٢ م وفي حالة سداد الطاعن لها ينخصمها من الثمن وأضاف الطاعن أنه رغم سداد مصاريف المرافق وباقي الثمن إلا أن المطعون ضده لم يقدم مستندات الملكية لإعداد العقد النهائى

( ١ ) ذات المبدأ تقرر بالحكم الصادر بنفس الجلسة فى الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤١ ق .

وتسجيله فرفع الدعوى بالطلبات السابقة ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٦ قضت له المحكمة بالطلبات ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٩٨ لسنة ٨٦ ق محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سداد كامل الثمن ثم عاد وطلب بمذكرته أصليا الحكم برفض الدعوى لبطلان البيع بطلانا مطلقا لمخالفته لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ وبتاريخ ١٩٧١/١/٢٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيسا على أن العقد محل التداعى باطل بطلانا مطلقا عملا بالمادة العاشرة من القانون المذكور لإبرامه قبل شهر قرار التقسيم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الثانى والثالث من أسباب الطعن أنه اشترط لصحة التصرف فى الأرض المقسمة أن يتم بعد شهر القرار الوزارى الصادر بالتقسيم فى حين أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لا توجب شهر قرار التقسيم ، وإنما إيداع صورته وصورة من الشروط الخاصة والعامة بقلم الرهن . وفضلا عن ذلك فإن الحكم لم يذكر الأسانيد القانونية التى اعتمد عليها فى استلزام شهر قرار التقسيم مما يعيبه بالخطأ فى تفسير القانون وتأويله فضلا عن القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك بأن النص فى المادة التاسعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ على أن "تثبت الموافقة على التقسيم بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية ينشر فى الجريدة الرسمية ويترتب على صدور هذا القرار إلحاق الطرق والميادين والحدائق والمتنزهات العامة بأملك الدولة العامة" ، والنص فى المادة العاشرة على أن "يحظر بيع الأراضى المقسمة أو تأجيرها أو تحكيرها قبل صدور القرار المشار إليه فى المادة السابقة وقبل إيداع الشهر العقارى صورة مصدقا عليها من هذا القرار ومن قائمة الشروط المشار إليها فى المادة السابقة" يدل على أنه يترتب على مجرد صدور القرارات بالموافقة على التقسيم إلحاق الطرق



وغيرها من المرافق العامة والتي عدتها المادة التاسعة بأملك الدولة العامة ، وأن جواز التصرفات التي عنها الشارع مرهون بشروط ثلاثة أولها صدور القرار بالموافقة على التقسيم ( وثانيها ) إيداع الشهر العقاري صورة مصدقا عليها منه ( وثالثها ) إيداع قائمة الشروط ، لما كان ذلك ، وكانت المادة العاشرة لم تنص على الجزاء المترتب على مخالفة أى شرط من الشروط الثلاثة التي عدتها فإنه يتعين للوقوف على نوع هذا الجزاء بيان مدى تعلق كل شرط منها بالنظام العام ، وإذ كان مقتضى حظر التصرف قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم هو حظر عام — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أخذا بما أوضحته المذكرة الإيضاحية ودعت إليه الاعتبارات التي أفصحت عنها وكماها اعتبارات تتعلق بالصالح العام ، مقتضاه ترتيب البطلان المطلق وإن لم يصرح به لما فيه من مصادرة بالحاق الطرق وغيرها من المرافق العامة بأملك الدولة العامة وهو ما يمس التخطيط العمراني ، أما حظر التصرفات التي تتم بعد صدور القرار بالموافقة على التقسيم — وقد تحقق بصدوره الصالح العام بالحاق المرافق العامة بأملك الدولة العامة — وقبل إيداع الشهر العقاري صورة مصدقا عليها منه ومن قائمة الشروط فهو حظر لا يتعلق بالصالح العام الذي تحقق وإنما هو حظر قصد به حماية المصالح الخاصة للاغيار ممن له حق أو تلقى حقا على العقار المتصرف فيه حتى يكون على بينة قبل إقدامه على إبرام التصرف ومقتضاه أن يكون التصرف قابلا للبطلان لمصلحة من شرع الحظر لمصلحته إذا ما تمسك به وليس منهم بائع العقار ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن "العقد موضوع الدعوى وقد أبرم قبل شهر قرار التقسيم بمكتب الشهر العقاري يكون باطلا بطلانا مطلقا" بعد أن كان قد سلم أنه أبرم بعد صدور قرار التقسيم رقم ١٢٢٦ سنة ١٩٥٥ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وهو ما يتسع له سبب الطعن فيتعين نقضه والإحالة إذ حجب هذا الخطأ عن بحث موضوع الدعوى .

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمود عباس العمراري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : مصطفى كمال سليم ، مصطفى الفقى ، ومحمد البندارى العشرى ، أحمد  
صيف الدين سابق .

( ٣٠٣ )

الطعن رقم ٣٢ لسنة ١ القضائية:

( ١ ) دعوى " تكيف الدعوى " . محكمة الموضوع " تكيف  
الدعوى " .

لمحكمة الموضوع حق فيه الدعوى على حقيقتها واعطائها الوصف القانونى الصحيح . مدم تقيدوا  
فى ذلك بتكيف الخصوم .

( ٢ ) قضية " نقل أحد أعضاء الهيئة " . حكم .

نقل القاضى للعمـل بدائرة أخرى فى ذات المحكمة . لا تزل به ولايته . جواز  
اشتراكه فى المداولة فى الأحكام الصادرة فى الدعاوى التى سمع فيها المرافعة بالدائرة السابقة .

( ٣ ) تقادم " انتقادم المسقط " . دفع غير المستحق . دعوى .

سقوط الحق فى استرداد مادفع بغير وجه حق . مدته . انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى  
يعلم فيه الدافع بحقه فى الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم الوفاء بالالتزام أيهما  
أقصر . م ١٨٧ مدنى .

( ٤ ) دفع غير المستحق . عقد " الإكراه " .

رد مادفع بغير وجه حق . لا محل له إذا كان الموفى يعلم أنه غير ملزم بالوفاء . الاكراه  
المبطل للوفاء المنسوخ للرد . مفرصه . تنفيذ حكم قبل إلغائه . عمل مشروع لا يتضمن إكراها  
على الوفاء .

١ - لما كان تكيف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من فهم  
الدعوى على حقيقتها واعطائها التكيف الصحيح ، وكان الحكم المطعون فيه



فد انتهى إلى أن النزاع في الدعوى الحالية من المنازعات المدنية فلا يسرى في شأنه حكم المادتين ۸۸ و ۱۸۷ من قانون المرافعات ولا الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ۶۲۸ لسنة ۱۹۵۵ التي توجب تدخل النيابة العامة في دعاوى الأحوال الشخصية — التي لا تدخل في اختصاص المحكمة الجزئية — مما كانت تختص بها المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظرها للمحاكم العادية عملاً بالقانون رقم ۶۲ لسنة ۱۹۵۵ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه يكون في غير محله .

۲ — إذ كان نقل أحد المستشارين للعمل بدائرة أخرى في ذات محكمة الاستئناف لا يترتب عليه زوال ولايته ولا يحول دون اشتراكه في المداولة في الأحكام الصادرة في الدعاوى التي سمع فيها المرافعة بالدائرة السابقة الآن كان يجلس عضواً في هيئتها ، وكان الثابت بالأوراق أن المستشار ... .. كان عضواً بالهيئة التي سمعت المرافعة وحجرت الدعوى للنطق بالحكم وأن السيد المستشار اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم ولم يتمكن من حضور جلسة النطق به لنقله للعمل بدائرة أخرى بذات المحكمة ، فإن النعي على الحكم بالبطلان يكون في غير محله .

۳ — النص في المادة ۱۸۷ من القانون المدني على أن "تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وتسقط الدعوى كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق" مقتضاه أن الحق في الاسترداد يسقط بالتقادم بانقضاء أقصر المدينين إما بانقضاء ثلاث سنوات تسرى من اليوم الذي يعلم فيه الدافع بحقه في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم قيام الالتزام أي من يوم الوفاء به .

۴ — النص في المادة ۱۸۱ من القانون المدني على أنه : "۱ — كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له وجب عليه رده ۲ — على أنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون ناقص الأهلية أو يكون قد أكره على هذا الوفاء" يدل على أنه لا محل للرد إذا كان الدفع عن

بصيرة وترواى عن علم الدافع بأنه غير ملزم بما دفعه ، وأن الإكراه الذى عناه المشرع بهذا النص المبطل للوفاء الذى حصل بناء عليه والمسوغ للرد هو ذات الإكراه الذى يجيز إبطال العقد والمنصوص عليه فى المادة ١١٧ من القانون المدنى ، وشرط تحققه أن يكون الإكراه قد بعث الرهبة فى نفس المكره بغير وجه حق باعتبار أن الأعمال المشروعة قانونا لا يمكن أن يترتب عليها إبطال ما ينتج عنها ، لما كان ذلك ، وكان تنفيذ حكم صادر بالنفقة على المحكوم عليه — وقبل إلغاء هذا الحكم — هو عمل مشروع قانونا فان الوفاء تنفيذا له لا يتضمن إكراها على هذا الوفاء لأنه تم بوجه حق ، كما أن وفاء المطعون ضده الأول للطاعة بما أقره لها طواعية واختيارا من نفقة دون صدور حكم يلزمه بها وفى تاريخ لاحق على الحكم النهائى بإعلان عقد زواجه منها وعلمه بأنه غير ملزم بما أقره ودفعه لها ، فان هذا الوفاء لا يتضمن إكراها وقام به وهو يعلم أنه غير ملزم بدفعه فلا يسوغ له استرداده .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول رفع الدعوى رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٠ مدنى كلى اسكندرية على الطاعة طالبا الحكم بالزامها فى مواجهة المطعون ضده الثانى بأن تدفع له مبلغ ٤٠٥ جنيهات والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وبطلان المجوز التنفيذية الموقعة تحت يد المطعون ضده الثانى ، وقال شرحا له أنه بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٤ قضت محكمة العطارين الشرعية فى الدعوى رقم ٩٧٤ لسنة ١٩٥٣ بفرض نفقة زوجية للطاعة مقدارها ١٣ جنيها شهريا ابتداء من ١/١/١٩٥٢ وقد تأيد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٤ الاسكندرية ، وتنفيذا لهذا الحكم أوقعت الطاعة مجوزا تنفيذية



على مرتب المطعون ضده الأول لدى المطعون ضده الثانى وقبضت مبالغ مجموعها ٤٠٥ جنيهات. استصدر المطعون ضده الأول حكما من المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٩٥٥ قضى ببطلاق عقد زواجه من الطاعة واعتباره كأن لم يكن بسبب القرابة الروحية وتأيد هذا الحكم من المحكمة الاستئنافية العليا لبطيركية الروم الكاثوليك بتاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٥٥ ومن ثم فتد أضحى حكم النفقة الصادر للطاعة من المحكمة الشرعية معدوم الأثر لصدوره من محكمة لا ولاية لها ويكون ما قبضته نفادا لذلك الحكم وقدره ٤٠٥ جنيهات بغير حق ويحق له استرداده عملا بالمادة ١٨١ من القانون المدنى كما تكون المجوز الموقعة منها تحت يد المطعون ضده الثانى وفاء للنفقة المستحقة ابتداء من ٤ مارس سنة ١٩٥٥ تنفيذا لحكم النفقة المشار إليه لا سند لها ، ولهذا فقد أقام المطعون ضده الأول الدعوى بطلباته السابقة ودفعت الطاعة بسقوط حق المطعون ضده الأول فى استرداد هذا المبلغ بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى وطلبت رفض الدعوى ، وبتاريخ ٣٠ يناير ١٩٦٤ قضت المحكمة بإلغاء المجوز التنفيذية الموقعة على مرتب المطعون ضده الأول تحت يد المطعون ضده الثانى نفاذا لحكم النفقة رقم ٩٧٤ لسنة ١٩٦٣ العطارين الشرعية واستئنافه وذلك بالنسبة للنفقة المستحقة للطاعة اعتبارا من ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ ورفض الدعوى بالنسبة لطلب رد مبلغ ٤٠٥ جنيهات ، فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٧ سنة ٢٠ قى الاسكندرية طالبا إلغاءه ، وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن المطعون ضده الأول فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ١٨٢ سنة ٣٥ قى وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف اسكندرية تأسيسا على ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ اعتد بالحكم الشرعى الصادر للطاعة بالنفقة على الرغم من صدوره من محكمة لا ولاية لها لاتحاد الطرفين فى الملة فهما ينتميان إلى طائفة الروم الكاثوليك ، وبعد تعجيل الدعوى عادت الطاعة وتمسكت بسقوط حق المطعون ضده الأول فى استرداد ما قبضته من نفقة بالتقادم الثلاثى طبقا لـص المادة ١٨٧ / ١ من القانون المدنى ، وبتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٧١ قضت محكمة استئناف اسكندرية بإلغاء الحكم

المستأنف وإلزام الطاعة في مواجهة المطعون ضده الثاني بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٤٠٥ جنيهات والفوائد بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٦٠/٢/٢٣ . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول البطلان من وجهين ، وفي بيان الوجه الأول تقول إن هذه الدعوى وإن كان موضوعها إلزامها برد ما قبضته من نفقة بغير وجه حق إلا أن النزاع دار حول مسألة أولية هي مدى أحقية المطعون ضده الأول في استرداد ما دفعه من نفقة وهي مسألة تتعلق بصميم الأحوال الشخصية التي أوجبت المادتان ٨٨ ، ١٧٨ من قانون المرافعات وتفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ تدخل النيابة العامة فيها وفيما لا تختص به المحكمة الجزئية وإلا كان الحكم باطلاً ، وعلى الرغم من ذلك فإن النيابة العامة لم تتدخل في هذه الدعوى بخفاء حكمها باطلاً ، وحاصل الوجه الثاني أن أحد مستشاري الهيئة الاستئنافية التي سمعت المرافعة ووقع على مسودة الحكم المطعون فيه قد زالت عنه ولاية الفصل في الدعوى لنقله إلى دائرة أخرى من دوائر المحكمة التي يعمل بها فلم يحضر جلسة النطق بالحكم وهذا النقل لا يعتبر من الموانع القهرية التي تجيز أن يحل محله غيره عند النطق بهذا الحكم بل كان يتعين إعادة نظر الدعوى من جديد أمام الدائرة بتشكيلها الجديد .

وحيث إن هذا النعى في الوجه الأول منه مردود ، ذلك بأن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول رفع الدعوى يطلب الحكم بإلزام الطاعة بأن تدفع له مبلغ ٤٠٥ جنيهات وفوائده القانونية وبطلان الحجوز التنفيذية الموقعة تحت يد المطعون ضده الثاني استناداً إلى أنه أوفأها هذا المبلغ نقاذ الحكم نفقة زوجية صدر لصالحها من محكمة لا ولاية لها بنظر النزاع فيحق له استرداد ما دفعه بغير وجه حق عملاً بالمادة ١٨١ من القانون المدني ودار النزاع بين الطرفين حول سقوط



أو عدم سقوط حقه بالتقادم الثلاثي وفق المادة / ١٨٧ من القانون المدني دون إثارة أي مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، لما كان ذلك وكان تكليف الخصوم للدعوى لايقيد المحكمة ولا يمنعها من فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها التكليف الصحيح ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن النزاع في الدعوى الحالية من المنازعات المدنية فلا يسرى في شأنه حكم المادتين ٨٨ ، ١٨٧ من قانون المرافعات ولا الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ التي توجب تدخل النيابة العامة في دعاوى الأحوال الشخصية — التي لا تدخل في اختصاص المحكمة الجزئية — كانت تختص بها المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظرها للمحاكم العادية عملاً بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون في غير محله ، والنعي بالوجه الثاني منه مردود بأن نقل أحد المستشارين للعمل بدائرة أخرى في ذات محكمة الاستئناف لا يترتب عليه زوال ولايته ولا يحول دون اشتراكه في المداولة في الأحكام الصادرة في الدعوى التي سمع فيها المرافعة بالدائرة السابقة التي كان يجلس عضواً في هيئتها ، ولما كان الثابت بالأوراق أن استشار ... .. كان عضواً بالهيئة التي سمعت المرافعة بجلسته ٢١ يناير ١٩٧١ وحجزت الدعوى للنطق بالحكم وأن السيد المستشار اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم ولم يتمكن من حضور جلسة النطق به لنقله للعمل بدائرة أخرى بذات المحكمة ، فإن النعي على الحكم بالبطلان يكون في غير محله .

وحيث أن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الثاني بأوجهه الثلاثة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول أنها دفعت بسقوط حق المطعون ضده الأول في استرداد ما قبضته من نفقة بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١/١٨٧ من القانون المدني تأسيساً على أنه رغم القضاء نهائياً في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ ببطلان عقد زواجها فإن المطعون ضده الأول لم يرفع دعواه باسترداد ما دفعه من نفقة بغير حق إلا في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٠ أي بعد انقضاء ما يزيد على ثلاث سنوات ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع وألزمها برد النفقة بمقولة أنها قبضتها جبراً عن المطعون ضده الأول نقاداً لجواز تنفيذية فلا يسقط الحق في استردادها إلا بانقضاء خمسة عشر سنة ، في حين أن المادة ١/١٨٧

من القانون المدني لم تفرق في التقادم الثلاثي المنصوص عليه فيها بين الوفاء الاختياري والإجباري ، كما أنه بعد صدور الحكم النهائي بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ ببطالان عقد زواجها قام المطعون ضده طواعية واختياراً بتحرير إقرار مؤرخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٥ اعترف فيه بمديونية للطاعنة بمبلغ ١٥٦ ج قيمة نفقتها عن سنة ١٩٥١ وهي سنة سابقة على صدور الحكم الشرعي بالنفقة ولم ترفع دعوى بنسائها وقبل خصمه من راتبه على أقساط شهرية ، ولما كانت المادة ١٨١ من القانون المدني تمنع رد ما دفع بغير حق إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامها برد ما قبضته من نفقة عن هذا المبلغ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا البنى سديد ، ذلك بأن النص في المادة ١٨٧ من القانون على أن "تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وتسقط الدعوى كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمسة عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق" مقتضاه أن الحق في الاسترداد يسقط بالتقادم بانقضاء أقصر المدتين : أما بانقضاء ثلاث سنوات تسرى من اليوم الذي يعلم فيه الدافع بحقه في الاسترداد أو بانقضاء خمسة عشرة سنة من يوم قيام الالتزام أي من يوم الوفاء به ، والنص في المادة ١٨١ منه على أن " (١) كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له وجب عليه رده . (٢) على أنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون ناقص الأهلية أو يكون قد أكره على هذا الوفاء " يدل على أنه لا محل للرد إذا كان الدفع عن بصيرة وترو أي عن دلم الدافع بأنه غير ملزم بما دفعه ، وأن الإكراه الذي عناه المشرع بهذا النص المبطل للوفاء الذي حصل بناء عليه والمسوغ للرد هو ذات الإكراه الذي يحجز بإبطال العقد والمنصوص عليه في المادة ١١٧ من القانون المدني ، وشرط تحققه أن يكون الإكراه قد بعث الرهبة في نفس المكره بغير وجه حق باعتبار أن الأعمال المشروعة قانوناً لا يمكن أن يترتب عليها إبطال ما ينتج عنها . وإذا كان تنفيذ حكم صادر بالنفقة على المحكوم عليه — وقبل إلغاء هذا الحكم — هو عمل مشروع قانوناً فإن الوفاء تنفيذاً له لا يتضمن إكراها على هذا الوفاء لأنه تم بوجه حق . كما أن وفاء المطعون ضده الأول للطاعنة



بما أقره لها طواعية واختيارا للنفقة من سنة ۱۹۵۱ دون صدور حكم يلزم بها وفي تاريخ لاحق على الحكم النهائي ببطلان عقد زواجه منها وعلمه بأنه غير ملزم بما أقره ودفعه لها ، فان هذا الوفاء لا يتضمن إكراها وقام به وهو يعلم أنه غير ملزم بدفعه فلا يسوغ له استرداده . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه برفض دفع الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده الأول بمضي ثلاث سنوات على وفائه دون إكراه على قوله : ” إن الدفع بالسقوط غير سديد وترفضه هذه المحكمة ذلك لأن الأداء تم نفاذا لحجوز تنفيذية باطلة وتم الوفاء دين ماخيار من المستأنف ( المطعون ضده الأول ) كآثر لهذه الحجوز فتلزم المستأنف عاينها الأولى ( الطاعنة ) رد ما استلمته من المستأنف بموجب هذه الحجوز الباطلة ولا يرد على حقه سقوط بعد إذ يمتد السقوط إلى مدة خمس عشرة سنة فانه يكون أخطا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

ولما كان الطعن للمرة الثانية وكان الموضوع صالحا للفصل فيه وكان المطعون ضده قد استصدر حكما نهائيا ببطلان عقد زواجه من الطاعنة في ۲۴ مارس سنة ۱۹۵۵ ومنه بدأ علمه بحقه في استرداد ما دفعه من نفقة ، وكانت دعواه الحالية بالاسترداد لم ترفع إلا في ۲۳ فبراير سنة ۱۹۶۰ ، فان المبالغ التي أوفاهها حتى يوم ۲۳ مارس سنة ۱۹۵۸ ومجموعها ۵۲ ج على ما بين من الأوراق يكون حقه في استردادها قد سقط باقضاء ثلاث سنوات ، ولما كان المطعون ضده الأول قد حرر للطاعنة إقرارا دلى نفسه بدين نفقتها عن سنة ۱۹۵۱ وقدره ۵۶ ج والذي لم يشمله حكم النفقة ، وكان هذا الإقرار مؤرخ ۲۸ سبتمبر سنة ۱۹۵۵ أي بعد أن قضى لصالحه نهائيا ببطلان عقد زواجه في ۲۴ مارس ۱۹۵۵ وبما يدل على علمه بأنه غير ملزم بما دفعه فانه لا يكون له حق طلب استرداده عملاً بالمادة ۲/۱۸۱ من القانون المدني . لما كان ما تقدم فان الحكم المستأنف يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من رفض طلب المطعون ضده الأول استرداد ما أوفاه للطاعنة من نفقة مما يتعين معه تأييده .

## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، ومصوية المادة المستشارين : محمد محمد انهدى ،  
وحسن مهران حسن ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري .

( ٣٠٤ )

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٢ القضائية :

( ١ ) نقض ”السبب الجديد“ . دعوى ”ترك الخصومة“ .

دفاع يخالطه واقع لم يسبق التحدى به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته أمام محكمة  
النقض لأول مرة . مثال بشأن ترك الخصومة .

( ٢ ) إيجار ”الالتزامات المستأجر“ .

علم المؤجر بالخطر المحقق بالعين المؤجرة في وقت مناسب . أثره . سقوط التزام المستأجر  
بإخطاره للتدخل . م ٨٥ مدني .

١- النعي بأن المطعون عليه قد ترك دعواه قبل الطاعن أمام محكمة  
الموضوع يتضمن دفاعا يخالطه واقع لم يسبق للطاعن التحدى به أمام محكمة  
الموضوع وهو بهذه المثابة سبب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة  
النقض .

٢- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التزام  
المستأجر بإخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله وفقاً للمادة ٥٨٥ من التقدير  
المدني يسقط عن عاتق المستأجر إذا كان المؤجر قد علم بالخطر المحقق بالعين  
المؤجرة في الوقت المناسب . وإذا كان الثابت من صحيفة الاستئناف أن الطام  
- وزير الداخلية بصفته وهو المستأجر - تمسك بعدم التزامه بالاخط  
استناداً إلى علم المطعون عليه - المؤجر - باستيلاء الشرطة العسكرية -  
على السيارة المؤجرة فإن الإلتزام الواقع على عاتق وزارة الداخلية - المستأجرة -



يكون متفيا لإعدام أساسه ولأنه يعتبر تحصيل حاصل ، وبالتالي فلا مسئولية  
على عدم الإخطار ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضا  
بتأييد الحكم المستأنف على إقرار وجهته في بناء مسئولية الطاعن على عا  
قيام وزارة الداخلية بالإخطار الملزم به المستأجر وفقا لنص المادة ٥٨٥ .  
التقنين المدني دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع الجوهري الذي لو صح لت  
به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قاصر البيان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المق  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٢٤٢ سنة ١٩٦٩ مد  
على وزير الحربية ووزير الداخلية — الطاعن — أمام محكمة القاهرة الابتدائي  
طالباً بإلزامهما بأن يدفعاً له مبلغ ١٩٦٨ ج ، وقال بياناً لها أنه يملك السيا  
الأوبل رقم ٣٦٢٥٢ ملاكي القاهرة والسيارة الشيفورليه رقم ٧١٨٠١ وكا  
يؤجر اولاهما للطاعن بأجرة شهرية قدرها أربعة وأربعون جنيهاً بموجب ع  
مؤرخ ١٩٦٤/١١/٢٨ ، وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٥ استولى المدعى عليه الأوا  
على السيارتين سالفتي الذكر دون وجه حق ورفض تسليمهما له ، وإذا امتن  
الطاعن عن دفع أجرة السيارة الأولى منذ هذا التاريخ على الرغم من المحاولات  
التي بذلها لاستلام السيارتين ابتغاء الوفاء بالتزاماته قبله ، وعمد وزير الحربية لإ  
تغيير رقم السيارتين وراح يستغلها حتى ١٩٦٨/١/١١ دون أن يدفع أجرتهما  
فقد أقام دعواه بطلباته ثم عدلها إلى إلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعاً  
مبلغ ٩٦٨ ج أجرة السيارة وإلزام وزير الحربية بصفته دفع مبلغ ٩٦٨  
مقابل الانتفاع بالسيارة الثانية . وبتاريخ ١٩٧١/٥/٦ حكمت المحكمة  
( أولاً ) بإلزام وزير الحربية والداخلية بأن يدفعاً للمطعون عليه مبلغ ٩٦٨

(ثانيا) بالزام وزير الحرية بأن يدفع له مبلغ ٩٦٨ ج . استأنف المدعى عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٨٢ من ٨٨ ق مدنى القاهرة طالبين إلغاءه ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة بغرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب من وجهين (أولا) أن الحكم أيد الحكم المستأنف بالنسبة للطاعن على الرغم من أن المطعون عليه قرر أمام محكمة أول درجة أن مطالبته قبل وزارة الحرية وحدها ، مما مفاده أنه ترك دعواه قبل الطاعن بعد قصرها على هذه الوزارة الأخيرة ولم يعمل الحكم المطعون فيه أثر هذا الترك (ثانيا) أن الحكم لم يرد على ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى ضمنه صحيفة الاستئناف ومذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الثانية يتحصل فى انتفاء موجب التزام وزارة الداخلية باخطار المطعون عليه بالتعرض الحاصل من وزارة الحرية فى السيارة المؤجرة إليها استنادا إلى اعتراف المطعون عليه باخطار وزارة الحرية له وبعلمه باستيلاء الشرطة العسكرية على السيارة .

وحيث أن هذا النعى غير مقبول فى وجهه الأول لتضمنه دفاعا يخالطه واقع لم يسبق للطاعن التحدى به أمام محكمة الموضوع ، ويكون — بهذه المثابة — مبيها جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وهو فى محله بالنسبة للوجه الثانى ، ذلك أنه لما كان من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن التزام المستأجر باخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله وفقا للمادة ٥٨٥ من التقنين المدنى يسقط من عاتق المستأجر إذا كان المؤجر قد علم بالخطر المحقق بالعين المؤجرة فى الوقت المناسب ، وكان الثابت من صحيفة الاستئناف أن الطاعن تمسك فيها بعدم التزامه بالاطار استنادا إلى علم المطعون عليه باستيلاء الشرطة العسكرية ، وذلك بقول الطاعن فى تلك الصحيفة أن استيلاء الشرطة العسكرية كان معلوما من المستأنف عليه وتنطق به أوراق الدعوى وأن المباحث الجنائية



بالذات هي التي استولت عليها على ذمة التحقيق معه فإن الالتزام الواقع على عاتق وزارة الداخلية بالنسبة للسيارة الأولى يكون متفيا لانعدام أساسه ولأنه يعتبر تحصيل حاصل ، و بالتالى فلا مسؤولية على عدم الاخطار ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على إقرار وجهته فى بناء مسؤولية الطاعن على عدم قيام وزارة الداخلية بالاخطار الملزم به المستأجر وفقا لنص المادة ٥٨٥ من التقنين المدنى دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع الجوهري الذى لوصح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى ما جاء بسبب الطعن .

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

رئاسة السيد المستشار محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أديب نصيبى ، ومحمد صلاح الدين عبد الحميد ، شرف الدين خيرى ، ومحمد  
عبد الغفار عيد .

( ٣٠٥ )

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ و ٣ ) عمل " العاملون بالقطاع العام " . شركات " شركات القطاع  
العام " .

( ١ ) تسكين العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . نقل  
العامل من شركة لأخرى . تدوير حالته على الوظيفة التى كان يشغلها بشركته لأصاية فى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ .  
منطاه . توافر شروط شغل هذه الوظيفة لديه وفقا لأنواعه المحددة بمجداول الشركة  
المذكور إليها .

( ٢ ) استخلاص الحكم فى حدود سلطته الموضوعية أن نقل العامل لا ينطوى  
على جبراء تديبى وأن الوظيفة التى نقل إليها تعلق فى مستواها عن نظيرتها بالشركة المذكور منها .  
لا خطأ .

( ٣ ) نقض " ما لا يصلح سببا للطعن " . عمل .

تحصيل محكمة الموضوع فى نطاق سلطتها التقديرية أن الضامن — العامل —  
لا يتسارى مع زميله المقارن بها فى الخبرة وظروف العمل . عدم قبول الجادلة فى ذلك أمام  
محكمة النقض .

١ — فرضت المادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة  
للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢  
على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها  
والاشتراطات الواجب توافرها فىمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى جدول  
يعتمده مجلس إدارة المؤسسة ، وأن تعادل ، وظائفها بالوظائف العادية هذا



الجدول بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة يصدق عليه مجلس الوزراء ، وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل . وإذا كان العمل الواحد قد تختلف مسؤوليته من شركة إلى أخرى تبعا لحجم العمل وتشعب مشاكلة في كل منهما ولذلك - وكما أشارت المذكرة الإيضاحية لتلك اللائحة - ترك لكل شركة أن تقترح تنظيما لأعمالها في حدود فئات الجدول الخاص بها بما يوائم أوضاعها . وكان مؤدى ذلك أن تسوية حالة الطاعن على الوظيفة التي كان يشغلها في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ - بالشركة المنقول منها - وهى وظيفة مساعد رئيس وردية مرهون بأن تتوافر فيه شروط شغل هذه الوظيفة المحددة بقواعد التوظيف والتقييم والتصنيف المعتمدة وفق جداول الشركة المطعون ضدها ، وأما إذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فإنه ينقل إلى الوظيفة التي يستوفى شروط شغلها . إذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن لا تتوافر فيه الخبرة اللازمة لشغل وظيفة مساعد رئيس وردية ( أ ) المقرر لها الفئة الثامنة أو وظيفة رئيس وردية . ( ب ) ووظيفة مساعد رئيس وحدة ( ج ) المقرر لهما الفئة السابعة بجداول الشركة المطعون ضدها ، فإن تسوية حالة الطاعن على وظيفة عامل غزل من الفئة الثامنة بهذه الشركة تكون قد جرت ونقا لأحكام لائحة العاملين المشار إليها وفي نطاق سلطة رب العمل في تنظيم منشأته وتصنيف وتقييم وظائفها قد يحق للطاعن أن يتضرر منها ومن ثم يكون النفي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون على غير أساس .

٢ - إذ كانت المادة ١/١٨ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - والتي تحكم واقعة الدعوى دون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - لا تشترط في نقل العامل من شركة إلى أخرى سوى أن يتم هذا النقل في المستوى الوظيفي ذاته ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية للأسباب السائغة التي أوردها أن وظيفة مساعد رئيس وردية بالشركة المطعون ضدها تعلو في مستواها عن نظيرتها بالشركة المنقول منها الطاعن ، وأن نقله إلى العمل الذي أسندته إليه الشركة المطعون ضدها لم يمس راتبه الذي كان يتقاضاه من قبل ولم يرتب له أى ضرر ، فإن

هذا النقل لا يكون مخالفا لحكم تلك المادة ولا ينتوى على الإساءة للطاعن أو توقيع جزاء تأديبي عليه وبالتالي يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله .

۳ - متى كان سبب النعى لا يخرج عن كونه مجادلة فيما حصلته محكمة الموضوع في نطاق سلطتها التقديرية من أن الطاعن - العامل - لا يتساوى مع زميليه المقارن بهما في الخبرة وظروف العمل ، فإنه لا يقبل أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومآثر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٩٧ لسنة ١٩٦٦ عمال كلى الجيزة على الشركة المطعون ضدها وطلب الحكم بتسوية حالته على الفئة السابعة مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لها أنه كان يشغل وظيفة مساعد رئيس وردية بشركة النهضة للغزل والنسيج حتى نقل إلى الشركة المطعون ضدها فقامت بتسوية حالته على الفئة التاسعة في حين وضعت زملاءه الذين يتساوون معه في المؤهل والخبرة في الفئة السابعة . وإذا كانت هذه التسوية جرت بالمخالفة لأحكام قانون العمل ولقواعد العدالة فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانته . وبتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة الابتدائية بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٨ برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٨٥٦ سنة ٨٥ ق وفي ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض



الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٥ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن يقوم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ويقول الطاعن في بيان ذلك أنه كان يشغل في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ وظيفة مساعد وردية بشركة النهضة للغزل والنسيج وهي تعادل وظيفة مساعد رئيس وحدة أو ملاحظ (ب) المقرر لها الفئة السابعة بمداول التعادل والتقييم الخاصة بالشركة المطعون ضدها وكان يمين على هذه الشركة بعد نقله إليها أن تسوى حالته على هذه الفئة لأن العبرة عند إجراء التسوية هي بالوظيفة التي كان يشغلها في التاريخ المذكور غير أن الحكم المطعون فيه فاته مراعاة ذلك وأقر الشركة على تسوية حالته على وظيفة عامل غزل من الفئة التاسعة مما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت السادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للأوسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ وقد فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وتصنيفها في جدول يعتمد عليه ... و ... و ... و ... و ... بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة يعمدق عليه مجلس الوزراء ، وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل ، وكان العمل الواحد قد تختلف مسؤوليته من شركة إلى أخرى تبعا لحجم العمل وتشعب مشاكله في كل منها ولذلك وكما أشارت المذكرة الإيضاحية للملك اللائحة — ترك لكل شركة أن تقترح تنظيما لأعمالها في حدود فئات الجدول الخاص بها بما يوائم أوضاعها ، وكان مؤدى ذلك أن تسوية حالة الطاعن على الوظيفة التي كان يشغلها في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ بشركة النهضة للغزل والنسيج وهي وظيفة مساعد رئيس وردية مرهون بأن تتوافر فيه شروط شغل هذه الوظيفة المحددة بقواعد التوصيف والتقييم والتصنيف المعتمدة ، وفق جداول الشركة المطعون ضدها وأما إذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فإنه ينقل إلى الوظيفة التي يستوفي شروط شغلها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن

لا تتوافر فيه الخبرة اللازمة لشغل وظيفة مساعد رئيس ودية (١) المقرر لها الفئة الثامنة أو وظيفة رئيس ودية (ب) ووظيفة مساعد رئيس وحدة (ب) المقرر لهما الفئة السابعة بجداول الشركة المطعون ضدها ، فان تسوية حالة الطاعن على وظيفة عامل غزل من الفئة التاسعة بهذه الشركة تكون قد جرت وفقا لأحكام لائحة العاملين المشار إليها وفي نطاق سلطة رب العمل في تنظيم منشأته وتصنيف وتقييم وظائفها فلا يحق للطاعن أن يتضرر منها ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن نقله من شركة النهضة للغزل والنسيج إلى الشركة المطعون ضدها في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٥ كان يجب أن يتم لذات الوظيفة التي كان يشغلها بالشركة المقول منها طبقا لنص المادة ٢٨ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٣٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لا لوظيفة عامل غزل وهي تقل عنها ، كما أنه لا يجوز تنزيله إلى هذه الوظيفة إلا كمقوبة بأدبية إلا أن الحكم المطعون فيه رتب قضاءه ، على أن نقله من تلك الشركة وهي شركة صغيرة إلى الشركة المطعون ضدها وهي شركة كبيرة لا يستوجب وضعه في ذات وظيفته بالشركة الأولى وبذلك جاء الحكم مخالفا للقانون .

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك انه لما كانت المادة ١/٢٨ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — والتي بحكم واقعة الدعوى دون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — لا تشترط في نقل العامل من شركة إلى أخرى سوى أن يتم هذا النقل في المستوى الوظيفي ذاته ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية للأسباب السائغة التي أوردها أن وظيفة مساعد رئيس ودية بالشركة المطعون ضدها تملو في مستواها عن نظيرتها بالشركة المنقول منها الطاعن ، وأن نقله إلى العمل الذي أمضته إليه الشركة المطعون ضدها لم يمس راتبه الذي كان يتقاضاه من قبل ولم يرب له أي ضرر ، فإن هذا النقل لا يكون مخالفا لحكم تلك المادة ولا ينطوي



على الاساءة للطاعن أو توقيع جزاء تأديبي عليه وبالتالي يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله .

وحيث أن حاصل السبب الأخير أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ويقول الطاعن في بيان ذلك أنه طلب مساواته بزميليه ... و ... .. يعملان أصلاً بالشركة المطعون ضدها على أساس ما أورده الخبر في تقريره من أن مدة خدمته تزيد على مدة خدمتهما وأنه كان يشغل في أول يولييه سنة ١٩٦٤ وظيفة مساعد رئيس وردية وهي ذات الوظيفة التي كان يشغلها الأول وتعلو الوظيفة التي كان يشغلها الثاني في ذلك التاريخ مما كان يستتبع تسوية حالته على الفئة الثامنة أو السابعة أسوة بهما ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يستجب لطلبه بخالف بذلك القانون لأن المساواة بين عمال رب العمل الواحد توجبها المادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فضلاً عن قواعد العدالة .

وحيث إن هذا النعى لا يخرج عن كونه مجادلةً فيما حصلته محكمة الموضوع في نطاق سلطتها التقديرية من أن الطاعن لا يتساوى مع زميليه المقارن بهما في الخبرة وظروف العمل وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد فتحى مرسى ومضوية السادة المستشارين : محمد صالح أبو راس ،  
وحافظ رفقى ، وجميل الزينى ، وصعد العيسوى .

( ٣٠٦ )

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) جمارك .

سفن أعالي البحار . إعفاؤها من الرسوم الجمركية . شرطه . اللائحة الجمركية الصادرة  
في سنة ١٨٨٤ .

( ٢ ) حكم " حجية الحكم " . قوة الأمر المنقضى . جمارك .

الحكم الصادر بتدب خير . فعلة في المنازعة حول استحقاق الرسوم الجمركية . عدم قطع  
فيه في الميعاد . أثره . حيازته قوة الأمر المنقضى . مخالفة الحكم الصادر في الموضوع لهذا القضاء  
خطأ .

١ — مفاد نص المادة ١٤١ من اللائحة الجمركية الصادرة في ٢٤/٤/١٨٨٤  
والتي تحكم واقعة الدعوى من أن السفن الممالة لشهادة من مصلحة الموانئ والمناظر  
على أنها من سفن أعالي البحار تبقى معتبرة كذلك وتعفى من الرسوم الجمركية  
ما دام لم يحصل تغيير في طريقة استخدامها أو تظل راسية في ميناء مصرى لمدة  
أكثر من سنة .

٢ — لما كان البين من الحكم الصادر بتدب الخير أنه عرض لبحث مدى  
استمرار إعفاء سفن أعالي البحار من الرسوم الجمركية ، وانتهى إلى اعتبار قيم  
السفن موضوع الدعوى برحلات بين الموانئ المصرية بدلا من الموانئ الأجنبية  
تغيرا لطريقة استخدامها موجبا لاستحقاق الرسم ، وحدد مهمة الخير احتساب  
الرسوم على هذا الأساس ، وبذلك يكون قد حسم النزاع حول استحقاق الرسم ،  
وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه استنادا إلى تقرير



الخبر إلى أن قيام السفن الثلاث موضوع الدعوى برحلات ساحلية بين الموانئ المصرية بدلا من القيام برحلات إلى الموانئ الأجنبية لا يعتبر تغييرا لطريقة استخدامها إذ أن تغيير طريقة استخدام السفينة إنما يكون بتغيير نوع العمل الذى تقوم به لا بتغيير طريقة تسيرها ورتب على ذلك عدم استحقاق الرسم على هذه السفن ، فإنه يكون بذلك قد خالف القضاء القطعى الذى تضمنه الحكم السابق صدوره من ذات المحكمة والذى حاز قوة الأمر المقضى ، ويتعين لذلك نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعاوى أرقام ١١٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ لسنة ١٩٥٣ مدنى كلى السويس طالبة القضاء بالزام المطعون ضده الأول بصفته فى الدعوى الأولى بمبلغ ٦٣٨ جنيه و ٤٥٠ مليا وفى الثانية بمبلغ ٨١٢ جنيه و ٤٨٠ مليا وفى الثالثة بمبلغ ٦٣٢ جنيه و ٩٤٠ مليا وهى قيمة الرسوم والعوائد المستحقة على السفن نعيم ، تيسير ، م . س . سالم وذلك استنادا إلى أن هذه السفن هى من سفن أعلى البحار التى أعفيت من الرسوم الجمركية طبقا للمادة ١٤٨ من اللائحة الجمركية التى تشترط لإعفاء سفن أعلى البحار من الرسوم قيامها برحلات بين موانئ مصرية وموانئ أجنبية وأنه لما كانت هذه السفن قد غيرت من طريقة استخدامها وانقطعت عن القيام برحلات إلى موانئ أجنبية مقتصرة على القيام برحلات بين الموانئ المصرية فإنه تستحق عليها الرسوم المطالب بها ، وفى أثناء سير الدعوى دخل المطعون ضده الثانى فى الدعوى بين ١٩٦٣ ، ١٩٤٦ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى السويس مناصحا للمطعون ضده الأول فى طلب رفضهما وفى ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٤ قضت محكمة السويس بالإبتدائية برفض الدعاوى الثلاث . استأنفت الطاعنة هذا

الحكم بالإستئناف رقم ٤٠٢ لسنة ٨٢ ق ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١١/٣/١٩٦٩ بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وبالحلقة المتحدة التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى وفي بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه اعنتق الرأي الذي انتهى اليه تقرير الخبير ومبناه أن المقصود بتغيير السفينة طريقة استخدامها هو تحويلها لاغراض أخرى وذلك بتغيير نوع العمل الذي تقوم به أما القيام برحلات ساحلية بين الموانى المصرية بدلا من القيام بأسفار إلى الموانى الأجنبية فلا يعتبر من قبيل تغيير طريقة استخدام السفينة وإنما هو تغيير لطريقة تسيرها بتغيير الاتجاه الذي تعمل فيه ، وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه يخالف القضاء القطعى الذى تضمنه الحكم الصادر من ذات المحكمة في ٢٨/٣/١٩٦٧ بنذب الخبير والذي انتهى إلى اعتبار قيام السفينة برحلات بين الموانى المصرية بدلا من الموانى الأجنبية تغييرا لطريقة استخدامها موجبا لاستحقاق الرسم وحدد مهمة الخبير في احتساب الرسوم على هذا الاساس .

وحيث ان هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ١٤٨ من اللائحة الجمركية الصادرة في ٢/٤/١٩٨٤ — والى تحكم واقعة الدعوى — ان السفن الحاملة لشهادة من مصلحة الموانى والمبار على أنها من سفن أهالى البحار تبقى معتبرة كذلك وتعفى من الرسوم الجمركية ما دام لم يحصل تغيير في طريقة استخدامها أو تظل راسية في ميناء مصرى لمدة أكثر من سنة وكان يبين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٨ ٣ ١٩٦٧ بنذب الخبير أنه عرض لبحث مدى استمرار إعفاء سفن أهالى البحار من الرسوم الجمركية ، وانتهى إلى اعتبار قيام السفن موضوع الدعوى برحلات بين الموانى المصرية بدلا من الموانى الأجنبية تغييرا لطريقة استخدامها موجبا لاستحقاق الرسم ، وحدد مهمة الخبير احتساب الرسوم على هذا الاساس . وبذلك يكون قد حسم النزاع حول استحقاق الرسم ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى



في قضائه استنادا إلى تقرير الخبير إلى أن قيام السفن الثلاث موضوع الدعوى برحلات ساحلية بين الموانئ المصرية بدلا من القيام برحلات إلى الموانئ الأجنبية لا يعتبر تغييرا لطريقة استخدامها إذ أن تغيير طريقة استخدام السفينة إنما يكون بتغيير نوع العمل الذي تقوم به لا بتغيير طريقة تسييرها ورتب على ذلك عدم استحقاق الرسم على هذه السفن ، فإنه يكون بذلك قد خالف انقضاء التقضى الذى تضمنه الحكم السابق صدوره من ذات المحكمة فى ٢٨ / ٣ / ١٩٦٧ والذى حاز قوة الأمر المقضى بعدم الطعن فيه على استقلال فى الميعاد وبتعين لذلك نقضه دون حاجة لبثت باقى الأسباب .

---

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

ب. ياسة السيد المستشار أحمد فتحى مرسى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صالح أبو راض ،  
وحافظ رفق ، وجميل الزينى ، وسعد العيسوى .

( ٣٠٧ )

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) دفع " الدفع بالإحالة للارتباط " . حكم " حجية الحكم " .

التمسك بسقوط الحق فى الدفع بالإحالة للارتباط . وجوب إبداءه أمام المحكمة التى أبدى أمامها  
الدفع دون المحكمة المحال إليها وقبل صدور الحكم بالإحالة . صيرورة هذا الحكم نهائيا . مانع  
من التمسك بالسقوط أمام المحكمة المحال إليها .

( ٢ ) خبرة . بطلان .

الاجراءات التالية لدعوة الخصوم أمام الخبير . مناط بطلانها . أن يشوبها عيب جوهري  
ترتب عليه ضرر للخصم . ادعاء البطلان دون بيان وجه الضرر . لا محل له .

( ٣ ) نقض " أسباب الطعن " " السبب المجهول " .

عدم بيان الطاعن للاعتراضات الموجهة إلى تقرير الخبير ووجه قصور الحكم فى الرد عليها .  
نقض غير مقبول .

( ٤ ) محكمة الموضوع . نقض " ما لا يصلح سببا للطعن " .

تقدير المحكمة قيام الارتباط بين دعويين . موضوعي . الجدل فى ذلك تخسر عنه رقابة  
محكمة النقض .

١ — الدفع بطلب الإحالة إلى محكمة أخرى لقيام دعوى أخرى مرتبطة بها  
وإن كان يسقط الحق فيه بعد إبداء أى طلب أو دفاع موضوعي فى الدعوى وفقا  
لنص المادتين ١٣٢ ، ١٣٣ من قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩  
إلا أن التمسك بهذا السقوط يجب أن يتم أمام المحكمة التى أبدى أمامها الدفع



وقبل صدور الحكم بالإحالة فإذا ما صدر هذا الحكم وأصبح نهائيا بعدم الطعن فيه امتنع التمسك بهذا السقوط أمام المحكمة المحال إليها الدعوى بعد صدور القضاء النهائي في الدفع .

٢ - متى كان الخبير قد اتبع إجراءات دعوة الخصوم التي نصت عليها المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق - الذي رفعت الدعوى وتمت مباشرة المأمورية في ظله - وثبت حضور الطاعن بوكيل عنه أمام الخبير فإن الإجراءات التي تتلو هذه الدعوة لا يلحقها البطلان إلا إذا شابها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . لما كان ذلك فإن ادعاء الطاعن ببطلان أعمال الخبير وتقريره لمباشرة المأمورية في غيبته بعد سفره إلى الخارج دون بيان وجه الضرر الذي أصابه يكون على غير أساس .

٣ - لما كان الطاعن لم يورد في سبب النعي بيان المطاعن التي وجهها إلى تقرير الخبير ووجه قصور الحكم في الرد عليها واكتفى بالإشارة إلى مذكراته أمام محكمة الاستئناف فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول .

٤ - لما كان الذي أورده الحكم يقوم على استخلاص سائق لقيام الارتباط يكفي لحمله ، وكان تقدير المحكمة لقيام الارتباط بين دعويين هو تقدير موضوعي فإن المجادلة في هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية تنسب عنها رقابة محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المفرد والمراعاة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٣٦ سنة ١٩٦١ تجارى كلى القاهرة على الطاعن طالبا الحكم بإلزامه بتقديم كشف حساب عن

نشاط شركة استيراد وتجارة الفحم الموضحة بالعقد المؤرخ ١٩٥٨/٣/٣٠ المبرم بين الطرفين ابتداء من ١٩٥٨/٤/١٤ وتعين خبير لفحص الحساب وتحديد ما يستحقه المطعون عليه وظلت الدعوى تتداول بالجلسات إلى أن طلب المطعون عليه بجلسة ١٩٦٣/١١/١٠ إحالتها إلى محكمة بور سعيد الابتدائية لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة فقررت محكمة القاهرة الابتدائية بتلك الجلسات إحالة الدعوى إلى محكمة بور سعيد الابتدائية لنظرها مع القضية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦١ المرتبطة بها حيث قيدت برقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى بور سعيد ودفع الطاعن بعدم اختصاص محكمة بور سعيد محليا بنظر الدعوى وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٦ قضت محكمة بور سعيد الابتدائية برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى المبدى من الطاعن واختصاص المحكمة بنظر الدعوى لقيام الارتباط بينها وبين الدعوى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦١ كلى بور سعيد ثم حكمت في ١٩٦٦/٢/٢٦ بنسب خبير لتصفية الحساب الخاص بالشركة موضوع الدعوى وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة أول درجة في ١٩٦٩/٤/٢٦ بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٧٤٩٠ جنيهها و٦٩ مليم أخذا بما ورد بتقرير الخبير . استأنف الطاعن هذا الحكم والحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى بالاستئناف رقم ٢٢ لسنة ١٠ تجارى وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩ قضت محكمة استئناف المنصورة مأمورية بور سعيد بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض هذا الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن بنى على أربعة أسباب حاصل أولها مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة بور سعيد التى أحيلت إليها الدعوى بسقوط حق المطعون ضده في إبداء الدفع بطلب الإحالة بعد تعرضه لموضوع الدعوى وفقا لنص المادة ١٣٢ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذى رفعت الدعوى في ظله ذلك أن الدعوى أقيمت ابتداء أمام محكمة القاهرة وظلت تتداول أمامها ثلاث سنوات أبدى خلالها المطعون ضده طلباته وأوجه دفاعه الموضوعية قبل أن يتمسك بطلب الإحالة إلى محكمة بور سعيد مما يسقط حقه



في هذا الدفع وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عما تمسك به الطاعن في هذا الصدد فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي في غير محله ذلك أن الدفع بطلب الإحالة إلى محكمة أخرى لقيام دعوى أخرى مرتبطة وأن كان يسقط الحق فيه بعد إبداء أى طلب أو دفاع موضوعي في الدعوى وفقا لنص المادتين ١٣٢ ، ١٣٣ من قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ إلا أن التمسك بهذا السقوط يجب أن يتم أمام المحكمة التي يبدى أمامها الدفع وقبل صدور الحكم بالإحالة ، وإذا ما صدر هذا الحكم وأصبح نهائيا بعدم الطعن فيه امتنع التمسك بهذا السقوط أمام المحكمة المحال إليها الدعوى بعد صدور القضاء النهائي في الدفع وإذن فمنى كان الثابت أن الدفع بطلب الإحالة قد أبدى أمام محكمة القاهرة الابتدائية التي قضت بإحالة الدعوى إلى محكمة بور سعيد ولم يستأنف الطاعن هذا الحكم الذي أصبح نهائيا فليس له العود إلى إثارة سقوط حق المطعون ضده في الدفع بطلب الإحالة أمام المحكمة المحالة إليها الدعوى ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان أعمال الخبير وبطلان تقريره لأنه باشر المأمورية في غيبة الطاعن ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع رغم ثبوت تعيين الطاعن سفيرا بالخارج وسفروه وتخلفه عن الحضور أمام الخبير من تاريخ سفره بالجلسات التي تمت فيها مباشرة المأمورية بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع بقوله ” وحيث إنه عن السبب الثاني من أسباب الاستئناف المؤسس على بطلان أعمال الخبير وتقريره فإن ذلك مردود بأن الخبير باشر مهمته على الوجه القانوني بأن أعلن طرفي الخصوم بأولى جلسات مباشرته المأمورية التي حدد لها يوم ١٩٦٦/٧/٦ وكان قد أرسل وكيل المستأنف ( الطاعن ) طلبا بتأجيل هذه الجلسة وإذا تأجلت الجلسة ١٩٦٦/٨/٧ فقد حضر المستأنف عليه ووكيل المستأنف بموجب توكيل تقدم به إلى الخبير الذي باشر مأموريته في مواجهة

الخصوم وبجلسة ١٩٦٦/٩/١٠ أرسل المستأنف شخصيا برقية طلب فيها التأجيل فأجابه الخبير إلى طلبه ثم قام بمباشرة المأمورية " وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه صحيح فى القانون ذلك أنه متى كان الثابت أن الخبير اتبع اجراءات دعوة الخصوم التى نصت عليها المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق - الذى رفعت الدعوى وتمت مباشرة المأمورية فى ظله - وثبت حضور الطاعن بوكيل عنه أمام الخبير فإن الإجراءات التى تتلو هذه الدعوة لا يلحقها البطلان إلا إذ شابهها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم ، لما كان ذلك ، فإن إدعاء الطاعن بطلان أعمال الخبير وتقريره لمباشرة المأمورية فى غيبته بعد سفره إلى الخارج دون بيان وجه الضرر الذى أصابه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث والوجه الثانى من السبب الرابع مخالفة القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه وجه اعتراضات على تقرير الخبير شرحها فى مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف كما قدم مستندات تؤيد هذه الاعتراضات ولكن الحكم المطعون فيه أعفل الرد على هذه الاعتراضات بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه متى كان الطاعن لم يورد فى سبب النعى بيان المطاعن التى وجهها إلى تقرير الخبير ووجدت صور الحكم فى الرد عليها واكتفى بالإشارة إلى مذكرته أمام محكمة الاستئناف فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الرابع القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه أوضح لمحكمة الاستئناف أن الارتباط غير قائم بين الدعوى الحالية وبين الدعوى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦١ كلى بور سعيد التى اتخذتها محكمة أول درجة أساسا لرفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى ذلك أن كلا من الدعويين سارت فى مجراها المستقل إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه فى أسبابه أنه استظهر قيام الارتباط بين الدعويين



بقوله " وحيث إنه يبين للمحكمة من الاطلاع على القضية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦١ كلى بور سعيد أنها تتعلق بدعوى حساب أقامها المدعى فيها السيد .. .. بصفته رئيسا لمجلس إدارة شركة قال المنزلة ضد المدعى فى الدعوى الحالية طلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٥٠٠ ج عن صفقة بيع فحم مستورد من روسيا استنادا إلى كشف حساب وأدخل فى الدعوى السيد .. .. الطاعن وقضى فى هذه الدعوى بجلسته ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة المدعى كما يتضح من الاطلاع على القضية رقم ١٣٦ سنة ١٩٦١ تجارى كلى القاهرة التى احيلت إلى هذه المحكمة لنظرها مع القضية رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦١ كلى بور سعيد أنها أقيمت من المدعى فيها السيد .. .. ضد السيد .. .. طالبة فيها بتقديم كشف حساب عن نشاط شركة استيراد وتجارة الفحم عن المدة من ١٤/٤/١٩٥٨ إلى تاريخ الحكم فى الدعوى ويفصح ذلك عن مدى الارتباط بين هاتين الدعويتين فوجها من دعاوى الحساب وبين الخصوم أنفسهم ومن شأن الفصل فى إحدى الدعويتين أن يؤثر على الفصل فى الدعوى الأخرى لا ينال من اختصاص هذه المحكمة أنها لا تختص محليا بالدعوى رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦١ تجارى كلى القاهرة التى أحيات إليها الأزدواعى الارتباط أكثر أهمية من الاعتبارات التى تقوم عليها قواعد الاختصاص المحلى"، ولما كان هذا الذى أورده الحكم يقوم على استخلاص سائع لقيام الارتباط يكفى لحمل قضائه، وكان تقدير المحكمة لقيام الارتباط بين دعويتين هو تقدير موضوعى فإن المجادلة فى هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية تنحصر عنها رقابة محكمة النقض.

ومتى كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد فتحي مرمي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صالح أبو راس ، وحافظ رفقي ، وعبد اللطيف المراغبي ، وسعد العيسوي .

( ٣٠٨ )

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ١٤٠١ القضائية :

( ١ ) محكمة الموضوع " تكليف الدعوى " . دعوى " صحيفة افتتاح الدعوى " .

تكليف الإجراء هو بحقيقة وصفه القانوني لا بما يسبغه عليه الخصوم أو قلم الكتاب من أوصاف .  
شطب الدعوى . تجديد السير فيها بصحيفة مستوفاة لجميع الشروط اللازمة لصحيفة الدعوى . إعتبارها  
دعوى جديدة . لا خطأ .

( ٢ ) دعوى " إعتبار الدعوى كأن لم تكن " " سقوط الخصومة " .  
حكم . بطلان .

إعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدهما من الشطب في الميعاد القانوني . ترتب ذات الآثار  
انقضاء بسقوط الخصومة . عدم سقوط الأحكام القطعية ولا الإجراءات السابقة على تلك الأحكام  
مالم تكن باطلة في ذاتها .

( ٣ ) حكم " حجية الحكم " . دعوى " إعتبار الدعوى كأن لم تكن " .  
قوة الأمر المقضي . عقد .

فصل الحكم بنسب الخبير في تكليف العلاقة بين طرق الخصومة . إعتبار الدعوى كأن لم تكن  
بعد ذلك . لا يؤثر على ما تضمنه هذا الحكم من قضاء قطعي صار نهائياً لعدم استئنائه في الميعاد .

( ٤ ) محكمة الموضوع " تقدير الدليل " " أعمال الخبرة " .

تقدير عمل الخبير والموازنة بين الأدلة . من سلطة محكمة الموضوع .



١ — العبرة في تكييف الإجراء هو بحقيقة وصفه القانوني و باستيفائه للأوضاع والشروط التي يحددها القانون لا بما يسبغه عليه الخصوم أو قلم الكتاب من أوصاف ، وإذن فمتى كان الثابت بالأوراق أنه بعد أن شطبت دعوى الشركة المطعون ضدها في ١٩٦٥/١١/٢٣ أعلنت للطاعنين في ١٩٦٨/١/٩ بصحيفة استوفت جميع الشروط والبيانات اللازمة لصحيفة افتتاح الدعوى ، وأدت عنها الرسم المستحق على الدعوى الجديدة ، فلا تريب على المحكمة إن هي أنزلت عليها الوصف القانوني الصحيح باعتبارها دعوى جديدة ولا يؤثر على ذلك أن يكون قلم الكتاب قد قيدها بالجدول بذات رقم الدعوى المشطوبة أو برقم جديد .

٢ — اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا بقيت مشطوبة لمدة ستة شهور ولم يطلب المدعى السير فيها وفقا لنص المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق ( الذي يحكم إجراءات الدعوى ) وكذلك سقوط الخصومة في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه المنصوص عليه في المادة ٣٠١ من ذات القانون ، هما لونان من ألوان الجزاء قررهما المشرع لحكمة واحدة هي تقصير المدعى في موالاة السير في الدعوى وحثه على متابعة إجراءاتها حتى لا تتراكم الدعاوى أمام المحاكم ، الأمر الذي يقتضي توحيد الأثر المترتب على كلا الجزأين ، ولم كان المشرع قد رتب في المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق — على الحكم بسقوط الخصومة إلغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى ، إلا أنه مع ذلك لم يسقط الأحكام القطعية الصادرة فيها ، ولا الإجراءات السابقة على تلك الأحكام ، وأجاز للخصوم التمسك بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التي تمت مالم تكن باطلة في ذاتها — فان هذه الأحكام تسرى بدورها في حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، إذ ليس في نصوص قانون المرافعات ما يمنع من تطبيقها أو يدل على أن المشرع أراد أن يربط على اعتبار الدعوى كأن لم تكن آثارا أشد من الآثار التي رتبها على سقوط الخصومة . كما أن الحكمة التي أملت على المشرع تقدير هذه الأحكام بالنسبة لسقوط الخصومة — على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية . وهي احتمال زوال معالم الإثبات عند إعادة رفع الدعوى — متحققة كذلك في حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن .

٣ — إن اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، وإن كان يترتب عليه إلغاء إجراءاتها إلا أنه لا يسقط الحق في الأحكام القطعية الصادرة فيها . وإذا كان الثابت أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ... بتحديد مأمورية الخبير ، قد قطع في تكييف العلاقة بين الطاعنين والشركة المطعون ضدها بأنها شركة محاصة ، وحدد مأمورية الخبير على هذا الأساس ، فإن اعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد ذلك لا يؤثر على ما تضمنه هذا الحكم من قضاء قطعي في هذا الشأن وإذا كان هذا القضاء قد أصبح نهائياً لعدم استئنافه في الميعاد من جانب الطاعنين فإنه لا جناح على الحكم المطعون فيه إن هو التزم حجية هذا القضاء .

٤ — لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير وفي الموازنة بين الأدلة التي تقدم في الدعوى للآخذ بما تظمن إليه وإطراح مآعدها منها مادامت تقييم قضاؤها على أسباب سائغة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٤٢٠ سنة ٥٧ تجارى كلى الإسكندرية طالبت فيها بالحكم بإلزام الطاعنين متضامين بأن يقدموا لها حساباً مؤيداً بالمستندات عن عمليات توريد الشعير والعدس والأذرة ، مع ندب خبير لفحص هذا الحساب ، وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا لها متضامين ما يظهر في ذمتها . وأسست دعواها على أنها تتعامل مع الطاعنين في توريد الحبوب للجهات الحكومية مقابل ربح يقدم بينهم على أن يقدم الطاعنان كشوف حساب من هذه العمليات ، وقد قام الطاعنان بالاشتراك معها في غضون عامي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ببعض العمليات ولم يقدموا عنها كشوف حساب مؤيدة بالمستندات ، ولم يؤدوا لها نصيبها في ربح هذه العمليات للشركة . دفع الطاعنان بعدم قبول



الدعوى لإقامتها من غير نذى صفة . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية قضت في ١٩٥٨/١/٢٧ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى و بقبولها و بئدب مكتب الخبراء الحكوميين بالإسكندرية لتصفية الحساب بين الطرفين قدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن الباقي في ذمة الطاعنين للشركة المطعون ضدها هو مبلغ ٥٢٣١ ج و ٧٩٩ م . و بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٣ قررت المحكمة شطب الدعوى وفي ١٩٦٨/١/٩ أعلنت الشركة المطعون ضدها الطاعنين بصحيفة ذكرت فيها وقائع ومراحل النزاع سائلة البيان وقالت أنه نظرا لعدم تجديد السير في الدعوى في خلال المدة القانونية فيحق لها إقامة الدعوى من جديد ، وتمسكت بما اتخذ من إجراءات في الدعوى رقم ٤٢٠ سنة ٥٧ تجارى كلى اسكندرية . و بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٨ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع بسقوط الحق بالتقادم كما قضت بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٧ بالزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للشركة المطعون ضدها مبلغ ٥٢٣١ ج و ٧٩٩ م . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٦٥ سنة ٢٦ ق الاسكندرية . ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٧ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تضامن المستأنفين في أداء المبلغ المحكوم به ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظوره والجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها السابق .

وحيث ان الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعنان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب من وجهين مؤدى أولهما أن المحكمة الابتدائية قررت في ١٩٦٥/١١/٢٣ بشطب الدعوى ، وظلت الدعوى مشطوبة حتى عجتها الشركة المطعون ضدها بصحيفتها المعانة في ١٩٦٨/١/٩ وقد تمسك الطاعنان باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها في الموعد القانونى استنادا إلى نص المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع استنادا إلى اعتبار هذا التجديد دعوى جديدة في حين أن الشركة المطعون ضدها أشارت في صحيفتها إلى مراحل الدعوى المشطوبة وطلباتها فيها ، كما أن قلم الكتاب قيدها بذات رقم الدعوى

السابقة مما يدل على أنه اعتبرها تجديدًا لها . وحاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى إقرار ما تم في الدعوى المشطوبة من إجراءات وأحكام استند إليها في قضائه قياسًا على حالة سقوط الخصومة في حين أن سقوط الخصومة يختلف في طبيعته وآثاره عن اعتبار الدعوى كأن لم تكن ، إذ يترتب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن زوالها وزوال جميع الإجراءات التي تمت فيها بما في ذلك صحيفة الدعوى ذاتها .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن العبرة في تكييف الإجراء هو بحقيقة وصفه القانوني وباستيفائه للاوضاع والشروط التي يحددها القانون لا بما يسبغه عليه الخصوم أو قلم الكتاب من أوصافه ، وإذن فمتى كان أثبات من الأوراق ، أنه بعد أن شطبت دعوى الشركة المطعون ضدها في ١٣/١١/١٩٦٥ أعلنت الطاعنين في ٩/١/١٩٦٨ بصحيفة استوفت جميع الشروط والبيانات اللازمة لصحيفة افتتاح الدعوى ، وأدت عنها الرسم المستحق على الدعوى الجديدة ، فلا تثريب على المحكمة أن هي أنزلت عليها الوصف القانوني الصحيح باعتبارها دعوى جديدة . ولا يؤثر على ذلك أن يكون قلم الكتاب قد قيدها بالجدول بذات رقم الدعوى المشطوبة أو برقم جديد . كما أن النعي مردود في وجهه الثاني بأن اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا بقيت مشطوبة لمدة ستة شهور ولم يطلب المدعى السير فيها وفقًا لنص المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق ( الذي يحكم بإجراءات الدعوى ) وكذلك سقوط الخصومة وفي حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه المنصوص عليه في المادة ٣٠١ من ذات القانون ، هما لوانان من ألوان الجزاء قررهما المشرع لحكمة واحدة هي تقصير المدعى في موالاة السير في الدعوى وحثه على متابعة إجراءاتها حتى لا تراكم دعاوى أمام المحاكم ، الأمر الذي يقتضى توحيد الأثر المترتب على كلا الجزاءين ولما كان المشرع قد رتب في المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق على الحكم بسقوط الخصومة الغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى ، إلا أنه مع ذلك لم يسقط الأحكام القطعية الصادرة فيها ، ولا الإجراءات السابقة على تلك الأحكام ، وأجاز للخصوم التمسك بإجراءات التحقيق وأعمال الخبراء التي تمت ما لم تكن باطلة في ذاتها — فإن هذه الأحكام تسرى بدورها في حالة اعتبار



الدعوى كأن لم تكن ، إذ ليس في نصوص قانون المرافعات ما يمنع من تطبيقها أو يدل على أن المشرع أراد أن يرتب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن آثار أشد من الآثار التي رتبها على سقوط الخصومة ، كما أن المحكمة التي أملت على المشرع تقرير هذه الأحكام بالنسبة لسقوط الخصومة — على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — وهي احتمال زوال معالم الإثبات — عند إعادة رفع الدعوى — يتحقق كذلك في حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، ورتب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن ذات الآثار المترتبة على سقوط الخصومة ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعي عليه في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولان أهمما دفعا الدعوى بعد قبولها لإقامتها من غير ذي صفة استنادا إلى أن السيد ... .. المقامة باسمه الدعوى لا يمثل الشركة وإلى أن تعاملهما لم يكن مع الشركة وإنما كان تعاملهما فرديا مع بعض أعضائها ، وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع تأسيسا على أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ١٩٥٨/١/٢٧ الذي حدد مأمورية الخبير قد حسم النزاع حول الصفة وقطع في أسبابه أن العلاقة إنما كانت بين الطاعنين والشركة المطعون ضدها على أساس المحاسبة ، وجعل هذا الوصف أساسا لمأمورية الخبير ، وأن هذا الحكم أنهى جزءا من الخصومة وصار نهائيا بعدم استئنائه من جانب الطاعنين وهو من الحكم المطعون فيه خطأ وقصور ذلك أنه فضلا عن أن الحكم الصادر في ١٩٥٨/١/٢٧ قد سقط وزال كآثر لازم لاعتبار الدعوى كأن لم تكن ، فإنه لم يكن من الجائز الطعن فيه على استقلال لأنه لم يفصل في الخصومة .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن وإن كان يترتب عليه إلغاء إجراءاتها ، إلا أنه لا يسقط الحق في الأحكام القطعية الصادرة فيها على ما سلف البيان ، وإذا كان الثابت أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ١٩٥٨/١/٢٧ بتحديد مأمورية الخبير ، قد قطع

في تكييف العلاقة بين الطاعنين والشركة المطعون ضدها بأنها شركة محاصة ،  
وحدد مأمورية الخبير على هذا الأساس ، فإن اعتبار الدعوى كأن لم تكن  
بعد ذلك لا يؤثر على ما تضمنه هذا الحكم من قضاء قطعي في هذا الشأن  
وإذ كان هذا القضاء قد أصبح نهائيا لعدم استئنافه في الميعاد من جانب  
الطاعنين ، فإنه لا جناح على الحكم المطعون فيه إن هو التزم حججة هذا القضاء  
ويكون ما ينعاه عليه الطاعنان بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه  
القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر  
على ترديد ما قاله الخبير ، ولم يعرض للطاعن التي ساقاها على تقريره ، كما أنه التفت  
عن المستندات التي تقدم بها الطاعنان .

وحيث أن هذا النعي بسببيه في غير محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون  
فيه أنه بعد أن أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي ، واجه جميع إعتراضات الطاعنين  
وعرض للمستندات المقدمة منهما ، ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل  
الخبير وفي الموازنة بين الأدلة التي تقدم في الدعوى للأخذ بما تطمئن إليه وإطراح  
ماعداه منها ما دامت تقيم قضاها على أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه  
قد اعتمد النتيجة التي انتهى إليها الخبير المنتدب في الدعوى ، من بحثه للأوراق  
التي قدمت إليه ورد على ما قدمه الطاعنان من إعتراضات على عمل الخبير ، وذلك  
للاعتبارات السائغة التي تضمنتها أسبابه في هذا الخصوص والتي تحمل النتيجة  
التي انتهى إليها ، فإن النعي على الحكم بالقصور في التسييب بهذين السببين يكون  
على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم السعيد ذكرى ، عثمان حسين عبد الله ، محمد صدق المعصار ، ومحمود  
عثمان درويش .

( ٣٠٩ )

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١ ٤ القضائية :

( ١ ) حكم " حجية الحكم " .

القضاء نهائيا بفسخ عقد البيع استنادا الى تقصير البائع في تنفيذ التزامه . وجوب تقييد المحكمة  
بهذا القضاء الحائز قوة الامر المقضى .

( ٢ ) تعويض عقد . " فسخ العقد " . خبرة . بيع . فوائد .

استناد الحكم في قضاءه الى تقرير الخبير في أن المشتري لا يستحق تعويضا عن فسخ  
عقد البيع لأنه تقاضى فوائد الثمن . خطأ في القانون . الفوائد مقابل الثمرات التي  
ألم المشتري بردها ولا تحسول دون تعويضه عما يكون قد أصابه من أضرار . مهمة  
الخبير تقتصر على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء الرأي في المسائل الفنية دون المسائل القانونية .

١ — إذ يبين من الحكم الإستئنافي الصادر في ٢٠/٥/١٩٦٨ أنه قضى بفسخ  
عقد البيع بناء على طلب الطاعن ورد ما دفعه من الثمن ، وهو حكم نهائي قطع  
بأن البائعين هما اللذان قصرا في تنفيذ التزامهما بتطهير العين المبيعة من امتياز  
البائعة لهما ، ومن ثم يتعين على محكمة الإستئناف أن تنقيد بهذا القضاء ، وهو  
حائز قوة الامر المفضى يمتنع عليها أن تعود فتقضى على خلافه لاستنفاد ولايتها  
بالفصل في هذه المسألة .

٢ — إذ كانت النتيجة التي انتهى إليها الخبير في تقريره الذي أخذ به الحكم  
المطعون فيه بعدم استحقاق الطاعن ( المشتري ) أى تعويض عن فسخ العقد —  
قد بناها على مجرد احتساب فوائد للطاعن بواقع ٤ ٪ على المبالغ التي دفعها

للبياعين مع أن هذه الفوائد هي مقابل ثمرات العين المبيعة التي ألزم الطاعن بردها ولا تحول دون تعويضه عما يكون قد أصابه من أضرار نتيجة فسخ العقد فضلا عن تناقض هذه النتيجة مع ما قطع فيه الحكم الاستثنائي الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠ — بأن الباعين هما اللذان قصرا في تنفيذ التزامهما وإذا رتب الخبير على ذلك عدم استحقاق الطاعن لمبلغ التعويض الذي قضى به الحكم المستأنف مع أن هذه مسألة قانونية كان يتعين على الحكم أن يقول كلمته فيها ، ولا يغنى عن ذلك إحالته إلى تقرير الخبير الذي تقتصر مهمته على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء رأيه في المسائل الفنية التي يصعب على القاضى استقصاء كنهها بنفسه ، وكان الحكم قد أعجز بذلك محكمة النقض عن ممارسة وظيفتها في مراقبة صحة تطبيقه للقانون ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومما سائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ مدنى اسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليها الأولى والمرحوم .. .. مورثها ومورث باقى المطعون عليهم بطلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥١/٤/٢٦ والمعدل بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٨ مع الزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه ، وقال شرحا لدعواه أنه بموجب عقد البيع سالف الذكر اشترى من المطعون عليها الأولى ومن المرحوم .. .. مورثها ومورث باقى المطعون عليهم أطيانا زراعية مساحتها ٩٣ فدان بناحية أدكو مركز رشيد تحت العجز والزيادة بثمن قدره ١١٢ جنيه للفدان الواحد وتضمن العقد أنه دفع من الثمن ٢٣٠٠ جنيه وأن الباقي يدفع على أقساط وتعهد البائعان



بتسجيل عقد البيع الإبتدائي الصادر لهما من المالكة الأصلية وأقرا بأن الأرض خالية من كافة الحقوق العينية وانفق على أن يدفع من يخل بشروط العقد مبلغ ألف جنيه تعويض للطرف الآخر ثم عدل عقد البيع في ملحق له مؤرخ ١٩٥٢/١٢/٨ نص فيه على أن جملة المدفوع من الثمن مبلغ ٦٤٢٧ جنيها وأن الباقي وقدره ٣٩٨٩ جنيها يدفع منه مبلغ ٨٠٠ جنيه عند التوقيع على العقد النهائي و ٣١٨٩ جنيها في المواعيد المتفق عليها ، ومع ذلك فقد سدد مبلغ ٣٠٠ جنيه قبل التوقيع على العقد النهائي حتى صار مجموع ما دفعه مبلغ ٦٧٢٧ جنيها ، غير أن البائعين عجزا عن تنفيذ التزامهما بنقل ملكية الأطنان المبيعة وتبين أنها محملة بحق امتياز وفاء لباقي الثمن المستحق للبائعة لهما وقدره ٤٩٦٦ جنيها وفوائده وبحق اختصاص لآخر متقابل بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، كما ظهر أن مساحتها الحقيقية ٩١ فدانا و ١٨ قيراطا وأن من بينها ستة أفدنة شائعة مملوكة لآخرين خلافا للعقد ، ومع ذلك فقد أقام البائعان الدعوى رقم ٦٢٣ سنة ١٩٥٤ مدنى اسكندرية الإبتدائية مطالبين بباقي الثمن وقضى لهما بإلزام الطاعن بالإيداع حتى يتم تطهير المبيع ، فاستأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٦ سنة ١٩٥٤ قى اسكندرية وقضى بإلغائه وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، وإذ يحق له طلب فسخ العقد وإلزام البائعين برد ما دفعه من الثمن وفوائده وما أنفقه في إصلاح الأرض وما أنشأه عليها من مبان ويقدر قيمة كل ذلك بمبلغ ١٤٠٠٠ ألف جنيه يضاف اليه مبلغ التعويض المتفق عليه وقدره ١٠٠٠ جنيه ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٢١ حكمت المحكمة بفسخ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٥١/٤/٢٦ والمعدل بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٨ والمتضمن بيع المطعون عليها الأولى والمرحوم ... .. للطامن ٩٣ فدانا الموضحة بالعقد لقاء ثمن قدره ١٠٤١٦ جنيها وألزمت البائعين متضامين بأن يدفعوا للطاعن ما قبضاه من الثمن وقدره ٦٧٢٧ جنيها ، وقبل الفصل في باقي الطلبات بئدب مكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية لتقدير صافي ما تحصل عليه الطاعن من الأطنان موضوع النزاع بعد خصم النفقات الضرورية التي قام بها وذلك في المدة من تاريخ العقد الإبتدائي في ١٩٥١/٤/٢٦ حتى تاريخ تسليمه الأطنان للبائعين أو تاريخ إجراء المعاينة إذا تمت قبل ذلك ، مع بيان ما يستحقه الطاعن من فوائد بواقع ٤ ٪ سنويا عن المبالغ التي قام بسدادها للبائعين من أصل الثمن وذلك

هن المدة من تاريخ دفع كل مبلغ حتى تاريخ صدور هذا الحكم ثم إجراء المقاصة بين ما يظهر لكل من الطرفين قبل الآخر وتقدير ما يكون قد لحق الطاعن بسبب فسخ العقد من أضرار . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٨ / ١٢ / ١٩٦٣ بإعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لفحص إعتراضات الطرفين وحساب ما يستحقه الطاعن من فوائد على مبلغ ٦٧٢٧ جنيها المسدد منه للبائعين بواقع ٤. / سنويا من تاريخ السداد وإجراء المقاصة بين هذه الفوائد وبين صافي الربح الذي تحصل عليه الطاعن من الأطنان محل النزاع من تاريخ تحرير عقد البيع الابتدائي وتقرير ما يكون قد لحق الطاعن بسبب فسخ العقد من أضرار . قدم الخبير ملحقا لتقريره ثم حكمت المحكمة في ٢٥ / ١١ / ١٩٦٤ بإلزام البائعين متضامنين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٢١٦٧ جنيها و ٦٠٣ مليات . استأنف المطعون عليهم الحكم الصادر بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٦٢ فيما قضى به من فسخ العقد ورد ما دفع من الثمن ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٤٤ سنة ١٨ ق مدني اسكندرية ثم استأنفوا الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٦٤ أمام ذات المحكمة بالاستئناف رقم ٢١ سنة ٢١ ق مدني كما استأنف الطاعن الحكم الأخير بالاستئناف رقم ٤٨ سنة ٢١ ق مدني . قررت المحكمة ضم الاستئنافات الثلاثة ليصدر فيها حكم واحد ثم حكمت بتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٦٨ في الاستئناف رقم ٥٤٤ سنة ١٨ برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به في شقه الأول من فسخ عقد البيع ومن إلزام البائعين متضامنين بدفع مبلغ ٦٧٢٧ ج، وقبل الفصل في موضوع الاستئنافين رقمي ٢١ و ٤٨ سنة ٢١ ق بندب مكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية لبيان ما هو مستحق من أموال أميرية ورسوم من الأطنان موضوع عقد البيع المؤرخ ٢٦ / ٤ / ١٩٥١ وتحقيق ما دفعه الطاعن منها فعلا منذ تاريخ هذا العقد . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٤ / ١١ / ١٩٧٠ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام البائعين بأن يؤديا إلى الطاعن مبلغ ٢١٦٧ جنيها و ٦٠٣ مليات و برفض الدعوى في هذا الخصوص طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لمظهره وفيها أصرت النيابة على رأيها .



وحيث انه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول لن الحكم استند إلى تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ١٩٦٨/٥/٢٠ وقد انتهى هذا الخبير إلى أن الطاعن هو المفصر بعدم دفع باقي الثمن للبائعين مما أعجزهما عن سداد دينهما للمالكة الأصلية، وأنه لهذا لا يستحق شيئاً من التعويض المحكوم به والمتفق عليه في عقد البيع في حين أن هذا يناقض ما قطعه فيه الحكم سالف الذكر من أن البائعين هما اللذان تخلفا عن تنفيذ التزاماتهما التعاقدية، علاوة على أنه ما كان يجوز للمحكمة أن تحيل بحث مسألة استحقاق الطاعن للتعويض وهي مسألة قانونية إلى تقرير الخبير بل كان عليها أن تفصل فيها بنفسها، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الاستئنافي الصادر في ١٩٦٨/٥/٢ أنه مضي بفسخ عقد البيع بناء على طلب الطاعن ورد ما دفعه من الثمن استنداً إلى أن المطعون عليها الأولى والمرحوم .. .. وهما البائمان قد تخلفا عن تطهير الاطيان المبيعة من الامتياز المقرر عليها للمالكة الأصلية وإلى أصرت على قبض دينها كاملاً وهو يزيد على باقي الثمن المتفق عليه وقدره ٣٩٠٩ جنيهها وأنه لا يغير من ذلك أن الطاعن كان عالماً يدين المالكة الأصلية أو أن الامتياز لم يقرر إلا بعد تحرير عقد البيع لأن الالتزام بالتطهير سابق على الالتزام بأداء باقي الثمن كما أنه ليس في العقد ما يلزم الطاعن بأن يؤدي للمالكة الأصلية ما هو مستحق لها قبل المشتريين منها، مما مفاده أن الحكم سالف الذكر وهو حكم نهائي قطع بأن البائعين هما اللذان قصرا في تنفيذ التزامهما بتطهير العين المبيعة من امتياز البائعة لهما ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف أن تنقيد بهذا قضاء وهو حازقوة الأمر المقضى بحيث يمتنع عليها أن تعود فنقض على خلافه لاستنفاد ولايتها بالفصل في هذه المسألة، وإذا اعتمد الحكم المطعون فيه تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ١٩٦٨/٥/٢٠ ويبين من الاطلاع على هذا التقرير أن الخبير انتهى إلى أن الطاعن لا يستحق أي تعويض عن فسخ العقد لأنه احتسبت له فوائد بواقع ٤٪ على المبالغ التي دفعها للبائعين ولأن الطاعن هو الذي أوجد كل الاشكالات بينه وبين البائعين بتسريعه بشراء الاطيان منهما قبل أن تستقر لهما الملكية، كما أنه لم يتحقق من

وجود ديون على أطيان النزاع لخصمها من الثمن وتولى سندادها عن البائعين ولم يتعاون معهما بأية وسيلة لتصفية تلك الديون التي ظهرت بعد تسجيل عقد مشتري البائعين في سنة ١٩٥٣ ، ولما كانت هذه النتيجة التي انتهى إليها الخبير في تقريره الذي أخذه به الحكم المطعون فيه قد بناها على مجرد احتساب فوائد للطاعن بواقع ٤ ٪ على المبالغ التي دئعها للبائعين مع أن هذه الفوائد هي مقابل ثمرات العين المباعة التي ألزم مع الطاعن بردها ولا تحول دون تعويضه عما يكون قد أصابه من أضرار نتيجة فسخ العقد فضلا عن تناقض هذه النتيجة مع ما قطع فيه الحكم الاستثنائي الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠ على النحو سالف البيان ، وإذ رتب الخبير على ذلك عدم استحقاق الطاعن لمبلغ التعويض الذي قضى به الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٥ وقدره ٥٠٠ جنيه مع أن هذه مسألة قانونية كان يتعين على الحكم أن يقول كلمته فيها ، ولا يغنى عن ذلك إحالته إلى تقرير الخبير الذي تقتصر مهمته على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء رأيه في المسائل الفنية التي يصعب على القاضي استقصاء كنهها بنفسه ، وكان الحكم قد أعجز بذلك محكمة النقض عن ممارسة وظيفتها في مراقبة صحة تطبيقه للقانون ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين . إبراهيم السعيد ذكري ، وعثمان حسين عبد الله ، ومحمد صديق العصار ، ومحمود  
هشام درويش .

( ٣١٠ )

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ١ في القضاية :

( ١ و ٢ ) إيجار . التصاق . ملكية . مصادرة .

( ١ ) عقد إيجار الأرض الداخلة في أموال أسرة محمد علي المصادرة . المستأجر اخق في  
التعويض عن الأشجار التي غرمها استنادا إلى هذا العقد عند انقضائه . م ١/٥٩٢ مدني . عدم  
اعتراض المؤجر على زراعة هذه الأشجار . أثره . عدم جواز التعدي بانتقال ملكيتها للدولة مع الأرض  
المصادرة . م ١/٩٢٢ مدني .

( ٢ ) التملك بالتصاق . شرطه . ألا يوجد اتفاق بين صاحب الأرض وصاحب المنشآت  
على مصير هذه المنشآت . م ١/٩٢٢ مدني .

( ٣ ) اختصاص " اختصاص ولائي " إيجار . ملكية . مصادرة .

الأشجار التي يغرمها المستأجر بالأرض الداخلة في أموال أسرة محمد علي المصادرة  
بموافقة المؤجر . عدم اعتبارها من الأموال المصادرة . دعوى التعويض عنها . اختصاص  
القضاء العادي بظورها . عدم التزام المستأجر بالأحكام الواردة بالقانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .

١ - إذ يبين من الأوراق أن المطعون عليه يطالب بالتعويض عن الأشجار  
تأسيسا على أنه قام بغرسها في الأرض التي كان يستأجرها من الملك السابق ولما  
آلت ملكية هذه الأرض إلى الدولة بقرار ١١/٨/١٩٥٣ - الصادر من مجلس  
قيادة الثورة بمصادرة أموال أسرة محمد علي - وتولى الاصلاح الزراعي إدارتها  
حرق عقد إيجار مع المطعون عليه من هذه الأرض ثم بيعت إلى شركة المقطم  
التي حلت محلها الشركة الطاعنة وأن الشركة الأخيرة تسلمت جزءا من الأرض  
المذكورة بما عليها من أشجار ، مما مفاده أن المطعون عليه يستند في ملكيته

لهذه الأشجار إلى عقد الإيجار . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب السائغة التي أوردها ان المؤجر الأصلي كان يعلم بما أحدثه المطعون عليه من غراس في الأرض المؤجرة وأنه ليس في الأوراق ما يدل على أنه اعترض على زراعتها ، فانه يكون للمطعون عليه أن يطالب بالتعويض عن هذه الأشجار عند انقضاء عقد الإيجار عملاً بحكم المادة ١/٥٩٢ من القانون المدني ولا يكون هناك وجه لما تدعيه الطاعنة من أن هذه الأشجار قد انتقلت ملكيتها إلى الدولة مع الأرض المصادرة التي كان يستأجرها المطعون عليه بالتطبيق لنص المادة ١/١٢٢ من القانون المدني .

٢ - يشترط حتى يتحقق التملك بالالتصاق طبقاً لنص المادة ١/٩٢٢ من القانون المدني ألا يكون هناك اتفاق بين صاحب الأرض وصاحب المنشآت على مصير هذه المنشآت بحيث إذا وجد هذا الاتفاق فانه يجب إعماله ويمتنع التحدي بقواعد الالتصاق .

٣ - متى كانت الأشجار التي غرسها المطعون عليه - المستأجر - في الأرض المؤجرة لا تعتبر من الأموال المصادرة ، فان الدعوى التي رفعها بطلب التعويض عنها لا تندرج تحت المنازعات المحددة في المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ - بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة - والى مختص اللجنة المنصوص عليه في هذا القانون بالفصل فيها ، وبالتالي فان جهة القضاء العادي تكون هي المختصة بنظر هذه الدعوى كما أنه لا يكون هناك محل لأن يقدم المطعون عليه بياناً عن هذه الأموال طبقاً للمادة الأولى من القانون المذكور ولا يكون حق المطعون عليه في التعويض عنها قد سقط طبقاً للمادة الثانية عشرة استناداً إلى أنه لم يقدم طلباً عنه إلى اللجنة سالفة الذكر في الميعاد الذي حدده القانون ، أما المادة الخامسة فلا مجال لتطبيقها على الدعوى لأنها تنظم الأحكام الواجب اتباعها بالنسبة للحقوق التي نشأت للغير عن تصرفات صدرت من الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٩٩ سنة ١٩٦٧ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد الشركة الطاعنة ووزارتى الإصلاح الزراعى والشئون البلدية والقروية يطلب فيها الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٢٤٥ ج ، وقال شرحا لدعواه ان الملك السابق كان قد أزال جبلين محيطين بسرارى المنتزه وأجرى تسوية أرضهما وتاجيرها إليه وإلى آخرين فقاموا بزراعتها بالخضر ثم غرسوها بالأشجار ، ولما آلت ملكية هذه الأرض إلى الدولة وتولى إدارتها الإصلاح الزراعى حرر معه عقد إيجار بتاريخ ١٨/٦/١٩٥٤ أثبت فيه ملكيته للأشجار الموجودة فى المساحة المؤجرة إليه وقدرها ٧ ف و ٢ ط و ١٠ ص ، ثم باعت وزارة الشئون البلدية والقروية هذه الأرض إلى شركة المقطم التى حلت محلها الشركة الطاعنة ، واستولت هذه الشركة من أرضه التى زرعها أشجارا على مساحة قدرها ١٨ ف و ١٨ ط فى الفترة من ١٦/٣/١٩٦٣ حتى ١٥/٢/١٩٦٧ ، وإذ يستحق تعويضا قدره ١١٠٠ ج عن كل فدان منه ٣٥٠ ج ثمن الثمار والأسمدة و ٧٥٠ ج ثمن الأشجار ، بالإضافة إلى مبلغ ٢٠ ج مقابل قيامه بترع الأشجار وعمل سور من الغاب ومجموع ذلك مبلغ ٥٢٤٥ ج فتقدم بأقام دعواه للحكم له بطلباته . وقرر المطعون عليه بترك الخصومة بالنسبة لوزارة الشئون البلدية والقروية . ودفعت الشركة الطاعنة بعدم سماع الدعوى تأسيسا على أن الأرض المذكورة من أملاك أسرة محمد على التى صدر قرار مجلس قيادة الثورة فى ٨/١١/١٩٥٣ بمصادرتها وأن الحق الذى يدعيه المطعون عليه قد سقط لعدم تقديم طلب عنه إلى اللجنة المختصة فى الميعاد طبقا لأحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ . وبتاريخ ٢١/١/١٩٦٨ حكمت المحكمة بإثبات ترك الخصومة بالنسبة لوزارة الشئون البلدية والقروية وبرفض الدفع بعدم سماع الدعوى

وبسماعها وبرفض الدعوى في خصوص طلب مبلغ العشرين جنيها قيمة أجر العمل وبندب مكتب الخبراء بالاسكندرية لبيان مقدار ما يستحق للطعون عليه من تعويض عن ثمار الأشجار وتسميد الأرض التي يستأجرها وما إذا كان قد استوفى حقه في هذا التعويض وهل قام بغرس أشجار في هذه الأرض ونوعها وعددها وعمرها وقيمتها وقت تسليم الأرض للشركة وما إذا كان قد صرح له من المؤجر السابق بغرس هذه الأشجار ، وما إذا كان ملحوظا في التأجير غرس الأشجار وهل زادت الأشجار في قيمة الأرض مع بيان مدى أحقيته للمبلغ الذي يطالب به . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٨ بالزام الشركة بأن تدفع للطعون عليه مبلغ ١٧١٢ ج و ١٤٢ م ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٨ سنة ٢٥ ق مدنى الاسكندرية كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف رقم ٢٠٩ سنة ٢٥ ق مدنى الاسكندرية . وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى الى الأول ليصدر فيهما حكم واحد حكمت بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٧ برفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في النسب ، وفي بيان ذلك تقول انها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه يستند في ملكيته للأشجار الموجودة بالأرض إلى أنه هو الذى قام بغرسها وقت أن كان يستأجر الأرض من الملك السابق ، وكان ذلك بموافقة غير أنه لم يقدم عقد الإيجار المحرر بينهما للتدليل على التصريح له بغرس الأشجار أو ما يفيد الاتفاق على تملكه لها ، ومع ذلك فقد صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ١٩٥٣/١١/٨ بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد على ومنها الأرض المؤجرة للمطعون عليه فانتقلت ملكيتها بما عليها من غراس إلى الدولة عملا بما تقضى به المادة ١/٩٢٢ من القانون المدنى من أن كل ما على الأرض من غراس أو منشآت يعتبر من عمل



صاحب الارض ومملوكه ، وكان يتعين على المطعون عليه أن يتقدم بطلب من حقه الى اللجنة المختصة في خلال سنة من تاريخ نشر القانون رقم ۵۹۸ لسنة ۱۹۵۳ في الجريدة الرسمية واذ لم يتقدم بهذا الطلب فيكون حقه قد سقط ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور هذا الى أن الطاعنة دفعت بعدم سماع الدعوى لتعلقها بمال من أموال أسرة محمد علي التي قرر مجلس قيادة الثورة في ۱۱/۸/۱۹۵۳ مصادرتها ورد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بأن المطعون عليه لم يكن في حاجة الى أن يتمسك بحقه إلا إذا نوزع فيه واذ نازعه الإصلاح الزراعي في أحقيته للأشجار فتكون جهة القضاء العادي هي المختصة ، في حين أن اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ۵۹۸ لسنة ۱۹۵۳ هي التي تختص بالنظر في أي نزاع يتعلق بالأموال المصادرة بغض النظر عن شخصية طرفي الخصومة بحيث يتعين على المحاكم في هذه الحالة أن تقضى بعدم سماع الدعوى المرفوعة بشأنها ، كما أنه طبقا للمواد ۱ و ۱/۵ و ۱۲ من القانون المذكور كان يتعين على المطعون عليه في سبيل الحصول على حقه في التعويض عن الأشجار أن يتقدم إلى اللجنة سالفة الذكر وفي الميعاد الذي حدده القانون ، غير أنه لم يتخذ هذا الإجراء فيكون حقه في التعويض قد سقط ، علاوة على أن البند السادس من عقد الإيجار المبرم بين المطعون عليه والإصلاح الزراعي ينص على أنه لا يجوز للمستأجر أن يغرس بالأرض أشجارا كما تعهد المستأجر في البند السابع عشر من العقد بتسليم الأرض المؤجرة إليه في نهاية مدة التأجير أو في حالة فسخ الإيجار على أن تبقى الأشجار أو التحسينات حقا مكتسبا للمؤجر دون أن يكون للمطعون عليه أي حق في المطالبة بأي تعويض وبالتالي فلا محل لتطبيق نص المادة ۱/۵۹۲ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا أوجد المستأجر غراسا في العين المؤجرة يلتزم المؤجر برد ما أنفقه المستأجر أو ما زاد في قيمة العقار، لأن تطبيقها مشروط بالألا يكون هناك اتفاق يقضى بما يخالفها مما كان يتعين معه القضاء برفض الدعوى ، واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبالتعويض عن الأشجار التي يدعى المطعون عليه أنه غرسها في الأرض المؤجرة إليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى بسببيه مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة تقضى بأن على كل شخص كان تحت يده بأية صفة كانت في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو يكون لديه في أي تاريخ لاحق شيء من الأموال أو الممتلكات التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في التاريخ متقدم الذكر بمصادرتها أن يقدم إلى رئيس إدارة التصفية المنصوص عليها في المادة ١٧ بيانا بما تحت يده خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة عن أسماء الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة أو من تاريخ وجود المال تحت يده أي المدتين أطول ، وتنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من هذا القانون على أن لا تكون الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات المصادرة من الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة نافذة بالنسبة لهذه الأموال إذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وتنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة على أن اللجنة المشكلة طبقا للفقرة الأولى من هذه المادة تختص بالفصل في كل طلب بدين أو ادعاء بحق قبل أي شخص ممن شمل قرار ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وفي كل منازعة خاصة بأي تصرف من التصرفات التي يكون الأشخاص الذين شملهم القرار المذكور طرفا فيها وكذلك في كل منازعة في دين لهؤلاء الأشخاص قبل الغير كما تختص بنظر كل طلب خاص بتنفيذ حكم انتهائي صدر ضد أحد من هؤلاء الأشخاص قبل ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وبوجه عام تختص هذه اللجنة بالنظر في كل نزاع يتعلق بالأموال المصادرة. وتنص المادة الثانية عشرة على أن لا يكون نافذا بالنسبة للأموال المصادرة أي حق لا يقدم صاحبه عليه في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٠ ولو كان مكفولا بتأمين أو صدر به حكم انتهائي .. وعلى أية حال تسقط كافة الحقوق بالنسبة إلى الأموال المصادرة إذا لم يقدم عنها طلب إلى اللجنة المذكورة خلال سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية من الأشخاص الذين يمتلكون شيئا من الأموال المصادرة ، وتنص المادة الرابعة عشرة على عدم جواز سماع الدعاوى المتعلقة بالأموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨/١١/١٩٥٣ بمصادرتها ، وكان يبين من الأوراق أن المطعون عليه يطالب بالتعويض عن الأشجار تأسيسا على أنه قام بغرسها



في الارض التي كان يستأجرها من الملك السابق ولما آلت ملكية هذه الأرض إلى الدولة بقرار ١٩٥٣/١١/٨ وتولى الإصلاح الزراعي إدارتها حرر عقد إيجار مع المطعون عليه عن هذه الأرض ثم بيعت إلى شركة المقطم التي حلت محلها الشركة الطاعنة وأن الشركة الأخيرة تسلمت جزءا من الأرض المذكورة بما عليها من أشجار في الفترة من ١٩٦٣/٣/١٦ حتى ١٩٦٧/٢/١٥ ، مما مفاده أن المطعون عليه يستند في ملكيته لهذه الأشجار إلى عقد الإيجار ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب السائغة التي أوردها أن المؤجر الأصلي كان يعلم بما أحدثه المطعون عليه من غراس في الأرض المؤجرة وأنه ليس في الأوراق ما يدل على أنه اعترض على زراعتها فإنه يكون للمطعون عليه أن يطالب بالتعويض عن هذه الأشجار عند انقضاء عقد الإيجار عملا بحكم المادة ١/٥٩٢ من القانون المدني ولا يكون هناك وجه لما تدعيه الطاعنة من أن هذه الأشجار قد انتقلت ملكيتها إلى الدولة مع الأرض المصادرة التي كان يستأجرها المطعون عليه بانه تطبيق لنصر المادة ١/٩٢٢ من القانون المدني ، ذلك أنه يشترط حتى يتحقق التلك بالاتفاق طبقا لهذه المادة ألا يكون هناك اتفاق بين صاحب الأرض وصاحب المنشآت على مصير هذه المنشآت بحيث إذا وجد هذا الاتفاق فإنه يجب إعماله وامتنع التحدى بقواعد الاتفاق ، وإذا لا تعتبر الأشجار التي غرسها المطعون عليه في الأرض المؤجرة من الأموال المصادرة فإن لدعوى التي رفعها بطلب التعويض عنها لاتندرج تحت المنازعات المحددة في المادة التاسعة من القانون رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٥٣ والتي تختص اللجنة المنصوص عليها في هذا القانون بالفصل فيها وبالتالي فإن جهة القضاء المادي تكون هي المختصة بنظر هذه الدعوى ، كما أنه لا يكون هناك محل لأن يقدم المطعون عليه بيانا عن هذه الأموال طبقا للمادة الأولى من القانون المذكور ولا يكون حق المطعون عليه في التعويض عنها قد سقط طبقا للمادة الثانية عشرة استنادا إلى أنه لم يقدم طلبا عنه إلى اللجنة سالفة الذكر في الميعاد الذي حدده القانون ، أما المادة الخامسة فلا مجال لتطبيقها على الدعوى لأنها تنظم الأحكام الواجب اتباعها بالنسبة للحقوق التي نشأت للغير عن تصرفات صدرت من الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي

الذى أيدته المحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية في تفسير العقود قد استخلصت من تحفظ المطعون عليه الثابت في نهاية عقد الإيجار المبرم مع الإصلاحي الزراعي وتمسكه بملكية الأشجار التي زرعها في الأرض التي يستأجرها أنه فسخ البند التي وردت في العقد المذكور وتستند إليها الشركة الطاعنة في ملكيتها لهذه الأشجار ، وهو استخلاص سائغ تحمله هذه العبارة ، وإذ رتب الحكم على ذلك أعمال نص المادة ١/٥٩٢ من القانون المدني التي تقضى بأنه في حالة عدم وجود اتفاق بين الطرفين يلتزم المؤجر عند انقضاء عقد الإيجار بأن يرد إلى المستأجر ما أنفق في إنشاء الغراس أو ما زاد في قيمة الأرض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع بعدم سماع الدعوى وقضى بالتعويض للمطعون عليه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذين السببين في غير محله مما يتعين معه رفض الطعن .



## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هــكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : ابراهيم السعيد ذكرى ، عثمان حسين عبد الله ، محمد صدق العصار ومحمود  
عثمان درويش .

( ٣١١ )

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٤ قضائية :

شركات " شركات القطاع العام " . مؤسسات . مسئولية . حكم  
" ما يعد قصورا " .

الحكم بالزام شركة المطاحن والمخابز بالتعويض عن وفاة عامل بأحد الخباز عدم التحقق من أن  
الشركة كار هــ كيار قانوني وقت الحادث مع أن القرار الجمهوري ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ لا يكفي  
لإثبات ذلك . خطأ وقصور .

إذ كان الثابت أن الحادث الذي أدى إلى وفاة مورت المطعون عليهما الأولين  
قد وقع بتاريخ ١٥/٧/١٩٦٦ وكانت شركات القطاع العام في التاريخ المذكور  
تخضع لأحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ دون القانون  
رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذي  
عمل به في ١٥/٨/١٩٦٦ ، وكان الخبز الذي وقع به الحادث قد تم الاستيلاء عليه  
مع مخابز أخرى بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ بموجب قرار وزير التموين رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦  
ونص في ديباجته على أنه بشأن الاستيلاء على بعض الخباز لصالح المؤسسة العامة  
للمطاحن والمضارب والمخابز ونصت المادة الثانية منه على أن تسلم الخباز  
المستولى عليها إلى مندوب المؤسسة سالفه الذكر ، ثم صدر قرار وزير التموين  
رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٦ في ١٦/١٠/١٩٦٦ . إلغاء الاستيلاء على الخبز ورد  
في ديباجته أنه خاص بتعديل أحكام القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن الاستيلاء  
على بعض الخباز لصالح المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز ، وإذا كانت  
الشركة الطائفة — شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة — قد تمسكت

في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنه لم يكن لها كيان قانوني وقت وقوع الحادث في ١٥ / ٧ / ١٩٦٦ وأن المؤسسة العامة للمطاحن هي المسئولة عن هذا الحادث لأنها هي التي كانت تمثل جميع الوحدات الاقتصادية التابعة لها قبل تنظيم هذه الوحدات وإدماجها في شركات وأن الاستيلاء على المخبز كان لصالح المؤسسة وهي التي كانت تدبره وآلت إليها كافة الأرباح التي حققت خلال فترة الاستيلاء، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بمسئولية الشركة الطاعنة من الحادث إلى أنها أنشئت واكتسبت شخصيتها المعنوية بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٢ / ١ / ١٩٦٦ وأنه لا يفر من ذلك أن الاستيلاء على المخبز كان لصالح المؤسسة لأنه طبقاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ لا تباشر المؤسسة نشاطها إلا من خلال الشركات التابعة لها . وكان القرار الجمهوري رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ قد نص في مادته الأولى على أن يرخص للمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز في تأسيس شركة مساهمة تدعى "شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة" — الطاعنة — وفقاً للنظام المرائق ، وكان لا يكفي استناد الحكم إلى هذا القرار وحده للقول بأن الشركة الطاعنة كان لها تيان قانوني وقت وقوع الحادث ، ولما كان قانون المؤسسات رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذي كان سارياً وقت وقوع الحادث قد نص في مادته الثانية على أن تمارس المؤسسة العامة نشاطها إما بنفسها أو بواسطة ما تشرف عليه من شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية ، مما مفاده أنه يجوز للمؤسسة أن تباشر نشاطها بنفسها أو أن تفرغ هي لمهمة الإشراف تاركة النوض بالنشاط للشركات أو الجمعيات التابعة لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشركة الطاعنة مسئولة عن الحادث رغم أن الاستيلاء على المخبز كان لصالح المؤسسة استناداً إلى أن المؤسسة لا تباشر نشاطها إلا من خلال الشركات التابعة لها ، وهو قول غير صحيح على إطلاقه لأنه يخالف نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ على ما سلف البيان ولما كان الحكم فيما انشاق إليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن تحقيق دفاع الشركة من أن المؤسسة هي التي كانت تدير المخبز في تاريخ وقوع الحادث وآلت إليها كل أرباحه خلال فترة الاستيلاء ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يستوجب نقضه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وليا على بناته  
... و ... و ... المطعون عليه الثانى أقاما الدعوى رقم ٣٠٤٧ لسنة ١٩٦٩  
مدنى القاهرة الابتدائية ضد المؤسسة العامة للطاخن والمخابز المطعون عليها  
الثالثة وشركة مطاخن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة — الطاعنة — طلبا فيها  
الحكم بالزامهما متضامين بأن يدفعا لهما مبلغ ٦٠٠٠ ج ، وقالوا شرحا للدعوى  
أن مورثهما المرحوم ... .. توفى بتاريخ ١٥/٧/١٩٦٦ نتيجة انفجار ما كينة  
غاز مخبز الجمل الذى كان يعمل به ، وحررت عن الواقعة قضية اللجنة  
رقم ٥٠٠٦ سنة ١٩٦٦ قسم أول الجيزة ، وثبت من التحقيق أن الحادث وقع  
نتيجة عدم وجود صمام أمن بما كينة الغاز وجهل العامل المكلف بإدارتها ، وإذا  
كان المخبز المذكور تابعا للشركة الطاعنة وهى تابعة للمؤسسة المطعون عليها الثالثة  
وتسألان عن الخطأ الذى ارتكبه تابعهما فضلا عن مسئوليتيهما عن تشغيل ما كينة  
الغاز ، وقد أصاب المطعون عليهما الأولين نتيجة فقد عائلتهما ضرر مادى  
وأدبى يقدر بمبلغ ٦٠٠٠ ج ، فقد أقاما الدعوى للحكم لهما بطلباتهما .  
دفعت المؤسسة المطعون عليها الثالثة بعدم قبول الدعوى قبلها لرفعها على  
غير ذى صفة تأسيسا على أن الشركة الطاعنة هى التى يتبعها المخبز .  
وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٩ حكمت المحكمة بقبول الدعوى قبل المؤسسة وبإلزام الشركة  
بأن تدفع للمطعون عليهما الأول والثانى مبلغ ١٥٠٠ ج منه مبلغ ٥٠٠ ج  
للمطعون عليه الأول شخصيا والباقي يقسم بالنسوى بين المدعين الآخرين . استأنفت  
الشركة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٦٥ سنة ٨٧ ق مدنى القاهرة كما استأنفه  
المطعون عليهما الأول والثانى بالإستئناف رقم ٣٩٧ سنة ٨٧ ق مدنى أمام  
ذات المحكمة . وقررت المحكمة ضم الإستئناف الأخير إلى الإستئناف الأول

للارتباط ثم حكمت بتاريخ ١٩٧١/٢/٢ برفض الاستئنافين وتأيد الحكم المستأنف . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره فيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم أقام قضاءه بمسئوليته عن التعويض تأسيسا على أن الحادث وقع في مخبز الجمل التابع لها وكان ذلك بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٥ بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذي أنشئت الشركة الطاعنة واكتسبت شخصيتها المعنوية بموجبيه وأنه إذا كان قرار وزير التموين رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ١٩٦٦/٥/٢ بالاستيلاء على المخبز قد نص على أن الاستيلاء لصالح المؤسسة — المطعون عليها الثالثة — فانه طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تكون للشركة شخصيتها المعنوية المستقلة وتمارس المؤسسة نشاطها عن طريق وحداتها الاقتصادية وهي الشركات التابعة لها دون التدخل في شئونها التنفيذية في حين أن الشركة الطاعنة لم يكن لها كيان قانوني مستقل في تاريخ وقوع الحادث لأنها لم تنشأ بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذي نشر في ١٩٦٦/١/١٢ بل اقتصر هذا القرار على الترخيص للمؤسسة في تأسيس الشركة الطاعنة ، وكانت توجد قبلها مجموعة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة وهي تغاير الشركة الطاعنة وهو ما لم تخصصه محكمة الموضوع هذا إلى أن مخبز الجمل استولت عليه وزارة التموين بالقرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ الذي صدر في ١٩٦٦/٥/٢ ونص فيه على أن تسلم المخابز المستولى عليها ومنها المخبز المذكور إلى مندوب المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب ثم رفع الاستيلاء على المخبز بالقرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ١٩٦٦/١٠/١٦ ، كما أنه لا محل للإستناد إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ لأنه صدر في ١٩٦٦/٨/١٥ بعد وقوع الحادث ، علاوة على أن الحكم لم يقيم على أسباب سائغة تقطع بأن الاستيلاء على مخبز الجمل قد تم لصالح الشركة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .



وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الحادث الذي أدى إلى وفاة مورث المطعون عليهما الأولين قد وقع بتاريخ ١٥/٧/١٩٦٦ ، وكانت شركات القطاع العام في التاريخ المذكور تخضع لأحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ دون القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع الذي عمل به في ١٥/٨/١٩٦٦ ، وكان مخبز .. الذي وقع به الحادث قد تم الاستيلاء عليه مع مخازن أخرى بتاريخ ٢/٥/١٩٦٦ بموجب قرار وزير التكوين رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ ونص ديباجته على أنه بشأن الاستيلاء على بعض المخازن لصالح المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن ونصت المادة الثانية منه على أن تسلم المخازن المستولى عليها إلى مندوب المؤسسة سالفة الذكر ثم صدر قرار وزير التكوين رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٦ في ١٦/١٠/١٩٦٦ بالنسبة للاستيلاء على مخبز .. ورد في ديباجته أنه خاص بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن الاستيلاء على بعض المخازن لصالح المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن ، وكانت الشركة الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنه لم يكن لها كيان قانوني وقت وقوع الحادث في ١٥/٧/١٩٦٦ وأن المؤسسة العامة للطاحن هي المسئولة عن هذا الحادث لأنها هي التي كانت تمثل جميع الوحدات الاقتصادية التابعة لها قبل تنظيم هذه الوحدات وإدماجها في شركات وأن الاستيلاء على مخبز .. كان لصالح المؤسسة وهي التي كانت تديره وآلت إليها كافة الأرباح التي حققت خلال فترة الاستيلاء ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بمسئولية الشركة الطاعنة من الحادث إلى أنها أنشئت واكتسبت شخصيتها المعنوية بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٢/١/١٩٦٦ وأنه لا يغير من ذلك أن الاستيلاء على المخبز كان لصالح المؤسسة لأنه طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ لا تباشر المؤسسة نشاطها إلا من خلال الشركات التابعة لها ، وكان القرار الجمهوري رقم ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ قد نص في مادته الأولى على أن يرخص للمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن في تأسيس شركة مساهمة تدعى "شركة مطاحن ومخازن جنوب القاهرة والجيزة - الطاعنة -" وفقا للنظام المرافق ، وكان لا يكفي استناد الحكم إلى هذا القرار وحده للقول بأن الشركة الطاعنة كان لها كيان قانوني وقت وقوع الحادث ، ولما كان قانون المؤسسات

رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذي كان ساريا وقت وقوع الحادث قد نص في مادته الثانية على أن تمارس المؤسسة العامة نشاطها إما بنفسها أو بواسطة ما تشرف عليه من شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية ، مما مفاده أنه يجوز للمؤسسة أن تباشر نشاطها بنفسها أو أن تتفرغ هي لمهمة الإشراف تاركة النهوض بالنشاط للشركات أو الجمعيات التابعة لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشركة الطاعنة مسئولة عن الحادث رغم أن الاستيلاء على المخبز كان لصالح المؤسسة استنادا إلى أن المؤسسة لا تباشر نشاطها إلا من خلال الشركات التابعة لها وهو قول غير صحيح على إطلاقه لأنه يخالف نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ على ما سلف البيان ، ولما كان الحكم فيما انشاق إليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن تحقيق دفاع الشركة من أن المؤسسة هي التي كانت تدير المخبز في تاريخ وقوع الحادث وآلت إليها كل أرباحه خلال فترة الاستيلاء ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمود عباس العمراوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : مصطفى كمال سليم ، مصطفى الفقى ، ومحمد البندارى العشرى ، ومحمد عبد الحاتق  
البغدادى .

( ٣١٢ )

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) نقض ” الأسباب المتعلقة بالنظام العام ” . نظام عام . دعوى  
” قيمة الدعوى ” .

التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .  
شرطه . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن قيمة الدعوى تزيد على مبلغ ٢٥٠ ج .  
خلو الأوراق من عناصر تقدير الدعوى على خلاف ما ذكر عنها فى العقد . عدم قبول التمسك  
بزيادة هذه القيمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٢ ) دعوى ” تقدير قيمة الدعوى ” . بيع .

الطلبات المندجة فى الطلب الأسمى . لا أثر لها على تقدير قيمة الدعوى متى لم يدور حولها نزاع  
مستقل . طلب شطب التسجيلات وإلغاء ما ترتب على العقد من آثار . طلب مندمج فى الطلب  
الأسمى ببطان البيع لصوريته .

( ٣ ) تزوير . دعوى ” قيمة الدعوى ” .

دعوى التزوير الفرعية . تقدير قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية . عدم الاستناد بقيمة الحق  
المثبت فى الورقة المطعون عليها .

( ٤ ) نقض ” ما لا يصلح سببا للطعن ” . دعوى ” إغفال الطلبات ” .

إغفال محكمة الموضوع الفصل فى طلبات الخصوم . عدم صلاحيته لأن يكون محلا للطعن  
بالنقض . علة ذلك .

١ - وإن كان الاختصاص القيمي في خصوص واقعة الدعوى أصبح من النظام العام إلا أن من المقرر أنه لكي يمكن التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام يجب أن يثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من تلقاء نفسها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجبيه ، فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تعوزها فلا سبيل لا إلى الدفع بهذا السبب ولا لإثارته من محكمة النقض نفسها ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن أيا من الطرفين - لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يدل على أن قيمة الدعوى تزيد على ما هو ثابت عنها بعقد البيع وهو ٢٥٠ ج مائتان وخمسون جنيتها بل تمسكت الطاعنة نفسها بهذه القيمة أمام محكمة الاستئناف تدهيا لطلبها إلغاء الحكم المستأنف لصدوره من المحكمة الابتدائية وهي غير مختصة بنظر النزاع قيميا ، وقد خلت الأوراق من عناصر تقدير الدعوى على خلاف ما ذكر عنها في العقد، فإنه لا يقبل من الطاعنة إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه سبب قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

٢ - إذ كانت باقى طلبات المطعون ضده الأول - المتعلقة بشطب التسجيلات وإلغاء كافة الآثار المترتبة على العقد واعتباره كأن لم يكن - لم يدر حولها نزاع مستقل عن الطلب الأصلي ببطلان عقد البيع وإلغائه لصوريته صورية مطابقة فإنها تعتبر طلبات مندمجة فيه ولا أثر لها على تقدير قيمة الدعوى التي تقدر بقيمة الطلب الأصلي وحده وفق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ من قانون المرافعات .

٣ - قيمة دعوى التزوير الفرعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) - تقدر بقيمة الدعوى الأصلية أيا كانت قيمة هذه الدعوى وأيا كانت قيمة الحق الملبت في الورقة المطعون عليها .

( ١ ) نقض جلسة ١٩٦٦/٦/١٦ مجموعة المكتب الفني من ١٧ ص ١٣٩٩ .

» » ١٩٧٠/٦/١١ مجموعة المكتب الفني من ٢١ ص ١٠٣٨ .

( ٢ ) نقض جلسة ١٩٥٦/٦/٢١ مجموعة المكتب الفني من ٧ ص ٧٤٢ .



٤ - إغفال محكمة الموضوع الفصل في طلبات الخصوم لا يجوز أن يكون محلا للطعن بالنقض لأن الطعن لا يكون إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه صراحة أو ضمنا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده الأول رفع الدعوى رقم ١٥٤٧ لسنة ١٩٦٧ مدني كلى الاسكندرية على الطاعنة والمطعون ضده الثاني بصفته طالبا الحكم ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٩/٣ وصوريته صورية مطابقة واعتباره كأن لم يكن وشطب كافة التسجيلات المترتبة على العقارات الواردة فيه واستند في ذلك الى أنها أقرت بالصورية في إقرار مؤرخ ١٩٦٧/٥/١٩ . طعنت الطاعنة على هذا الإقرار بالتزوير ، ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ ( أولا ) وفي الإدعاء بالتزوير بقبول مذكرة الشواهد شكلا وفي موضوعه برفضه وبسخة الإقرار المؤرخ ١٩٦٧/٥/١٩ وبتغريم الطاعنة ٢٥ ج ( ثانيا ) بإلغاء عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٩/٣ لصوريته واعتباره كأن لم يكن ( ثالثا ) بشطب التسجيل رقم ٣٦٩٥ لسنة ١٩٦٤ اسكندرية بصحيفة الدعوى رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦١ محرم بك الجزئية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٥ لسنة ٢٥ ق الاسكندرية طالبا الحكم بإلغاء لصدوره من محكمة غير مختصة نوعيا وفي نزاع سبق الفصل فيه في الدعوى ٦٠٨ لسنة ١٩٦١ مدني محرم بك الجزئية والقضاء أولا بقبول مذكرة شواهد التزوير وإحالة الطعن على التحقيق لتثبت أن الورقة المطعون عليها كانت ممضاة منها على بياض وقد سطر المطعون ضده الأول ما حوته دون أن تنصرف إليه إرادتها وبرد وبطالان الإقرار بالمطعون عليه بالتزوير ( ثانيا ) برفض الدعوى . دفع المطعون ضده بعدم جواز

الاستئناف لقلة النصاب ، وبتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة قبول الدفع بعدم جواز الاستئناف وبعدم جوازه ، فطعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد من وجهين حاصل أولهما أن بالحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون حين قضى بعدم جواز الاستئناف امتنادا إلى أن قيمة الدعوى أخذا بما ورد في عقد البيع المطلوب الحكم ببطلانه لا تتجاوز ٢٥٠ جنيتها في حين أن الاختصاص القيمي وقابلية الحكم للاستئناف أصبح أمر — في خصوص الدعوى — يتصل بالنظام العام فكان على المحكمة أن تحققه من تلقاء نفسها بالرجوع إلى القيمة الحقيقية للعقد عاينه بصرف النظر عما ذكر عنها بالعقد وهي تجاوز — وعلى ما يبين من المستندات المقدمة — نصاب الاستئناف ، هذا إلى أن الدعوى تضمنت إلى جانب الطلب الأصلي ببطلان العقد طلبات يجمعها سبب واحد هو صورية العقد ومن ثم يتعين تقدير الدعوى باعتبار قيمة هذه الطلبات المتعددة جملة وفق المادة ١٤ من قانون المرافعات القديم الذي رفعت الدعوى في ضله ، كما أن الإقرار المنسوب إلى الطاعنة والذي قضى برفض الإدعاء تزويره وصحته يحوى تنازلات عن عقارات أخرى لم يشتملها عقد البيع موضوع الدعوى وتجاوز قيمتها ٤٥ ألف جنيه وقد فصل الحكم في صحة هذا الإقرار دون تجزئة ، وحاصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه صدر مشوبا بالقصور في التسيب حين أغفل في مرده للوقائع وفي أسبابه ذكر طلب المطعون صده الأول بطلان محضر الصلح الذى انتهت به الدعوى ٦٠٨ لسنة ١٩٦١ مدنى محرم بك الجزئية وهو طلب غير مقدر القيمة لو فطنت إليه المحكمة لتغيير وجه رأيها في الدعوى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى في الشق الأول من الوجه الأول غير مقبول ذلك أنه وإن كان الاختصاص القيمي في خصوص واقعة الدعوى أصبح من النظام العام إلا أنه من المقرر أنه لى يمكن التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام يجب أن ثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من تلقاء نفسها من اللامام



بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجبيه ، فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تعوزها فلا سبيل لا إلى الدفع بهذا السبب ولا لإثارته من محكمة النقض نفسها ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن أيا من الطرفين — لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يدل على أن قيمة الدعوى تزيد على ما هو ثابت عنها بعقد البيع وهو ٢٥٠ ج ( مائتان وخمسون جنيا ) بل تمسكت الطاعنة نفسها بهذه القيمة أمام محكمة الاستئناف تدعيا لطلبها إلغاء الحكم المستأنف لصدور من المحكمة الابتدائية وهي غير مختصة بنظر النزاع قيميا ، وقد خلت الأوراق من عناصر تقدير الدعوى على خلاف ما ذكر عنها في العقد ، فإنه لا يقبل من الطاعنة إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه سبب قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، والنعي مردود في الشق الثاني من هذا الوجه بما نصت عليه المادة ٣٨ من قانون المرافعات من أنه ” إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة ، فإن كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة . أما إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندججة في الطلب الأصلي فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده وإذا كانت باقي طلبات المطعون ضده الأول — المتعلقة بشطب التسجيلات وإلغاء كافة الآثار المترتبة على العقد واعتباره كأن لم يكن — لم يدر حولها نزاع مستقل عن الطلب الأصلي ببطلان عقد البيع وإلغاء لصوريته صورية مطلقة فإنها تعتبر طلبات مندججة فيه ولا أثر لها على تقدير قيمة الدعوى التي تقدر بقيمة الطلب الأصلي وحده وفق الفقرة الأخيرة من المادة السالفة الذكر ، والنعي مردود في الشق الثالث من هذا الوجه بأن قيمة دعوى التزوير الفرعية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقدر بقيمة الدعوى الأصلية أيا كانت قيمة هذه الدعوى وأيا كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المطعون عليها ، ومردود في الوجه الثاني بأن إغفال محكمة الموضوع الفصل في طلبات الخصوم لا يجوز أن يكون محلا للطعن بالنقض لأن الطعن لا يكون إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المطعون فيه صراحة أو ضمنا ، فضلا عن انعدام مصلحة الطاعنة في التمسك بذلك لأن المطعون ضده الأول هو صاحب هذا الطلب والذي أغفله الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمود عباس العمرأوى وعضوية السادة المستشارين : مصطفى كمال سليم ،  
ومصطفى الفقى ، أحمد سيف الدين سابق ، ومجد عبد الحالى البغدادى .

( ٣١٣ )

### الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤١ القضائية :

بيع . شيوع . تسجيل . قسمة .

المشتري لحصة شائعة فى عقار بعقد مسجل . هو صاحب الشأن فى القسمة التى تجرى لهذا العقار .  
لإجراء القسمة مع الشريك البائع النصيبه . أثره . عدم جواز الاحتجاج بهذه القسمة على المشتري  
الذى سجل عقده قبل تسجيل حكم القسمة .

الأصل أن البائع لا يمثل المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد  
تسجيل عقد البيع وأن الحكم الصادر ضد البائع باعتباره مالكا للعين المبيعة لا يعتبر  
حجة على المشتري الذى سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يحتصم فى  
الدعوى ، وأن للشريك على الشيوع أن يبيع حصته شائعة وإذا سجل المشتري  
عقده انتقلت إليه حصة البائع شائعة ويصبح المشتري دون الشريك هو صاحب  
الشأن فى القسمة التى تجرى بخصوص هذه الأعيان اتفاقا أو قضاء ، فإذا تجاهله  
شركاء وأجروا القسمة مع الشريك الذى باع نصيبه بعقد مسجل ، فلا يجوز  
الاحتجاج بهذه القسمة على المشتري الذى سجل عقده قبل تسجيل حكم القسمة .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها رفعت الدعوى رقم ٣٩٠٥ سنة ١٩٦١



مدنى كلى القاهرة على الطاعن بطلب الحكم بازالة المنشآت المقامة فوق الارض المملوكة لها بالصحيفة وذلك على نفقة الطاعن امتنادا الى أنها تملك قطعة أرض فضاء مساحتها ٤٢٦٤ مترًا اختصت بها بموجب حكم القسمة الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢ فى القضية رقم ٦٩٣ سنة ١٩٥٦ مدنى الزيتون ، وفوجئت فى ١٩٦١/١٥/٥ بالطاعن يتسرع فى إقامة مبان على أرضها وبعد أن قضت المحكمة بنذب خبير فى الدعوى ابيان ما إذا كانت المباني مقامة على الأرض التى اختصت بها المطعون ضدها بحكم القسمة أم لا ضمن عقد البيع المسجل الصادر من ... الى ... البائع للطاعن قضت بجلسته ١٩٦٥/٥/٢٢ بطلبات المطعون ضدها — فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٦٨ سنة ٨٣ ق القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى قضت بتاريخ ١٩٧١/١/٣ بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

ومن حيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى القصور فى التسبيب ذلك أن الحكم لم يرد على دفاعه الذى تمسك به بصحيفة الاستئناف من أن الحكم الصادر فى دعوى القسمة رقم ٦٩٣ سنة ١٩٥٦ مدنى الزيتون بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢ لا يحتج به عليه ولا سلفه البائع له الذى تملك الحصة شائعة بعقد مسجل فى ١٩٥٦/١١/٩ أى قبل صدور حكم القسمة وأنه وسلفه هذا لم يختصا فى تلك الدعوى ورغم جوهرية هذا الدفاع الذى يتغير به وجه الرأى فى هذه الدعوى فإن الحكم التفت عن الرد عليه بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك بأن الأصل أن البائع لا يمثل المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع وأن الحكم الصادر ضد البائع باعتباره مالكا للعين المبيعة لا يعتبر حجة على المشتري الذى سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم فى الدعوى ، وأن للشريك على الشيوع أن يبيع حصته شائعة وإذا سجل المشتري عقده انتقلت إليه حصة البائع شائعة ويصبح

المشتري دون الشريك هو صاحب الشأن في القسمة التي تجري بخصوص هذه الاعيان اتفاقا أو قضاء ، فإذا تجاهله شركاؤه وأجروا القسمة مع الشريك الذي باع نصيبه بعقد مسجل ، فلا يجوز الاحتجاج بهذه القسمة على المشتري الذي سجل عقده قبل تسجيل حكم القسمة — وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المستأنف أن ... .. اشترى حصة شائعة من شريك الطاعة ... .. بعقد مسجل في ١٩٥٩/١١/٩ أي قبل صدور حكم القسمة في ١٩٥٩/١٢/٢ ثم باعها للطاعن وكان هذا الأخير وعلى ما يبين من مدونات الحكم الاستئنافي الصادر بالإحالة على الحبير قد استند في استئنافه ضمن ما استند إلى أن حكم القسمة لا يحتاج به عليه أو على سلفه البائع له لتملكه للحصة المشاعة بعقد مسجل قبل صدور حكم القسمة الذي لم يختصم هو أو البائع له فيها وإنما احتصم فيها ... .. وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من تناول هذا الدفاع وتخصيصه والرد عليه — رغم جوهريته إذ من شأنه — لو صح — أن يتغير به وجه الرأي في الدوى لعدم سران حكم القسمة عليه وعلى البائع له مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ويتعين نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن الأخرى .



## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

رئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدي ، وسعد الشاذلي ، وعبد الرحمن عباد ، وعبد الباقوري .

( ٣١٤ )

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) نقض "الصفة في الطعن" . إفلاس .

الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض لرفعه من غير ذي صفة استنادا إلى صدور حكم بإشهار إفلاس الطاعن . عدم تقديم هذا الحكم . أثره . إعتبار الدافع عاريا عن الدليل .

( ٢ ) إثبات "عبء الإثبات" . إيجار "التزام المستأجر بالوفاء بالأجرة" .

مطالبة المستأجر بكامل الأجرة المتفق عليها . يحجره عن إثبات عدم انتفاؤه بامتنان المؤجرة إليه ، أو أن هذه الأجرة تتجاوز الأجرة القانونية . أثره . وجوب قيام بسداد الأجرة الاتفاقية . لا يغير من ذلك الادعاء بأن الخبير قدم تقريرا في دعوى التخفيض بأحقية فيه .

( ٣ ) حراسة "حراسة قضائية" . دعوى .

دعوى الحراسة ليست دعوى موضوعية . عدم مساهمها بأصل الحق .

١ — إذا كانت المطعون عليها لم تقدم الحكم الصادر بإشهار إفلاس الطاعن فإن الدفع — بعدم قبول الطعن بالنقض لرفعه من غير ذي صفة استنادا إلى صدور حكم بإشهار إفلاس الطاعن — يكون عاريا عن الدليل

٢ — مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٨٦ من القانون المدني أن المستأجر يلتزم وفاء الأجرة عن مدة الإيجار ، ويتعين عليه أن يفى بها كما اتفق عليها دون زيادة أو نقصان أخذا بأن العقد قانون المتعاقدين طالما

وضعت العين المؤجرة تحت تصرفه بعلمه وكانت صالحة للانتفاع المقصود ، على اعتبار أن الأجرة في عقد الإيجار مقابل المنفعة . وائن كان الأصل أن للمتعاقدين الحرية في تحديد مقدار الأجرة فإن بعض القوانين الاستثنائية قد تقيد من إرادتهما في هذا النطاق ، فإذا اتفق في العقد على ما يجاوز الأجرة المقررة قانونا كان من حق المستأجر ألا يدفع ما يزيد عليها ، ويكون على المستأجر عند مطالبته بالأجرة أن يقيم الدليل على أنه لم ينتفع بالعين المؤجرة إليه وأن للتأجير دخلا في ذلك أو أن الأجرة المتفق عليها تجاوز الأجرة المقررة قانونا ، وإلا كان عليه القيام بسداد الأجرة في مواعيدها طبقا للثابت بالعقد . لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى أن الطاعن جادل في التزامه بكامل الأجرة على سند من أنه لم يستلم كافة الأعيان المؤجرة قولا بأن المطعون عليه الثاني يضع اليد على جزء منها ، بالإضافة إلى أن الأجرة المحددة ليست هي الأجرة الواجبة عليه طبقا لقانون إيجار الأماكن وأنه أقام دعويين أشار إليهما ، بطلب تخفيض الأجرة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على استلام الطاعن كامل الأماكن المؤجرة بأنه لم يقدم دليلا على ما يدعيه من تعرض المطعون عليه الثاني ولم يخطر المؤجرة — للمطعون عليها الأولى — بذلك وفق المادة ٥٧٢ من القانون المدني ، بل أنه لم يطالبها بتخفيض الأجرة عقب تنفيذ عقد الإيجار مباشرة بل قام دفعها كاملة دون تحفظ ، كما رد الحكم على ما تذرعه الطاعن من دلالة إقامته دعوى التخفيض بأن الأجرة المتفق عليها في العقد تظل مستحقة لحين الحصول على حكم من القضاء المختص بأنها غير قانونية ، فإن ما قرره الحكم في هذا الشأن استدلال سائح دلي أن الطاعن لم يستطع إثبات ما يدعيه . لا يغير من ذلك ما قبل من أن تقارير الخبراء في دعوى التخفيض — أيا كان صحة ذلك القول — قد دلت على أحقيته في خفض الأجرة ، لأن تقارير الخبراء غير مقيدة بالحكمة قد نأخذ بها وقد تطرحها عند البت في الموضوع .

٣ — دعوى الحراسة ليست بالدعوى الموضوعية فهي لا تمس أصل الحق

ولا تعتبر فاصلة فيه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن يستأجر من المطعون عليها الأولى أربعة أدوار وأحد عشر دكانا بالعقار رقم ١٦ بشارع ٢٦ يوليو بالقاهرة بأجرة شهرية قدرهما ٩٤٦ ج و ٥٦٠ م بموجب عقد مؤرخ ١٨/١/١٩٦٤ وإذ تأخر الطاعن فى سداد الأجرة فقد استصدرت المطعون عليها الأولى أمرى الأداء رقمى ٧٠٤ سنة ١٩٦٤ ، ٥٠٢ سنة ١٩٦٥ من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بالزام الطاعن بأن يؤدي إليها ٤٤٦٥ ج و ٦٠٠ م قيمة الأجرة عن المدة من ١/١٢/١٩٦٤ حتى ٣٠/١١/١٩٦٥ بموجب الأمر الأول وبالزامه بأن يؤدي إليها مبلغ ٢٨٣٩ ج و ٦٨٠ م قيمة الأجرة من المدة من ١/١٢/١٩٦٤ حتى ٢٨/١٢/١٩٦٥ بموجب الأمر الثانى ، نظلم الطاعن فى هذين الأمرين بالدعويين ٦٨٧٥ سنة ١٩٦٤ ، ٦١٦٥ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ، طلب المطعون عليه الثانى قبوله خصما مت دخلا ، وبعد ضم الدعويين ، قضت المحكمة فى ٧/١٢/١٩٦٥ بقبول تدخل المطعون عليه الثانى . وبتأييد أمرى الأداء المتظلم منهما . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٠٧ سنة ٨٣ ق القاهرة ، طالبا بطلان الحكم المستأنف لحلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة ، وبالغاء أمرى الأداء وفى ٢٢/١٠/١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف وبإحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أنها قامت بتسليم الطاعن جميع الأعيان المؤجرة منذ بدء سريان عقد الإيجار فى ١/٢/١٩٦٤ ، وأنها مكنته من الانتفاع بها كاملة ، وإذ لم ينفذ الحكم فقد حكمت المحكمة فى ١٩/٢/١٩٧٠ بتأييد أمرى الأداء المتظلم منهما ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . دفعت المطعون عليها الأولى بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة استنادا إلى صدور حكم بأشهار إفلاس الطاعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع ورفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشور قفرت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه لما كانت المطعون عليها الأولى لم تقدم الحكم الصادر بأشهار إفلاس الطاعن ، فإن الدفع يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بالزامه دفع الأجرة المسماة في عقد الإيجار دون أن يجري عليها التحفيضات طبقا لأحكام قوانين تأجير الأماكن ، في حين أنه يشترط في الأجرة المستحقة والتي تصلح لاستصدار أمر أداء أن تكون خالية من النزاع ، وإذ كشفت الدعاوى المرددة بين الطرفين وبتقارير الخبراء فيها عن أحقية الطاعن في خفض الأجرة أعمالا لقوانين إيجار الأماكن المتابعة بالإضافة إلى أنه لم يتمكن من الانتفاع بكامل العين المؤجرة فقد كان متعينا القضاء بالغاء أمرى الأداء هذا إلى أن المطعون عليها الأولى برفعها دعوى طلب فرض الحراسة على الأعيان المؤجرة لاستيفاء قدر الأجرة المعترف بها من الطاعن والمستأجرين من الباطن تكون قد سلمت بقيام النزاع لحدى على أجرة العقار ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٨٦ من القانون المدني على أنه يجب على المستأجر أن يقوم بوفاء الأجرة في المواعيد المتفق عليها .. ، يدل على أن المستأجر يلتزم بوفاء الأجرة عن مدة الإيجار ، ويتعين عليه أن يفى بها كما اتفق عليها دون زيادة أو نقصان أخذاً بأن العقد قانون المتعاقدين طالما وضعت العين المؤجرة تحت تصرفه بملء وكانت صالحة للانتفاع المقصود ، على اعتبار أن الأجرة في عقد الإيجار تقابل المنفعة ، وإن كان الأصل أن للمتعاقدين الحرية في تحديد مقدار الأجرة فإن بعض القوانين للاستثنائية قد تقيد من إرادتهما في هذا التعاقد . فإذا اتفق في العقد على ما يجاوز الأجرة المقررة قانونا كان من حق المستأجر ألا يدفع ما يزيد عليها ، ويكون على المستأجر عند مطالبته للأجرة أن يقيم الدليل على أنه لم ينتفع بالعين المؤجرة إليه وأن للمؤجر دخلا في ذلك ، أو أن الأجرة المتفق عليها تجاوز الأجرة المقررة قانونا ، وإلا كان عليه القيام بسداد الأجرة في مواعييدها طبقا للثابت بالعقد ،



لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن الطاعن جادل في التزامه بكامل الأجرة المتأخرة على سند من أنه لم يستلم كافة الأعيان المؤجرة قولاً بأن المطعون عليه الثاني يضع اليد على جزء منها، بالإضافة إلى أن الأجرة المحددة ليست هي الأجرة الواجبة عليه طبقاً لقانون إيجارات الأما كن وأنه أقام دعويين أشار إليهما بطلب تخفيض الأجرة، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على استلام الطاعن كامل الأما كن المؤجرة بأنه لم يقدم دليلاً على ما يدعيه من تعرض المطعون عليه الثاني ولم يخطر المؤجرة — المطعون عليها الأولى — بذلك وفق المادة ٥٧٢ من القانون المدني، بل أنه لم يطالبها بتخفيض الأجرة عقب تنفيذ عقد الإيجار مباشرة بل قام بدفعها كاملة دون تحفظ، كما رد الحكم على ما تذرع به الطاعن من دلالة إقامته دعوى التخفيض بأن الأجرة المتفق عليها في العقد تظل مستحقة لحين الحصول على حكم من القضاء المختص بأنها غير قانونية، فإن ما قرره الحكم في هذا الشأن استدلالاً سائغ على أن الطاعن لم يستطع إثبات ما يدعيه لا يغير من ذلك ما قيل من أن تقارير الخبراء في دعوى التخفيض — أيا كان صحة ذلك القول — قد دلت على أحقيته في خفض الأجرة، لأن تقارير الخبراء غير مقيدة للحكمة قد تأخذ بها وقد تطرحها عند البت في الموضوع، لما كان ما تقدم وكانت دعوى الحراسة ليست بالدعوى الموضوعية فهي لا تمس أصل الحق ولا تعتبر فاصلة فيه، والمقصود منها هو حفاظ المؤجرة على حقها في إستئداء الأجرة سواء من الطاعن أو ممن أجر إليه من باطنه ولا تحمل في هذا الخصوص أي دلالة، فيكون النعي على غير أساس.

## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محرد ، ومضوية للمادة المشار إليها ، محمد محمد المهدي ،  
ومحمد الشاذلي ، وخمسة مهران حسن ، وعبد الرحمن هيايد ، ومحمد الباجوري .

(٣١٥)

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٠ القضائية :

(٢٠١) إيجاز " إيجار الأماكن " .

(١) م . بقى ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ بتخصيص أجرة الأماكن . مريانه على الأماكن  
التي بدىء في إنشائها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ . لا عبء بتاريخ إتمام البناء . التأجير لأول  
مرة بعد صدور هذا القانون . وبوب تحديد الأجرة بأجرة المثل في سبتمبر سنة ١٩٥٢  
مع تخفيضها بنسبة ١٥٪ .

(٢) الأماكن التي بدىء في إنشائها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ ولم تتم إلا بعد هذا التاريخ .  
تخفيض أجزائها بنسبة ١٥٪ حتى آخر يونيو ١٩٥٨ . ق ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ . صيرورة  
التخفيض ٢٠٪ من ١/٧/١٩٥٨ . ق ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . عدم جواز الجمع بين كلا  
التخفيضين .

(٣) إيجاز " إيجار الأماكن " . حكم " ما يعد قصورا " .

الحكم بتخفيض الأجرة طبقاً للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون مراعاة لانطباق  
المرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في الفترة السابقة . تحجبه عن تخصيص دفاع المؤجر  
بأن الأجرة التعاقدية مخفضة بمعدل ١٥٪ من أجرة المثل في سبتمبر ١٩٥٢ . قصور .

١ - يؤدى نص المادة ٥ مكرراً (١) من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١  
لسنة ١٩٤٧ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٥ مكرراً  
(٢) منه والمادة ٥ مكرراً (٣) - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) -  
أن الأماكن التي تدرى عليها هذه النصوص هي تلك التي كان البدء في إنشائها



سابقا على ١٨/٩/١٩٥٢ وتاريخ العمل بها ، دون اعتداد بتمام انشائها واعدادها للانتفاع وسواء كان ذلك بعد هذا التاريخ أو قبله ، بمعنى أن العبرة هنا بتاريخ البدء في الانشاء لا بتاريخ تمامه . ولما كان الواقع في الدعوى باتفاق الاطراف المتداعين أن الأعيان المؤجرة موضوع الدعوى قد بدىء في انشائها قبل التاريخ المشار إليه ، فإن أجرتها تخضع لقواعد التحديد المنصوص عليها في المرسوم بقانون آتف الذكر ، باتخاذ أجرة المثل في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ أساسا مع تخفيضها بمعدل ١٥٪ ، طالما الثابت أن هذه الأعيان أجرت لأول مرة في تاريخ لاحق للعمل بأحكام المرسوم بقانون السالف .

٢ — مؤدى ما تنص عليه المادة ٥ مكررا ( ٤ ) من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بموجب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أن يشمل نطاق تطبيقها اعتبارا — من تاريخ العمل بهذا القانون في ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ تلك الفئة من المباني التي بدىء في إنشائها قبل ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ولم تتم إلا بعد هذا التاريخ ، ومن ثم فإنها تدخل في مجال تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وكذلك القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . وإذا كانت المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير واضحة الدلالة على أن المقصود به تنظيم أجور الأماكن التي يشملها المرسوم بقانون السابق عليه بسبب إنشائها بعد تاريخ العمل به ، ولا تفيد إرادة المشرع اجمع بين كلا التخفيضين المقررين بالقانونين ، فإن هذه الأمكنة تخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ فتخضع أجرتها بنسبة ١٥٪ حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٨ ثم تصير نسبة التخفيض بمعدل ٢٠٪ ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٥٨ إعمالا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

٣ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد أخضع أجرة الأماكن المؤجرة للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون مراعاة لانطباق المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في الفترة السابقة عليه ، وقد ترتب على هذا الخطأ أن حجب الحكم نفسه عما ساقه الطاعنان من دفاع قوامه أنهما راعيا عند التعاقد أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وأن الأجرة المثبتة في العقود مخفضة فعلا بمعدل ١٥٪ عن أجرة المثل في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وهو دفاع جوهري قد يكون من شأن تخصيصه تعبير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتوصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى  
أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن الأول بصفته الشخصية وقالت شرحا  
لها انه بمقتضى ثلاثة عقود مؤرخة ١٩٥٥/٧/٢٩ ، ١٩٥٥/٩/١٠ ، ١٩٥٧/٧/١٧  
استأجرت ثلاثة حوانيت بالعمارة المملوكة له لاستعمالها مطبعة بأجرة شهرية قدرها  
٢٠ ج و ٤٠٠ م ، ١٥ ج و ٣٠٠ م ، ١٦ ج و ٧٢٠ م بكل حانوت ، وإذا  
تنحصر هذه العلاقة الإيجارية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ويتعين تخفيض  
الأجرة طبقا لأحكامه ، فقد أقامت دعواها طالبة الحكم بتخفيض إيجار الدكانين  
الثلاثة المشار إليهما بنسبة ٢٠٪ ابتداء من أول يوليو ١٩٥٨ . كما أقام المطعون  
عليه الثانى الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٩ مدنى أمام ذات المحكمة ضد الطاعن  
الأول بصفته الشخصية ، وقال بيانا لها انه استأجر فى ١٦/٧/١٩٥٣ بذات  
العمارة شقة بالطابق الثانى لاستعمالها مكتبا بأجرة شهرية قدرها ١٥ ج و ٣٠٠ م ،  
وإذا لم تعد العين المؤجرة للسكنى إلا فى آخر يوليو ١٩٥٣ ، وتنطبق عليها بذلك  
أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، وامتنع المالك عن إجراء التخفيض الذى  
أمر به ذلك القانون ، فقد أقام دعواه بطلب الحكم بتخفيض أجرة العين المشار  
إليها إلى مبلغ ١٢ جنيها و ٤٨٥ مليما شهريا اعتبارا من أول يوليو ١٩٥٨ ، ضمت  
الدعويان ليصدر فيهما حكم واحد ، عدلت الطلبات فى مواجهة الطاعن الأول  
بصفته وليا على ولديه القاصرين بعد إن نقلت ملكية ثلثي العمارة إليهما كما  
خوصم الطاعن الثانى — شركة مصر للتأمين التى آلت إليها ملكية الثلث بعد  
فرض الحراسة على حصة المالك الأصل — وأصاب المطعون عليه الثانى طلب  
الحكم بتخفيض آخر طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وبتاريخ ٩/٢/١٩٥٩ ثم  
بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٤ حكمت المحكمة بانتداب مكتب الخبراء لمعاينة الأعيان



موضوع النزاع وبيان ما إذا كان قد تم إنشاؤها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ أم بعده وفي الحالة الأولى تقدير أجرتها القانونية عن شهر سبتمبر ١٩٥٢ وبعد أن قدم الخبير تقريره أعادت إليه المأمورية بحكمها الصادر في ٢٦/١٢/١٩٦٦ لبيان تاريخ البدء في إنشاء كل عين من أعيان النزاع وتاريخ إتمام إنشائها فإن تبين أن العين لم يبدأ إنشاؤها إلا بعد ١٨/٩/١٩٥٢ فعليه بيان ذلك والوقوف عند هذا الحد ، أما إذا تبين أنه قد بدئ في إنشائها منذ أول يناير ١٩٤٤ وقبل ١٨/٩/١٩٥٢ وتم إنشاؤها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ أو بعده فعليه بيان أجرتها أو أجرة المثل في شهر سبتمبر ١٩٥٢ ، قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أنه بدئ في إنشائها سنة ١٩٥٠ وتم إنشاؤها بعد ١٨/٩/١٩٥٢ ولكنه خلا من بيان أجرة المثل في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وتاريخ ١٠/١١/١٩٦٩ حكمت المحكمة في الدعوى رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى بتخفيض أجرة الدكاكين أرقام ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ بالملك رقم ٣٣ شارع قصر النيل قسم عابدين المتعاقد عليها بنسبة ٢٠٪ / ابتداء من أول يوليو ١٩٥٨ وذلك بمقتضى عقود الإيجار المؤرخة على التوالي في ٢٩/٧/١٩٥٥ و ١٠/٩/١٩٥٥ و ١٧/٧/١٩٥٧ لتصبح أجرتها ١٦ جنيهًا و ٣٢٠ مليًا و ١٢ جنيهًا و ٢٤٠ مليًا و ١٧ جنيهًا و ٣٧٦ مليًا على التوالي ، وفي الدعوى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٩ بتخفيض أجرة العين المؤجرة بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ ١٦/٧/١٩٥٣ بنسبة ٢٠٪ / لتصبح ١١ جنيهًا و ٢٤٠ مليًا ابتداء من شهر يوليو ١٩٥٨ ثم مبلغ ٩ جنيهات و ٧٩٢ مليًا ابتداء من أول مارس ١٩٦٥ ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٦٠ لسنة ٨٦ ق القاهرة ، وتاريخ ٢/٥/١٩٧٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وجدته جديرًا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن مما ينهيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أخرج أعيان النزاع من نطاق تطبيق المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ رغم ما خلص إليه من البدء في إنشائها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ استنادًا إلى أن أحكامه لا ترمى إلا على المباني التي تم

إنشاؤها فعلا قبل ذلك التاريخ ، حالة أن العبرة في تطبيق المرسوم بقانون المذكور هو بتاريخ البدء في الانشاء لا بتاريخ تمامه وفق ما يؤدي إليه مفهوم المخالفة لنص المادة ٥ مكرر ( ٣ ) منه ، وقد ترتب على ذلك أن أخضع الحكم الأجرة الواردة بعقود الايجار للتخفيض المقرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون التفات إلى ما أثاره من دفاع مبناه أنه روعي في تحديد الأجرة عند بدء التعاقد تخفيضها وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ منقوصة بمعدل ١٥٪ وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى ويكون الحكم فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٥ مكررا ١ - من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه " تخفيض بنسبة ١٥٪ الأجر الحالية للأماكن التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة من شهر أكتوبر ١٩٥٢ " وفي المادة ٥ مكررا ٢ - على أن " تكون الأجرة بالنسبة للأماكن المذكورة في المادة السابقة - إذا لم يكن قد سبق تأجيرها - على أساس أجرة المثل عند العمل بهذا القانون مخفضة بنسبة ١٥٪ " ، وفي المادة ٥ مكررا ٣ - على أنه " لا يسرى الخفض المشار إليه في المادتين السابقتين على ما يأتي : (أولا) المباني التي يبدأ في إنشائها بعد العمل بهذا القانون .. " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الأماكن التي يسرى عليها هذه النصوص هي تلك التي كان البدء في إنشائها سابقا على ١٨ / ٩ / ١٩٥٢ تاريخ العمل بها ، دون اعتداد بتمام إنشائها وإعدادها للانتفاع وسواء كان ذلك بعد هذا التاريخ أو قبله ، بمعنى أن العبرة هنا بتاريخ البدء في الانشاء لا بتاريخ تمامه . ولما كان الواقع في الدعوى باتفاق الأطراف المتداعين أن الأعيان المؤجرة موضوع الدعوى قد بدئ في إنشائها قبل التاريخ المشار إليه ، فإن أجرتها تخضع لقواعد التحديد المنصوص عليها في المرسوم بقانون آنف الذكر ، باتخاذ أجرة الثل في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ أساسا مع تخفيضها بمعدل ١٥٪ ، طالما الثابت أن هذه الأعيان أجرت لأول مرة في تاريخ لاحق للعمل بأحكام المرسوم بقانون السالف . لما كان ذلك ، وكان مؤدى - ما تنص عليه المادة ٥ مكررا ( ٤ ) من قانون إيجار



الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بموجب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ من أنه "تخفيض بنسبة ٢٠ ٪ الأجرور الحالية للأماكن التي أنشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وذلك ابتداء من الأجرور المستحقة عن شهر يولييه سنة ١٩٥٨ . والمقصود بالأجرة الحالية في أحكام هذه المادة الاجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، أو الاجرة الواردة في عقد الإيجار أيهما أقل . وإذا كان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيله ، يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس أجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون وتعتبر الأماكن منشأة في التاريخ المشار إليه في هذه المادة إذا كان قد انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا في تاريخ ١٨/٩/١٩٥٢ أو بعد . . . . "

أن يشمل نطاق تطبيقها — اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون في ١٢ يونيه سنة ١٩٥٨ — تلك الفئة من المباني التي بدئ في إنشائها قبل ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ ولم تتم إلا بعد هذا التاريخ ، ومن ثم فإنها تدخل في مجال تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ — على ما سلف بيانه — وكذلك القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . وإذا كانت المذكرة الإيضاحية القانون الأخير واضحة الدلالة على أن المقصود به تنظيم أجرور الأماكن التي لم يشملها المرسوم بقانون السابق عليه بسبب إنشائها بعد تاريخ العمل به ، ولا تفيد إرادة المشرع الجمع بين كلا التخفيضين المقررين بالقانونين ، فإن هذه الأمكنة تخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ فتخفيض أجرتها بنسبة ١٥ ٪ حتى آخر يونيه ١٩٥٨ ثم تصير نسبة التخفيض بمعدل ٢٠ ٪ ابتداء من أول يوليو ١٩٥٨ إعمالا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أخضع أجرة الأماكن المؤجرة للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون مراعاة لانطباق المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في الفترة السابقة عليه ، وقد ترتب على هذا الخطأ أن حجب الحكم نفسه عما ساقه الطاعنان من دفاع قوامه أنهما راعيا عند التعاقد أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وأن الأجرة المثبتة في العقود مخفضة فعلا بمعدل ١٥ ٪ عن أجرة المثل في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وهو دفاع جوهري قد يكون من شأن تمييزه تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فانه يتعين نقض الحكم والإحالة دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، وسعد الشاذلي ، وحسن مهران ، ومحمد الباجوري .

( ٣١٦ )

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) أحوال شخصية " القانون الواجب التطبيق " . إرث . بطلان .  
إثبات .

دعوى الإرث بالنسبة للصريين غير المسلمين . الأصل أن يجري تحقيقها باتباع لائحة المحاكم  
الشرعية . إعلانات الوفاة والوراثة التي ضبطتها المجالس المحلية قبل إلغائها . جواز طلب إبطالها  
بدعوى مبتدأة .

( ٢ ) إثبات . أحوال شخصية " نسب " .

بيانات مهادات الميلاد . لا تصلح بمجرد ثبوت النسب . اعتبارها قرينة قابلة  
لإثبات العكس .

( ٣ ) أحوال شخصية " الزواج " . إرث .

زواج المرتدة عن الإسلام بغير المسلم قبل ردتها أو بعدها . أثره . عدم انعقاد الزواج أصلاً .  
لا ينتج فراشاً ولا يثبت نسباً وله حقا في الميراث .

( ٤ ) أحوال شخصية . إثبات " الإقرار " . إرث . نظام عام .

الإقرار الصحيح . شرطه . قواعد الميراث تعلقها بالنظام العام . توقيع المطعون عليه  
على محضر إثبات الوفاة الصادر من البطيرية مما يفيد أن الطاعنين إخوته .  
إقرار باطل .

( ٥ ) دعوى " إعادة الدعوى للمرافعة " . دفاع . محكمة الموضوع .

إعادة الدعوى إلى المرافعة . من إطلاقات قامى الموضوع .



۱ - لئن كانت دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين تجرى وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، والأصل أن يتبع في تحقيقها ما تنص عليه لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إلا أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إعلانات الوفاة والورثة التي تعارفت المجالس المليية لمختلف الطوائف - قبل إلغائها - على ضبطها لا تخلو من حجية سواء اعتبرت أوراقاً رسمية أو عرقية ، فإنه لا تريب على المطعون عليه إذا هو لجأ إلى إقامة دعوى مبتدأة بطلب إبطالها والحد من حجيتها دون إتباع الإجراءات الواردة في اللائحة الشرعية والتي تقوم هي الأخرى في جوهرها على تحقيقات إدارية قابلة للإلغاء من السلطة القضائية المختصة .

۲ - البيانات الواردة بشهادات الميلاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (۱) - باعتبارها من إملأء صاحب القيد لا تصلح بمجرد ثبوت النسب وإن كانت تعد قرينة لا يمتنع دحضها وإقامة الدليل على عكسها .

۳ - من المقرر شرعاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (۲) - أن زواج المسلمة بغير المسلم كتابياً كان أم غير كتابي حرام باتفاق ولا ينعقد أصلاً ، كما أن المرأة المسلمة إذا ارتدت ثم تزوجت لا ينعقد لها زواج . لما كان ذلك ، فإن معاشرة والده الطاعنين لوالد المطعون عليه ( المسيحي ) سواء قبل ردتها أو بعدها محرمة شرعاً لا تنتج فراشاً ولا تثبت نسباً يتولد عنه أى حق في الميراث .

۴ - يشترط لصحة الإقرار بوجه عام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يكون المقرب محالاً عقلاً ولا شرعاً ، وإذ كانت قواعد الميراث من النظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التحايل عليها ، فإن ما نسب إلى المطعون عليه من توقيعه على محضر إثبات الوفاة الصادر من بطريركية

(۱) نقض ۱۹۶۷/۱/۴ مجموعة المكتب الفني السنة ۱۸ ص ۵۴ .

(۲) نقض ۱۹۶۷/۳/۸ مجموعة المكتب الفني السنة ۱۸ ص ۵۸۵ .

» ۱۹۶۶/۳/۳۰ » » » ۱۷ ص ۷۸۲ .

الأقباط الأرثوذكس بما يفيد أن الطاعنين أخوته من أبيه يعد باطلا وغير معتبر شرعا ولا يمكن أن يؤخذ به باعتباره إقرارا .

٥ — إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للتصوم تتحتم إجابتهم إليه بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا على محكمة الاستئناف إذا هي قضت في الدعوى دون أن تستجيب لهذا الطلب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بإبطال إثماد الوراثة الصادر من بطريكية الاقباط الأرثوذكس فى ١٨ / ١٠ / ١٩٤٦ والمتضمن إثبات وفاة والده المرحوم ... .. فى ٩ / ١٠ / ١٩٤٦ وانحصار إرثه فيه وفى الطاعنين باعتبارهم أولاده والقضاء بانحصار ميراث والده فيه بوحده ، وقال شرحا لها ان والده تزوج المرحومة ... .. والده الطاعنين فى ٢٩ / ١٠ / ١٩٢٥ وقد تكشف له عدم صحة نسب الطاعنين إلى أبيه لأن والدتهم كانت قبل زواجها به مسلمة تدعى ... .. ثم اعتنقت الدين المسيحى مع أولادها الطاعنين طبقا لقرار المجلس الاكلى العالى فى ٢ / ١٠ / ١٩٢٥ قبل زواجها من والده ، ولما وقع هذا الزواج باطلا تبعا لإرتداد الزوجة عن الإسلام وكان الطاعنون لاحق لهم فى الإرث عن أبيه سواء اعتبروا مسلمين تبعا لديانة والدتهم أو مرتدين عن الإسلام واعتنقوا الدين المسيحى أسوة بأبيهم لأن اختلاف الدين والردة كلاهما من موانع الإرث فقد أقام دعواه بطلباته سالفه البيان وفى ٣١ / ٥ / ١٩٦٩ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن ... .. هى والده الطاعنين



وأن هؤلاء الآخرين قد ولدوا مسلمين ثم ارتدوا مع أمهم بعد ذلك من الدين الإسلامي واعتنقوا الدين المسيحي ، وبعد سماع شاعدي المطعون عليه حكمت في ١٩٧٢/١١/٢٥ بعدم سماع الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٧٥ سنة ٨٩ ق أحوال شخصية القاهرة ، وفي ١٩٧٤/١/٢٢ حكمت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبطلان الإعلام الشرعي الصادر من بطريكية الأقباط الأرثوذكس بجلية ١٨/١٠/١٩٤٦ في القضية رقم ٨٢٩ سنة ١٩٤٦ وثبوت وفاة المرحوم .. .. يوم ١٩٤٦/١٠/٦ وانحصار إرثه في ابنه .. .. — المطعون عليه — وحده دون سواء واستحقاقه كل الزكاة تعصيبا ، فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعنون بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون ان الحكم قضى بانحصار الإرث في المطعون عليه بناء على الدعوى المبتدأة التي أقامها في حين أن المواد ٣٥٥ وما بعدها من اللائحة الشرعية رسمت لتحقيق الوفاة والوراثة إجراءات محددة يتعين اتباعها قبل إقامة الدعوى ، وإذ لم يتخذ المطعون عليه هذه الإجراءات وطلب بدعوى مستقلة بطلان الإعلام الصادر من بطريكية الأقباط الأرثوذكس رغم أنها لا اختصاص لها في إصداره فإن الدعوى تكون غير مسموعة وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه وإن كانت دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين تجري وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، والأصل أن يتبع في تحقيقها ما تنص عليه لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، إلا أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إعلانات الوفاة والوراثة التي تعارفت المجالس المالية لمختلف الطوائف — قبل إلغائها — على ضبطها لا تخلو من حجية سواء اعتبرت أوراقا رسمية أو عرفية ، فإنه لا تريب على المطعون عليه إذا هو لجأ إلى إقامة دعوى مبتدأة بطلب إبطالها والحد من حجيتها دون اتباع الإجراءات الواردة في اللائحة الشرعية والتي تقوم هي الأخرى في جوهرها

على تحقيقات إدارية قابلا للإلغاء من السلطة القضائية المختصة ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالشق الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أسس قضاءه على أن الطاعنين هم أولاد السيدة ... .. في حين أن الثابت من شهود الطاعنين أمام محكمة أول درجة أن المرحوم ... .. كان متزوجا بالسيدة ... .. وأنجب منها المطعون عليه وبعد وفاتها تزوج بالسيدة ... .. وديانتها مسيحية وأنجب منها الطاعنين ثم نشأت بينه وبين من تدعى ... .. وشهرتها ... .. علاقة غير مشروعة هجر بسببها زوجته أم الطاعنين وأدخلها وابنتها ... .. التي كانت قد رزقت بها من زواج سابق الدين المسيحي عام ١٩٢٥ ، واستغل قصر أبنائه الطاعنين - وسجل اسماءهم على أنهم أولاد صاحبتها تلك كما أن الثابت بشهادات ميلاد الطاعنين - وهي أوراق رسمية أنهم ولدوا قبل عام ١٩٢٥ من السيدة ... .. المسيحية الديانة ، وهذا كله يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى في غير محله . ذلك أنه بالرجوع إلى حكم محكمة أول درجة بين أنه أورد في مدوناته أن المطعون عليه أشهد شاهدين لم تفصح شهادتهما عن ثبوت شيء مما تضمنه حكم التحقيق وأن الطاعنين تنازلوا إزاء ذلك عن سماع شهودهم ، ولما كان الطاعنون لم يقدموا صورا من التحقيقات التي يدعون أنه ورد بها أن ... .. تسمت باسم والدتهم عقب ردتها وأنها غير والدتهم أصلا ، فإن النعى على الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق يكون عاريا عن دليله ، ولا يغير من ذلك أن الثابت بشهادة ميلاد بعض الطاعنين أنهم من أم مسيحية هي ... .. في تاريخ سابق على الارتداد ، والبيانات الواردة بشهادات الميلاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - باعتبارها من إملاء صاحب القيد لا تصلح بمجرد ثبوت النسب ، وإن كانت تعد قرينة ، لا يمتنع دحضها وإقامة الدليل على عكسها ، وإذا أطرحت الحكم



دالاتها أخذا بالأدلة التي تضمنتها المستندات المقدمة من المطعون عليه .  
فإن النعي عليه بفساد الاستدلال يكون لا محل له .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالشق الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون استنادا إلى أن الحكم أهدر دلالة توقيع المطعون عليه على محضر إثبات الوفاة المتضمن وراثته الطاعنين لوالدهم لما يترتب عليه من مخالفة لقواعد الميراث المتعلقة بالنظام العام ، في حين أنه يتعين الاعتداد بهذا التوقيع لأنه في حقيقته إقرار من المطعون عليه بأن الطاعنين هم إخوته بما يمنع من سماع دعواه وهو يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث أن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه استخلص من مستندات المطعون عليه — التي لم يطعن الطاعنون عليها — أن والدة الطاعنين كانت مسلمة واسمها ... .. ورزقت بهم من والد المطعون عليه المسيحي الديانة وهي مسلمة ثم ارتدت عن الدين الإسلامي واعتنقت المسيحية في ٣/١٠/١٩٢٥ وكان ميلاد الطاعنين جميعا قبل عقد زواجهما في ١٨/١٠/١٩٢٥ ، ولما كان من المقرر شرعا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن زواج المسلمة بغير المسلم كتابيا كان أم غير كتابي حرام باتفاق ولا ينعقد أصلا ، كما أن المرأة المسلمة إذا ارتدت ثم تزوجت لا ينعقد لها زواج ، لما كان ذلك فإن معاشرة والدة الطاعنين لوالد المطعون عليه سواء قبل ردها أو بعدها محرمة شرعا لا تنتج فراشا ولا يثبت نسباً يتولد عنه أي حق في الميراث ، لما كان ما تقدم وكان يشترط لصحة الإقرار بوجه عام — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ألا يكون المقر به محالا عقلا ولا شرعا ، وكانت قواعد الميراث من النظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التحايل عليها ، فإن ما نسب إلى المطعون عليه من توقيعه على محضر إثبات الوفاة الصادر من بطريركية الأقباط الأرثوذكس بما يفيد أن الطاعنين إخوته من أبيه يعد باطلا وغير معتبر شرعا ولا يمكن أن يؤخذ به باعتباره إقرارا ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه — هذا النظر ولم يعتد بتوقيع المطعون عليه على محضر ثبوت الوفاة المؤرخ ١٦/١/١٩٤٦ بوراثة الطاعنين ، فإن النعي عليه بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث ان حاصل السبب الثالث هو الاخلال بحق الدفاع لأن محكمة الاستئناف لم تستجب لطلب إعادة الدعوى إلى المرافعة وتمكين الطاعنين من إبداء دفاعهم .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن إعادة الدعوى إلى المرافعة ليست حقا للخصوم تتحتم إجابتهم إليه بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا على محكمة الاستئناف إذا هي قضت في الدعوى دون أن تستجيب لهذا الطلب . ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

---



## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

رئاسة السيد المستشار محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوش ، ومحمد صلاح الدين عبد الحميد ، وشرف الدين خيرى .

( ٣١٧ )

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٠ ع القضائية :

( ١ ) استئناف ” الطلبات الجديدة ” . دعوى ” الطلبات فى الدهوى ” .  
تنفيذ .

طلب رد ما دفع تنفيذاً للحكم الابتدائى . عدم اعتباره من الطلبات الجديدة فى الاستئناف .  
الحكم الاستئنافى الصادر بإلغاء الحكم الابتدائى المشمول بالنفاذ المعجل ورفض الدعوى . قابليته  
للتنفيد الجبرى لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائى .

( ٢ ) عمل ” الأجر ” .

طريقة احتساب الأجر المتفق عليها فى عقد العمل . عدم جواز تعديلها بإرادة المنفردة .  
موافقة العامل كتابة على تعديل طريقة احتساب الأجرة بجعله بالعمولة بدلاً من الأجر الشهري .  
القضاء بطلان هذا الاتفاق لأنه أدى إلى تخفيض الأجر . خطأ .

١ — إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر رد ما دفع تنفيذاً  
لحكم الابتدائى من قبيل الطلبات الجديدة التى لا يجوز قبولها فى الاستئناف ،  
لأن هذا الطلب يندرج فى طلب رفض الدعوى وهو نتيجة لازمة للقضاء بإلغاء  
الحكم المستأنف ، إلا أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى <sup>(١)</sup> على أن الحكم  
الاستئنافى الصادر بإلغاء الحكم الابتدائى المشمول بالنفاذ المعجل ورفض  
الدعوى يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبرى لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائى ،

(١) نقض ١٩٧٤/١١/٢٥ بمجموعة المكتب الفنى السنة ٢٥ ص ١٢٧٨ .

وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب التعويض عن الفصل وبتعديل المبلغ المقضى به ، فانه يصلح بذاته سنداً تنفيذياً لاسترداد مادفع زيادة عن هذا المبلغ ، ومن ثم يضحى النعى على الحكم بهذا السبب غير منتج .

٢ - إذ نصت المادة ٥٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملاً بالأجر الشهري بغير موافقته المكتوبة إلى سلك عمال المياومة أو العمال المعيّنين بالأجر الأسبوعي أو بالقطعة أو بالساعة ويكون للعامل في حالة الموافقة على نقله جميع الحقوق التي كسبها في المدة التي قضاها بالأجر الشهري طبقاً لأحكام المواد ٥٨ و ٦١ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٨ و ٨١ ، فقد دلت على أنه يحظر تعديل طريقة احتساب أجر العامل وفق المتفق عليه في عقد العمل بالإرادة المنفردة لأحد طرفيه ، وأنه إذا وافق العامل كتابة على نقله من سلك عمال المشاهرة إلى سلك من يتقاضون أجورهم بطريقة أخرى فإن هذا التعديل في طريقة احتساب الأجر لا ينطوي على مخالفة للقانون ويتعين إعماله ، مع احتفاظ العامل في هذه الحال بالحقوق التي كسبها طوال مدة عمله بالأجر الشهري . . إذ كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر " أن أجر المطعون ضده في ٣١/٥/١٩٦٢ هو مبلغ ١٢٠,٣٩٠ جنيهاً وأن أجره في المدة من ١/٦/١٩٦٢ حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٥ كان بالعمولة وبلغ المتوسط الشهري عنها ٦١,٩٨٨ جنيهاً ، ورتب على ذلك أن الاتفاق على تعديل طريقة احتساب الأجر التي أدت إلى تخفيضه باطل وفقاً لقوانين العمل ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده تقدم بطلب إلى مكتب العمل بالقاهرة ضمنه أنه



التحق بخدمة الشركة الطاعنة بفرعها بالقاهرة في ١١/٧/١٩٣٨ في وظيفة بالعلاقات العامة و بأجر ثابت ومزايا عينية ، وفي ٢٤/١١/١٩٦٠ أخطرت الطاعنة بانتهاء خدمته اعتبارا من ٣٠/١١/١٩٦٠ بحجة تصفية أعمالها في مصر ، ثم أبرمت معه وابتداء من ١/١٢/١٩٦٠ عدة عقود عمل متلاحقة ومحددة المدة و بنفس أجره السابق انتهى آخرها في ٣١/٥/١٩٦٢ وصرف مكافأة نهاية خدمته ، وفي التاريخ المذكور أخطرت الطاعنة بأن يستمر في عمله وظل يؤديه فعلا وحررت له في ١٠/١١/١٩٦٢ عقد عمل غير محدد المدة اعتبارا من ١/٦/١٩٦٢ لتحصيل مستحقاتها لدى المصالح الحكومية بالإضافة إلى عمله الأصلي لقاء عمولة قدرها ٧ ٪ من قيمة المبالغ المحصلة ، وفي ٦/١٠/١٩٦٥ أخطرت وبغير مبرر بانتهاء عمله نهائيا قولا بأن المبالغ المستحقة للتحصيل قاربت الاقتضاء ، ولما كان ذلك يعتبر فصلا تعسفيا فإنه يطلب وقف تنفيذ هذا الفصل . وقد أحال مكتب العمل هذا الطلب إلى محكمة شئون العمال الجزئية وقيد بمجلدها برقم ١٨٩٧ لسنة ١٩٦٦ عمال جزئي مستعجل القاهرة ، وإذ قضت المحكمة في ٣٠/٤/١٩٦٦ بعدم قبول ذلك الطلب لرفعه بعد الميعاد ، أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٣٧١ لسنة ١٩٦٦ عمال كلى القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بالزامها بأن تؤدي إليه مبلغ ٥٢٤٠ جنيها ، تأسيسا على أن الشركة ما زالت قائمة وتمارس نشاطها وأن أجره الشهري بلغ مائة وعشرين جنيها بخلاف مزايا عينية ويستحق تبعا لذلك مبلغ ١٢٠ جنيها مقابل مهلة الإخطار و ١٢٠ جنيها مقابل أجازة سنة ١٩٦٥ و ٥٠٠٠ جنيه تعويضا عن الفصل التعسفي . وبتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٧ قضت المحكمة بالزام الطاعنة أن تؤدي للمطعون ضده ٧٤ ج و ٨٠٠ م من مهلة الإخطار و ٣٤ ج و ٩٠٢ م مقابل أجازة سنة ١٩٦٥ و ٢٠٠ جنيه تعويضا عن فصله عسفا ، وجملة ذلك ٣٠٩ ج و ٧٠٢ م استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ٥٣٥ سنة ٨٤ ق وانتهت فيه بطلب الحكم بسقوط دعوى المطعون ضده بالتقادم واحتياطيا برفضها وإلزامه برد مبلغ ٣٠٩ ج و ٧٠٢ م تنفيذا للحكم الابتدائي ، كما استأنفت المطعون ضده بالاستئناف رقم ٥٣٦ سنة ٨٤ ق ، وفي ١٦/١١/١٩٦٧ قضت المحكمة بعد أن أمرت بضم الاستئنافين بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت

في ١٢ / ١١ / ١٩٦٩ بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي للطعون ضده ١٢١ ج و ٣٩٠ م عن مدة المهلة و ٧٣ ج و ٣٣٠ م مقابل أجازة سنة ١٩٦٥ ومجموع ذلك ١٩٣ ج و ٧٢٠ م، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم. وبعرض الطعن على غرفة المشورة استبعدت السببين الثاني والثالث من أسباب الطعن وقصرت نظره على السببين الأول والرابع، وحددت لذلك جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢ وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض طلبها بإلزام المطعون ضده برد ما دفعته له تنفيذا للحكم الابتدائي على أنه طلب أبدي لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون، إذ أن هذا الطلب لا يعتبر طلبا جديدا وإنما هو نتيجة لإلغاء الحكم الابتدائي أو تعديله.

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذا اعتبر طلب رد ما دفع تنفيذا للحكم الابتدائي من قبيل الطلبات الجديدة التي لا يجوز قبولها في الاستئناف، لأن هذا الطلب يندرج في طلب رفض الدعوى وهو نتيجة لازمة للقضاء بإلغاء الحكم المستأنف، إلا أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحكم الاستئنافي الصادر بإلغاء الحكم الابتدائي المشمول بالإفاد الممجل ورفض اندصوى يكون بدوره قبلا للتنفيذ اجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب التعويض عن الفصل وبتعديل المبلغ المقضى به إلى مبلغ ١٩٣ ج و ٧٢ م فإنه يصالح بذاته سندا تنفيذا لاسترداد ما دفع زيادة عن هذا المبلغ، ومن ثم يضحى النعي على الحكم بهذا السبب غير منتج.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، وفي بيانه تقول الطاعنة أن الحكم ذهب إلى أنه لا يجوز تخفيض أجر المطعون ضده عما كان يتقاضاه في سنة ١٩٦١، وفي حين أن المادة ٥٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تجيز لصاحب العمل بموافقة العامل أن ينقله من عامل بأجر



شهرى الى حامل بالقطعة أو بالعمولة ، وهو ما فعلته الطاعنة بنقلها المطعون ضده و بموافقة من العمل بالأجر الشهرى الى العمل بالعمولة والذي يماثل العمل بالقطعة ، وقد ترتبت على ذلك أن أجره بعد أول شهر يونيو سنة ۱۹۶۲ أصبح يختلف حسب المبالغ التي يحصاها ففي سنة ۱۹۶۳ زادت العمولة التي تقاضاها عن أجره الشهرى السابق بينما قلت عن هذا الأجر في سنة ۱۹۶۴ ، ولما كانت الطاعنة قد استعملت الرخصة المخولة لها بموجب المادة ۵۶ المشار إليها ودفعت أجر المطعون ضده وفق العمولة المتفق عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر غير ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ۵۶ من قانون العمل رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ تنص على أنه ” لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل حاملا بالأجر الشهرى بغير موافقته المكتوبة إلى سلك عمال المياومة المعينين بالأجر الأسبوعى أو بالقطعة أو بالساعة ويكون للعامل في حالة الموافقة على نقله جميع الحقوق التي كسبها في المدة التي قضاها بالأجر الشهرى طبقا لأحكام المواد ۵۸ و ۶۱ و ۷۱ و ۷۲ و ۷۳ و ۷۸ و ۸۱ “ ، فقد دلت على أنه يحظر تعديل طريقة احتساب أجر العامل وفق الاتفاق عليه في عقد العمل بالإرادة المفردة لأحد طرفيه ، وأنه إذ وافق العامل كتابة على نقله من سلك عمال المشاهدة إلى سلك من يتقاضون أجورهم بطريقة أخرى فإن هذا التعديل في طريقة احتساب الأجر لا ينطوى على مخالفه للقانون ويتعين أعماله ، مع احتفاظ العامل في هذه الحال بالحقوق التي كسبها طوال مدة عمله بالأجر الشهرى . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر ” أن أجر المطعون ضده في ۱۹۶۲/۵/۳۱ هو مبلغ ۲۰ ج و ۳۹۰ م وأن أجره في المدة من ۱۹۶۲/۶/۱ حتى شهر نوفمبر سنة ۱۹۶۵ كان بالعمولة وبلغ المتوسط الشهرى عنها ۶۱ ج و ۹۸۸ م “ ، ورتب على ذلك أن الاتفاق على تعديل طريقة احتساب الأجر التي أدت إلى تخفيضه باطل وفقا لقوانين العمل فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستقنين : أديب قصبجي ، ومحمد صلاح الدين عبد الحميد ، وشريف الدين خيرى ، ومحمد عبد العظيم عيد .

( ٣١٨ )

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤ التضاوية :

( ٢٠١ ) عمل "الأجر" . شركات "الشركات المساهمة" . حكم "بطلان الحكم" . بطلان . نقض "ما لا يصلح سببا للطعن" .

( ١ ) القيد الواردة بالمادة ٢٤ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بق ١١٤ لسنة ١٩٥٨ . مبرراتها على ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم هذه دون مديري الشركة . عضو مجلس الإدارة الذى يجمع بين هذه الصفة وعمل المدير . خضوعه للقيد سائفة الذكر بصفته الأولى دون الأخيرة .

( ٢ ) انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . تصوره فى الإفصاح عن سنده من قانون لا يطلب . لمحكمة النقض أن تستكمل ما قهر الحكم فى بياته .

مفاد نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٤٢ منه : وعلى ضوء ما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن "القيد الوارد بالمادة ٢٤ الخاص بمقدار الراتب المقطوع يقتصر على ما يتناوله عضو مجلس الإدارة بصفته هذه فإن كاف بعمل آخر فى الشركة كما لو عين مديرا لها كان من حقه أن يؤجر على هذا العمل دون أن يحتسب الأجر ضمن الراتب المقطوع" ، أن المشرع أورد قيودا فى المادة ٢٤ خص بها أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم هذه دون المديرين الأجراء الذين يختص مجلس الإدارة بتعيينهم والذين تقوم علاقتهم بالشركة على أساس من عقد العمل ، وأن من كان يجمع من أعضاء المجلس بين صفته هذه وبين عمل المدير — وذلك قبل حظر الجمع بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ — يخضع لهذه القيود بصفته الأولى دون هذه الصفة الأخيرة ، وأن ما أوردته المادة ٤٢



سابقة البيان هو وسيلة لتمكين جماعة المساهمين من مباشرة حقوقهم في الإشراف على تقدير أجور ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم هذه ومراقبة موافقتها لنظام الشركة وما يقرره القانون بشأنها ، كما أن الفقرة (ج) من تلك المادة صريحة في أنها تعني المبالغ التي لا يملك المحاسن حق تقريرها وإنما مجرد اقتراحها ولا تنصرف إلى الأجور التي يحصل عليها المديرون لقاء عملهم هذا ، وإذا كانت المكافآت محل النزاع إنما تقرر صرفها للمطعون ضده — وعلى ما هو ثابت من قرارات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه — مقابل قيامه بعمله مديرا للشركة سواء أكان فترة جمعه بين هذا العمل وعضوية مجلس الإدارة أو في الفترة التالية والتي تفرغ فيها لعمله الأول ، فإنه لم يكن ثمة موجب لتضمن الكشف التفصيلي المنوه عنه بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بيانا بها .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون في نتيجته فلا يثبت له قصوره في الإفصاح عن سنده من القانون إذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك كما أن لها أن تعطى الوقائع الثابتة فيه كيفها القانوني الصحيح ما دامت لا تعتمد فيه على غير ما حصاته محكمة الموضوع منها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداونة .

حيث إن الطعن يستوفي أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٣٧٠ كلى الجيزة طالبا إلزامها بأن تؤدي له مبلغ ١٨٠٠ ج وفوائده من تاريخ المطالبة الرسمية وقال بيانا لدعواه أنه عمل مديرا بها منذ ١٩٤٩/٦/٤ فبذل جهودا ضخمة أدت إلى مضاعفة الإنتاج وزيادة في رأس المال وفي الأرباح ولهذا فقد أصدر مجلس إدارة الشركة قرارا بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٥ بمعاملة مديري الشركة فيما يتعلق بمكافأة نهاية الخدمة عند تركها معاملة تتناسب مع جهودهم ومنحهم قيمة أجزأ أربعة

شهور عن كل سنة أو جزء منها على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه الواحد منهم ونص فيه كذلك على أن القاعدة الواردة به تسرى مستقبلا على المطعون ضده وعلى سكرتير عام الشركة واستطرد قائلا أنه بعد أن انتهت خدمته لديها طالبها بأن تؤدي له مكافأته على هذا الأساس فرفضت فأقام دعواه بطلباته سالفه الذكر ، وبجلسة ١٩٦٦/٤/١٨ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي له مبلغ ١٥٦٠٠ ج . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٩٢٢ سنة ٨٣ ق ، كما أقام المطعون ضده استئنافا متابلا قيد برقم ٨٥٦ سنة ٨٤ ق ، وفي ١٩٦٧/١٠/٢٥ نذبت محكمة الاستئناف خبيرا في الدعوى لمطالعة ميزانيات الشركة عن السنوات اللاحقة على تاريخ ١٩٦٠/١٠/٥ وبيان ما إذا كان قد أدرج فيها شيء من المبالغ مخصص لمكافأة المطعون ضده عن خدمته السابقة وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت المحكمة بجلسة ١٩٦٩/٤/٢٣ في موضوع استئناف الشركة الطاعنة برفضه وفي موضوع الاستئناف المقابل بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة بأن تؤدي له الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وبتأييده فيما عدا ذلك . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فاستبعدت السبب الثاني من سببيه وقصرت نظره على السبب الأول وحددت لذلك جلسة ١٩٧٥/١١/٢٣ وفيها التزمت النيابة رأيها الأول .

وحيث أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه في ذلك السبب مخالفته لقانون وقصوره في التسبيب وفي بيانه تقول أنها ضمنّت مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ١٩٦٩/٤/٢٣ دفاعا حاصلا أن المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ توجب على مجلس الإدارة أن يعرض على المساهمين قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام على الأقل بيانات معينة من بينها مقدار المبالغ المخصصة لمكافآت مديري الشركة وأعضاء مجلس الإدارة وتلك المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة كمعاش أو احتياطي أو تعويض عن انتهاء الخدمة وأن مجلس إدارة الشركة لم يضع هذه البيانات تحت نظر المساهمين مما يؤدي وعملا بالمادة ١-٢ من ذات القانون - إلى بطلان قراره الصادر بتاريخ



١٩٦٠/٢/٥ وهو الأساس الوحيد الذي يستند إليه المطعون ضده في دعواه ،  
وإذ أغفل الحكم المطعون فيه مناقشة هذا الدفاع يكون قد خالف القانون  
وشابه قصور مبطل .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كانت المادة ٢٤ من القانون  
رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن بعض الأحكام  
الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية  
المحدودة قد نصت على أنه : " ١ - يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة  
أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة  
في الأرباح بأكثر من ١٠ ٪ من الربح الصافي بعد استئصال الاستهلاكات  
والاحتياطي القانوني والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال  
على المساهمين أو أية نسبة أعلى ينص عليها النظام - ٢ - وفيما عدا عضو مجلس  
الإدارة المنتدب لا يجوز أن تزيد جملة المبالغ التي تؤديها الشركة - دون  
نظر إلى أرباحها أو خسائرها - لعضو مجلس الإدارة سواء باعتبارها راتباً معيناً  
أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا عينية لا تستوجبها طبيعة العمل على  
٦٠٠ جنيه - ٣ - في جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد ما يحصل عليه عضو مجلس  
الإدارة من الشركة من مكافأة وراتب معين وبدل حضور عن الجلسات ومزايا  
عينية لا تقتضيها طبيعة العمل على ٢٥٠٠ ج سنوياً ويكون بإطلا كل تقدير يتم  
على خلاف هذه الأحكام وكل شرط يقضى بدفع هذه المبالغ خالصة من كل  
ضريبة " كما نصت المادة ٤٢ منه على أن : ( ١ ) يضع مجلس الإدارة سنوياً  
تحت تصرف المساهمين لإطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية التي تدعى للنظر  
في تقرير مجلس الإدارة بثلاثة أيام على الأقل كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات  
الآتية : ( ١ ) جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل  
عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتببات

ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبديل عن المصاريف وكذلك ما قبضه كل منهم على سبيل العمولة أو غيرها أو بوصفه موظفا فنيا أو إداريا أو في مقابل أى عمل فى أو إدارى أو استشارى أداه للشركة . (ب) المزايا العينية التى يتمتع بها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس فى السنة المالية كلسيارات والمسكن المجانى وما إلى ذلك . (ج) المكافآت وأنصبة الأرباح التى يقترح مجلس الإدارة توزيعها على مدير الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة . (د) المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين كمعاش أو احتياطى أو تعويض من انتهاء الخدمة . (هـ) المبالغ التى أنفقت فعلا فى سبيل الدعاية . (ز) التبرعات ... .. (١) ... (٣) ... " وكانت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون قد أوردت " أن القيد الوارد بالمادة ٢٤ الخاص بمقدار الراتب المقطوع يقتصر على ما يتداوله عضو مجلس الإدارة بصفته هذه فإن كلف بعمل آخر فى الشركة كما لو عين مديرا لها كان من حقه أن يؤجر على هذا العمل دون أن يحتسب الأجر ضمن الراتب المقطوع " فإن مفاد هاتين المادتين أن المشرع أورد فيودا فى المادة ٢٤ خص بها أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم هذه دون المديرين الأجراء الذين يختص مجلس الإدارة بتعيينهم والذين تقوم علاقتهم بالشركة على أساس من عقد العمل ، وأن من كان يجمع من أعضاء المجلس بين صفته هذه وبين عمل المدير — وذلك قبل حظر الجمع بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ — يخضع لهذه القيود بصفته الأولى دون هذه الصفة الأخيرة وأن ما أوردته المادة ٤٢ سالفه البيان هو وسيلة لتمكين جماعة المساهمين من مباشرة حقوقهم فى الإشراف على تقدير أجور ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم هذه ومراقبة موافقتها لنظام الشركة وما يقرره القانون بشأنها كما أن الفقرة (ج) من تلك المادة صريحة فى أنها تعنى المبالغ التى لا يملك مجلس الإدارة حق تقريرها وإنما مجرد اقترانها ولا تنصرف إلى الأجور التى



يحصل عليها المديرين لقاء عملهم هذا ، وإذا كانت المكافأة محل التراع إنما  
تقرر صرفها للمطعون ضده — وعلى ما هو ثابت من تقارير الحكم الابتدائي  
والحكم المطعون فيه — مقابل قيامه بعمله مديرا للشركة سواء أبان فترة جمعه  
بين هذا العمل وعضوية مجلس الإدارة أو في الفترة التالية والتي تفرغ فيها لعمله  
الأول ، فإنه لم يكن ثمة موجب لتضمين الكشف التفصيلي المنوه عنه بالمادة ٤٢  
من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بيانا لها ، ولما كان الحكم المطعون فيه جرى  
في قضائه على صحة قرار مجلس الإدارة في خصوصها وأجاب المطعون ضده إلى  
طلباته المستندة إلى ذلك القرار فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون في نتيجته  
ولا يبطله قصوره في الإفصاح عن سنده من القانون إذا لم يحكمه النقض أن  
تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك كما أن لها أن تعطى الوقائع الثابتة فيه  
كيفها القانوني الصحيح مادامت لا تعتمد فيه على غير ما حصلته محكمة الموضوع  
منها و يكون النعي عليه بما ورد بسبب الطعن غير منتج .

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أنور أحمد خلف نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد مصطفى المتفولمى ، وأحمد محمود عطيه ، والدكتور بشرى رزق فتیان ،  
وحسن السنباطى .

( ٣١٩ )

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ القضائية :

تأمينات اجتماعية . عمل . مقالة .

أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بأداء الاشتراكات عن العاملين لديهم . المقصود بهم .  
الزام المقاول دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال الذين يستخدمهم لتنفيذ العمل .  
قعود صاحب العمل عن إخطار هيئة التأمينات باسم المقاول وعنوانه . ليس من شأنه  
إلزامه بأداء هذه الاشتراكات . للهيئة في هذه الحالة مطالبة بالتعويض إن كان له مقتص .

إذا كان البين في استقراء نصوص المواد ٤ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ١٧  
من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلتزم بأداء الاشتراكات  
من أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم إلا أولئك الذين يستخدمون عمالا يعملون  
تحت إشرافهم لقاء أجر طبقا للتعريف الوارد بالمادة الأولى من قانون العمل  
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية قد  
نصت على أنه " إذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل إخطار الهيئة  
باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل ، ويلتزم  
المقاول بهذا الإخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ، ويكون المقاول الأصل  
والمقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالإلتزامات المقررة في هذا القانون ،  
فإن مفاد ذلك أن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال  
الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل  
الطرف الآخر في عقد المقولة ، وفي حالة عدم إخطاره هيئة التأمينات باسم المقاول  
وعنوانه ، كان للهيئة مطالبة بالتعويض إن كان له مقتص ؛ خلافا للمقاول الأصلي  
الذى جعله المشرع متضامنا مع المقاول من الباطن في الوفاء بالإلتزامات المقررة



في قانون التأمينات الاجتماعية . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر وقضى بعدم مسئولية المطعون ضده — مالك البناء — عن دفع اشتراكات التأمين عن العمال الذين قاموا بتنفيذ عملية البناء موضوع التداعى طالبا أن الثابت أنه عهد بذلك إلى مقاول ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعى رقم ٨١٣ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعنين طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٨٩٣ ج و ٩٣ م تطالبه بها هيئة التأمينات الاجتماعية ، وقال بيانا لدعواه أنه يمتلك قطعة أرض بشارع الاسكندر الأكبر رقم ١٤ قسم العطارين ، وقد عهد إلى مقاولين بتشيد عمارة سكنية عليها ، ثم فوجئ بخطاب موجه إليه من هيئة التأمينات الاجتماعية تطالبه فيه بأداء مبلغ ٨٩٣ ج و ٩٣ م قيمة اشتراكات التأمين عن عملية البناء وغرامات تأخير وفوائد ، فاعترض على هذه المطالبة استنادا إلى أنه لم يستخدم عمالا تابعين له في إقامة البناء وإنما عهد به إلى مقاولين قاموا بإتمامه بوساطة عمالهم ، ولما لم تقره الهيئة على اعتراضه بادر بإقامة دعواه بطلباته السالف بيانها ، وبتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان قيمة المستحق لهيئة التأمينات الاجتماعية في ذمة المطعون ضده وقطعت في أسباب حكمها بأنه يعد مسئولاً عن دفع قيمة تلك التأمينات إعمالا لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية وقيد استئنافه برقم ٨٤٤ سنة ٢٣ ق ، وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٩ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة ذمة المطعون ضده من مبلغ ٨٩٣ ج و ٩٣ م . طعن الطاعنان في هذا

الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٥/١١/١٦ وفيها التزمت النيابة وأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الالتزامات الواردة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقع أصلاً على عاتق صاحب العمل أياً كانت طبيعة العمل الذي يقوم به ، وأنه إذا ما عهد بتنفيذ العمل إلى مقاول فإنه يتعين عليه طبقاً للمادة ١٨ من هذا القانون حتى ينقل عبء التأمين من عاتقه إلى عاتق هذا المقاول أن يخطر هيئة التأمينات باسم ذلك المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام ، فإن تخلف شرط الإخطار أو جاء الإخطار مجھلاً — كأن لم يوضح به اسم المقاول أو عنوانه — بقي صاحب العمل ملتزماً بأداء التأمين غير أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون حيث قرر أن المادة ١٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لم تقرر جزاء على عدم قيام صاحب العمل بإخطار هيئة التأمينات باسم وعنوان المقاول ، وأنها لا تلزمه بأداء التأمينات في حالة عدم الإخطار ذلك أن للزام صاحب العمل بأداء التأمين هو الأصل الذي قرره هذا القانون ، وأن المادة ١٨ منه عاجلت حالة نقل عبء الالتزام الأصلي الواقع على صاحب العمل إلى المقاول إذا ما تم الإخطار المنصوص عليه فيها .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من استقراء نصوص المواد ٤ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلتزم بأداء الاشتراكات من أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم ، إلا أولئك الذين يستخدمون عمالاً يعملون تحت إشرافهم لقاء أجر طبقاً للتعريف الوارد بالمادة الأولى من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكالت المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية قد نصت على أنه ” إذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل إخطار الهيئة باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل — ويلتزم المقاول بهذا الإخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ، ويكون المقاول الأصلي والمقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون “ فان مفاد ذلك أن المقاول وحده هو الملزم



بأءاء الاشرأكاء بالنسبة للعمال الءفن اسءءءمهم لتنففء العمل بأءبارء هو رب العمل الءقفف ءون صاءب العمل الطرف الآخر فف عققء المقاءوءة ، وفف ءالة عءم قفام الآخر بأءطار هفئة التأمفناء بأسم المقاءول وعنوانه ، كان للهفئة مطالبته بالءعوفض إن كان له مقءض ءلافا للمقاءول الأصلف ، الءف ءعله المشرع مءضامنا مع المقاءول من الباطن فف الوفاء بالالءراماء المقررة فف قانون التأمفناء الاءءماعفة . لما كان ءلك وكان الءكم المءعون ففه قء الءزم هءا النظر وقضى بعءم مسءولة المءعون ضءه عن ءفع اشءراكاء التأمفن عن العمال الءفن قاموا بتنففء عملفة البناء طالما أن الءابء أنه عهد بءلك إلى مقاءول فانه لا فكون قء أءطأ فف ءطففق القانون أو تأوفله و فكون النعى علفه بهذا السبب على عفر أساس .

و ءفء أنه لما ءقءم فءفن رفض الطعن .

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

بإدارة السيد المستشار أنور خلف نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد مصطفى المنفلوطي ، ومحمد دوح عطية ، وحسن السنباطي ، والدكتور بشري  
 رزق فتیان .

( ٣٢٠ )

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) إثبات " طرق الإثبات " " البيئة " . نظام عام . نقض .

قواعد الإثبات . لا تتعلق بالنظام العام . الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة لأول مرة أمام  
 محكمة النقض . غير مقبول .

( ٢ ) عمل " عقد العمل " .

علاقة العمل . مناط قيامها . توافر عنصرى التبعية والأجر . إحضار العمال بعض الأدوات  
 أو الخامات ودفعهم أجور ومساعدتهم . لا ينفي عنصر التبعية ما دأوا يخضعون لرقابة رب العمل  
 وإشرافه . تحديد الأجر بالقطعة لا يغير من طبيعة عقد العمل .

١ — قواعد الإثبات ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفتها  
 صراحة أو ضمناً ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قد ارتضت حكم  
 الإحالة على التحقيق ونفذته بإعلان شاهدها وسماعه ، ولم تعترض على هذا  
 الحكم حتى صدر الحكم المطعون فيه ، فإن ما تثيره الطاعنة بشأن إقرار المطعون ضده  
 ( من أنه دليل كتابي لا يجوز إثبات عكسه بشهادة الشهود ) أيا ما كان وجه  
 الرأي فيه — يكون غير مقبول .

٢ — عقد العمل يتميز بخصيصتين أساسيتين هما التبعية والأجر ويتوافرهما  
 تقوم علاقة العمل وإذ كان عنصر التبعية — وهو المناط في تكيف عقد العمل  
 وتميزه عن غيره من العقود — يمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته ،  
 وكان إحضار العمال بعض ما يلزم عملهم من أدوات أو خامات ودفع أجور



مساعدتهم ليس من شأنه نفي عنصر تبعيتهم لصاحب العمل ما داموا يخضعون لرقابته وإشرافه ، وكان من صور الأجر تحديده على أساس ما ينتجه العامل دون أن يغير ذلك من طبيعة عقد العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بانتفاء علاقة العمل استنادا إلى أن الأجر يدفع عن القطعة وأن العمال يحضرون بعض ما يلزم صناعة الخذاء من خامات ويدفعون أجور مساعدتهم من الصبغة يكون قد شابه الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٢٢٦ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة على الهيئة الطاعنة وانتهى فيها إلى طلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٦٧٣ ج و ٤٤٢ م ، وقال بيانا لدعواه أنه اشترك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية من متعهدى صناعة الأحذية لورشته اعتبارا من شهر فبراير سنة ١٩٥٩ واستمر في سداد الاشتراكات طبقا لظروف الإنتاج الذى يقوم به هؤلاء المتعهدون ، ولما كان قد حرر ضده بتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٦٤ محضر اللجنة رقم ٣٩٧٩ سنة ٦٤ عابدين بتهمة عدم تحرير عقد عمل وإنشاء ملف لعماله وقضى فيها نهائيا بالبراءة فى ١٢ / ١١ / ١٩٦٤ تأسيسا على أن علاقته بهؤلاء العاملين هى علاقة مقاوله وليست علاقة عمل ، فقد أقام دعواه استنادا إلى هذا الحكم مطالبا باسترداد ما يخصه من المبالغ التى كان قد سدها للهيئة الطاعنة وهو المبلغ السالف بيانه ، وبعد أن قضت المحكمة بنسب خبير حسابى فى الدعوى وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن عدد العمال الذين حرر بشأنهم محضر اللجنة رقم ٣٩٧٩ سنة ١٩٦٤ عابدين هو اثنا عشر عاملا وأن حركة العمال كانت متغيرة بحيث استبدل بعضهم بآخرين ، حكمت المحكمة فى ٦ / ١١ / ١٩٦٦ بنسب

ذات الخبر لبيان العلاقة بين المطعون ضده ومن كانوا يعملون في محله خلال الفترة من سنة ١٩٥٩ إلى نهاية سنة ١٩٦٣ وهل يعتبرون من العمال الذين تسرى في شأنهم أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية ، وإذا انتهى الخبر إلى أنها علاقة مقاوله وليست علاقة عمل ، قضت المحكمة في ١٩/٥/١٩٦٨ بالزام الهيئة الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون ضده مبلغ ٦٧٣ جنيها و ٤٤٢ مليا ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٤٥٢ سنة ٨٥ ق و بتاريخ ١٩٦٩/٢/٤ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الهيئة الطاعنة أن العلاقة بين المطعون ضده وعماله الذين يعملون معه بورشة الأحذية هي علاقة عمل يتوافر فيها التبعية وتقاضى الأجر وليتفى المطعون ضده ذلك ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ١٩٦٩/١٢/٣١ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٥/١١/٢٣ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان حائل الوجه الثانى من السبب الأول من أسباب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن المطعون ضده أورد في صحيفة دعواه انه اشترك في مؤسسة التأمينات الإجتماعية بموجب الإستمارة رقم ٢ تأمينات وقد أقر في هذه الإستمارة بأن علاقته بالصناع الذين يعملون في ورشته هي علاقة عمل ، وهو إقرار - وإن كان غير قضائي - إلا أن له حججه في الاثبات لوروده في ورقة رسمية ، بحيث يعنى الطاعنة من عبء إثبات علاقة المطعون ضده بالصناع الذين يعملون في ورشته ، إلا أن المحكمة الاستئنافية خالفت القانون بأحالتها الدعوى إلى التحقيق وتطلبها دليلا على أمر معترف به وأجازتها لإثبات عكس الثابت كتابة بشهادة الشهود .

وحيث ان هذا التمسح في غير محله ذلك أنه لما كانت قواعد الاثبات ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قد ارتضت حكم الاحالة على التحقيق ونفذته بإعلان شاهدها وسماعه ، ولم تعرض على هذا الحكم حتى صدر الحكم المطعون فيه

فإن ماثيره الطاعة بشأن إقرار المطعون ضده — أيا ما كان وجه الرأى فيه —  
يكون غير مقبول .

وحيث ان مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ،  
ذلك انه أقام قضاءه باعتبار العلاقة بين المطعون ضده وعماله علاقة مقاولـة  
وليست علاقة عمل استنادا إلى أنهم يتقاضون الأجر على القطعة ويحضرون  
من أموالهم بعض ما يلزم صناعة الأحذية من مسمار وخيوط وغراء ويستخدمون  
مساعدين لهم يدفعون لهم أجورهم ، وهو ما يعيبه بالفساد فى الاستدلال لأن  
الأجر بالقطعة مما يجرى به العرف ، والاستعانة بمساعدين لاينفى عن الصناع  
صفتهم كما أن إحضار بعض أدوات الصناعة لا يغير من هذه الصفة لأن ما يدفعه  
صاحب العمل من أجر يشمل مصاريف هذه التكلفة .

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك أن عقد العمل يتميز بخصيصتين أساسيتين  
هما التبعية والأجروبتوافرها تقوم علاقة العمل ، ولما كان عنصر التبعية — وهو  
المناط فى تكيف عقد العمل وتمييزه عن غيره من العقود — يتمثل فى خضوع  
العامل لإشراف رب العمل ورقابته ، وكان إحضار العمال بعض ما يلزم عملهم  
من أدوات أو خامات ودفع أجور مساعدتهم ليس من شأنه نفى عنصر تبعيتهم  
لصاحب العمل ماداموا يخضعون لرقابته وإشرافه ، وكان من صور الأجر  
تحديده على أساس ما ينتجه العامل دون أن يغير ذلك من طبيعة عقد العمل ،  
فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بانتفاء علاقة العمل استنادا إلى أن الأجر  
يدفع عن القطعة وأن العمال يحضرون بعض ما يلزم صناعة الخذاء من خامات  
ويدفعون أجور مساعدتهم من الصبية ، يكون قد شابّه الفساد فى الاستدلال  
بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد فتحي مرمي ، وعضوية الدادة المستشارين : محمد صالح  
أبوراس ، وحافظ رفقي ، وجميل الزيني ، ومحمود حسين .

( ٣٢١ )

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٩ القضائية :

دعوى . جمارك . قانون . نقل بحرى .

وجود نقص في البضائع المنقولة من السفينة . أثره . تقاض قرار مدير الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣  
بتحديد نسبة التسامح في هذا النقص أثناء نظر الاستئناف . النضاء بعدم قبول دعوى مصلحة الجمارك  
بطلب الرسوم الجمركية لرفعها قبل صدور القرار المذكور . خطأ .

مفاد نصوص المواد ٣٧ و ٣٨ و ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٩٦  
نسبة ١٩٦٣ أن المشرع أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص في مقدار  
البضائع المنقولة أو عدد الطرود المنقولة من السفينة أو في محتوياتها  
عما هو مدرج في قائمة الشحن يفترض معه أن الربان قد هرب به إلى داخل  
البلاد دون أداء الضريبة الجمركية ، مما ينحول مصلحة الجمارك الحق  
في اقتضاء الضرائب والغرامات المبينة في المادة ١١٧ من ذلك القانون ،  
وهو حق ناجز غير معاق على شرط ويتوافر به شرط المصلحة الحقة  
اللازمة لقبول الدعوى . وإذا كان القانون قد أجاز في المادتين ٣٧ ، ٣٨  
ربانة السفن أو يمين ممثلونهم تفي مظنة التهريب عن طريق إثبات  
أن الطرود سلمت بحالة ظاهرية سليمة ، أو تبرير أسباب النقص على النحو  
المبين في المادة ٣٨ أو الإفادة من نسبة التسامح التي يصدر بها قرار  
من مدير عام مصلحة الجمارك بالنسبة للبضائع المنقولة أو النقص الجزئي  
في البضاعة الناشئ من عوامل طبيعية أو نتيجة ضعف في الغلافات ،  
فإن ذلك جميعه لا يبدو أن يكون دفوعا موضوعية يستطيع أن يتمسك بها  
ذو الشأن لدفع دعوى مصلحة الجمارك ولا صلة لها بشروط قبول الدعوى

في ذاتها . وإذا كان للمدعى عليه أن يتمسك بالدفع الموضوعية بمجرد نشأة الحق الذي تستند إليه وفي أي حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف، وكان الثابت أن الشركة المطعون ضدها — الناقلة — قد دفعت دعوى مصلحة الجمارك بأن من حقها الإفادة من نسبة التسامح المشار إليها في المادة ٣٧/٢ من قانون الجمارك والتي صدر بتحديد قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي نشر في الجريدة الرسمية ونفذ قبل الفصل نهائيا في الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم قبول دعوى مصلحة الجمارك لرفعها قبل الأوان ، يكون قد خلط بين شروط قبول الدعوى وبين دفع المدعى عليه فيها ، وأخطأ بالتالي في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مصلحة الجمارك — الطائفة — أقامت ضد الشركة المطعون عليها بصفتها وكالة عن ملاك ورбан السفينة " انديان سترنث " بمصر الدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٦٧ تجارى بور سعيد الابتدائية طلبت فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٣٦٦,٣٤٠ جنيها وفوائد وقالت بيانا لدعواها ان السفينة المذكورة وصلت إلى ميناء بور سعيد في يوم ١٤/٥/١٩٦٦ وعليها شحنة من الشاي وجذبها عجز قدره ١٤٦٦,٦٠٠ كيلو جراما حيث تبين من الفحص وجود اختلاف بين قائمة الشحن المقدمة من رбан السفينة وبين البضاعة المفرغة وقد عجزت الشركة المطعون عليها عن تقديم الدليل على أن هذا العجز لم يفرغ في أراضى جمهورية مصر العربية وبالتالي فهي تسأل عن الرسوم الجمركية المستحقة عن هذا العجز وتقدر بمبلغ ٤٦٦,٣٤٠ جنيها تطبيقا لأحكام المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ١١٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، ولذلك فإنها قد أقامت دعواها للحكم لها

بطلباتها السابقة . دفعت الشركة المدعى عليها — المطعون ضدها — الدعوى بأن العجز المدعى به يدخل في حدود نسبة الإعفاء المنصوص عليه في القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الصادر من مدير عام الجمارك بموجب التفويض التشريعي الوارد في المادة ٣٧/٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والذي ينحوله تحديد نسبة التسامح في البضائع المنفرطة زيادة أو نقصا وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف الغلافات وإنسياب محتوياتها ، وبتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٤ قضت محكمة بورسعيد الابتدائية برفض الدعوى . استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ لسنة ٩ ق تجارى المنصورة "مأمورية بورسعيد" ، ومحكمة استئناف المنصورة قضت في ١٩٦٩/٦/٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما تنعاه المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أن المصلحة الطاعنة أقامت دعواها قبل أن ينفذ قرار مدير عام مصلحة الجمارك المشار إليه في المادة ٣٧/٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والذي يحدد نسبة التسامح التي تمنح للناقل في حالة النقص الجزئي في البضاعة الناتج عن عوامل طبيعية أو ضعف في الغلافات ، حيث لم ينفذ هذا القرار بنشره في الجريدة الرسمية إلا أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف . وهو من الحكم خطأ في القانون ، ذلك أن حق مصلحة الجمارك في اقتضاء الرسوم على النقص في البضائع أو الطرود المفرغة يستند إلى صريح نصوص المادة ٣٧ ، ٣٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وينشأ هذا الحق بمجرد اكتشاف النقص في البضائع أو الطرود ولا يتوقف استحقاقه على تحقق أى شرط آخر . وإذا كان القانون قد أجاز — استثناء — في المادة ٣٧/٢ التسامح عن النقص الجزئي في حدود نسبة معينة يصدر بها قرار من مدير عام مصلحة الجمارك فإن هذه النسبة تعتبر عنصرا من عناصر حق ربانة السفن في الإفادة



من هذا التسامح وليس عنصرا من عناصر وجود حق مصلحة الجمارك الذي ينشأ متكاملًا بمجرد اكتشاف العجز ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم قبول دعواها لرفعها قبل الأوان قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعمى في محله ، ذلك أن مفاد نصوص المواد ٣٧ و ٣٨ و ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أن المشرع أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو عدد الطرود المفرغة من السفينة أو في محتوياتها عما هو مدرج في قائمة الشحن يفترض معه أن الربان قد هرب به إلى داخل البلاد دون أداء الضريبة الجمركية مما ينحول مصلحة الجمارك الحق في اقتضاء الضرائب والغرامات المبينة في المادة ١١٧ من ذلك القانون ، وهو حق ناجز غير معلق على شرط وتتوافر به شرط المصلحة الحالة اللازمة لقبول الدعوى . وإذا كان القانون قد أجاز في المادتين ٣٧ و ٣٨ لربابنة السفن أو من يمثلونهم نفى مظنة التهريب عن طريق إثبات أن الطرود سلمت بحالة ظاهرية سليمة أو تبرير أسباب النقص على النحو المبين في المادة ٣٨ أو الإفادة من نسبة التسامح التي يصدر بها قرار من مدير عام مصلحة الجمارك بالنسبة للبضائع المنفرطة أو النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة ضعف في الغلافات فإن ذلك جميعه لا يعدو أن يكون دفوعا موضوعية يستطيع أن يتمسك بها ذوو الشأن لدفع دعوى مصلحة الجمارك ولا صلة لها بشروط قبول الدعوى في ذاتها . وإذا كان للمدعى عليه أن يتمسك بالدفع الموضوعية بمجرد نشأة الحق الذي تستند إليه وفي أى حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف وكان الثابت أن الشركة المطعون ضدها قد دفعت دعوى مصلحة الجمارك بأن من حقها الإفادة من نسبة التسامح المشار إليها في المادة ٣٧/٢ من قانون الجمارك والتي صدر بتحديد قرار مدير عام مصلحة الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذي نشر في الجريدة الرسمية ونفذ قبل الفصل نهائيا في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم قبول دعوى مصلحة الجمارك لرفعها قبل الأوان ، يكون قد خلط بين شروط قبول الدعوى وبين دفع المدعى عليه فيها وأخطأ بالتالي في تطبيق القانون بما يوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار : أحمد فتحي مرمي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صالح  
أبر راس ، وحافظ رفق ، وعبد الطيف المراغى ، وسعد العيسوي

( ٣٢٢ )

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤ القضائية :

بجارك "النقص في البضاعة" . إثبات "القرينة القانونية" . محكمة  
الموضوع . نقض .

النقص في البضائع المفروغة من السفينة . قرينة قانونية على مظنة التهريب . انتهاء القرينة في حالة  
النقص الجزئي الناشئ عن العوامل الطبيعية أو ضعف الغلافات والذي لا يجاوز نسبة النسخ التي يحددها  
قرار مدير الجمارك . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مبرر للنقص .

مفاد نصوص المواد ٣١ و ٣٨ و ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣  
مجتمعة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — أن المشرع أقام قرينة  
مؤداها أن وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود أو محتوياتها  
المفروغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن يفترض معه أن الربان قد هرب به  
إلى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه ، إلا أنه أجاز للربان  
دفع مظنة التهريب بإيضاح أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له ، واستلزم  
المشرع أن يكون هذا التبرير بمستندات جدية في حالات ثلاث هي عدم شحن  
البضاعة على السفينة أصلاً وعدم تفريغها وسبق تفريغها في ميناء آخر ، أما في غير  
هذه الحالات المحددة فإن المشرع لم يقيد نقض تلك القرينة بطريق معين من طرق  
الإثبات ومن ثم يجوز نفيها بكافة الطرق حسبما تقضى القواعد العامة ، فإذا  
ما أوضح الربان أو من يمثله سبب النقص أياً كان مقداره وأقام الدليل عليه ،

(١) نقض ١٩٧٣/٦/٥ مجموعة المكتب الفني . السنة ٢٤ ص ٨٦٢ .

نقض ١٩٦٨/١٢/٢٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ١٥٨٢ .

انتفت القرينة على التهريب ، أما إذا لم يثبت الربان سبب النقص أو ما يبرره بمستندات جدية في الحالات التي يستلزم فيها القانون ذلك ظلت تلك القرينة قائمة في حق الربان وألزم بأداء الرسوم المقررة ، وذلك كله ما لم يكن النقص راجعا إلى عوامل طبيعية أو إلى ضعف الغلافات يؤدي إلى انسياب محتوياتها إذا افترض المشرع في هذه الحالة انتفاء القرينة على التهريب إذا كان النقص لا يتجاوز نسبة التسامح التي فوض المدير العام للجمارك تحديدها ، ويترتب على كون العجز في حدود تلك النسبة بالشروط المتقدمة عدم إخضاعه للضريبة المستحقة على البضاعة لا انتفاء المبرر لا ستحقاقها إذ هي لا تستحق في حالة النقص الجزئي إلا حيث لا تنتفي القرينة على التهريب . وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلب الرسوم الجمركية عن العجز الجزئي في البضاعة موضوع الدعوى استنادا إلى ما يكفي لإثبات أن العجز إنما يرجع إلى عمليات الشحن والتفريغ ، مما مفاده أن الحكم انتهى استنادا إلى تقرير خبير هيئة اللويدز من أن العجز الحاصل في الرسالة مرجعه إلى عمليات الشحن والتفريغ في استدلال سائق إلى أن النقص الجزئي سالف الذكر يرجع إلى أعمال الشحن والتفريغ وهي أسباب لا تدخل لإرادة الربان فيها بما ينفي عنه مظنة التهريب ، وكان الاقتناع بما يقدمه الربان لتبرير النقص أمرا تستقل به محكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة النقض ما دام قضاؤها قائما على أسباب سائغة تكفي لحمله بغير حاجة إلى سند آخر ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لمجاوزة النقص الجزئي في الرسالة نسبة التسامح المقررة في المادة الثانية من قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ — أيا كان وجه الرأي فيه — يصبح غير منتج .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —



تأصل فى أن الطاعنة أقامت الءءوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ كلى بور سعيء على المءعون ضءها بصفءها بطلب الءكم بإلزامها بمبلغ ٥١١ ج و ٩٥ م وقالت فى بيان ءءواها أن السفينة "ماراثون" وصلت إلى ميناء بور سعيء يوم ٢٤/٤/١٩٦٦ وعلها شءنة من الءقيق تبين بعء تفريغها أن بها عجزا قءره ١٩,٥٧١ طنا ، وإء لم يءـ ر بان السفينة بءير العجز فلأنها تكون مسئولة عن الرسوم البءركية المستأقة عليها وقءرها ٥١١ ج و ٩٥ م ، وبتاريخ ٢٤/٣/١٩٦٨ قضت مأكمة أول ءرئة برفض الءءوى . استأنفت الطاعنة هءا الءكم بالإستئناف رقم ١٤ سنة ٩ ق استئناف المنصورة وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٠ قضت مأكمة الاستئناف بتأييء الءكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هءا الءكم بطريق النقص وقءمت النيابة مءكرة أبءت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المأكمة بغرفة مشورة فءءت جلسة انظره وفيها ألزمت النيابة رأيا .

وآيت إن الطعن أقيم على سبب واءء تنعى فيه الطاعنة على الءكم المءعون فيه الءطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك أقول إن الءكم المءعون فيه أسس قضاءه برفض الءءوى على أن مرء العجز فى الرسالة هى أعمال الشحن والتفريغ وأن نسبة العجز فيها ءءل فى آءوء نسبة التساآ التى وءر مبءأ النص عليها فى المءاة ٣٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار مءير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ ، فى آين أن الفقرة الآنية من المءاة سالفة الءكر قصرت التساآ على آائين هما — العجز الناشء من العوامل الطبيعية أو ضعف الخلافات ، وإء كان القرار رقم ٤ سالف الءكر قد أضاف إلى آائين الآتين آالة آالشة هى العجز الناشء من أعمال الشحن والنقل والتفريغ وكان الءكم المءعون فيه بنى قضاءه على أن العجز يرجع إلى أعمال الشحن والنقل والتفريغ وكانت هءه الآالة لم ءرء أصلا فى الفقرة الآنية من المءاة ٣٧ سالفة الءكر فإن النص ءلها بطريق الإضافة فى قرار مءير عام الجمارك يكون مآالفا للقانون والءستور لأنه لا يجوز الإعفاء من الضريبة أو الرسم إلا بقانون .

وآيت إن هءا الءمى غير سءيء ذلك أنه لما كانت المءاة ٣٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن "يكون ربانية السفن أو من يمثلونهم مسئولين عن النقص فى عءء الطروء أو محتوياتها أو فى مقدار البضاعة المنفرطة

— الصب — إلى حين استلام البضاعة في المخازن الجمركية أو في المستودعات أو بمعرفة أصحاب الشأن .. وتحدد بقرار من المدير العام للجمارك نسبة التسامح في البضائع المنفرطة زيادة أو نقصا وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن عوامل طبيعية أو نتيجة لضعف الغلافات وانسياب محتوياتها “ وكانت المادة ٣٨ منه تنص على أنه ” إذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود المفرغة أقل مما هو مبين في قائمة الشحن وجب على ربان السفينة أو من يمثله إيضاح أسباب النقص ، وإذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلا أو لم تفرغ أو فرغت في جهة أخرى ، وجب أن يكون تبرير النقص بمستندات جديده ونصت المادة ١١٧ من نفس القانون على فرض فرامة على ربانة السفن لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد على مثلها فضلا عن الضرائب المستحقة وذلك في حالة النقص غير المبرر عما أدرج في قائمة الشحن في عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المنفرطة ، فإن مفاد هذا النص مجتمعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود أو محتوياتها المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن ، يفترض معه أن الربان قد هرب به إلى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه إلا أنه أجاز للربان دفع مظنة التهريب بإيضاح أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له ، واستلزم المشرع أن يكون هذا التبرير بمستندات جديده في حالات ثلاث هي عدم شحن البضاعة على السفينة أصلا ، وعدم تفريغها وسبق تفريغها في ميناء آخر ، أما في غير هذه الحالات المحددة ، فإن المشرع لم يقيد نقض تلك القرينة بطريق معين من طرق الإثبات ، ومن ثم يجوز نفيها بكافة الطرق حسبما تقضى القواعد العامة ، فإذا ما أوضح الربان أو من يمثله سبب النقص أيا كان مقداره - وأقام الدليل عليه ، انتفتت القرينة على التهريب ، أما إذا لم يثبت الربان سبب النقص أو ما يبرره بمستندات جديده في الحالات التي يستلزم فيها القانون ذلك ظلت تلك القرينة قائمة في حق الربان والنزم بأداء الرسوم المقررة ، وذلك كله ما لم يكن النقص راجعا إلى عوامل طبيعية أو إلى ضعف في الغلافات يؤدي إلى انسياب محتوياتها ، إذ افترض المشرع في هذه الحالة انتفاء القرينة على التهريب إذا كان النقص لا يتجاوز نسبة التسامح التي فوض المدير العام للجمارك في تحديدها ويترتب على كون العجز في حدود تلك



النسبة بالشروط المتقدمة عدم إخضاعه للضريبة المستحقة على البضاعة لانتفاء المبرر لاستحقاقها إذ هي لا تستحق في حالة النقص الجزئي إلا حيث لا تنفي الفريضة على التهريب ، ولما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طاب الرسوم الجمركية عن العجز الجزئي في البضاعة موضوع الدعوى استنادا إلى قوله "إن الثابت من تقرير خبير هيئة اللويذر المقدم من المطعون ضدها أن انتقال الخبير للعائنة كان بناء على طاب وزارة التموين صاحبة الشحنة وأن العجز الحاصل في الرسالة موضوع التداعى مرجعه إلى عمليات الشحن في ميناء الشحن وإلى عمليات التفريغ في ميناء بورسعيد" ولم تطعن الطاعنة في هذا التقرير بأي طعن ، وفي هذا ما يكفي لإثبات أن العجز إنما يرجع إلى عمليات الشحن والتفريغ ، مما مفاده أن الحكم انتهى في استدلال سائق إلى أن النقص الجزئي سالف الذكر يرجع إلى أعمال الشحن والتفريغ وهي أسباب لا دخل لإرادة الرابان فيها مما ينفي عنه مظنة التهريب ، ولما كان الاقتناع بما يقدمه الرابان لتبرير النقص أمرا تسنقل به محكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة النقض ما دام قضاؤها قائما على أسباب مائغة تكفي لحمله بغير حاجة إلى سند آخر ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لمجاوزة النقص الجزئي في الرسالة نسبة التماسح المقررة في المادة الثانية من قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ — أيا كان وجه الرأي فيه — يصبح غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جائزته ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وضوية السادة المستشارين  
أبراهيم السعيد ذكرى ، عثمان حسين عبد الله ، محمد صدق المعصار ، ومحمود عثمان درويش .

( ٣٢٣ )

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) حكم " إصدار الحكم " . دعوى " تقديم المستندات " .  
بطلان .

جزء الدعوى للحكم دون التصريح بتقديم مستندات . قبول المحكمة للسند الذى قدمه الخصم واطلع  
عليه الخصم الآخر ورده عليه . لا بطلان .

( ٢ ) موطن " الموطن الأصلي " . إعلان . بطلان . خبرة .

جواز أن يكون للشخص فى وقت واحد أثر من موطن . توجيه الخبير الدعوة للخصم  
فى موطنهم الذى تم إعلانهم فيه بصحيفة الدعوى ، والذى اتخذوه موطناً لهم فى صحيفة الاستئناف  
لا بطلان .

( ٣ ) بيع " مقدار المبيع " . تقادم " تقادم مسقط " .

وجود زيادة فى العين المبيعة . سقوط حق البائع فى طلب تكملة الثمن بالتقادم بانقضاء سنة  
من وقت تسليم المبيع . شرطه . تعيين مقدار المبيع فى العقد . بيان المبيع على وجه التقريب أو عدم  
تحديد مقداره . أثره . تقادم الدعوى بخمس عشرة سنة . المادتان ٤٣٣ و ٤٣٤ مدنى .

( ٤ ) بيع " التزامات المشتري " . فوائد . تقادم " تقادم مسقط " .

إلتزام المشتري بفوائد الثمن من وقت تسليمه للبيع إذا كان ينتج ثمرات أو إيرادات . سقوط  
هذه الفوائد القانونية بالتقادم بمضى خمس سنوات .

١ - ما ترمى إليه المادة ١٦٨ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول  
أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ، إنما  
هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد

عليه ، ولما كان الثابت أن الطاعنين اطلعوا على المستند الذي قدمته الشركة المطعون عليها إلى محكمة الاستئناف في فترة حجز الدعوى للحكم وردوا عليه في مذكرتهم ، وأشار الحكم المطعون فيه إلى دفاعهم المذكور وتناوله بالرد فإن النعي على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص — لتقديم المستند في فترة حجز الدعوى للحكم دون أن تأذن المحكمة بتقديم مستندات — يكون في غير محله .

٢ — تنص المادة ٢/٤٠ من القانون المدني على أنه يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون عليها أعلنت الطاعنين بصحيفة الدعوى في محل إقامتهم بمركز المنصورة ، وأن الطاعنين أنفسهم حين استأنفوا الحكم الصادر من محكمة أول درجة اتخذوا في صحيفة الاستئناف ذات البلدة موطناً أصلياً لهم ، فإن هذا الموطن يظل قائماً ويصح إعلانهم فيه ، وإذ وجه الخبير الدعوة إليهم في الموطن المذكور ، فإن هذا الإجراء يكون صحيحاً ، ويكون النعي على الحكم بالبطلان — لمباشرة الخبير المأمورية في غيابهم دون إخطارهم في محل إقامتهم — غير سليم .

٣ — ان تطبيق المادة ٤٣٣ من القانون المدني بشأن مسؤولية المشتري عن تكملة الثمن إذا تبين أن القدر الذي يشتمل عليه المبيع يزيد على ما ذكر في العقد والمادة ٤٣٤ منه بشأن تقادم حق البالغ في طلب تكملة الثمن بانقضاء سنة من وقت تسليم المبيع تسليماً فعلياً ، إنما يكون وفقاً لما صرح به المادة ٤٣٣ في صدرها في حالة ما إذا كان مقدار المبيع قد عين في العقد ، أما إذا لم يتعين مقداره أو كان مبيناً به على وجه التقريب فإن دعوى البائع لا تتقادم بسنة ، بل تتقادم بخمس عشرة سنة ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استبعد تطبيق التقادم الحولي على دعوى الشركة — البائعة — بمطالبة الطاعنين — ورثة المشتري — بثن الأرض الزائدة بعد أن خلص إلى أن مقدار المبيع لم يعين في العقد ، واستدل الحكم على ذلك بالعبارة التي وردت في إقرار المورث من أن الأرض التي اشتراها من الشركة وقدرها ١٥ ف "تحت المساحة" وبما جاء في البند الأول من عقد البيع من أن الحد الغربي للأرض المبيعة هو باقي ملك الشركة ، فإن هذا الذي أورده الحكم يتفق مع صحيح القانون ويقوم على أسباب سائغة تكفي لحمله .

٤ - تنص المادة ١/٤٥٨ من القانون المدني على أنه "لاحق للبائع في الفوائد القانونية عن الثمن إلا إذا أعذر المشتري أو إذا سلم الشيء المبيع ، وكان هذا الشيء قابلاً أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره" ، مما مفاده أن الفوائد تستحق عن الثمن من وقت تسلم المشتري المبيع إذا كان هذا المبيع قابلاً أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى ، وهي فوائد قانونية يجرى عليها حكم المادة ١/٣٧٥ من القانون المدني فقسقط بخمس سنوات بوصفها حقاً دورياً متجدداً ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأن الفوائد التي تستحقها الشركة المطعون عليها - البائعة - عن ثمن الأرض الزائدة تتقادم بخمس عشرة سنة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الشركة المطعون عليها أقامت ضد الطاعنين الدعوى رقم ٨٨٦ سنة ١٩٦٤ مدني المنصورة الابتدائية طلبت فيها الحكم بالزامهم بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم المرحوم .. .. مبلغ ٣٧٤٧ ج و ٢٠٠ م وفوائده بواقع ٧٪ سنوياً من أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ حتى السداد ، وقالت بياناً لدعواها إنها بمقتضى عقد بيع مورثها في ١٩٥٢/٢/٥ باعت إلى مورث الطاعنين وآخر .. .. ثمانية عشر فدانا خسر مورث الطاعنين منها خمسة عشر فدانا "تحت المساحة" بسعر الفدان ٦٦٥ ج بخلاف ملحقات الثمن المباعة بالعقد ودفع المشتريان جزءاً من الثمن وتأنرا في سداد الباقي فاستصدرت الشركة ضدتهما في ١٩٥٧/١١/١١ أمراً بأداء مبلغ ١٩١٨ ج و ٣٧٨ م وعارض فيه مورث الطاعنين وقبلت معارضته برقم ١٦٤ سنة ١٩٥٧ مدني المنصورة الابتدائية وانضم إليه المشتري



الآخر وفيها أضافت الشركة إلى طلباتها ثمن قطعة من الأرض مساحتها ٢ ف و ١٦ ط و ١٠ س تبين أنها زيادة في القدر المبيع لمورث الطاعنين ، وفي ١٩٥٨/٣/٢٦ حكمت المحكمة بإلغاء أمر الأداء . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩١ سنة ١٠ ق المنصورة ، وقضى فيه بتاريخ ١٩٥٩/٢/٩ بإلغاء الحكم بالنسبة إلى المشتري الآخر وعدم قبول معارضته في أمر الأداء ، وبالنسبة لمورث الطاعنين بنسب مكتب الخبراء لقياس ما تحت يده من الأرض التي اشتراها وبيان ما بها من زيادة وتصفية حساب الثمن ، وبعد أن قدم الخبير تقريره في تلك الدعوى حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/١/٥ بالزام ورثة المرحوم ... و ... و ... — الطاعنين — بأن يدفعوا من تركة مورثهم مبلغ ٨٩٨ ج و ٦٥١ م وفوائده بواقع ٧ ٪ سنويا وهو قيمة الباقي من ثمن خمسة عشر فدانا موضوع أمر الأداء ، وإذ يحق للشركة المطعون عليها مطالبة الطاعنين بثلث المساحة الزائدة ، فقد أقامت الدعوى الحالية بطلباتها سالفة البيان ، ثم عدلتها إلى المطالبة بمبلغ ٣٧١١ ج و ٩٠٥ م والفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا على مبلغ ٣٣٧٥ ج و ٨١ م من تاريخ ١٩٦٣/٥/١٠ حتى السداد ، وفي ١٩٦٨/١/٣٠ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لبيان قيمة الأرض الزائدة والملحقات والفوائد القانونية بواقع ٧ ٪ من تاريخ الشراء في ١٩٥٢/٢/٥ حتى المطالبة الرسمية ، فباشر الخبير المأمورية وقدم تقريرا ضمنه أن مساحة الأرض الزائدة ٢ ف و ١٦ ط و ١٠ س وقدر قيمتها بالإضافة إلى الفوائد بواقع ٧ ٪ عن المدة من ١٩٥٢/٢/٥ إلى ١٩٦٤/٩/٢٨ بمبلغ ٣٤٥٢ ج و ٨٧٠ م وعدلت الشركة طلباتها طبقا لهذه النتيجة التي انتهى إليها الخبير ، وبتاريخ ١٩٦٩/٥/١١ حكمت المحكمة بالزام الطاعنين بأن يدفعوا من مال مورثهم للشركة المطعون عليها مبلغ ٣٤٥٢ ج و ٨٧٠ م . استأنف الطاعنون هذا الحكم طالبين القضاء بإبطاله وفي الموضوع برفض الدعوى وقيد استئنافهم برقم ١٩٧ سنة ٢١ ق مدني المنصورة ، واستأنفته الشركة المطعون عليها بالاستئناف رقم ١٩٨ سنة ٢١ ق مدني المنصورة طالبة تعديله والحكم لها بالفوائد بواقع ٧ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد بالنسبة لمبلغ ١٨٧٢ ج و ٧٠٤ م وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الأخير إلى الأول حكمت بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٨ ببطلان الحكم المستأنف الصادر في ١٩٦٩/٥/١١ ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٠/٤/٨ بالزام الطاعنين بمبلغ ١٨٧٢ ج و ٧٠٤ م والفوائد

بواقع ٤٪ سنويا بالنسبة لمبلغ ١٧٨٤ ج و ٨٧٩ م من ١٥/٢/١٩٥٢ حتى تمام السداد . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم نقضا جزئيا للسبب الخامس من أسباب الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، ويقولون في بيان ذلك ان الحكم استند إلى ورقة قدمتها الشركة المطعون عليها في فترة حجب الدعوى للحكم دون أن تاذن المحكمة بتقديم مستندات ولئن كان الطاعنون قد اطلعوا على هذه الورقة إلا أنهم اقتصروا على تقديمها وكان اطلاعهم عليها عابرا لم تتح لهم معه الفرصة الكافية للرد عليها وهو ما يشوب الحكم بالبطلان طبقا لما تقضى به المادة ١٦٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان ما ترمى إليه المادة ١٦٨ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه ، ولما كان الثابت أن الطاعنين اطلعوا على المستند الذي قدمته الشركة المطعون عليها إلى محكمة الاستئناف في فترة حجب الدعوى للحكم وردوا عليه في مذكرتهم المقدمة في ١٠/٣/١٩٧٠ وأشار الحكم المطعون فيه إلى دفاعهم المذكور وتناوله بالرد فان النعي على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان ، ذلك أنه استند في قضائه إلى تقرير الخبير المنتدب في الدعوى مع أنه باشر مأموريته في غيابهم ودون إخطارهم في المحل الذي كانوا يقيمون به ، وقبل من الشركة المطعون عليها أوراقا وكشوفات دون اطلاع الطاعنين عليها وهو ما يبطل عمل الخبير ، ولا يجدي في هذا الشأن ما ورد به بالحكم المطعون فيه من أن الخبير أخطرهم في عنوانهم المبين بصحيفة الدعوى بتأجيله مركز المنصورة ،



ذلك أنهم تركوا إقامتهم بالمحل المذكور بعد رفع الدعوى وسكنوا في مدينة المنصورة منذ سنة ١٩٦٧ أى قبل صدور الحكم بنبذ الخبر الامر الذى يعيب الحكم بالبطالان .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢/٤٠ من القانون المدنى تنص على أنه يجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن ، وكان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون عليها أعلنت الطاعنين بصحيفة الدعوى فى محل إقامتهم بالمساحة مركز المنصورة وأن الطاعنين أنفسهم حين استأنفوا الحكم الصادر من محكمة أول درجة اتخذوا فى صحيفة الاستئناف ذات البلدة موطناً أصلياً لهم فإن هذا الموطن يظل قائماً ويصح إعلانهم فيه ، وإذ وجه الخبر الدعوى إليهم فى الموطن المذكور فإن هذا الإجراء يكون صحيحاً ويكون النعى على الحكم بالبطالان لهذا السبب غير مديد .

وحيث إن النعى بالسببين الثالث والرابع يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسيب ، ذلك أن الطاعنين تمسكوا فى دفاعهم بسقوط حق الشركة المطعون عليها فى طلب تكلفة الثمن بمضى سنة من رقت تسليم المبيع تسليماً فعلياً عملاً بحكم المادة ٤٣٤ من القانون المدنى استناداً إلى أن الشركة لم ترع دعواها للمطالبة بقيمة الزيادة إلا فى سنة ١٩٦٤ مع أن المشتري وضع يده على الأرض فى سنة ١٩٥٢ طبقاً لعقد البيع ، وأنه مع التسليم بأن الأرض المباعة غير محددة أخذاً بعبارة "تحت المساحة" الواردة فى الإقرار المؤرخ ١٦/٢/١٩٥٥ المنسوب إلى مورثهم ، فإن مدة السنة تحتسب من سنة ١٩٥٧ تاريخ استخراج كشف التحديد الرسمى الذى علمت منه الشركة بزيادة المساحة ورد الحكم على هذا الدفاع بأن التقادم الحولى لا يطبق إلا إذا كان البيع قد انعقد على عين مفرزة ذات مقاس أو قدر معين ، أما ما يضرع المشتري إليه من أطميان البائع مما لا يدخل فى عقد البيع فإنه يعد مقتضياً له وتقدم دعوى المطالبة به بالتقادم الطويل ، وكذلك لا يسرى التقادم الحولى إذا كان المشتري قد تعهد بعد البيع بدفع ثمن الزيادة التى تظهر فى المساحة المباعة ، غير أن الحكم لم يبين ما الذى بنى عليه قضاءه من هذه الأسباب ، هذا إلى أن الحكم استند إلى إقرارين مؤرخين فى سنة ١٩٦٠ ، سنة ١٩٦١ منسوبين إلى المورث فى حين أن كلام



هذين الإقرارين هو مجرد إيجاب من جانبه بشراء الأرض الزائدة بسعر ٥٠٠ ج للفدان ولم يلحقه قبول من جانب الشركة ، أو هو إقرار لا تجوز تجزئته ، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن النعى بهذين السببين غير صحيح ، ذلك أنه لما كان تطبيق المادة ٤٣٣ من القانون المدني بشأن مسئولية المشتري عن تكلفة الثمن إذا تبين أن القدر الذي يشتمل عليه المبيع يزيد على ما ذكر في العقد والمادة ٤٣٤ منه بشأن تقادم حق البائع في طلب تكلفة الثمن بانقضاء سنة من وقت تسليم المبيع تسليماً فعلياً إنما يكون وفقاً لما صرحت به المادة ٤٣٣ في صدرها في حالة ما إذا كان مقدار المبيع قد عين في العقد ، أما إذا لم يتعين مقداره أو كان مبيناً به على وجه التقريب ، فإن دعوى البائع لا تتقادم بسنة بل تتقادم بخمس عشرة سنة ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استبعد تطبيق التقادم الحولي على دعوى الشركة بمطالبة الطامنين بثلث الأرض الزائدة ، ومما أقام عليه قضاءه في هذا الخصوص قوله ” أن الثابت من إقرار المورث المؤرخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ المقدم من الشركة المطعون عليها والذي أقر فيه أن الرصيد الباقي طرفه للشركة هو مبلغ ٢٣٤٠ ج و ٦٤٠ م حتى ١٦ فبراير سنة ١٩٥٥ الثابت منه أنه ورد فيه أن مساحة الأرض التي اشتراها هي ١٥ ف ” تحت المساحة “ ومعنى تعبير تحت المساحة أن البيع انعقد على عين لم تكن ذات مقاس محدد أو قدر معين على وجه الجزم وأن مساحتها الفعلية على الطبيعة لم تكن قد تحددت تحديداً قاطعاً حين إبرام العقد ، ولا سراء في أن ما جاء في هذا الإقرار يحدد له صدى في عقد البيع ذاته وجاء في البند الأول منه أن الحد الغربي للأرض المبيعة هو باقي الأطيان ملك الشركة أي أنه لم يكن حداً ثابتاً أو طبيعياً أو معروفاً مثل الحدود الثلاثة الباقية “ ، مما مفاده أن الحكم خلص إلى أن مقدار المبيع لم يعين في العقد وبالتالي فإن حق الشركة في المطالبة بثلث الأرض الزائدة لا يتقادم بسنة واستدل الحكم على ذلك بالعبارة التي وردت في إقرار المورث المؤرخ ١٦/٢/١٩٥٥ من أن الأرض التي اشتراها من الشركة وقدرها ١٥ ف ” تحت المساحة “ وبما جاء في البند الأول من عقد البيع من أن الحد الغربي للأرض المبيعة هو باقي ملك الشركة ، وكان

هذا الذى أورده الحكم يتفق مع صحيح القانون ويقوم على أسباب سائفة تكفى لجملة ، فإنه لا يؤثر فى سلامة قضائه ما أورده تزيدا بشأن الورقتين المنسوبتين إلى مورث الطاعنين المؤرخين فى سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦١ لأن الحكم يستقيم بدونه .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه قضى للشركة المطعون عليها بفوائد عن ثمن الأرض الزائدة اعتبارا من تاريخ استلامها فى ١٥/٢/١٩٥٢ حتى السداد تأسيسا على أن هذه الفوائد تعويضية تستحق مقابل الانتفاع بالمبيع وتسقط بمضى خمس عشرة سنة لاجئس سنوات ، فى حين أن الفوائد — أيا كانت — دين دورى متجدد يسقط فى كل حالة بمضى خمس سنوات طبقا لنص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥٨/١ من القانون المدنى تنص على أنه ” لاحق للبائع فى الفوائد القانونية عن الثمن إلا إذا أعذر المشتري أو إذا سلم الشئ المبيع وكان هذا الشئ قابلا أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره “ ، مما مفاده أن الفوائد تستحق عن الثمن من وقت تسلم المشتري المبيع إذا كان هذا المبيع قابلا أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى وهى فوائد قانونية يجرى عليها حكم المادة ٣٧٥/١ من القانون المدنى فتسقط بئمس سنوات بوصفها حقا دوريا متجددا ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأن الفوائد التى تستحقها الشركة المطعون عليها عن ثمن الأرض الزائدة تتقدم بئمس عشرة سنة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا فى هذا الخصوص .

## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

رياسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم السعيد الذكرى ، وهمان حسين عبدالله ، ومجد صدق العصار ، ومحمود  
عثمان درويش .

( ٣٢٤ )

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ١ القضائية :

( ١ ) استئناف " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن " . بطلان " بطلان  
الإجراءات " .

عدم تكليف المستأنف طلبة بالظهور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم  
الكتاب . جزاءه . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . المادتان ٧٠ و ٢٤٠ مرافعات .  
حضور المستأنف عليه . لا يسقط حقه في التمسك بهذا الجزاء ولا تتحقق به نلغاية  
من الإجراء .

( ٢ ) عقد " فسخ العقد " . صلح . تعويض .

الفسخ يرد على الصلح كما يرد على سائر العقود الملزمة للجانبين . جواز طلب الفسخ  
مع التعويض ، إذا ما أخل أحد المتصلحين بالتزاماته إن كان له محل .

١ - إذ كان الثابت أن صحيفة الاستئناف قدمت إلى قلم الكتاب  
في ١٩٧٠/٧/٤ ولم تعلن للمستأنف عليها الثانية - الطاعنة الثانية - إلا  
في ١٩٧٠/١٠/٢٧ ودفعت قبل أن تتعرض للموضوع باعتبار الاستئناف كأن  
لم يكن لعدم تكليفها بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم  
الكتاب ، وكان ميعاد ثلاثة أشهر المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون  
المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الاستئناف من هذا  
القانون هو ميعاد حضور بصريح النص ، و يترتب على عدم تكليف المستأنف عليه  
بالحضور خلال هذا الميعاد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإن المستأنف



إذا لم يتم بتكليف المستأنف عليه بالحضور إلا بعد فوات هذا الميعاد وحضر المستأنف عليه ، فإن حضوره لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في هذه المادة . ولما كان البطلان الذي يزول بحضور المعلن إليه عملاً بالمادة ١١٤ من قانون المرافعات القائم المقابلة للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة ، أما البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وإعلان الطعن في الأحكام فلا تسرى عليه هذه المادة ، ولا محل للتحديد بأن الغاية قد تحققت من الإجراء بحضور الطاعنة الثانية بالجلسة عملاً بنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات ، ذلك أن إعتبار الإستئناف كأن لم يكن هو جزاء نص عليه المشرع لعدم إعلان صحيفة الإستئناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب ، وبمجرد فوات الميعاد دون اتخاذ هذا الإجراء يقطع في عدم تحقيق الغاية منه <sup>(١)</sup> ، وقد قرر المشرع ذلك الجزاء لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الإستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته أتم الكتاب ، ويتم على المحكمة أن توقع الجزاء المذكور في حالة طابعه من صاحب المصاحبة ، ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيعه .

٢ — الفسخ يرد على الصلح ، كما يرد على سائر العقود الملزمة للجانبين فإذا لم يتم أحد المتصلحين بما أوجبه الصلح في ذمته من التزامات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب الفسخ مع التعويض إذا كان له محل .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

( ١ ) راجع نقض جلسة ١٨/٣/١٩٧٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٤٩ ص ٦٣١ .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتوصل في أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم ٩٩٤ سنة ١٩٦٩ مدنى أسيوط  
الابتدائية ضد المطعون عليه طلبتا فيها الحكم بفسخ عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٩/٢/١  
وبأحقيتهما في استلام نصيبهما في تركة المرحوم ... .. مورثهما  
ومورث المطعون عليه ومقداره ٢٢ ف و ٧ س مع إلزام المطعون عليه بأن  
يدفع لهما تعويضا قدره ٥٠٠ ج ، وقالتا شرحا للدعوى ان المورث المذكور  
توفى عن أطيان زراعية مساحتها ٧٧ ف و ١ ط و ٢٣ س خصهما فيها  
٢٢ ف و ٧ س ، ووضع المطعون عليه يده على نصيبهما ولم يدفع لهما ما يستحقانه  
من الربح ، فقدمتا عدة شكاوى ضده انتهت بتحرير عقد صلح بتاريخ  
١٩٦٧/٤/٢٧ تعهد فيه بتسليمهما ١٧ ف و ٣ ط و ١٢ س وذلك بخلاف  
١ ف و ١٢ ط و ١٤ س مقدار نصيبهما في الأرض التي استولى عليها الإصلاخ الزراعى  
وقدم عنها اعتراض ، غير أن المطعون عليه لم يقيم بتنفيذ ما تعهد به فقدمتا شكاوى  
أخرى ضده أسفرت عن تحرير عقد صلح آخر بتاريخ ١٩٦٩/٢/١ التزم فيه  
بأن يسلمهما ١٧ ف و ٨ ط ، وقد تمكنتا من تحرير عقود إيجار عن  
١٤ ف و ١١ ط و ١٧ س من هذه الأطيان وتعذر عليهما تحرير عقود  
بالنسبة لمساحة ٢ ف و ٢٢ ط و ٧ س إما لمنازعة المستأجرين بسبب عدم  
معاونة المطعون عليه أو لأن جزءا منها مملوك لـ ... .. أو لعدم استئزال  
هذه المقادير من عقود الإيجار المحررة بينه وبين المستأجرين ، وإذ لم يقيم  
المطعون عليه بتنفيذ ما التزم به في عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٩/٢/١ رغم إنذاره  
فقد أقامتا الدعوى للحكم لهما بالطلبات سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٧٠/١/٢٨  
حكمت المحكمة بفسخ عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٩/٢/١ المتضمن تخصيص  
الطاعنتين بمساحة ١٨ ف و ٢٠ ط و ١٤ س وبإحالة الدعوى إلى التحقيق  
لتثبت الطاعنتان أن القدر موضوع النزاع البالغ مساحته ٣ ف و ٣ ط و ١٧ س  
مملوك لهما وأن إخلال المطعون عليه بالتزامه في العقد المفسوخ قد ألحق بهما  
أضرارا تقدر قيمتها بالمبلغ المطالب به وقدره ٥٠٠ ج ، وبعد إجراء التحقيق  
حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٧ بأحقية الطاعنتين في مساحة ٧ ف و ١٩ ط و ٧ س  
المكاملة لنصيبهما المبين بصحيفة الدعوى والبالغ قدره ٢٢ ف و ٧ ط في تركة  
مورثهما المرحوم ... .. وبإلزام المطعون عليه بأن يسلم إليهما تلك المساحة ،



وبأن يدفع لهما مبلغ ٥٠٠ ج . استأنف المطعون عليه هذا الحكم والحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٨ بالاستئناف رقم ٢٧٢ سنة ٤٥ ق مدني أسيوط ودفعت الطاعنة الثانية باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على أنها لم تعلن بصحيفة الاستئناف في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وبتاريخ ١٩٧١/٤/١٨ حكمت المحكمة برفض الدفع وبإلغاء الحكمين الصادرين بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٨ و ١٩٧٠/٥/٢٧ و برفض الدعوى طعنت الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم بالنسبة للطاعنة الثانية في خصوص السبب الأول من أسباب الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنتان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقولان ان الطاعنة الثانية دفعت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها بصحيفته خلال ثلاثة شهور من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وأقام الحكم قضاءه برفض هذا الدفع على انه وإن كان قد تم إعلانها بعد إنقضاء هذا الميعاد إلا أنها حضرت بالجلسة وأبدت دفاعها فتحققت بذلك الغاية من الاجراء خصوصا وان الخصومة في الاستئناف تنعقد بين الطرفين بإيداع صحيفته قلم الكتاب ، أما الاعلان بالصحيفة فهو في حقيقته دعوة للخصم للحضور أمام المحكمة ويزول البطلان الناشئ عن عدم الاعلان بالحضور إعمالا لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات ، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك ان ميعاد الثلاثة شهور هو ميعاد حضور ويترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب اعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بنص المادتين ٧٠ و ٢٤٠ من قانون المرافعات ، أما حضور المستأنف عليه فلا يسقط حقه في طاب توقيع هذا الجزاء .



وحيث ان هذا النعي صحيح ، ذلك انه لما كان الثابت ان صحيفة الاستئناف قدمت إلى قلم الكتاب في ١٩٧٠/١/٤ ولم تعلن للمستأنف عليها الثانية - الطاعنة الثانية - إلا في ١٩٧٠/١٠/٢٧ ودفعت قبل أن تتعرض للموضوع باعتبار الإمتئناف كأن لم يكن لعدم تكليفها بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وكان ميعاد ثلاثة الأشهر المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي أحالت اليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الإمتئناف من هذا القانون هو ميعاد حضور بصريح النص ويترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد اعتبار الإمتئناف كأن لم يكن ، فإن المستأنف إذا لم يتم بتكليف المستأنف عليه بالحضور إلا بعد فوات هذا الميعاد وحضر المستأنف عليه فإن حضوره لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ، وكان البطلان الذي يزول بحضور المعلن عملاً بالمادة ١١٤ من قانون المرافعات القائم المقابلة للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أما البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وإعلان الطعن في الأحكام فلا تسرى عليه هذه المادة ، وكان لا محل للتحدي بأن الغاية قد تحققت من الإجراء بحضور الطاعنة الثانية بالجلسة عملاً - لا بنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات ذلك أن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو جزاء نص عليه المشرع لعدم إعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب ، ومجرد فوات الميعاد دون اتخاذ هذا الإجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منه ، وقد قرر المشرع ذلك الجزاء لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم الكتاب ويتحتم على المحكمة أن توقع الجزاء المذكور في حالة طلبه من صاحب المصلحة ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيعه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للطاعنة الثانية تأسيساً على أنها حضرت بالجلسة وأن هذا الحضور يزيل البطلان وتحققت به الغاية من الإجراء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب بالنسبة للطاعنة الثانية .

وحيث ان مما تنعاه الطاعتان في باقي الأسباب على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ذلك أن الحكم استند في رفض دعواهما إلى أنهما لم يقدموا دليلا على صحة ادعائهما من أن ... يمتلك جزءا من الأطيان التي تعهد المطعون عليه بتسليمها لهما بمقتضى عقد الصلح ، في حين أنه ثابت من المستندات المقدمة منهما أن ١٦ ط بزمام أبوالهدير وأمشوق بحوض الطادي والسنيق مركز ديروط وهي من الأطيان سالفة الذكر مملوك لـ ... وأن ... رفض تحرير عقد إيجار مع الطاعتين عن هذا القدر لأنه يستأجره من ... كما تبين أن ١٥ ط بزمام بانوب ظهر الجمل مملوك لـ ... ميراثا عن والده وأنها مؤجرة إلى ... و ... غير أن الحكم المطعون فيه أغفل تحقيق هذا الدفاع والرد على مستنداتها مما يعيبه بالقصور .

وحيث ان هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الفسخ يرد على انصالح كما يرد على سائر العقود الملزمة للجانبين فاذا لم يقم أحد المتصلحين بما أوجبه الصلح في ذمته من التزامات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب الفسخ مع التعويض إذا كان له محل ، وكان الثابت أن مما استندت إليه الطاعتان في دعواهما بفسخ عقد الصلح المبرم بينهما وبين المطعون عليه أنهما لم يستطيعا تحرير عقود إيجار بالنسبة لجزء من الأطيان التي تعهد المطعون عليه بتسليمها لهما لأنها مملوكة لـ ... وكانت الطاعتان قد قدمتا تدليلا على ذلك أمام محكمة الموضوع محضرا محررا من لجنة فض المنازعات الإيجارية بتاريخ ١٩٦٩/٨/٣ أثبت فيه المشرف الزراعي أن الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وكيلة عن أختها الطاعنة الثانية تقدمت بمقد إيجار بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٢ ليوقع عليه ... من قطعة أرض مساحتها فدانا بزمام ... بحوض الطادي والسنيق غير أنه رفض التوقيع على العقد وادعى أن هذه القطعة مساحتها ١٦ ط ومملوكة لـ ... والمطعون عليه مناصفة فيما بينهما وأن ... حضر أثناء انعقاد اللجنة وقرر " أن هذه الأرض مناصفة " وأثبت المشرف الزراعي أنه تعذر تحرير عقد الإيجار لهذا السبب كما قدمت الطاعتان محضر إثبات حالة عن وحدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ ١٩٦٩/٤/١٢ أثبت فيه أنهما لم يتمكنوا من تحرير عقد إيجار بالنسبة لمساحة ١٥ ط بناحية بانوب يستأجرها ... و ... لأنها خاصة بـ ...

بملكها ميراثا عن والده وأن الطاعنة الأولى قدمت إقرارا من الجمعية الزراعية بناحية بانوب ظهر الجمل يفيد ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يحقق هذا الدفاع واكتفى في الرد عليه بأن ... .. وقع شاهدا على عقد الصلح وأنه شهد في محضر التحقيق أمام محكمة أول درجة بأنه لا يملك الأطيان سالفه الذكر ولم يحصل منه تعرض للطاعنين وكان ما أورده الحكم لا يصلح ردا على الدفاع سالف الذكر ، وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد عابه قصور يستوجب نقضه لهذا السبب بالنسبة للطاعنة الأولى دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمود عباس العمراري ، وعضوية المادة المستشارين : مصطفى كمال سليم : ومصطفى الفقي ، ومحمد البنداري العثري ، وأحمد سيف الدين صابق .

( ٣٢٥ )

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) محاماة . إدارة قضايا الحكومة . دعوى . وكالة . شركات " شركات القطاع العام " .

إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها لدى المحاكم . م ١٣ / ٢ مرافعات م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . شركات القطاع العام . ليست من الأشخاص العامة ولا تنوب عنها تلك الإدارة .

( ٢ ) نقض " صحيفة الطعن " . محاماة . بطلان . نظام عام . إدارة قضايا الحكومة . شركات " شركات القطاع العام " .

صحيفة الطعن بالنقض . وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض . الطعن بالنقض المرفوع من إحدى شركات القطاع العام . التوقيع على صحيفته من مستشار إدارة قضايا الحكومة بصفته نائباً عنها قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . أثره . بطلان الطعن . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

١ — نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات والمادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة يدل على أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيانات مستقلة وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خرجت بالمرافق

الى تتولى تسيرها عن جمود النظم الحكومية فمنجتها شخصية مستقلة تحقيقا لغرضها الاساسى وهو أداء خدمة عامة ، أما شركات القطاع العام التى يكون الغرض الاساسى منها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى وتستقل ميزانياتها وتعء على نمط الميزانيات التجارية وتؤول إليها أرباحها بحسب الأصل وتتحمل بالخسارة فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات ولا حكم المادة السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .

٢ - لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن يرفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه يكون باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وإذا كانت إدارة قضايا الحكومة لا تملك قانونا أن تنوب عن الشركة الطاعنة أمام المحاكم فإن توقيع المحامى بها على صحيفة هذا الطعن لا يتحقق به الشرط الذى تطلبته المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات سالفة الذكر ويضحي الطعن باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، ولا يغير من هذا النظر صدور قرار من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة فى ١١/٣/١٩٧٥ بنفويض إدارة قضايا الحكومة فى مباشرة هذا الطعن بالنطبق لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها التى أجازت إنابة إدارة قضايا الحكومة فى مباشرة قضية خاصة بها ، ذلك أن هذا الطعن رفع بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٠ قبل العمل بأحكام القانون المشار إليه فى ٥/٧/١٩٧٣ ومن ثم فلا تسرى أحكامه عليه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن الشركة الطاعنة رفعت الدعوى رقم ٥٩٠٣ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى  
القاهرة على المطعون ضده طالبة الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٣/١٢/١٩٦٥  
واعتبار ما دفعه المطعون ضده وقدره ٣٣٤ ج حقا مكتسبا لها مع إلزامه بتسليم  
الأرض المبيعة استنادا إلى أنه تأخر في سداد الباقي من الثمن وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٣  
قضت محكمة أول درجة للطاعنة بطلباتها استأنف المطعون ضده الحكم بالإستئناف  
رقم ١٠٥٥ لسنة ٨٦ ق القاهرة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وبتاريخ  
١٤/٢/١٩٧٠ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى فسخ عقد البيع المؤرخ  
١٣/١٢/١٩٦٥ مع إلزام المطعون ضده بتسليم الأرض موضوع العقد للطاعنة  
ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ،  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض على المحكمة  
في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على صحيفة الطعن أنها أودعت قلم الكتاب  
في ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٠ من الأسناد ... .. المستشار بإدارة قضايا  
الحكومة بصفته نائبا عن الشركة الطاعنة باعتبارها من شركات القطاع العام  
وقد وقع عليها مقدمها بهذه الصفة ، ولما كان النص في الفقرة الثانية من  
المادة ١٣ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالأشخاص العامة تسلم صور  
الإعلان للنائب عنها قانونا أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف  
الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو فروعها في الأقاليم  
حسب الاختصاص المحلى لكل منها ، والنص في المادة السادسة من القانون  
رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن تنوب هذه  
الإدارة عن " الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من  
قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي  
خولها القانون اختصاصا قضائيا " . يدل على أن تلك الإدارة إنما تنوب عن  
الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر  
مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام على أساس  
أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق



هيئات عامة خروجا بالمرافق التي تتولى تسييرها من جمود النظم الحكومية فمُنحت لها شخصية مستقلة تحقيقا لغرضها الأساسي وهو أداء خدمة عامة ، أما شركات القطاع العام التي يكون الغرض الأساسي منها هو ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي وتستقل ميزانياتها وتعد على نمط الميزانيات التجارية وتؤول إليها أرباحها بحسب الأصل وتحمل بالخسارة فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات ولا حكم المادة السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، وما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن يرفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه يكون باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وإذا كانت إدارة قضايا الحكومة لا تملك قانونا أن تنوب عن الشركة الطاعنة أمام المحاكم فإن توقيع المحامي بها على صحيفة هذا الطعن لا يتحقق به الشرط الذي تطلبته المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات سالفة الذكر ويضحي الطعن باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، ولا يغير من هذا النظر صدور قرار من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة في ٣ / ١١ / ١٩٧٥ بتفويض إدارة قضايا الحكومة في مباشرة هذا الطعن بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها التي أجازت لإنابة إدارة قضايا الحكومة في مباشرة قضية خاصة بها . ذلك أن هذا الطعن رفع بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٧٠ قبل العمل بأحكام القانون المشار إليه في ٥ / ٧ / ١٩٧٣ ومن ثم فلا تسرى أحكامه عليه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء ببطلان الطعن .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمود عباس العمراوى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : مصطفى كمال سالم ، ومصطفى الفقى ، ومحمد البندارى العشرى ، وأحمد  
صيف الدين سابق .

( ٣٢٦ )

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ١ ، القضائية :

( ١ ) نقض " أسباب الطعن " " ما لا يصلح سببا للطعن " .

انتهاء الحكم صحيحا إلى تزايد الحكم الابتدائى القاضى برفض الدعوى الفرعية تأسيسا على صحة  
وتفادى التنازل . النعى عليه إذ نقض بعدم جواز استئناف الحكم الصادر فى الدعوى الأصاية  
بالزام التنازل له بدفع مقابل التنازل . غير منتج .

( ٢ ) عقد " الشرط المانع من التصرف " . بطلان " بطلان التصرفات " .  
بيع . نظام عام .

الشرط المانع من التصرف . جزاء مخالفته . بطلان التصرف المخالف دون حاجة إلى فسخ  
التصرف الأصل . م ٨٢٤ مدنى . التمسك بهذا البطلان قاصر على صاحب المصلحة فيه . ليس  
للمحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . علة ذلك .

( ٣ ) حكم " فساد الاستدلال " . نقض " ما لا يصلح سببا للطعن " .

فساد الحكم فى الاستدلال . عدم تأثيره فى النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها . النعى به  
غير منتج .

( ٤ ) عقد " فسخ العقد " . التزام " تنفيذ الالتزام " . إثبات " عبء  
الإثبات " .

تخلف أحد المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجب لفسخ العقد . عبء إثباته . على حائق  
من يدعيه .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدعوى الفرعية تأسيسا على صحة ونفاذ عقد التنازل موضوع النزاع ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية بالزام الطاعن بدفع مقابل التنازل ، يكون غير منتج ، إذ أن القضاء بمقابل التنازل لا يمدو أن يكون نتيجة حتمية لصحته ونفاذه ، ومن ثم لا تتحقق للطاعن من هذا النعي سوى مصلحة نظرية بحته لا تنهض قواما لنقض الحكم .

٢ - استقر الفقه والقضاء في فرنسا ومصر في ظل القانون المدني القديم — الذي لم يتناول الشرط المانع من التصرف وجزاء مخالفته — على أن هذا الشرط لا يصح إلا إذا أقت وكان القصد منه حماية مصلحة جديدة مشروعة وإذا خولف بعد استيفاء شروط صحته حكم بفسخ التصرف الأصلي أو بإبطال التصرف المخالف بناء على طلب من وضع الشرط المانع لمصلحته ، لما كان ذلك ، وكان النص في القانون المدني الجديد في المادة ٨٢٣ على أنه "١ - إذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يمنع التصرف في مال ، فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبذرا على باعث مشروع ومقصود على مدة معقولة . ٢ - ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للتصرف أو المتصرف إليه أو الغير" والنص في المادة ٨٢٤ منه على أنه "إذا كان شرط المنع من التصرف الوارد في العقد أو الوصية صحيحا طبقا لأحكام المادة السابقة فكل تصرف مخالف له يقع باطلا" ، يفيد أن المشرع — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — قد قنن ما استقر عليه الفقه والقضاء من قبل ولم يضيف جديدا إلا حسم الخلاف بين ما تردد فيه القضاء من الحكم ببطلان التصرف المخالف أو فسخ التصرف الأصلي عند مخالفة الشرط المانع فأثر أن تكون طبيعة الجزاء هو بطلان التصرف المخالف دون حاجة إلى فسخ التصرف الأصلي أما نوع الجزاء فقد أبقى عليه وهو ليس بطلانا مطلقا بل هو بطلان يتفق مع الغاية من تقرير المنع وهي حماية مصلحة خاصة مشروعة لأحد الأشخاص وهو ما صرحت به المذكرة الإيضاحية بقولها "أن الذي يطلب ببطلان التصرف المخالف هو المتصرف إذ له دائما مصلحة في ذلك ويطلبه كذلك المتصرف له أو الغير إذا كان الشرط



الممانع أريد به أن يحى مصلحة مشروعة لأحد منهما " ومن ثم يتحتم ضرورة قصر المطالبة بهذه الحماية أو التنازل عنها على صاحب المصلحة وحده ويمتنع على المحكمة الحكم بإبطالان من تلقاء نفسها ولا محل بعد ذلك للتحدى بما ورد بصدر المذكرة الإيضاحية من تحديد لنوع هذا البطلان من أنه " بطلان مطلق لعدم قابلية المال للتصرف " لما فيه من خروج عن المعنى الصحيح الواضح للنص الذى اقتصر على بيان طبيعة الجزاء وهو البطلان دون نوعه الذى يتحدد بمدلوله أخذاً بالغاية التى تغياها المشرع منه وهى حماية المصلحة الخاصة المشروعة لا المصلحة العامة (١) .

٣ - إذ كان لامصلحة للطاعن من شرط منع المطعون ضده من التصرف ، وكان الحكم قد انتهى صحيحاً إلى رفض طاب الطاعن إبطال التصرف فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا ينال منه أن يكون قد امتلخص من توجيه الطاعن إلى المطعون ضده يميناً حاسمة على قبضه سبائة جنبيه ما يفيد نزول الطاعن عن طاب بطلان نقد التنازل . إدام أن هذا الفساد فى الاستدلال لم يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن فسخ عقد التنازل لتخلف المطعون ضده عن تسليمه الأرض المتنازل عنها - وهو موضوع دعواه الفرعية - على أن الطاعن رغم إحالة الدعوى إلى التحقيق عاد وركن فى إثبات دعواه إلى اليمين الحاسمة التى خلت من تلك الواقعة ورتب على ذلك عدم جدية ادعائه ، وهذا من الحكم صحيح ذلك أن عبء إثبات تخلف أحد المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجب لفسخ العقد يقع على عاتق من يدعيه فإن عجز أو تقاعس عن إثباته تعين رفض طلب الفسخ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

(١) نقض جلسة ١٩٦٨/٦/٢٧ مجموعة المكاتب س ١٩ ص ١٢٢٢ .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتصل في أن المطعون ضده رفع الدعوى رقم ٢٥٦٢ مدنى كلى القاهرة على الطاعن  
طالباً بالحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٦٠٠ ج ، استناداً إلى أنه يدايه بهذا المبلغ  
بموجب إقرار مؤرخ ١٩٥٨/١١/٢٥ موقع عليه منه نظير تنازله عن قطعة  
أرض اشتراها من دائرة ... .. بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٥٨/٢/٢٠  
وأنه تسلمها دون أن يدفع مقابل التنازل ، أجاب الطاعن بأنه سدد هذا المقابل  
ورفع دعوى فرعية بطلب الحكم أصاياً ببطلان عقد التنازل واحتياطياً بفسخه  
مع إلزام المطعون ضده فى الحالىين بأن يرد له مبلغ الستمائة جنيه مستنداً فى طلبه  
الأصلى إلى مانص عليه فى عقد البيع من منع المشتري من التصرف فى المبيع إلا بعد  
سداد كامل الثمن ، ومستنداً فى طلبه الاحتياطى إلى أن المطعون ضده لم يقم  
بتسليمه الأرض موضوع التنازل بما يسوغ له استرداد المقابل سواء قضى  
بالبطلان أو بالفسخ ، وبعد أن قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى  
إلى التحقيق وقرر الطاعن أنه ليس لديه شهود ووجه يمينا حاسمة إلى المطعون  
ضده بأنه لم يقبض مقابل التنازل خلفها ، طلب الحاضر عن الطاعن تقسيط  
المبلغ وقرر ترك الخصومة فى الدعوى الفرعية ثم عاد بجلسته ١٩٦٨/١٠/٢٤ وتمسك  
بطلب الحكم أصاياً ببطلان عقد التنازل واحتياطياً بفسخه ، وبتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧  
قضت المحكمة (أولاً) فى الدعوى الفرعية بإثبات ترك الطاعن للطالبة بمبلغ  
الستمائة جنيه ورفض الشق الآخر منها ، (ثانياً) فى الدعوى الأصلية بإلزام  
الطاعن بأن يدفع إلى المطعون ضده مبلغ ٦٠٠ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ٩٧٩ سنة ٨٦ ق وبجلسة ١٩٧١/١٠/٢٨ قضت محكمة استئناف  
القاهرة (أولاً) فى الدعوى الأصلية بعدم جواز الاستئناف ، (ثانياً) فى الدعوى  
الفرعية برفض الاستئناف موضوعها وتأييد الحكم المستأنف . ضمن الطاعن  
فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى  
يرفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة حددت لجنة لنظره  
وفىها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على أربعة اسباب ينعر الطاعن بالسبب الاول منها



على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية على أن اليمين الحاسمة التي حلفها المطعون ضده قد حسمت الخصومة فيها فأضحى الحكم الصادر فيها نهائيا غير جائز استئنافه، في حين أن تلك اليمين جاءت قاصرة على واقعة عدم قبض المطعون ضده للمبلغ المقضى به فلا يمتد أثرها إلى أمر صحة أو بطلان عقد التنازل ولا إلى قيامه أو فسخه وهو مدار النزاع في شأنه بين الطرفين، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال.

وحيث ان هذا النمي غير منتج، ذلك أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه صحيحا إلى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدعوى الفرعية تأسيسا على صحة ونفاذ عقد التنازل موضوع النزاع — على ما سيأتي بيانه في الرد على باقي أسباب الطعن —، فإن النمي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية بالزام الطاعن بدفع مقابل التنازل يكون غير منتج، إذ أن القضاء بمقابل التنازل لا يعدو أن يكون نتيجة حتمية لصحته ونفاذه، ومن ثم لا تتحقق للطاعن من هذا السبب سوى مصلحة نظرية بحتة لا تنهض قواها لنقض الحكم.

وحيث ان الطاعن ينمي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه برفض طلبه بطلان عقد التنازل موضوع النزاع على أن توجيه الطاعن يمين حاسمة إلى المطعون ضده على واقعة قبضه بمبلغ ٦٠٠ جنيه يفيد نزوله ضمنا عن طلب البطلان رغم أن الواقعة التي انصبت عليها اليمين لا صلة لها ببطلان أو صحة عقد التنازل، كما أن الحكم المطعون فيه قصر جزاء البطلان كآثر لمخالفة شرط المنع من التصرف على نقل حق الملكية ولم يعمل في شأن حوالة الحقوق الشخصية التي انطوى عليها عقد التنازل في حين أن شرط المنع كما يرد على الحقوق العينية فلا يجوز التصرف فيها يرد أيضا على الحقوق الشخصية فلا تجوز حوالتها ومن ثم يترتب على مخالفته في الحالين بطلان عقد التنازل.



وحيث إن هذا النعى مردود بأن الفقه والقضاء في فرنسا ومصر قد استقر في ظل القانون المدني القديم — الذي لم يتناول الشرط المانع من التصرف وجزاء مخالفته — على أن هذا الشرط لا يصح إلا إذا أقت وكان المقصد منه حماية مصلحة جديّة مشروعة وإذا خواف بعد استيفاء شروط صحته حكم بفسخ التصرف الأصلي أو أبطال التصرف المخالف بناء على طالب من وضع الشرط المانع لمصلحته ، لما كان ذلك وكان النص في القانون المدني الجديد في المادة ٨٢٣ على أنه ” إذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يمنع التصرف في مال ، فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبنيا على باعث مشروع ومقصود على مدة معقولة ٢ — ويكون الباعث مشروعا متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للتصرف أو المتصرف إليه أو الغير “ ، والنص في المادة / ٨٢٤ منه على أنه ” إذا كان شرط المنع من التصرف الوارد في العقد أو الوصية صحيحا طبقا لأحكام المادة السابقة وكل تصرف مخالف له يقع باطلا “ تفيد أن المشرع — ودلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — قد قن ما امنقر عليه الفقه والقضاء من قبل ولم يضيف جديدا إلا حسم الخلاف بين ما تردد فيه القضاء من الحكم ببطلان التصرف المخالف أو فسخ التصرف الأصلي عند مخالفة الشرط المانع فأثر أن تكون طبيعة الجزاء هو بطلان التصرف المخالف دون حاجة إلى فسخ التصرف الأصلي ، أما نوع الجزاء فقد أبقى عليه وهو ليس بطلانا مطلقا بل هو بطلان يتفق مع الغاية من تقرير المنع وهي حماية مصلحة خاصة مشروعة لأحد الأشخاص وهو ما صرحت به المذكرة الإيضاحية بقولها ” أن الذي يطلب بطلان التصرف المخالف هو المتصرف إذ له دائما مصلحة في ذلك ويطلبه كذلك المتصرف له أو الغير إذا كان الشرط المانع أريد به أن يحمي مصلحة مشروعة لأحد منها “ ومن ثم يتحتم ضرورة المطالبة بهذه الحماية أو التنازل عنها على صاحب المصلحة وحده ويمتنع على المحكمة الحكم بالبطلان من تلقاء نفسها ولا محل بعد ذلك للتحدى بما ورد بصدر المذكرة الإيضاحية من تحديد لنوع هذا البطلان من أنه ” بطلان مطلق لعدم قابلية المال للتصرف “ لما فيه من خروج عن المعنى الصحيح الواضح للنص الذي اقتصر على بيان طبيعة الجزاء وهو البطلان دون نوعه الذي يتحدد بمدلوله أخذا بالغاية التي تغاهاها المشرع منه وهي حماية المصلحة الخاصة المشروعة لا المصلحة العامة ، لما كان ذلك وكان لا مصلحة

للاطاعن من شرط منع المطعون ضده من التصرف ، وكان الحكم قد انتهى صحيحا إلى رفض طلب الطاعن إبطال التصرف فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا ينال منه أن يكون قد استخلص من توجيه الطاعن إلى المطعون ضده يمينا حاسمة على قبضه الستمائة جنيه ما يفيد نزول الطاعن عن طلب بطلان عقد التنازل ما دام أن هذا الفساد في الاستدلال لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب احتياطيا الحكم بفسخ عقد التنازل لتخلف المطعون ضده عن تسليمه الأرض المتنازل عنها ، ولكن الحكم رفض هذا الطلب تأسيسا على أن الطاعن ركن في إثبات دعواه إلى اليمين الحاسمة وخلت صيغتها من الإشارة إلى واقعة عدم تسليمه الأرض مما يدل على عدم جدية الادعاء بشأنها ، وهذا من الحكم خطأ في الإسناد ذلك أن الطاعن لم يركن في إثبات دعواه بأكملها إلى اليمين الحاسمة بل قصر تلك اليمين على إثبات واقعة واحدة هي قبض المطعون ضده لمقال التنازل ولم يكن الطاعن في حاجة إلى تصمين صيغة اليمين أية إشارة إلى واقعة عدم استلامه الأرض طالما أن أوراق الدعوى جاءت خلوا من حصول هذا التسليم .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفضه طلب الطاعن فسخ عقد التنازل لتخلف المطعون ضده عن تسليمه الأرض المتنازل عنها - وهو موضوع دعواه الفرعية - على أن الطاعن رغم إحالة الدعوى على التحقيق عاد وركن في إثبات دعواه إلى اليمين الحاسمة التي خلّت من تلك الواقعة ورتب على ذلك عدم جدية ادعائه ، وهذا من الحكم صحيح ذلك أن عبء إثبات تخلف أحد المتعاقدين من تنفيذ التزاماته الموجبة لفسخ العقد يقع على عاتق من يدعيه فإن عجز أو تقاعس عن إثباته تعين رفض طلب الفسخ ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المنشأ محمود عباس العراوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
مصطفى كحل سام ، ومصطفى الفقى ، ومجد البندارى العيسى ، ومجد عبد الحامق البغدادى .

( ٣٢٧ )

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٢ القضائية :

أحوال شخصية " نفقة الصغير " . حكم " ما يعد قصورا " . ريع .

نفقة الصغير إذا كانت ذات مال - حاضر . تقع في ماله ولا تجب على أبيه . إغفل المحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن بأن ما كان ينفقه على أولاده يزيد على ما كان يغله العتار الملوك لهم الذى يطالبونه بريعه . إغفاله أيضا بحث دفاته أنه تمام بإصلاحات وإنشاءات بذلك العتار . قصور .

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في سرده لأسباب الاستئناف أن الطاعن تمسك فيها بأن ما كان ينفقه على أولاده المطعون ضدهم يزيد اضعافا على ما كان يغله العتار وأنه قام بإصلاح وتجديد العقار خلال فترة إدارته له وشيد طابقا جديدا احتسب الميسر ريعه وأغفل احتساب تكاليف الإصلاح والتشيد ، كما ردد ذلك الدفاع بتفصيل في مذكرته ، ولما كان ذلك وكان من المقرر شرعا وفقا للراجح في مذهب ابن حنيفة الواجب الإتيان عملا بنص المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء المحاكم الشرعية والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب تلك المحاكم ، أن الصغير - إبننا كان أم بنتا - إذا كان ذا مال حاضر فإن نفقته تقع في ماله ولا تجب على أبيه ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم شهادات بتواريخ ميلاد أولاده ، المطعون ضدهم في .. للتدليل على قصرهم غالبية الفترة المطالب بالريع عنها ، كما قدم حافظة أخرى بجلسة .. ضمها أربع شهادات رسمية من قلم الضريبة على العقارات المبنية موضحا بها حالة العقارين موضوع التداعى ودرهما قبل شرائها وبعد ذلك للتدليل على تضاعف ريعهما نتيجة إقامته من إصلاحات



وإنشاءات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد كلية عن الشق الأول من دفاع الطاعن الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى وأطرح شقه الثاني بقوله "أن الطاعن لم يقدم ما يدل على الإصلاحات والتحسينات" ملتفتا عن النعديت بشيء عن الشهادات الصادرة من قلم الضريبة على العقارات المبذبة عن حالة ورجح العقارين موضوع التداعى قبل شرائهما وبعده مع ما قد يكون لهذه المستندات من دلالة في هذا الخصوص ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصر البيان مما يتعين نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدهم رفعوا على والدهم الطاعن الدعوى رقم ١٢٠٧ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى الاسكندرية طالبين الحكم بإلزامه بأن يقدم كشف حساب مؤيدا بالمستندات عن غلة حصتهم البالغ قدرها ١٣ ط و ١٢  $\frac{٣٩}{٤}$  من فى العقارين رقمى ١٤ و ١٤ و ١٤ بشارع الشوربجى بقسم الجمرك وندب خير لفحص الحساب وبيان ما فى ذمته لهم من الغلة من تاريخ ملكيتهم لها حتى تقديم تقريره باعتبار أنه وضع يده عليها ولم يدفع لهم نصيبهم فيها ، وبتاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٦٧ قضت المحكمة بندب خير لتحقيق وضع اليد على العقارين وسببه ومدته وتقدير صافى ريعهما فى المدة المطالب بها ، فقـدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن الطاعن كان يضع يده على العقارين منذ شراء حصص المطعون ضدهم حتى ١٩٦٦/١٢/٣١ وذلك بصفته وليا شرعيا عليهم وأنه لم يدفع لهم شيئا من الربح المستحق لهم خلال تلك الفترة ومقداره ٣١٤٩ جنيه و ٦٠٥ مليمات ، وبتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٦٩ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهم المبلغ المشار إليه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم

بالإستئناف رقم ٩٧٠ لسنة ٢٥ ق الاسكندرية طالبا إلغائه و رفض الدعوى ،  
وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن  
في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى  
بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة  
حدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه  
مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك بصحيفة  
الإستئناف ومذكرته الشارحة بأن ما أنفقه على أولاده المطعون ضدهم أثناء  
فترة قصرهم يزيد كثيرا على غلة حصصهم بالعقارين موضوع التداعى ونفقتهم  
هذه تقع في مالهم مادام لهم مال حاضر وفق أرجح الآراء في المذهب الحنفى ،  
كما أنه قام بإصلاح هذين العقارين وتجديدهما مما أدى إلى زيادة غلتهما  
واستغرقت تكاليف الإصلاح والتجديد غالبية الربح حسبما يتضح من الشهادات  
الرسمية المقدمة منه والمستخرجة من قلم الضريبة على العقارات المبنية بمحافضة  
الاسكندرية ، ورغم أن هذا الدفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى في الدعوى  
فإن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه بجاء مشوبا بالقصور في التسبيب مما  
أدى به إلى مخالفة القانون .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه  
يبين أنه أثبت في سرده لأسباب الإستئناف أن الطاعن تمسك فيها بأن  
ما كان ينفقه على أولاده المطعون ضدهم يزيد أضعافا على ما كان يغله العقار  
وأنه قام بإصلاح وتجديد العقار خلال فترة إدارته له وشيد به طابقا جديدا  
احتسب الخبير ريعه وأغفل احتساب تكاليف الإصلاح والتشييد كما ردد  
ذلك الدفاع بتفصيل في مذكرته المقدمة بجلسة ١٨ يناير سنة ١٩٧٢ ،  
لما كان ذلك، وكان من المقرر شرعا وفقا للراجح في مذهب أبى حنيفة الواجب  
الاتباع عملا بنص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء  
المحاكم الشرعية والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب تلك المحاكم ، أن الصغير  
— إبننا كان أم بنتنا — إذا كان ذا مال حاضر فإن نفقته تقع في ماله  
ولا تجب على أبيه ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن

قدم شهادات بتواريخ ميلاد أولاده المطعون ضدهم في ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٩ للتدليل على قصرهم غالبية الفترة المطالب بالريع عنها ، كما قدم حافظة أخرى بجلسة ١٩٧١/٢/٢٣ ضمنها أربع شهادات رسمية من قلم الضريبة على العقارات المبنية موضحاً بها حالة العقارين موضوع التـداعى وريعهما قبل شرائهما وبعده وذلك للتدليل على تضاعف ريعيهما نتيجة ما قام به من إصلاحات وإنشاءات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد كلية عن الشق الأول من دواعى الداعى الجوهري الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وأطرح شقه الثانى بقوله ، "ان الداعى لم يقدم ما يدل على الإصلاحات والتحسينات " منتفعا عن التحدث بشيء عن الشهادات الصادرة من قلم الضريبة على العقارات المبنية عن حالة وريع العقارين موضوع التـداعى قبل شرائهما وبعده مع ما قد يكون لهذه المستندات من دلالة فى هذا الخصوص ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصر البيان مما يتعين معه نقضه .



## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمود عباس العمرأوى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
مصطفى كمال سليم ، ومصطفى الفقى ، محمد البندارى العشرى ، أحمد صيف الدين سابق .

( ٣٢٨ )

. الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) بطلان "بطلان التصرفات" . محاماة . وكالة .

دعوى بطلان العقد . عدم إقامة مدعى البطلان الدليل على أن الشق للبطلان أو القابل للإبطال لا ينفصل عن جملة التعاقد . أثره . بطلان هذا الشق وحده . م ١٤٣ مدنى . مثال فى وكالة محام .

( ٢ ) نقض "السبب الجديد" . محاماة .

عدم تمسك الطائفة أمام محكمة الموضوع بأن عقد الوكالة الصادر منها للمحامى تم بناء على وساطة محام . عدم جواز الذى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٣ ) محكمة الموضوع "تقدير الدليل" . نقض "أسباب الطعن" .  
إثبات .

تقدير الشهادة — ولو كانت تتولا — مسألة موضوعية . عدم جواز الجدل فيها أمام محكمة النقض .

( ٤ ، ٥ ) قانون "مريان القانون من حيث الزمان" . محاماة "أتعاب المحامى" . وكالة .

( ٤ ) عقد وكالة المحامى . انتماده وانقضاؤه قبل نفاذ قانون المحاماة ٩١ لسنة ١٩٦٨ .  
أثره . عدم انطباق هذا القانون عليه .

( ٥ ) أتعاب المحامى المنفق عليها أو الذى تدفع طوعا قبل تنفيذ الوكالة . خضوعها لتقدير القاضى . م ٤٤ ق المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ٤٠٩/٢ مدنى .

## (٦ و ٧) وكالة . تعويض "التعويض الاتفاقي" . محاماة .

( ٦ ) عقد وكالة المحامي بأجر . الاتفاق فيـه على استحقاق الوكيل مبداء معينة كتعويض اتفاق إذا ما عزل من الوكالة دون سبب . غير مخالف للنظام العام . هذا الاتفاق يعد شرطاً جزائياً حدد مقدماً قيمة التعويض .

( ٧ ) التعويض اتفاق عليه بين المحامي وموكله في - المدة عزلته من الوكالة دون سبب . قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لا يمنع من تطبيق أحكام المادة ٣٢٤ مدني عليه . عدم استحقاقه إذا أثبت الموكل أن الوكيل لم يصبه ضرر . خضوعه بتقدير القضاء بالتخفيض .

١ - تنص المادة ١٤٣ من القانون المدني على أنه "إذا كان العقد في شق منه باطلاً أو قابلاً للإبطال ، فهذا الشق وحده هو الذي يبطل ، لا إذا تبين أن العقد ما كان يتم بغير الشق الذي وقع باطلاً أو قابلاً للإبطال فيبطل العقد كله" ومفاد ذلك أنه إذا لم يقيم من يدعي البطلان الدليل على أن الشق الباطل أو القابل للإبطال لا ينفصل عن جملة التعاقد يظل ما بقي من العقد صحيحاً باعتباره عقداً مستقلاً ويقتصر البطلان على الشق الباطل وحده ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة اقتصرت في تمسكها ببطلان عقد الوكالة على مجرد اشتماله على شرط تقدير أجرة الوكالة بنسبة من صافي الأجرة بعد التصفية على خلاف ما تقضي به المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ المنطبق على الواقعة وعلى شرط جزائي يلزمها بأن تدفع للوكيل مبلغ ... .. إذا عزاته في وقت مناسب فإن بطلان هذين الشرطين أو أحدهما لا يترتب عليه بطلان العقد كله ما دامت هي نفسها لم تقيم الدليل على أن الشق الباطل لا ينفصل عن جملة التعاقد ويضحى نعيها ببطلان العقد - في غير محله .

٢ - إذا كانت الطاعنة لم تملك أمام محكمة الموضوع بأن عقد الوكالة - الصادرة منها للمحامي - تم بناء على وساطة سمسار فلا يقبل منها أن تثير هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه سبب قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع حتى يتسنى لها أن تحققه وأن تقدره .

٣ - تقدير الشهادة - ولو كانت تقولا - مسألة موضوعية ، ومتى اطمأن لها وجدان المحكمة فلا يصح الجدل فيها أمام محكمة النقض .

٤ — القانون يسرى بأثر فوري مباشر فيحكم الوقائع اللاحقة لتاريخ العمل به دون السابقة عليه إلا بنص خاص ، وإذا كان عقد الوكالة موضوع ادعى — الصادر للحامي — قد انعقد وترتبت عليه آثاره وانقضى بانذار الموكل للوكيل مورث المطعون ضدهم في ١٣/٣/١٩٦٨ أى قبل نفاذ قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذى عمل به من تاريخ نشره وفق المادة الخامسة من مواد اصداره ، فإن أحكامه لا تمتد إلى العقد موضوع الدعى .

٥ — نص المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ المنطبق على واقعة الدعى ، مفاده أن أنعاب المحامى المتفق عليها أو التى تدفع طوما قبل تنفيذ الوكالة تخضع لتقدير القاضى طبقا لما تقتضى به الفقرة الثانية من المادة ٩٠٧ من القانون المدنى ، فان الحكم المطعون فيه إذ اقتصر فى رفض طلب الطاعة استرداد المبلغ على أنه مقدم أنعاب دون أن يستظهر ما إذا كانت هناك ظروف أثرت فى الموكل ( الطاعة ) تأثيرا حمله على أداء مقابل يزيد كثيرا عما يقتضيه الحال فيخضعه لتقديره وفقا لما يستصوبه مراعىا الأعمال التى قام بها الوكيل ( مورث المطعون ضدهم ) والجهد الذى بذله وأهميته وثروة الموكل ، ولكنّه أغفل ذلك وحجبه عنه تطبيقه حكم المادة ١٢٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ خطأ على واقعة الدعى فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب .

٦ — إن ما نص عليه فى البند الثالث من عقد الوكالة — الصادر من الطاعة للحامى — من أنه " لا يجوز للطاعة عزل مورث المطعون ضدهم من عمله طالما كان يقوم به طبقا للاصول القانونية فاذا عزله قبل انتهاء العمل دون سبب يدعو لذلك التزمت بتعويض اتفاقى لا يقبل المجادلة مقداره ٥٠٠٠ ج يستحق دون تنبيه أو انذار أو حكم قضائى " هو اتفاق صحيح فى القانون ولا مخالفة فيه للنظام العام لأن الوكالة بأجر وهو صريح فى أنه شرط جزائى حدد مقدما قيمة التعويض بالنص عليه فى العقد طبقا لما تقتضى به المادة ٢٢٣ من القانون المدنى .



٧ — تقضى المادة ٢٢٤ من القانون المدني بأنه "لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه ضرر ، ويجوز للقاضي أن يخفض هذا التعويض إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغافيه إلى درجة كبيرة أو أن الالتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه . ويقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام الفقرتين السابقتين ، وإذا كان قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي يحكم واقعة الدعوى لا يمنع من تطبيق هذا النص على التعويض المتفق عليه بين المحامي وموكله في حالة عزله من الوكالة ، لما كان ذلك ، فإن مبلغ الـ ٥٠٠٠ ج المتفق عليه بين مورث المطعون ضدهم وبين الطاعنة كشرط جزائي على إحلالها بالتزامها بعدم عزله قبل إتمام العمل دون سبب يدعو لذلك لا يكون مستحقا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يصبه ضرر ، وإذا لم يثبت ذلك وأصبح التعويض مستحقا فإنه يخضع لتقدير القضاء بالتخفيض إذا أثبت المدين مبرره المنصوص عليه في المادة ٢٢٤ من القانون المدني ، وإذا قضى الحكم على الطاعنة بالمبلغ المذكور باعتبار أنه تعويض اتفاقي محدد لا يقبل المجادلة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجه ذلك عن إخضاع هذا التعويض لتقدير المحكمة مما يوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم بعد أن رفض طلبه لإصدار أمر أداء رفع الدعوى رقم ٢١٥٠ سنة ١٩٦٨ مدني كلى القاهرة على الطاعنة طالبا إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠٠ ج مع الفوائد استنادا إلى أنها بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٦٧/١/٢٨ وكلته عنها بصفته محاميا في أعمال تصفية تركة مورثها المرحومة ... المعينة هي وأختها ... مصفين لها ، وقد نص في العقد على إلزامها بأن تدفع

له مبلغ ٥٠٠٠ ج في حالة عزلها له من الوكالة بدون سبب ، وأنه يطالبها بالتعويض المتفق عليه لإخلالها بهذا الالتزام ، ودفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني ، وطلبت في الموضوع رفضها لبطلان عقد الوكالة إذا شتم على شرط المشاركة في الأرباح وعلى شرط جزائي يحرمها من حقها في عزل وكيلها ويجعل الوكالة أبدية ، كما رفعت على مورث المطعون ضدهم الدعوى رقم ٢٣٢١ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة طالبة فيها إلزامه بأن يرد لها مبلغ ٥٠٠ ج وفوائده الذى قبضه منها تنفيذاً للعقد ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعوى قضت بتاريخ ١٩٦٩/٥/٤ بأحالتها إلى التحقيق ليثبت مورث المطعون ضدهم أن الطاعنة عزلته من الوكالة بدون عذر مقبول ولثبت الطاعنة أنه لم يتم بتنفيذ أعمال الوكالة التى التزم بها ، وبعد أن تم التحقيق قضت بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٣ بعدم قبول الدعوى ٢١٥٠ لسنة ١٩٦٨ لرفعها بغير الطريق القانوني ورفض الدعوى ٢٣٢١ لسنة ١٩٦٨ ، فاستأنف مورث المطعون ضدهم الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢١٥٠ لسنة ١٩٦٨ بالاستئناف رقم ٢٢٩ لسنة ٨٨ ق القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته ، واستأنفت الطاعنة الحكم الصادر فى الدعوى ٢٣٢١ لسنة ١٩٦٨ بالاستئناف رقم ٣٨٥٢ لسنة ٨٧ ق القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ، والمحكمة ضمت الاستئنافين وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٣١ قضت بإلغاء الحكم الصادر فى الدعوى ٢١٥٠ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهم — الذين حلوا محل مورثهم — مبلغ ٥٠٠٠ ج وفوائده بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٩٦٨/٤/٢٩ حتى السداد وبتأييد الحكم الصادر برفض الدعوى ٢٣٢١ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بشقيه بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم للوجهين الأول والثالث ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحث إن الطعن أقيم على خمسة أوجه ، تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب وفى بيان ذلك تقول أن الحكم قضى بصحة عقد الوكالة الصادرة عنها للمحامى مورث



المطعون ضدهم دون أن يرد على دفاعها بأن العقد وقع باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته نص المادة ٤٧٢ من القانون المدني والمادة ٤٤ من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي يحكم الواقعة لإشماله على شرط المشاركة في الأرباح وعلى شرط جزائي في حالة إنهاء الوكالة بما يحول بينها وبين إنهاؤها بالمخالفة للفقرة الأولى من المادة ٧١٥ من القانون المدني ، ولأنه تم بواسطة سمسار ، والسمسرة بالنسبة لتوكيل المحامي محرمة تحريما من النظام العام بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المادة ١٤٣ من القانون المدني تنص على أنه "إذا كان العقد في شق منه باطلا أو قابلا للإبطال فهذا الشق وحده هو الذي يبطل ، إلا إذا تبين أن العقد ما كان يتم بغير الشق الذي وقع باطلا أو قابلا للإبطال فيبطل العقد كله " . ومفاد ذلك أنه إذا لم يقم من يدعي البطلان الدليل على أن الشق الباطل أو القابل للإبطال لا ينفصل عن جملة التعاقد يظل ما بقي من العقد صحيحا باعتباره عقدا مستقلا ويقتصر البطلان على الشق الباطل وحده ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعة اقتضت في تمسكها ببطلان عقد الوكالة على مجرد اشماله على شرط تقدير أجرة الوكالة بنسبة من صافي التركة بعد التصفية على خلاف ما تقضى به المادة ٤٤ من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ المنطبق على الواقعة وعلى شرط جزائي يلزمها بأن تدفع للوكيل مبلغ ٥٠٠٠ ج إذا عزلته في وقت غير مناسب فإن بطلان هذين الشرطين أو أحدهما لا يترتب عليه بطلان العقد كله ما دامت هي نفسها لم تقم الدليل على أن الشق الباطل لا ينفصل عن جملة التعاقد ويضحي نعيها في هذا الشأن في غير محله ولما كان ذلك وكانت الطاعة لم تنسك أمام محكمة الموضوع بأن عقد الوكالة تم بناء على وساطة سمسار فلا يقبل منها أن تشير هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه سبب قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع حتى يتسنى لها أن تحققه وأن تقدره ، لما كان ما تقدم فإن النعي بالوجه الثاني يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الرابع هو الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن الحكم المطعون فيه اعتد في قضائه بالتعريض بشهادة الأستاذ ... من أن الوكيل (مورث المطعون ضدهم)



قام ببعض أعمال التصفية الموكلة فيها ، وأن الطاعنة وإبنتها قد حالا بينه وبين إتمامها ، في حين أن أقوال الشاهد بأن مورث المطعون ضدهم عقد اجتماعا أو اجتماعين ، ورد على نموذج الضرائب ونشر عن التصفية لا يعد قياما بشيء من تصفية التركة الموكلة فيها ، وما قاله الشاهد نقلا عن مورث المطعون ضدهم من أن الطاعنة وولدها منعا الوكيل من إنجاز ما وكل فيه لا يصح الاستدلال به لأنها شهادة سماعية بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه بما له أصل ثابت في الأوراق أن الأستاذ ... .. شهد بالتحقيقات أمام محكمة أول درجة بأنه موكل في تصفية التركة من السيدة ... .. أخت الطاعنة وأنه كان يشترك مع مورث المطعون ضدهم الموكلة من الطاعنة في أعمال التصفية وقد أرسل له هذا الأخير خطابا يدعو فيه إلى قسمة أرض التركة الكائنة بالاسكندرية ، ونشر بالصحف عن وكالته ، ودعا دائني التركة لتصفية ديونهم ، وحرر عريضة طعن عن ضريبة التركات وقعها معه وقدمها لمصلحة الضرائب ، كما اجتمعا بالطاعنة وأختها لتصفية الخلاف بينهما واتفقوا على مبدأ التصفية عن أرض الاسكندرية على أن يقوم ابن الطاعنة باحضار الخرائط اللازمة لذلك إلا أنه دلم من مورث المطعون ضدهم أن ابن الطاعنة لم ينجز وعده ، كما أرسل له مورث المطعون ضدهم خطابا يقترح فيه تقسيم المنقولات بين الطاعنة وأختها وأضاف الشاهد أنه لا يعتقد أن مورث المطعون ضدهم كان السبب في تعطيل التصفية ، وهذا الذي قرره الشاهد واعتدت به محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية يسوغ نقلا ما استخلصه الحكم من أن مورث المطعون ضدهم قام ببعض أعمال التصفية وأنه لم يكن المعوق لها بل الطاعنة وإبنتها باجسامه عن إنجاز وعده بتقديم الخرائط ، فإذا كان ذلك ، وكان تقدير الشهادة ولوتقولا مسألة موضوعية ومتى اطمان لها وجدان المحكمة فلا يصح الجدل فيها أمام محكمة النقض فانه يتعين رفض هذا الوجه من النعي .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وتبيانا لذلك نقول إن الحكم قضى برفض طلبها إلزام المطعون ضدهم برد مبلغ الـ ٥٠٠ ج الذي قبضه مورثهم منها موضوع

الدعوى رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة تأسيسا على أن هذا المبلغ مقدم أتعاب ، ولما كانت قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المبلغ المذكور سلم لمورث المطعمون ضدهم للصرف منه على أعمال الوكالة مما يلزمه بتقديم حساب عنه للقضاء كما أن وصفه بأنه مقدم أتعاب يخضعه لتقدير القضاء أيضا فلا يصلح هذا الوصف بمجرد إلزامها به ، فكان على الحكم المطعمون فيه أن يبين وجه استحقاق مورث المطعمون ضدهم له وقد خلت أسبابه من بيان ذلك بما يجعله مشوبا بخالفه القانون والقصور في التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعمون فيه أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن مورث المطعمون ضدهم لم ينفذ العمل الذى وكل فى أدائه وقد ذهب الحكم المطعمون فيه إلى أن " المادة ١٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة تنص على أن للوكيل أن يعمل محاميه وفى هذه الحالة يكون ملزما بدفع كامل الأتعاب من تمام المهمة الموكولة إلى المحامى إذا كان لا يستند إلى سبب مشروع وقد جاء هذا النص استنادا إلى القاعدة العامة التى وردت فى المادة ٢/٧٠٩ من القانون المدنى واتى تنص على أنه إذا اتفق على أجر الوكالة كان هذا الأجر خاصا لتقدير المأضى إلا إذا دفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة ، ولما كان القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ لاحقا فى مدوره على القانون المدنى فضلا عن أنه قانون خاص فإن أحكامه هى الواجبة للإعمال على الدعوى المسائلة " . وهذا الذى أورده الحكم خطأ فى القانون ذلك أن القانون يسرى بأثر فوري مباشر فيحكم الوقائع اللاحقة لتاريخ العمل بدون السابقة عليه إلا بنص خاص ، وإذا كان عقد الوكالة موضوع الدعوى قد انعقد وترتبت آثاره وانقضى إنذار الموكلة للوكيل مورث المطعمون ضدهم فى ١٣/٣/١٩٦٨ أى قبل نفاذ قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذى عمل به من تاريخ نشره . وفق المادة الخامسة من مواد إصداره ، فإن أحكامه لا تمتد إلى العقد موضوع الدعوى — لما كان ذلك وكان الحكم المطعمون فيه قد استخلص أن مبلغ الـ ٥٠٠ ج المتفق على دفعه لمورث المطعمون ضدهم عند بدء العمل مقدم أتعاب وهو استخلاص صائب وله سند من الأوراق مما يجعل الجدل فى شأن ذلك غير مقبول ، وكان نص المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦



لسنة ١٩٥٧ المنطبق على واقعة الدعوى ، مفاده أن أتعاب المحامي المتفق عليها أو التي تدفع طوعا قبل تنفيذ الوكالة تخضع لتقدير القاضي طبقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون المدني ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اقتصر في رفض طلب الطاعنة استرداد مبلغ الـ ٥٠٠ ج على أنه مقدم أتعاب دون أن يستظهر ما إذا كانت هناك ظروف أثرت في الموكل ( الطاعنة ) تأثيرا حملا على أداء مقال يزيد كثيرا عما يقتضيه الحال فيخصمه لتقديره وفقا لما يستصوبه مراعيًا الأعمال التي قام بها الوكيل ( مورث المطعون ضدهم ) والجهد الذي بذله وأهميته وثروة الموكل ولكنه أغفل ذلك وحجبه عنه تطبيقه حكم المادة ١٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ خطأ على واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يوجب نقضه .

وحيث أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول والثالث الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه في الدعوى ٢١٥٠ لسنة ١٩٦٨ مدني كلى القاهرة بالزامها بأن تدفع مبلغ ٥٠٠٠ ج وفوائده المشترطة في العقد دفعه لمورث للمطعون ضدهم عند عزله من الوكالة بدون سبب يبرر ذلك على أساس أن المادة ١٢٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أباحت للمحامي أن يتقاضى أتعابه كاملة في حالة عزله من الوكالة ، مع أن هذا القانون لاحق في صدوره على واقعة الدعوى فهو لا يسرى عليها وإنما تحكمها المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي نشأت في ظله وهي محض أتعاب المحامي لتقدير القضاء طبقا لما تقضى به المادة ٧٩ من القانون المدني ، كما أن الشرط الجزائي في العقد الخاص بمبلغ الـ ٥٠٠٠ ج ينحصر لهذا التفسير وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالزامها بالمبلغ دون أعمال تقدير المحكمة فيه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي شديد ذلك أن ما نص عليه في البند الثالث من عقد الوكالة المؤرخ ١٩٦٧/١/٢٨ من أنه ” لا يجوز للطاعنة عزل مورث المطعون ضدهم من عمله طالما كان يقوم به طبقا للأصول القانونية فاذا عزله قبل انتهاء العمل دون سبب يدعو لذلك ألزمت بتعويض اتفافي لا يقبل المحادلة مقدار ٥٠٠ ج يستحق دون تنبيه أو إنذار أو حكم قضائي “ هو اتفاق صحيح ولا مخالفة فيه



للنظام العام لأن الوكالة بأجر وهو صريح في أنه شرط جزائي حدد مقدما قيمة التعويض بالنص عليها في العقد طبقا لما تقضى به في المادة ٢٢٣ من القانون المدني، ولما كان نص المادة ٢٢٤ من القانون المذكور يقضى بأنه "لا يكون التعويض الاتفاقى مستحقا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه ضرر"، ويجوز للقاضي أن ينخفض هذا التعويض إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة أو أن الالتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه، ويقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام الفقرتين السابقتين وكان قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي يحكم واقعة الدعوى — على ما سبق به البيان — لا يمنع من تطبيق هذا النص على التعويض المتفق عليه بين المحامي وموكله في حالة عزله من الوكالة — لما كان ذلك فإن مبلغ الـ ٥٠٠٠ ج المتفق عليه بين مورث المطعون ضدهم وبين الطاعنة كشرط جزائي على إخلالها بالتزامها بعدم عزله قبل إتمام العمل دون سبب يدعو لذلك لا يكون مستحقا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يصبه ضرر، وإذا لم يثبت ذلك وأصبح التعويض مستحقا فإنه يخضع لتقدير القضاء بالتخفيض إذا أثبت المدين مبرره المنصوص عليه في المادة ٢٢٤ من القانون المدني، وإذا قضى الحكم على الطاعنة بالمبلغ المذكور باعتبار أنه تعويض اتفاقى محدد لا يقبل المجادلة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وقد حجب ذلك عن إخضاع هذا التعويض لتقدير المحكمة مما يوجب نفيه في هذا الخصوص.

وحيث أنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه بشقيه لوجوه النفي الأول والثالث والخامس ورفضه فيما عدا ذلك.

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المهدى ،  
وسعد الشاذلى ، وحسن مهران حسن ، ومحمد الباجورى .

( ٣٢٩ )

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) إيجار " إيجار أماكن " .

حظر شغل أكثر من مسكن لشخص واحد في بلد واحد دون مبرر مستأجرا كان أم مالكا  
م ١/٥ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لكل ذى مصلحة مالكا كان للعقار أو طالب استئجار  
حق إخلاء الشاغل للسكن .

( ٢ ) محكمة الموضوع . نقض . إيجار .

الجدل الموضوعى في تقدير الدليل . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . مثال بشأن  
إيجار الأماكن .

( ٣ ) حكم " تسبيب الحكم " . إيجار " إيجار الأماكن " .

عدم إلزام الحكم الاستثنائي بالرد على ما يخالفه من أسباب الحكم الابتدائي من أقام قضاءه  
على ما يحمله . مثال في إيجار أماكن .

١ — مؤدى نص المادة ١/٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار  
الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن المشرع قد حظر على كل  
من المالك والمستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن واحد في البلد الواحد دون  
مبطل مشروع يقتضيه . ولأن رتبت المادة ٤٤ من ذات القانون جزاء جنائيا  
يوقع على كل من يخالف حكم المادة الخامسة مالفة الذكر سواء كان مستأجرا  
أم مالكا ، إلا أن ذلك لا ينفي أحقية كل صاحب مصلحة سواء كان مالكا  
للعقار المراد الإخلاء منه أو طالب استئجار فيه لإعمال الجزاء المدنى بإخلاء

المخالف ، وإلا كان ذلك تجافيا عن الحكمة التي تفيهاها الحظر — طبقا لما أوردته المذكرة الإيضاحية — من الحرص على توفير المساكن ، وكان لا محل للقول بأن أسباب إخلاء المستأجر قد وردت على سبيل الحصر في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وليس من بينها مخالفة ذلك الحظر ، لأن ما أوردته هذه المادة تحديد للحالات التي يجوز للمؤجر وحده من أجازها طلب إخلاء العين من المستأجر ، وهي حالات تباير حالة مخالفة حظر احتجاز أكثر من مسكن واحد في البلد الواحد والتي لا يتعلق بها حق المؤجر باعتباره مؤجرا فحسب ، بل يفيد منها كل ذي مصلحة سواء كان طالب استئجار أو مالكا ، ولذلك خصت هذه الحالة بنص مستقل ، إذ كان ذلك ، وكان ما يذهب إليه الطاعن من قصر الجزاء المدني على مجرد رفع الدعوى — بتخير المخالف في الاحتفاظ بأحد المساكن التي يشغلها لا يسانده النص وكان المناط في الدعوى بهذه المثابة ليس فسخ العقد وإنما الإخلاء استجابة لنص قانوني ملزم يقضى بمنع شغل أكثر من مسكن لشخص واحد بغير مقتض ، وهو ما يتصور بالنسبة للمالك المخالف أو المستأجر على سواء ، لما كان ما تقدم وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أقامت دعواها بطلب إخلاء شقة النزاع مؤسسة إياها على حاجتها إليها لتقطن فيها وأولادها الفصر بعد تهجيرهم إجباريا من بور سعيد إلى دمياط وعلى عدم وجود سكن خاص لها بهذه المدينة الأخيرة فإن مصلحتها القانونية في الدعوى تكون متحققة ويكون الحكم — بالإخلاء — قد وافق صحيح القانون .

٢ — متى كان البين مما قرره الحكم أنه أقام قضاءه — بالإخلاء — وفي استدلال سائق على اطمئنانه في حدود سلطته الموضوعية المطلقة لأقوال شاهدي الإثبات اللذين اتفقت أقوالهما على احتجاز الطاعن لنفسه مسكنا بالاور الرابع من العمارة المملوكة له بالإضافة إلى شقة النزاع ، ولا يعدوا النعي الموجه إليها كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وكانت شهادة الإثبات سالفة الذكر تكفي وحدها دعامة لحمل الحكم فان تطرقه من بعد إلى الاستدلال على احتجاز الطاعن مسكنا بعمارة بحصول إعلانه فيها



وبالمستخرج الرسمي الصادر من مراقبة الضرائب العقارية يكون استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه

٣ - لا الزام على الحكم الاستثنائي بالرد على ما يخالفه من أسباب الحكم الابتدائي ما دام قد أقام قضاءه على ما يكفي لحمله لأن في ذلك الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفه .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التثري الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ مدني على الطاعنين أمام محكمة إدمياط الابتدائية طالبة إلزامه بإخلاء العين الموضحة بصحيفة افتتاحها وتسليمها لها ، وفي بيان ذلك قالت أنه بعقد مؤرخ ١٧/١١/١٩٦١ استأجر الطاعن من مورثها شقة بالعقار رقم ١٥٥ شارع سعد زغلول بدمياط ، وبعد عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ هجرت وأطفالها القصر إجباريا إلى دمياط دون أن يكون لهم بها سكن خاص . واذ اشترى الطاعن عقارا بدمياط وشيد عليه عمارة واحتجز الطابق الخامس ليكون سكنا خاصا له وأقام به فعلا ، مخالفا نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البين ، وبتاريخ ٨/٤/١٩٧٠ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المطعون عليها أن للطاعن سكنين بدمياط وأنه احتجزهما دون مقتضى وبتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٠ - وبعد سماع شهود الطرفين - حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٧ من ٢ ق مدني دمياط طالبة إلغاءه والحكم بطلباتها ، وبتاريخ ٩/١٠/١٩٧٠ حكمت محكمة استئناف المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعن من هين النزاع وتسليمها للمطعون عليها . طعن الطاعن في هذا الحكم

بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض للطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالحراسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، ينجر الطاعن بأولها دلى الحكم المضعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه باخلاء من شقة النزاع على أن أعمال نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ حال مخالفته لا يكون إلا عن طريق رفع دعوى الإخلاء يقيمها ذو المصلحة وقد يكون هو المالك ، في حين أن المادة الخامسة سالفة الذكر لم ترتب أى جزاء مدنى على مخالفة احتجاز الشخص لأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى اكتفاء بالجزاء الجنائى المنصوص عنه في المادة ٤٤ من القانون ، وإذا استهدف المشرع من المادة الحرس على توفير المساكن وتهيئة السبيل أمام المواطنين ، فان المقصود بالحماية هو ذو المصلحة طالب السكنى دون المالك المؤجر ، لأن أسباب الإخلاء المخولة للمؤجر واردة في القانون على سبيل الحصر ، وليس الجمع بين مسكنين من بينها ، كما أن مذهب الحكم في منحويل المالك المؤجر إقامة دعوى الإخلاء يفترض اقتضار الحظر على المستأجر وحده على خلاف إطلاق النص بالنسبة للمستأجر والمالك ، بحيث لا يكون هناك سبيل لرفع الدعوى على المالك المخالف بالصورة السالفة التى تقوم على فسخ الإيجار لاستحالة تصورها بالنسبة اليه ، ويكون الإجراء الواجب الإتياع سواء كان المخالف مالكا أو مستأجرا هو رفع الدعوى بالتخيير بين أحد المسكنين لا بالإخلاء ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المستأجرين على أنه لا يجوز لشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى يدل على أن المشرع قد حذر على كل من المالك والمستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن واحد في البلد الواحد دون مبرر مشروع يقتضيه ولئن رتب المادة ٤٤ من ذات القانون جزاء جنائيا يوقع على كل من يخالف



حكم المادة الخامسة سالفة الذكر سواء كان مستأجرا أم مالكا ، إلا أن ذلك لا ينفي أحقية كل صاحب مصلحة سواء أكان مالكا للعقار المراد إخلاء فيه أو طالب استئجار فيه لأعمال الجزء المدني بإخلاء المخالف ، وإلا كان ذلك تجافيا عن الحكمة التي تغيها الحظر — طبقا لما أوردته المذكرة الإيضاحية — من الحرص على توفير المساكن ، وكان لا عمل للقول بأن أسباب إخلاء المستأجر قد وردت على سبيل الحصر في المادة ۲۳ من القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ وليس من بينها مخالفة ذلك الحظر ، لأن ما أوردته هذه المادة تحديد للحالات التي يجوز للمؤجر وحده من أجلها طلب إخلاء العين المؤجرة من المستأجر ، وهي حالات تغاير حالة مخالفة حظر احتجاز أكثر من مسكن واحد في البلد الواحد والتي لا تتعلق فيها حق المؤجر باعتباره مؤجرا فحسب ، بل يفيد منها كل ذي مصلحة سواء كان طالب استئجار أو مالكا ، ولذلك خصت هذه الحالة بنص مستقل ، لما كان ذلك ، وكان ما يذهب إليه الطاعن من قصر الجزء المدني على مجرد رفع الدعوى بتخيير المخالف في الاحتفاظ بأحد المساكن التي يشغلها لا يسانده النص ، وكان المناط في الدعوى بهذه المثابة ليس فسخ العقد وإنما الإخلاء استجابة لنص قانوني ملزم يقضى بمنع شغل أكثر من مسكن لشخص واحد في بلد واحد بغير مقتض ، وهو ما يتصور بالنسبة للمالك المخالف أو المستأجر على سواء ، لما كان ما تقدم وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أقامت دعواها بطلب إخلاء شقة النزاع مؤسسة إياها على حاجتها إليها لتقطن فيها وأولادها القصر بعد تهجيرهم إجباريا من بورسعيد إلى دمياط وعلى عدم وجود مسكن خاص لها بهذه المدينة الأخيرة ، فإن مصلحتها القانونية في الدعوى تكون متحققة ، ويكون الحكم قد وافق صحيح القانون ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال من وجوه (أولها) أن الحكم رجح أقوال شاهدي المطعون عليها استنادا إلى أن أيا منهما لا يمت إليها بصلة من القربى ، مغفلا مانسبه الطاعن إليهما من شبهة تحيز دلل عليها بأنهما مستأجران لديها وأنهما حصلا منها على مزايا عينية تمثلت في إصلاحات تمت بمسكنيهما بالإضافة إلى أن أقوالهما لا تؤدي



إلى النتيجة التي استخلصتها المحكمة منها على الرغم من الأسئلة الإيجابية التي كانت توجه إليهما ، الأمر الذي كان يتعين معه الأخذ بشهادة شاهديه ، (والثاني) أن الحكم استدل على إقامة الطاعن بالطابق الأخير من العمارة التي يملكها بإعلانه بأوراق الدعوى بها ، مع أن المسلم به أنه يشغل أربعة طوابق منها بمحل تجارته وبفندق يملكه ، فلا ينهض إعلانه ذلك دليلاً على إقامته السكنية . (الثالث) أن الحكم اعتمد على شهادة صادرة من مراقبة الضرائب العقارية تفيد أن الشاغل للطابق الأخير هو المالك ، مع أن هذا المستند غير معد لإثبات الشاغل ولا يعول عليه في هذا الصدد ، وإذا أسند الحكم قضاءه إلى هذه الأدلة مجتمعة بحيث لا يعرف أثر كل منها في تكوين عقيدته فإن ثبوت فساد الاستدلال في بعضها يسقط سائرهما .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ، ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باحتجاز الطاعن لمسكنين على قوله "وحيث إن ما خلاص إليه الحكم المستأنف كما يبين من أسبابه أن المستأنف عليه - الطاعن - احتجزاً أكثر من مسكن واحد في دمياط استناداً إلى شهادة شاهدي المستأنفة - المطعون عليها - وأحد المسكنين هو مسكن النزاع الذي أقيمت الدعوى بطلب إخلائه إنما يتفق والواقع ويدحض منازعة المستأنف عليه بشأنه ، بل إنه مما يزيد الاطمئنان إلى تلك النتيجة التي خلصت إليها محكمة أول درجة أن المستأنف عليه أعلن بصحيفة الإمتئاف على أنه يقيم بملكه رقم ٦١ بشارع سعد زغلول قسم ثاني دمياط وخطب شخصياً ووقع باستلام صورة الصحيفة ولم ينازع في صحة هذا الإعلان وما يستدل منه على صحة هذه الإقامة بذلك العقار الذي يملكه والذي قامت الدعوى على أنه احتجز به مسكناً بالإضافة إلى مسكن النزاع بملك المستأنفة بذات البلد الواحد دمياط ، وقد أعلن من قبل في ذات العقار بصحيفة اقتتاح الدعوى وأعيد إعلانه فيه وكذلك أُنذر من المستأنفة وأنه خطب مع تابع له مقيم معه ، وليس له أن يزعم أن في ذلك العقار متجره أو فندقه ، إذ جاء إعلان المستأنفة له حسباً تقدم لغرض لا يتعلق بتجارته أي كان نوعها وإنما كان يقصد منازعته لها تلك المنازعة التي تقيم بها دعواها والتي تخلص في احتجازه مسكناً بدمياط إلى جانب ذلك المسكن الذي يستأجره من قبل من مورثها وهو محل النزاع

وفضلا عن ذلك فان مستخرجا رسميا مؤرخا ١٩٦٩/١١/١٩ قدمته المستأنف برقم هـ بحافظتها رقم هـ بملف أول درجة تضمن أن بذلك العقار المملوك للمستأنف عليه شقتين بالدور الخامس يشغلها المالك المذكور ، وهذا المستخرج وأن صدر من سجلات مصلحة الاموال المقررة ( مراقبة الضرائب العقارية بمحافظه دمياط ) ومن واقع دفتر جرد عام ١٩٦٨/١٩٦٩ بقصد ربط الضريبة على العقار المذكور ، إلا أن المحكمة تطعن إلى محتواه في شغل المستأنف عليه مسكنا بملكه المشار إليه ، وهو بالإضافة إلى الأدلة المتقدمة مجتمعة يؤيد احتجاز المستأنف عليه مسكنا بعقاره بخلاف مسكن النزاع ، وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه أقيم قضاءه وفي استدلال سائق على اطعنتانه في حدود سلطته الموضوعية المطلقة لأقوال شاهدي الإثبات اللذين اتفقت أقوالهما على احتجاز الطاعن إليه لنفسه مسكنا بالدور الرابع من العمارة المملوكة له بالإضافة إلى شقة النزاع ، ولا يعدو النعي الموجه إليها كونه جردا موضوعيا في تقدير الدليل لا يتجاوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكانت شهادة الإثبات سالفة الذكر تكفي وحدها دعامة لحمل الحكم فان تطرقه من بعد إلى الاستدلال على احتجاز الطاعن مسكنا بعمارته بحصول إعلانه فيها و بالمستخرج الرسمي الصادر من مراقبة الضرائب المقاربية يكون استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه ، ويكون النعي بوجوهه الثلاثة على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث قصور التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم الابتدائي استند في قضائه برفض الدعوى إلى قيام ضرورة تقتض احتجاز الطاعن للمسكنين هي ثبوت مرضه بالروما تزم وعدم استطاعته الصعود إلى الطوابق العليا أخذا بأوراق العلاج التي قدمها ، غير أن الحكم المطعون فيه ذهب في تبرير قضائه بالإخلاء ونفى المقتضى في احتجاز المسكن إلى مجرد إنكار مرض الطاعن والقول كذب ادعائه متخذ من افتراض سكناه بالدور الخامس قرينة تدحض ادعائه بمرضه ، مغفلا الرد على ما ساقته محكمة أول درجة من أدلة فنية قاطعة ، وهو ما يشوبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في هذا

الخصوص قوله "وحيث إنه وقد ثبت مما سلف بيانه أن المستأنف عليه احتجز مسكنا بعقاره الذي يملكه بشارع سعد زغلول بدمياط بالإضافة إلى مسكن النزاع المؤجر له من مورث المستأنف إلا أن مستندات الدعوى تثبت أن المستأنف عليه اشترى عقاره المشار إليه وأعد به فندقا بالأدوار الثلاثة العلوية ، وذلك في تاريخ لاحق لاستئجاره مسكن النزاع في سنة ١٩٦١ ، وعلى ذلك كان في إمكانه أن يختار له مسكنا بأحد هذه الطواق بما يتفق وحالته الصحية والمدعى بها غير ذلك المسكن الذي اتخذ بعقاره بعلو الفندق ، بل من اتخذه هذا المسكن العلوى ما يكذب ادعاءه بمرضه الذي يقول بأنه يحول بينه وبين السكنى في الأدوار العليا ، وبالتالي فإن في ذلك ما يقطع بأنه بغير مقتضى احتجز مسكنا له بذات المدينة التي يقع بها مسكن النزاع .. " ومفاد ذلك أن محكمة الاستئناف استدلت باتخاذ الطاعن مسكنه الآخر بالدور الرابع العلوى من عمارته الخاصة على دحض الادعاء بأن مرضه بالروماتزم قد بلغ حدا يحول بينه وبين الصعود إلى الأدوار العليا ، وهو استدلال سائب في العقل والمنطق لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، ولا إلزام معه على الحكم بالرد على ما يخالفه من أسباب الحكم الابتدائي ما دام قد أقام قضاؤه على ما يكفي لجملة ، لأن في ذلك الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفه ، ويكون النعي في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .



## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد انهدى ،  
وسعد أحمد الشاذلي ، وحسن مهران حسن ، والدكتور عبد الرحمن عياد .

( ٣٣٠ )

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٤ القضائية :

( ٢٤١ ) إيجار " إيجار الأماكن " . حكم " الطعن في الحكم " .

(١) لمعتبر الحكم غير قابل لأي طعن وفقاً للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، شرطه . صدره  
في منازعة إيجارية يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا القانون .

(٢) المنازعات الناشئة من تطبيق ق ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ . خضوع الحكم  
الصادر فيها للقواعد العامة من حيث قابليته للطعن .

(٣) إيجار " إيجار الأماكن " . دعوى " قيمة الدعوى " . استئناف  
" الأحكام الجائز استئنافها " . حكم " الأحكام الجائز الطعن فيها " .  
دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها .  
جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

( ٤ و ٥ ) إيجار " إيجار الأماكن " . اختصاص .

(٤) تحديد الأجرة تحديداً حكماً طبقاً للقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . مؤداه . إنعدام أثر قرارات  
بلان التقدير غير النهائية عند صدور هذا القانون . اختصاص المحاكم بالفصل في صحة أعمال  
أحكام هذا القانون .

(٥) لجنة تقدير الإيجارات . عدم اختصاصها بتحديد أجرة الأماكن المتعاقدة عليها قبل  
١٩٦٥/٢/٢٢ متى أخطرت عنها أو شغلت فعلاً قبل هذا التاريخ . لاحجية لقرار اللجنة الصادر  
خارج حدود ولايتها . لاحكة ذات الولاية أن تنظر في النزاع كأن لم يسبق مرضه عليها .

## (٦) إيجار "إيجار الأماكن" . ضرائب "الضريبة العقارية" .

معايير التعديلات الجوهرية في العتار وفقا للسنة ٣ / حق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بق ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ . مسألة موضوعية . جواز الاستثناس بها في بيان المقصود من تلك التعديلات في المكان المؤجر . حلة ذلك .

١ — يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقا للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون — وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — صادرا في منازعة إيجارية يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي ، فان لم يتوافر هذا الشرط فان الحكم يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

٢ — إذ كانت المنازعات الناشئة عن تطبيق القانونين رقمي ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(٢)</sup> — منازعات إيجارية لأن كلا منهما لم يدمج في قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بل بقيت أحكامهما خارجة عنه مستقلة بذاتها ، فإن الأحكام الابتدائية الصادرة بالتطبيق لأحكام دينك القانونين تكون خاضعة للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيها ، لأن العبرة في تكييف المنازعة بأنها منازعة إيجارية ليست بتكييف الخصوم بل بما تقضى به المحكمة .

٣ — جرى قضاء هذه المحكمة<sup>(٢)</sup> على أنه متى كان الثابت أن النزاع يدور حول تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة ، وكان الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا يعتبر باطلا ، كانت المادة ٣٨ / ١ من قانون المرافعات السابق الذي صدرت الأحكام الابتدائية في ظله — تقضى بتقدير قيمة الدعوى بصحة الإيجار باعتبار مجموع الأجرة من مدته كلها ، وكانت عقود الإيجار موضوع النزاع قد امتدت تلقائيا — بعد انتهاء مدتها المنصوص عليها فيها — إلى مدة غير محدودة طبقا لأحكام قانون إيجار الأماكن فان مجموع الأجرة لهذه المدة لا يكون محكما ،

(١) نقض ١٧/٢/١٩٧٣ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤ ص ٢٧٤ .

(٢) نقض ٢٧/٢/١٩٧٣ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤ ص ٤٩٠ .

وتكون الدعاوى غير قابلة لتقدير قيمتها ، وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة عن مائتين وخمسين جنيها في معنى المادة ٤٤ من تقنين المرافعات السابق وتكون الأحكام الصادرة فيها جائزة استئنافها . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة ، فإن النعي عليه يكون على غير أساس .

٤ — مؤدى نص المادة ١/٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أنه وإن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناط باللجان المشكلة طبقا لأحكامه تحديد أجور الأماكن الخاضعة له إلا أنه بالنظر لما لمسه المشرع — وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية — من بطل عمل هذه اللجان مما أدى إلى مغالاة الكثير من الملاك في تقدير الأجرة واستمرار المستأجرين في دفع الأجرة المرتفعة وقتا طويلا حتى تنتهى اللجان من عملها ، قد استهدف تلافى عيوب التطبيق العملي لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فنصر على أن يكون تحديد الأجرة القانونية لهذه الأماكن على أساس أن الأجرة المتعاقد عليها منخفضة بمعدل خمسة وثلاثين في المائة بالنسبة للحالات التي مازالت قائمة عند صدوره سواء أمام لجان التقدير أو مجالس المراجعة والتي لم يصدر في شأنها تقدير نهائي غير قابل للطعن ، على أن يقوم هذا التحديد الحكيم مقام تقرير اللجان ويكون له أثر رجعي من بدء التعاقد مما مفاده أن القرارات غير النهائية للجان التقدير التي أدركها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ تضحى غير ذات موضوع وعدينة الأثر فلا يتعلق بها أى حق للأجير أو المستأجر يمكن بموجبه تحديد المراكز القانونية بينهما ، وبالتالي فلا يسوغ القول بإمكان الطعن عليها أو النظم منها بأى سبيل ، على أن ذلك لا يخل بداهة بحق طرفي النزاع في اللجوء إلى المحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص للمناضلة في صحة أعمال أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وفي مدى انطباقه على عين النزاع .

٥ — مؤدى ما تنص به المادة الثانية من التفسير التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ الذى أصدرته اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة<sup>(١)</sup> — ألا اختصاص للجان تقدير الإيجارات

(١) نقض ١٨/١/١٩٧٢ بحجوة المكتب الفنى السنة ٢٣ ص ٥٠ .



بتحديد أجرة الأما كن المتعاقد عليها قبل ٢٢/٢/١٩٦٥ متى كان المؤجر قد أخطرها  
تلك اللجان أو ثبت أن الأما كن المؤجرة قد شغلت قبل هذا التاريخ .  
وإذا كان البين من الأوراق ما يشير إلى أن الإخطار عن الأعيان المؤجرة  
تم في تاريخ سابق على ٢٢ / ٢ / ١٩٦٥ الذي جعل منه التفسير التشريعي فيصلا  
لاختصاص اللجان ، فإن القرارات الصادرة تكون خارجة من حدود الولاية  
التي خولها الشارع للجان تقدير الإيجارات ، فلا تكون لها أية حجية وتعتبر  
كأن لم تكن بحيث تكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه  
كأن لم يسبق عرضه عليها .

٦ - مؤدى نص الفقرة ج من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع وهو بصدد تقدير الضريبة العقارية عرف التعديلات الجوهرية بأنها تلك التى يكون من شأنها التغيير من معالم العقارات أو من كيفية استعمالها بحيث تغير من قيمتها الإيجارية تغييرا محسوسا ، وهى مسألة موضوعية تترك لظروف كل حالة على حداثها . واثن كان لكل قانون مجاله الذى يحكم الوقائع المنطبقة عليه ، إلا أنه ليس ثمت ما يمنع من الاستئناس بالمعايير التى وضعها ذلك النص لبيان المقصود بالتعديلات الجوهرية فى المكان المؤجر اعتبارا بأن استكناه طبيعة التعديلات فى العقار سيترتب عليه تعديل الأجرة وتعديل الضريبة فى وقت معا ، وإذ كان البين أن الحكم غنى بابرار أن ذلك التغيير لم يكن مؤثرا فى النزاع بنقص أجرة أعيان النزاع عما كانت عليه أجرة الدور الكائنة هى به قبل استحداثها فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال يكون ولا محل له .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ازاله قائمهما ما يسمونه الكلاسا ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦

تتصل في أن الطاعنين أقاموا الدعاوى أرقام ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ سنة ١٩٦٧ مدنى على المطعون عليهما أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبين تحديد أجرة الشقق المؤجرة موضوع عقود الإيجار المؤرخة ١٤/٤/١٩٦٤ ( بالنسبة للطاعنين الأول والثانى والرابع ) و ٢٥/٤/١٩٦٤ ( بالنسبة للطاعن الثالث ) بمبلغ ٦ ج و ٧٦٠ م شهريا منذ بدء التعاقد ، و بيانا لهذه الدعاوى قال الطاعنون انه بموجب العقود سالفه الإشارة استأجر كل منهم من المطعون عليهما شقة بالعمارة رقم ١٢ بطريق النصر بالاسكندرية اعتبارا من ١/٥/١٩٦٤ ( بالنسبة للطاعنين الأول والثانى والرابع ) و ١/٧/١٩٦٤ ( بالنسبة للطاعن الثالث ) بأجرة شهرية قدرها ١٠ ج و ٤٠٠ م ، وأخطرتهم لجنة تقدير الإيجارات بتاريخ ٩ ، ١٠ ، ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ بتحديد أجرة الشقة الخاصة بكل منهم بمبلغ ٩ ج و ٨٠٠ م شهريا ، ثم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ قبل صيرورة هذه القرارات نهائية ، وإذ أوجب هذا القانون تخفيض الأجرة بواقع ٣٥ ٪ بحيث تصبح الأجرة ٦ ج و ٧٦٠ م شهريا ونازعهما المطعون عليهما وأصررا على تقاضى مبلغ ٩ ج و ٨٤٠ م رغم انذارهما بتاريخ ١/١٢/١٩٦٦ مما اضطرهم إلى رفع دعاوئهم بالطلبات سالفه البيان ، دفع المطعون عليهما بأن لجنة تقدير الإيجارات تجاوزت اختصاصها وأن الشقق موضوع التداعى خاضعة للقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ دون القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وبتاريخ ٩/١٢/١٩٦٧ حكمت المحكمة فى كل دعوى بتحديد أجرة كل شقة من أعيان النزاع بمبلغ ٦ ج ، ٧٠ م . استأنف المطعون عليهما هذه الأحكام بالاستئنافات أرقام ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ س ٢٤ ق مدنى الاسكندرية طالبين إلغائها ورفض الدعاوى ، دفع الطاعنون بعدم جواز الاستئناف لعدم قابلية الحكم المستأنف لأى طعن وفق المادة ٤/١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولقطة النصاب ، وبتاريخ ١٨/٢/١٩٦٩ حكمت محكمة الاستئناف بضم الاستئنافات الأربعة ورفض الدفع بعدم جواز الاستئناف بوجهيه وبندب مكتب الخبراء لمعينة أعيان النزاع وبيان تاريخ إنشائها وما إذا كانت قد لحقتها تعديلات جوهرية أم لا ، وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت المحكمة فى ١٤/٣/١٩٧٢ بإلغاء الأحكام ورفض الدعاوى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم وفى حكم ١٨/٢/١٩٦٩ بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض



الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ،  
وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعنون بأولها على الحكم  
المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم دنعوا بعدم  
جواز الاستئناف على أساسين : أولهما - أن الخلاف بين الطرفين يدور حول  
تحديد الأجرة وهو بهذه المشابة خاضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٢١  
لسنة ١٩٤٧ فيكون الحكم الصادر غير قابل لأي طعن أيا كان القانون الذي يحدد  
الأجرة غير أن محكمة الاستئناف رأت أن هذه المنازعة وقد طبقت عليها القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ غير الملحق بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فيكون الحكم  
مما يجوز استئنافه في حين أن محكمة الدرجة الأولى وقفت عند حدا اعتياد القرارات  
الإدارية الصادرة من لجان التقدير مقررة أنها لا تملك مناقشتها وبهذا عادت  
بالدعوى إلى طبيعتها القانونية من حيث كونها دعوى تحديد أجرة منصوصا  
عليها في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، والأساس الثاني - أن قيمة كل دعوى  
لا تتجاوز المنصب النهائي للمحكمة الابتدائية سواء بتقدير الطاعنين أو المطعون  
عليهما إذ تقدر بمجموع المقابل النقدي عن مدته كلها ، غير أن محكمة الاستئناف  
اعتبرت الدعوى غير مقدرة القيمة مع أن النزاع يدور حول مبلغ من النقود  
معلوم ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في الأساسين .

وحيث أن هذا الذمى مردود في شقه الأول بأنه لما كان يشترط لاعتبار  
الحكم غير قابل لأي طعن طبقا لفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون  
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة -  
صادرا في منازعة تجارية يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا  
التشريع الاستثنائي فإن لم يتوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة لقابليته  
للطعن للنوع العام الواردة في قانون المرافعات ، وكان مقطع الفصل في التداعي  
المائل قد انحصر أساسا فيما إذا كانت أعيان النزاع محكومة بالفقرة الأولى  
من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ استنادا إلى خضوعها للقانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٧  
لسنة ١٩٦٥ ، وكانت المنازعات الناشئة عن تطبيق القانونين رقمي ٤٦



لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتد - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - منازعات إيجارية لأن كلا منهما لم يدرج في قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بل بقيت أحكامها خارجة عنه مستقلة بذاتها فإن الأحكام الابتدائية الصادرة بالتطبيق لأحكام ذينك القانونين تكون خاضعة للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيها ، لأن العبرة في تكييف المنازعة بأنها منازعة إيجارية ليست بتكييف المحصوم بل بما تقضى به المحكمة وإذا انتهى الحكم إلى هذا النظم فإن النعى عليه يكون في غير محله . والنعى مردود في شقه الثاني ، بأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لما كان الثابت أن النزاع يدور حول تحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة ، وكان الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى المقروء قانونا يعتبر باطلا ، وكانت المادة ١/٣٨ من قانون المرافعات السابق - الذي صدرت الأحكام الابتدائية في ظله - تقضى بتقدير قيمة الدعوى بصحة الإيجار ، باعتبار مجموع الأجرة من مدته كلها ، وكانت عقود الإيجار موضوع النزاع قد امتدت تلقائيا - بعد انتهاء مدتها المنصوص عليها فيها - إلى مدة غير محدودة طبقا لأحكام قانون إيجار الأماكن فإن مجموع الأجرة لهذه المدة لا يكون محددًا ، وتكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها ، وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة عن مائتين وخمسين جنيتها في معنى المادة ٤٤ من قانون المرافعات السابق وتكون الأحكام الصادرة فيها جائزا استئنافا ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث أن الطاعنين ينعمون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون وقصور التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن أعيان النزاع حددت أجزائها لحان التقدير المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ باعتبارها منشأة في سنة ١٩٦٤ ، وقراراتها ملزمة للمالك والمستأجر ولا يحول صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ دون الطعن عليها أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة طالما انصب نعى المطعون عليها على خروج هذه اللجان عن حدود اختصاصها ، وما ذهبت إليه محكمة الاستئناف في حكمها المؤرخ ١٨ / ٢ / ١٩٦٩ من أن إقرارات لجنة تقدير الإيجارات قد انتهى أثرها بصدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، قولاً بأنه

ليس لها حصانة كافية وأصبح من المتعذر على ذوى الشأن النظم منها تبعاً لأنها لم تكن قد صارت نهائية عند صدوره مردود بأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ لم ينص على إلغاء قرارات اللجان ولم يأمر بحلها وفقاً للتفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ وإذ لم يوضح الحكم ما يعنيه بانحسار الحصانة عن هذه القرارات فإنه بالإضافة إلى مخالفته القانون يكون قد عاره القصور .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض أجرة الأماكن والمعمول به في ٢٢ / ٢ / ١٩٦٥ على أنه " تخفيض بنسبة ٣٥٪ الأجور المتعاقد عليها ثلاثاً ما كن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل للطعن فيه " . يدل على أنه وإن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناط باللجان المشكلة طبقاً لأحكامه تحديد أجور الأماكن الخاضعة له ، إلا أنه بالنظر لما لمسه المشرع — وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية — من بقاء عمل هذه اللجان مما أدى إلى مغالاة الكثير من الملاك في تقدير الأجرة واستمرار المستأجرين في دفع الأجرة المرتفعة وقتاً طويلاً حتى تنتهى اللجان من عملها قد استهدف تلافى عيوب التطبيق العملي لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فنص على أن يكون تحديد الأجرة القانونية لهذه الأماكن على أساس الأجرة المتعاقد عليها مخفضة بمعدل خمسة وثلاثون في المائة ، بالنسبة للحالات التي مازالت قائمة في تاريخ صدوره سواء أمام لجان التقدير أو أمام مجالس المراجعة والتي لم يصدر في شأنها تقدير نهائي غير قابل للطعن ، على أن يقوم هذا التحديد الحكيم ، مقام تقدير اللجان ويكون له أثر رجعي من بدء التعاقد ، مما مفاده أن القرارات غير النهائية للجان التقدير التي أدركها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ تضحى ، غير ذات موضوع وعديمة الأثر فلا يتعلق بها أى حق للتوجر أو المستأجر يمكن بموجبه تحديد المراكز القانونية بينهما ، وبالتالي فلا يسوغ القول بإمكان الطعن عليها أو انتظم منها بأى سبيل ، على أن ذلك لا يخل بداهة بحق طرفي النزاع في اللجوء إلى المحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثني ينص خاص للمنازعة في صحة أعمال أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . وفي مدى انطباقه



على عين النزاع ، لما كان ذلك وكان مؤدى ماتقضى به المادة الثانية من التفسير التشريعى رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ الذى أصدرته اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا اختصاص للجان تقدير الإيجارات بتحديد أجرة الأماكن المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ متى كان المؤجر قد أخطر عنها تلك اللجان أو ثبت أن الأماكن المؤجرة قد شغلت قبل هذا التاريخ ، وكان البين من الأوراق أن الشقق موضوع الخصومة أبرمت عقود إيجارها فى ١٤/١/١٩٦٤ و ٢٥/٤/١٩٦٤ وأن اللجنة أخطرت الطاعنين بتقديراتها فى ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٩٦٥/٢/٢٤ بما يشير إلى أن الإخطار عن الأعيان المؤجرة ثم فى تاريخ سابق على ١٩٦٥/٢/٢٢ الذى جعل منه التفسير التشريعى فيصلا لاختصاص اللجان ، فإن القرارات الصادرة تكون خارجة من حدود الولاية التى خولها الشارع للجان تقدير الإيجارات . فلا تكون لها أية حجية وتعتبر كأن لم تكن بحيث تكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأن لم يسبق عرضه عليها ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة وقرر أن هذه القرارات ليست لها حصانة ويتعين اطراحها دون مناقشتها فإن النعى عليه بخالفة القانون والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعى بثالث أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون وفساد الاستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٢ اعتمد تقرير الخبير الذى انتهى إلى أن التعديلات التى تمت بشقق النزاع لا تعد تعديلات جوهرية إذا قورنت قيمتها بقيمة الشقق موضوعها وإن كانت قد أوجدت شققا منفصلة لم تكن موجودة قبل إجرائها فى حين أن هذا التقرير أثبت أن الطابق الثامن الكائنة به شقق النزاع كان وحدة واحدة مفتوحة على بعضها تستعمل فندقا منذ سنة ١٩٥٩ يصلها سلم بالسطح المستخدم كقهى ، وأن المطعون عليهما قاما فى شهر يوليو سنة ١٩٦٤ بإزالة السلم وقسم المساحة إلى أربع شقق مستقلة لم تكن موجودة من قبل ، وهى تعديلات جوهرية عبرت من معالم العقار وطريقة استعماله مما يجعل نتيجة التقرير مخالفة لمقدماته وغير مبررة بالتعليل الذى ساقه الخبير قولا منه بأن التعديلات



بسيطة الأمر الذى يخالف حكم الفقرة / ج من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والتي وضعت معيارا للتعديلات الجوهرية قوامه تغيير المعالم أو تغيير كيفية الاستعمال وقد توافرا ، وإذ ثبت أن الشقق لم تكن موجودة قبل سنة ١٩٦٤ فإنها تخضع للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى أنشئت في ظله وسرى عليها بالتالى المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وهو ما يجب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، هذا إلى أن الأوراق حاله مما يفيد أن الشقق كانت قبل تأجيرها فندقا منفصلة عدلت إلى دور واحد ثم ردت إلى أصلها مستغلة الأمر الذى يخالف الثابت فيها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه يبين من أسباب الحكم المشار إليه بسبب النعى أنه أقام قضاءه باعتبار التعديلات التى أجريت بالبناء في الكائنة به شقق النزاع غير جوهرية وأنها لا تخضع بالتالى لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على قوله ... وحيث إنه لا جدال بين الطرفين في أن الدور الكائنة به شقق النزاع قد أنشئت في سنة ١٩٥٩ إنما انحصر النزاع في وصف التعديلات التى أجريت فيها عام ١٩٦٤ بأنها جوهرية أو غير جوهرية . وحيث أنه في هذا الصدد فإن الثابت بالصحيفة رقم ٣ من تقرير الخبير أن التقسيم المعماري لشقق النزاع كان مماثلا لباقي الأدوار السفلية فيما عدا أنه كان مستعملا كمنشوق ، فكانت الصالات الأربع مفتوحة على بعضها ، كما كان يوجد سلم يهبط الصالة الكبيرة يوصل إلى السطح المستخدم كقوى "روف" ، وبعد إخلاء هذا الدور قام الملاك في شهر يوليو سنة ١٩٦٤ بإزالة السلم وقسمه الصالة إلى أربع صالات مماثلة للموجودة أسفل منها وتركيب أربع أبواب للشقق المستجدة وقاموا بتأجيرها للمستأنف عليهم وأن هذه الفتحة كانت هي حاصل ما أجرى في الشقق الأربع مع وصف بعض تجديد في بلاط الشقق . وحيث إن الواضح مما تقدم أن التعديلات التى أجريت في شقق النزاع تنحصر في حقيقتها في ردها إلى الحالة التى كانت عليها وقت إنشاء العقار وقبل تأجيرها كفندق ، وذلك بمجرد إقامة حوائط داخلية تفصل كلا منها عن الأخرى ويمنع الاتصال الذى كان قائما بين أحدها وبين سطح المبنى . وحيث إن هذه التعديلات وإن غيرت كيفية الاستعمال من فندق إلى شقق مستقلة إلا أنها لم تعدل تعديلا جوهريا في معالمها يؤدي إلى التأثير على قيمتها الإيجارية تأثيرا

محسوسا بل إن الظاهر أن ما أدى إليه هذا التعديل هو إنقاص الأجرة التي كانت محددة للفندق بعد تخفيضات القانونين رقم ١٦٨ ، ١٦٩ سنة ١٩٦١ من ٤٦ ج و ٨٨٠ م إلى ٤١ ج و ٦٠٠ م هو مجموع أجرة الشقق الأربع كما جاء بأقوال المستأنفين وطبقا لعقود الإيجار المقدمة منهم ، ومن ثم فإن هذه التعديلات تكون غير جوهرية بحسب وضعها وبحسب ما أدت إليه " وهي تقريرات تستقل بها محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغا وله سنده من الأوراق ، لما كان ذلك ، وكان النص في الفقرة (ح) من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ على أن " تحصر العقارات المنصوص عنها في المادة الأولى حصرا عاما كل عشر سنوات ومع ذلك فتحصر في كل سنة ما يأتي .. (ج) العقارات التي حدثت في أجزائها أو في بعضها تعديلات غيرت من معالمها أو من كيفية استعمالها بحيث تؤثر على قيمتها الإيجارية تأثرا محسوسا يدل على أن المشرع وهو بصدد تقدير الضريبة العقارية عرف التعديلات الجوهرية بأنها تلك التي يكون من شأنها التغيير من معالم العقارات أو من كيفية استعمالها بحيث تغير من قيمتها الإيجارية تغيرا محسوسا ، وهي مسألة موضوعية أيضا تترك لظروف كل حالة على حدة ، ولئن كان لكل قانون مجاله الذي يحكم الوقائع المنطبقة عليه ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الاستئناس بالمعايير التي وضعها ذلك النص لبيان المقصود بالتعديلات الجوهرية في المكان المؤجر اعتبارا بأن استكفاء طبيعة التعديلات في العقار سيترتب عليه تعديل الأجرة وتعديل الضريبة العقارية في وقت معا ، وإذا كان البين أن الحكم عني بإبراز أن ذلك التغيير لم يكن مؤثرا في النزاع الحالي لنقص أجرة أعيان النزاع عما كانت عليه أجرة الدور الكائن هي به قبل استحداثها فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال لا محل له . لما كان ما تقدم ، وكان لا يعيب الحكم ما يزيد فيه من أن أعيان النزاع كانت مهيئة شقفا منفصلة منذ بدء إنشائها لأنه لا يعدو كونه استطرادا يستقيم الحكم بدونه ، ويكون النعي بخالفه الثابت بالأوراق لأجدوى منه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، وعصوية السادة المستشارين : محمد الماهدي ، وسعد أحمد الشاذلي ، وحنن مهران حسن ، ومحمد الباجوري .

( ٣٣١ )

الطعن رقم ٧ لسنة ٤ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) قوة الأمر المقضى . حكم "حجية الحكم" .

منع إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . مالم تنظر فيه المحكمة بالهمل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم حائز قوة الأمر المقضى .

( ٢ ) أحوال شخصية "نسب" . دعوى "الخصوم في الدعوى" .

ثبوت النسب . تملكه بحق الأم وحق الصغير وبحق الله تعالى . الأم لا تملك إسقاط حق وليلدها . اعتبار الصغير مائلاً في دعوى النسب وإن لم يظهر في الخصومة باسمه . حله ذلك .

( ٣ ) أحوال شخصية "نفقة" . حكم "حجية الحكم" . دعوى "الخصوم فيها" . قوة الأمر المقضى .

القضاء برفض دعوى نفقة زوجية . فصل الحكم في انتهاء الزوجية بالطلاق وانقضاء العدة دون بحث الرجعة . لا يكتسب حجية في دعوى نسب الصغير ولا ينشئ الفراض الموجب للنسب .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> — أن المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون هذه المسألة أساسية لا تتغير، وأن يكون



الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به بالدعوى الثانية ، وينبنى على ذلك أن مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الأمر المقضى .

٢ - لن كان ثبوت النسب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - يتعلق بحق الأم وبحق الصغير وبحق الله تعالى ، ولا تملك الأم إسقاط حق وليدها في هذا المجال فإن الدعوى التي ترفعها الأم أو الغير بطلب ثبوت نسب الصغير يعتبر الأخير ماثلا فيها وإن لم يظهر في الخصومة باسمه لنيابة مفترضة في جانب رافعها لما ينطوى عليه من حق للتألق يصح أن ترفع به الدعوى حسبه .

٣ - إذ كان البين من الاطلاع على دعوى النفقة أن الطاعنة أقامتها بطلب فرض نفقة زوجية على المطعون عليه بأنواعها الثلاثة ، وأنه على الرغم من أنها أوردت بصحيفتها أنها حامل من المطعون عليه في شهرها الثاني ثم قررت بالجلسة أنها أنجبت من زوجها الوليد المدعى نسبه وطلبت فرض نفقة له ، إلا أن الحكم الصادر برفض دعوى النفقة لم يعرض لهذا الطلب ولم يناقشه أو يفصل فيه بعد إذ قرر المطعون عليه نفسه بالجلسة ... أن ذلك الموضوع خارج من نطاق الطلبات المطروحة ، فإن ذلك الحكم يكون ولا مساس له بأى حق يتصل بالصغير المطأوب ثبوت نسبه بالدعوى الراهنة ولا يحوز حجية قبله . لا يغير من ذلك القول بأن هذا القضاء قد فصل في مسألة كلية شاملة قطع فيها بفهم العلاقة الزوجية ، اعتبارا بأن الزوجية القائمة هي الموجبة للنفقة وأن الفراش الذى تدعيه الطاعنة سببا للنسب يستلزم قيام الزوجية ، لأنه بالإضافة إلى أنه لا يحتاج بذلك إلا على الخصوم الذين كانوا ممثلين في الدعوى التي صدر فيها الحكم أعمالا لقاعدة نسبية أثر الأحكام ، والصغير لم يكن خصما في الدعوى بالنفقة على ما سلف القول ، فإن الرجعة التي تدعيها الطاعنة في الدعوى

المسألة لم تثر على الاطلاق في دعوى النفقة . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه إذ اتخذ مما فصل فيه الحكم الصادر في دعوى النفقة من انتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق وانقضاء العدة حجة في نفي الفراش الموجب للنسب في الدعوى الحالية ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت ضد المطعون عليه الدعوى رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٦٩ أحوال شخصية "نفس" القاهرة والتي أعيد فيها برقم ٥٦٧ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية "نفس" محكمة شمال القاهرة ، طالبة الحكم بثبوت نسب ولدها ... .. للمطعون عليه وأمره بعدم التعرض لها في ذلك ، وقالت بيانا لها أنها تزوجت المطعون عليه بعقد شرعي صحيح مؤرخ ١٩٦٠/١٠/٢٣ ، وقد دخل بها وأنجبت منه على فراش الزوجية ولدا اسمته ... .. بتاريخ ١٩٦٩/٦/٦ نسبه إليه ، وإذ أنكر المطعون عليه نسب ابنه فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان . دفع المطعون عليه بالدعوى بعدم الصانع عملا بالمادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ استنادا إلى أنه طلق الطاعنة في ١٩٦٤/٦/٤ وأنها أنت بالولد لا أكثر من سنة من تاريخ الطلاق ، كما دفعها بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٨ "أحوال شخصية" الأزبكية التي أقامت الطاعنة ضده بطلب فرض نفقة زوجية وقضى برفضها نهائيا . أجابت الطاعنة بأن المطعون عليه راجعها فور الطلاق وعدلت طلباتها إلى الحكم بثبوت مراجعته لها بعد الطلاق وأنها في عصمته وطاعته ورزقت منه بالولد المذكور على فراش الزوجية وبتاريخ ١٩٧٢/٣/١٢ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة أن المطعون عليه قد راجعها في فترة عدتها بعد

طلاقه لها في ١٩٦٤/٦/٤ وتاريخ المراجعة وأنه عاشرها بعد ذلك معاشرة الأزواج وأنها رزقت منه بالولد ... .. على فراش الزوجية الصحيحة ، وبعد سماع شاهدي الطاعة حكمت في ١٩٧٣/٤/٢٩ بعدم سماع الدعوى . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١ لسنة ٩٠ ق "أحوال شخصية" القاهرة وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أسس قضاءه بعدم السماع على سند من القول بأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٨ "أحوال شخصية" الأزبكية برفضه دعوى النفقة المقامة من الطاعة تأسيسا على انقضاء عدتها من تاريخ طلاقها الحاصل في ١٩٦٤/١/٤ مفاده بطريق اللزوم العقلي عدم مراجعة المطعون عليه لها ، وأن هذه الأسباب تحوز قوة الأمر المقضى فلا تملك المحكمة إعادة بحث الرجعة ، ويكون مؤدى ذلك أنها أتت بالولد المراد إثبات نسبه بعد أكثر من خمس سنوات من الطلاق ، في حين أن الطاعة في قضية النفقة إنما تطالب بحق لنفسها على زواجها إستنادا للعقد ، بينما أساس دعوى النسب المطالبة بحق للصغير وبإسائه بسبب مخالطة المطعون عليه لها ، وهذا الحق تسمع به الدعوى بحسبه ، مما مؤداه اختلاف الخصوم والموضوع والسبب هذا إلى أن مسألة إثبات النسب لم تكن مطروحة في دعوى النفقة ولم يتناقش الطرفان بشأنها ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المنقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة



واحدة في الدعويين ، ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون هذه المسألة أساسية لا تتغير ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقرارا جامعاً مانعاً وان تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به بالدعوى الثانية ، وينبنى على ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم حائز قوة الأمر المقضى ، ولما كان ثبوت النسب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يتعلق بحق الأم وبحق الصغير وبحق الله تعالى ، ولاتملك الأم إسقاط حق ولدها في هذا المجال ، فإن الدعوى التي ترفعها الأم أو الغير بطلب ثبوت نسب الصغير يعتبر الأخير مائلاً فيها وأن لم يظهر في الخصومة باسمه لنيابة مفترضة في جانب رافعها لما تنطوى عليه من حق الخالق يصح أن ترفع به الدعوى حسب ما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على دعوى النفقة رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٨ "أحوال شخصية" الأزبكية الطاعنة أقامتها بطلب فرض نفقة زوجية على المطعون عليه بأنواعها الثلاثة اعتباراً من ١٥/٨/١٩٦٨ وأنه على الرغم من أنها أوردت بصحيفتها أنها حامل من المطعون عليه في شهرها الثاني ، ثم قررت بجلسة ٨/٧/١٩٦٩ أنها أنجبت من زوجها الوليد المدعى بنسبه وطلبت فرض نفقة له ، إلا أن الحكم الصادر برفض دعوى النفقة لم يعرض لهذا الطلب ولم يناقشه أو يفصل فيه بعد إذ قرر المطعون عليه نفسه بجلسة ١٣/٩/١٩٦٩ أن ذلك الموضوع خارج عن نطاق الطلبات المطروحة ، فإن ذلك الحكم يكون ولا مساس له بأى حق يتصل بالصغير المطلوب ثبوت نسبه بالدعوى الراهنة ولا يحوز حجية قبله . لا يغير من ذلك ما أورده حكم النفقة من أن المدعية — الطاعنة — لم تقدم أى دليل على الزوجية بين الطرفين سوى صورة وثيقة الزواج الصادرة في ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٠ ، وقدم المدعى عليه المطعون عليه — إسهاد طلاقه لها المحرر بتاريخ ٤/٦/١٩٦٤ .. وبذلك تكون العلاقة انتهت من كل وجه فقد مضى عليه للآن أكثر من خمس سنوات وطلب النفقة من التاريخ المذكور لا موجب له فقد انقضت الزوجية بينهما ، قولاً بأن

هذا القضاء قد فصل في مسألة كلية شاملة قطع فيها بفهم العلاقة الزوجية ، اعتبارا بأن الزوجية القائمة هي الموجبة للنفقة وأن الفراش الذي تدعيه الطاعنة سببا للنسب يستلزم قيام الزوجية ، لأنه بالإضافة إلى أنه لا يحتاج بذلك إلا على الخصوم الذين كانوا ممثلين في الدعوى التي صدر فيها الحكم أعمالا لقاعدة نسبية اثر الأحكام والصغير لم يكن خصما في الدعوى بالنفقة على ما سلف القول ، فان الرجعة التي تدعيها الطاعنة في الدعوى الماثلة لم تثر على الإطلاق في دعوى النفقة ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اتخذ مما فصل فيه الحكم الصادر في دعوى النفقة رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٨ أحوال شخصية الأزبكية من انتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق وانقضاء العدة حجة في نفي الفراش الموجب للنسب في الدعوى الحالية ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .





## القسم الثاني

---

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء  
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

---

السنة السادسة والعشرون

---

١٩٧٥



# ( أ ) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

## في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة
	( ١ )
	إجراءات . إختصاص . استقالة . أقدمية
	إجراءات
	ميعاد الطلب :
٣	١ - وجوب تقديم الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نظر القرار المطعون فيه وإعلان صاحب الشأن به . (الطلب رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ هـ لسنة ١٩٤٣ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٩٧٥/٢/٦)
٢٦	٢ - طلب تعديل الاقدمية . ليس من قبيل التسوية . وجوب تقديمه في الميعاد . (الطلب رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٤ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٩٦٥/٢/٧ .. ٧
٦٣	٣ - خلو الأوراق مما يفيد إعلان الطالب بالقرار المطعون فيه أو علمه علما يقينيا . إرسال الجريدة الرسمية لصالة بيع المطبوعات الحكومية في ١٩٧٤/٩/١٠ اعتبار هذا التاريخ دأية لافتراض علم الطالب بالقرار المنشور بها في ١٩٧٤/٩/٥ . (الطلب رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٤ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٩٧٥/٦/١٩ ... ١٨



السف  
الاعادة

## الصفة في الطلب :

١ - توجيه خصومة الطعن المتعلق بالتخطي في الترقى إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية غير مقبول .  
هـ ذلك .

١٨

٤

(الطلبان رقم ٥٦ لسنة ٤٢، ٤٣ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" - جلسة ٦/٣/٩٧٥)

٢ - طلب القاضى تخفيض المبلغ المستحق نظير ضم مدة اشتغاله بالمحاماة إلى معاشه - إلى النصف . ق ٥٠ لسنة ١٩٦٣  
توجيه الطلب إلى كل من وزير العدل والخزانة ومدير هيئة التأمين والمعاشات . الدفع بعدم القبول بالنسبة لمن عدا هذا الأخير . غير صحيح .

٣٢

٩

(الطلب رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٢/٥/١٩٧٥)

٣ - توجيه الطلب إلى وزير العدل بصفته نائبا لرئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية وإلى رئيس إدارة قضايا الحكومة . غير مقبول .

٦٣

١٨

(الطلب رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٩/٦/١٩٧٥)

٤ - طلب القاضى رد ما استقطع من ضرائب من بدل طبيعة العمل . قضاء المحكمة الابتدائية بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة النقض . أثره . عدم قبول الطلب .  
هـ ذلك .

٩٨

٢٧

(الطلب رقم ٦١ لسنة ٤٤ ق "رجال قضاء" - جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٥)

## إختصاص

١ - اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض  
بالفصل في كافة شئون رجال القضاء والنيابة العامة . الاستثناء .

الصفحة	المرادفة	
		قرارات التعيين والترقية والقل والنذب . جواز الطعن في قرارات انزقية أمام مجلس القضاء الأعلى . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٦٨	١٩	(الطلب رقم ٢١ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ...
		٢ - التعويض من القرارات المتعلقة بشئون رجال القضاء والنيابة . عدم جواز طلب التعويض عن القرارات غير الجائز الطعن فيها .
٦٨	١٩	(الطلب رقم ٢١ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ...
		٣ - طلب تعيين الطالب بدرجة رئيس محكمة أو ما يعادلها خروجه عن ولاية محكمة النقض . علة ذلك . إقتصار ولايتها على قضاء الالغاء .
٩٤	٢٦	(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٢١/٢٥) -

## استقالة

		١ - منح الضائب - وهو بدولة الكويت - إجازة مرضية طبقا لللائحة القومسيونات الطبية المصرية . مدة تلك الإجازة ستة أشهر دون اتباع أحكام تلك اللائحة . صدور القرار المطعون فيه باعتباره مستقبلا لا تقطاعه بدون إذن عن عمله مدة ثلاثين يوما . لا خطأ .
١٣	٣	(الطلب رقم ٤٩ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٣/٦) ...
		٢ - إعتبار أنطال مستقبلا لا تقطاعه بدون إذن عن عمله مدة ثلاثين يوما لا محل لإذاره قبل إعتبار خدمته منتهية وفقا للسادة ٧٣ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .
١٣	٣	(الطلب رقم ٤٩ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٣/٦) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ - القرار الصادر باعتبار القاضى مستقيلا لانقطاعه عن عمله مدة ثلاثين يوما بدون إذن . إعتباره قرارا إداريا كاشفا . إرتداد أثره إلى تاريخ الواقعة المبينة لصدوره .
١٢	٣	( الطلب رقم ٤٩ لسنة ٤٢ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٩٧٥/٣/٦ ) ... ..
		٤ - إنقطاع الطالب عن عمله مدة ثلاثين يوما بعد انتهاء إجازته للالتحاق بعمل آخر . إعتبار هذا الانقطاع استقالة ضمنية . صدور القرار المطعون فيه بإنهاء خدمته لا يعد إساءة لإستعمال السلطة .
٢٣	٦	( الطلب رقم ٦ لسنة ٤٢ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٧ ) ... ..
		٥ - تسوية معاشات من دون المستشارين ومن في درجتهم من رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة . وجوب صرف مرتبهم مضافا إليه إعانة الغلاء شهريا لمدة مكملة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة في حالة عدم النجاح في الانتخابات . خضوع هذا المرتب لكافة الضرائب المقررة بالنسبة للرتبات .
٣٩	١١	( الطلب رقم ٤٧ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٢ ) ... ..
		٦ - معاشات من دون المستشارين ومن في درجتهم من رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة فالتريشيع لعضوية مجلس الشعب . كيفية تسويتها . وجوب صرف مرتباتهم مضافا إليها إعانة الغلاء شهريا لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة في حالة عدم النجاح في الانتخابات لا يغيرن ذلك استبعاد اسم الطالب من كشف المرشحين .
٥٧	١٦	( الطلب رقم ٣ لسنة ٤٤ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٩٧٥/٦/١٩ ) ... ..



٧ - تسوية أوضاع من دون المستشارين ومن في درجاتهم من رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة لترشيح لعضوية مجلس الشعب . كيفية ذلك . عدم جواز حصولهم على معاش طوال مدة استحقاق المرتب . خضوع هذا المرتب لجميع الضرائب السارية على المرتبات .

٦٠ ١٧ (الطلب رقم ٦٤ لسنة ٤٤ ق - "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٥/٦/١٩) ...

## أقدمية

١ - تحديد أقدمية الطالب في قرار تعيينه بعد زميل معين . صدور حكم بتعديل أقدمية الأخير . لا يستتبع تعديل أقدمية الطالب . علة ذلك .

٢ ٥ (الطلب رقم ٥٨ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٣/٦) ..

٢ - الدفع بعدم دستورية نص المادة ٩٠ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المانع من التقاضى . غير جدى . علة ذلك . نص دستور ١٩٧١ الذى أزال موانع التقاضى . نص مستحدث لا ينسحب أثره على نص النقي قبل صدوره .

٢٩ ٨ (الطلب رقم ٦٠ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٧)

٣ - صدور قرار تعيين الطالب في ظل المادة ٩٠ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ . الطعن عليه فيما تضمنه من تحديد أقدميته . غير جائز .

٢٩ ٨ (الطلب رقم ٦٠ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٧)

٤ - صلاحية المحامى للتعيين في القضاء . تحديد أقدميته بين أغلبية زملائه الذين استوفوا الصلاحية في نفس التاريخ وعينوا في القضاء قبله . طلب تعديل أقدمية الطالب على أساس تاريخ التخرج . لا سند له .

٢٦ ١٠ (الطلب رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٢)

٥ - تعيين الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعي في وظائف النيابة العامة . ترتيب الأقدمية بينهم - عند التعيين بقرار واحد يكون بمراعاة مدة خدمتهم وكفائتهم . خروجهم من نطاق تطبيق قواعد تحديد الأقدمية المنصوص عليها في المادة ٥٧ من ذلك القانون . عامة ذلك .

(الطلبات أرقام ٥٣ لسنة ٤٢ و ٣٣ و ٦٠ لسنة ٤٣ و ٨٨ لسنة ٤٤ ق -

٤٦ ١٣ "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..

٦ - تعيين الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعي في الكادر القضائي . مجرد وضع بعض المعينين منهم بقرارات سابقة في أول وكلاء النيابة ترتيبا . عدم اعتباره دليلا على قيام قاعدة تنظيمية عامة تلزم جهة الإدارة باتباعها .

(الطلبات أرقام ٥٣ لسنة ٤٢ و ٣٣ و ٦٠ لسنة ٤٣ و ٨٨ لسنة ٤٤ ق -

٤٦ ١٣ "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..

٧ - طلب تصحيح الأقدمية في درجة مستشار . صدور قرار باعتبار الطالب في تلك الدرجة اعتبارا من التاريخ الذي طلبه . أثره . اعتبار الخصومة منتهية .

٥١ ١٤ (الطلب رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٦/٥)

(ت)

ترقية

١ - يعود الوزارة عن التفتيش على الطالب خلال الفترة اللاحقة لتعيينه بالقضاء وحتى تاريخ صدور القرار المطعون فيه . إغفال ترقيته إلى وظيفة قاض (أ) تأسيسا على عدم استيفائه تقارير الكفاية . صرف النظر عن تقارير درجة كفايته

المرحلة	القاعدة	
		عن عمله السابق بإدارة قضايا الحكومة مع صلاحيتها أساساً لتقدير درجة الأهلية للترقي في وظائف القضاء . خطأ .
٤٢	١٢	(الطلب رقم ٧٠ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٢) ...
		٢ — ثبوت أهلية الطالب للترقية إلى درجة مستشار . ترقية زميل له إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف دون الطالب بلا مسوغ طارئ . ثبوت أن الشكاوى والملاحظات المودعة بالملف سابقة على ترقينه إلى درجة مستشار . تخطيه في الترقية . خطأ .
٦٣	١٨	(الطلب رقم ٤٩ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/١٩)
		٣ — اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل في كافة شئون رجال القضاء والنيابة العامة . الاستثناء . قرارات التعيين والترقية والنقل والندب . جواز الطعن في قرارات الترقية أمام مجلس القضاء الأعلى . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
٦٨	١٩	(الطلب رقم ٢١ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦)
		٤ — الانتهاء إلى عدم جواز طعن الطالب في قرار الترقية . أثره . إعتبار الدفع المبدى منه بعدم دستورية نص قانوني . غير منتج .
٦٨	١٩	(الطلب رقم ٢١ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦)
		٥ — حق وزارة العدل في تقدير أهلية رجال القضاء . شرطه . إغفال القرار المطعون فيه ترقية الطالب لإفتتاح جلسة قبل موعدها . ثبوت أن أهليته لا تقل عن أهلية زميل في ذات الظروف ورفق بذات القرار المطعون فيه . أنزه . وجوب إلغاء القرار فيما تضمنته من تخطي الطالب في الترقية .
٨١	٢٣	(الطلب رقم ٧٦ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦)



الصفحة	القاعدة	
٧٨	٢٢	٦ — ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية . أساسها . م ٢/٤٩ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . حق الجهة المختصة في وضع قواعد تلتزمها عند تقدير أهلية الرئيس بالمحكمة . وجوب التزام هذه القواعد بصفة مطلقة بين من تشملهم الحركة القضائية من الرؤساء . (الطلب رقم ٦٧ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ..
٧٨	٢٢	٧ — تقدير كفاية الطالب بدرجة "متوسط" . قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها . النعي على قرار تمخبطه في الترقية بخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة . لا محل له . (الطلب رقم ٦٧ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ..
١٠٠	٢٨	٨ — أهلية القاضي . شرط للترقية متى توافرت شروط الملاحية للتعيين واستمرار العمل في القضاء . القضاة المعينون من خارج السلك القضائي . اشتراط الوزارة لترقيتهم مدة كافية للكشف عن أهليتهم . التزام القرار المطعون فيه هذه القاعدة بغير استثناء . لا خطأ . (الطلب رقم ٧٨ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٥)
١٠٢	٢٩	٩ — اقتران التخطي في الترقية بالنقل إلى وظيفة أخرى غير قضائية . جائز . مناط ذلك . (الطلب رقم ٥ لسنة ٢٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٥) ..

(ع)

عزل

١ — عدم تقديم الطالب دليلا على أن ضررا ماديا لحقه نتيجة  
عزله من وظيفته القضائية وثبوت مزاولته مهنة المحاماة بعد

العزل مباشرة . أثره . عدم استحقاقه للتعويض المطالب به عن ذلك الضرر . إلغاء قرارات عزل القضاة تشريعا أو قضاء وإعادتهم إلى وظائفهم السابقة طبقا للأنانون ٨٩ لسنة ١٩٧١ و ٤٣ لسنة ١٩٧٣ . إعتبار ذلك تعويضا مناسبيا لحقهم ولحق الهيئة القضائية من أضرار .

(الطلب رقم ٥١ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٣/٦) ... ٢ ٩

٢ — إعادة الطالب — بعد العزل — إلى وظيفته القضائية تنفيذًا للقانون ٨٥ لسنة ١٩٧١ . النص في ذلك القانون على عدم استحقاق أية فروق مالية عن الماضي طلب الطالب التعويض عن الأضرار المادية والأدبية . لا محل له .

(الطلب رقم ٥٣ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٥) ... ١٥ ٥٥

٣ — ثبوت أن ضررا ماديا محققا لحق بالطالب بسبب عزله عن ولاية القضاء — على خلاف القانون قبل بلوغه سن التقاعد . وجوب إجابة طلب التعويض عن هذا الضرر . الحكم بإلغاء القرارات المتضمنة للعزل . إعتبار ذلك تعويضا مناسبيا لجزء الضرر الأدبي .

(الطلب رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٥) ... ٢٦ ٩٤

٤ — إعتبار القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية منعدما . مؤداه عدم صلاحيته كأداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو أساسا لصدور قرار جمهوري بالعزل من ولاية القضاء .

(الطلب رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٥) ... ٢٦ ٩٤

## ( م )

## مرتبات . معاشات

## مرتبات

١ — الحكم بإلغاء قرار الإحالة إلى المعاش . اكتسابه حجية مطلقة وبأثر رجعي . إستحقاق المرتب كأثر مترتب على هذا الإلغاء لا يقع بصفة تلقائية وإنما باعتباره تعويضا عن الحرمان منه مدة الفصل . سبق التنازل عن التعويض في الطلب الذى حكم فيه بالإلغاء . مانع من العودة إليه .

( الطلب رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٥/٦/٥ ) ١٤ ٥١

٢ — عدم جواز صرف فروق الية لأعضاء الهيئات القضائية الذين أعيدوا إلى وظائفهم تنفيذ الأحكام القضائية أو تطبيقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٣

( الطلب رقم ١١٢ لسنة ٤٤ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧ ) ٢٠ ٧٣

٣ — راتب طبيعة العمل المقرر بالقرار الجمهورى ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ . عدم جواز الجمع بينه وبين بدل القضاء المقرر بقانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، علة ذلك .

( الطلب رقم ١١٢ لسنة ٤٤ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧ ) ٢٥ ٩٢

٤ — إعارة الطالب للعمل بجمهورية السودان . المرتب الممنوح له من الحكومة المصرية أثناء الإعارة . خضوعه للمضرائب المقررة على المرتبات . علة ذلك .

( الطلب رقم ٤ لسنة ٤٤ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ ) ٢١ ٧٥



٥ — موظفو الدولة المعارون . تحمل الجهة المستعيرة مرتب المعار . الموظف المعار في الخارج . جواز منحه مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقرها رئيس الجمهورية .

(الطلب رقم ٣ لسنة ٤٠ ق — "رجال القضاء" جلسة ١٥/٧/١٩٦٥) .. ٢٤ ٨٤

٦ — وجوب خصم مخصصات المعار التي يتقاضاها من الحكومة الجزائرية مما تمنحه له الحكومة المصرية كمرتب وتعدده للتحويل إليه متى كانت هذه المخصصات تقل عما هو معد للتحويل . لا محل للخصم عند زيادة المخصصات . القرار الجمهوري رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ ، قرار وزير الخزانة ٦٧ لسنة ١٩٦٣ بمنح المعار مرتبه بالكامل في مصر دون تحويل . إختلاف طبيعة هذا المرتب عن المبالغ التي تمنحها الحكومة المصرية للمعار للجزائر وتكون معدة للتحويل .

(الطلب رقم ٣ لسنة ٤٠ ق — "رجال القضاء" جلسة ١٥/٧/١٩٧٥) .. ٢٤ ٨٤

## معاشات

١ — طلب القاضي ضم مدة اشتغاله بالمحاماة إلى معاشه وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وجوب حساب المبلغ المستحق عن هذه المدة وفقا للجدول رقم ٤ المرفق بذلك القانون .  
هدم سريان التخفيض المشار إليه الجدول في هذه الحالة .

(الطلب رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق — "رجال القضاء" جلسة ٢٢/٥/١٩٧٠) ٩ ٣٢

٢ — تسوية معاشات من دون المستشارين ومن في درجاتهم من رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة . وجوب صرف مرتبهم مضافا إليه إعانة الغلاء شهريا لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة

الصفحة	القاعدة	
		في حالة عدم النجاح في الانتخابات • خضوع هذا المرتب لكافة الضرائب المقررة بالنسبة للمرتبات .
٣٩	١١	(الطلب رقم ٤٧ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٢) ..
		٣ — معاشات من دون المستشارين ومن في درجتهم من رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب • كيفية تسويتها • وجوب صرف مرتباتهم مضافا إليها إعانة الغلاء شهريا لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة في حالة عدم النجاح في الانتخابات • لا يغير من ذلك استبعاد اسم الطالب من كشف المرشحين •
٥٧	١٦	(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٩) ..

## ( ن )

## نقل

١ — موافقة المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة على نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية • مؤدى ذلك • اعتبار القرار المطعون فيه فيما تضمنه من هذا النقل قائما على حالة واقعية تبرر إصداره • استناد ذلك القرار إلى القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الذي جرى قصاء محكمة النقض على اعتباره منعدما • لا أثر له •

(الطالبان رقا ٨٨ لسنة ٤٢ ، ٥١ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" —

جلسة ١٩٧٥/٢/٦) ..

٢ — القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ • قصر نطاق الاستفادة من أحكامه على أعضاء الهيئات القضائية الذين أحيلوا إلى المعاش أو نقلوا إلى وظائف أخرى تطبيقا لأحكام القرارين ٨٣ لسنة ١٩٦١ •

الصفحة	م. ٤٥	
		نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية بالتطبيق لأحكام قانون السلطة القضائية . لا محل لتطبيق أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ .
٢	١	(العلبان رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ لسنة ١٩٤٣ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٢/٦)
		٣ - سلطة الجهة الإدارية في اتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها حقها في فصل أى عضو من أعضاء النيابة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .
١٠٣	٢٩	(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٥ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٥) ..
		٤ - إقرار التخطي في الترقية بالنقل إلى وظيفة أخرى غير قضائية . جائز . مناط ذلك .
١٠٣	٢٩	(الطلب رقم ٥ لسنة ٢٥ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٥) ..



# (ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

## والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة	
		( أ )
		إثبات . أجنب . إحالة . أحوال شخصية . إختصاص . إرتفاق . إرث . إستئناف . استيلاء . إشغال الطرق العامة . إصلاح زراعى . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . التزام . إلتماس إعادة النظر . أمر أداء . أموال . أهلية . أوراق تجارية . إيجار .
		إثبات
		عبء لإثبات :
		١ - وقوع عبء الإثبات على الطرف الذى تخالف طلباته قرار لجنة تقدير الضرائب . إرتضاء . مصنحة الضرائب تحمل عبء الإثبات رغم أن الممول هو الطاعن فى قرار اللجنة . عدم تعلق هذا الأمر بالنظام العام . ( الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١ )
١٠٦	٣٠	... ..
		٢ - إقامة المدعى دعواه بإنكار نسب الصغيرة اليه . دفع الام المدعى عليها بأنها رزقت بها منه على فراش الزوجية . تكليف المحكمة لها إثبات هذا الدفع باعتبارها مدعية فيه . لا خطأ . ( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦ )
٤٨٣	٩٨	... ..

الصفحة	الفائدة	
		٣ - الطعن من الوارث على عقد البيع الصادر من المورث بأنه يخفى نوصية . هو طعن بالصورية النسبية بطريق النستر . عبء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز عن إثبات الصورية .
١٣١٤	٢٥٠	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ... ..
		٤ - شريعة الأقباط الأرثوذكس . الغش في بكرة الزوجة . يجوز إبطال الزواج . أساس ذلك . توافره بمجرد ادعاء الزوجة بأنها بكر على خلاف الحقيقة . على الزوج إثبات أن بكرتها قد أزيلت بسبب سوء سلوكها .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)
		٥ - مطالبة المستأجر بكامل الأجرة المتفق عليها . عجزه عن إثبات عدم انتفاعه بالعين المؤجرة إليه أو أن هذه الأجرة تجاوز الأجرة القانونية . أثره . وجوب قيامه بسداد تلك الأجرة حتى يحصل على حكم بأنها غير قانونية . لا يغير من ذلك أن يدل تقرير الخبير في دعواه بطلب التخفيض على أحقيته فيه . طلة ذلك .
١٦٨١	٣١٤	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ... ..
		٦ - تخلف أحد المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجب لفسخ العقد . عبء إثباته . يقع على عاتق من يدعيه .
١٧٥٧	٣٢٨	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
إجراءات الإثبات :		
		١ - سكوت محكمة الموضوع عن اتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات لم يطلب منها ولم ترهى داعيا لاتخاذها . لا عيب .
٧٥٠	١٤١	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم القطعي . ماهيته . احالة الدعوى للتحقيق توصلا لتكوين عقيدة المحكمة . لا يعد مانعا من الفصل في الدعوى بعد اجراء التحقيق على ضوء المستندات المقدمة فيها .
٨٦٠	١٦٨	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )
		٣ - الإثبات بشهادة الشهود . للمحكمة أن تأمر به من تلقاء نفسها . شرطه .
٨٦٠	١٦٨	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )
		٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب الإحالة الى التحقيق متى وجدت في تقرير الخبير وعناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٤٨٢	٢٧٩	( الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦ )
		٥ - النعي بأن بعض الأسئلة التي وجهتها محكمة الموضوع للساهد إيجابية . دفاع يخالطه واقع عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩١٨٠	٢٠٦	( الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦ )
		٦ - خلو الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب إجراء المعاينة أو الإحالة الى التحقيق . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٣٦٦	٢٦٠	( الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/٥ )
		٧ - المسائل العارضة الخاصة بالإثبات . وجوب عرضها على القاضي المنتدب للتحقيق حتى ما كان منها من اختصاص المحكمة . إغفال ذلك . سقوط الحق في عرضها بعد ذلك .
٩٤٣٥	٢٧١	( الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/١٩ )



الصفحة	القاعدة	
		٨ — الميعاد الذي تحدده المحكمة لإجراء التحقيق خلاله . لا علاقة له بمواعيد المرافعات . وجوب احتساب اليوم المحدد لبداء التحقيق ضمن هذا الميعاد .
١٤٣٥	٢٧١	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق ' أحوال شخصية ' — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩ )
		٩ — عدم التزام محكمة الموضوع بحالة الدعوى إلى التحقيق متى توافر لديها من العناصر ما يكفي للفصل فيها . ( الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧ ) ... ..
١٥١٥	٢٨٤	١٠ — الاتفاق على التخلي عن الاشتراك في المزايدات في البيع الاختيارية . لا مخالفة فيه للنظام العام . رفض طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات ذلك الاتفاق إستنادا إلى مخالفته للنظام العام . خطأ . ( الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ) ... ..
١٥٧٢	٢٩٥	طرق الإثبات . ( أولا ) مسائل عامة .
		١ — الأخذ بالشفعة من المشتري في حكم المادة ٩٣٨ مدني . شرطه . ألا يكون البيع الثاني صوريا . حق الشفيع في إثبات صورته ذلك البيع بكافة طرق الإثبات . ثبوت هذه الصورية أثره . الاعتداد بالبيع الأول — دون الثاني — في الشفعة . ( الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١١ ) ... ..
١٢٠١	٢٢٩	٢ — الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الإثبات الشكلية . خضوعها لقانون المرافعات . قواعد الإثبات الموضوعية المتعلقة بالدليل . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية . ( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٠ ق ' أحوال شخصية ' — جلسة ١٩٧٥ ٦/٢٣ )
١٢٤١	٢٣٨	

المصحة	القاعدة	
١٣٩٤	٢٦٤	٣ — الاتفاق الذي ينطوي على التصرف في حق الإرث قبل استحقاق الوارث إياه يقع باطلا بطلانا مطلقا فلا تلحقه الاجازة . جواز إثبات التحايل على قواعد الميراث بكافة الطرق ، ولو كان الوارث طرفا في الاتفاق . (الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٥) ... ..
١٤٧٠	٢٧٧	٤ — اصطناع عقد البيع أسفل عقد إيجار مطبوع فوق التوقيع الصحيح . واقعة تزوير يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات . (الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٧٥) ... ..
١٧٢٢	٢٢٢	٥ — قواعد الإثبات . لا تتعلق بالنظام العام . الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٧٥) ... ..
		(ثانيا) الكتابة .
٢٦٨	٥٩	١ — الورقة العرفية تعتبر صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من توقيع . الوارث يكفي أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم بأن الإمضاء لمورثه . (الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٨/١/١٩٧٥) ... ..
١١٧٤	٢٢٥	٢ — المحررات الموثقة من السندات التنفيذية التي تقبل التنفيذ بذاتها . لا تثبت لها الحجية . للدائن أن يستصدر حكما بالحق الثابت بها . للمدين أن يلجأ إلى القضاء للطعن عليها على خلاف الأحكام . (الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٧٥) ... ..

القاعدة الصالحة

٣ — أخذ المحكمة بشهادة صادرة من جهة الإدارة ، دون أخرى . هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل .

( الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٤ ) ... ٢٤١ ... ١٢٦٤

٤ — توجيه طلب من الممول إلى المصلحة المختصة بـرد ما دفع منه بغير وجه حق من أسباب قطع التقادم . علم الوصول هو دليل لإثبات الراسل عند الإنكار . يغني عنه أي ورقة تصدر من المصلحة تدل على وصول كتاب المطالبة إليها .

( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ) ... ٢٩٧ ... ١٥٨٠

### ” مبدأ الثبوت بالكتابة ”

١ — يكفي في مبدأ الثبوت بالكتابة ، أن يجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال . نفى الحكم المطعون فيه توافر هذا الشرط في الورقة ، لخلوها من بيانات لو توافرت فيها لكونت دليلاً كاملاً . هو أساس خاطيء لمفهوم مبدأ الثبوت بالكتابة .

( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٨ ) ... ٥٩ ... ٢٦٨

٢ — الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة . تقدير ما إذا كانت تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال أم لا . هو مما يستقل به قاضي الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك شرطه . أن يقيم قضاءه على أسباب سائغة .

( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٨ ) ... ٥٩ ... ٢٦٨

٣ — جواز اعتبار الورقة دليلاً كاملاً على إثبات تصرف معين وفي ذات الوقت مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة لتصرف آخر . مثال لإيصال محاسبة عن أجرة أطيان زراعية .

( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٧ ) ... ١٢٢ ... ٦١٠



الصفحة	القائمة	
		( ثالثا ) شهادة الشهود :
		١ - التوقيع على العقد ببصمة مطحوسة . واقعة مادية . جواز إثبات حصولها بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود .
٤٠٦	٨٤	( الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ ) ... ..
		٢ - عدم بيان مواطن النفي على أقوال الشهود . نفي مجهول غير مقبول .
٨٦٠	١٦٨	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٤/٣ )
		٣ - النفي بوجود صلة قرابة تربط المطعون عليهم بشهودهم . جدل موضوعي . عدم جواز إثباته أمام محكمة النقض .
٨٦٠	١٦٨	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٤/٣ )
		٤ - تمسك الطاعن بوجود خصومة بينه وبين الشاهد . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٣٥	٢٧١	( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/١٩ )
		٥ - لمحكمة الاستئناف أن تقيم قضاءها على ما تطعن إليه من أقوال الشهود التي أطرحها الحكم الابتدائي دون أن تبين الأسباب المبررة . حسبها إقامة قضاؤها على ما يحمله . عدم جواز النفي عليه بتناقضه مع الحكم الابتدائي .
١٤٠٠	٢٦٥	( طعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/١٢ )
		٦ - إقامة الحكم قضاءه على أسباب سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق . عدم تعرضه لأقوال شهود النفي ومناقشتها أو الرد عليها استقلالا . لا عيب .
١٤٠٠	٢٦٥	( الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/١٢ )

الصفحة	القائمة	
١٤٠٠	٢٦٥	٧ - متى كانت صفة الشاهدين غير ذات أثر في تقدير المحكمة لشهادتهما . النعي بأن المحكمة لم تثبت من صفتها . غير منتج . (الظعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٢) .. ..
١٤٤٤	٢٧٢	٨ - خطأ الحكم في ذكر عدد الشهود دون أن يؤثر على جوهر قضائه وتقديره للدليل . النعي عليه بعدم إحاطته بأوراق الدعوى . غير منتج . (الظعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) ..
		"مسائل الأحوال الشخصية" .
٣٧٨	٧٨	١ - اختلاف الشاهدين في الزمان والمكان . لا يمنع من قبول الشهادة إذا كان المشهود به قولاً محضاً . (الظعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) ..
٣٧٨	٧٨	٢ - القضاء بالتطبيق للضرر على أساس من البيئة الشرعية . دعامة كافية لحمل قضاء الحكم . لا تريب على المحكمة لإضافتها لوقائع استجبت بعد رفع الدعوى للتدليل على استمرار الخلاف بين الزوجين . (الظعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) ..
١٤٠٠	٢٦٥	٣ - اجتماع كلمة الشاهدين على أن الطاعن وجه للطعون عليها ألفاظ سباب معينة في زمان ومكان واحد . اختلافهما في بيان مظاهر انفعال المطعون عليها أو أشخاص الحضور بمجالس السباب . غير مانع من اعتبار ذلك السباب ضرراً موجباً للتطبيق . علة ذلك . (الظعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/١٢) ..

الصفحة	القاعدة	
٦٨٧	١٣٥	٤ — الدعوى بطلب ثبوت اسلام المتوفى . اختلاف الشاهدين في المظاهر التي استدلت بها كل منهما على إسلامه . لا أثر له ما دام أن حاصل شهادتهما هو إسلام المتوفى . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٧٥) ..
٦٨٧	١٣٥	٥ — النعى باختلاف الشاهدين الأولين . استناد الحكم لشهادة الشاهدين الثالث والرابع . نعى غير منتج . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٧٥) ..
٦٤٣٥	٢٧١	٦ — نصاب الشهادة . شرطه . اختلاف اللفظ بين الشهادتين دون اختلاف المعنى . غير مانع من قبولها . (الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٧٥) ..
٦٤٣٥	٢٧١	٧ — الشهادة . من شروطها ألا يكذبها الحس . صلة ذلك . (الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٧٥) ..
١١٨٠	٢٢٦	٨ — الشهادة في اصطلاح الفقهاء . ماهيتها . العبارة بمضمون الشهادة وليس بألفاظ أداها . (الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١ / ٦ / ١٩٧٥) ..
٨٦٠	١٦٨	٩ — الشهادة بالتسامع . أحوالها وشروطها . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥) ..
٨٦٠	١٦٨	١٠ — عدم بيان الحكم شروط الشهادة بالتسامع في أقوال الشهود . لا عيب . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٧٥) ..
٩١١٤	٢١٣	١١ — الشهادة السماعية . جوازها حيث تجوز الشهادة الأصلية . خضوعها لتقدير قاضي الموضوع دون معقب إلا أن يخرج بها إلا مالا يؤدي إليه مدلولها . (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٥) .. ..



الصفة	القاعدة	
		١٢ — القضاء في دعوى النسب استنادا إلى البيئة الشرعية وإلى المستندات التي اشتملت على إقرارات بالنسب باعتبارها قرائن في الدعوى . لا عيب .
١١٨٠	٢٢٦	( الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١١/٦/١٩٧٥ )
		١٣ — شهادة القرباب بغيرهم لبعض . مقبولة . الاستثناء . شهادة الفرع لأصله والأصل لفرعه .
٦٨٧	١٣٥	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٥ )
١٥٤٤	٢٨٩	( والطعن رقم ٣ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣/١٢/١٩٧٥ )
		"تقدير أقوال الشهود" .
		١ — تقدير أقوال الشهود والترجيح بين البيئات . مما يستقل به قاضي الموضوع . عدم بيان الحكم أسماء الشهود أو نص أقوالهم . لا يعيبه طالما أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم .
٨٦٠	١٦٨	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥ )
		٢ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٤٧٠	٢٧٧	( الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٧٥ ) .. ..
		٣ — استقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عما تحمله تلك الأقوال .
١٥١٥	٢٨٤	( الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٥ ) .. ..
		٤ — تقدير الشهادة — ولو كانت تفولا — مسألة موضوعية . عدم جواز الجدل فيها أمام محكمة النقض .
١٧٧٥	٣٣٠	( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٧٥ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		( رابعا ) القرائن .
		( ١ ) القرائن القانونية .
		١ — ملكية صاحب الأرض لما عليها أو تحتها من بناء أو فواس أو منشآت أخرى . قرينة قانونية قابلة لإثبات العكس . م ٩٢٢ مدني . عدم جواز التجدي بقواعد الالتصاق عند وجود اتفاق يخالفها .
١٢١٦	٢٣٢	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٧ ) ... ..
		٢ — صدور التصرف من المورث إلى غير وارث . عدم انطباق المادة ٩١٧ مدني . للوارث الذي يطعن على التصرف بأنه وصية إثبات احتفاظ المورث بحيازة العين المتصرف فيها وبحكمة في الانتفاع بها كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضي .
١٣١٤	٢٥٠	( الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ ) ... ..
		٣ — القرينة القانونية الواردة في المادة ٢٣٨ مدني . استخلاص علم المتصرف إليه أن التصرف سبب اعسار للمدين . هو مما تستقل به محكمة الموضوع .
١٥٨٠	٢٩٧	( الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ) ... ..
		٤ — النقص في البضائع المفرغة من السفينة . قرينة قانونية على مظنة التهريب . انتفاء القرينة في حالة النقص الجزئي الناشئ عن العوامل الطبيعية أو ضعف الغلافات والذي لا يتجاوز نسبة التسامح التي يحددها قرار مدير الجمارك . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مبرر النقص .
١٧٢٢	٣٢٢	( الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٩ ) ... ..
		” قرينة قوة الأمر المقضي “
		راجع ( حكم ” حجية الحكم “ . ق ” قوة الأمر المقضي “ )

الصفحة القاعدة

## (ب) القرائن القضائية .

١ — استخلاص القرائن والأخذ بقرينة دون غيرها . دخوله في سلطة محكمة الموضوع التقديرية بغير معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨) ٣٦ ... ١٤٠

٢ — إقامة الحكم قضاءه بنفى النسب على قرائن لها سندها في الأوراق . لا عيب . القرائن منها ما هو أقوى من البينة والإقرار . كفاية هذه الدعامة لحمل الحكم . تعيينه في اعتداده بشهادة شاهد واحد . غير منتج .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦) ٩٨ ... ٤٨٣

٣ — إيراد الحكم قرائن معيبة ضمن قرائن أخرى . استدلاله بها مجتمعة دون بيان أثر كل واحدة منها في تكوين عقيدة المحكمة . أثره . إعتبار الحكم مشوبا بالفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨) ١٦٣ ... ٨٣٥

٤ — عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها عن كل قرينة غير قانونية يدلى بها الخصوم ، طالما أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ٢٨٤ ... ١٥١٥

٥ — إعتبار الحكم أن شهادة الميلاد قرينة على ثبوت النسب بالإضافة إلى أدلة وقرائن أخرى . لا عيب .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ٢٤٨ ... ١٣٠٢

٦ — بيانات شهادات الميلاد . لا تصلح بمجردها لثبوت النسب . إعتبارها قرينة قابلة لإثبات العكس .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ٣١٦ ... ١٦٩٢



الصفحة	القاعدة	
		( خامسا ) الإقرار :
		١ - الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . تقدير الدليل في الدعوى هو مما تستقل به محكمة الموضوع . مثال في طعن ضريبي . ( الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١ ) ... ..
١٠٦	٣٠	
		٢ - الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي . جواز تجزئته أو اعتباره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة . جواز عدم الأخذ به أصلا . ( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٤ ) ... ..
٣٢٣	٧٠	
		٣ - سكوت المطعون ضدهم عن التمسك بفسخ العقد أمام الجنة القضائية للإصلاح الزراعي لدى نظر طلب الاعتداد به . قبولهم لإقرار الطاعن بالتعهد بعدم التأخير في دفع الثمن وتمسكهم بهذا الإقرار . عدم صلاحية ذلك بمجرد لإثبات التنازل عن الحق في طلب الفسخ . ( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ ) ... ..
١٠٤٠	١٩٨	
		” مسائل الأحوال الشخصية “ . ” الإقرار بالإسلام “ . استخلاص الحكم المطعون فيه اسلام المورث استنادا إلى إقراره أمام القضاء في سنة ١٩٥٩ بأنه أسلم في سنة ١٩٥١ ، وأن هذا الإقرار ينتج أثره باعتباره مسلما منذ سنة ١٩٥١ . استخلاص موضوعي سائق لدلالة الإقرار مما يستقل به قاضي الموضوع . ( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٩ ) ... ..
٢٨٤	٦٢	

الصفحة	القاعدة	
		"الزوجية" .
		١ — دعوى الزوجية أو الإقرار بها عند الإنكار . شرطه .
		م ٩٩ من اللائحة الشرعية .
١١٨٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٣٩ و ٤٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٦/١٩٧٥)
		٢ — تقدير إنكار الخصم للزوجية المدعى من عدمه . من
		مسائل الواقع . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة النقض متى
		أقام الحكم قضاءه على أسباب مقبولة .
١١٨٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٣٩ و ٤٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٦/١٩٧٥)
		٣ — عقد الصلح . ماهيته . نزول الزوجة عن حقوقها
		إزاء أقرارها بقبض بكارتها قبل الزواج . الإدعاء ببطلانه إستنادا
		للسادة ٥٥١ مدني . لا محل له .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥)
		"الإقرار بالنسب"
		١ — الإقرار بما يتضمن تحميل النسب على الغير . لا يصلح
		في الأصل لثبوت النسب . وجوب معاملة المقر بإقراره من جهة
		الميراث .
١٦٧	٤١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٥) .. .. .
		٢ — النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالإقرار أو البينة .
		شرط صحة الإقرار بالبنوة . صدور الإقرار مستوفيا لشروطه .
		الإقرار لا يحتمل النفي .
١٦٧	٤١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٥) .. .. .
		٣ — النسب يثبت بالدعوة سواء كان المقر صادقا في الواقع
		أم كاذبا . على المقر أثم ادعائه .
١٦٧	٤١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٥) .. .. .

الرقم	القاعدة	الصفحة
٤	— إقرار المورث ببنوة الطفل . لا يحتمل النفي . عدم استجابة المحكمة لطلب الإحالة إلى التحقيق لتحقيق شخصية الطفل لا خطأ .	
١٦٧	٤١ ( الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٥/١/١٩٧٥ )	
٥	— إقرار الأب بنسب الولد إليه . يكون باللفظ صريحا أو دلالة ، وبالإشارة وبالكتابة ، أو بالسكوت عند تهنتته بالمولود . عدم وجوب صدور الإقرار بمجلس القضاء . أعمال أثر الإقرار . شرطه .	
٣٤٨	٧٤ ( الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٠ ق الأحوال شخصية جلسة ٥/٢/١٩٧٥ ) ..	
٦	— ثبوت نسب الولد من الزوج الفراش . شرطه . لا يلزم صدور اقرار منه بالنسب أو البينة . نفى الزوج نسب الولد . شرطه .	
٣٤٨	٧٤ ( الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق الأحوال شخصية — جلسة ٥/٢/١٩٧٥ )	
٧	— النسب يثبت بالفراش وبالإقرار به . ثبوته عند الإنكار بالبينة .	
٤٨٢	٩٨ ( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٦/٢/١٩٧٥ ) ..	
٨	— الإقرار بالنسب . شرط صحته .	
١٣٠٢	٢٤٨ ( الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٥/٦/١٩٧٥ )	
٩	— التناقض المانع من سماع دعوى النسب . بيانه .	
١٣٠٢	٢٤٨ ( الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٥/٦/١٩٧٥ )	
١٠	— الإقرار . شرطه . قواعد الميراث . تعلقها بالنظام العام . توقيع المطعون عليه على محضر إثبات الوفاة الصادر من البطريكية بما يفيد أن الطاعنين إخوته من أبيه . إقرار باطل غير معتبر شرعا .	
١٦٩٢	٣١٦ ( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٥ )	



الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) اليمين .
		القضاء نهائيا برفض دعوى صحة التعاقد تأسيسا على تخلف المشتري عن الوفاء بالثمن أثره . امتناع الادعاء بانقضاء الالتزام بدفع الثمن بتجديده ولو كان دليل هذا الادعاء اليمين الحاسمة . حلة ذلك .
١٠٤٠	١٩٨	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		أجنب
		١ — قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالاعتداد بمقد بيع الأرض الزراعية الصادر من أجنبي لمصرى . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . عدم تأثيره على حق البائع في طلب الفسخ لعدم الوفاء بالثمن . القضاء بالفسخ في هذه الحالة . أثره . مودة حق الدولة في تملك الأرض .
١٠٤٠	١٩٨	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		٢ — إجراءات الحراسة التي تكون محلا للتعويض بمقتضى الاتفاقية المصرية اليونانية . هي الإجراءات المفروضة بمقتضى القانونين ١٦٢ سنة ١٩٥٨ و ١٥٠ سنة ١٩٦٤ . عدم سرعان أحكام تلك الاتفاقية على الخاضعين للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . حلة ذلك .
١٤٠٦	٢٦٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٧) ... ..
		٣ — طلب الطاعنين تقرير مقهم في التقاضى الذى منعوا من مباشرته نتيجة فرض الحراسة على أموالهم عملا بالقانون ١١٩ سنة ١٩٦٤ . وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى به . م ٤ ق ١١٩ لسنة ١٩٦٤
١٤٠٦	٢٦٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٧) ... ..

الصفة	القاعدة	إحالة
		التمسك بسقوط الحق في الدفع بالإحالة للارتباط . وجوب إبداءه أمام المحكمة التي أبدى أمامها الدفع دون المحكمة المحال إليها وقبل صدور الحكم بالإحالة . صيرورة هذا الحكم نهائيا . مانع من التمسك بالسقوط أمام المحكمة المحال إليها .
١٦٤٠	٣٠٧	(الظعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..

## أحوال شخصية

المسائل الخاصة بالمسلمين :

(أولا ) الزواج .

		١ — سماع دعوى الزوجية أو الإفراز بها عند الانكار . شرطه . م ٩٩ من اللائحة الشرعية .
١١٨٠	٢٢٦	(الظعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/١١)
		٢ — تقدير انكار الخصم للزوجية المدعاة من عدمه . من مسائل الواقع . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة النقض متى أقام الحكم قضاءه على أسباب مقبولة .
١١٨٠	٢٢٦	(الظعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/١١)
		٣ — زواج المرتدة عن الاسلام بغير المسلم قبل ردتها أو بعدها . حرام . لا ينعقد أصلا ولا ينتج فراشا ولا يثبت نسبا أو يولد حقا في الميراث .
١٦٩٢	٣١٦	(الظعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		”الرجعة“ .
		١ — الرجعة ليست إنشاء لعقد زواج بل امتداد لزوجية قائمة . هي حق ثابت مقرر للزوج وحده ولا يملك إسقاطه . لا يشترط لصحتها رضا الزوجة أو علمها بها .
٩٣٧٦	٢٦١	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ ق — ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٥/١١/٥)
		٢ — مجرد عودة الزوجة إلى منزل الزوجية في فترة العدة دون اعتراض من زوجها . لا يعتبر رجعة . علة ذلك .
٩٣٧٦	٢٦١	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ ق — ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٥/١١/٥) ...
		(ثانياً) الطلاق .
		١ — الطلاق نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة . طلاق بائن . المادة ٥٥ م . ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .
٢٩٧	٦٤	(الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..
		٢ — الطلاق الرجعي . حكمه . أثره .
٩٣٧٦	٢٦١	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ ق — ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٥/١١/٥) ...
		”التطليق للضرر“
		١ — القضاء بالتطليق للضرر على أساس من البينة الشرعية . دعامة كافية لحمل قضاء الحكم . لا تريب على المحكمة اضافتها لوقائع استجدت بعد رفع الدعوى للتدليل على استمرار الخلاف بين الزوجين .
٣٧٨	٧٨	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق — ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)
		٢ — الحكم بإثبات الطلاق بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية . إيراد الحكم بتقريرات مخالفة . لا عيب .
٩٣٧	٢٦١	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ ق — ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٥/١١/٥) ...



الصفحة	المادة	
١٣٦٦	٢٦٠	٣ — اختلاف دعوى التطلق للضرر عن دعوى الطاعة سببا وموضوعا . جواز الاستدلال في بحث الضرر بما تبين من وقائع متصلة به في دعوى الطاعة . هـ ذلك . ( الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/١١/٥ ) ...
١٤٠٠	٢٦٥	٤ — النزول الضمني عن الحق في إقامة دعوى التطلق للضرر . قيامه على واقع . عدم جواز إنثارته أمام محكمة النقض لأول مرة . ( الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/١١/١٢ ) ...
١٤٠٠	٢٦٥	٥ — اجتماع الشاهدين على أن الطاعن وجهه للمطعون عليها ألفاظ سباب معينة في زمان ومكان واحد . اختلافهما في بيان مظاهر انفعال المطعون عليها أو في أشخاص الحضور بخمس السباب . غير مانع من اعتبار ذلك السباب ضررا موجبا للتطبيق . هـ ذلك . ( الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/١١/١٢ ) ...
١٤٣٥	٢٧١	٦ — التطبيق للضرر . شرطه . وقوع الضرر من الزوج دون الزوجة واستحالة العشرة بين أمثالهما . معيار الضرر . شخصي لامادي . ( الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩ ) ...
		٧ — اباحة حق التطلق للزوجة بسبب عنة الزوج عند الحنفية . شرطه . ألا يكون قد وصل إليها في النكاح . العيب الحادث بعد الدخول . لا يثبت به خيار العيب عندهم . جواز

الصفحة	العدد	
		التطليق — خلافاً لذلك — دون يمين على الزوج . م ٩ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .
١٤٢٦	٢٧٠	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥) ..
		٨ — حق الزوجة في طلب التفريق للغيب في الرجل . شرطه . جواز الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده .
١٤٢٦	٢٧٠	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥) ..
		٩ — اضرار الزوج بزوجه بما لا يستطيع معه دوام العشرة . شرطه . العنه النفسية . عدم اعتبارها اضراراً في معنى المادة ٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية . علة ذلك .
١٤٢٦	٢٧٠	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥) ..
		١٠ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير وجود الغيب المستحكم بالزوج بلا رقابة من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة .
١٤٢٦	٢٧٠	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥) .
		١١ — القضاء برفض دعوى التطليق للضرر لعجز الزوجة عن اثباته . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . دعواها الجديدة بالتطليق لمذات السبب . وجوب استنادها الى وقائع مغايرة .
١٤٩٩	٢٨١	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٥)

الصفحة	القاعدة	
		”التحكيم في الدعوى“
		١ — مشول الزوجين بشخصهما أمام المحكمة في دعوى التطليق غير واجب. ثبوت عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين ، يكفي فيه حضور الوكيلين المفوضين بالصالح عنهما ورفض أحدهما للصالح .
٣٧٨	٧٨	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٢/٢/١٩٧٥)
		٢ — مناط اتخاذ إجراءات التحكيم في دعوى الطلاق . أن تكون دعوى التطليق دعوى ثانية سبقتها دعوى أولى بطلب التطليق للضرر ولم يثبت للمحكمة في الدعوىين الضرر المدعى به .
١١٠٨	٢١٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٥) ..
		٣ — إختيار المحكمة للحكيم في دعوى التطليق للضرر . مناطه وشروطه .
١١٠٨	٢١٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٥) ..
		٤ — الحكيم في دعوى التطليق للضرر . طريقتهما الحكم لا الشهادة أو الوكالة . اتفاقهما في الدعوى . وجوب امضاء الحاكم له دون تعقيب .
١١٠٨	٢١٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٥)
		٥ — مهمة الحكيم في دعوى التطليق للضرر . بيانها . الإساءة من الزوجة دون الزوج لا تؤدي للتفريق بينهما . اتفاق الحكيم على رأى معين . وجوب تنفيذ القاضى لما قرراه ولو كان حكمهما مخالفا لمذهبه .
٩٤٩٩	٢٨١	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٥) ...



الصفحة	القاعدة	
		٦ - خلو تقرير الحكّمين من نسبة إساءة ما إلى الزوج . تقريرهما بأنهما فشلا في إقناع الزوجة بالعدول من طلب الطلاق واجتماع رأيهما على أن الإساءة من جانبها . عدم اعتباره مجهلا للحال . رفض الدعوى بالتطبيق في هذه الحالة . لا خطأ . (الآن رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١١/٢٦/١٩٧٥)
١٤٩٩	٢٨١	(ثانثا) النسب . ١ - دعوى النسب . سماعها بمجرد . شرطه . التناقض فيها . يغتفر . سماعها ضمن حق آخر . شرطه . التناقض فيها لا يغتفر . (الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٢ ق أحوال شخصية - جلسة ١٥/١/١٩٧٥) ..
١٦٧	٤١	٢ - التناقض المانع من سماع دعوى النسب . بيانه . (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٥/٦/١٩٧٥) ..
١٣٠٢	٢٤٨	٣ - دعوى النسب لولد المطلقة . عدم سماعها عند الإنكار إذا أتت به لأكثر من سنة بعد الطلاق . المادة ١٥ م . ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . (الطعن رقم ١ لسنة ٢٠٠١ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٩/١/١٩٧٥) ...
٢٩٧	٦٤	٤ - إقامة المدعى دعواه بانكار نسب الصغيرة إليه . دفع الأم المدعى عليها بأنها رزقت بها منه على فراش الزوجية . تكليف المحكمة لها لإثبات هذا الدفع باعتبارها مدعية فيه . لا خطأ . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٢ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٦/٢/١٩٧٥) ..
٤٨٣	٩٨	٥ - الأقارب بما يتضمن تحميل النسب على الغير . لا يصلح في الأصل لثبوت النسب . وجوب معاملة المقر بأقراره من جهة المراث . (الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٢ ق أحوال شخصية - جلسة ١٥/١/١٩٧٥) ..
١٦٧	٤١	

الصفحة	المادة	
١٦٧	٤١	٦ — النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالإقرار أو البينة . شرط صحة الإقرار بالبينة . صدور الإقرار مستوفيا لشروطه . الإقرار لا يحتمل النفي . (الظمن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٥/١/١٩٧٥) ..
١٦٧	٤١	٧ — النسب يثبت بالدعوة سواء كان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا . على المقر اثم ادعائه . (الظمن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٥/١/١٩٧٥) ..
١٦٧	٤١	٨ — إقرار المورث ببينة الطفل . لا يحتمل النفي . عدم استجابة المحكمة لطلب الإحالة إلى التحقيق لتحقيق شخصية الطفل . لا خطأ . (الظمن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٥/١/١٩٧٥) ..
١٦٧	٤١	٩ — إقرار الأب بنسب الولد إليه . يكون باللفظ صريحا أو دلالة ، وبالإشارة وبالكتابة ، أو بالسكوت عند تهنئته بالمولود . عدم وجوب صدور الإقرار بمجلس القضاء . إعمال أثر الإقرار . شرطه . (الظمن رقم ١٠ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٥/٢/١٩٧٥) ..
٣٤٨	٧٤	١٠ — ثبوت نسب الولد من الزوج بالفراش . شرطه . لا يلزم صدور إقرار منه بالنسب أو البينة . نفى الزوج نسب الولد . شرطه . (الظمن رقم ١٠ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٥/٢/١٩٧٥) ..
٣٤٨	٧٤	١١ — ثبوت النسب بالفراش في الفقة الحنفى . يكفي فيه بالعقد الصحيح مع تصور الدخول وامكانه . (الظمن رقم ١٠ لسنة ٤١ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ٥/٢/١٩٧٥) ..
٣٤٨	٧٤	(الظمن رقم ١٠ لسنة ٤١ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ٥/٢/١٩٧٥) ..

الصفحة	الأمثلة	
		١٢ — النسب يثبت بالقرائن وبالإقرار به . ثبوته عند الانكار بالبينة .
٤٨٣	٩٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)
		١٣ — الإقرار بالنسب . شرط صحته .
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥)
		١٤ — ثبوت النسب . حق أصلي للابن وللأُم . موقف الابن لا يؤثر على ما تدعيه الأم ولا تملك هي إسقاط حقوق ولدها .
٤٨٣	٩٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)
		١٥ — تعلق النسب بحق الأم وحق الصغير وبحق الله تعالى . الأم لا تملك إسقاط حق وليدها . اعتبار الصغير مائلا في دعوى النسب التي ترفعها الأم أو الغير وإن لم يظهر في الخصومة باسمه . صلة ذلك .
١٧٨٦	٣٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١)
		١٦ — حجية حكم النفقة في دعوى النسب . شرطه . إغفال الحكم — الصادر غيابيا بالنفقة للصغير — بحث انعقاد الزوجية التي إدعتها الأم ومدى ثبوت نسب الصغير . أثره . انعدام حجية هذا الحكم في دعوى إنكار النسب .
٤٨٣	٩٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)
		١٧ — القضاء برفض دعوى الزوجة بطلب نفقة زوجية . فصل الحكم الصادر في دعوى النفقة في انتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق وانقضاء العدة دون بحث المراجعة . لا يكتسب حجية في دعوى نسب الصغير ولا ينفي الفراش الموجب للنسب .
١٧٨٦	٣٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١)



الصفحة	الرقم	المادة
		١٨ — القضاء في دعوى النسب استنادا إلى البيينة الشرعية وإلى المستندات التي اشتملت على إقرارات بالنسب باعتبارها قرائن في الدعوى . لا عيب .
١١٨٠	٢٢٦	(الضمان رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٦/١٩٧٥)
		١٩ — اعتبار الحكم أن شهادة الميلاد قرينة على ثبوت النسب بالإضافة إلى أدلة وقرائن أخرى . لا عيب .
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٥/٦/١٩٧٥)
		٢٠ — بيانات شهادات الميلاد . لا تصلح بمجرد ثبوت النسب . اعتبارها قرينة قابلة لإثبات العكس .
١٦٩٢	٣١٦	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٤/٢/١٩٧٥)
		٢١ — الولد يتبع أحد أبويه في الإسلام . هذه التبعية لا تنقطع إلا بالعقل والبلوغ ولا يكفي من التمييز . الأصل في البلوغ . ظهوره بامارانه المعهودة أو يتجاوز الخمس عشرة سنة هجرية .
٢٨٤	٦٢	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/١/١٩٧٥)
		٢٢ — الاعتقاد الديني . من الأمور التي تبني الأحكام فيها على الإقرار بظاهر اللسان . الإقرار أمام القضاء بالإسلام والنطق بالشهادتين . عدم جواز البحث في حقيقة إسلام المقرر وصحة إيمانه .
٢٨٤	٦٢	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/١/١٩٧٥)
		٢٣ — المسلم تبعا لإسلام أحد أبويه . عدم لزوم تجديد إيمانه .
٢٨٤	٦٢	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/١/١٩٧٥)

٢٤ — الدخول في المسيحية . لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب . وجوب إتمام طقوسها وقبول الجهة الدينية الجديدة والتقيّد في سجلاتها .

(الظعن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ٢٨٤ ٦٢

( رابعا ) نفقة الصغير .

نفقة الصغير إذا كان ذا مال حاضر . وقوعها في ماله ولا تجب على أبيه . إغفال الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن بأن ما كان ينفقه على أولاده المطعون ضدهم يزيد على ما كان يغله العقار المملوك لهم الذي يطالبونه بريعه . إغفاله أيضا بحث دفاعه بأنه قام باصلاحات وإنشاءات بذلك العقار . قصور .

(الظعن رقم ٣٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ١٧٥٣ ٣٢٧

المسائل الخاصة بغير المسلمين :

( أولا ) الاعتقاد الديني :

١ — للشخص أن يغير دينه أو مذهبه . لا يجوز لأية جهة قضائية البحث في ذلك إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية وحدها .

(الظعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/٥) ١٣٧٦ ٢٦١

٢ — استناد الحكم إلى شهادة بانضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس . ترتيبه على ذلك أن الطاعنة والمطعون عليه مختلفا الملة مما يجيز التطبيق بالإرادة المنفردة

الصفحة	القاعدة	
١٤٥٣	٢٧٣	تطبيقاً للشريعة الاسلامية . إغفاله بحث الشهادة المقدمة من الطاعنة والصادرة من الرئيس الديني بالغاء الانعجام . قصور . (الطن رقم ١٩ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥)
١٣٧٦	٢٦١	٣ — عدم إيضاح الطاعنة في تقرير الطعن ماهية الاعتراضات التي ساقته أمام محكمة أول درجة على شهادة تغيير الملة وتزعم أن الحكم قصر في تحقيقها أو الرد عليها . النعي بذلك مجهول وغير مقبول . (الطن رقم ١٧ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٥/١١/١٩٧٥)
١٣٦٦	٢٦٠	(ثانياً : الزواج والطلاق . ١ — عجز الزوج في شريعة الأقباط الأرثوذكس عن إثبات إساءة الزوجة له أو إخلالها بواجباتها نحوه . ثبوت أن الإساءة من جانبه ونفى الذنوب والهجر عنها . القضاء برفض دعواه بالتطابق في هذه الحالة . لا خطأ . (الطن رقم ١٠ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية — جلسة ٥/١١/١٩٧٥) ...
١٣٦٦	٢٦٠	٢ — إقامة الحكم قضاءه برفض التطبيق لامتناع الزوجة عن مساكنة زوجها بسبب نكولة عن تهيئة المسكن الشرعي الخالي من ذريه . لا خطأ . مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس سنة ١٩٣٨ . (الطن رقم ١٠ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٥/١١/١٩٧٥) ...
١٣٦٦	٢٦٠	٣ — نزول الزوجة عن حقوقها إزاء إقرارها بفض بكارتها قبل الزواج . الإدعاء ببطالته استناداً للمادة ٥٥١ مدني . لا محل له . (الطن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥) ...
١٤٤٤	٢٧٢	٤ — شريعة الأقباط الأرثوذكس . الغش في بكاررة الزوجة يحجز إبطال الزواج . أساس ذلك . توافره بمجرد ادعاء



الصفحة	القائمة	
		الزوجة بأنها بكر على خلاف الحقيقة. على الزوج إثبات أن بكارتها قد أزيلت بسبب سوء سلوكها .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥)
		٥ — ثبوت واقعة الغلط . استقلال محكمة الموضوع بتقدير الأدلة فيها . القضاء بأن المطعون عليه لم يكن يعلم عند الزواج أن الطاعة ثيب . إقامته على ما يكفي لحمله . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . إغفاله الرد على ما ساقته الطاعة من قرائن للتدليل على ذلك العلم . لا قصور .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥) ...
		٦ — القضاء ببطلان عقد الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس . تأسيسه على الغش في بكاره الزوجة . استناده إلى أقوال شاهدي الزوج المؤيدة باقرارها . لا عيب .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥)
		٧ — بطلان الزواج . اختلافه عن أسباب انحلاله من طلاق أو فسخ .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥) ...
		مسائل الإرث :
		١ — القضاء بتحديد أنصبة الورثة . خضوعه لأحكام الشريعة الإسلامية من جهة صحته وقوته وأثره القانوني . مخالفة الحكم نصاً من القرآن أو السنة أو الإجماع . أثره . وجوب إبطاله وإلزامه . عدم اكتسابه قوة الأمر المقض إلا إذا اتصل به قضاء في محل مجتهد فيه .
١٢٤	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٣/٦/١٩٧٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — اختصاص المجالس المالية قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بنظر مسائل موارث المصريين غير المسلمين . شرطه .
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ...
		٣ — جدة المتوفى لأمه التي توفيت قبله . استحقاقها سدس تركته فرضا . لا يحجبها عن ذلك وجود أب المتوفى . علة ذلك .
١٥٤٤	٢٨٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ...
		٤ — الإقرار . شرطه . قواعد الميراث . تعلقها بالنظام العام . توقيع المطعون عليه على محضر إثبات الوفاة الصادر من البطارية بما يفيد أن الطاعنين أخوته من أبيه . إقرار باطل غير معتبر شرعا .
١٦٩٢	٣١٦	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ...
		٥ — دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين . تحقيقها باتباع لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إعلانات الوفاة والوراثة التي ضبطتها المجالس المالية قبل إلغائها . جواز طلب إبطالها بدعوى مبتدأة . علة ذلك .
١٦٩٢	٣١٦	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ...
		وراجع : (١ . إرث)
		دعوى الأحوال الشخصية :
		(أولا) رسوم الدعوى .
		تقدير قيمة العقارات المبنية في دعوى نسب والاستحقاق في تركه كأساس لتقدير الرسوم القضائية . كيفيته . وجوب الرجوع

الصفحة	القاعدة	
		في ذلك إلى قانون الرسوم القضائية دون القانون الخاص بفرض رسم الأيلولة على التركات .
١١٠٠	٢١٠	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨) ... ..
		(ثانياً) القانون الواجب التطبيق .
		صدور الوصية من يوناني الجنسية . وجوب تطبيق قانون بلد الموصى وقت وفاته . المادة ٥٥ من القانون المدني الملغى . لا محل لتطبيق القانون المدني المصري أو الشريعة الإسلامية .
٣٦٤	٧٧	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) ...
		(ثالثاً) نفاذ الدعوى .
		١ — تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي للمحاكم .
٣٦٤	٧٧	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) ...
		٢ — الإجراءات الخاصة بحضور الخصوم أو وكلائهم في دعاوى الأحوال الشخصية . وجوب الرجوع بصدددها لأحكام قانون المرافعات . علة ذلك .
٣٧٨	٧٨	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/٧/١٢) ...
		”منع سماع الدعوى“ .
		١ — التناقض في دعوى المال . مانع من سماع الدعوى ومن صحتها . ماهيته التناقض . لا يلزم أن يكون التناقض في ذات الدعوى . مثال في دعوى إرث .
١٦٧	٤١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/١/١٥) ...
		٢ — التناقض المانع من سماع دعوى الأحوال الشخصية . ماهيته . يستوى أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه وشهوده .
٦٨٧	١٣٥	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ...



الصفة	القاعدة	
		(رابعاً) الإثبات .
		الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الإثبات الشكلية . خضوعها لقانون المرافعات . قواعد الإثبات الموضوعية المتعلقة بالدليل . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية .
١٢٤١	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) "شهادة الشهود"
		١ — اختلاف الشاهدين في الزمان والمكان . لا يمنع من قبول الشهادة إذا كان المشهود به قولاً محضاً .
٣٧٨	٧٨	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) ٢ — الدعوى بطلب ثبوت إسلام المتوفى . اختلاف الشاهدين في المظاهر التي استدل بها كل منهما على إسلامه . لا أثر له ما دام أن حاصل شهادتهما هو إسلام المتوفى .
٦٨٧	١٣٥	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ٣ — النعي باختلاف الشاهدين الأولين . استناد الحكم لشهادة الشاهدين الثالث والرابع . نعي غير منتج .
٦٨٧	١٣٥	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦) ٤ — الشهادة في اصطلاح الفقهاء . ماهيتها . العبارة بمضمون الشهادة وليس بالفاظ أدائها .
١١٨٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ٥ — نصاب الشهادة . شرطه . اختلاف اللفظ بين الشهادتين دون اختلاف المعنى . غير مانع من قبولها .
١٤٣٥	٢٧١	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)

الصفحة	المادة	
		٦ — الشهادة . من شروطها ألا يكذبها الحس . علة ذلك .
١١٨٠	٢٢٦	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥)
		٧ — شهادة القربات بعضهم لبعض . مقبولة . الاستثناء
		شهادة الفرع لأصله والأصل لفرعه .
٦٨٦	١٣٥	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٥)
١٥٤٤	٢٨٩	(والطعن رقم ٣ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣/١٢/١٩٧٥)
		٨ — الشهادة بالتسامع . أحوالها وشروطها .
٨٦٠	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٧٥) ... ..
		٩ — عدم بيان الحكم شروط الشهادة بالتسامع في أقوال
		الشهود . لا عيب .
٨٦٠	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥)
		"القرائن" .
		إقامة الحكم قضاءه بنفى النسب على قرائن لها سندها
		في الأوراق . لا عيب . القرائن منها ما هو أقوى من البينة
		والاقرار . كفاية هذه الدعاية لحمل الحكم . تعييبه في اعتداده
		بشهادة شاهد واحد . غير منتج .
٤٨٣	٩٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٦/٢/١٩٧٥)
		(خامسا) الحكم في الدعوى .
		١ — عدم بيان الحكم اهم مضو النيابة الذي أبدى رأيه
		في القضية . لا بطلان . المادة ١٧٨ مرافعات .
١١٤	٣١	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١/١/١٩٧٥) ..
		٢ — الحكم في موضوع طلب الحجر برفض ما طلبته النيابة
		بشأن عرض المطلوب الحجر عليها على الكشف الطبي . لا محل
		للنعي على الحكم بأن النيابة لم تبد رأيها في الموضوع .
١١٠٣	٢١١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٥) ...

الصفحة	القاعدة	
١١٠٣	٢١١	٣ — النيابة آخر من يتكلم . البطلان لا يلحق الحكم في هذه الحالة إلا إذا طلبت النيابة الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ذلك . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨) ...
١١٤	٣١	٤ — اشتراك القاضي في تلاوة القرار المستأنف دون إصداره . لا محل للنعي على القرار بالبطلان لسبق إبداء هذا القاضي رأيه في القضية عندما كان وكيلًا للنائب العام . (الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/١) ...
١٤٢٦	٢٧٠	٥ — القضاء على المسلم . حظر توليه على غير المسلم . قصره على ما يتحقق به الفصل في الخصومة . مجرد اشتراك القاضي غير المسلم في تلاوة الحكم . خروجه من نطاق هذا الحظر . علة ذلك . (الطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) ...
(سادسا) الطعن في الحكم .		
"الإستئناف" .		
٧٣٩	١٤٥	١ — تمسك الطاعن أمام محكمة الإستئناف بأن الحكم في دعوى ثبوت نسب المطعون عليه قد صدر غيابيا ضد مورثه وأن ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صيرورة المعارضة غير جائزة . القضاء برفض الإستئناف باعتبار أن الحكم الابتدائي قد صدر بحضوره . إغفال الحكم المطعون فيه بحث دفاع الطاعن ومستنداته في هذا الخصوص . قصور . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٤/٢) ...
١٠٣٣	١٩٧	٢ — استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية . خضوعه لإجراءات الواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ...



الصفحة	القاعدة	
		٣ — الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية في قضايا الأحوال الشخصية . لا يعد من الأحكام الجائز استئنافها على استقلال . المواد ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
١٠٣٣	١٩٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) .. ٤ — الاستئناف الفرعي . طريق للطعن لا تعرفه لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . استئناف بعض الورثة للحكم الصادر في دعوى الوراثة . عدم اعتبارهم نائبين عن باقي الورثة الذين لم يستأنفوا . صيرورة الحكم الابتدائي حائزا قوة الشيء المقضي بالنسبة للآخرين .
١١٨٠	٢٢٦	(اضمان رقما ٣٩ و ٤٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/١١) "النقض"
		١ — معاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . ستون يوما . م ١/٢٥٢ مرافعات . علة ذلك .
١٣٦٦	٢٦٠	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/٥) .. ٢ — الطعن بالنقض في قضايا الأحوال الشخصية . رفعه بتقرير في فلم الكتاب . صحيح . المسادتن ٨٨٢ و ٨٨١ مرافعات . علة ذلك .
٤٨٣	٩٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)
٧٣٩	١٤٥	(والطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٤/٢)
٨٦٠	١٦٨	(والطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠)
١٣٣٥	٢٥٥	(والطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٠/١٥)
		٣ — دعوى ثبوت النسب . توجيه الطعن بالنقض فيها إلى المحكوم له باسمه الوارد في شهادة ميلاده وباسمه الذي يسمى به في الدعوى . لا خطأ .
٧٣٩	١٤٥	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — مثل وصي الحصومة على الصغيرة المنكور نسبها في الدهوى تطبيقا للمادة ٦٠٩ مرافعات . القضاء ابتدائيا واستئنافيا ينفي نسب الصغيرة للمدعى . تحقق مصلحة الأم في الطعن بالنقض . عدم مشاركة وصي الحصومة لها في رفع الطعن . لا يترتب عليه صيرورة الحكم نهائيا بالنسبة للصغيرة .
٤٨٢	٩٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦) ... ..
		٥ — عدم قيام الطاعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية بإيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في الميعاد . توجيه أسباب الطعن إلى ما لا صلة له بما أحال فيه الحكم على أسباب الحكم الابتدائي . لا بطلان .
١٠٣٣	١٩١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١)
		٦ — تقرير الطاعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . خلوه من بيان أسباب الطعن بيانا واضحاً نافيا عنها الغموض والجهالة . أثره . بطلان الطعن وعدم قبوله . علة ذلك .
١٣٣٥	٢٥٤	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/١٥)
		٧ — الأصول العامة في الطعن بالنقض الواردة في نصوص قانون المرافعات . وجوب اتباعها في مسائل الأحوال الشخصية باستثناء ما يتعارض معها من مواد الكتاب الرابع من هذا القانون .
١٣٣٥	٢٥٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٠/١٥)
		الولاية على المال :
		١ — السفه والغفلة . ماهية كل منهما .
١٠٠٢	١٩٢	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/١٤) ...

القائمة  
الصفحة

٢ — دعوى الحجر . لاتعد دعوى محاسبية . لا محل للجدالة في تعليل تصرفات المطلوب الحجر عليه ومناقشة جزئياتها وتفصيلها .

١٠٠٢ ١٩٢ ... (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٥/١٩٧٥) ..

٣ — الباعث على تقديم طلب الحجر . لا أثر له في تقدير كمال أهلية المطلوب الحجر عليه أو نقصها .

١٠٠٢ ١٩٢ (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٤/٥/١٩٧٥)

٤ — عدم التزام المحكمة بنذب خبير لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الحجر عليها .

١٠٢ ٢١٠ (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٥)

٥ — تقدير حالة العته . هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى .

١٠٣ ٢١١ (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٥) ..

٦ — دعوى عزل القيم . إغفال الحكم بحث مدى إخلال القيم بواجباته وتوافر الأسباب الجدية لعزله . قصر المحكمة بحثها على الأولوية في القوامة بالتطبيق للمادة ٦٨ في ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . قصور .

١١٤ ٣١ ... (الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١/١/١٩٧٥) ..

”الطعن بالنقض“

١ — القرار الصادر بعزل القيم على المحجور عليه . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المادة ١٠٢٥ من أوضاع معدلة بالمرسوم بقانون ١٢٩ لسنة ١٩٥٢

١١٤ ٣١ ... (الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١/١/١٩٧٥) ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — الطعن بالنقض في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد المحجر . م ١٠٢٥ مرافعات . قصر جوازه على المسائل اللصيقة بالمحجر في حد ذاته . القرار يرفض الاذن للمحجور عليه للسف أو الغفلة بإدارة أمواله ، أو بالاذن للقيم باستثمار أموال المحجور عليه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
١٥٠٧	٢٨٢	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٢٦/١٩٧٤ ) ..
إختصاص		
( أولا ) الاختصاص الدولي :		
		توقيع حجز ما للدين لدى الغير في مصر على أموال موجودة فيها لمدين مصرى الجنسية وهى قيمة وثائق تأمين أبرمت في مصر . الدعوى ببطلان هذا الحجز . اختصاص المحاكم المصرية بنظرها . وجوب تطبيق القانون المصرى بشأنها .
٨٧٣	١٦٩	( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٧٥ ) .. ..
( ثانيا ) الاختصاص الولائى .		
		١ — القضاء بعدم الاختصاص الولائى بنظر الدعوى بالغاء قرارات الجزاءات بالخصم من مرتب العامل بما لا يتجاوز خمسة عشر يوما . استناده الى المادة ٦٠ من اللائحة ٣٣٠ لسنة ١٩٦٦ . خطأ . حالة ذلك .
٣٨٩	٨٠	( الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٥ ) .. ..
		٢ — نقض قرار هيئة التحكيم والقضاء باختصاصها . اعتبار بائى البترول الجائنين بالماهرة وضواحيها التابعين للنقابة الطاعة عمالا لدى تلك الشركات . امتناع معاودة النزاع فى تلك العلاقة .
٤٤٦	٩١	( الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٧٥ ) .. ..

٣ — رأى مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وفقا للمادة ٢/٩١ منه . عدم التزام الجهة الطالبة باتباعه .

١٢٧ ... (الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢) ٧٤٣

٤ — التفسير التشريعي بالقرار ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر من هيئة الإصلاح الزراعي بشأن ما بعد أرضا زراعية . قصر نطاقه على تعيين الحد الأقصى للملكية الزراعية . القضاء بعدم الاختصاص الولائي بطرد المستأجر استنادا إلى هذا التفسير . خطأ .

١٣٩ ... (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥ ٣/٣١) ٧٠٩

٥ — الدفع بعدم ولاية جهة القضاء العادي بنظر النزاع . تعلقه بالنظام العام . جواز إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٨٥ ... (الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٢) ٩١٣

٦ — اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧٧ ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف . ليس قاصرا على تعويض الضرر الناشئ عن مجرد إلقاء الأتربة المخلفة عن تطهير الترع والمصارف العمومية . شموله أيضا تعويض الضرر الناتج عن تعطيل الانتفاع بها .

١٨٥ ... (الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٢) ٩٦٣

٧ — القضاء العادي هو صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات المدنية والتجارية . الحد من هذه الولاية بنص القانون وبما لا يخالف أحكام الدستور . استثناء يجب عدم التوسع في تفسيره .

٢٠١ ... (الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ١٠٥٨

الصفحة	القاعدة	
		٨ — قيام دائن مستأجر الأرض الزراعية باخطار الجمعية التعاونية الزراعية بدينه في الميعاد المقرر . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . يعود الجمعية عن عرض أمر الدين على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية لتحقيقه رغم نوات مدة كافية لذلك . أثره . جواز لجوء الدائن إلى القضاء صاحب الولاية العامة للمطالبة بهذا الدين .
١٠٥٨	٢٠١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		٩ — الموظف العام ، ماهيته . القضاء بعدم اختصاص القضاء العادي ولائياً بنظر الدعوى ، إغفال البحث مدى انطباق المقومات الأساسية لفكرة الموظف العام على حالة الطاعن . قصور .
١١٦٠	٢٢٢	(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٧) ... ..
		١٠ — اختصاص المجالس المالية قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بنظر مسائل مواريث المصريين غير المسلمين . شرطه .
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٥ لسنة ٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..
		١٢ — اختصاص لجان التقييم وفقاً للقانون ٣٨ لسنة ١٩٦٣ حدوده . عدم جواز تقييم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو استبعاد بعض العناصر التي أدخلها في التأميم . لاجبة لتقاربات لجان التقييم لمن خالفت ذلك أو تعرضت للفصل في منازعات لا تتعلق بالتقييم في ذاته . للمحاكم صاحبة الاختصاص الفصل في هذه المنازعات .
١٢٧٧	٢٤٣	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٢ — منازعة الطاعنين ملاك المنشأة قبل التأميم في استحقاق مصلحة الضرائب للضريبة . صدور قرار التقييم باستحقاق مصلحة الضرائب لها . لاجية للقرار في هذا الشأن أمام المحاكم .
١٢٧٧	٢٤٢	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..
		١٣ — الأسواق التي تخصصها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى للنفع العام . اعتبارها من الأموال العامة . تصرف السلطة الإدارية فيها لا يكون إلا على سبيل الترخيص المؤقت ومقابل رسم لا أجرة . هذا الترخيص من الأعمال الإدارية . لا ولاية للمحاكم العادية في ذلك .
١٣٢٠	٢٥١	(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ... ..
		١٤ — عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض عن نزع الملكية . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت الإجراءات التي ألزمها القانون باتباعها .
١٥٣١	٢٨٧	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ... ..
		١٥ — عدم اتباع الإدارة للإجراءات القانونية لنزع الملكية للمنفعة العامة . حق المالك في الالتجاء مباشرة للقضاء بطلب التعويض . نشر القرار بتقرير المنفعة العامة بعد رفع الدعوى . لا أثر له .
١٥٣١	٢٨٧	(الطن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ... ..
		١٦ — الأشجار التي يفرمها المستاجر بالأرض — الداخلة في أموال أسرة محمد علي المصادرة — بموافقة المؤجر . عدم اعتبارها من الأموال المصادرة . دعوى التعويض عنها . إختصاص القضاء العادي بنظرها . عدم التزام المستاجر بالأحكام الواردة بالقانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .
١٦٥٩	٣١٠	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٣) ... ..

الصفحة	القائمة	
		١٧ — تحديد الأجرة تحديدا حكما طبقا للمادة ١/٢ ق ٧ لسنة ١٩٧٥ . مؤداه . انعدام أثر قرارات لجان التقدير غير النهائية عند صدور هذا القانون . انغلاق سبيل الطعن في هذه القرارات أو التظلم منها . لا يخل ذلك باختصاص المحاكم بالفصل في صحة أعمال أحكام هذا القانون .
١٧٧٥	٣٣٠	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) .. ..
		١٨ — لجنة تقدير الإيجارات . عدم اختصاصها بتحديد أجرة الأما كن المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٢/١٢ من أخطرت عنها أو شغلت فعلا قبل هذا التاريخ . لا حجية لقرار اللجنة الصادر خارج حدود ولايتها . للمحكمة ذات الولاية أن تنظر في النزاع كأن لم يسبق عرضه عليها .
١٧٧٥	٣٣٠	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) .. ..
		١٩ — الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا . غير منه للتصومة كلا أو بعضا . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٢٧٨ مرافعات سابق .
٣٨٩	٨٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٥) .. ..
( ثالثا ) الاختصاص النوعي .		
		١ — تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي للمحاكم .
٣٦٤	٧٧	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) ..
		٢ — دعوى بطلان الحكم برسو المزاد . منازعة في التنفيذ على العقار . اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل فيها .
٥٤٠	١٠٩	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٩) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - رفع الدعوى ببطلان حكم رسو المزاد قبل العمل بقانون المرافعات الحالى . صدور القانون الجديد قبل حجزها للحكم . وجوب إحالتها إلى قاضى التنفيذ . تعلق ذلك بالنظام العام .
٥٤٠	١٠٩	( الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٩ ) .. .. .
		٤ - خضوع إجراءات التنفيذ على العقار لأحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزاد في ظله . م ٣ من قانون إصدار قانون المرافعات الحالى . لا يتعدى ذلك إلى تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى .
٥٤٠	١٠٩	( الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٩ ) .. .. .
		٥ - الجزء الخاص برسم النظر وضعف رسم الإشغال . م ٢/١٤ ق ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . عقوبات مالية تنطوى على عنصر التعويض . الإزالة في حكم هذا القانون من قبيل الجزاءات الجنائية . طلب التعويض عن إشغال الطريق العام والإزالة أمام المحكمة المدنية . فضاؤها بعدم الاختصاص . صحيح .
٦٦١	٠٣٠	( الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ ) .. .. .
		٦ - طلب العامل تحديد مرتبه الشهرى . غير قابل للتقدير اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . امتداد اختصاصها إلى طاب صرف الفروق ولو كان داخلا في الاختصاص النوعى للقاضى الجزئى .
٩٥٣	١٨٣	( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٠ ) .. .. .
		٧ - التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول . هو عقوبة تعويضية . الاختصاص بتوقيعها للمحاكم الجنائية .
١٣١١	٢٤٥	( طعن رقم ٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ ) .. .. .



الصفحة	القاعدة	
٩٨	٢٧	<p>٨ — طلب القاضى رد ما استقطع من ضرائب من بدل طبيعة العمل . قضاء المحكمة بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة النقض . أثره . عدم قبول الطلب . علة ذلك .</p> <p>( الطلب رقم ٦١ لسنة ٤٤ ق "رجال قضاء" — جلسة ١٢/٢٥/١٩٧٥ ) ...</p> <p>( رابعا ) الاختصاص القيمى .</p> <p>١ — الدعوى بطلب إخلاء الأرض المؤجرة وتسليمها بما عليها من بيان عدا السقف . وجوب الاعتداد عند تقدير قيمتها بقيمة السقف . عدم جواز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم الاختصاص القيمى لما يخالطه من واقع لم يعرض على محكمة الموضوع .</p> <p>( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٥ ) ... ..</p> <p>٢ — دعوى صحة ونفاذ عقد بيع تزيد قيمته على ٢٥٠ ج . تضمينها طاب صحة التعاقد عن عقود البيع الصادرة من ذات القدر للبائع له . إمتداد اختصاص المحكمة الابتدائية إلى هذه الطلبات المرتبطة بهما تكن قيمتها . الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية والطلبات المرتبطة . جواز استئنافه . علة ذلك .</p> <p>( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٥ ) ... ..</p> <p>٣ — شراء الطاعنين للأطيان المشفوعة بموجب عقدين مستقلين صادرين من بائعين مختلفين . أثره . ثبوت الحق فى الشفعة لكل عقد منهما على استقلال . الدعوى بطلب أخذ تلك الأطيان بالشفعة . إعتبارها منتظمة لدعويين مستقلين ومختلفتين . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة كل عقد على حده وتحديد الاختصاص على هذا الأساس .</p> <p>( الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٥ ) ... ..</p>
٥٨٠	١١٦	
١٣٣٠	٢٥٤	
١١٣٧	٢١٨	

## إرتفاق

١ — الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . وقت نشوئه .  
عند صيرورة العقارين مملوكين لمالكين مختلفين . لا يشترط  
لنشوئه أن يكون لازماً لزوماً حتمياً للعقار القديم .

( الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨ ) ٣٦ .. .. ١٤٠

٢ — استخلاص الحكم من إقامة المالك لمزلين وترك  
أرضاً فضاء محصورة بينهما تقع عليها مطلات أن المالك خصص  
تلك الأرض لمنفعة المزلين مما يدل على وجود حق ارتفاق لو أن  
العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين . لا خطأ .

( الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨ ) ٣٦ .. .. ١٤٠

٣ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بتطبيق حكم  
المادة ١٠٢٩ مدني بأن حق الارتفاق فقد منفعته . إثارة هذا  
الدفاع أمام محكمة النقض . سبب جديد . غير مقبول .

( الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨ ) ٣٦ .. .. ١٤٠

٤ — النص في عقد شراء سلف الطاعن على أن العقار خال  
من أي حق من حقوق الارتفاق . توقيع سلف المطعون ضده  
مدعى حق الارتفاق على العقار المبيع كشاهد على ذلك العقد .  
عدم إفادته التنازل الصريح عن حق الارتفاق . قول الحكم  
أن عدم اعتراض سلف المطعون ضده على تعدى الطاعن لا يسقط  
حقه ، ونفيه بذلك التنازل الضمني من حق الارتفاق . لا خطأ .

( الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨ ) ٣٦ .. .. ١٤٠

٥ — تأسيس الحكم قضاءً على ثبوت ترتيب حق الارتفاق  
بتخصيص المالك الأصلي في سنة ١٩٤٣ . عدم رده على ما أثاره

الصفحة	القاعدة	
١٤٠	٣٦	الطاعن من أن فتح المطلات قبل هذا التاريخ كان من قبيل التسامح . لا عيب . (الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨)
		إرث
		أحكام الميراث :
٢٨٤	٦٢	١ — أحكام الميراث الأساسية . تعلقها بالنظام العام . حصر الحكم للارث في أخوة المتوفاة المسلمين دون ابنتها المسلمة تبعاً لها . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩)
٢٨٤	٦٢	٢ — الولد يتبع أحد أبويه في الإسلام . هذه التبعية لا تنقطع إلا بالعقل والبلوغ ولا يكفي سن التمييز . الأصل في البلوغ . ظهوره باماراته الممهودة أو يتجاوز الخمس عشرة سنة هجرية . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٩)
٢٨٤	٦٢	٣ — المسلم تبعاً لإسلام أحد أبويه . عدم لزوم تجديد إيمانه (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩)
٢٨٤	٦٢	٤ — استخلاص الحكم المطعون فيه اسلام المورث إستناداً إلى إقراره أمام القضاء في سنة ١٩٥٩ بأنه أسلم في سنة ١٩٥١ ، وأن هذا الإقرار ينتج أثره باعتباره مسلماً منذ سنة ١٩٥١ . استخلاص موضوعي سائق لدلالة الإقرار مما يستقل به ناضي الموضوع . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩)
٢٨٤	٦٢	٥ — القضاء بتحديد أنصبة الورثة . خضوعه لأحكام الشريعة الإسلامية من جهة صحته وقوته وأثره القانوني . مخالفته نصاً



الصفحة	القاعدة	
		في القرآن أو السنة أو الإجماع . أثره . وجوب إبطال الحكم وإهداره . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضي إلا إذا اتصل به قضاء في محل مجتهد فيه .
١٢٤١	٢٣٨	( الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ ) — ... ..
		٦ — جدة المتوفى لأمه التي توفيت قبله . استحقاقها سدس تركته فرضا . لا يحجبها عن ذلك وجود أب المتوفى . حلة ذلك .
١٥٤٤	٢٨٩	( الطعن رقم ٣ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣ )
		٧ — الاتفاق الذي ينطوي على التصرف في حق الإرث قبل استحقاق الوارث إياه . وقوعه باطلا بطلانا مطلقا لا تلحقه الإجازة . جواز إثبات التحايل على قواعد الميراث بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا في الاتفاق .
١٣٩٤	٢٦٤	( الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١١ ) — ... ..
		٨ — توقيع الوارث على عقد البيع الصادر من مورثه . لا يحول دون طعنه على العقد بالصورية . حلة ذلك . عدم الاعتداد بإجازة الوارث لتصرف مورثه إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث .
١٣٩٤	٢٦٤	( الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١١ ) — ... ..
		٩ — قواعد الميراث تعلقها بالنظام العام . توقيع المطعون عليه على محضر إثبات الوفاة الصادر من البطريركية بما يفيد أن الطاعنين إخوته من أبيه . إقرار باطل غير معتبر شرعا .
١٦٩٢	٣١٦	( الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ )

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - زواج المرتدة عن الاسلام بغير المسلم قبل ردتها أو بعدها . حرام لا ينفذ أصلا ولا ينتج فراشا ولا يثبت نسباً يولد حقاً في الميراث
١٦٩٢	٣١٦	الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤
		دعوى الارث :
		١ - التناقض في دعوى المال . مانع من سماع الدعوى ومن صحتها . ماهية التناقض . لا يلزم أن يكون التناقض في ذات الدعوى . مثال في دعوى إرث .
١٦٧	٤١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٥/١/١٥)
		٢ - دعوى النسب . سماعها مجردة . شرطه . التناقض فيها مغتفر . سماعها ضمن حق آخر . شرطه . التناقض فيها لا يغتفر .
١٦٧	٤١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٥/١/١٥) ..
		٣ - الاستئناف الفرعي . طريق للطعن لا تعرفه لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . إستئناف بعض الورثة للحكم الصادر في دعوى الوراثة . عدم اعتبارهم نائبين عن باقي الورثة الذين لم يستأنفوا الحكم . صيرورة الحكم الابتدائي حائزاً قوة الشيء المقضي بالنسبة للأخيرين .
١١٨٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٢٩ و ٤٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٥/٦/١١)
		٤ - إشهاد الوفاة والوراثة . له حجيته ما لم يصدر حكم على خلافه . لذوى الشأن طلب بطلانه سواء في صورة دفع أو إقامة دعوى مبتدأة .
٨٦٠	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ..

الصفحة	القائمة	
		٥ - دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين . تحقيقها باتباع لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إعلانات الوفاة والورثة التي ضبطتها المجالس المالية قبل إلغائها . جواز طلب إبطالها بدعوى مبتدأة . علة ذلك .
١٦٩٢	٣١٦	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤)
		٦ - إختصاص المجالس المالية قبل صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بنظر مسائل موارث المصريين غير المسلمين . شرطه .
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥)
		مسائل متنوعة :
		١ - الورقة العرفية تعتبر صادرة ممن وقعها مالم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من توقيع . الوارث يكفيه أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم بأن الإمضاء لمورثه .
٢٦٨	٥٩	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٨)
		٢ - الهبة الباطلة أعيب في الشكل . لا ترد عليها الإجازة إلا عن طريق تنفيذها اختيارا من جانب الواهب أو ورثته . أثر الإجازة . اعتبار الهبة صحيحة .
٦٢١	١٢٣	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٨)
		٣ - إقامة الحكم على دعائم متعددة . كفاية إحداها لحمل قضائه . تعيينه في باقي الدعائم . غير منتج . مثال في دعوى إرث .
٦٨٧	١٣٥	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)



الصفحة	القائمة	
		٤ - قسمة المال المشاع . ما لم تشمله القسمة . بقاؤه شائعا بين الورثة . الحكم بقصر ملكية هذا القدر للتقاسم الذي حصل من المتقاسمين على نصيب يقل عن نصيبه الميراثي دون بيان سند الحكم في ذلك . قصور .
٧٠٢	١٣٧	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٠ .. .. )
		٥ - حق الإرث . لا يكسب بالتقادم . دعوى الإرث . سقوطها بمضي ٣٣ سنة . م . ٩٧٠ مدني . للوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط القانونية . مدة التقادم في هذه الحالة ١٥ سنة .
٩٩٧	١٩١	( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٣ .. ... )
		٦ - صدور التصرف من المورث إلى غير وارث . عدم انطباق المادة ٩١٧ مدني . للوارث الذي يطعن على التصرف بأنه وصية . إثبات احتفاظ المورث بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضي .
١٣١٤	٢٥٠	( الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ .. .. )
		٧ - التعويض عن الضرر الأدبي . صاحب الحق فيه وشروط انتقاله إلى الغير . م ٢٢٢ مدني .
١٣٥٩	٢٥٩	( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٤ .. .. )
		٨ - وفاة المضرور بعد إقامته دعوى التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحق به . استئناف الدعوى سيرها بناء على طلب أحد الورثة الذي انتصب خصما عن الباقيين . الحكم بالتعويض للتركة على أن يقسم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية . لا خطأ .
١٣٥٩	٢٥٩	( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٤ .. .. )

الصفحة	القاعدة	إستئناف
		الأحكام الجائز استئنافها :
١٨٧	٤٤	١ - الأحكام المنهية للخصومة في جزء منها . عدم اعتبارها مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي الصادر في الدعوى . المادة ٤ . ٤ مرافعات سابق . نطاق تطبيقها . قضاء حكم نذب الخبير في أصل الحق المتنازع عليه . جواز استئنافه على استقلال في الميعاد . ( الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٦ ) .. ..
٧٥٥	١٤٨	٢ - قضاء الحكم الابتدائي - بنذب خبير - في أسبابه بتكليف عقد الشركة أساس الدعوى . جواز الطعن فيه استقلا . م ٣٧٨ مرافعات سابق . ( الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٧ ) .. ..
٧٧٣	١٥٠	٣ - قرارات تقدير أتعاب المحامين الصادرة من مجلس النقابة . جواز الطعن فيها بطريق الاستئناف . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . إلغاء طريق التظلم من هذه القرارات الذي كان يجيزه قانون المحاماة السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . ( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٨ ) .. ..
٧٧٢	١٥٠	٤ - القرار الصادر بتقدير أتعاب المحاماة في ظل العمل بقانون المحاماة السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . الطعن فيه . خضوعه لأحكام ذلك القانون الساري وقت صدوره . ( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٨ ) .. ..
٧٧٣	١٥٠	٥ - قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي . حكم صادر في خصومه . جواز استئنافه مباشرة دون اشتراط التظلم منه بداءة . م ٤٧ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . ( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٨ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الدعوى بطلب فسخ عقد عن عقود إيجار الأماكن الممتدة وفقا لأحكام التشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها . علة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
١١٢٩	٢١٦	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..
		٧ - قضاء محكمة أول درجة بصورية تأجير الشقة نصف مفروشة . إخضاع أجرتها للاعفاء الضريبي والتخفيض المنصوص عليهما في القانونين ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ . خضوع هذا القضاء للقواعد العامة . من حيث جواز الطعن فيه . علة ذلك .
١١١٤	٢١٣	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..
		٨ - دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
١٥٧٥	٣٣٠	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١) ... ..
		٩ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية . غير قابل للطعن فيه مادام قد صدر في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ قضاؤها بالإلزام بأداء التعويض دون الوقوف عند حد تقديره . جواز استئناف هذا الحكم طبقا للقواعد العامة .
١٢٧٢	٢٤٢	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٤) ... ..
		١٠ - دعوى صحة ونفاذ عقد بيع تزيد قيمته على ٢٥٠ ج . تضمينها طلب صحة التعاقد عن عقود البيع الصادرة عن ذات القدر للبائع له . امتداد اختصاص المحكمة الابتدائية إلى هذه



الصفحة	القاعدة	
		الطلبات المرتبطة بهما تكن قيمتها . الحكم الصادر في الدعوى الأصلية والطلبات المرتبطة . جواز استئنافه . علة ذلك .
١٣٣	٢٥٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ١ : ق — جلسة ٦ / ٣٠ / ١٩٧٥ ) ... ..
		١١ — ضريبة المهنة غير التجارية . القضاء ببطلاق إجراءات الربط على الأرباح الفعلية للدول الخاضع للضريبة الثابتة . عدم خضوعه لحكم م ٢ / ٢ من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ قبل إلغائه بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ . جواز استئنافه وفقا للقواعد العامة . علة ذلك .
١٥١١	٢٨٣	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٠ : ق — جلسة ١١ / ٢٧ / ١٩٧٥ ) — — —
		الأحكام غير الجائز استئنافها :
		١ — حكم مرسوم المزاد . حالات استئنافه مبينة على سبيل الحصر . م ٤٥١ مرافعات . تقرير الرأى عليه انزاد أن الشراء لحساب محام . ليس من بين هذه الحالات . البطلاق المبني على ذلك موضوعي . عدم جواز استئناف حكم مرسوم المزاد بسببه
٦٧٥	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ : ق — جلسة ٣ / ٢٦ / ١٩٧٥ ) — — —
		٢ — المنازعة الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها في ظل ذلك القانون . شمول ذلك للأحكام الصحيحة أو الباطلة .
٩٧٦	١٨٧	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٠ : ق — جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٧٥ ) ... ..
		٣ — جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . م ٢٣١ مرافعات . عدم مريان هذا النص على المنازعات التجارية الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١

المنفعة	القاعدة	
٩٧٦	١٨٧	لسنة ١٩٤٧ . النص في قانون المرافعات على إلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه . لا يأنى ضمنا النص الوارد في قانون خاص . ( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٥ ) ... ..
		٤ — انتفاع الوارث بالامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر . شرطه . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . القضاء باخلاء الطاعنة من المسكن موضوع النزاع إسنادا إلى أنها لا تستفيد من امتداد المقد لأنها لم تكن تقيم مع مورثها عند وفاته . قضاء في منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام القانون المذكور . عدم جواز إستئنافه .
١٠٩١	٢٠٨	( الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٧٥ ) ... .. ٥ — الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية في قضايا الأحوال الشخصية . لا يعد من الأحكام الجائز إستئنافها على استقلال . المواد ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٠٣٢	١٩٧	( الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ٢١/٥/١٩٧٥ ) ... .. ٦ — الزول عن التمسك بالمحرم المظنون فيه بالتزوير . وجوب أن يتم قبل صدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير . علة ذلك . عدم قبول إستئناف ذلك الحكم لمجرد القضاء بالغائه وإنهاء الإجراءات .
٥٧٢	٢٩٥	( الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٧٥ ) ... ..

### رفع الاستئناف :

١ — الحصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة . تقديم صحيفة الإستئناف إلى قلم المحضرين بعد وفاة المستأنف عليه . أثره . عدم انعقاد الحصومة في الإستئناف .

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بذلك ليس من الدفوع التي تسقط بعد إبدائها قبل التكلم في الموضوع .
٥٨٦	١١٧	( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٥ ) ... ..
		٢ — استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية . خضوعه للإجراءات الواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ٧٨ لسنة ١٩٣١ .
١٠٣٢	١٩٧	( الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ٢١/٥/١٩٧٥ ) ..
		"الإستئناف الفرعي" .
		١ — طالب الإستحقاق والمدين المنفذ عليه . إعتبار كل منهما محكوما عليه في حكم مرسى المزااد لصالح طالب التنفيذ والرامي عليه المزااد . عدم جواز رفع استئناف مقابل أو فرعي من أحدهما أثناء نظر الإستئناف الأصلي المرفوع من الآخر من ذلك الحكم . علة ذلك .
٦٧٥	١٣٤	( الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٥ ) ... ..
		٢ — استئناف المدين المنفذ عليه المرفوع بمذكرة عن حكم مرسى المزااد أثناء نظر استئناف مدعى الإستحقاق لذلك الحكم . إعتباره استئنافا انضماميا في حكم المادة ٢٢٨ مرافعات بإعتبار أن بطلان حكم مرسى المزااد موضوع غير قابل للتجزئة . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم جواز استئناف مدعى الاستحقاق . قضاؤه في استئناف المدين المنفذ عليه — بدلا من زواله — بعدم قبوله شكلا تأسيسا على أنه استئناف أصلي رفع بعد الميعاد وبغير الطريق القانوني . لا محل للنعي عليه في هذه الحالة . علة ذلك .
٦٧٥	١٣٤	( الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٥ ) ... ..



## ميعاد الاستئناف :

١ - طلب العامل إعادة إلى عمله . ماهيته . طلب تعويض بطريق التنفيذ العيني . رفع الدعوى طبقاً للأوضاع المنصوص عليها في م ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١١ ... ٣٧ ١٥٠

٢ - جهل الخصم بوفاة خصمه . إعتباره عذراً يوقف سريان الميعاد . عدم قيام المطعون عليهم بعد علمهم بوفاة المستأنف عليه في تاريخ سابق على تقديم الصحيفة - براءة توجيه الاستئناف إلى ورثته جملة في الميعاد . أثره . سقوط الحق في الاستئناف .

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٣ ... ١١٧ ٥٨٦

٣ - تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم في دعوى ثبوت نسب المطعون عليه قد صدر غيابياً ضد مورثه وأن ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صيرورة المعارضة غير جائزة . إغفال الحكم المطعون فيه بحث دفاع الطاعن ومستنداته في هذا الخصوص . قصور .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢) ... ١٤٥ ٧٣٩

٤ - قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي في ظل قانون المحاماة السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . الطعن فيه بطريق الاستئناف مباشرة . وجوب احتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ انتهاء ميعاد التظلم فيه .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٨) ... ١٥٠ ٧٧٣

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - الحكم الصادر في دعاوى إشهار الإفلاس . ميعاد استئناف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه م ٣٠٤ من قانون التجارة .</p> <p>القواعد المستحدثة في قانون المرافعات . عدم اعتبارها ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٨)</p>
٩٣٥	١٨٠	.. ..
		<p>نصاب الاستئناف :</p> <p>١ - وجوب إضافة قيمة المباني المطلوب إزالتها إلى قيمة طلب فسخ عقد الإيجار والتسليم عند تقدير قيمة الدعوى ونصاب الاستئناف . تمسك الطاعن بأن تلك المباني قيمتها تربو على النصاب النهائي لمحكمة أول درجة . رد الحكم المطعون فيه بأن الطاعن لم يقدم على ذلك دليلا والتفاته عن تحقيقه بنفسه . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٢)</p>
٢٢٧	٥٢	... ..
		<p>٢ - عدم جواز اعتماد المحكمة في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه . وجوب الرجوع في ذلك إلى قواعد قانون المرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١١)</p>
١٣٩٤	٢٦٤	... ..
		<p>٣ - النزاع في دعوى صحة التعاقد بشأن تقدير قيمة "مقار المبيع . واقع يتعين طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولو أنه متعلق بالنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١١)</p>
١٣٩٤	٢٦٤	.. ..

الصفحة	القاعدة	إعلان الاستئناف :
		١ — إعلان الطعن في المحل المختار وفقاً لحكم المادة ٢١٤/١ مرافعات . شرطه . (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٥) ... ..
٦٣١	١٢٥	٢ — النعي بأن المستأنف عليها ألغت علمها الأصلي المبين بصحيفة دعواها مما يجيز إعلانها في الموطن المختار . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٥) ... ..
٦٣١	١٢٥	٣ — النعي بأن المستأنف عليها هي التي تسببت في بطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف لوقوع غش منها . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٥) ... ..
٦٣١	١٢٥	٤ — اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ١ — تمسك المستأنف عليها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن في جلسة أخرى غير التي دعيت لها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة . عدم تحقق الغاية من هذا الإجراء الباطل بدعوى أنها علمت بمضمون الورقة . حضورها لا يفيد أنها نزلت عن الحق في التمسك بالبطلان . (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٥) ... ..
٦٣١	١٢٥	٢ — عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب . جزاؤه . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . المساداة ٧٠ و ٢٤٠ مرافعات . حضور المستأنف عليه . لا يسقط حقه في التمسك بهذا الجراء ولا تحقق به الغاية من الإجراء . (الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٥) ... ..
١٧٣٥	٣٢٤	



## الخصوم في الاستئناف :

١ - عدم وجوب شمول الاستئناف كل من كان خصما أمام محكمة أول درجة .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٥) ... .. ٧١ ٣٣١

٢ - الاستئناف الفرعي . طريق للطعن لا تعرفه لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . استئناف بعض الورثة للحكم الصادر في دعوى الوراثة . عدم اعتبارهم نائبين عن باقي الورثة الذين لم يستأنفوا الحكم . صيرورة الحكم الابتدائي حائزا قوة الشيء المقضي بالنسبة للآخرين .

(الطعن رقم ٣٩ و ٤٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ٢٢٦ ١١٨٠

## نطاق الاستئناف :

١ - قضاء محكمة أول درجة بالخاق عقد الصلح بحضور الجلسة وبدون قبول طالب التدخل . استنفاد ولايتها في النزاع . القضاء بالغاء الحكم استئنافيا وقبول التدخل . وجوب المضي في نظر موضوع التدخل . علة ذلك .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ و "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) .. ٧٧ ٣٦٤

٢ - قضاء محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى بحالتها . استنفادها ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . التزام محكمة ثاني درجة بالفصل فيه .

(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٧) ... .. ٨٢ ٣٩٨

٣ - تمسك مصلحة الجمارك بتطبيق قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن تحديد نسبة التسامح في العجز الذي بدأ سريانه أثناء نظر الاستئناف . وجوب الفصل في الدعوى

الصفة	القاعدة	
		على هذا الأساس . لا يعد ذلك إخلالا بمبدأ التقاضي على درجتين .
٣٩٨	٨٢	(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٧) ... ..
		٤ — حكم محكمة أول درجة في موضوع الدعوى . قضاء تستنفذ به ولايتها . وجوب تصدى محكمة الاستئناف للنزاع . ليس في ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضي .
١٥٣٧	٢٨٨	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ... ..
		٥ — دعوى الضمان . استقلالها عن الدعوى الأصلية ولا تعد دفعا أو دفاعا فيها . الاستئناف المرفوع من المدعية في الدعوى الأصلية بإخراج المدعى عليه مدعى الضمان من الدعوى . لا يطرح دعوى الضمان الفرعية على المحكمة الاستئنافية .
٤٤٠	٩٠	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٩) ... ..
		٦ — رفض دفع مصلحة الضرائب بعدم قبول طعن أحد الورثة أمام اللجنة لفوات الميعاد . عدم تضمين صحيفة استئناف مصلحة الضرائب شيئا عن الدفع المذكور . أثره . عدم اعتباره مطروحا على محكمة الاستئناف .
٦٠٣	١٢١	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٦) ... ..
		٧ — رفع الاستئناف . أثره . نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية بما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع . مثال في دعوى تثبيت ملكية .
١٣٨٨	٢٦٣	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١١) ... ..
		٨ — الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما سبق أن قدم فيها من دفع أو دفاع وفي حدود طلبات المستأنف . عدم التزام محكمة الاستئناف بالفصل في الدفع بتزول الشفيع

الصفحة	القاعدة	
		من حقه في الشفعة طالما لم تتضمنه صحيفة الاستئناف ولم يبد أمامها .
١٤٨٢	٢٧٩	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦) ... ..
		٩ — طلب رد ما دفع تنفيذا للحكم الابتدائي . عدم اعتباره من الطلبات الجديدة في الاستئناف . علة ذلك .
١٦٩٩	٣١٧	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧) ... ..
		الحكم في الاستئناف :
		١ — تضمين العامل دعواه طلبا أصليا بإلغاء قرار الشركة بإنهاء خدمته وإعادةه إلى عمله ، و طلبا احتياطيا بالتعويض النقدي . تأسيس كل من الطلبين على تعسف الشركة في إنهاء الخدمة . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي للعامل بطلبه الأصلي . النعي عليها بعدم إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لتفصل في الطلب الاحتياطي . غير منتج .
٦٤٣	١٢٧	(الطن رقم ١٠٩ سنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢) ... ..
		٢ — حجز الدعوى للحكم . قبول محكمة أول درجة لمذكرة المدعى المقدمة بعد الميعاد والمعلنة للنصم الحقيقي في الدعوى . آثره . اعتبار ماورد بها مطروحا على المحكمة . عدم جواز استبعاد المحكمة الاستئنافية لهذه المذكرة . علة ذلك .
٧١٣	١٤٠	(الطن رقم ٥٨٥ سنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/١) ... ..
		٣ — إنهاء الحكم صحيحا إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى الفرعية تأسيسا على صحة ونفاذ عقد التنازل . النعي عليه إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية بالزام المتنازل له بدفع مقابل التنازل . غير منتج .
١٧٤٦	٣٢٦	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١) ... ..



المرجع	القاعدة	
		”سلطة محكمة الإحالة“
		نقض الحكم . أثره . عودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض . لمحكمة الإحالة إقامة حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى .
٨٦٠	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠)
		”تسبيب الحكم“
		١ — اعتماد محكمة الاستئناف أسباب الحكم الابتدائي وإحالتها إليها ، بالإضافة إلى ماورد بالحكم المطعون فيه من أسباب . ثبوت أن كلا الحكيم يقوم على أساس مغاير . اعتبار عبارة الاحالة على أسباب الحكم الابتدائي لغوا في هذا الخصوص .
٢٢٢	٥١	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) .. .. .
		٢ — لمحكمة الاستئناف أن تستند في قضائها لصالح المستأنف إلى أدلة غير التي أوردتها متى كانت مستمدة من أوراق الدعوى .
٣٣١	٧١	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٥) .. .. .
		٣ — إلغاء محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على أسبابه مادامت قد أقامت قضائها على ما يكفي لحمله .
٥٥٦	١١٢	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢) .. .. .
٩٣٤٥	٢٥٧	(والطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨) .. .. .
٩٧٦٧	٣٢٩	(والطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) .. .. .
		٤ — لمحكمة الاستئناف أن تقيم قضائها على ما تظمن إليه من أقوال الشهود التي أطرحها الحكم الابتدائي دون أن تبين الأسباب المبررة . حسبها إقامة قضائها على ما يحمله عدم جواز النعي عليه بتناقضه مع الحكم الابتدائي .
٩٤٠٠	٢٦٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٥/١١/١٢)

الصفحة	الداعدة	
		٥ - القضاء بعدم جواز الاستئناف . عدم بحث الحكم لدفاع الطاعة المتعلق بالموضوع . لاخطا .
١٠٩١	٢٠٨	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٧) ... ..
		٦ - لحكمة الاستئناف أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة .
١١٧٤	٢٢٥	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١٠) ... ..
		رسوم الاستئناف :
		١ - الدعاوى المتعلقة بتقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب . معلومة القيمة . وجوب تقدير الرسوم على أساس الأرباح المتنازع عليها . تقدير هذه الأرباح بالفرق بين ما قضت به لجنة الطعن وما انتهى إليه الحكم الاستئنافي . عدم تعارض ذلك مع تقدير المصاريف الاستئنافية تقديرا مستقلا . حلة ذلك .
٦٦٥	١٣١	(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... ..
		٢ - رسوم الدعوى الاستئنافية . تسويتها على أساس قيمة الحق الذي سبق القضاء به ابتدائيا وتكرر القضاء به في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف .
١٢٢٦	٢٣٤	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١٩) ... ..
		٣ - نص المادة ٢١ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ معدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن تسوية رسوم الدعاوى المقدرة القيمة . انطباقه على تسوية رسوم الدعوى عن درجتى التقاضى . لا محل لقصر تطبيقه على تسوية رسوم الاستئناف دون رسوم الدعوى الابتدائية .
١١١٩	٢١٤	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..

رقم المادة	الرقم	المادة
٩١٧٠	٢٢٤	<p><b>إستيلاء</b></p> <p>تقدير مقابل الانتفاع بالأماكن المستولى عليها طبقا للرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب التزام قواعد هذا القانون دون القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٩)</p>

## إشغال الطرق العامة

٦٦١	١٣٠	<p>الجزء الخاص برسم النظر وضع رسم الاشغال م ١٤٠/٢ ق ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . عقوبات مالية تنطوى على عنصر التعويض . الإزالة فى حكم هذا القانون من قبيل الجزاءات الجنائية . طلب التعويض عن إشغال الطريق العام والإزالة أمام المحكمة المدنية . قضاؤها بعدم الاختصاص . صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤)</p>
-----	-----	--

## إصلاح زراعى

٧٠٩	١٣٩	<p>١ — التفسير التشريعى بالقرار ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر من هيئة الإصلاح الزراعى بشأن ما بعد أرضا زراعية . قصر نطاقه على تعيين الحد الأقصى للملكية الزراعية . القضاء بعدم الاختصاص الولائى بطرد المستأجر استنادا إلى هذا التفسير . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٣١)</p>
٩٠٤٠	١٩٨	<p>٢ — قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بالاعتداد بعقد بيع الأرض الزراعية الصادر من أجنبى لمصرى . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . عدم تأثيره على حق البائع فى طلب الفسخ لعدم الوفاء بالثمن . القضاء بالفسخ فى هذه الحالة . أثره . عودة حق الدولة فى تملك الأرض .</p> <p>(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١)</p>



الصفحة	القاعدة	
		٣ — الجمعية التعاونية الزراعية الواجب تقديم الاخطار بالدين إليها في حكم المادة ٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . هي الواقع في دائرتها محل إقامة المدين القضاء بصحة إعلان صحيفة الدعوى في ذلك المحل دون محل مباشرة المدين حرفة الزراعة . لا خطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..
١١٢٤	٢١٥	

## إعلان

## الاعلان في الموطن الأصلي :

		١ — الجمعية التعاونية الزراعية الواجب تقديم الاخطار بالدين إليها في حكم المادة ٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . هي الواقع في دائرتها محل إقامة المدين . القضاء بصحة إعلان صحيفة الدعوى في ذلك المحل دون محل مباشرة المدين حرفة الزراعة . لا خطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..
١١٢٤	٢١٥	
		٢ — جواز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن . توجيه الخبر الدعوة للتصوم في موطنهم الذي تم إعلانهم فيه بصحيفة الدعوى ، والذي اتخذوه موطناً لهم في صحيفة الاستئناف . لا بطلان . ( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠ ) ... ..
١٧٢٧	٣٢٣	

## الاعلان في المحل المختار

		١ — اتخاذ المحكوم له محلاً غير منه الأصلي في ورقة إعلان الحكم . جواز إعلانه بالطعن في هذا المحل المختار . (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..
٢٧٨	٦١	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الإعلان في المحل المختار . لا يعيبه عدم ذكر غياب المحامي وقت إجرائه . لا محل للقياس على حالة إجراء الإعلان في الموطن الأصلي في هذا الخصوص .
٢٧٨	٦١	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..
		٣ - إعلان الطعن في المحل المختار وفقا لحكم المادة ١/٢١٤ مرافعات . شرطه .
٦٣١	١٢٥	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٨) ... ..
		٤ - النعمى بأن المستأنف عليها ألغت محامها الأصلي المبين بصحيفة دعواها، مما يجيز إعلانها في الموطن المختار . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٣١	١٢٥	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٨) ... ..
		٥ - ذكر موطن المحامي الموكل عن الطاعن في صحيفة الطعن . اعتبار هذا الموطن موطننا مختارا للطاعن في كل ما يتعلق بالطعن . تحقق الغاية من إيجاب ذكر موطن الطاعن في صحيفة الطعن . أثره . لا بطلان .
٦٧٥	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... ..
		٦ - إغفال المدعى بيان موطنه الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى . عدم جواز إعلانه بالطعن بالنقض في موطنه المختار . لا يغير من ذلك علم الطاعن بالموطن الأصلي للطعون عليه من أية ورقة في الدعوى .
٦٤٩٢	٢٨٠	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦)
		الإعلان لجهة الإدارة :
		الدفع ببطلان الإعلان لجهة الإدارة . لإفقال إثبات تاريخ إرسال الاخطار وعدم توقيع المحضر أسفل عبارة الاخطار .

الصفحة	الفاصلة	
		رفض ذلك الدفع تأسيساً على أن في ورود عبارة الاخطار بنهاية الإعلان وتبدو ماحقة به ما يفيد أن هذا الإجراء تم في تاريخ تحريره . لا خطأ .
٣٤١	٧٣	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٥) ... ..
		إعلان الدولة :
		١ — اعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة . وجوب تسليم صورها لإدارة قضايا الحكومة . مخالفة ذلك . عدم ترتب الأثر القانوني لها .
١٠١٧	١٩٤	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) ... ..
		٢ — تسليم صورة صحيفة الاستئناف إلى إدارة قضايا الحكومة بصفتها نائبة عن محافظ الاسكندرية . الحاجة لقيام المحضر باخطار المعلن إليه بكتاب مسجل يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة . علة ذلك .
١٥٥٤	٢٩١	(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٤) ... ..
		الاعلان بالبريد :
		١ — المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب الى الممولين . تسليم الاعلان في مقر المنشأة الى أحد المستخدمين فيها . إقتراض وصول الاعلان للمول شخصياً .
٢٧٨	٦١	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..
		٢ — تقدير علم المرسل اليه — الممول — بالرسالة البريدية الواردة له من مصلحة الضرائب . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٢٧٨	٦١	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..



القاعدة	الصحة	بطلان الاعلان :
		١ — ميعاد إعلان صحيفة الطعن المنصوص عليه في م ٢٥٦ مرافعات . تنظيمي . جواز تصحيح إعلان صحيفة الطعن ولو بعد فوات ذلك الميعاد .
٢٣٨	٥٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ ) .. .. .
		٢ — النعي بأن المستأنف عليها هي التي تسببت في بطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف لوقوع غش منها . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٣١	١٢٥	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨ ) .. .. .
		٣ — حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك ببطلان الاعلان . ماهيته .
٦٣١	١٢٥	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨ ) .. .. .
		٤ — تمسك المستأنف عليها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن في جاسة أخرى غير التي دعيتم لها بمقتضى ورقة الاعلان الباطلة . عدم تحقق الغاية من هذا الاجراء الباطل بدعوى أنها علمت بمضمون الورقة . حضورها لا يفيد أنها نزلت عن الحق في التمسك بالبطلان .
٦٣١	١٢٥	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨ ) .. .. .
		٥ — حضور الخصم الذي يسقط الحق في التمسك بالبطلان . هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره . حضور الخصم في جاسة تالية من تلقاء نفسه أو بناء على ورقة أخرى . لا تسقط حقه في التمسك بالبطلان .
١٠١٧	١٩٤	( الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠ ) .. .. .

الصفحة	المادة	
		٦ — إعلان ورقة المجز وفقاً للمادة ٤٠ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن المجز الإداري . الحكم ببطلاق الإعلان لحله من بيان أن المعلن إليه — وهو غير المدين — هو واضع اليد . صحيح . تزیده بشأن وجوب إثبات بيانات أخرى غير ما أوجبه المادة . لا عيب .
٨٢٣	١٦١	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ... ..
		٧ — إشمال أصل ورقة إعلان الطعن بالنقض وصورته على البيانات التي يوجبها القانون . عدم وضوح اسم المحضر وتوقيعه على الصورة . لا ينال من صحته مادام أحد لم يدع أن من قام بإجراء الاعلان ليس من المحضرين .
٨٤٠	١٦٤	(الطن رقم ٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨) ... ..
		٨ — علم المطعون ضده بالطعن بالنقض المقر به في الميعاد وتقديمه مذكرة بالرد على أسبابه في الميعاد القانوني . أثره . تحقق الغاية من إعلانه بصحيفة الطعن . الدفع ببطلاق إعلان الطعن . غير مقبول .
١١٣٢	٢١٧	(الطن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣١) ... ..
<b>أعمال تجارية</b>		
		١ — عدم جواز الجمع بين المحاماه والاشتغال بالتجارة . مخالفة ذلك . أثره . توقيع الجزاءات التأديبية على المحامي .
		المادتان ١٩ و ٥٣ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . لا يمنع ذلك من المطالبة بأجره إذا ما باشر عمليات السمسرة .
١٢٤	٣٢	(الطن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٧)

الصفحة	العدد	
٢٢٢	٥١	٢ - عملية تقسيم الأراضى وبيعها . خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية . شرطه . عدم لزوم توافر الاعتياد أو الاحتراف في هذا العمل . علة ذلك . (الظعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) ... ..
٢٧٤	٦٠	٣ - شهرة المحل التجارى . مجموعة العناصر التى تحقق أرباحا للمنشأة تفوق الأرباح العادية للمنشأة المماثلة . الشهرة تحتل النقصان أو الانقضاء . تقدير زيادة أرباح المنشأة عن المعدل العادى . من سلطة قاضى الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة . (الظعن رقم ٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..
٤١٧	٨٦	٤ - عقد بيع أطيان زراعية الصادر من بنك الأراضى . عقد مدنى بطبيعته . لا يغير من ذلك أن أعمال البنوك تجارية بطبيعتها . علة ذلك . (الظعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٨) ... ..
٤١٧	٨٦	٥ - بائى ثمن الأطيان المبيعة المستحق للبنك البائع . لا يخضع للعادات التجارية التى تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجاوزة الفوائد لرأس المال ابتداء من تاريخ العمل بالقانون المدنى الحالى . م ٢٣٢ مدنى . العلة فى استثناء القروض طويلة الأجل التى تعقدها البنوك من هذا الحظر . لا تتوافر فى الدين المذكور . (الظعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٨) ... ..
٤١٧	٨٦	٦ - الأوراق المحررة لأعمال تجارية . م ١٩٤ من قانون التجارة . ماهيتها . خلو الصك من شرط الاذن أو عبارة الأمر .



الصفحة	القاعدة	
١٢٩٢	٢٤٦	أثره . نخرجه من نطاق الأوراق التجارية . عدم سريان التقادم الخمسى عليها ولو صدر لعمل تجارى أو بين تاجرين . (الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) .. .. .
١٧٠٠	٣٠٠	٧ - علم المتصرف إليه باختلال أشغال المتصرف م ٢٢٨ من قانون التجارة . من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع . لا يعقب عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا . (الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٩) .. .. .

## إفلاس

٩١٩	١٧٧	١ - قواعد الإفلاس . تعلقها بالنظام العام . حق طلب إشهار الافلاس لكل من الدائن والمدين والمحكمة من تلقاء نفسها . جواز إقرار حالة الافلاس الفعلى ولو لم يصدر به حكم . تنازل الدائن عن حكم إشهار الافلاس الصادر بناء على طلبه . غير مؤثر على قيام ذلك الحكم وإعمال آثاره . (الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٤) .. .. .
٩١٩	١٧٧	٢ - القواعد المكونة لحالة التوقف عن الدفع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها . قيام المدين بأداء الدين محل طلب إشهار الافلاس . لا يمنع من اعتباره متوقفا عن الدفع . جواز اعتداد حكم الافلاس إلى ديون لم تتخذ بشأنها إجراءات البروستو . (الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٤) .. .. .
٩١٩	١٧٧	٣ - محكمة الافلاس . ما تقرره بشأن عدم جدية الادعاء بتروير الأوراق . لا يحوز حجية أمام المحكمة التى تفصل فيه . عدم التزامها بتأجيل الدعوى بعد ابداء رأيها فى هذا الادعاء . (الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٤) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
٩٣٥	١٨٠	٤ — الحكم الصادر في دعاوى إشهار الإفلاس . ميعاد استئنافه . خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه . م ٣٩٤ من قانون التجارة . القواعد المستحدثة في قانون المرافعات . عدم اعتبارها ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد . ( الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٨ ) .. .. .
٩٣٥	١٨٠	٥ — طلب إشهار إفلاس الطاعن للتوقف عن دفع ديونه التجارية . الدفع بأن هذه الديون سقطت لعدم إخطار الجمعية التعاونية الزراعية عنها . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . ثبوت أن تلك الديون تجارية وأن حامليها ليس مؤجرا ولا دائنا يعلم أن المدين بها مستأجر لأرض زراعية . القضاء برفض الدفع بالسقوط . لا خطأ . ( الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٨ ) .. .. .
١٦٠٠	٣٠٠	٦ — الصورية المطلقة في العقود . اختلافها عن بطلان التصرف الصادر من المدين قبل إشهار إفلاسه المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة . رفض الدفع بصورية العقد والقضاء بعدم نفاذ هذا التصرف في حق الدائنين . لا تناقض . ( الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٩ ) .. .. .
١٦٠٠	٣٠٠	٧ — علم المتصرف إليه باختلال اشغال المتصرف م ٢٢٨ من قانون التجارة . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . لا معقب عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا . ( الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٩ ) .. .. .
١٦٨١	٣١٢	٨ — الدفع بعدم قبول الطعن بالقبض لرفعه من غير ذي صفة استنادا إلى صدور حكم بإشهار إفلاس الطاعن وعدم تقديم هذا الحكم . أثر اعتبار الدفع عاريا عن الدليل . ( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ ) .. .. .

## إلتزام

## الالتزام الطبيعي :

الالتزام لا ينقضي بمجرد اكتمال مدة التقادم . بقاؤه التزاما مدنيا واجب الوفاء إلى أن يدفع بتقادمه . التزول عن التقادم بعد اكتمال مدته . أثره . بقاء الالتزام مدنيا دون أن يتخلف عنه الالتزام الطبيعي .

٤٢٩ ٨٨ ... (الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٥)

## أوصاف الالتزام :

## ”التضامن“

١ — المدين المتضامن : تحمله بالدين كله نحو الباقي متى كان وحده هو صاحب المصلحة في الدين . م ٢٩٩ مدني .

٢٥٧ ٥٨ ... (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٧٥)

٢ — المشتري من الوارث . مسئول بالتضامن مع البائع عن جميع المستحق من رسم الأيلولة على المتصرف في حدود قيمة العين المباعة .

١١٩٢ ٢٢٧ ... (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٥)

٣ — إقامة الدعوى بالتعويض عن الخطأ العقدي .  
غير مانع من بناء الحكم على خطأ تقصيري متى استبان أن المتعاقد الآخر ارتكب غشا أو خطأ جسيما في تنفيذ العقد . انتهاء الحكم إلى أعمال أحكام المسؤولية التقصيرية في حق الطاعنين . القضاء عليهم متضامنين بالتعويض دون إعدار . لا خطأ .

٩٤٢ ١٨١ ... (الطعن رقم ٢٥٥ سنة ٣٦ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٥)



الصفحة	القاعدة	
		انتقال الالتزام :
		” الحوالة “ .
		١ — تحويل محافظ التأمينات العامة ومحفظة تأمينات الحياة من شركة الادخار للتأمين إلى شركة أخرى للتأمين وفقا لأحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ . أثره . القضاء برفض الدفع المبدى من الشركة الدائجة للشركة الأولى بشأن وثيقة تأمين شملها التحويل لرفعها على غير ذى صفة . خطأ .
٢٠٦	٤٨	( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٩ ) ... ..
		٢ — حوالة الحق . أثرها . توافر الصفة للمحال له في رفع الدعوى قبل المحال عليه بطلب الحق المحال به . أساس ذلك . هذه الدعوى تؤكد ذلك الحق فتعتبر من توابعه وتنقل معه .
٢٥٧	٥٨	( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ ) ... ..
		٣ — استيفاء الحوالة لشروط نفاذها في حق المدين أو في حق الغير . لا يمنع من الطعن عليها بالدعوى البوليصة . علة ذلك . اختلاف موضوع ونطاق كل من الدعويين .
١٥٨٠	٢٩٧	( الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ) ... ..
		تنفيذ الالتزام :
		١ — دعوى البائع بفسخ البيع لعدم الوفاء ببقاى الثمن . دفع المشتري بعدم التنفيذ لعدم قيام البائع بتسليم المبيع إليه . رفض هذا الدفع بمقولة ان العقد خلا من التزام البائع بالتسليم . خطأ .
٨٤٠	١٦٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ ) ... ..

الصفحة	المادة	
		٢ — طلب المستأجر تمكينه من الانتفاع بباقي العين المؤجرة بجزاء على إخلال المؤجر بضمان التعرض . القضاء له بإنقاص الأجرة حال تعدد التنفيذ العيني . م ٢/٢٠٣ مدني . لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم . هـ ذلك .
١٥٣٧	٢٨٨	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) .. .. .
		٣ — تخلف أحد المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته الموجب لفسخ العقد . عبء إثباته . يقع على طاق من يدعيه .
١٧٤٦	٣٢٦	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) .. .. .
		” حق الحبس “
		١ — إخلال المؤجر بالتزامه بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . أثره . حق المستأجر في حبس الأجرة . لا يحول دون طلب إنقاصها بنسبة ما نقص من انتفاعه بالعين .
٧٦٦	١٤٩	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨) .. .. .
		٢ — لا يشتري حق حبس باقي الثمن ولو كان مستحق الأداء إذا خيف على المبيع أن ينزع من يده . سقوط هذا الحق بالتزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله . فلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذي يخشى معه نزع المبيع من يده . عدم كفايته للدلالة على التزول عن هذا الحق ما دام لم يشتر ساقط الخيار .
١٦٠٦	٣٠١	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) .. .. .
		٣ — الخذل في جديده الأسباب المبررة لحق المشتري في حبس باقي الثمن والوفاء به بطريق الإيداع . موضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض متى أقيم الحكم على أسباب تكفي لحمله .
١٦٠٦	٣٠١	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		« الحوادث الطارئة »
		١ — الحادث الطارئ . شرطه . المادة ١٤٧ / ٢ مدني . تقدير توقع المدين للحادث . من سلطة قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة . (الطعن رقم ٥٨ و ٦٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٤) ... .. ١٠٤ ٥١٥
		٢ — تقدير الدليل في الدعوى . لمحكمة الموضوع أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضاءها على أسباب مقبولة . مثال بشأن توقع المدين للحادث الطارئ . (الطعن رقم ٥٨ و ٦٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥، ٣، ٤) ... .. ١٠٤ ٥١٥
		٣ — الخسارة المألوفة في التعامل . لا تكفي لإعمال أحكام الظروف الطارئة . (الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٩) ... .. ٢٢٣ ١١٦٣
		٤ — الالتزام أواجانب منه الذي تم تنفيذه قبل الحادث الطارئ . عدم خضوعه لأحكام الظروف الطارئة . وجوب تحميل المدين — متى توافرت شروط الحادث الطارئ — الخسارة المألوفة التي كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد . تقسيم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة بين المتعاقدين . (الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٩) ... .. ٢٢٣ ١١٦٣
		انقضاء الالتزام :
		« الوفاء »
		١ — استعداد الطاعنة في دفعها لتسليم قطعة الأرض المباعة مقابل سداد كامل الثمن دون طلب تعيين حارس لحفظها . عدم اعتبار ذلك عرضاً حقيقياً . المادتان ٣٣٩ مدني ، ٤٨٩ مرافعات .



الصفحة	القاعدة	
		التفات المحكم عن هذا العرض وعدوله عن التنفيذ العيني إلى التنفيذ بطريق التعويض . لا خطأ .
١٨٧	٤٤	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/١/١٩٧٥) ... ..
		٢ — ثبوت تقصير البائع في الوفاء بالتزامه بسداد دين الرهن وتسليم مستندات الملكية للمشتري . الوفاء بالثمن عن طريق إيداعه خزينة المحكمة دون عرضه على البائع . صحيح .
١٦٠٦	٣٠١	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥) ... ..
		« تجديد الالتزام »
		القضاء نهائياً برفض دعوى صحة التعاقد تأسيساً على تخلف المشتري عن الوفاء بالثمن . أثره . امتناع الادعاء بانقضاء الالتزام بدفع الثمن بتجديده ولو كان دليل هذا الادعاء اليمين الحاسمة .
١٠٤٠	١٩٨	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢/٥/١٩٧٥) ... ..
		« سقوط الالتزام »
		طلب إتهار إفلاس الطاعن للتوقف عن دفع ديونه التجارية . الدفع بأن هذه الديون سقطت لعدم إخطار الجمعية التعاونية الزراعية عنها طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . ثبوت أن تلك الديون تجارية وأن حاملها ليس مؤجراً ولا دائئاً يعلم أن المدين بها مستأجر الأرض زراعية . القضاء برفض الدفع بالسقوط و بإشهار إفلاس المدين لتوقفه عن دفعها . لا خطأ .
٩٣٥	١٨٠	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٥) ... ..
		٢ — ديون مستأجر الأرض الزراعية السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . وجوب إخطار الجمعية التعاونية الزراعية بها . عدم القيام بهذا الواجب . أثره . سقوط الدين .
١٢٥٨	٢٤٠	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٣/٦/١٩٧٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٢٥٨	٢٤٠	٣ - وجوب الاخطار عن الديون المستحقة على مستأجر الأرض الزراعية . لا عبرة بشخص الدائن أو سبب الدين . لا محل لتخصيص مستأجر الأرض بأن نكون حرفته الأساسية الزراعة . عدم جواز الاستهداء بحكمة النص متى كان واضحاً جلياً . ( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ ) ... ..
<b>التماس إعادة النظر</b>		
٥٦١	١١٥	١ - التناقض المبطل للمحكّم . هو الواقع في الأسباب بحيث لا يفهم على أي أساس قام قضاء المطروق . التناقض من حالات الطعن بطريق الالتماس . ( الطعون أرقام ٦٠١ ، ٦١٣ ، ٦١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ )
٤٥٧	٩٣	٢ - الغش الذي يبيح الالتماس . شرطه . أن يكون خافياً على الخصم طيلة نظر الدعوى . ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها وعلى أساسه رجحت المحكمة قول خصم على آخر . ليس سبباً للالتماس . ( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ ق ، ٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣ )
<b>أمر أداء</b>		
٣٢٣	٧٠	١ - سلوك طريق أمر الأداء . شرطه . عندما يكون الدين محل نزاع من المدين وجوب سلوك الطريق العادي لرفع الدعوى . ( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٤ ) ... ..
١٥٩٣	٢٩٩	٢ - سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطه . طلب المدعى رد ضعف العربون الوارد في الاتفاق . سلوكه طريق الدعوى العادية . لا خطأ . علة ذلك . ( الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ — خلو أمر الأداء في ظل قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ من بيان صدوره باسم الأمة .</p> <p>لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته وإن نزل منزلة الأحكام .</p> <p>علة ذلك .</p>
٧٠٦	١٣٨	<p>( الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ ) ... ..</p> <p>٤ — تقدم مريضة أمر الأداء كان وما يزال قاطعا للتقادم .</p> <p>لا يفيد من ذلك عدم النص في المادة ٦٠٨ من قانون المرافعات القائم — المقابلة للمادة ٢/٨٥٧ من قانون المرافعات السابق — على هذا الاثر .</p> <p>علة ذلك .</p>
١٢٩٢	٢٤٦	<p>( الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥ ) ... ..</p>
		<h2>أموال</h2> <p>الأسواق التي تخصصها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى للنفع العام . اعتبارها من الأموال العامة . تصرف السلطة الإدارية فيها لا يكون إلا على سبيل الترخيص المؤقت ومقابل رسم لا أجره . هذا الترخيص من الأعمال الإدارية . لا ولاية للمحاكم العادية بالفصل فيها .</p>
١٣٢٠	٢٥١	<p>( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ ) ... ..</p>
		<h2>أهلية</h2> <p>١ — بطلان وصية المجنون أو المعتوه . القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ . العقل شرط لصحة الوصية عند إنشائها وشرط لبقائها . جنون الموصى جنونا مطبقا اتصل بالموت . أثره . بطلان الوصية .</p>
٧١٣	١٤٠	<p>( الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١ ) ... ..</p>



الصفحة	القائمة	
		٢ — التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات . عدم سريانه في حق من لا تتوافر فيه الأهلية باطلاق طبقا للقانون المدني القديم ، وإذا لم يكن له من يمثله قانونا طبقا للقانون المدني الجديد . مثال بشأن مدة تقادم متداخلة بين ولاية القانونين .
٨١٩	١٦٠	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٣) ... ..
		٣ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بوقف تقادم الدعوى بالنسبة للقاصر لعدم وجود نائب يمثله قانونا قبل تعيين وصية عليه . أثره . عدم جواز التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٧٧	٢٧٨	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥) ... ..
		٤ — السفه والغفلة . ماهيته كل منهما .
١٠٠٢	١٩٢	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/١٤) ... ..
		٥ — دعوى الحجر . لا تعد دعوى محاسبة . لا محل للمجادلة في تعلل تصرفات المطلوب الحجر عليه ومناقشة جزئياتها وتفصيلها .
١٠٠٢	١٩٢	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/١٤) ... ..
		٦ — الباعث على تقديم طلب الحجر . لا أثر له في تقدير كمال أهلية المطلوب الحجر عليه أو نقصها .
١٠٠٢	١٩٢	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/١٤) ... ..
		٧ — عدم التزام المحكمة بنذب خبير لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الحجر عليها .
١١٠٣	٢١١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ — تقدير حالة العته . هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى .
١١٠٣	٢١١	( الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ )
		٩ — دعوى عزل القيم . إغفال الحكم بحث مدى إخلال القيم بواجباته ، وتوافر الأسباب الجدية لعزله . قصر المحكمة بحثها على الأولوية في القوامة بالتطبيق للمادة ٦٨ ق ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ . قصور .
١١٤	٣١	( الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/١ )
		١٠ — القرار الصادر بعزل القيم على المحجور عليه . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المادة ١٠٢٥ مرافعات معدلة بالمرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
١١٤	٣١	( الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/١ )
		١١ — الطعن بالنقض في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحجر م ١٠٢٥ مرافعات . قصر على المسائل اللصيقة بالحجر في حد ذاته . القرار الصادر برفض الاذن للمحجور عليه للسفاهة أو الغفلة بإدارة أمواله أو بالإذن للقيم باستثمار أموال المحجور عليه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . علة ذلك .
١٥٠٧	٢٨٢	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦ )
		١٢ — منع الرعايا الفرنسيين بمقتضى الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ من حق التقاضى . لا يعد سلبا لأهليتهم .
١٥٤٩	٢٩٠	( الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٤ ) ... ..

الصفحة

القاعدة

## أوراق تجارية

١ — تظهير السند الاذنى . أثره بالنسبة لمحور السند .  
لهذا الأخير مصلحة في الإدعاء بتزوير التظهير لتفادى قاعدة  
التظهير يطهر السند من الدفع .

١٣٥ ٣٥ ... (الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨)

٢ — ادعاء المدين محور السند الاذنى بتزوير التظهير . حق  
المظهر في الطعن على الحكم الصادر بعدم قبول الادعاء  
بالتزوير .

١٣٥ ٣٥ ... (الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨)

٣ — نقض الحكم القاضى بعدم قبول ادعاء المدين محور السند  
الاذنى بتزوير التظهير وبإلزامه بقيمته . أثره . نقض الحكم  
القاضى بإلزام المظهر المنسوب له التظهير بما قضى به  
ضد المدين .

١٣٥ ٣٥ ... (الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨)

٤ — تظهير الكميال التي يكون دفعها تحت الاذن متى استوفى  
شرائطه الشكلية . أثره . نقل ملكية السند وتظهيره من الدفع  
سواء وقع التظهير قبل ميعاد الاستحقاق أو بعده . الحكم  
باعتبار التظهير الحاصل بعد ميعاد الاستحقاق تظهيراً بوكيلياً .  
خطأ .

٨٣٥ ١٦٣ ... (الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨)

٥ — الأوراق المحررة لأعمال تجارية في معنى المادة ١٩٤  
من قانون التجارة . ماهيتها . خلو الصك من شرط الاذن  
أو عبارة الأمر . أثره . نرجعه من نطاق الأوراق التجارية .



الصفحة	القاعدة	
		عدم مريان التقدم الحمسى عليه ولو صدر لعمل تجارى أو بين تاجرين .
١٢٩٢	٢٤٦	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..
		<b>إيجار</b>
		<b>القواعد العامة :</b>
		١ — الدعوى بطلب فسخ الإيجار وتسليم العين المؤجرة وإزالة ما عليها من مبان . اعتبارها ناشئة عن سبب قانونى واحد هو عقد الإيجار . تقدير قيمتها بإضافة قيمة المباني إلى طلب الفسخ والتسليم .
٢٢٧	٥٢	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) ... ..
		٢ — وجوب إضافة قيمة المباني المطلوب إزالتها إلى قيمة طلب فسخ عقد الإيجار والتسليم في تقدير قيمة الدعوى ونصاب الاستئناف . تمسك الطاعن بأن تلك المباني قيمتها تربو على النصاب النهائى لمحكمة أول درجة . رد الحكم المطعون فيه بأن الطاعن لم يقدم على ذلك دايلا والتفاته عن تحقيقه بنفسه . خطأ .
٢٢٧	٥٢	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) ... ..
		٣ — ثبوت حصول التعرض المادى . افتراض استمراره إلى أن يقوم الدليل على زواله . مثال بشأن دعوى تعويض عن التعرض المادى للمستأجر .
٤٤٠	٩٠	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٩) ... ..
		٤ — طالب المؤجر إخلاء المستأجر من العين المؤجرة له لانتهاء العقد . لا يعد تعرضا . هو استعمال من المؤجر لحقه .
٥٨٠	١١٦	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢) ... ..

الصفحة	الرقم	
٧٦٦	١٤٩	٥ - إخلال المؤجر بالتزامه بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . أثره . حق المستأجر في حبس الأجرة . لا يحول ذلك دون طلب انقاصها بنسبة ما نقص من انتفاعه بالعين . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٨) ... ..
٧٦٦	١٤٩	٦ - استظهار خطأ المؤجر الذي ترتب عليه نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . تقدير موضوعي تستقل به محكمة الموضوع مادام استخلاصها مائغا . مثال بشأن حرمان المستأجر من استعمال المصعد في النزول . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٨) ... ..
٧٦٦	١٤٩	٧ - تقدير النقص في الانتفاع بالعين المؤجرة الذي يحتمسب على أساسه انقاص الأجرة . من سلطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٨) ... ..
١٥٣٧	٢٨٨	٨ - طلب المستأجر تمكينه من الانتفاع بباقي العين المؤجرة كجزء على إخلال المؤجر بضمان التعرض . القضاء له بانقاص الأجرة حال تعذر التنفيذ العيني م ٢/٢٠٣ مدني . لا يعد قضاء بالم يطلبه الخصوم . علة ذلك . (الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ... ..
١٦٢٦	٣٠٤	٩ - علم المؤجر بالخطر المحقق بالعين المؤجرة في وقت اسب . أثره . سقوط التزام المستأجر باخطاره للتدخل . ٥٨٥ مدني . لطن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) ... ..

الصفحة	الرقم	المرجع
٥٦٨	١١٥	١٠ — الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه . آثره . وقوع الفسخ حتما بمجرد تحقق الشرط دون حاجة لرفع دعوى به . مثال بشأن عقد إيجار . (الطعون أرقام ٦٠١، ٦١٣، ٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٥)
٥٦٨	١١٥	١١ — اعتبار الحكم أن المستأجر مسئول عن الحريق . استناده في ذلك إلى إقراره وإلى أنه مسئول عن حريق العين المؤجرة ما دام لم يقدم الدليل على وقوعه بسبب أجنبي لا بدله فيه . كفاية ذلك لحمل قضائه . المعنى عليه بالخطأ في بعض القرارات الواقعية غير المؤثرة في قضائه . غير منتج . (الطعون أرقام ٦٠١، ٦١٣، ٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٥)
٨٩٦	١٧٢	١٢ — عقد الإيجار من الباطن . عدم إنشائه علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا بالنسبة للأجرة . المادة ٥٩٦ مدني . سائر الحقوق والالتزامات الأخرى الناشئة عن عقد الإيجار . بقاء العلاقة بالنسبة لها غير مباشرة بينهما — كأصل — ولو كان مصرحا في عقد الإيجار الأصلي بالتأجير من الباطن . الاستثناء . قبول المؤجر الأصلي الإيجار من الباطن بعد تمامه أو استيفائه الأجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥) ... ..
٨٩٦	١٧٢	١٣ — حق المستأجر من الباطن في الرجوع مباشرة على المؤجر الأصلي بدعوى المسؤولية التقصيرية إذا ارتكب هو أو أحد تابعيه خطأ ألحق به ضررا . رفض الدعوى تأسيسا على قيام علاقة عقدية بين الطرفين أساسها عقد الإيجار من الباطن المتضمن شرط الإعفاء من المسؤولية . الاستناد إلى مجرد التصريح في عقد الإيجار الأصلي بالتأجير من الباطن . خطأ . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥) ... ..



الصفة	القاعدة	إيجار
		إيجار الأماكن :
		( أولا ) تحديد الأجرة .
٣٠٦	٦٦	١ — الأجور المتعاقد عليها في معنى القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . هي الأجور الحقيقية دون الصورية . المنازعة في هذا الشأن . جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٣٠ ) ... ..
١٦٨٦	٣١٥	٢ — الحكم بتخفيض الأجرة طبقا للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون مراعاة لانطباق المرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في الفترة السابقة عليه . تحجبه عن تحييص دفاع المؤجر بأن الأجرة الثابتة في العقد منخفضة بمعدل ١٥ ٪ من أجرة المثل في سبتمبر سنة ١٩٥٢ . خطأ وقصور . ( الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ ) ... ..
١٦٨٦	٣١٥	٣ — المرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ بتخفيض أجرة الأماكن . مريانه على الأماكن التي بدئ في إنشائها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ . لا عبرة بتاريخ إقامة البناء . التأجير لأول مرة بعد صدور هذا القانون . وجوب تحديد الأجرة بأجرة المثل في سبتمبر سنة ١٩٥٢ مع تخفيضها بنسبة ١٥ ٪ . ( الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ ) ... ..
١٦٨٦	٣١٥	٤ — الأماكن التي بدئ في إنشائها قبل ١٨/٩/١٩٥٢ ولم تتم إلا بعد هذا التاريخ . تخفيض أجزائها بنسبة ١٥ ٪ حتى آخر يونيو ١٩٥٨ . ق ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ . صيرورة هذه النسبة ٢٠ ٪ من أول يوليو ١٩٥٨ . إعمالا للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . عدم جواز الجمع بين كلا التخفيضين المقررين بهذين القانونين . ( الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ ) ... ..

الصفحة	الاعادة	
		٥ - لجنة تقدير الإيجارات . عدم اختصاصها بتحديد أجرة الأماكن المتعاقد عليها قبل ١٢/٢/١٩٦٥ متى أخطر عنها أو شغلت فعلا قبل هذا التاريخ . لاجمية لقرار اللجنة الصادر خارج حدود ولايتها . لمحكمة ذات الولاية أن تنظر في النزاع كأن لم يسبق عرضه عليها .
١٧٧٥	٣٣٠	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢/٣١/١٩٧٥) ... ..
		٦ - تحديد الأجرة تحديدا حكما طبقا للمادة ١/٢ ق ٧ لسنة ١٩٦٥ . مؤداه . إنعدام أثر قرارات لجان التقدير غير النهائية عند صدور هذا القانون . إنغلاق سبل الطعن في هذه القرارات أو النظم منها . لا يخل ذلك باختصاص المحاكم بالفصل في صحة أعمال أحكام هذا القانون .
١٧٧٥	٣٣٠	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢/٣١/١٩٧٥) ... ..
		”التعديلات الجوهرية والتحسينات“ .
		١ - التعديلات الجوهرية بالعين المؤجرة . ماهيتها . قيام المؤجر بسد باب الحجرة التي تركها شريك المستأجر مع بقاء الأخير شاغلا للحجرتين اللتين اختص بهما من قبيل ومنتقما بصالة ومنافع الشقة . عدم اعتبار المكان بهذا التعديل جديدا .
٤٩٩	١٠٠	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٢٦/١٩٧٥) ... ..
		٢ - معايير التعديلات الجوهرية في العقار وفقا للمادة ٣/٣ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بق ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ . مسألة موضوعية . جواز الاستئناس بها في بيان المقصود من تلك التعديلات في المكان المؤجر . علة ذلك .
١٧٧٥	٣٣٠	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢/٣١/١٩٧٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التحسينات والإنشاءات بالعين المؤجرة . تقويمها وإضافة مقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة القانونية . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . إقتضاء المؤجر زيادة في الأجرة تجاوز هذا المقابل . غير جائز سواء أنشأها المؤجر أو أنشأها المستأجر وتملكها المؤجر .
٩٨٣	١٨٨	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٥) ... ..
		”الالتزام بقيمة استهلاك المياه“ .
		إلتزام المستأجر بقيمة استهلاك المياه طبقا لقرار اللجنة العليا لتفسير القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . شرطه . النص عليه في العقد . عدم جواز الانحراف عن معنى العبارة عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين .
٣٠٦	٦٦	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣٠/١/١٩٧٥) ... ..
		(ثانيا) إخلاء العين المؤجرة .
		١ - استخلاص الحكم أن العين المؤجرة عبارة عن أرض فضاء . قضائه بعدم انطباق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا خطأ .
٥٨٠	١١٦	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٥) ... ..
		٢ - عدم تمسك المستأجرين أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم قبول الدعوى لعدم توجيه التنبيه بالإخلاء لبعضهم . النعى بذلك . سبب جديد . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٠	١١٦	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٥) ... ..



الرقم	النقطة	المصحة
٥٨٠	١١٦	٣ — النعي بأن عقد الإيجار قد تجدد ببقاء المستأجر في العين المؤجرة برضاء المؤجر باستيفائه الأجرة بعد صدور الحكم بالإخلاء . تعلقه بأمر لاحق على صدور الحكم المطعون فيه . نعي غير مقبول . ( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٥ )
٧٢٠	١٤١	٤ — الانتفاع بالامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . شرطه . إقامة المستفيد مع المستأجر عادة عند وفاته . ( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١/٤/١٩٧٥ )
١٠٩١	٢٠٨	٥ — انتفاع الوارث بالامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر . شرطه . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . القضاء بالإخلاء الطاعنة من المسكن موضوع النزاع استنادا إلى أنها لا تستفيد من امتداد العقد لأنها لم تكن تقيم مع مورثها عند وفاته . قضاء في منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام القانون المذكور . عدم جواز استئنافه . ( الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٧٥ )
٩٩٠	١٩٠	٦ — القضاء برفض الدفع بعدم قبول دعوى الإخلاء من العين المؤجرة من وزارة الأوقاف . استناد الحكم في ذلك إلى المادة الخامسة من م بق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأن القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٢ لم يسلب الوزارة حقها في الإدارة . لا مخالفة للقانون . ( طعن رقم ٩٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٥ )
٩٩٠	١٩٠	٧ — القضاء بإخلاء الأرض المؤجرة لخدمة المستأجر للعقد بإقامة بناء عليها دون تصريح من وزارة الأوقاف المؤجرة . إغفال الحكم بحث ما تمسك به المستأجر بأن المبنى أقيمت بعلم الوزارة وموافقتها ، وأن موافقة الوزارة على تخفيض أجرة المبنى بعد صدور الحكم الابتدائي يعد تجديدا ضمنيا للعقد . عدم مناقشة أدلة المستأجر في هذا الخصوص . قصور . ( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٥ )

الصفحة	القاءة	
		٨ — تمسك الطاعن أمام محكمة الإمتئناف بقيامه بالوفاء بالأجرة المسماة في العقد كاملة قبل قفل باب المرافعة في الاستئناف . المادة ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . القضاء بالإحالة دون الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .
١٠٩٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ ) ... .. ٩ — منازعة المستأجر حدياً في مقدار الأجرة أو في استحقاقها تأسيساً على خلاف في تفسير نص قانوني تحتل عبارته ذلك . وجوب التعرض لهذا الخلاف باعتباره مسألة أولية قبل الفصل في طلب الإخلاء . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء بمقولة إن طلب تخفيض الأجرة أو تحديدها لا يكون إلا بدعوى أصلية أو فرعية . خطأ وقصور .
١٠٩٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ ) ... .. ١٠ — مطالبة المستأجر بكامل الأجرة المتفق عليها . عجزه عن إثبات عدم انتفاعه بالعين المؤجرة إليه ، أو أن هذه الأجرة تجاوز الأجرة القانونية . أثره . وجوب قيامه بسداد تلك الأجرة حتى يحصل على حكم بأنها غير قانونية . لا يغير من ذلك الإدعاء بأن الخبير قدم تقريراً في دعواه بطلب التخفيض بأحقية فيها .
١٦٨١	٣١٤	( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ ) ... .. ١١ — إخلاء المكار المؤجر لاستعمال المستأجر له بطريقة تنافي شروط الايجار الممقولة . المادة ٢ / ج ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المقابلة للمادة ٢٣ / ج ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن ينشأ بسبب هذا الاستعمال ضرر للمؤجر .
١٢٦٤	٢٤١	( الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٤ ) ... ..

الصفحة	العدد	
		(ثامنا) الطعن في الأحكام .
		١ — اعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقا للسادة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . شرطه . صدوره في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون .
٢٢٧	٥٢	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) ... ..
		٢ — معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة من ط. و. قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . العبرة فيها بما قضت به المحكمة . القضاء بفسخ الإيجار تأسيسا على أن العين المؤجرة أرض فضاء لا تخضع للقانون المذكور . خصوصه بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة .
٢٢١	٥٢	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) ... ..
		٣ — المنازعة الناشئة من تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها في ظل ذلك القانون . شمول ذلك للأحكام الصحيحة أو الباطلة .
٩٧٦	١٨٧	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢) ... ..
		٤ — جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . م ٢٢١ مرافعات . عدم مريان هذا النص على المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . النص في قانون المرافعات على إلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه . لا يلغى ضمنا النص الوارد في قانون خاص .
٩٧٦	١٨٧	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢) ... ..
١٠١٠	١٩٣	(والطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٥ - إعتبار الحكم غير قابل لأي طعن وفقاً للمادة ١٥٤ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . شرطه . صدوره في منازعة إيجارية يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا القانون
١٧٧٥	٣٣٠	( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) ... ..
		٦ - المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتبر منازعات إيجارية . خضوع الحكم الصادر فيها للقواعد العامة من حيث قابليته للطعن .
١٧٧٥	٣٣٠	( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٥، ١٢/٣١ ) ... ..
		٧ - القضاء باخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم سداد الأجرة تطبيقاً للمادة الثانية من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . فصل الحكم في الادعاء بتزوير إيصال سداد الأجرة وعقد الصلح وعقد الإيجاز . فصل في صميم المنازعة الإيجارية . عدم قابليته للطعن فيه .
١٠١٠	١٩٣	( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠ ) ... ..
		٨ - الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها لأحكام قانون إيجار الأماكن ١٢٠ لسنة ١٩٤٧ المتعلقة بتحديد الأجرة . النزاع بين الطرفين حول ما إذا كانت العين المؤجرة مفروشة من عدمه . عدم إعتباره ناشئاً عن تطبيق أحكام ذلك القانون .
١١١٤	٢١٣	( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩ ) ... ..
		٩ - قضاء محكمة أول درجة بصورية تأجير الشقة نصف مفروشة . إخضاع أجرتها للاعفاء والتخفيض المنصوص عليهما في القانونين ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و ٧٦ لسنة ١٩٦٥ . خضوع هذا القضاء للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .
١١١٤	٢١٣	( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩ ) ... ..

الصفحة	الرقم	
		١٠ - الدعوى بطلب فسخ عقد من عقود إيجار الأماكن الممتدة وفقا لأحكام التشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها . علة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
١١٢٩	٢١٦	(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ٥/٢٩ ١٩٧٥) ... ..
		١١ - دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
١٧٧٥	٣٣٠	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٢/٣١ ١٩٧٥) ... ..
		(رابعاً) مسائل متنوعة .
		١ - تأجير الوحدات السكنية المفروشة قبل صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن والقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ المعدل للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، طالما أنه غير مصحوب بأعمال قصد بها خدمة غرض تجارى . علة ذلك .
٩٢٦	١٧٨	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥/٧ ١٩٧٥) ... ..
		٢ - تقدير مقابل الانتفاع بالأماكن المستولى عليها طبقا للرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب التزام قواعد هذا القانون دون القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧
١١٧٠	٢٢٤	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ٦/٩ ١٩٧٥) ... ..
		٣ - الأسواق التي تخضع لها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى للنفع العام . اعتبارها من الأموال العامة . تصرف السلطة الإدارية فيها لا يكون إلا على سبيل الترخيص المؤقت ومقابل رسم لا أجرة . هذا الترخيص من الأعمال الإدارية . لا ولاية للأحكام المدنية بالفصل فيها .
١٣٣٠	٢٥١	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ٦/٢٦ ١٩٧٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حظر شغل أكثر من مسكن لشخص واحد في بلد واحد دون مبرر مستأجرا كان أم مالكا . م. ١/٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لكل ذي مصلحة مالكا كان للعقار أو طالب استئجار حق إخلاء المخالف . قصر الجزاء المدني على تخيير المخالف . لاسنדה .
٦٧٦٧	٣٢٩	( الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) ... ..
		<b>إيجار الأراضي الزراعية :</b>
		١ - إمتداد كفالة التزامات مستأجر الأرض الزراعية بامتداد الإيجار بحكم التشريعات الاستثنائية . مناطه . قبول الكفيل . علة ذلك .
٦١٠	١٢٢	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥ ٣٠١٧ ) ... ..
		٢ - جواز اعتبار الورقة دليلا كاملا على إثبات تصرف معين وفي ذات الوقت مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة لتصرف آخر . من مسائل الواقع التي يستل بها قاضي الموضوع . مثال لا يصال محاسبة عن أجرة أطيان زراعية .
٦١٠	١٢٢	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٧ ) ... ..
		٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الاستدلال على إبداع صورة من عقد الإيجار بالجمعية الزراعية المختصة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٦١٠	١٢٢	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٧ ) ... ..
		٤ - التفسير التشريعي بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ من هيئة الإصلاح الزراعي بشأن ما بعد أرضا زراعية . قصر نطاقه على تعيين الحد الأقصى للملكية الزراعية . القضاء بعدم الاختصاص الولائي بطرد المستأجر استنادا إلى هذا التفسير . خطأ .
٧٠٩	١٣٩	( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٣١ ) ... ..



الصفحة	المادة	
		٥ - الأشجار التي يغرسها المستأجر بالأرض الداخلة في أموال أسرة محمد علي المصادرة بموافقة المؤجر . عدم اعتبارها من الأموال المصادرة . دعوى التعويض عنها . اختصاص القضاء العادي بنظرها . عدم التزام المستأجر بالأحكام الواردة بالقانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .
١٦٥٩	٣١٠	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٥) ... ..
		٦ - عقد إيجار الأرض الداخلة في أموال أسرة محمد علي المصادرة . للمستأجر الحق في التعويض عن الأشجار التي غرسها استنادا إلى هذا العقد عند انقضائه . م ٥٩٢ / ١ مدني . عدم اعتراض المؤجر على زراعة هذه الأشجار . أثره . عدم جواز التحدي بانتقال ملكيتها للدولة مع الأرض المصادرة . م ١/٩٢٢ مدني .
١٦٥٩	٣١٠	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٢/٢٣/١٩٧٥) ... ..
		” الإخطار عن ديون المستأجر “
		١ - طلب إشهار إفلاس مستأجر الأرض الزراعية للتوقف عن دفع ديونه التجارية . الدفع بأن هذه الديون سقطت لعدم إخطار الجمعية التعاونية الزراعية عنها طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . ثبوت أن تلك الديون تجارية وأن حاملها ليس مؤجرا ولا دائئا يعلم أن المدين بها مستأجر لأرض زراعية . القضاء برفض الدفع بالسقوط تأسيسا على عدم الالتزام بواجب الإخطار بها ثم بإشهار إفلاس المدين لتوقفه عن دفعها . لا خطأ .
٩٣٥	١٨٠	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٥/٨/١٩٧٥) ... ..
		٢ - قيام دائن مستأجر الأرض الزراعية بإخطار الجمعية للتعاونية الزراعية بدينه في الميعاد المقرر . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

الصفحة	المرادفة	
١٠٥٨	٢٠١	<p>قعود الجمعية عن عرض أمر الدين على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية لتحقيقه رغم فوات مدة كافية لذلك . أثره . جواز لجوء الدائن إلى القضاء صاحب الولاية العامة للمطالبة بهذا الدين .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..</p> <p>٣ — ديون مستأجرى الأرض الزراعية السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . وجوب إخطار الجمعية التعاونية بها . عدم القيام بهذا الواجب . أثره . سقوط الدين .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) ... ..</p> <p>٤ — وجوب الإخطار عن الديون المستحقة على مستأجر الأرض الزراعية . لأعبرة بشخص الدائن أو بسبب الدين . لا محل لتخصيص مستأجر الأرض بأن تكون حرفته الأساسية الزراعة . عدم جواز الاستهداء بحكمة النص متى كان واضحا جليا .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) ... ..</p>
١٢٥٨	٢٤٠	
١٢٥٨	٢٤٠	

## (ب)

بطلان . بنوك . بيع

## بطلان

بطلان التصرفات :

١ — عدم جواز الجمع بين المحاماة والاشتغال بالتجارة . مخالفة ذلك . أثره . توقيع الجزاءات التأديبية على المحامي . المادتان ١٩ و ٥٣ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . لا يمنع ذلك من المطالبة بأجره إذا ما باشر إحدى عمليات المحاماة .

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٧) ... .. ٣٣ ١٢٤

الصفحة	الترجمة	
		٢ - الهبة الباطلة لعيب في الشكل . لا ترد عليها الاجازة إلا عن طريق تنفيذها إختياراً من جانب الواهب أو ورثته . أثر الأجازة . اعتبار الهبة صحيحة .
٦٢١	١٢٣	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٤) ... ..
		٣ - بطلان وصية المجنون أو المعتوه . ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ . العقل شرط لصحة الوصية عند إنشائها وشرط إبقائها . جنون الموصى جنونا مطبقاً اتصل بالوت . أثره . بطلان الوصية .
٧١٣	١٤٠	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٤/١٩٧٤) ... ..
		٤ - إنهاء الحكم المطعون فيه إلى بطلان عقد البيع الصادر عن فرضت عليه الحراسة بالأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ لعدم إخطار الحارس العام عنه في الأجل وبالأوضاع المقررة . قضاؤه تأسيساً على ذلك بعدم قبول الدعوى بصحة ونفاذ هذا العقد والمقد الصادر من المشترين ببيع ذات العقار . لا خطأ .
٩٤٦	١٨٢	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٨/٥/١٩٧٤) ... ..
		٥ - القرار بق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة . سريانه من تاريخ نشره في ٢٤/٣/١٩٦٤ ، حلوه من النص على إلغاء الأوامر والقرارات المتعلقة بالحراسة السابقة عليه . أثره . عدم تصحيح بطلان العقود المخالفة لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بشأن وجوب تقديم بيان عنها للحارس العام .
٩٤٦	١٨٢	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٨/٥/١٩٧٥) ... ..
		٦ - الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ بشأن فرض الحراسة على أموال بعض الأشخاص . قرار إداري فردي . لا يعد نافذاً في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . لا عبء بما ورد فيه من العمل به من تاريخ صدوره . علة ذلك . الإقرار



الصفحة	المادة	
		بالمديونية الصادر ممن فرضت عليه الحراسة قبل نشر الأمر المذکور . لا يلحقه البطلان .
١٣٣٩	٢٥٦	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨) ... ..
		٧ — العجز اللاحق بالبضاعة أثناء الرحلة البحرية . الاتفاق على إعفاء الناقل من المسؤولية أو تخفيفها عن الحد الذي وضعته معاهدة بروكسل . باطل بطلانا مطلقا .
٨٩٠	١٧١	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
		٨ — تحديد مسؤولية الناقل البحري في معاهدة بروكسل في حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها في سند الشحن . اعتباره حدا أقصى لما يمكن أن يحكم به وحدا أدنى لما يمكن الاتفاق عليه جواز الاتفاق على تشديد المسؤولية . الاتفاق على حد أقصى للمسؤولية يقل عن حدها القانوني في المعاهدة . باطل بطلانا مطلقا . وجوب تقدير التعويض عندئذ وفقا للقواعد العامة .
١٠٧٨	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦) ... ..
		٩ — الاتفاق الذي ينطوي على التصرف في حق الإرث قبل استحقاق الوارث إياه . باطل بطلانا مطلقا لا يلحقه الأجازة . جواز إثبات النحایل على قواعد الميراث بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا في الاتفاق .
١٣٩٤	٢٦٤	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١١) ... ..
		١٠ — توقيع الوارث على عقد البيع الصادر من مورثه . لا يحول دون طمئنه على العقد بالصورية . علة ذلك . عدم الاعتداد باحازة الوارث لتصرف مورثه إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث .
١٣٩٤	٢٦٤	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١١) ... ..

الصفحة	العمادة	
		١١ — بطلان بيع الوفاء بطلانا مطلقا . سقوط دعوى البطلان المطلق بمضى ١٥ سنة من وقت العقد . م ١٤١ مدني .
١٤٧٧	٢٧٨	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥) ... ..
		١٢ — القرينة القانونية الواردة بالمادة ١/٢٣٨ مدني .
		استخلاص علم المتصرف اليه أن المتصرف سبب إعسارا للمدين مما تستقل به محكمة الموضوع .
١٥٨٠	٢٩٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٢١/٨) ... ..
		١٣ — علم المتصرف اليه باختلال أشغال المتصرف . م ٢٢٨ من قانون التجارة . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .
		لا معقب عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .
١٦٠٠	٣٠٠	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٩) ... ..
		١٤ — الصورية المطلقة في العقود . إختلافها عن بطلان التصرف الصادر من المدين قبل إشهار إفلاسه المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة . رفض الدفع بصورية العقد والفضاء بعدم نفاذ هذا التصرف في حق الدائنين . لاتناقض .
١٦٠٠	٣٠٠	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٩) ... ..
		١٥ — حظر التصرف في الأراض المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . جزاء مخالفته . البطلان المطلق .
		التصرف فيها بعد صدور قرار بالموافقة على التقسيم وقبل إيداع صورة منه ومن قائمة شروط المقسم بالشهر العقاري . جزاؤه .
		البطلان النسبي : حلة ذلك . ليس للبائع أن يتمسك بهذا البطلان الأخير .
١٦١٤	٣٠٢	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — الشرط المانع من التصرف . جزاء مخالفته . بطلان التصرف المخالف دون حاجة إلى فسخ التصرف الأصلي . م ٨٢٤ مدني . التمسك بهذا البطلان قاصر على صاحب المصلحة فيه . ليس للمحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . علة ذلك .
١٧٤٦	٣٢٦	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		١٧ — دعوى بطلان العقد . عدم إقامة مدعى البطلان الدليل على أن الشق الباطل أو القابل للإبطال لا ينفصل عن جملة التعاقد . أثره . بطلان هذا الشق وحده . م ١٤٣ مدني . مثال في وكالة محام .
١٧٥٧	٣٢٨	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
بطلان الاجراءات :		
( أولا ) بطلان الاعلان .		
		١ — الدفع ببطلان الإعلان لجهة الإدارة لإغفال إثبات تاريخ إرسال الإخطار وعدم توقيع المحضر أسفل عبارة الإخطار . رفض ذلك الدفع تأسيسا على أن في ورود عبارة الإخطار بنهاية الإعلان وتبدو ملاحقة به ما يفيد أن هذا الاجراء تم في تاريخ تحريره . لاخطأ .
٣٤١	٧٣	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٥) ... ..
		٢ — حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك ببطلان الاعلان . ماهيته .
٦٣١	١٢٥	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨) ... ..
		٣ — تمسك المستأنف عليها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن في جلسة أخرى غير التي دعت لها بمقتضى ورقة الاعلان الباطلة . عدم تحقيق الغاية من هذا الاجراء الباطل بدعوى أنها علمت



الصفحة	القاعدة	
		بمضمون الورقة . حضورها لا يفيد أنها نزلت عن الحق في التمسك بالبطلان .
٦٣١	١٢٥	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٥ ) ... ..
		٤ — النعي بأن المستأنف عليها هي التي تسببت في بطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف لوقوع غش منها . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٣١	١٣٥	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٥ ) ... ..
		٥ — إشتغال أصل ورقة إعلان الطعن بالنقض وصورته على البيانات التي يوجبها القانون . عدم وضوح اسم المحضر وتوقيعه على الصورة . لا ينال من صحته مادام أحد لم يدع أن من قام بإجراء الاعلان ليس من المحضرين .
٦٤٠	١٦٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٥ ) ... ..
		٦ — صحيفة الدعوى الباطلة . لا أثر لها في قطع التقادم المسقط .
١٠١٧	١٩٤	( الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٧٥ ) ... ..
		٧ — إعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة . وجوب تسليم صورها لإدارة قضايا الحكومة . مخالفة ذلك . عدم ترتيب الأثر القانوني لها .
١٠١٧	١٩٤	( الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٧٥ ) ... ..
		٨ — حضور الخصم الذي يسقط الحق في التمسك بالبطلان . هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره . حضور الخصم في جلسة قالية من تلقاء نفسه أو بناء على ورقة أخرى . لا يسقط حقه في التمسك بالبطلان .
١٠١٧	١٩٤	( الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٧٥ ) ... ..

الصفحة	الامعة	
		٩ — علم المطعون ضده بالطعن بالنقض المقرر به في الميعاد وتقديمه مذكرة بالرد على أسبابه في الميعاد القانوني . أثره . تحقق الغاية من إعلانه بصحيفة الطعن . الدفع ببطلان إعلان الطعن . غير مقبول .
١١٣٢	٢١٧	(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		١٠ — حضور الخصم بالجلسة المحددة لنظر الموضوع بعد الفصل في دعوى التروير . لامصلحة له في التمسك بالبطلان بدعوى أنه لم يعان بهذه الجلسة .
١٤١٤	٢٦٨	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) ... ..
		(ثانياً) بطلان إجراءات الخبير .
		١ — ترتيب البطلان على عدم دعوة الخصوم للحضور في الاجتماع الأول الذي يحدده الخبير . الإجراءات التالية لهذه الدعوة . مناط بطلانها . أن يشوبها عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم .
٧٥٥	١٤٨	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧) ... ..
		٢ — الإجراءات التالية لدعوة الخصوم أمام الخبير . مناط بطلانها . أن يشوبها عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم . إدعاء البطلان دون بيان وجه الضرر . لا محل له .
١٦٤٠	٣٠٧	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..
		٣ — جواز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن . توجيه الخبير الدعوة للخصوم في موطنهم الذي تم إعلانهم فيه بصحيفة الدعوى ، والذي اتخذوه موطناً لهم في صحيفة الاستئناف . لا بطلان .
		(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠)

الصفحة	المادة	
		(ثالثا) بطلان الأحكام .
		١ — اشتراك قاض في تلاوة القرار المستأنف دون إصداره . لا محل للمعى على القرار بالبطلان لسبق إبداء هذا القاضى رأيه في القضية عندما كان وكيلا للنائب العام .
١١٤	٣١	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١/١٩٧٥) ... ..
		٢ — توقيع القضاة على مسودة الحكم . عدم لزوم تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة . تحرير الحكم على عدة أوراق منفصلة انتهت فيها الأسباب بمنطوق الحكم وذيلت بتوقيع القضاة الذين أصدروه . لا بطلان . م ١٧٥ مرافعات .
١٢٤	٣٣	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١/١٩٧٥) ... ..
		٣ — وجود مانع مادي لدى القاضى الذى اشترك في وضع الحكم من الحضور وقت تلاوته . توقيعه على المسودة . لا بطلان . عدم لزوم الاقصاص في الحكم عن بيان المانع .
٦٨٧	١٣٥	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٥)
		٤ — تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب قهرى وتوقيعه على مسودة الحكم المشتملة على منطوقه وأسبابه . حلول غيره محله وقت النطق به . وجوب إثبات ذلك في الحكم . جزاء مخالفته . البطلان .
٧٥٥	١٤٨	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٧/٤/١٩٧٥) ... ..
		٥ — اشتراك أحد القضاة في المداولة دون سماع المرافعة . تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن جلسة النطق به بسبب مانع قهرى دون أن يثبت في الحكم أنه وقع على مسودته وأن غيره حل محله وقت النطق به . أثره . بطلان الحكم دون اعتباره منعدا .
٩٧٦	١٨٧	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٤٥٣	٢٧٣	٦ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت . عدم تقديم الطاعن ما يدل على عدم حصول مداولة قبل صدور الحكم . النعى على الحكم بالبطلان في هذه الحالة . غير سديد . ( الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥ )
٧٠٦	١٣٨	٧ — خلو أمر الأداء في ظل قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون . . . لسنة ١٩٦٢ من بيان صدوره باسم الأمة . لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته وإن نزل منزلة الأحكام . علة ذلك . ( الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ ) ... ..
١٠٦	٣٠	٨ — النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . لا يترتب عليه بطلان الحكم . مجرد إيراد أسماء الورثة في ديباجة الحكم دون اسم الحارس على الترتيب الذي حل محلهم بعد فرض الحراسة . لا بطلان . ( الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١ ) ... ..
١٠٦	٣٠	٩ — بيان مراحل الدعوى في الحكم . المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق . إغفال هذا البيان يترتب عليه البطلان متى كان ذكره ضروريا للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها وثار النزاع بشأنه بين الطرفين . مثال بشأن بيان انقطاع سير الخصومة وتعجيلها وضم دعويين . ( الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١ ) ... ..
٢١٢	٤٩	١٠ — المظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير . جواز اطلاع المحكمة عليه في غيبة الخصوم ولا يتحتم حصوله في حضورهم . علة ذلك . ( الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢١ ) ... ..

الصفحة	القاءة	
		١١ — التناقض المبطل الحكم . هو الواقع في الأسباب بحيث لا يفهم على أى أساس قام قضاء المنطوق . تناقض المنطوق . من حالات الطعن بطريق الالتباس .
٥٦٨	١١٥	( الطعون أرقام ١٠١ ، ١١٣ ، ١١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٥ )
		١٢ — تضمين الخصم دفاعه أنه يحتفظ بالحق في الطعن بالتزوير على السند موضوع الدعوى دون أن يتخذ في ذلك أى إجراء . التفات الحكم عن ذلك الدفاع تأسيساً على أنه غير جدى لعدم اتخاذ طريق الطعن بالتزوير رغم طول أمد الخصومة أمام درجتي التقاضى . لا بطلان . علة ذلك .
١١٢٤	٢١٥	( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٥ ) ... ..
		١٣ — بطلان الحكم لإغفاله وجه دفاع أبداه الخصم . شرطه . أن يكون الدفاع جوهرياً ومؤثراً في نتيجة الحكم .
١٢٦٤	٢٤١	( الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٧٥ ) ... ..
		١٤ — إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧١٣	١٤٠	( الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٥ ) ... ..
		١٥ — النص في المادة ٢٢١ مرافعات على جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . لا يعد استثناء من المادة ١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التى تمنع الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه . النص في قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه . لا يتصرف إلى إلغاء النص الوارد في قانون خاص .
١٠١٠	١٩٣	( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٧٥ ) ... ..

الصفحة	الامامة	
		١٦ - النيابة آخر من يتكلم . البطلان لا يلحق الحكم إلا إذا طلبت الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ذلك .
١١٠٣	٢١١	(الطنن رقم ٤ لسنة ١٩٧٥/٥/٢٨ - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨) "أحوال شخصية" -
		١٧ - القضاء بتحديد أنصبة الورثة . خضوعه لأحكام الشريعة الإسلامية من جهة صحته وقوته وأثره القانوني . مخالفته نصا في القرآن أو السنة أو الإجماع . أثره . وجوب إبطال الحكم وإهداره . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضي إلا إذا اتصل به قضاء في محل مجتهد فيه .
١٢٤١	٢٣٨	(الطنن رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٧٥/٦/٢٣ - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) "أحوال شخصية" -
		١٨ - بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي . حضور الخصم الذي شرع الانقطاع لحمايته باعتباره خلفا للخصم المتوفى . لامصلحة له في التمسك بالبطلان لعدم القضاء بانقطاع سير الخصومة .
١٤١٤	٢٦٨	(الطنن رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٧٥/١١/١٨ - جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) "أحوال شخصية" -
		١٩ - دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين . تحقيقها باتباع لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إعلانات الوفاة والوراثة التي ضبطتها المجالس المالية قبل إلغائها . جواز طلب إبطالها بدعوى مبتدأة . علة ذلك .
١٦٩٢	٣١٦	(الطنن رقم ٩ لسنة ١٩٧٥/١٢/٢٤ - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) "أحوال شخصية" -
		٢٠ - اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب في الميعاد القانوني . ترتب ذات الآثار الخاصة بسقوط الخصومة . عدم سقوط الأحكام القطعية ولا الإجراءات السابقة على تلك الأحكام ما لم تكن باطلة في ذاتها .
١٦٤٦	٣٠٨	(الطنن رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٥/١٢/٢٢ - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) "أحوال شخصية" -



الصفحة	القائمة	
		( رابعا ) بطلان الطعن .
		١ — ميعاد إعلان صحيفة الطعن بالنقض . ٢٥٦ مرافعات . تنظيمي . جواز تصحيح إعلان صحيفة الطعن ولو بعد فوات ذلك الميعاد .
٢٣٨	٥٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ ) ... ..
		٢ — الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . رفعه بمقرر في فلم الكتاب صحيح .
٧٣٩	١٤٥	( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢ ) ... ..
		٣ — تقرير الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . خلوه من بيان أسباب الطعن بيانا واضحا نافيا عنها الغموض والجهالة . أثره . بطلان الطعن وعدم قبوله . علة ذلك .
١٣٣٥	٢٥٥	( الطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٠/١٥ )
		٤ — إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم أو الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . شركات القطاع العام . توقيع إدارة قضايا الحكومة على صحيفة الطعن المرفوع منها . أثره . بطلان الطعن .
٩٠١	١٧٣	( الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ ) .. ..
		٥ — إدارة قضايا الحكومة . عدم نيابتها عن شركات القطاع العام أمام المحاكم . توقيعها على صحيفة الطعن بالنقض المرفوع من هذه الشركات . أثره . بطلان الطعن . عدم جواز الاحتجاج بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لرفع الطعن قبل العمل بأحكامه .
٩٣٠	١٧٩	( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٧ ) ... ..

الفاصلة	الصفحة	
		٦ - صحيفة الطعن بالنقض . وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض . الطعن بالنقض المرفوع من إحدى شركات القطاع العام . التوقيع على صحيفته من مستشار إدارة قضايا الحكومة بصفته نائباً عنها قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . أثره . بطلان الطعن . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
١٤٢	٣٢٥	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		٧ - ذكر موطن المحامي الموكل من الطاعن في صحيفة الطعن . اعتبار هذا الموطن موطناً مختاراً للطاعن في كل ما يتعلق بالطعن . تحقق الغاية من إيجاب ذكر موطن الطاعن في صحيفة الطعن أثره . لا بطلان .
١٧٥	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... ..
		٨ - عدم قيام الطاعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية بإيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه المحكم المطعون فيه في الميعاد . توجيه أسباب الطعن إلى ما لاصلة له بما أحال فيه الحكم على أسباب الحكم الابتدائي . لا بطلان .
٠٣٣	١٩٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١)
		(خامساً) بطلان التنفيذ .
		١ - إيجاب إبداء أوجه بطلان إجراءات التنفيذ العقارى بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . م ٦٤٢ مرافعات سابق . شرطه . كون المدين طرفاً في الإجراءات . عدم إعلان المدين بهذه الإجراءات . أثره . إعتباره من الغير . جواز تمسكه بالعيب في الإجراءات بما فيها حكم مرمى المزداد بطريق الدعوى الأصلية .
٥٩٠	١١٨	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٦٧٥	١٣٤	<p>٢ - حكم مرسى المزاد . حالات استثنائه مبينة على سهيل الحصر . م ٤٥١ مرافعات . تقرير الرامى عليه المزاد أن الشراء لحساب محام ليس من بين هذه الحالات . البطلان المبني على ذلك موضوعي . عدم جواز استئناف حكم مرسى المزاد بسببه .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦) ... ..</p>
٨٢٣	١٦١	<p>٣ - انتهاء الحكم صحيحا في دعوى المدين ببطلان إجراءات التنفيذ على العقار إلى بطلان ورقى التنبيه بالدفع والإنذار بالحجز والحجز . قضاؤه ببطلان حكم مرسى المزاد رغم تسجيله . لا خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ... ..</p>
٨٢٣	١٦١	<p>٤ - عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ على السقار إذا ما تعلق بذلك حق للغير . شرطه . أن يكون المدين طرفا في الإجراءات . عدم إعلانه بإجراءات التنفيذ . أثره . حقه في الطعن فيها بطريق الدعوى الأصلية .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ... ..</p>
٨٠٠	١٥٦	<p>٥ - إعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان المحجوز لديه . جزاء مقرر لكل ذى مصلحة . جواز التزول عنه صراحة أو ضمنا . عدم جواز التمسك بهذا الجزاء بعد التنازل عنه .</p> <p>(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٦) ... ..</p>
٨٠٠	١٥٦	<p>٦ - تقدير حصول التنازل الضمني عن التمسك ببطلان إعلان محضر الحجز . من سلطة محكمة الموضوع . إعتبار هذا التنازل ملزما للتنازل .</p> <p>(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٦) ... ..</p>



القاء ة الصفحة

- ٧ - إعلان ورقة الحجز وفقا للمادة ٤٠ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري . الحكم ببطلان الإعلان لحلوله من بيان أن المعلن إليه - وهو غير المدين - هو واضع اليد . صحيح . تزيده بشأن وجوب إثبات بيانات أخرى غير ما أوجبه المادة . لا عيب .
- ( الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧ ) ... ١٦١ ٨٢٣
- ٨ - النعي ببطلان حجز ما للمدين لدى الغير لعدم ارفاق الحاجز صورة من التقرير ، في الذمة بأوراق التنفيذ . ثبوت ارفاق تقرير آخر حاصل بشأن حجز سابق لذات الدين ، تضمن ذات المبالغ التي في ذمة المحجوز لديه . تحقق الغاية من تحديد المال الذي يجري التنفيذ عليه . علة ذلك .
- ( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ ) ... ١٦٩ ٨٧٣

## بنوك

- ١ - عقد بيع أطيان زراعية صادر من بنك الأراضي . عقد مدني بطبيعته . لا يغير من ذلك أن أعمال البنوك تجارية بطبيعتها . علة ذلك .
- ( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٨ ) ... ٨٦ ٤١٧
- ٢ - باقى ثمن الأطيان المبعة المستحق للبنك البائع . لا يخضع للعادات التجارية التي تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجاوزة الفوائد لرأس المال ابتداء من تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي . م ٢٧٢ مدني . العلة في استثناء القروض طويلة الأجل التي تعقدها البنوك من هذا الحظر . لا تتوافر في الدين المذكور .
- ( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٨ ) ... ٨٦ ٤١٧

## بيع

## لإعقاد البيع :

١ - اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية في العقد مع الاحتفاظ بمسائل تفصيلية يتفق عليها فيما بعد . عدم اشتراط أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها . أثره . اعتبار العقد قد تم . م ٩٥ مدني . مثال بشأن قرار صادر من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي .

١٨٣ ٤٣ ... (الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٥)

٢ - دلالة دفع العربون . المرجع في بيانها لما تستقر عليه نية المتعاقدين وإعطاء العربون حكمه القانوني .

٤٥٧ ٩٣ (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ ق ، ٥٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧٥)

٣ - استخلاص الحكم من أقوال الشهود والمستندات مقدار الثمن وتام الوفاء به . انتهاء أسباب سائغة إلى توافر ركن الثمن في عقد البيع . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي .

١٢٨٧ ٢٤٥ ... (الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٧٥)

## التزامات البائع :

## (أولا) نقل الملكية .

١ - الحكم الصادر ضد البائع متعلقا بالعقار المبيع . حجة على المشتري الذي سجل عقده بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم .

٦٢٧ ١٢٤ ... (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٥)

٢ — إغفال الحكم المطعون فيه بيان ما إذا كان مشتري العقار قد سجل عقده قبل صدور الحكم السابق في دعوى البائع ضد مستأجر العقار لتحديد مدى حجيته في الدعوى الحالية . إغفاله كذلك بيان وجه اختلاف الدعويين في الخصوم والموضوع والسبب . قصور .

٦٢٧ ١٢٤ (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٥) ... ..

٣ — المشتري الذي لم يسجل عقده لا يستطيع نقل الملكية للمشتري منه . توصل المشتري الأخير إلى تسجيل عقد شرائه أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغم عدم شهر سند البائع له . أثره . عدم اعتبار هذا المشتري مالكا للبيع رغم هذا التسجيل . ليس له التحدي بأن الحكم برفض دعوى تثبيت ملكيته قد خالف حجية الحكم بصحة التعاقد .

١٣٥٤ ٢٥٨ (الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٨/١٠/١٩٧٥) ... ..

٤ — المشتري لخصه شائعة في عقار بعقد مسجل . هو صاحب الشأن في القسمة التي تجرى لهذا العقار . إجراء القسمة مع الشريك البائع لنصيبه . أثره . عدم جواز الاحتجاج بهذه القسمة على المشتري الذي سجل عقده قبل تسجيل حكم القسمة .

١٦٧٨ ٣١٣ (الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٥) ... ..

”دعوى صحة التعاقد“ .

١ — التدخل الحصامي في دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها . وجوب الفصل في طلب التدخل قبل القضاء بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه .

٣٦٤ ٧٧ (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق — ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٢/٢/١٩٧٥)



الصفحة	القاعدة	
		٢ — دعوى صحة التعاقد . دعوى استحقاق مالا . وجوب بحث ما عسى أن يثار فيها من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه .
٤٧٨	٩٧	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥) ... ..
		٣ — دعوى صحة التعاقد . استناد الحكم في إلزام البائع بالمصروفات إلى عدم حضوره أمام محكمة أول درجة وإلى نص المادة ١/٣٥٧ مرافعات سابق . لا خطأ . علة ذلك .
٤٧٥	٩٦	(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥) ... ..
		٤ — دعوى صحة ونفاذ عقد بيع تزيد قيمته على ٢٥٠ ج . تضمينها طالب صحة التعاقد عن عقود البيع الصادرة عن ذات القدر للبائع له . إمتداد اختصاص المحكمة الابتدائية إلى هذه الطلبات المرتبطة معها تكن قيمتها . الحكم الصادر في الدعوى الأصلية والطلبات المرتبطة . جواز استئنافه . علة ذلك .
١٣٣٠	٢٥٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٣٠) ... ..
		٥ — القضاء بصحة التعاقد . شرطه . أن يكون سند ملكية البائع مسجلا .
١٤٦٥	٢٧٦	(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤) ... ..
		(وراجع : "فسخ البيع" ) .
		(ثانيا) الالتزامات بالضمان .
		١ — التزام البائع بضمان عدم التعرض سجل العقد أم لم يسجل . علة ذلك . فشل البائع في منع تعرض الغير للمشتري . وجوب تنفيذ التزامه بالضمان عن طريق التعويض . انتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته .
٨٤٤	١٦٥	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — ضمان البائع للمشتري لإغلاق العقار المبيع قدرا معيناً من الربح . إعتباره كفالة من المشتري لصفة في المبيع . التزام البائع بالضمان عند تخلف هذه الصفة .
١٣٤٥	٢٥٧	( الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨ ) ... ..
		٣ — تخلف الصفة التي كفلها البائع في المبيع . موجب لضمان البائع متى قام المشتري بإخطاره . لا يغير من ذلك علم المشتري بتخلفها وقت البيع أو عدم علمه بها وسواء كان يستطيع أن يتبين فواتها أم لا .
١٣٤٥	٢٥٧	( الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨ ) ... ..
		٤ — تقادم التزام البائع بضمان العيوب الخفية . م ٤٥٢ مدني . بيان الحكم عناصر الغش المنسوبة للبائع وتعتمده إخفاء العيب . القضاء بأن مدة التقادم في هذه الحالة ١٥ سنة من تاريخ العقد . لا خطأ .
١٣٤٥	٢٥٧	( الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨ ) ... ..
		التزامات المشتري :
		( أولا ) الوفاء بالثمن .
		١ — عقد بيع أطيان زراعية صادر من بنك الأراضي . عقد مدني بطبيعته . لا يغير من ذلك أن أعمال البنوك تجارية بطبيعتها . علة ذلك .
٤١٧	٨٦	( الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٨ ) ... ..
		٢ — باقى ثمن الأطيان المبيعة المستحق للبنك البائع . لا يخضع للعادات التجارية التي تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجاوزة الفوائد لرأس المال ابتداء من تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي . م ٢٣٢ مدني . العلة في استثناء القروض

الصفحة	القاعدة	
		طويلة الأجل التي تعقدها البنوك من هذا الحظر . لا تتوافر في الدين المذكور .
٤١٧	٨٦	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٥) ... .. ٣ — القضاء بثبوت أو انتفاء حق جزئي مترتب على ثبوت أو انتفاء مسألة كلية شاملة . اكتساب هذا القضاء قوة الأمر المقضي في تلك المسألة . منعه ذات الخصوم من التنازع فيها بشأن حق جزئي آخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها . مثال بشأن سندات مديونية بثمن بيع .
١٠٦٢	٢٠٢	(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٥) ... .. ٤ — القضاء نهائيا برفض دعوى صحة التعاقد تأسيسا على مخلف المشتري من الوفاء بالثمن . أثره . إمتناع الادعاء بانقضاء الالتزام بدفع الثمن بتجديده ولو كان دليل هذا الادعاء اليمين الحاسمة . علة ذلك .
١٠٤٠	١٩٨	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٥) ... .. ٥ — التزام المشتري بفوائد الثمن من وقت تسلمه للبيع إذا كان ينتج ثمرات أو إيرادات . سقوط هذه الفوائد القانونية بالتقادم بمضي خمس سنوات .
١٧٢٧	٣٢٣	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٥) ... .. ٦ — وجود زيادة في العين المبيعة . سقوط حق البائع في طلب تكملة الثمن بالتقادم بانقضاء سنة من وقت تسليم المبيع للمشتري . شرطه . تعيين مقدار المبيع في العقد . بيان المبيع على وجه التقريب أو عدم تحديد مقداره . أثره . تقادم الدعوى بخمس عشرة سنة . المسادتان ٤٣٣ و ٤٣٤ مدني .
١٧٢٧	٣٢٣	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		« إيداع الثمن » .
		١ — ثبوت تقصير البائع في الوفاء بالتزامه بسداد دين الرهن وتسليم مستندات الملكية للمشتري . الوفاء بالثمن عن طريق إيداعه خزانة المحكمة دون عرضه على البائع . صحيح .
١٦٠٦	٣٠١	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٢ — القضاء للبائع بالفوائد دون باقي الثمن . إيداع المشتري باقي الثمن خزانة المحكمة مشروطا بتقديم مستندات الملكية . لا يمنع من توافر مصلحة البائع في الطعن على هذا القضاء .
١٦٠٦	٣٠١	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥ ) ... ..
		« حبس الثمن » .
		١ — دعوى البائع بفسخ البيع لعدم الوفاء بباقي الثمن . دفع المشتري بعدم التنفيذ لعدم قيام البائع بتسليم المبيع له . رفض هذا الدفع بمقولة إن العقد خلا من التزام البائع بالتسليم . خطأ .
٨٤٠	١٦٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٥ ) ... ..
		٢ — للمشتري حق حبس باقي الثمن ولو كان مستحق الأداء إذا خيف على المبيع أن ينزع من يده . سقوط هذا الحق بالتزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله . علم المشتري وقت الشراء بالسبب الذي يخشى معه نزع المبيع من يده . عدم كفايته للدلالة على التزول عن هذا الحق مادام لم يشتر ساقط الخيار .
١٦٠٦	٣٠١	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٣ — الجدل في جدية الأسباب المبررة لحق المشتري في حبس باقي الثمن والوفاء به بطريق الإيداع . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقص متى أقيم الحكم على أسباب سائفة تكفي خمله .
١٦٠٦	٣٠١	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥ ) ... ..

الصفحة	قراءة	
		(ثانيا) الالتزام برسم الأيلولة .
		المشتري من الوارث . مسئول بالتضامن مع البائع عن جميع المستحق من رسم الأيلولة على المتصرف في حدود قيمة العين المبيعة .
١١٩٢	٢٢٧	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ... .. (وراجع : "فسخ البيع" ) .
		بطلان البيع :
		١ — استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق . مناطه . مخالفتها للنظام العام أو الآداب في مصر . لا يدخل في هذا النطاق مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني بصدد الشرط المانع من التصرف .
٣٦٤	٧٧	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)
		٢ — الشرط المانع من التصرف . جزاء مخالفته . بطلان التصرف المخالف دون حاجة إلى فسخ التصرف الأصلي . م ٨٢٤ مدني . التمسك بهذا البطلان قاصر على صاحب المصلحة فيه . ليس للمحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . علة ذلك .
١٧٤٦	٣٢٦	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		٣ — انتهاء الحكم المطعون فيه إلى بطلان عقد البيع الصادر من المطعون عليه الذي فرضت عليه الحراسة بالأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وذلك لعدم إخطار الحارس العام عنه في الأجل وبالأوضاع المقررة . قضاؤه تأسيسا على ذلك بعدم قبول الدعوى بصحة ونفاذ هذا العقد والعقد الصادر من المشتريين فيه ببيع ذات العقار . لا خطأ .
٩٤٦	١٨٢	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٨) ... ..

الصفحة	المادة	الصفحة
	٤ — حظر التصرف في الأراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . جزاء مخالفته . البطلان المطلق . التصرف فيها بعد صدور قرار بالموافقة على التقسيم وقبل إيداع صورة منه ومن قائمة شروط المقسم بالشهر العقارى . جزاؤه . البطلان النسبي .	
١١٤	٣٠٢ ... (الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥) ...	
	صوره البيع :	
	١ — لدانى المتعاقدين والخلق الخاص حق التمسك بالعقد الصورى متى كانوا حسنى النية . م ١/٢٤٤ مدنى . تحديد وقت ثبوت حسن النية . العبرة فيه بوقت التعامل ونشوء الالتزام . علة ذلك .	
٢٥٣	٥٧ ... (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٦/١/١٩٧٥) ...	
	٢ — الطعن من الوارث على عقد البيع الصادر من المورث بأنه يخفى وصية . هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . صء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز عن إثبات الصورية .	
٣١٤	٢٥٠ ... (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٥) ...	
	٣ — الشفعيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفى البيع سبب الشفعة . عدم الاحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر متى كان حسن النية .	
٥١٥	٢٨٤ ... (الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٥) ...	
	٤ — صورية الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه . للشفعيع حسن النية ، باعتباره من الغير الأخذ بالعقد الظاهر .	
٥١٥	٢٨٤ ... (الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٥) ...	



الصفحة	القاعدة	
١٦٧٣	٣١٢	<p>هـ - الطلبات المندجة في الطلب الأصلي . لا أثر لها على تقدير قيمة الدعوى متى لم يدر حولها نزاع مستقل . طلب شطب التسجيلات وإلغاء ما ترتب على العقد من آثار . طلب مندمج في الطلب الأصلي ببطلان البيع لصوريته .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ... ..</p> <p><b>فسخ البيع :</b></p> <p>١ - الفسخ جزاء لعدم قيام المدين بتنفيذ التزامه العقدي . القضاء ضد البائع بالفسخ . إغفال بيان أن البائع قد أخل بالتزاماته الناشئة عن عقد البيع . قصور .</p> <p>(المعنان رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ ق ، ٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣) ٩٣</p> <p>٢ - سلب القاضي كل سلطة تقديرية عند الاتفاق في العقد على الشرط الفاسخ الصريح . مناطه . تمسك الطاعن بترول المطعون ضده عن ذلك الشرط استنادا إلى التنبيه عليه بالوفاء ببقاى الثمن رغم فوات مواعيد استحقاقه ، والزاحى في رفع الدعوى بعد الإنذار بالوفاء . إغفال الحكم الرد على ذلك . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٩) ... .. ١٥٣</p> <p>٣ - طلب البائع فسخ البيع . شرطه . وفاؤه بالتزاماته الناشئة من العقد ومنها تسليم المبيع متى حل وقته قبل وقت دفع الثمن .</p> <p>(الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨) ... .. ١٦٤</p> <p>٤ - سكوت المطعون ضدهم عن التمسك بفسخ العقد أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى لدى نظر طلب الاعتداد به . قبولهم إقرار الطاعن بالتعهد بعدم التأخير في دفع الثمن وتمسكهم</p>

الصفحة	القاعدة	
		بهذا الاقرار . عدم صلاحية ذلك بمجرد لإثبات التنازل عن الحق في طلب الفسخ .
١٠٤٠	١٩٨	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		٥ — قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالاعتداد بعقد بيع الأرض الزراعية الصادر من أجنبي لمصرى . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . عدم تأثيره على حق البائع في طلب الفسخ لعدم الوفاء بالثمن . القضاء بالفسخ في هذه الحالة . أثره . عودة حق الدولة في تملك الأرض .
١٠٤٠	١٩٨	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		٦ — حق البائع في طلب الفسخ . سقوطه بالتنازل صراحة أو ضمنا .
١٠٧٢	٢٠٤	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥) ... ..
		٧ — دعوى البائع بطلب الفسخ . استخلاص الحكم أن البائع تنازل ضمنا عن هذا الطلب بحصوله على حكم بباقي الثمن نفذ به على العين المبيعة . جدل البائع في ذلك . موضوعي .
١٧٠٢	٢٠٤	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥) ... ..
		٨ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . القضاء ببراءة البائع من تهمة تبديد عقد بيع . تعرض الحكم في أسبابه إلى انفساخ العقد المذكور . لاجبية له في هذا الخصوص أمام القاضى المدني .
١٢٨٧	٢٤٥	(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..
		٩ — مشروع عقد البيع . لا يعد ملزما لأى من طرفيه . العقود الملزمة للجانبين هي وحدها التي يرد عليها الفسخ . النعى على الحكم بأنه قضى برد المبلغ الوارد بهذا المشروع قبل القضاء بفسخه . لا أساس له .
١٥٩٣	٢٩٩	(الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطه . طلب المدعى رد ضعف العربون الوارد في الاتفاق . سلوكه طريق الدعوى العادية . لا خطأ . علة ذلك .
١٥٩٣	٢٩٩	(الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٩) ... ..
		١١ — استناد الحكم في قضائه إلى تقرير الخبير في أن المشتري لا يستحق تعويضا عن فسخ عقد البيع لأنه تقاضى فوائد التمن . خطأ في القانون . الفوائد مقابل الثمرات التي ألزم المشتري بردها ولا تحول دون تعويضه عما يكون قد أصابه من أضرار .
١٦٥٣	٣٠٩	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) ... ..
		بعض أنواع البيوع . (أولا) بيع ملك الغير . بيع الشريك المشتاع لقدر مقرر من نصيبه . غير نافذ في حق باقي الشركاء . اعتباره — قبل الفسخة — نافذا في حق هذا الشريك على نفس المحل المقرر المتصرف فيه . عدم سريان تصرفه فيه للغير في حق المشتري منه بعد تسجيله عقد شرائه .
٤٠٢	٨٣	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٧) ... ..
		(ثانيا) بيع الوفاء . بطلان بيع الوفاء بطلانا مطلقا . سقوط دعوى البطلان المطلق بمضي ١٥ سنة من وقت العقد . م ١٤١ مدني .
١٤٧٧	٢٧٨	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥) ... ..



الصفحة	المادة	
		(ثالثا) البيع بالمزاد .
		١ - البيوع الجبرية . الاتفاق فيها على عدم التقرير بزيادة العشر . مخالف للنظام العام . هذا الاتفاق في البيوع الاختيارية . لا مخالفة فيه للنظام العام .
١٤١٠	٢٦٧	(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٧) ... ..
		٢ - الاتفاق على التخلي عن الاشتراك في المزايدة في البيوع الاختيارية . لا مخالفة فيه للنظام العام . رفض طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات ذلك الاتفاق استنادا إلى مخالفته للنظام العام . خطأ .
١٥٧٢	٢٩٥	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٨) ... ..
		( ت )
		تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات عينية . تجزئة . تحسين . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل . تعويض . تقادم . تقسيم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .
		تأمين
		١ - تأمين بعض الشركات والمنشآت بمقتضى ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ . مؤداه . عدم انقضاء المشروع المؤمم واحتفاظه بشخصيته المعنوية . مسئوليته كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأمين . لا يغير من ذلك أيلولة أسهم الشركات المساهمة أو حصص رأسمال الشركات ذات المسئولية المحدودة إلى الدولة مع تحديد مسئوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين .
٢٥٧	٥٨	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تحقيق الشركة المساهمة أرباحا خلال فترة التأميم النصفى . عدم صدور قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بالمصادقة على توزيع هذه الأرباح قبل تأميم الشركة كليا . ذلك لا يمنع المساهم من اللجوء إلى القضاء لمطالبة بنصيبه في تلك الأرباح . حلة ذلك .
٦٣٧	١٢٦	( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٩ ) ... ..
		٣ — التأميم — وفقا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ — لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون الأرباح التي حققتها قبل التأميم . تأميم منشأة المطعون ضده تأمينا نصفيا ثم كليا بعد ذلك . عدم ورود هذا التأميم على الأرباح التي حققتها خلال فترة التأميم النصفى . حق انطعون ضده — وقد صار بالتأميم النصفى شريكا مساهما بحق النصف في المنشأة — في الحصول على نصيبه في الأرباح المذكورة .
٦٣٧	١٢٦	( الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٩ ) ... ..
		٤ — تأميم المصانع دون شركة المحاصة القائمة على استغلالها . انتهاء الحكم إلى انقضاء عقد الشركة واستحقاق الشريك لحصته فيها . تقدير كفاية الحصص اللازمة لاستمرار الشركة . من مسائل الواقع .
٧٥٥	١٤٨	( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧ ) ... ..
		٥ — تأميم المستشفى . أثره . أصحاب المستشفيات المؤممة دون دائئها هم وحدهم أصحاب الحق في الحصول على التعويض من المؤسسة العلاجية . الحكم باعتبار المؤسسة خلفا عاما للمنشأة المؤممة طبقا للأداة ٨٥ من قانون العمل . خطأ .
١٢٠٧	٢٣٠	( الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - اختصاص لجان التقييم وفقا للقانون ٣٨ لسنة ١٩٦٣ . عدم جواز تقييم ما لم يقصد المشرع إلى تأمينه أو استبعاد بعض العناصر التي أدخلها في التأمين . لا حجية لقرارات لجان التقييم إن خالفت ذلك أو تعرضت للفصل في منازعات لا تتعلق بالتقييم في ذاته . للمحاكم صاحبة الاختصاص الفصل في هذه المنازعات .
١٢٧٧	٢٤٣	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..
		٧ - منازعة ملاك المنشأة قبل التأمين في استحقاق مصلحة الضرائب للضريبة . صدور قرار التقييم باستحقاق مصلحة الضرائب للضريبة . لا حجية للقرار في هذا الشأن أمام المحاكم .
١٢٧٧	٢٤٣	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..

## تأمين

		١ - تحويل محافظ التأمينات العامة ومحفظة تأمينات الحياة من شركة الادخار للتأمين إلى أخرى وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ . أثره . القضاء برفض الدفع بعدم القبول المبدي من الشركة الدائجة للشركة الأولى بشأن وثيقة تأمين شملها التحويل لرفعها على غير ذي صفة . خطأ .
٢٠٦	٤٨	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٩) ... ..
		٢ - التأمينات الجماعية التي تعقدها الحكومة لصالح موظفيها التي تستحق بوفاة المورث . خضوعها لرسم الأيلولة على التركات . مخالفة الحكم لهذا النظر . استناده إلى ماورد بالمذكرة الإيضاحية التي تتعارض مع صراحة النص . خطأ .
٢٠٢	٤٧	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩) ... ..



## تأمينات اجتماعية

## نطاق تطبيق قانون التأمينات :

١ — أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بأداء الاشتراكات عن العاملين لديهم . المقصود بهم . التزام المقاول — دون صاحب العمل — بأداء الاشتراكات من العمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل . يعود صاحب العمل عن إخطار هيئة التأمينات بامم المقاول وعنوانه . ليس من شأنه إلزامه بأداء هذه الاشتراكات . للهيئة في هذه الحالة مطالبته بالتعويض إن كان له مقتض .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨) ... ٣١٩ ... ١٧١٠

٢ — العاملون في الزراعة بما في ذلك من يؤدي منهم أعمالا إدارية أو كتابية متعلقة بها . خروجهم من نطاق تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢١) ... ٢٣٦ ... ١٢٣٣

## الخروج نهائيا من نطاق القانون :

تعويض الدفعة الواحدة . حالات استحقاقه . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديله بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٩ . طلب العامل لهذا التعويض لترك مهنة التمريض وعمله مزارعا لحسابه . استحقاقه للتعويض دون التقييد بسنه . لا محل لاشتراط مغادرته البلاد نهائيا .

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٥) ... ١٢٠ ... ٥٩٩

الصفحة	القاعدة	
		تأمين العجز الكلى :
		تأمين العجز الكلى بالتطبيق لأحكام ق ١٩ لسنة ١٩٥٥ . مناط استحقاقه . عدم استطاعة المؤمن عليه القيام بأى مهنة أو عمل يكتسب منه .
٥٩٤	١١٩	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٥) ... ..
		استحقاق المعاش :
		١ — حق العامل المؤمن عليه في الجمع بين المعاش المستحق له عن مدة عمله في الحكومة والمعاش المستحق له طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية . مخالفة الحكم لهذا النظر وتحجبه عن بحث حق العامل في الاستمرار في العمل بعد سن الستين . خطأ .
٩٢٠	٣٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٤/١/١٩٧٥) ... ..
		٢ — المعاشات المستحقة طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . جواز الجمع بينها وبين المعاش الحكومي . صورة ذلك .
٩٠٧	١٧٥	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٥) ... ..
		٣ — استمرار المؤمن عليه في العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه . شرطه . المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة . وجوب احتسابها في المدة المقررة لاستحقاق المعاش .
٦٤٣	١٢٧	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٥) ... ..

الرقم	القائمة	المادة
٦٤٣	١٢٧	<p>٤ — العاملون الذين صدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية تجاوزهم سن الستين ، وانتفاء شرط بقاؤهم في الخدمة بعد بلوغهم تلك السن . جواز إنهاء خدمتهم .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢) ... ..</p>
٩٠٧	١٧٥	<p>٥ — اشتراك العامل في تأمين الشيخوخة . توقفه كأصل بمجرد بلوغه سن الستين . تقاض العامل معاشا لبلوغه سن الستين . إلحاقه من بعد بعمل آخر . لا يتطلب اشتراكه في تأمين الشيخوخة .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣) ... ..</p>
١٥٦١	٢٩٣	<p>٦ — أصحاب المعاشات العاملون بالمادة ٢٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود بهم . العاملون المؤمن عليهم الذين لهم حق المعاش وفقا للثمانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . إقتصار حقهم في الإفادة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦١ طبقا لماورد بالمادتين ٩١ و ١٠٩ منه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٦) ... ..</p>
١٥٦١	٢٩٣	<p>٧ — المادة ٣٣ ق ١٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية . انطباق حكمها على المستحقين من أصحاب المعاشات الذين نشأت حقوقهم في المعاش طبقا للقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٦) ... ..</p>
١٩٢	٤٥	<p>مسائل متنوعة .</p> <p>١ — تقدير سن العامل بمعرفة الطبيب المختص باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . إعتبار هذا التقدير نهائيا متى اعتمدته مؤسسة التأمين والادخار . وجوب الأخذ به ولو ثبت خطؤه بيقين . إستناد الحكم بتعديل السن المقدرة بهذا الطريق إلى شهادة ميلاد العامل . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٨) ... ..</p>



القاعدة الصفحة

٢ - الموايد المنصوص عليها في م ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الاعتراض على حساب المبالغ المطلوبة لهيئة التأمينات .  
سريتها على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة سواء أكان قائما على خلاف في أرقام الحساب أو على مدى انطباق القانون .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢) ... ١٢٨ ٦٥٤

## تأمينات عينية

### (أولا) حق الرهن .

١ - شرطا سريان الرهن الحيازي العقاري في حق الغير .  
انتقال الحيازة والقيود . مادتان ١١١٤ مدني ١٢٠ ق شهر عقاري .  
سقوط القيد بسبب عدم التجديد خلال عشر سنوات . أثره .  
عدم سريان الرهن في حق الغير . م ٤٣ ق شهر عقاري .  
المقصود بالغير في حكم هذه المواد .

(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢) ... ١٤٧ ٧٤٩

٢ - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه .  
رفع المطعون ضده الدعوى المطعون في حكمها بطلب محو قيد الرهن بسقوطه بسبب عدم التجديد خلال عشر سنوات . عدم سبق إثارة هذه المسألة في دعوى المطعون ضده تثبت ملكيته للأطيان المرهونة أو دعوى الطاعنين بأحقيتهما في حبس تلك الأطيان دفعا للتعرض لهما في حيازتهما . القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . لا خطأ .

(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢) ... ١٤٧ ٧٤٩

٣ - النعي بأن الدائن لم يجدد دين رهنه في الميعاد . سبب جديد . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقص .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) ... ٣٠١ ١٦٠٦

الصفحة	لقاعدة	
		٤ — تمام التسجيل بمجرد نسخ صورة السند في الدفتر المعد لذلك . دفتر الفهرست مجرد تنظيم داخلي في أقلام الرهون . إمداده لتلخيص ما يكون قد تم فعلا من التسجيلات . إفعال هذا التلخيص . لا أثر له .
٩٦٧	١٨٦	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٥) ... ..
		(ثانيا) حق الامتياز .
		١ — تسجيل البائع صاحب حق الامتياز تنبيه نزع ملكية العقار المبيع قبل شهر عقد البيع الصادر من المشتري لآخرين . عدم اعتبار الآخرين حائزين ممن يلزم إجبارهم بإيداع قائمة شروط البيع . م ٥٧٤ مدني قديم .
٩٦٧	١٨٦	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٥) ... ..
		٢ — حكم رسو المزاد . لا يطهر العين من حق امتياز البائع طالما لم يختصم الأخير في دعوى البيوع .
٩٦٧	١٨٦	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٥) ... ..
		٣ — تمرير حق الامتياز على عقار قبل بدء سريان التقادم المكسب . أثره . اكتساب الملكية مثقلة بهذا الحق .
٩٦٧	١٨٦	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٥) ... ..
		تجزئة
		(أولا) أحوال التجزئة .
		وقف التقادم لمصلحة ناقص الأهلية . سبب شخصي لا يتعداه إلى غيره من كامل الأهلية طالما أن محل الالتزام قابل للانقسام . المطالبة بتثبيت ملكية أرض على الشيوع . طلب قابل للتجزئة .
١٥٨٦	٢٩٨	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٧٥) ... ..

الصفحة	الرقم	المادة
		(ثانيا ) أحوال عدم التجزئة .
		١ — تقدير عناصر التركة . لا يقبل التجزئة . سريان التقدير الذي أصبح نهائيا على باقي الحصوم .
٦٠٣	١٢١	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٥) ... ..
		٢ — نقض الحكم بالنسبة لبعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة يستتبع نقضه بالنسبة للباقيين . مثال بشأن حكم مرسى مزاد .
٥٩٠	١١٨	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٥) ... ..
		٣ — استئناف المدين المنفذ عليه المرفوع بمذكرة عن حكم مرسى المزاد أثناء نظر استئناف مدعى الاستحقاق لذلك الحكم . اعتباره استئنافا انضماميا في حكم المادة ٣٨٤ مرافعات سابق باعتبار أن بطلان حكم مرسى المزاد موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن الانضمامي يتبع الطعن الأصلي ويزول بزواله .
٦٧٥	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٥) ... ..
		تحسين
		للك اختيار إحدى طرق أداء مقابل التحسين المبينة بالقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ خلال ستين يوما . بدء الميعاد من تاريخ إعلانه بالتقدير النهائي بقيمة العقار . انقضاء هذا الميعاد . آثره .
٦٢٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٧٥) ... ..



## تحكيم

١ — استحالة عرض النزاع على التحكيم . أثره . زوال شرط التحكيم . جواز الاتفاق على التحكيم ولو تم في الخارج . عدم مساس ذلك بالنظام العام في مصر .

( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٥ ) ... ١٠٨ ... ٥٣٥

٢ — القضاء بنقض قرار هيئة التحكيم للمرة الثانية والقضاء باختصاصها . اعتبار بائع البترول الجائدين بالقاهرة وضواحيها التابعين للنقابة الطاعنة عمالا لدى تلك الشركات . امتناع معاودة النزاع في تلك العلاقة غير مسديد .

( الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ ) ... ٩١ ... ٤٤٦

٣ — قضاء محكمة النقض بقيام علاقة عمل بين بائع البترول الجائدين بالقاهرة وضواحيها وبين شركات البترول العاملين بها . أثره . انطباق جميع القوانين المنظمة للعلاقة بين العمال وأرباب العمل .

( الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ ) ... ٩١ ... ٤٤٦

٤ — القضاء بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم . تمسك الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بأن القانون الانجليزي يحول دون عرض النزاع على هيئة التحكيم في لندن . تقديمها ترجمة لحكم صادر من مجلس اللوردات يتضمن هذا المبدأ . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور .

( الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ ) ... ١٧٤ ... ٩٠٤

الصفحة	القاعدة	تركة
		١ — تقدير قيمة العقارات المبنية في دعوى نسب والاستحقاق في تركة كأساس لتقدير الرسوم القضائية . كفيته . وجوب الرجوع في ذلك إلى قانون الرسوم القضائية ، دون القانون الخاص بفرض رسم الأيلولة على التركات . (الطعن رقم ١ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ )
١١٠٠	٢١٠	٢ — وفاة المضرور بعد إقامته دعوى التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحق به . استئناف الدعوى سيرها بناء على طلب أحد الورثة الذي انتصب خصما عن الباقيين . الحكم بالتعويض للتركة على أن يقسم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية . لا خطأ . (الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٤ )
١٣٥٩	٢٥٩	... ..
		تزوير
		الادعاء بالتزوير . عدم جواز الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية إلا إذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء . الاحتجاج بالورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى . وجوب سلوك طريق الإدعاء بالتزوير فيها . عدم جواز رفع دعوى تزوير أصلية . علة ذلك . (الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢١ )
٢١٢	٤٩	... ..
		٢ — قاضي الأمور المستعجلة . سلطته في نطاق الاشكال في التنفيذ . القضاء فيه ، وقتي لا يؤثر على الحق المتنازع فيه جواز رفع المستشكل ضده دعوى أصلية بتزوير العقد المقدم من المستشكل في دعوى الاشكال . علة ذلك . (الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢١ )
٢١٢	٤٩	... ..

القاعدة الصفحة

٣ — تضمين الخصم دفاعه الاحتفاظ بالحق في الطعن بالتزوير على السند موضوع الدعوى دون أن يتخذ في ذلك أى إجراء .  
التفات الحكم عن ذلك الدفاع تأسيسا على أنه غير جدى لعدم اتخاذ طريق الطعن بالتزوير رغم طول أمد الخصومة أمام درجتي التقاضى . لا بطلان .

( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩ ) ... ٢١٥ ١١٢٤

٤ — دعوى التزوير الفرعية . تقدير قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية . عدم الاعتداد بقيمة الحق المثبت في الورقة المطعون عليها .

( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ ) ... ٣١٢ ١٦٧٣

” النزول عن المحرر “ .

النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير . وجوب أن يتم قبل صدور الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير . علة ذلك . عدم قبول استئناف ذلك الحكم لمحـرر القضاء بالغائه وإنهاء الإجراءات .

( الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ) ... ٢٩٥ ١٥٧٢

إثبات التزوير :

اصطناع عقد بيع أسفل عقد إيجار مطبوع فوق التوقيع الصحيح . واقعة تزوير يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات .

( الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥ ) ... ٢٧٧ ٤٤٧٠



الصفحة	القاعدة	
		<b>الحكم في الادعاء بالتزوير .</b>
٢١٢	٤٩	١ - المظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير . جواز اطلاع المحكمة عليه في غيبة الخصوم ولا يتحتم حصوله في حضورهم . حلة ذلك . (الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢١) ... ..
١٠٣٢	١٩٧	٢ - نقض الحكم في خصوص ما قضى به في دعوى التزوير الفرعية . اثره . إنهاء الحكم فيما قضى به في موضوع الدعوى والتي قضى ببطلان الطعن بالنقض بالنسبة لها . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١)
		٣ - للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الإدعاء أو فشل . وجوب بيان المحكمة للظروف والفرائن التي تبينت منها ذلك . م ٥٨ من قانون الاثبات .
١٤١٤	٢٦٨	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) ... ..
		٤ - استعمال المحكمة حقها المخول لها في المادة ٥٨ من قانون الاثبات بالقضاء برد وبطلان أية ورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . عدم التزامها بتنبيه الخصوم الى ذلك .
١٤١٤	٢٦٨	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) ... ..
		<b>حجية الحكم .</b>
		١ - محكمة الإفلاس . ما تقرره بشأن عدم جدية الادعاء بتزوير الأوراق . لا يحجز حجية أمام المحكمة التي تفصل فيه . عدم التزامها بتأجيل الدعوى بعد إبداء رأيها في هذا الادعاء .
٩١٩	١٧٧	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٤) ... ..

١٠٥٣	٢٠٠	٢ — قصر الطعن بالتزوير في الدعوى السابقة على القضاء نهائيا بصحة الإقرار صلبا وتوقيعا . أثره . إمتناع العودة إلى المناقشة في مسألة تزوير الإقرار ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى التي صدر فيها الحكم الأول . ( الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ )
		الطعن في الحكم .
١٣٥	٣٥	١ — إدعاء المدين محو السند الأذني بتزوير التظهير . حق المظهر في الطعن على الحكم الصادر بعدم قبول الادعاء بالتزوير . ( الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨ )
١٠١٠	١٩٣	٢ — القضاء باخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم سداد الأجرة تطبيقا للمادة الثانية من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . فصل الحكم في الادعاء بتزوير إيصال سداد الأجرة وعقد صلح وعقد الإيجار . فصل في صميم المنازعة الإيجارية . عدم قابليته للطعن فيه . ( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠ )
		٣ — الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية في قضايا الأحوال الشخصية . لا يعد من الأحكام الجائز استئنافها على استقلال . المواد ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . ( الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ )
١٠٣٣	١٩٧	

## تسجيل

١ — بيع الشريك المشتاع لقدر مفرز من نصيبه . غير نافذ في حق باقي الشركاء . إعتباره — قبل القسمة — نافذا

القاعدة	الـ
في حق هذا الشريك على نفس المحل المفروز المتصرف فيه . عدم سريان تصرفه فيه للغير في حق المشتري منه بعد تسجيله عقد شرائه .	
(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٥) ... .. ٨٣	٠٢
٢ — القسمة غير المسجلة . أثرها . إعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفروزة للجزء الذي وقع في نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية على الغير إلا إذا سجلت القسمة .	
(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٣٠/١/١٩٧٥) ... .. ٦٥	٠١
٣ — الغير في حكم المادة ١٠ من قانون الشهر العقاري . تعريفه . عدم اعتبار من تلقى حقا مفرزا من أحد الشركاء غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . ليس له أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة للجزء المفروز الذي اشتراه طالما أنه لم يقع في نصيب البائع له بموجب القسمة .	
(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٣٠/١/١٩٧٥) ... .. ٦٥	٣٠١
٤ — قسمة المال الشائع . أثرها . تسجيل القسمة غير لازم في العلاقة بين المتقاسمين لزومه للاحتجاج بها على الغير . إغفال الرد على وجود قسمة فعلية بين الشركاء . قصور .	
(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٤/١١/١٩٧٥) ... .. ٢٧٦	٤٦٥
٥ — المشتري لخصه شائعة في عقار بعقد مسجل . هو صاحب الشأن في القسمة التي تجري لهذا العقار . إجراء القسمة مع الشريك البائع لنصيبه . أثره . عدم جواز الاحتجاج بهذه القسمة على المشتري الذي سجل عقده قبل تسجيل حكم القسمة .	
(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٥) ... .. ٣١٣	١٦٧٨



الصفحة	المادة	
		٦ - انتهاء الحكم صحيحا - في دعوى المدين ببطلان إجراءات التنفيذ على العقار - إلى بطلان ورقى التنبيه بالدفع والإندار بالجزء. قضاؤه ببطلان حكم مرسى المزداد رغم تسجيله . لا خطأ .
٨٢٣	١٦١	( الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧ ) ... ..
		٧ - العبرة في نفاذ تصرف المدين في حق الحاجزين العاديين أو أصحاب الحقوق المقيدة . العبرة فيه هي بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . ليس بكاف ثبوت التاريخ قبل تسجيل التنبيه . تسجيل التنبيه هو الحد الفاصل بين التصرفات النافذة في حق الدائنين وتلك التي لا تفيد في حقهم أيا كان الشخص المتصرف مدينا أو حائزا ودون تفرقة بين الحاجزين دائنين عاديين كانوا أو من أصحاب الحقوق المقيدة .
١٠٧٥	٢٠٥	( انظر رقم ١٨٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ ) ... ..
		٨ - موافقة مجلس الأوقاف الأعلى على إبداله قطعا في الأرض لجمعية تعاونية لبناء المساكن ق ٢٧٢ سنة ١٩٥٩ . استبدال أعيان الوقف لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا بموافقة لجنة شئون الأوقاف . عدم انتقال ملكية الأرض محل البديل لعضو الجمعية إلا بتسجيل عقد الاستبدال الذي يتم بينه وبين اللجنة المذكورة .
٨٥٠	١٦٠	( انظر رقم ٧٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩ ) ... ..
		٩ - تمام التسجيل بمجرد نسخ صورة السند في دفتر المعد لذلك . دفتر الفهرست مجرد تنظيم داخلي في أقلام الرهون . إعداده لتلخيص ما يكون قد تم فعلا من التسجيلات . إغفال هذا التلخيص . لا أثر له .
٩٦٧	١٨٦	( انظر رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٨٤٤	١٦٥	١٠ — التزام البائع بضمان عدم التعرض سجل العقد — أم لم يسجل . علة ذلك . فشل البائع في منع تعرض الغير للمشتري . وجوب تنفيذ التزامه بالضمان عن طريق التعويض . إنتقال هذا الالتزام من البائع إلى ورثته . ( الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩ ) ... ..
١٣٥٤	٢٥٨	١١ — المشتري الذي لم يسجل عقده لا يستطيع نقل الملكية للمشتري منه . توصل المشتري الأخير إلى تسجيل عقد شرائه . الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغم عدم شهر سند البائع له . أثره . عدم اعتبار هذا المشتري مالكاً للبيع رغم هذا التسجيل . ليس له التحدي بأن الحكم يرفض دعوى تثبيت ملكيته قد خالف حجية الحكم بصحة التعاقد . ( الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨ ) ... ..
١٤٦٥	٢٧٦	١٢ — القضاء بصحة التعاقد . شرطه . أن يكون سند ملكية البائع مسجلاً . ( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ ) ... ..
١٥١٥	٢٨٤	١٣ — القضاء بعدم اعتبار الطاعة شريكة على الشيوع في العقار المشفوع فيه . إستناده في ذلك إلى أن تسجيل الحكم بصحة العقد الصادر إليها لاحق لعقد البيع سبب الشفعة . لا خطأ . ( الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧ ) ... ..

## تعويض

### تكييف التعويض :

- ١ — طلب العامل إعادته إلى عمله . ماهيته . طلب تعويض  
بطريق التنفيذ العيني . رفعه طبقاً للأوضاع المنصوص عليها

الصفحة	العدد	
		في المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيه عشرة أيام .
١٥	٣٧	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٥) ... ..
		٢ — التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول . هو عقوبة تعويضية . الاختصاص بتوقيعها للمحاكم الجنائية .
١٣١١	٢٤٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٥) ... ..
		٣ — رسم النظر وضد رسم الاشغال . م ١٤/٢ ق ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . عقوبات مالية تنطوي على عنصر التعويض . الإزالة في حكم هذا القانون من قبيل الجزاءات الجنائية . طلب التعويض عن اشغال الطريق العام والإزالة أمام المحكمة المدنية . قضاؤها بعدم الاختصاص . صحيح .
٦٦١	١٣٠	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٤/٣/١٩٧٥) ... ..
		٤ — طلب المستأجر تمكينه من الانتفاع بباقي العين المؤجرة كجزء على إخلال المؤجر بعمان التعرض . القضاء له بانقاص الأجرة حال تعذر التنفيذ العيني . م ٢٠٣/٢ مدني . لا يعد قضاء بمالم يطلبه الخصوم . علة ذلك .
١٥٣٧	٢٨٨	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٧٥) ... ..
		دعوى التعويض :
		١ — دعوى التعويض عن إتلاف سيارة بطريق الخطأ . عدم جواز رفعها أمام المحكمة الجنائية . وجوب وقفها إذا رفعت للمحكمة المدنية حتى يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة القتل الناشئة عن ذات الخطأ .
٢٣٣	٥٢	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٣/١/١٩٧٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧٧ ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف . ليس قاصرا على تعويض الضرر الناشئ عن مجرد إلقاء الأتربة المخلفة عن تطهير الترع والمصارف العمومية . شموله أيضا تعويض الضرر الناتج عن تعطيل الانتفاع بها .
٩٦٣	١٨٥	( الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ ) .. ..
		٣ — وفاة المضرور بعد إقامته دعوى التعويض عن الضرر الادبى الذى لحق به . استئناف الدعوى سيرها بناء على طلب أحد الورثة الذى انتصب خصما عن الباقيين . الحكم بالتعويض للتركة على أن يقسم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية . لا خطأ .
١٣٥٩	٢٥٩	( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٤ ) .. ..
		تقادم الدعوى :
		١ — دعوى التعويض عن إتلاف سيارة . تأسيسها على فعل غير مشروع نشأ عنه فى ذات الوقت جريمة قتل خطأ . وقف مدة تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريان التقادم بصدد الحكم الجنائى أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر .
٢٣٣	٥٣	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٣ ) .. ..
		٢ — رفع الدعوى الجنائية عن جريمة القتل الخطأ . مانع قانونى يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن إتلاف السيارة الناشئ عن ذات الخطأ . أثره . وقف سريان تقادم هذه الدعوى الأخيرة .
٢٣٣	٥٣	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٩ ق — ١٩٧/١/٢٣ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٣ — سقوط دعوى التعويض بالتقادم . م ١٧٢ مدني . بدء سريان التقادم من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر والشخص المسئول عنه .
٩٠١٧	١٩٤	( الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠ ) ... ..
		٤ — تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . مدته . م ١٧٢ مدني . القضاء بأن دعوى التعويض المتعلقة بجناية — على إطلاقها — تسقط بعشر سنوات من تاريخ وقوع تلك الجناية . خطأ . علة ذلك .
٩٠٦٨	٢٠٣	( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ ) ... ..
		٥ — تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . قيام دعوى جنائية عن ذات العمل الضار . أثره . سريان مدة تقادم هذه الدعوى متى كانت أطول من مدة تقادم الدعوى المدنية . مثال بشأن جريمة اختلاس أموال أميرية .
٩٢٢١	٢٢٣	( الطعن رقم ٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٧ ) ... ..
		٦ — دعوى التعويض الناشئة من جريمة . عدم سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية بالتقادم لا يغير من ذلك صدور قرار النيابة بعد التحقيق بصرف النظر عن اتهام المدعى عليه . بدء حساب مدة السقوط من تاريخ انتهاء التحقيق الذي تجريه النيابة .
٩٣٥٩	٢٥٩	( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٤ ) ... ..
		استحقاق التعويض :
		١ — رئيس المدرسة بوصفه رقيبها الأول . التزامه بتعويض الضرر الذي يحدثه القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة . مسئوليته تقوم بجانب مسئولية المشرفين من المعلمين لملاحظة التلاميذ . علة ذلك .
٥٤٩	١١١	( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حق الوكيل بأجر في الرجوع على الموكل بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب عزله في وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول . القضاء بالتعويض على الأساس الأول . لا حاجة لبحث الأساس الثاني م١٥/٧١ مدني .
٨٥٤	١٦٦	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩) ... ..
		٣ - التعويض عن الضرر الأدبي . صاحب الحق فيه وشروط انتقاله إلى الغير م٢٢٢ مدني .
١٣٥٩	٢٥٩	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٤) ... ..
		٤ - استناد الحكم في قضائه إلى تقرير الخبير في أن المشتري لا يستحق تعويضا عن فسخ عقد البيع لأنه تقاضى فوائد الثمن . خطأ في القانون . الفوائد مقابل الثمرات التي ألزم المشتري بردها لا تحول دون تعويضه عما يكون قد أصابه من أضرار .
١٦٥٣	٣٠٩	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) ... ..
		٥ - الفسخ يرد على الصلح كما يرد على مائر العقود الملزمة للجانبين . جواز طلب الفسخ مع التعويض إن كان له محل ، إذا ما أخل أحد المتصلحين بالتزاماته .
١٧٢٥	٣٢٤	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠) ... ..
		”تعويض رجال القضاء“ .
		١ - عدم تقديم الطالب دليلا على أن ضررا ماديا لحقه نتيجة عزله من وظيفته القضائية وثبوت مزاولته مهنة المحاماة بعد العزل مباشرة . أثره . عدم استحقاقه للتعويض المطالب به عن ذلك الضرر . إلغاء قرارات عزل القضاة تشريعا أو قضاء وإعادةتهم إلى وظائفهم السابقة طبقا للقانونين ٨٩ لسنة ١٩٧١ ، ٤٣



الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٧٣ . اعتبار ذلك تعويضا مناسباً لما لحقهم ولحق الهيئة القضائية من أضرار .
٩	٢	(الطلب رقم ٥١ لسنة ٤١ ق رجال قضاء — جلسة ١٩٧٥/٣/٦) ... ٢ — الحكم بإلغاء قرار الإحالة إلى المعاش . اكتسابه حجية مطلقة وبأثر رجعي . استحقاق المرتب كأثر مترتب على هذا الإبقاء لا يقع بصفة تلقائية وإنما باعتباره تعويضا عن الحرمان منه مدة الفصل سبق التنازل عن التعويض في الطلب الذي حكم فيه بالإلغاء . مانع من العودة إليه .
٥١	١٤	(الطلب رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٥) ٣ — إعادة الطالب — بعد العزل — إلى وظيفته القضائية تنفيذا للقانون ٨٥ لسنة ١٩٧١ . النص في ذلك القانون على عدم استحقاق أية فروق مالية عن الماضي . طلب الطالب التعويض عن الأضرار المالية والأدبية . لا محل له .
٥٥	١٥	(الطلب رقم ٥٣ لسنة ٤٤ ق "رجال قضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٥) ٤ — التعويض عن القرارات المتعلقة بشئون رجال القضاء والنيابة . عدم جواز طلب التعويض عن القرارات غير الجائز الطعن فيها .
٦٨	١٩	(الطلب رقم ٢١ لسنة ٤٢ ق "رجال قضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ... ٥ — ثبوت أن ضررا ماديا محققا لحق بالطالب بسبب عزله من ولاية القضاء على خلاف القانون قبل بلوغه سن التقاعد . وجوب إجابة طلب التعويض عن هذا الضرر . الحكم بإلغاء القرارات المتضمنة للعزل . اعتبار ذلك تعويضا مناسباً لجزء الضرر الادبي .
٩٤	٢٦	(الطلب رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٥) ...

الصفحة	القاعدة	تعويض
		<b>تقدير التعويض :</b>
٥٦٨	١١٥	١ - تقدير التعويض . حسب الحكم بيان عناصر الضرر الذي يقدر التعويض عنه . (الطعن أرقام ٦١٤٦١٣٦٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٥)
٥٦٨	١١٥	٢ - تقدير التعويض من سلطة قاضي الموضوع . لارقابة عليه من محكمة النقض ما دام لا يوجد نص في العقد أو القانون يلزمه باتباع معايير معينة . (الطعن أرقام ٦١٤٦١٣٦٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٥)
١٠٧٨	٢٠٦	٣ - تقدير التعويض . مسألة واقع . تعيين عناصر الضرر مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٧٥) ... ..
٨٠٥	١٥٧	٤ - التعويض عن فسخ رب العمل للعقد . مناطه . اتفاق الطرفين على تقدير التعويض بما يوازي الأجر عن المدة الباقية من عقد العمل . عدم خضوع مبلغ التعويض للضريبة على كسب العمل . علة ذلك . (الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٥) ... ..
٨٥٠	١٦٧	٥ - إنهاء الموكل لعقد الوكالة في وقت غير مناسب . تعويض الوكيل مقابل ما فاتته من عمولة وما لحقه من خسارة . عدم استجابة المحكمة لطلب الموكل إحالة الدعوى للتحقيق أو ندب خبير لإثبات استمرار حصول الوكيل على أرباح لم تكن محل اعتبار في تقدير التعويض . لا عيب . (الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٧٥) ... ..

العدد	القاعدة	المرجع
	٦ — معاهدة بروكسل وضعت حدا أقصى للتعويض الذي يلزم به الناقل عن عجز البضاعة إذا لم يتضمن سند الشحن بيان جنسها ونوعها . عدم تناولها بيان طريقة تقدير التعويض . وجوب الرجوع للقواعد العامة في القانون المدني .	
٨٩٠	١٧١ ... (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ...	
	٧ — التعويض عن هلاك البضاعة أو فقدانها . وجوب تقديره بمقدار ثمن بيعها في ميناء الوصول بالسوق الحرة .	
١٠٧٨	٢٠٦ ... (الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦) ...	
	٨ — تحديد مسؤولية الناقل البحري في معاهدة بروكسل في حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها في سند الشحن . اعتباره حدا أقصى لما يمكن أن يحكم به وحدا أدنى لما يمكن الاتفاق عليه . جواز الاتفاق على تشديد المسؤولية . الاتفاق على حد أقصى للمسؤولية يقل عن حدها القانوني في المعاهدة . باطل بطلانا مطلقا . وجوب تقدير التعويض عندئذ وفقا للقواعد العامة .	
١٠٧٨	٢٠٦ ... (الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦) ...	
	٩ — استناد الحكم في القضاء بالتعويض إلى أحكام المسؤولية التقصيرية . تقديره التعويض على أساس ما أصاب المطعون عليهم من ضرر نتيجة إتلاف الزراعة القائمة قبل نضجها وانتفاعهم بها . النعي عليه بما قرره من عدول الطاعنين عما ورد بعقد الإيجار المبرم بين الطرفين بشأن كيفية تقدير التعويض عن الزراعة . غير منتج .	
٩٤٢	١٨١ ... (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٨) ...	



الصفحة	الرقم	
		١٠ — تقدير مقابل الانتفاع بالأماكن المستولى عليها طبقاً للرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب التزام قواعد هذا القانون دون القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
١١٧٠	٢٢٤	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٩ ) ... ..
		١١ — التعويض المتفق عليه بين المحامي وموكله في حالة عزله من الوكالة دون مبرر . قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لا يمنع من تطبيق أحكام المادة ٢٢٤ مدني عليه . عدم استحقاقه إذا أثبت الموكل أن الوكيل لم يصبه ضرر . خضوعه لتقدير القضاء بالتخفيض إذا أثبت الموكل أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة أو أن الالتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه .
١٧٥٧	٣٢٨	( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) ... ..
		١٢ — عقد وكالة المحامي بأجر . الاتفاق فيه على استحقاق الوكيل مبلغاً معيناً كتعويض اتفقي إذا ما عزل من الوكالة دون مبرر . غير مخالف للنظام العام . هذا الاتفاق يعد شرطاً جزائياً حدد مقدماً قيمة التعويض .
١٧٥٧	٣٢٨	( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) ... ..
تقادم		
(أولاً) التقادم المكتسب .		
		١ — وضع اليد على العقار المدة الطويلة . سبب مستقل من أسباب كسب الملكية .
١٥٣	٢٨	( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٤ ) ... ..

الامارة	الصفحة
٢ — الهدوء كشرط للحيازة المكسبة للملكية . ماهيته . التعدى الواقع أثناء الحيازة التي بدأت هادئة ومنع الحائز لهذا التعدى . لا ينقضى صفة الهدوء عن الحيازة . ( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٥ )	٣٨ ... .. ١٥٣
٣ — حق الإرث لا يكسب بالتقديم . دعوى الإرث . سقوطها بمضى ٣٣ سنة . م . ٩٧ . مدنى . للوارث أن يملك بالتقديم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط القانونية . مدة التقديم ١٥ سنة . ( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٥ )	١٩١ ... .. ٩٩٧
٤ — الحائز لحساب غيره . عدم اكتسابه ملكية ما يحوزه بالتقديم إلا إذا تغيرت صفة حيازته من حيازة عرضية إلى حيازة أصلية . إغفال الحكم بحث ما تمسك به الطاعن من أن وضع يد المطعون عليهما على العقار كان لحسابه الخاص . عدم بيانه المظاهر الدالة على توافر نية التملك لديهما . قصور . ( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٥ )	١٩١ ... .. ٩٩٧
٥ — تقرير حق الامتياز على عقار قبل بدء سريان التقديم المكسب . أثره . اكتساب الملكية مثقلة بهذا الحق . ( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٥ )	١٨٦ ... .. ٩٦٧
٦ — تملك العقار بالتقديم الخمسى . شرطه . تمسك الطاعنين بتملكهم أرض النزاع بالتقديم الخمسى . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور . ( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٧٥ )	٢٩٨ ... .. ١٥٨٦

الصفحة	القاعدة	
		( ثانيا ) التقادم المسقط .
		( ١ ) مدة التقادم .
		١ - تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بخضوع سند الشحن لأحكام معاهدة بروكسل بشأن تقادم دعوى المسئولية . إغفال الحكم بمحت انطباق المعاهدة سواء لتوافر شروط تطبيقها أو لوجود اتفاق بين الطرفين على تطبيق أحكامها . قصور .
		تمسك الطاعنة أمام محكمة النقض بأن سند الشحن يتضمن الاتفاق على تطبيقها . لا يعد سببا جديدا . للطرفين أن يتفقا في سند الشحن على خضوعه لأحكامها .
١٠٢٣	١٩٥	( الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠ ) ... ..
		٢ - تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . مدته . م ١٧٢ مدني . القضاء بأن دعوى التعويض المتعلقة بجناية - على إطلاقها - تسقط بعشر سنوات من تاريخ وقوع تلك الجناية . خطأ . علة ذلك .
١٠٦٨	٢٠٣	( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ ) ... ..
		٣ - تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . قيام دعوى جنائية عن ذات العمل الضار . أثره . مريان مدة تقادم هذه الدعوى متى كانت أطول من مدة تقادم الدعوى المدنية . مثال بشأن جريمة اختلاس أموال أميرية .
١٢٢١	٢٣٣	( الطعن رقم ٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١٧ ) ... ..
		٤ - الدعوى بطلب تسليم البضاعة . تقادمها بانقضاء سنة من تاريخ وصول السفينة . عدم مريان هذا التقادم على غير الدعاوى الموجهة ضد الناقل البحري الناشئة عن إخلاله بالتزامه بالتسليم .
١٢٤٧	٢٣٩	( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ ) ... ..



الصفحة	الرقم	
		٥ — الأوراق المحررة لأعمال تجارية في معنى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . ماهيتها . خلوصك من شرط الإذن أو عبارة الأمر . أثره . خروجه من نطاق الأوراق التجارية . عدم سرعان التقادم الخمسى عليه ولو صدر لعمل تجارى أو بين تاجرين .
١٢٩٢	٢٤٦	( الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥ ) ... ..
		٦ — تقادم التزام البائع بضمان العيوب الخفية . م ٤٥٢ مدنى . بيان الحكم عناصر الغش المنسوبة للبائع وتعتمده إخفاء العيب . القضاء بان مدة التقادم في هذه الحالة ١٥ سنة من تاريخ العمد . لا خطأ .
١٣٤٥	٢٥٧	( الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨ ) ... ..
		٧ — بطلان بيع الوفاء بطلانا مطلقا . سقوط دعوى البطلان المطلق بمضى ١٥ سنة من وقت العقد . م ١٤١ مدنى .
١٤٧٧	٢٧٨	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥ ) ... ..
		٨ — سقوط الحق في استرداد ما دفع بغير وجه حق . مدته انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه الدافع بحقه في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم الوفاء بالالتزام أيهما أقصر . م ١٨٧ مدنى .
١٦١٨	٣٠٣	( الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠ ) ... ..
		٩ — التزام المشتري بفوائد الثمن من وقت تسلمه للبيع إذا كان ينتج ثمرات أو إيرادات . سقوط هذه الفوائد القانونية بالتقادم بمضى خمس سنوات .
١٧٢٧	٣٢٣	( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — وجود زيادة في العين المبيعة . سقوط حق البائع في طلب تكملة الثمن بالتقديم بانقضاء سنة من وقت تسليم المبيع . شرطه . تعيين مقدار المبيع في العقد . بيان المبيع على وجه التقريب أو عدم تحديد مقداره . أنه . تقديم الدعوى بخمس عشرة سنة .
١٧٢٧	٣٢٣	( الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٧٥ ) ... ..
		(ب) بدء التقديم .
		١ — ميعاد السنة المخصوص عليه في م ١/٩٢٤ مدني . بدء سريانه من اليوم الذي يعلم فيه صاحب الأرض بإقامة المنشآت وشخص من أقامها . القضاء بسقوط الحق في طلب الإزالة بفوات سنة من تاريخ العلم بإقامة المنشآت . إغفال بحث تاريخ العلم بشخص من أقامها . خطأ وقصور .
٣١٩	٦٩	( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣ / ٢ / ١٩٧٥ ) ... ..
		٢ — حق المحامي في الأتخاب عند عدم وجود سند بها . النص في المادة ٥١ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على سقوطه بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء التوكيل . ليس إلا تطبيقاً للقواعد العامة الواردة بالمواد ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨١٦ مدني . سريان هذا التقديم من وقت إتمام المحامي للعمل الموكل فيه . علة ذلك .
٧٤٤	١٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢ / ٤ / ١٩٧٥ ) ... ..
		٣ — سقوط دعوى التعويض بالتقديم . م ١٧٢ مدني . بدء سريان التقديم من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر والشخص المسئول عنه .
١٠١٧	١٩٤	( الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٧٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . عدم سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية بالتقادم . لا يغير من ذلك صدور قرار النيابة بعد التحقيق بصرف النظر عن اتهام المدعى عليه . بدء حساب مدة السقوط من تاريخ انتهاء التحقيق الذي تجريه النيابة .
١٣٥٩	٢٥٩	( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٥ ) ... ..
		( ج ) النزول عن التقادم والتمسك به .
		١ — استخلاص النزول عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه . من سلطة قاضي الموضوع مادام استخلاصه سائغا .
٤٢٩	٨٨	( الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٢ — الإلتزام لا ينقضي بمجرد اكتمال مدة التقادم . بقاءه التزاما مدنيا واجب الوفاء إلى أن يدفع بتقادمه . النزول عن التقادم بعد اكتمال مدته . أثره . بقاء الإلتزام مدنيا دون أن يتخلف عنه التزام طبيعي .
٤٢٩	٨٨	( الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٣ — تمسك المدين في طلب قدام للدائن بسقوط الحكم المنفذ بالتقادم . إبداءه الرغبة في سداد الدين ومصاريفه دون الفوائد . اعتبار ذلك تمسكا بتقادم الفوائد .
٤٢٩	٨٨	( الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٥ ) ... ..
		( د ) وقف التقادم .
		١ — رفع الدعوى الجنائية عن جريمة القتل الخطأ . مانع قانوني يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن اطلاق السيارة الناشئة عن ذات الخطأ . أثره . وقف سريان تقادم هذه الدعوى الأخيرة .
٢٣٣	٥٣	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١/٢٣/١٩٧٥ ) ... ..



الصفحة	التقادم	
		٢ — دعوى التعويض عن ائتلاف سيارة . تأسيسها على فعل غير مشروع نشأ عنه في ذات الوقت جريمة قتل خطأ . وقف مدة تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريان التقادم بصدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر .
٢٣٣	٥٣	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢٣ ) ... ..
		٣ — التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات . عدم سريانه في حق من لا تتوافر فيه الأهلية باطلاق طبقا للقانون المدني القديم ، وإذا لم يكن له من يمثله قانونا طبقا للقانون المدني الجديد . مثال بشأن مدة تقادم متداخلة بين ولاية القانونين .
٨١٩	١٦٠	( الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٣ ) ... ..
		٤ — وقف التقادم لمصلحة ناقص الأهلية . سبب شخصي لا يتعداه إلى غيره . من كمل الأهلية طالبا أن محل الالتزام قابل للانقسام . المطالبة بتثبيت ملكية أرض على الشيوع . طلب قابل للتجزئة .
١٥٨٦	٢٩٨	( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ) ... ..
		٥ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بوقف تقادم الدعوى بالنسبة للقاصر لعدم وجود نائب يمثله قانونا قبل تعيين الصاعدة وصية عليه . أثره . عدم جواز التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٧٧	٢٧٨	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥ ) ... ..
		٦ — مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعة أموالهم تحت الحراسة . عدم سريانها في حقهم خلال فترة الحراسة .
١٥٤٩	٢٩٠	( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ — إنهاء الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين عملاً بالأمر العسكري رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ . أثره . عودة حق التقاضي إليهم وانفتاح مواعيد السقوط في حقهم منذ هذا التاريخ . تحويل الحارس سلطة إدارة هذه الأموال إلى أن يتم تسليمها لأصحابها . لا أثر له .
١٥٤٩	٢٩٠	( الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٤ ) ... ..
		( هـ ) انقطاع التقدم .
		١ — الإجراء القاطع لتقدم الضريبة . وجوب علم الممول به سواء بتسليمه إليه هو أو من ينوب عنه أو بإعلانه إليه . إرفاق صورة الورد والتنبيه بملف الممول وتأشير الموظف عليها بارسالها إليه . لا يصلح لترتيب أثر الإجراء .
٥٦٤	١١٤	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ ) ... ..
		٢ — توقع مصاحبة الضرائب حجزاً على أموال الممول بعد اكتمال مدة تقدم الضريبة . لا أثر له . إغفال الحكم دفاع المصاحبة بشأن هذا الحجز . لا عيب .
٥٦٤	١١٤	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ ) ... ..
		٣ — توجيه طلب الممول إلى المصاحبة المختصة برد ما دفع منه بغير وجه حق . من أسباب قطع التقدم . دلم الوصول هو دليل للاثبات عند الإنكار . يغني عنه أي ورقة تصدر من المصلحة تدل على وصول كتاب المطالبة إليها .
١٥٧٦	٢٩٦	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ) ... ..
		٤ — دلالة الورقة الصادرة من المدين على اعترافه بالدين وأثر ذلك في قطع التقدم . مسألة موضوعية .
٦٠٣	١٢١	( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٨٧٣	١٦٩	<p>٥ — حجز مالمدين لدى الغير . يتم وينتج آثاره بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه . هذا الاعلان ينقطع به التقادم السارى لمصلحته في مواجهة المحجوز عليه كما ينقطع به التقادم السارى لمصلحة المحجوز عليه في مواجهة الحاجز .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..</p>
١٢٢١	٢٣٣	<p>٦ — الدفع بالتقادم . وجوب بحث المحكمة من تلقاء نفسها ما يعترض مدة التقادم من إنقطاع متى استبانت من أوراق الدعوى قيام سببه .</p> <p>(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٧) ... ..</p>
١٠١٧	١٩٤	<p>٧ — صحيفة الدعوى الباطلة . لا أثر لها في قطع التقادم المسقط .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) ... ..</p>
١٢٩٢	٢٤٦	<p>٨ — تقديم عريضة أمر الأداء كان وما يزال قاطعا للتقادم . لا يغير من ذلك عدم النص في المادة ٦٠٨ من قانون المرافعات القائم — المقابلة للمادة ٨٥٧/٢ من قانون المرافعات السابق — على هذا الأثر . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..</p>
تقسيم		
٢٢٢	٥١	<p>١ — عملية تقسيم الأراضى وبيعها . خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية . شرطه . عدم لزوم توافر الاعتياد أو الإحتراف في هذا العمل . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) ... ..</p>



٢ — حظر التصرف في الأراضى المقسمة قبل صدور قرار  
بالموافقة على التقسيم . جزاء مخالفته . البطلان المطلق .  
التصرف فيها بعد صدور قرار بالموافقة على التقسيم وقبل ايداع  
صورة منه ومن شروط المقسم بالشهر العقارى . جزاؤه .  
البطلان النسبى .

( الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥ ) ... ٣٠٢ ١٦١٤

## تنفيذ

## مسائل متنوعة :

١ — قاضى الأمور المستعجلة . سلطته في نطاق الاشكال  
في التنفيذ . القضاء فيه . وقته لا يؤثر على الحق المتنازع فيه .  
جواز رفع المستشكل ضده دعوى أصلية بتزوير العقد المقدم  
من المستشكل في دعوى الاشكال . علة ذلك .

( الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢١/١/١٩٧٥ ) ... ٤٩ ٢١٢

٢ — تمسك المدين في طلب قدمه للدائن بسقوط الحكم  
المنفذ به بالتقادم . إبدائه الرغبة في سداد الدين ومصاريفه  
دون الفوائد . اعتبار ذلك تمسكا بتقادم الفوائد .

( الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٥ ) ... ٨٨ ٤٢٩

٣ — وجوب دفع المحجوز لديه المبلغ الذى أقربيه أو ما يفي  
منه بحق الحاجز وفقا لادة ٥٦٧ مرافعات سابق . مناطه .  
تمسك المحجوز لديه أمام محكمة الموضوع بأنه دفع إلى الحاجز دينه  
تنفيذا لحكم تلك المادة بما ينفي عنه الخطأ . إغفال الحكم الرد  
على هذا الدفاع . قصور .

( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٥ ) ... ١٠٢ ٥٠٨

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وقف إجراءات البيع الإداري . لا يتم ما لم يقيم المنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الحاجزة . إيداع هذه المبالغ . ليس شرطاً لقبول دعوى المنازعة في الإجراءات سواء قبل تمامها أو بعده . (الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ... .. ١٦١ ٨٢٣
		٥ - تنفيذ الحجز الإداري على العقار . الأمر الإداري الصادر بإلغاء الإجراءات كآثر لإيداع المدين أو الحائز للمبالغ المبينة في المادة ٦٨ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لاصلة له بمسمى المزاد والطمع عليه . (الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ... .. ١٦١ ٨٢٣
		٦ - شركة التضامن . استقلال شخصيتها عن أشخاص الشركاء فيها . أثر ذلك . خروج حصة الشريك فيها عن ملكه ودخولها في ملكيتها . عدم جواز الحجز على أموالها من دائن الشريك . (الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٨) ... .. ٢٩٧ ١٥٨٠
		أثر إلغاء الحكم :
		١ - نقض الحكم . أثره . استرداد ما كان الخصم قد قبضه أو تسلمه من أموال تنفيذاً للحكم المنقوض دون حاجة إلى تقاض جديد . شرطه . (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٤) ... .. ١٧٦ ٩١٣
		٢ - حوالة التعويض المحكوم به . اقتضاء المحال إليه قيمة الحق المحال به . القضاء بنقض حكم التعويض . عدم صلاحيته أداة للتنفيذ به قبل المحال إليه ابتغاء استرداد ما قبضه من المحكوم عليه . (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٤) ... .. ١٧٦ ٩١٣

الصفحة	القاعدة	
		٣ - طلب رد ما دفع تنفيذا للحكم الابتدائي . عدم اعتباره من الطلبات الجديدة في الاستئناف . الحكم الاستئنافي الصادر بإلغاء الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ المعجل ورفض الدعوى . قابليته للتنفيذ الجبري لازالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٥) ... ٣١٧ ... ١٦٩٩
		منازعات التنفيذ .
		١ - دعوى الاستحقاق الفرعية . من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ . جواز شمول الحكم القاضي برفضها بالنفاذ المعجل بغير كفالة باعتباره حكما صادرا لمصلحة طالب التنفيذ . م ٢٩٠/٥ مرافعات . نفاذ هذا الحكم . كفيته . (الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣/٢٦/١٩٧٥) ... ١٣٤ ... ٦٧٥
		٢ - دعوى بطلان الحكم برسو المزاد . منازعة في التنفيذ على العقار . اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل فيها . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣/٩/١٩٧٥) ... ١٠٩ ... ٥٤
		٣ - رفع الدعوى ببطلان حكم رسو المزاد قبل العمل بقانون المرافعات الحالي . صدور القانون الجديد قبل حجزها للحكم . وجوب إحالتها إلى قاضي التنفيذ . تعلق ذلك بالنظام العام . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣/٩/١٩٧٥) ... ١٠٩ ... ٥٤٠
		٤ - خضوع إجراءات التنفيذ على العقار لأحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزاد في ظله . هذا النص لا يتعدى إلى تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣/٩/١٩٧٥) ... ١٠٩ ... ٥٤٠



الصفحة	القاعدة	
		المحررات الموثقة .
		١ - الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضى التنفيذ . انتهاء الحكم صحيحا إلى انحسار القوة التنفيذية عن العقد الرسمى المنفذ . قضاؤه برفع الحجز دون أن يفصل فى أحقية الحاجز لباقي دينه أو تعيين المحكمة المختصة بنظر النزاع الموضوعى . لا خطأ .
٦٥٧	١٢٩	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٣) ... ..
		٢ - المحررات الموثقة من السندات التنفيذية التى تقبل التنفيذ بذاتها . لا تثبت لها الحجية . للدائن أن يستصدر حكما بالحق الثابت بها . للدين أن يلجأ إلى القضاء للطعن عليها على خلاف الأمر فى الأحكام الحائزة للحجية .
٦١٧٤	٢٢٥	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١٠) ... ..
		تنفيذ عقارى
		١ - طلب الوكيل لإيقاع البيع على موكله . استلزامه وكالة خاصة . م ٧٠٢ مدنى . تجاوز الوكيل حدود وكالته العامة . أثره . مثال بشأن إجراءات تنفيذ عقارى .
٣٩٢	٦٣	(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..
		٢ - وجوب التأشير على هامش تسجيل تنبيه نزع الملكية بما يفيد الاخبار بإيداع قائمة شروط البيع وإلا سقط التسجيل . هذا التأشير يقوم به موظف الشهر العقارى على أصل التنبيه المسجل المحفوظ بالشهر العقارى . خلوص صورة التنبيه المودعة ملف التنفيذ من التأشير . لا أثر له .
٣٤١	٧٣	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — دعوى الاستحقاق الفرعية . من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ . جواز شمول الحكم القاضى برفضها بالتنفيذ المعجل بغير كفالة باعتباره حكما صادرا لمصلحة طالب التنفيذ . م ٢٩٠/٥ مرافعات . نفاذ هذا الحكم . كفيته .
٦٧٥	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦) ... ..
		٤ — الحكم برفض دعوى الاستحقاق الفرعية والاستمرار فى التنفيذ . جواز تنفيذه جبرا رغم استئنائه باعتباره مشمولا بالتنفيذ المعجل . القضاء من بعد برفض طلب وقف إجراءات البيع . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الإجراءات فى هذه الخصوص سليمة . لا خطأ .
٦٧٥	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... ..
		٥ — إعلان ورقة حجز وفقا للمادة ٤٠ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى . الحكم ببطالان الإعلان لحلوله من بيان أن المعلن إليه — وهو غير المدين — هو واضع اليد . صحيح . تزيده بشأن وجوب إثبات بيانات أخرى غير ما أوجبه المادة ٤٠ . لا عيب .
٨٢٣	١٦١	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ... ..
		٦ — قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . لا أثر لأحكامه على إجراء تم قبل العمل به . مثال بشأن إيداع قائمة شروط البيع .
٩٦٧	١٨٦	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢) ... ..
		٧ — تحقق المحكمة من سلامة إجراءات التنفيذ على العقار وأحقية الدائن فى التنفيذ عليه ورسوم المزايدة عليه . أثره . امتناع الحكم بتثبيت ملكيته لمن آل إليه هذا العقار ببيع أو غيره .
٩٦٧	١٨٦	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢) ... ..

القاعدة	المادة	
١٨٦	٩٦٧	٨ - تسجيل البائع صاحب حق الامتياز تنبيه نزع ملكية العقار المبيع قبل شهر عقد البيع الصادر من المشتري لآخرين . عدم اعتبار الآخرين حائزين ممن يلزم إخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع . م ٥٧٤ مدنى قديم . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٥)
١٨٦	٩٦٧	٩ - حكم رسو المزااد . لا يطهر العين من حق امتياز البائع طالما لم يختصم الأخير فى دعوى البيوع . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٥)
٢٠٥	١٠٧٥	١٠ - نفاذ تصرف المدين فى حق الحاجزين العاديين أو أصحاب الحقوق المقيدة . العبرة فيه - هى بشهر التصرف أو عدم شهره قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . لا يكفى ثبوت التاريخ قبل تسجيل التنبيه . (الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٧٥)
٢٦٧	١٤١٠	١١ - البيوع الجبرية . الاتفاق فيها على عدم التقرير بزيادة العشر مخالف للنظام العام . هذا الاتفاق فى البيوع الاختيارية . لا مخالفة فيه للنظام العام . (الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٧٥)
٦٣	٢٩٢	الطعن فى الحكم : ١ - حكم مرسى المزااد . جواز استئنائه فى حالات أوردتها المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر . إعفاء طالب البيع من إيداع الثمن الرامى به المزااد عليه . ليس من بين تلك الحالات . (الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٧٥)



الصفحة	المادة	النص
		٢ — حكم مرسى المزااد . حالات استثنائه مبينة على سبيل الخصر فى المادة ٤٥١ مرافعات . تقرير الراسى عليه المزااد أن الشراء لحساب محام . ليس من بين هذه الحالات . البطلان المبنى على مخالفة المادة ٤٧١ مدنى . موضوعى . عدم جواز استئناف حكم مرسى المزااد بسببه .
٦٧٥	١٣٢	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... ..
		٣ — طالب الاستحقاق والمدىن المنفذ عليه . اعتبار كل منهما محكوما عليه فى حكم مرسى المزااد لصالح طالب التنفيذ والراسى عليه المزااد . عدم جواز رفع استئناف مقابل أو فرعى من أحدهما أثناء نظر الاستئناف الأصيل المرفوع من الآخر عن ذلك الحكم . عله ذلك .
٦٧٥	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... ..
		٤ — استئناف المدىن المنفذ عليه المرفوع بمذكرة عن حكم مرسى المزااد أثناء نظر استئناف مدعى الاستحقاق . اعتباره استئنافا انضماميا . م ٣٨٤ مرافعات سابق . بطلان حكم مرسى المزااد . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن الإضمائى يتبع الطعن الأصيل ويحول بزواله .
٦٧٥	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... ..
		٥ — نقض الحكم بالنسبة لبعض الطاعنين فى موضوع غير قابل للتجزئة . يستتبع نقضه بالنسبة للباقيين . مثال بشأن حكم مرسى مزااد .
٥٩٠	١١٨	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢) ... ..

القاعدة

الصفحة

٦ - القضاء نهائيا برفض دعوى الطاعنة الفرعية باستحقاق العقار المنفذ عليه قبل صدور الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنافها لحكم مرسى المزداد . أثره . انعدام مصلحتها فى الطعن على هذا الحكم الأخير .

(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦) ١٣٤ ... .. ٦٧٥

### دعوى بطلان الاجراءات :

١ - وجوب ابداء أوجه بطلان إجراءات التنفيذ العقارى بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . م ٦٤٢ مرافعات سابق . شرطه . كون المدين طرفا فى الإجراءات . عدم إعلان المدين بهذه الاجراءات . أثره . اعتباره من الغير . جواز تمسكه ببطلان الاجراءات بما فيها حكم مرسى المزداد بطريق الدعوى الأصلية .

(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٣) ١١٨ ... .. ٥٩٠

٢ - عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ على العقار إذا ما تعلق بذلك حق للغير . شرطه . أن يكون المدين طرفا فى الإجراءات . عدم إعلانه بإجراءات التنفيذ . أثره . حقه فى الطعن فيها بطريق الدعوى الأصلية .

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ١٦١ ... .. ٨٢٣

٣ - انتهاء الحكم صحيحا - فى دعوى المدين ببطلان إجراءات التنفيذ على العقار - إلى بطلان ورقى التنبيه بالدفع والإنذار بالحجز وبطلان الحجز قضاؤه ببطلان حكم مرسى المزداد رغم تسجيله . لا خطأ .

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ١٦١ ... .. ٨٢٣

( ج )

جمارك

١ — تمسك مصلحة الجمارك بتطبيق قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن تحديد نسبة التسامح في العجز الذي بدأ سريانه أثناء نظر الاستئناف . وجوب الفصل في الدعوى على هذا الأساس . لا يعد ذلك إخلالا بمبدأ التقاضي على درجتين .

( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٧٥ ) ... ٨٢ ... ٣٩٨

٢ — وجود نقص في البضائع المفرغة من السفينة . أثره . نفاذ قرار مدير الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نسبة التسامح في هذا النقص أثناء نظر الاستئناف . القضاء بعدم قبول دعوى مصلحة الجمارك بطلب الرسوم الجمركية لرفعها قبل صدور القرار المذكور . خطأ .

( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٥ ) ... ٣٢١ ... ١٧١٨

٣ — النقص في البضائع المفرغة من السفينة . قرينة قانونية على مظنة التهريب . انتفاء القرينة في حالة النقص الجزئي الناشئ عن العوامل الطبيعية أو ضعف الغلافات والذي لا يتجاوز نسبة التسامح التي يحددها قرار مدير الجمارك . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مبرر النقص .

( الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٥ ) ... ٣٢٢ ... ١٧٢٢

٤ — احتساب الرسوم المستحقة — عدا رسم الوارد — عند وجود عجز في الرصالة . وجوب إضافة مصاريف النقل والنولون والتأمين إلى قيمة البضاعة الميينة بفاقورة الشراء .

( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٥ ) ... ١٠٥ ... ٥٢٠



الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ — الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة .</p> <p>شرطه . م ٢١٢ مرافعات . رفض الحكم المطعون فيه القضاء بالرسوم الجمركية من العجز الكلى في الرسالة . تحديده كيفية احتساب العجز الجزئي فيها دون فصل في الرسوم المستحقة عن هذا العجز . عدم جواز الطعن فيه بالنقض على استقلال .</p>
٧٣٢	١٤٣	<p>( الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١ ) ... ..</p>
		<p>٦ — عوائد الرصيف على البضائع المفرغة في الموانئ المصرية بحرية أو جوية . احتسابها على أساس عشر قيمة رسم الوارد .</p> <p>هذا الرسم يدخل فيه الرسم النوعي والرسم القيمي والرسم القيمي الإضافي .</p>
٨١٤	١٥٩	<p>( الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٣ ) ... ..</p>
		<p>٧ — التنظيم الذي استحدثه المشرع للرسوم الجمركية على الأدوية المستوردة . قرار رئيس الجمهورية ١٩٥٣ سنة ١٩٦١ . اعتباره الغاء ضمناً للتنظيم السابق في المادة ٢٢٥ من لائحة الجمارك الصادرة سنة ١٨٨٤ .</p>
١٥٢٨	٢٨٦	<p>( الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١ ) ... ..</p>
		<p>٨ — سفن أعالي البحار . إعفاؤها من الرسوم الجمركية . شرطه .</p> <p>اللائحة الجمركية الصادرة في سنة ١٨٨٤ .</p>
١٦٣٦	٣٠٦	<p>( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢ ) ... ..</p>

## (ح)

حجز . حراسة . حكم . حيازة

## حجز

## مسائل عامة :

١ - الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضى التنفيذ . انتهاء الحكم صحيحا إلى انحسار القوة التنفيذية عن العقد الرسمى المنفذ به . قضاؤه برفع الحجز دون أن يفصل فى أحقية الحاجز لباقي دينه أو يعين المحكمة المختصة بنظر النزاع الموضوعى . لا خطأ .

٦٥٧ ( الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢ ) ١٢٩ ... ..

٢ - تقدير حصول التنازل الضمنى عن التمسك ببطان إعلان محضر الحجز . من سلطة محكمة الموضوع . اعتبار هذا التنازل ملزما للتنازل .

٨٠٠ ( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٦ ) ١٥٦ ... ..

٣ - شركة التضامن . استقلال شخصيتها عن أشخاص الشركاء فيها . أثر ذلك . خروج حصة الشريك فيها عن ملكه ودخولها فى ملكيتها . عدم جواز الحجز على أموالها من دائن الشريك .

٥٨٠ ( الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ) ٢٩٧ ... ..

## حجز ما للمدين لدى الغير :

٤ - وجوب دفع المحجوز لديه المبلغ الذى أقرب به أو ما يفي منه بحق الحاجز وفقا للسادة ٥٦٧ مرافعات سابق . مناطه .

الصفحة	القائمة	
		تمسك المحجوز لديه أمام محكمة الموضوع بأنه دفع إلى الحاجز دينه تنفيذاً لحكم تلك المادة بما يفى عنه خطأ . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع قصور .
٥٠٨	١٠٢	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٧) ... ..
		٥ - اعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان المحجوز لديه . جزاء . لكل ذى مصلحة التمسك به . جواز النزول عنه صراحه أو ضمنا . عدم جواز التمسك بهذا الجزاء بعد التنازل عنه .
٨٠٠	١٥٦	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٦) ... ..
		٦ - توقيع حجز ما للمدين لدى الغير . أثره . وفاء المحجوز لديها إلى المحجوز عليه بالمبايع المحجوز عليها . لانتحاج به الحاجة .
٨٧٣	١٦٩	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
		٧ - النعي ببطلان حجز ما للمدين لدى الغير لعدم إرفاق الحاجز صورة من التقرير بما في الذمة بأوراق التنفيذ . ثبوت إرفاق تقرير آخر حاصل بشأن حجز سابق لذات الدين ، تضمن ذات المبالغ التي في ذمة المحجوز لديه . تحقق الغاية من تحديد المال الذي يجرى التنفيذ عليه . علة ذلك .
٨٧٣	١٦٩	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
		٨ - توقيع حجز ما للمدين لدى الغير في مصر على أموال موجودة فيها لمدين مصري الجنسية . هي قيمة وثائق تأمين أبرمت في مصر . الدعوى ببطلان هذا الحجز . اختصاص المحاكم المصرية بتظرها . وجوب تطبيق القانون المصري بشأنها .
٨٧٣	١٦٩	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٩ - حجز ما للمدين لدى الغير . يتم وينتج آثاره بمجرد إعلان الحجز إلى المحجوز لديه . هذا الإعلان ينقطع به التقادم السارى لمصلحته في مواجهة المحجوز عليه كما ينقطع به التقادم السارى لمصلحة المحجوز عليه في مواجهة الحاجز .
٨٧٢	١٦٩	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
		١٠ - الحجز الصحيح . بقاءه منتجا لآثاره ما لم يرفع بحكم القضاء أو رضاء أصحاب الشأن أو سقوطه لسبب عارض تطبيقاً للقواعد العامة . توقيع الحجز الإدارى بمأ للمدين لدى الغير . عدم سقوطه بالتقادم أسوة بالحجز على المنقول لدى المدين . علة ذلك .
٨٧٢	١٦٩	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
		١١ - عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان المحجوز لديه . جزاؤه . اعتبار الحجز كأن لم يكن . م ١/٢٩ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى . هذا الجزاء غير متعلق بالنظام العام . جواز الزول عنه صراحة أو ضمناً . التقرير بما فى الذمة لا يعد تنازلاً عن العيب . لقاضى الموضوع سلطة استخلاص الزول الضمنى .
٨٧٢	١٦٩	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
		الحجز الإدارى :
		١ - توقيع مصلحة الضرائب حجزاً على أموال الممول بعد اكتمال مدة تقادم الضريبة . لا أثر له . إغفال الحكم ببحث دفاع المصلحة بشأن هذا الحجز . لا عيب .
٥٦٤	١١٤	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٢) ... ..
		٢ - إعلان ورقة الحجز وفقاً للأداة ٤٠ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى . الحكم بإبطال الإعلان لخلوه من بيان

الصفحة	القاعدة	
٨٢٣	١٦١	<p>أن المعلن إليه — وهو غير المدين — هو واضح اليد . صحيح .</p> <p>تزيده بشأن وجوب إثبات بيانات أخرى غير ما أوجبه . لا عيب .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ... ..</p> <p>٣ — وقف إجراءات البيع الإداري . لا يتم ما لم يقم المنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة لحاجزة . إيداع هذا المبالغ . ليس شرطاً لقبول دعوى المنازعة في الإجراءات سواء قبل تمامها أو بعده .</p>
٨٢٣	١٦١	<p>(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ... ..</p> <p>٤ — الحجز الإداري على العقار . الأمر الإداري الصادر بالغاء الإجراءات كذا أثر لإيداع المدين أو الحائز للبائع المبينة في المادة ٦٨ ق ٨ لسنة ١٩٥٥ . لا صلة له بمصرى المزداد والطعن عليه .</p>
٨٢٣	١٦١	<p>(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ... ..</p> <p>٥ — الأمر الصادر بتوقيع الحجز الإداري . شرط صحته .</p> <p>لا عبء بالاختصاص المكاني للأمر بالحجز طالما أنه مفوض قانوناً بإصداره .</p>
٨٧٣	١٦٩	<p>(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..</p> <p>٦ — صدور أمر الحجز التنفيذي الإداري بمنزله صفة في إصداره لتحصيل الضريبة . لا وجه للتحدى بوجوب تقديم قرار مدير عام مصلحة الضرائب الذي أناب مصدر الأمر للتحقق من نفاذ وحدوده .</p>
٨٧٣	١٦٩	<p>(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..</p>
حراسة		
دعوى الحراسة :		
دعوى الحراسة . ليست دعوى موضوعية . عدم مساسها بأصل الحق .		
١٦٨١	٣١٤	<p>(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		الحراسة الادارية :
		١ — حظر الطعن في القرارات الصادرة من الجهات القائمة على تنفيذ أوامر فرض الحراسة : ق ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . الغرض منه .
٧٧٨	١٥١	الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨ ... .. ٢ — دعوى البنك بأن الحراسة خالفت القرار الوزاري ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن كيفية احتساب نسبة ال ١٠ ٪ المقدرة لمصرفات الإدارة المستحقة للحراسة . لا ينطبق عليها الحظر من سماعها الوارد في القانون ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . حالة ذلك .
٧٧٨	١٥١	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨) ... .. ٣ — انتهاء الحكم المطعون فيه إلى بطلان عقد البيع الصادر من المطعون عليه الذي فرضت عليه الحراسة بالأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وذلك لعدم إخطار الحارس العام منه في الأجل وبالأوضاع المقررة . قضاؤه تأسيسا على ذلك بعدم قبول الدعوى بصحة ونفاذ هذا العقد والعقد الصادر من المشتري ببيع ذات العقار . لا خطأ .
٩٤٦	١٨٢	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٨) ... .. ٤ — ميعاد تقديم إقرارات المتعاملين مع الأشخاص الخاضعين للحراسة . بدؤه من تاريخ نشر قرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ لا من تاريخ نشر الأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الذي فرضت بموجبه الحراسة . إغفال الحكم ببيان تاريخ هذا الأمر . لا قصور .
٩٤٦	١٨٢	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - القرار بق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة .  سريانه من تاريخ نشره في ١٩٦٤/٣/٢٤ . خلوه من النص  على إلغاء الأوامر والقرارات المتعلقة بالحراسة السابقة له .  أثره . عدم تصحيح بطلان العقود المخالفة لحكم المادة الثانية  من قرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦٩ .</p>
٩٤٦	١٨٢	<p>( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٨ ) ... ..  ٦ - رفع الحراسة وفقا للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره .  تحقيق الديون بعد صدور القرار الجمهوري ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ .  من سلطة مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة . القرار  الصادر من الحارس العام بعدم الاعتداد بالدين . لا أثر له .  ( الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ ) ... ..</p>
٩٨٦	١٨٩	<p>١ - الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ بشأن فرض الحراسة  على أموال بعض الأشخاص . قرار إداري فردي . لا يعد نافذا  في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  لا عبرة بما ورد فيه من العمل به من تاريخ صدوره . مله ذلك  الإقرار بالمديونية الصادر ممن فرضت عليه الحراسة قبل نشر  الأمر المذكور . لا يلحقه البطلان .  ( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨ ) ... ..</p>
١٣٣٩	٣٥٦	<p>٨ - إجراءات الحراسة التي تكون محلا للتعويض طبقا  للاتفاقية المصرية اليونانية . هي الإجراءات المفروضة بمقتضى  القانونين ١١٢ سنة ١٩٥٨ و ١٥٠ سنة ١٩٦٤ . عدم سريان  أحكام تلك الاتفاقية على الخاضعين للقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦٤ .  ( الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٧ ) ... ..</p>
١٤٠٦	٢٦٦	

الصفحة	القاعدة	
		٩ — طالب الطاعنين تقرير حقهم في التقاضى الذى منعوا منه بعد فرض الحراسة على أموالهم بالقانون ١١٩ سنة ١٩٦٤ . وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى به . م ٤ ق ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٧) ... .. ٢٦٦ ١٤٠٠
		١٠ — لإنهاء الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين عملاً بالأمر المسمى رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ . أثره . عودة حق التقاضى إليهم وانفتاح مواعيد السقوط فى حقهم منذ هذا التاريخ . تخويل الحارس سلطة إدارة هذه الأموال إلى أن يتم تسليمها لأصحابها . لا أثر له . (الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٤) ... .. ٢٩٠ ١٥٤٩
		١١ — منع الرعايا الفرنسيين بمقتضى الأمر المسمى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ من حق التقاضى . لا يعد سلباً لأهليتهم . (الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٤) ... .. ٢٩٠ ١٥٤٩
		١٢ — مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات التى تسرى ضد الرعايا الموضوعة أموالهم تحت الحراسة . عدم مريانها فى حقهم خلال فترة الحراسة . (الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٤) ... .. ٢٩٠ ١٥٤٩

## حوادث طارئة

أنظر (الزام "تنفيذ الالتزام") .

حكم

بيانات الحكم :

١ — النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة .

الصفحة	القاعدة	
		لا يترتب عليه بطلان الحكم . مجرد إيراد أسماء الورثة في ديباجة الحكم دون إسم الحارس على التركة الذي حل محلهم بعد فرض الحراسة . لا بطلان .
١٠٦	٣٠	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١) ... ..
		٢ — عدم بيان الحكم إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . لا بطلان . المادة ١٧٨ مرافعات .
١١٤	٣١	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١) ... ..
		٣ — خلو أمر الأداء في ظل قانون المرافعات السابق قبل تعديله بقى ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من بيان صدوره باسم الأمة . لا ينال من شرعيته ويمس ذاتيته وإن نزل منزلة الأحكام . حلة ذلك .
٧٠٦	١٣٨	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠) ... ..
		إصدار الحكم :
		١ — اشتراك القاضى فى تلاوة القرار المستأنف دون إصداره . لا محل للنعى على القرار بالبطلان لسبق إبداء هذا القاضى رأيه فى القضية عندما كان وكيلًا للنائب العام .
١١٤	٣١	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/١)
		٢ — النعى بأن القرار المستأنف صدر فى غير اليوم المحدد للنطق به وعدم إيراد القرار أسبابا للعدول المحكمة عن مناقشة الخصوم . أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع . عدم قبول التحدى بها أمام محكمة النقض .
١١٤	٣١	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/١)
		٣ — توقيع القضاة على مسودة الحكم . عدم لزوم تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة . تحرير الحكم على عدة أوراق



الصفحة	القاعدة	
		منفصلة انتهت فيها الأسباب بمنطوق الحكم وذيات بتوقيع القضاة الذين أصدروه . لا بطلان . م ١٧٥ مرافعات . ( الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٧ ) .. ..
١٢٤	٣٣	٤ — الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه . وجوب نظرها في جلسة سرية . النطق بالحكم . وجوب أن يكون في جلسة علنية . ( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٥ ) .. ..
٣٣١	٧١	٥ — وجود مانع مادي لدى القاضى الذى اشترك في وضع الحكم منعه من الحضور وقت تلاوته . توقيعه على المسودة . لا بطلان . هدم لزوم الإفصاح في الحكم عن بيان المانع . ( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦ ) .. ..
٦٨٧	١٣٥	٦ — تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب قهرى وتوقيعه على مسودة الحكم المشتملة على منطوقه وأسبابه . حلول غيره محله وقت النطق به . وجوب إثبات ذلك في الحكم . جزاء مخالفته . البطلان . ( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧ ) .. ..
٧٥٥	١٤٨	٧ — اشتراك أحد القضاة في المداولة دون سماع المرافعة . تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن جلسة النطق به بسبب مانع قهرى دون أن يثبت في الحكم أنه وقع على مسودته أن غيره حل محله وقت النطق به . أثره . بطلان الحكم دون إعتباره منعدما . ( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ ) .. ..
٩٧٦	١٨٧	٨ — القانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ . الهدف من إصداره . اعتبار من أعيد تعيينه في القضاء وفقا لأحكام ذلك القرار والقرار

الصفحة	القائمة	
		الجمهورى رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ محتفظا بولايته ومستمرا في عمله دون حاجة لحلف يمين . علة ذلك .
١١٤٩	٢٢٠	(الطن رقم ٦١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٤) ... ..
		٩ — إحالة الدعوى لدائرة أخرى لوجود مانع . إعادتها للدائرة مرة أخرى بعد تغير العضوين فيها . عدم إفصاح رئيس الدائرة عن عدم صلاحيته شخصيا لنظر الدعوى . النعى على الحكم بالبطلان لوجود مانع لدى رئيس الدائرة . غير صحيح .
١١٨٠	٢٢٦	(الطاعة رقم ٣٩ و ٤٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/١١)
		١٠ — الأصل في الإجراءات أنهاروعيت . عدم تقديم الطاعن ما يدل على عدم حصول مداولة قبل صدور الحكم . النعى على الحكم بالبطلان في هذه الحالة . غير مسديد .
١٤٥٣	٢٧٣	(الطن رقم ١٩ لسنة ٤٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) ...
		١١ — القضاء على المسلم . حظر تولاية على غير المسلم . قصره على ما يتحقق به الفصل في الخصومة . مجرد اشتراك القاضى غير المسلم في تلاوة الحكم . نروجه من نطاق هذا الحظر . علة ذلك .
١٤٢٦	٢٧٠	(الطن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) ...
		١٢ — تغير أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة لأى سبب قبل إجراء المداولة . أثره . وجوب فتح باب المرافعة وإعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة . تحديد الخصوم طلباتهم أمام هذه الهيئة . كفايته لصحة الحكم الذى تصدره .
١٤٥٣	٢٧٣	(الطن رقم ١٩ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)
		١٣ — نقل القاضى للعمل بدائرة أخرى في ذات المحكمة . لا تزول به ولايته . جواز اشتراكه في المداولة في الأحكام الصادرة في الدعاوى التى سمع فيها المرافعة بالدائرة السابقة .
١٦١٨	٣٠٣	(الطن رقم ٤٣٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		” تقديم المذكرات والمستندات “
		١ — استبعاد المحكمة لمذكرة الخصم المقدمة بعد الأجل المصرح له بتقديمها فيه . لا خطأ .
٦١٠	١٢٢	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧٥) .. ..
		٢ — حجز الدعوى للحكم . قبول محكمة أول درجة لمذكرة المدعى المقدمة بعد الميعاد والمعلنة للخصم الحقيقي في الدعوى . أثره . اعتبار ما ورد بها مطروحا على المحكمة . عدم جواز استبعاد المحكمة الاستئنافية لهذه المذكرة . علة ذلك .
٧١٣	١٤٠	(الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١/٤/١٩٧٥) .. ..
		٣ — للخصوم تعديل طلباتهم في مذكراتهم أثناء حجز الدعوى للحكم متى رخصت المحكمة بذلك في أجل معين واطلع الخصم الآخر عليها .
١٠٨٥	٢٠٧	(الطن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٧٥) .. ..
		٤ — تعديل الخصم لطلباته في المذكرة المقدمة منه أثناء حجز الدعوى للحكم في نهاية الأجل المحدد متجاوزا الفترة المحددة له . استلام الخصم الآخر صورة المذكرة وعدم استبعاد المحكمة لها . عدم أداء الرسوم القضائية المستحقة عن هذا التعديل . لا بطلان . اعتداد الحكم المطعون فيه بهذه الطلبات . صحيح .
١٠٨٥	٢٠٧	(الطن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٧٥) .. ..
		٥ — تقديم الخصم مذكرة أثناء حجز الدعوى للحكم دون إعلانها للخصم الآخر أو اطلاعه عليها . إغفال الحكم الرد على ماورد بهذه المذكرة من دفاع . لا قصور . لا يغير من ذلك أن المحكمة أذنت بإيداع المذكرات بملف الدعوى .
١٣٥٩	٢٥٩	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ٤/١١/١٩٧٥) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٦ - قبول المحكمة للذكرة المقدمة من المستأنف بالجلسة في غياب المستأنف عليه لا محل للنعي على الحكم في هذا الخصوص طالما أن المذكرة لم تتضمن دفاعا جديدا غير ما ورد بصحيفة الاستئناف .
١٤١٤	٢٦٨	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) ... ..
		٧ - قبول المحكمة للاستند الذي قدمه الخصم واطلع عليه الخصم الآخر وورد عليه . لا بطلان .
١٧٢٧	٣٢٣	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠) ... ..
		”إعادة الدعوى للمرافعة“
		١ - عدم التزام محكمة الموضوع بإبقاء باب المرافعة مفتوحا لتبادل المذكرات طالما أتاحَت الفرصة لذلك قبل حيز الدعوى للحكم . إغفال الحكم الرد على ما يتمسك به الخصم في هذا الصدد . لا قصور .
١١٢٤	٢١٥	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..
		٢ - إجابة طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حيزها للحكم . من إطلاقات محكمة الموضوع .
١٢٤٧	٢٣٩	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) ... ..
١٦٩٢	٣١٦	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤)
		٣ - طلب إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها .
١٤١٤	٢٦٨	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) ... ..
		٤ - وجوب إخطار طرفي الخصومة بالاتصال بالقضية عند إعادتها للمرافعة . وسيلة الإخطار الاعلان القانوني أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار .
١٤٥٣	٢٧٣	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٣ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) ... ..

		٥ - المادة ١٣٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . القصد منها تمكين الخصم من إبداء دفاعه إذا تنازل محاميه عن التوكيل . لا محل للنحدي بها إذا كان الخصم قد استكمل دفاعه في الدعوى .
١٥٦٦	٢٩٢	( الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٦ / ١٩٧٥ ) .. .. ٦ - رفض المحكمة بأسباب سائغة طلب إعادة الدعوى للمرافعة لعدم جديته . النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . لا محل له .
١٥٦٦	٢٩٤	( الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٦ / ١٩٧٥ ) .. .. " إغفال الفصل في بعض الطلبات " .
		١ - إغفال الحكم الفصل في بعض الطلبات . ليس سببا من أسباب الطعن فيه بطريق النقض .
١٢١٢	٢٣١	( الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٤/٦ / ١٩٧٥ ) .. .. ٢ - إغفال الحكم الفصل في طلب موضوعي . تدارك ذلك يكون بالرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . م ١٦٣ مرافعات . عدم جواز الطعن فيه بالنقض لهذا السبب .
١١٤٩	٢٢٠	( الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٤/٦ / ١٩٧٥ ) .. .. ٣ - تعيب الطاعنين الحكم لإغفاله طلبا لم يقدم منهم . غير مقبول .
٩٦٧	١٨٢	( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٥ / ١٩٧٥ ) .. .. " منطوق الحكم " . قضاء الحكم المطعون فيه بالغاء الحكم المستأنف وسقوط دعوى المستأنف عليها بالتقادم . عدم تعرض الحكم في منطوقه لباقى الورثة المحكوم لصالحهم ابتدائيا والذين لم يختصمهم

الصفحة	القائمة	الحكم
٤٧٧	٢٧٨	المطعون عليه في استئنافه . النعي بأن الحكم قضى بسقوط الدعوى باكملها . نعي غير صحيح . (الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥) ... ..
		تسبيب الحكم :
١٦٧	٤١	١ — عدم التزام المحكمة بالرد على كل ما يشيره الخصوم فيما اختلفوا فيه . (الطعن رقم ٤١ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/١٥)
		٢ — عدم التزام المحكمة بتتبع الخصم في شتى وجوه دفاعه والرد عليها استقلالاً . (الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... .. (والطعن رقم ١٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢) ... .. (والطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ١٦٨ (والطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/١٤) ١٩٢ (والطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٤) ... .. ٢٤١ (والطعن رقم ١٧ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦) ٢٨١
٢٩٧	٦٠	٣ — استناد الحكم إلى تقرير خبير مقدم في دعوى سابقة مضمومة للدعوى الحالية . لا عيب . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٤) ... ..
٧٤٤	١٤٦	٤ — القضاء بالتطبيق للضرر على أساس من البينة الشرعية . دعامة كافية لحمل قضاء الحكم . لا تأثير على المحكمة إصاقتها لوقائع استجبت بعد رفع الدعوى للتدليل على استمرار الخلاف بين الزوجين . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) ... ..
١٠٠٢	١٩٢	
١٢٦٤	٢٤١	
١٤٩٩	٢٨١	
٣٢٣	٧	
٣٧٨	٧٨	



الصفحة	القاعدة	
		٥ — إقامة الحكم قضاءه على دعائم متعددة . كفاية إحداهما لحمل قضائه . تعيينه في باقي الدعائم . غير منتج . مثال في دعوى إرث .
٦٨٧	١٣٥	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ...
		٦ — لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى . شرطه .
٨٦٠	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
		٧ — للمحكمة أن تعدل عملاً أمرت به من إجراءات الإثبات متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين حقيقتها .
٩٦٧	١٨٦	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢) .
		٨ — القضاء في دعوى النسب استناداً إلى البيئة الشرعية وإلى المستندات التي اشتملت على إقرارات بالنسب باعتبارها قرائن في الدعوى . لا عيب .
٩١٨٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٠ ق أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ...
		٩ — الدفع بالتقادم . وجوب بحث المحكمة من تلقاء نفسها ما يعترض مدة التقادم من انقطاع متى استبان من أوراق الدعوى قيام سببه .
١٢٢١	٢٣٣	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٧) ... ..
		١٠ — أخذ المحكمة بتقرير الخبير الاستشاري المقدم من المطعون عليه . لا حاجة لبيان سبب إطراحها تقرير الخبير الاستشاري المقدم من الطاعن . عدم التزام المحكمة بمناقشة الخبير المنتدب أو نذب خبراء آخرين .
١٢٦٤	٢٤١	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ — أخذ المحكمة بشهادة صادرة من جهة الإدارة دون أخرى . هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل .
١٢٦٤	٢٤١	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٤) ... ..
		١٢ — اعتبار الحكم أن شهادة الميلاد قرينة على ثبوت النسب بالإضافة إلى أدلة وقرائن أخرى . لا عيب .
١٣٠٢	٢٤٨	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ...
		١٣ — إقامة الحكم قضاءه على أسباب سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق . عدم تعرضه لأقوال شهود النفي ومنافشتها أو الرد عليها استقلالا . لا عيب .
١٤٠٠	٢٦٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٢)
		١٤ — للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الإدعاء أو فشل . وجوب بيان المحكمة للظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك . م ٥٨ من قانون الإثبات .
١٤١٤	٢٦٨	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) ... ..
		١٥ — استعمال المحكمة حقها المخول لها في المادة ٥٨ من قانون الإثبات بالقضاء برد وبطلان أية ورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . عدم التزامها بتبنييه الخصوم إلى ذلك .
١٤١٤	٢٦٨	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) ... ..
		١٦ — خطأ الحكم في ذكر عدد الشهود دون أن يؤثر على جوهر قضائه وتقديره للدليل . النعي عليه بعدم إحاطته بأوراق الدعوى . غير منتج .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)

الصفحة	القائمة	
١٤٤٤	٢٧٢	١٧ — القضاء ببطلان عقد الزواج في شريعة الأقباط الارثوذكس . تأسيسه على الغش في بكاراة الزوجة . استناده إلى اقوال شاهدى الزوج المؤيدة باقرارها . لا عيب . (الطن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥)
١٥١٥	٢٨٤	١٨ — عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها عن كل قرينة غير قانونية يدلى بها الخصوم ، طالما أقامت قضاءها على ما يكفى لحميله . (الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٥) .. ..
		« الأسباب الزائدة »
٢٧٤	٦٠	١ — إقامة الحكم على أسباب سائغة تكفى لحميل قضائه . النعى على ما ورد به من تقارير زائدة . غير منتج . (الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩/١/١٩٧٥) .. ..
٨٢٣	١٦١	٢ — إعلان ورقة الجزو وفقا للادة ٤٠ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الجز الإدارى . الحكم ببطلان الإعلان لخلوه من بيان أن المعلن إليه — وهو غير المدين — هو واضع اليد . صحيح . تزيده بشأن وجوب إثبات بيانات أخرى غير ما أوجبه المادة المذكورة . لا عيب . (الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/٤/١٩٧٥) .. ..
١٤٣٥	٢٧١	٣ — لا يعيب الحكم ما تزيد فيه متى أقيم على ما يكفى لحميله . (الطن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥)
١٥٣٧	٢٨٨	٤ — الأسباب الزائدة في الحكم . لا تحوز حجية الشيء المقضى . انتفاء المصلحة في النعى عليها . (الطن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٧٥) .. ..



القاعدة	الحكم
"التقريرات الخاطئة"	
١١٥	١ - اعتبار الحكم أن المستأجر مسئول عن الحريق . استناده في ذلك إلى إقراره وإلى أن المستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة مادام لم يقدم الدليل على وقوعه بسبب أجنبي لا يدل فيه . كفاية ذلك لحمل قضائه . النعي عليه بالخطأ في بعض التقريرات الواقعية غير المؤثرة في قضائه . غير منتج . (الطعن أرقام ٦٠١ و ٦١٣ و ٦٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٥)
١٦٩	٢ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة . لمحكمة النقض تقويم الحكم على أساس التطبيق القانوني السليم . (الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥) .. ..
٢٦١	٣ - الحكم باثبات الطلاق بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية . إيراده تقريرات مخالفة . لا عيب . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٥/١١/١٩٧٥) ..
٢٧٠	٤ - انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . النعي عليه بالخطأ في تقريراته القانونية . غير منتج . (الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩/١١/١٩٧٥)
٢٧٠	٥ - لا يعيب الحكم - متى أصاب النتيجة - ذكر مادة في القافون غير منطبقة على واقعة الدعوى . النعي عليه في ذلك . غير منتج . (الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩/١١/١٩٧٥) ..
"تسبب الحكم الاستئنافي"	
١ - اعتماد محكمة الاستئناف أسباب الحكم الابتدائي وإحالتها إليها ، بالإضافة إلى ما ورد بالحكم المطعون فيه من أسباب . ثبوت	

الصفحة	القاعدة	
		أن كلا الحكيم يقوم على أساس مغاير. اعتبار عبارة الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي لغوا في هذا الخصوص .
٢٢٢	٥١	( الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢ ) ... ..
		٢ — لمحكمة الاستئناف أن تستند في قضائها لصالح المستأنف إلى أدلة غير التي أوردتها متى كانت مستمدة من أوراق الدعوى .
٣٣١	٧١	( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٥ ) ... ..
		٣ — إلغاء حكم محكمة أول درجة . عدم التزام المحكمة الاستئنافية بتبع أسبابه والرد عليها .
٤٥٢	٩٢	( الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ ) ... ..
٥٥٦	١١٢	( والطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ ) ... ..
١٣٤٥	٢٥٧	( والطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨ ) ... ..
		٤ — القضاء بعدم جواز الاستئناف . عدم بحث الحكم لدفاع الطاعنة المتعلق بالموضوع . لا خطأ .
١٠٩١	٢٠٨	( الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٧ ) ... ..
		٥ — لمحكمة الاستئناف أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة .
١١٧٤	٢٢٥	( الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥ ٦/١٠ ) ... ..
		٦ — لمحكمة الاستئناف أن تقيم قضائها على ما تطمئن إليه من أقوال الشهود التي أطرحها الحكم الابتدائي دون أن تبين الأسباب المبررة . حسنها لإقامه قضائها على ما يحمله . عدم جواز الدعي عليه بتناقضه مع الحكم الابتدائي .
١٤٠٠	٢٦٥	( الطعن رقم ٢ . لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥ / ١١ / ١٢ )

## عيوب التدابير :

## (أولا) القصور

" ما يعد قصورا " .

١ — دعوى عزل القيم . إغفال الحكم بحث مدى إخلال القيم بواجباته وتوافر الأسباب الجدية لعزله . قصر المحكمة بحثها على الأولوية في القوامة بالتطبيق للمادة ٦٨ ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . قصور .

١١٤ ٣١ ( الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١/١/١٩٧٥ ) ..

٢ — ميعاد السنة المنصوص عليه في م ١/٩٢٤ مدني . بدء سريانه من اليوم الذي يعلم فيه صاحب الأرض بأقامة المنشآت وشخص من أقامها . القضاء بسقوط الحق في طلب الإزالة بفوات سنة من تاريخ العلم بأقامة المنشآت . إغفال بحث تاريخ العلم بشخص من أقامها . خطأ وقصور .

٣١٩ ٦٩ ( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢/٣/١٩٧٥ ) .. ..

٣ — للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها . أثره ليس للشريك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الربح أو نصيب في رأس المال بعد التصفية . ضمان الشركة الوفاء بدين على أحد الشركاء من مستحقاته لديها . القضاء بالزامها بالدين المضمون دون التحقق من أن للمدين رصيذا مستحقا لديها . خطأ وقصور .

٣٣٧ ٧٢ ( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢/٥/١٩٧٥ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ — وجوب خصم نسبة ٧,٥ ٪ مقابل احتياطي المعاش من أجر عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة مقابل عمله الإداري . خصم هذه النسبة من العناصر الأخرى التي بقيت في وعاء الضريبة الإضافية دون بيان السبب . قصور .
٣٩٣	٨١	( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٥ — الفسخ جزاء لعدم قيام المدين بتنفيذ التزامه العقدي . القضاء ضد البائع بالفسخ . إغفال بيان أن البائع قد أخل بالتزاماته الناشئة عن عقد البيع . قصور .
٤٥٧	٩٣	( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ ق و ٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٧٥ )
		٦ — وجوب دفع المحجوز لديه المبلغ الذي أقرب به أو ما يفى منه بحق الحاجز وفقا للمادة ٥٦٧ مرافعات سابق . مناطه . تمسك المحجوز لديه أمام محكمة الموضوع بأنه دنع إلى الحاجز دينه تنفيذ الحكم تلك المادة بما ينفي عنه الخطأ . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور .
٥٠٨	١٠٢	( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٧ — قسمة المال الشائع . ما لم تشمل القسمة . بقاؤه شائعا بين الورثة . الحكم بملكية هذا القدر للتفاسم الذي حصل على نصيب يقل عن نصيبه الميراثي دون بيان سند الحكم في ذلك . قصور .
٧٠٢	١٣٧	( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣٠/٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٨ — تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم في دعوى ثبوت نسب المطعون عليه قد صدر غيابيا ضد مورثه وأن ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صيرورة المعارضة غير جائزة . القضاء برفض الاستئناف باعتبار أن الحكم الابتدائي قد صدر

الصفحة	القاعدة	
٧٣٩	١٤٥	حضوريا . إغفال الحكم المطعون فيه بحث دفاع الطاعن ومستنداته في هذا الخصوص . قصور . ( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٤/٢ )
٧٨٧	١٥٣	٩ — ساء القاضى كل سلطة تقديرية عند الاتفاق في العقد على الشرط الفاسخ الصريح . مناطه . تمسك الطاعن بنزول المطعون ضده عن ذلك الشرط استنادا إلى التنبيه عليه بالوفاء بباقي الثمن ورغم فوات مواعيد استحقاقه ، والتمسح في رفع الدوى . إغفال الحكم الرد على ذلك . قصور . ( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٩ )
٩٠٤	١٧٤	١٠ — القضاء بعدم قبول الدوى لوجود شرط التحكيم . تمسك الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بأن القانون الإنجليزى يحول دون عرض النزاع على هيئة التحكيم فى لندن . تقديمها ترجمة لحكم صادر من مجلس اللوردات يتضمن هذا المبدأ . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور . ( الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )
٩٩٠	١٩٠	١١ — القضاء باخلاء الأرض المؤجرة لمخالفة المستأجر للعقد بإقامة بناء عليها دون تصريح من وزارة الأوقاف المؤجرة . إغفال الحكم بحث ما تمسك به المستأجر بأن المبنى أقيمت بعلم الوزارة ، وموافقتها ، وأن موافقة الوزارة على تخفيض أجرة المبنى بعد صدور الحكم الابتدائى ، يعد تجديدا ضمنيا للعقد . عدم مناقشة أدلة المستأجر فى هذا الخصوص . قصور . ( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٣ )
		١٢ — ضمان المهندس المعماري لتهدم البناء وللعيوب التي تهدد سلامته . أساسه المسئولية الناشئة عن عقد المقاولة .

الصفحة	القاعدة	
		إغفال الحكم استظهار العلاقة بين المهندس وصاحب البناء لبيان ما إذا كانت ناشئة عن عقد مقاوله أم عن مجرد مشورة قدمها المهندس بالمجان . قصور .
١٠٤٨	١٩٩	(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		١٣ — تمسك المستأجر أمام محكمة الاستئناف بقيامه بالوفاء بالأجرة المسداة في العقد كاملة قبل قفل باب المرافعة في الاستئناف . المادة ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . القضاء بالإخلاء دون الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
١٠٩٦	٢٠٩	( "طعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ ) ... ..
		١٤ — منازعة المستأجر جدياً في مقدار الأجرة أو في استحقاقها تأسيساً على خلاف في تفسير نص قانوني تحتل عبارته ذلك . وجوب التعرض لهذا الخلاف باعتباره مسألة أولية قبل الفصل في طلب الإخلاء . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء بمقولة أن طاب تخفيض الأجرة أو تحديدها لا يكون ، لا بدعوى أصلية أو فرعية . خطأ وقصور .
١٠٩٦	٢٠٩	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨) ... ..
		١٥ — الموظف العام . ماهيته . التحاق الطاعن بمقتضى عقد عمل فردى بصندوق المعاشات للحاماة المختلطة قبل حله بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ . القضاء بعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى . إغفال بحث مدى انطباق المقومات الأساسية لفكرة الموظف العام على حالة الطاعن . قصور .
١١٦٠	٢٢٢	(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٦ — مقال التفرغ . عدم نيابته عن المرسل إليه في استلام البضاعة من الناقل ما لم ينص على ذلك في عقد المقاول . ورود الرسالة تحت نظام تسليم صاحبه وتضمنين مشاركة الإيجار إلى أحوال إليها سند الشحن أن التفرغ يقع على عاتق المرسل إليه . استخلاص الحكم أن التسليم تم على ظهر السفينة . خطأ وقصور .
١١٩٧	٢٢٨	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٥) ... ..
		١٧ — استناد الحكم إلى شهادة بانضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس . ترتيبه على ذلك أن طاعة المطعون عليه مختلفا للملة مما يجيز التطبيق بالإرادة المنفردة تطبيقا للشريعة الإسلامية . إغفاله بحث الشهادة المقدمة من الطاعة والصادرة من الرئيس الديني بإلغاء الانضمام . قصور .
١٤٥٣	٢٧٣	(الطن رقم ١٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥) ... ..
		١٨ — قسمة المال الشائع . أثرها . تسجيل القسمة . غير لازم في العلاقة بين المتقاسمين . لزومه للاحتجاج بها على الغير . إغفال الرد على وجود قسمة فعلية بين الشركاء . قصور .
١٤٦٥	٢٧٦	(الطن رقم ٤٩٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٤/١١/١٩٧٥) ... ..
		١٩ — استناد الحكم الابتدائي في رفض طلب المكافأة إلى تقرير الحبير رغم كونه قد ترك الفصل فيها للحكمة . تأييد هذا الحكم استثنافيا دون إبراز أسباب خاصة تحمل هذا القضاء . خطأ وقصور .
١٥٦٦	٢٩٤	(الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٦/١٢/١٩٧٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ — تملك العقار بالتقادم الخمسى . شرطه . تمسك الطاعنين بتملكهم أرض النزاع بالتقادم الخمسى . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .
١٥٨٦	٢٩٨	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨) ... ..
		٢١ — طلب إزالة المنشآت على عين النزاع . القضاء فيه يكون استنادا إلى قواعد الالتصاق . إغفال الحكم بحث دفاع البانى بأنه كان حسن النية . قصور .
١٥٨٦	٢٩٨	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨) ... ..
		٢٢ — الحكم بتخفيض الأجرة طبقا للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ دون مراعاة لانطباق المرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ فى الفترة السابقة عليه . عدم تخصيص دفاع المؤجر بأن الأجرة فى العقد مخفضة بمعدل ١٥ ٪ من أجرة المثل فى سبتمبر ١٩٥٢ . خطأ وقصور .
١٦٨٦	٣١٥	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ... ..
		٢٣ — نفقة الصغير إذا كان ذا مال حاضر . وقوعها فى ماله ولا تجب على أبيه . إغفال الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن بأن ما كان ينفقه على أولاده المطعون ضدهم يزيد على ما كان يغله للعقار المملوك لهم الذى يطالبونه بريعه . إغفاله أيضا بحث دفاعه بأنه قام باصلاحات وإنشاءات بذلك العقار . قصور .
١٧٥٣	٣٢٧	(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		٢٤ — وجوب تبيان مواطن القصور فى تقرير الطعن بالدقة والتفصيل . لا يغنى عن ذلك الإحالة المجملة على ما حوته مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الموضوع .
٢٥٧	٥٨	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧) ... ..

الصفة	القاعدة	
		٢٥ — القصور في الرد على دفاع قانوني للخصم . لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية إذا شابها خطأ أو قصور متى كان صحيحا في نتيجته .
٧٥٥	١٤٨	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧) ... ..
		٢٦ — انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . قصوره في الافصاح عن سنده من القانون . لا يبطله . لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر في بيانه .
١٧٠٤	٣١٨	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧) ... ..
		”مالا يعد قصورا“
		١ — بيان مراحل الدعوى في الحكم . المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق . إغفال هذا البيان يترتب عليه البطلان متى كان ذكره ضروريا للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها وثار النزاع بشأنه بين الطرفين . مثال بشأن بيان انقطاع سير الخصومة وتعجيلها وضم دعويين .
١٠٦	٣٠	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١) ... ..
		٢ — تأسيس الحكم قضاءه على ثبوت ترتيب حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . عدم رده على ما أثاره الطاعن من أن فتح المطالات كان من قبل التسامح . لا عيب .
١٤٠	٣٦	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨) ... ..
		٣ — استخلاص الحكم من تقرير الخبير عدم وجود لائحة أو نظام ثابت لعلاج الموظفين . القضاء بعدم أحقية العامل في طلب نفقات العلاج . لا قصور .
٣٤٤	٥٥	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٤ - توقيع مصلحة الضرائب حجزاً على أموال الممول بعد اكتمال مدة التقادم الضريبي . لأثره . إغفال الحكم ببحث دفاع المصلحة بشأن هذا الحجز . لا عيب .
٥٦٤	١١٤	( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٥ ) ... ..
		٥ - تمسك المطعون ضده بانعدام مصلحة الطاعنة الثانية في الاستئناف . إعتباره المضروب بعدم الرد على ذلك الدفع . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم جواز الاستئناف . عدم لزوم مناقشة الدفع المذكور .
٦٧٥	١٣٤	( الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٧٥ ) ... ..
		٦ - إغفال الحكم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها . لا عيب ما دام أنها مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم .
٨٦٠	١٦٨	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥ ) ..
		٢ - عدم بيان الحكم شروط الشهادة بالتسامع في أقوال الشهود . لا عيب .
٨٦٠	١٦٨	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥ ) ... ..
		٨ - ميعاد تقديم إقرارات المتعاملين مع الأشخاص الخاضعين للحراسة . بدؤه من تاريخ نشر قرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ لا من تاريخ نشر الأمر ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي فرضت بموجبه الحراسة . إغفال الحكم بيان تاريخ هذا الأمر . لا قصور .
٩٤٦	١٨٢	( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٨/٥/١٩٧٥ ) ... ..
		٩ - استناد الحكم في تقدير أتعاب المحامي إلى الجهد الذي بذله في الدعوى بمراحلها . أخذه في الاعتبار أهمية النزاع وثروة

الصفحة	القاعدة	
		الموكل طبقا لقانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الذي انعقدت الوكالة في ظله . عدم إirاده بيانا مفصلا بما قدم الطاعن من مذكرات وما تضمنته . لا قصور .
١١٤٩	٢٢٠	(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٤) ... ..
		١٠ — بطلان الحكم لاغفاله الرد على وجه دفاع أبداه الخصم . شرطه . أن يكون الدفاع جوهريا ومؤثرا في نتيجة الحكم .
١٢٦٤	٢٤١	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٤) ... ..
		١١ — إقامة الحكم قضاءه بعدم صورية التصرفات الصادرة من مورثه الطاعنين للمطعون عليه على أقوال الشهود وقرائن الأحوال . كفاية هذه الأدلة والقرائن لحمل تلك النتيجة . التفات الحكم عن الايصالات المقدمة من الطاعنين والدالة على استلام المطعون عليه أجره بعض الأعيان الموهوبة بصفتة وكبلا عن الواهبة . لا عيب . علة ذلك .
١٣١٤	٢٥٠	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ... ..
		١٢ — ثبوت واقعة الغلط . استقلال محكمة الموضوع بتقدير الأدلة فيها . القضاء بأن المطعون عليه لم يكن يعلم عند الزواج أن الطاعنة ثيب . إقامته على ما يكفي لحمله . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . إغفاله الرد على ما ساقته الطاعنة من قرائن للتدليل على ذلك العلم . لا قصور .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) ... ..
		١٣ — إغفال الحكم الرد على مستندات المطعون عليه بالتزوير . لا يبطل الحكم طالما أن المحكمة بينت الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها .
١٤٧٠	٢٧٧	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما سبق أن قدم فيها من دفوع أو دفاع وفي حدود طلبات المستأنف. عدم التزام محكمة الاستئناف بالفصل في الدفع بنزول الشفيع عن حقه طالما لم تتضمنه صحيفة الاستئناف ولم يبد أمامها .
١٤٨٢	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦) ... .. (ثانيا) فساد الاستدلال .
		١ — الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين منها . لا يعد من قبيل الفساد في الاستدلال .
٢١٢	٤٩	(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢١) ... .. ٢ — إيراد الحكم قرائن معيبة ضمن قرائن أخرى . استدلاله بها مجتمعة دون بيان اثر كل واحدة منها في تكوين عقيدة المحكمة . اثره . اعتبار الحكم مشوبا بالفساد في الاستدلال .
٨٣٥	١٦٣	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨) ... .. ٣ — فساد الحكم في الاستدلال . عدم تأثيره في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها . النعي به غير منتج .
١١٤٦	٣٢٦	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... .. (ثالثا) التناقض .
		١ — التناقض المبطل للحكم . هو الواقع في الأسباب بحيث لا يفهم على أى أساس قام قضاء المنطوق . تناقض المنطوق . هو من حالات الطعن بطريق الالتماس .
٥٦٨	١١٥	(الطعن أرقام ٦٠١ ، ٦١٣ ، ٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	حكم
٥٦٨	١١٥	<p>٢ — انتهاء الحكم المطعون فيه صحيحا في الدعوى الأصلية — إلى أن المطعون ضدهما هما المسئولان عن حريق العين المؤجرة وليست الشركة الطاعنة . تأييده الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض في الدعوى الفرعية ، رغم تأسيس ذلك القضاء على أن تلك الشركة هي المسئولة عن الحريق . تناقض .</p> <p>( الطعون أرقام ٦٠١ ، ٦١٣ ، ٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ ) ... ..</p>
١٦٠٠	٣٠٠	<p>٣ — الصورية المطلقة في العقود . اختلافها عن بطلان التصرف الصادر من المدين قبل إشهار إفلاسه المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة . رفض الدفع بصورية العقد والقضاء بعدم نفاذ هذا التصرف في حق الدائنين . لاتناقض .</p> <p>( الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٩ ) ... ..</p> <p>حجية الحكم :</p> <p>١ — التمسك بسقوط الحق في الدفع بالإحالة للارتباط . وجوب إبدائه أمام المحكمة التي أبدى أمامها الدفع دون المحكمة المحال إليها وقبل صدور الحكم بالإحالة . صيرورة هذا الحكم نهائيا . مانع من التمسك بالسقوط أمام المحكمة المحال إليها .</p> <p>( الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢ ) ... ..</p>
١٦٤٠	٣٠٧	<p>٢ — الغش الذي يبيح الالتماس . شرطه . أن يكون خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى . ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها وعلى أساسه رجحت المحكمة قول خصم على آخر . ليس سببا للالتماس .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ ق ، ٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣ )</p>
٤٥٧	٩٣	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تأييد لجنة الطعن قرار المأمورية بقصر محاسبة الممول حتى تاريخ التوقف الفعلي عن العمل رغم عدم حصول الاخطار بالتوقف . عدم طعن مصلحة الضرائب في هذا القرار . أثره . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضي . نعى المصلحة في هذا الخصوص ولأول مرة أمام محكمة الاستئناف . غير مقبول .
٤٩٥	٩٩	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦) ... ..
		٤ - حجية حكم النفقة في موضوع النسب . شرطه . إغفال الحكم - الصادر غيابيا بالنفقة للصغير - بحث انعقاد الزوجية التي ادعتها الأم ومدى ثبوت نسب الصغير . أثره . انعدام حجية هذا الحكم في دعوى إنكار النسب .
٤٨٣	٩٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦) ... ..
		٥ - مثول وصي الخصومة على الصغيرة المنكور نسبها في الدعوى تطبيقا للمادة ٩٠٦ مرافعات . القضاء ابتدائيا واستئنافيا بنفى نسب الصغيرة للسدعي . تحقق مصلحة الأم في الطعن بالنقض . عدم مشاركة وصي الخصومة لها في رفع الطعن . لا يترتب عليه صيرورة الحكم نهائيا بالنسبة للصغيرة .
٤٨٣	٩٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦) ... ..
		٦ - إغفال الحكم المطعون فيه بيان ما إذا كان مشتري العقار قد سجل عقده قبل صدور الحكم السابق في دعوى البائع ضد مستأجر العقار لتحديد مدى حجيته في الدعوى الحالية . إغفاله كذلك بيان وجه اختلاف الدعويين في الخصوم والموضوع والسبب . قصور .
٦٢٧	١٢٤	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - الحكم الصادر ضد البائع متعلقا بالعقار المبيع . حجة على المشتري الذي سجل عقده بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم .
٦٢٧	١٢٤	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٥) ... ..
		٨ - الحكم القطعي . ماهيته . إحالة الدعوى للتحقيق توصلا لتكوين عقيدة المحكمة . لا يعد مانعا من الفصل في الدعوى بعد إجراء التحقيق على ضوء المستندات المقدمة فيها .
٨٦٠	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥) ... ..
		٩ - نقض الحكم . أثره . استرداد ما كان الخصم قد قبضه أو تسامحه من أموال عن طريق تنفيذ حكم النقض دون حاجة إلى تقاض جديد . شرطه .
٩١٣	١٧٦	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٤/٥/١٩٧٥) ... ..
		١٠ - حوالة التعويض المحكوم به . اقتضاء المحال إليه قيمة الحق المحال به . القضاء بنقض حكم التعويض وعدم صلاحيته أداة للتنفيذ به قبل المحال إليه ابتغاء استرداد ما قبضه من المحكوم عليه .
٩١٣	١٧٦	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٤/٥/١٩٧٥) ... ..
		١١ - الحكم بإلغاء قرار الإحالة إلى المعاش . اكتسابه حجية مطلقة وبأثر رجعي . استحقاق المرتب كأثر مترتب على هذا الإلغاء لا يقع بصفة تلقائية وإنما باعتباره تعويضا عن الحرمان منه مدة الفصل . سبق التنازل عن التعويض في الطلب الذي حكم فيه بالإلغاء . مانع من العودة إليه .
٥١	١٤	(الطلب رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" - جلسة ٥/٦/١٩٧٥)
		١٢ - الاستئناف الفرعي . طريق للطعن لا تعرفه لائحة المحاكم الشرعية . استئناف بعض الورثة للحكم الصادر



الصفحة	القاعدة	
		في دعوى الوراثة . عدم اعتبارهم نائبين عن باقي الورثة الذين لم يستأنفوا الحكم . صيرورة الحكم الابتدائي حائزا قوة الشيء المقضي بالنسبة للآخرين .
١١٨٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٣٩ و ٤٥ لسنة ٤٠ ق وأحوال شخصية" جلسة ١١/٦/١٩٧٥)
		١٣ — اختلاف دعوى التطليق للضرر عن دعوى الطاعة سببا وموضوعا . جواز الاستدلال في بحث الضرر بما ثبت من وقائع متصلة به في دعوى الطاعة . علة ذلك .
١٣٦٦	٢٦٠	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" جلسة ٥/١١/١٩٧٥) ..
		١٤ — مخالفة الحكم لحقيقة أخذها حكم آخر لا يحتاج به طرفا النزاع . لا عيب .
١٦٠٦	٣٠١	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥) .. ..
		١٥ — القضاء برفض دعوى التطليق للضرر لعجز الزوجة عن إثباته . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . دعواها الجديدة بالتطليق لذات السبب . وجوب استنادها إلى وقائع مغايرة .
١٤٩٩	٢٨١	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٥)
		١٦ — اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب في الميعاد القانوني . ترتب ذات الآثار الخاصة بسقوط الحصومة . عدم سقوط الأحكام القطعية ولا الإجراءات السابقة على تلك الأحكام ما لم تكن باطلة في ذاتها .
١٦٤٦	٣٠٨	(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٥) .. ..
		١٧ — فصل الحكم بنذب الخبير في تكييف العلاقة بين طرفي الحصومة . اعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد ذلك . لا يؤثر على ما تضمنه هذا الحكم من قضاء قطعي صار نهائيا لعدم استئنائه في الميعاد . التزام الحكم المطعون فيه بحجية هذا القضاء . صحيح .
١٦٤٦	٣٠٨	(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — القضاء نهائياً بفسخ عقد البيع استناداً إلى تقصير البائع في تنفيذ التزامه . وجوب تقييد المحكمة بهذا القضاء الحائز قوة الأمر المقضي .
١٦٥٣	٣٠٩	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) ... ..
		١٩ — إعادة طرح النزاع في المسألة المقضية فيها . شرطه . ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم حائز قوة الأمر المقضي .
١٧٨٦	٣٣١	(الطن رقم ٧ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		٢٠ — لجنة تقدير الإيجارات . عدم اختصاصها بتحديد أجرة الأماكن المتعاقدين عليها قبل ١٩٦٥/٢/١٢ متى أخطرت عنها أو شغلت فعلاً قبل هذا التاريخ . لاجبة لقرار اللجنة الصادر خارج حدود ولايتها . للمحكمة ذات الولاية أن تنظر في النزاع كأن لم يسبق عرضه على اللجنة .
١٧٧٥	٣٣٠	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		٢١ — القضاء برفض دعوى الطاعنة السابقة بطلب نفقة زوجية . لا أساس له بأى حق للصغير المطلوب ثبوت نسبه في دعواها الحالية . اتخاذ الحكم المطعون في فصل نية الحكم الصادر في دعوى النفقة من انتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق وانقضاء العدة حجة في نفس الفراش الموجب لنص في الدعوى الحالية . خطأ . حلة ذلك .
١٧٨٦	٣٣١	(الطن رقم ٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		«حجية الحكم الجنائي» .
		١ — دعوى التعويض عن إتلاف سيارة بطريق الخطأ . عدم جواز رفعها لمحكمة الجنائية . وجوب وقفها إذا رفعت

الصفحة	المادة	
		للمحكمة المدنية حتى يفصل نهائياً في الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة القتل الناشئة عن ذات الخطأ . علة ذلك .
٢٢٣	٥٣	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٣ ) ... ..
		٢ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . القضاء ببراءة الطاعن من اتهامه مع آخرين بعدم عرصهم للبيع على وزارة المالية ما دخل في ملكيتهم وحيازتهم من نقد أجنبي . استناد الحكم إلى نفي صفة الشريك عنه في شركة التضامن . لزوم ذلك للفصل في الدعوى الجنائية . أثره . وجوب تقييد المحكمة المدنية بنفي صفة الشريك عن الطاعن .
٤٠٩	٨٥	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٨ ) ... ..
		٣ — الحكم الجنائي . حجيته المطلقة قاصرة على ما فصل فيه في الدعوى الجنائية وحدها . قصر حجية الحكم في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية على من كان طرفاً فيها دون غيره .
٩١٣	١٧٦	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٤ ) ... ..
		٤ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . الحكم بإدانة رب العمل في فصل الطاعن — وهو عضو اللجنة النقابية — قبل صدور حكم المحكمة التأديبية بذلك . قضاء الحكم المطعون فيه بأن الفصل لم يكن له شأن بالنشاط النقابي . عدم اعتباره مخالفاً لحجية الحكم الجنائي . علة ذلك .
١٢١٢	٢٣١	( الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٤ ) ... ..
		٥ — حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . القضاء ببراءة البائع من تهمة تبديد عقد بيع . تعرض الحكم في أسبابه إلى انقضاء العقد المذكور . لا حجية له في هذا الخصوص أمام القاضي المدني .
١٢٨٧	٢٤٥	( الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥ ) ... ..



## ”حجية إسهاد الوراثة“ .

إسهاد الوفاة والوراثة . له حجيته ما لم يصدر حكم على خلافه .  
لذوى الشأن طلب بطلانه سواء في صورة دفع أو إقامة  
دعوى مبتدأة .

٨٦٠ ١٦٨ (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٠)

## ”المحررات الموثقة“

المحررات الموثقة من السندات التنفيذية التي تقبل التنفيذ  
بذاتها . لا تثبت لها الحجية . للدائن أن يستصدر حكما بالحق  
الثابت بها . للمدين أن يلجأ إلى القضاء للطعن عليها .

١١٧٤ ٢٢٥ (الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٠) .. ..

## استنفاد الولاية :

١ — قضاء محكمة أول درجة بالحاق عقد الصلح بمحضر  
الجلسة وبعدم قبول طلب التدخل . استنفاد ولايتها في النزاع .  
القضاء بإلغاء الحكم استنافيا وقبول التدخل . وجوب المضي  
في نظر موضوع التدخل . علة ذلك .

٣٦٤ ٧٧ (الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٩ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) ..

٢ — قضاء محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى بحالتها .  
استنفادها ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى . التزام محكمة ثاني  
درجة بالفصل فيه .

٣٩٨ ٨٢ (الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٧) .. ..

٣ — تمسك بمصلحة الجمارك بتطبيق قرار مدير عام الجمارك  
رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن تحديد نسبة التسامح في العجز الذي بدأ

الصفحة	القاعدة	
		سريانه أثناء نظر الاستئناف . وجوب الفصل في الدعوى على هذا الأساس . لا يعد ذلك إخلالا بمبدأ التقاضي على درجتين .
٣٩٨	٨٢	( الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٤ - حكم محكمة أول درجة في موضوع الدعوى . قضاء تستنفذ به ولايتها . وجوب تصدى محكمة الاستئناف للنزاع بتطبيق القاعدة القانونية الصحيحة التي لم تطبقها محكمة أول درجة . ليس في ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضي .
١٥٣٧	٢٨٨	( الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣/١٢/١٩٧٥ ) ... ..

### الطعن في الحكم:

#### ( أولا ) الأحكام الجائز الطعن فيها .

		١ - ادعاء المدين محرم السند الإذني بتزوير النظهر . حق المظهر في الطعن على الحكم الصادر بعدم قبول الادعاء بالتزوير في هذه الحالة .
١٣٥	٣٥	( الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٨/١/١٩٧٥ ) ... ..
		٢ - الضامن وطالب الضمان . لكل منهما حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية . ميعاد الطعن . بدء سريانه في حق الضامن من تاريخ الحكم في طلب الضمان طالما أن الحكم الصادر في الدعوى الأصلية غير قابل للتنفيذ الجبري قبله .
١٣٥	٣٥	( الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٨/١/١٩٧٥ ) ... ..
		٣ - الأحكام المنهية للخصومة في جزء منها . عدم اعتبارها مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي الصادر في الدعوى . المادة ٤٠٤ مرافعات سابق . نطاق تطبيقها . قضاء حكم تدب الخبر في أصل الحق المتنازع عليه ، جواز استئنافه على

الصفحة	القاعدة	
		استقلال في الميعاد. المادة ٣٧٨ مرافعات سابق. عدم مراعاة ذلك. أثره. اكتساب الحكم قوة الأمر المقضى.
١٨٧	٤٤	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٦) ... ..
		٤ — معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أولا. العبرة فيها بما قضت به المحكمة. القضاء بفسخ الإيجار تأسيسا على أن العين المؤجرة أرض فضاء لا تخضع للقانون المذكور. خضوعه بالنسبة انقابليته للطعن للقواعد العامة.
٢٢٧	٥٢	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) ... ..
		٥ — حكم مرمى المزاد. جواز استئنائه في حالات أوردها المادة ٤٥١ / ١ مرافعات على سبيل الحصر. إعفاء طالب البيع من إيداع الثمن الراسي به المزاد عليه. ليس من بين تلك الحالات.
٢٩٢	٦٣	(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..
		٦ — حكم مرمى المزاد. حالات استئنائه مبينة على سبيل الحصر. م ٤٥١ مرافعات. تقرير الراسي عليه المزاد أن الشراء لحساب محام. ليس من بين هذه الحالات. البطلان المبني على ذلك موضوعي. عدم جواز استئناف حكم مرمى المزاد بسببه.
١٧٥	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... ..
		٧ — القرار الصادر بتقدير أتعاب المحامي في ظل العمل بقانون المحاماة السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧. الطعن فيه. خضوعه لأحكام ذلك القانون الساري وقت صدوره.
١٧٣	١٥٠	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ — قرارات تقدير أتعاب المحامين الصادرة من مجلس النقابة . جواز الطعن فيها بطريق الاستئناف . ق. ٦١ لسنة ١٩٦٨ . إلغاء طريق التظلم من هذه القرارات الذي كان يجيزه قانون المحاماة السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .
٧٧٣	١٥٠	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨ ) ... ..
		٩ — قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي . حكم صادر في خصومه . جواز استئنافه مباشرة دون اشتراط التظلم منه بداءة . م ٤٧ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .
٧٧٣	١٥٠	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨ ) ... ..
		١٠ — قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي في ظل قانون المحاماة السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . الطعن فيه بطريق الاستئناف مباشرة . وجوب احتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ انتهاء ميعاد التظلم فيه .
٧٧٣	١٥٠	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨ ) ... ..
		١١ — الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها . شرطه . م ٢١٢ مرافعات . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف — الذي قضى بإلغاء ربط الضريبة على المـسـول — وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتقدير الأرباح . أثره . إعادة القوة التنفيذية لقرار لجنة الطعن الضريبي . الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه . جائز باعتباره قابلاً للتنفيذ الجبري .
١٠٢٧	١٩٦	( الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ ) ... ..
		١٢ — الدعوى بطلب فسخ عقد من عقود إيجار الأماكن الممتدة وفقاً لأحكام التشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها . علة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
١١٢٩	٢٠٦	( الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوعها لأحكام قانون إيجار الأماكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المتعلقة بتحديد الأجرة . النزاع بين الطرفين حول ما إذا كانت العين المؤجرة مفروشة أولا . عدم اعتباره ناشئا عن تطبيق أحكام ذلك القانون .
١١١٤	٢١٣	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..
		١٤ - قضاء محكمة أول درجة بصورية تأجير الشقة نصف مفروشة . اخضاع أجرتها للاعفاء والتخفيض المنصوص عليهما في القانونين ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و ٧ لسنة ١٩٦٥ . خضوع هذا القضاء للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .
١١١٤	٢١٣	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..
		١٥ - الدفع بسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة . ماهيته . الحكم برفض هذا الدفع . حكم صادر في الموضوع مما يطعن فيه على استقلال م ٣٧٨ مرافعات سابق . عدم الطعن عليه في الميعاد القانوني . اعتبار هذا القضاء حائزا قوة الأمر المقضي .
١٤٨٢	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦) ... ..
		١٦ - اعتبار الحكم غير قابل لأي طعن وفقا للسادة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . شرطه . صدوره في منازعة إيجارية يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا القانون .
١٧٧٥	٣٣٠	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		١٧ - المنازعة الناشئة عن تطبيق ق ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتبر منازعات إيجارية . خضوع الحكم الصادر فيها للقواعد العامة من حيث قابليته للطعن .
١٧٧٥	٣٣٠	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ - اعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقا للمادة ٤/١٥ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . شرطه . صدوره في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون .
٢٢٧	٥٢	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) ... ..
		٢ - الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا . غير منه للتصومة كلا أو بعضا . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . استئناف المدعى للحكم من بعد برفض دعواه . أثره . طرح ذلك الدفع على محكمة الدرجة الثانية . حلة ذلك .
٣٨٩	٨٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٥) ... ..
		٣ - الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . م ٢١٢ مرافعات . عدم جواز الطعن فيها استقلالا عدا الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة . لا محل للتحدي بأن العبرة بالخصومة هي بحسب نطاقها أمام محكمة الاستئناف . حلة ذلك .
٤٢٤	٨٧	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٨) ... ..
		٤ - خضوع الحكم من حيث جواز الطعن فيه إلى القانون الساري وقت صدوره . صدور الحكم المطعون فيه بعد العمل بقانون المرافعات الحالي . وجوب أعمال حكم المادة ٢١٢ مرافعات . لا يغير من ذلك صدور الحكم الابتدائي ورفع الاستئناف عنه في ظل المادة ٣٧٨ مرافعات سابق .
٤٢٤	٨٧	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٨) ... ..



الصفحة	المادة	حكم
١٦١	١٣٠	<p>٥ - الطعن بالنقض في الحكم لمخالفته حكما سابقا . م ٢٤٩ مرافعات . شرطه . الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .</p> <p>( الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ ) ... ..</p>
٧٣٢	١٤٣	<p>٦ - الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة . شرطه . م ٢١٢ مرافعات . رفض الحكم المطعون فيه القضاء بالرسوم الجمركية عن العجز الكلي في الرسالة . تحديده كيفية احتساب العجز الجزئي فيها ، دون فصل في الرسوم المستحقة عن هذا العجز . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .</p> <p>( الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١ ) ... ..</p>
٨٠٨	١٥٨	<p>٧ - الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . م ٢١٢ مرافعات . عدم جواز الطعن فيها استقلالا . عدا الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة . علة ذلك . مثال في دعوى تصفية شركة .</p> <p>( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٢ ) ... ..</p>
٨٠٨	١٥٨	<p>٨ - الحكم المنهى للخصومة . لا وجه للتحدى بأن العبرة هي بالخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم . لا محل لتطبيق نص المادة ٢٤٩ مرافعات التي تجيز الطعن في الحكم لمخالفته حجبة حكم سابق إلا إذا كان الحكم المطعون فيه قد أنهى الخصومة وأصبح الطعن فيه بالنقض جائزا .</p> <p>( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٢ ) ... ..</p>
٩٧٦	١٨٧	<p>٩ - المنازعة الباشئة من تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عد جواز استئناف الحكم الصادر فيها في ظل ذلك القانون . شمول ذلك للأحكام الصحيحة أو الباطلة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم م ٢٢١ مرافعات . عدم سرعان هذا النص على المنازعات التجارية الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . النص في قانون المرافعات على إلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه . لا يأنى ضمنا النص الوارد في قانون خاص .
٩٧٦	١٨٧	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٥) ... ..
		١١ - نص المادة ٢٢١ مرافعات على جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . لا يعد استثناء من المادة ١٥ ق لسنة ١٩٤٧ التي تمنع الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيقه . النص في قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه . لا ينصرف إلى إلغاء النص الوارد في قانون خاص .
١٠١٠	١٩٣	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٧٥) ... ..
		١٢ - القضاء باخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم سداد الأجرة تطبيقا للمادة الثانية من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . فصل الحكم في الإدعاء بتزوير إيصال سداد الأجرة وعقد صلح وعقد الإيجار . فصل في صميم المنازعة التجارية . عدم قابليته للطعن فيه .
١٠١٠	١٩٣	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٧٥) ... ..
		١٣ - انتفاع الوارث بالامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر . شرطه . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . القضاء باخلاء الطاعنة من المسكن موضوع النزاع استنادا إلى أنها لا تستفيد من امتداد العقد لأنها لم تكن تقيم مع مورثها عند وفاته .

الصفحة	القاعدة	
		قضاء في منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام القانون المذكور . عدم جواز استئنافه .
١٠٩١	٢٠٨	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٧) ... ..
		١٤ — استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية . خضوعه للإجراءات الواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ٧٨ لسنة ١٩٣٩ .
١٠٣٣	١٩٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		١٥ — الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية في قضايا الأحوال الشخصية . لا يعد من الأحكام الجائز استئنافها على استقلال . المواد ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
١٠٣٣	١٩٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		١٦ — الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولو كانت فاصلة في شق من الموضوع . عدم جواز الطعن فيها استقلالاً . م ٢١٢ مرافعات . الاستثناء . الأحكام الواردة على سبيل الحصر في النص المذكور .
١١٩٢	٢٢٧	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ... ..
		١٧ — الحكم برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى وسماعها . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . استئناف هذا الحكم مع الحكم الصادر في الموضوع . القضاء بعدم جواز سماع الدعوى . لا يعد صادراً على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . صدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . الطعن فيه بالنقض غير جائز .
١٥٥٨	٢٩٢	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٨ — النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير . وجوب أن يتم قبل صدور الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير . علة ذلك . عدم قبول استئناف ذلك الحكم لمجرد القضاء بالغائه ولإنهاء الإجراءات .
١٥٧٢	٢٩٥	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨) ... .. ”القبول المانع من الطعن“
		القبول المانع من الطعن في الحكم . وجوب أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به وتركه الحق في الطعن فيه .
٢٣٨	٥٤	(الطعن رقم ٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٥) ... .. ”إعلان الطعن“
		إعلان الطعن في المحل المختار وفقا لحكم المادة ١/٢١٤ مرافعات . شرطه .
٦٣١	١٢٥	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨) ... .. ”الخصوم في الطعن“
		ترك الخصومة في الاستئناف بالنسبة لأحد الخصوم . اختصاص بعض المدعى عليهم للحكم في مواجهتهم دون أن توجه إليهم أية طلبات . وقوفهم من الخصومة موقفا سلبيا وعدم الحكم عليهم بشيء . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لهؤلاء الخصوم . علة ذلك .
٧٢٠	١٤١	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١) ... ..
		حيازة
		١ — وضع اليد على العقار المدة الطويلة . سبب مستقل من أسباب كسب الملكية .
١٥٣	٣٨	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٤) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ - الهدوء كشرط للحياسة المكتسبة للملكية . ماهيته . التعدي الواقع أثناء الحياسة التي بدأت هادئة ومنع الحائز لهذا التعدي . لا ينفي صفة الهدوء عن الحياسة . (الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٥) ... ٣٨ ... ١٥٣
		٣ - ثبوت حصول التعرض المادي . اقتراض استمراره إلى أن يقوم الدليل على زواله . مثال بشأن دعوى تغويض عن التعرض المادي للمستأجر . (الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٧٥) ... ٩٠ ... ٤٤٠
		٤ - رد الأشياء المضبوطة في المواد الجنائية إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها . شرطه . المادتان ١٠١ و ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . المقصود بالحياسة . الحياسة بنية التملك أو الحياسة المادية لحساب الغير . (الطن رقم ٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٥) ... ١١٠ ... ٥٤٥
		٥ - حق الإرث لا يكسب بالتقادم دعوى الإرث . سقوطها بمضى ٣٣ سنة . م ٩٧٠ مدني . للوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط القانونية . مدة التقادم ١٥ سنة . (الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٥) ... ١٩١ ... ٩٩٧
		٦ - الحائز لحساب غيره . عدم اكتسابه ملكية ما يحوزه بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته من حياسة مرضية إلى حياسة أصلية . إغفال الحكم بحث ما تمسك به الطاعن من أن وضع يد المطعون عليهما على العقار كان لحسابه الخاص . عدم بيانه المظاهر الدالة على توافرية التملك لديهما . قصور . (الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٥) ... ١٩١ ... ٩٩٧

(خ)

خبرة . خلف

خبرة

نذب الخبير :

١ - مناقشة المحكمة للخبير أو تعيين خبير مرجح . خضوعه  
لتقدير محكمة الموضوع .

٢١٢ ٤٩ ... (الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢١) ...

٢ - رفض قاضى الموضوع طلب تعيين خبير فى الدعوى .  
لامعقب عليه طالما كان رفض الطلب قائما على أسباب مبررة .

٩٤٧٠ ٢٧٧ ... (الطعن رقم ٥٨ و ٦٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٤) ...  
(والطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥) ...

٣ - عدم التزام المحكمة بنذب خبير لتوقيع الكشف الطبى  
على المطلوب المجر عليها .

١١٠٣ ٢١١ ... (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨) ...

٤ - حق الزوجة فى طلب التفريق للغيب فى الرجل .  
شرطه . جواز الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض  
ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده .

٩٤٢٦ ٢٧٠ ... (الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) ...

أعمال الخبير :

١ - ترتب البطالان على عدم دعوة الخصوم للحضور  
فى الاجتماع الأول الذى يحدده الخبير . الإجراءات التالية لهذه



الصفحة	القاعدة	
		الدعوة . مناط بطلانها . أن يشوبها عيب جوهري يترتب عليه ضرر للتخصم .
٧٥٥	١٤٨	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧) ... ..
١٦٤٠	٣٠٧	(والطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..
		٢ — الأحكام الواردة بقانون الإثبات المنظمة لكيفية مباشرة الخبير لعمله . انصرافها إلى الخبير المنتخب من المحكمة دون الخبير الاستشاري .
١٢٦٤	٢٤١	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٤) ... ..
		٣ — مهمة الخبير تقتصر على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء الرأي في المسائل الفنية دون المسائل القانونية .
١٦٥٣	٣٠٩	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) ... ..
		تقدير تقرير الخبير :
		١ — أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . مؤداه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه .
٢٥٧	٥٨	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧) ... ..
١٤٨٢	٢٧٩	(والطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦) ... ..
١٥٦٦	٢٩٤	(والطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٦) ... ..
		٢ — رأى الخبير . عنصر من عناصر الإثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .
٣١٩	٦٩	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٣) ... ..
		٣ — استناد الحكم إلى تقرير خبير مقدم في دعوى سابقة مضمومة للدعوى الحالية . لا عيب .
٣٢٣	٧٠	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٢٦٤	٢٤١	٤ — أخذ المحكمة بتقرير الخبير الاستشاري المقدم من المطعون عليه . لا حاجة لبيان سبب إطراحها تقرير الخبير الاستشاري المقدم من الطاعن . عدم التزام المحكمة بمناقشة الخبير المنتدب أو نذب خبراء آخرين . (الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٤) ... ..
١٥٩٣	٢٩٩	٥ — تقدير عمل الخبير . متروك لتقدير محكمة الموضوع . للمحكمة أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو تطرح بعضه . عدم التزامها بالاستجابة إلى طلب تعيين خبير آخر . (الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٩) ... ..
١٦٤٦	٣٠٨	٦ — تقدير عمل الخبير والموازنة بين الأدلة . من سلطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..
١٦٤٠	٣٠٧	٧ — عدم بيان الطاعن للاعتراضات الموجهة إلى تقرير الخبير ووجه قصور الحكم في الرد عليها . نعى غير مقبول . (الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..

## خلف

٢٥٣	٥٧	١ — لدائني المتعاقدين والخلف الخاص حق التمسك بالعقد الصوري متى كانوا حسن النية . م ١/٢٤٤ مدني . تحديد وقت ثبوت حسن النية . العبرة فيه بوقت التعامل ونشوء الإلتزام . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٦) ... ..
٦٢٧	١٢٤	٢ — الحكم الصادر ضد البائع متعلقا بالعقار المبيع . حجة على المشتري الذي سجل عقده بعد صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إغفال الحكم المطعون فيه بيان ما إذا كان مشتري العقار قد سجل عقده قبل صدور الحكم السابق في دعوى البائع ضد مستأجر العقار لتحديد مدى حجته في الدعوى الحالية . إغفاله كذلك بيان وجه اختلاف الدعويين في الخصوم والموضوع والسبب . قصور .
٦٢٧	١٢٤	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٥) ... ..
		٤ — المشتري الذي لم يسجل عقده لا يستطيع نقل الملكية للمشتري منه . توصل المشتري الأخير إلى تسجيل عقد شرائه أو الحكم الصادر بصحته وتفاذه رغم عدم شهر سند البائع له . أثره . عدم اعتبار هذا المشتري مالكا للبيع رغم هذا التسجيل . ليس له التحدي بأن الحكم برفض دعوى تثبيت ملكيته قد خالف حجية الحكم بصحة التعاقد .
١٣٥٤	٢٥٨	(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٨/١٠/١٩٧٥) ... ..
		٥ — العقد لا يتناول أثره بوجه عام إلا أطرافه ومن يمثلونهم في التعاقد من خلف عام أو خاص . عدم حجته على من يخلف المتعاقد إذا استند هذا الخلف في إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير التلق .
١٤٢٢	٢٦٩	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩/١٠/١٩٧٥) ... ..
		٦ — تأميم المستشفى . أثره . أصحاب المستشفيات المؤممة دون دائئها هم وحدهم أصحاب الحق في الحصول على التعويض من المؤسسة العلاجية . الحكم باعتبار المؤسسة خلفا عاما للنشأة المؤممة طبقا للسادة ٨٥ من قانون العمل . خطأ .
١٢٠٧	٢٣٠	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٥) ... ..



الصفحة

القاعدة

(د)

دعوى . دفع غير المستحق دفع

دعوى

إقامة الدعوى :

١ - الخصومة لا تنمقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة . تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين بعد وفاة المستأنف عليه في تاريخ سابق . أثره . عدم انعقاد الخصومة في الاستئناف . الدفع بذلك ليس من الدفع التي تسقط بعدم إبدائها قبل التكلم في الموضوع .

٥٨٦ ١١٧ .. .. (الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٧٥)

٢ - سلوك طريق أمر الأداء . شرطه . الدين متى كان محل نزاع من المدين . وجوب سلوك الطريق العادي لرفع الدعاوى .

٣٢٣ ٧٠ .. .. (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٤/٢/١٩٧٥)

٣ - سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطه . طلب المدعى رد ضعف العربون الوارد في الاتفاق . سلوكه طريق الدعوى العادية . لا خطأ . علة ذلك .

١٥٩٣ ٢٩٩ .. .. (الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٧٥)

٤ - النزول الضمني عن الحق في إقامة دعوى التطليق للضرر . قيامه على واقع . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

١٤٠٠ ٢٦٥ .. (الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/١١/١٩٧٥)

الصفحة	المراداة	
		٥ - الحق في الإدعاء والتبليغ . إنقلابها إلى مخبثه إذا أسىء استعمالهما .
١٤٣٥	٢٧١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق "أحرل شخصية" - جلسة ١٩/١١/١٩٧٥ ..
		صحيفة الدعوى :
		١ - صحيفة الدعوى الباطلة . لا أثر لها في قطع التقادم المسقط .
١٠١٧	١٩٤	(الطن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) .. ..
		٢ - إعلانات صحف دعاوى والطعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة . وجوب تسليم صورها لإدارة قضايا الحكومة . مخالفة ذلك . عدم ترتب الأثر القانوني لها .
١٠١٧	١٩٤	(الطن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) .. ..
		٣ - إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها لدى المحاكم . م ١٣/٢ مرافعات ، م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٣ . شركات القطاع العام . ليست من الأشخاص العامة ولا تنوب عنها تلك الإدارة .
١٧٤٢	٣٢٥	(الطن رقم ٣١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) .. ..
		٤ - تقديم عريضة أمر الأداء كان وما يزال قاطعا للتقادم . لا يغير من ذلك عدم النص في المادة ٦٠٨ من قانون المرافعات القائم - المقابلة للمادة ٨٥٧/٢ من قانون المرافعات السابق - على هذا الأثر . حلة ذلك .
١٢٩٢	٢٤٦	(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) .. ..

الصفحة

القاعدة

٥ - تكليف الإجراء هو بحقيقة وصفه القانونى لا بما يسبغه عليه الخصوم أو قلم الكتاب من أوصاف . شطب الدعوى . تجديد السير فيها بصحيفة مستوفاة لجميع الشروط اللازمة لصحيفة الدعوى . إعتبارها دعوى جديدة . لا خطأ ولو قيدت بالجدول بذات رقم الدعوى المشطوبة .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ٣٠٨ ١٦٤٦

### قبول الدعوى :

١ - رفع الدعوى الجنائية عن جريمة القتل الخطأ . مانع قانونى يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن إتلاف السيارة النامى . عن ذات الخطأ . أثره . وقف سر يان تقادم هذه الدعوى الأخيرة . حلة ذلك .

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٣) ... ٥٣ ٢٣٣

٢ - وجوب إبداء أوجه بطلان إجراءات التنفيذ العقارى بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . م ٦٤٢ مرافعات سابق . شرطه . كون المدين طرفا فى الإجراءات . عدم إعلان المدين بهذه الإجراءات . أثره . إعتباره من الغير . جواز تمسكه بالعيب فى الإجراءات بما فيها حكم مرمى المزداد بطريق الدعوى الأصلية .

(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٣) ... ١١٨ ٥٩٠

٣ - عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ على العقار إذا ما تعلق بذلك حق للغير . شرطه . أن يكون المدين طرفا فى الإجراءات . عدم إعلانه بإجراءات التنفيذ . أثره . حقه فى الطعن فيها بطريق الدعوى الأصلية .

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ... ١٦١ ٨٢٣



الصفحة	القاعة	
٨٢٣	١٦١	٤ - وقف إجراءات البيع الإدارى لا يتم ما لم يقم المنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الحاجزة . إيداع هذه المبالغ ليس شرطا لقبول دعوى المنازعة فى الإجراءات سواء قبل تمامها أو بعده . (الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧) ... ..
٧٧٨	١٥١	٥ - حظر الطعن فى القرارات الصادرة من الجهات القائمة على تنفيذ أوامر فرض الحراسة ق ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . الغرض منه . (الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥ ٤/٨) ... ..
٧٧٨	١٥١	٦ - دعوى البنك بأن الحراسة خالفت القرار الوزارى ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن كيفية احتساب نسبة ال ١٠ ٪ المقدرة لمصروفات الإدارة المستحقة للحراسة . لا ينطبق عليها الحظر من سماعها الوارد فى القانون ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . عملة ذلك . (الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٨) ... ..
٧٧٨	١٥١	٧ - إجراءات الحراسة التى تكون محلا للتعويض بمقتضى لاتفاقية المصرية اليونانية . هى الإجراءات المفروضة بمقتضى لقانونين ١٦٢ سنة ١٩٥٨ و ١٥٠ سنة ١٩٦٤ . عدم سريانحكام تلك الاتفاقية على الخاضعين للقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦٤ . (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٧) ... ..
١٤٠٦	٢٦٦	٨ - طلب الطاعنين تقرير حقهم فى التقاضى الذى منعوا ن مباشرة نتيجة فرض الحراسة على أموالهم بالقانون ١١٩ سنة ١٩٦٤ . وجوب القضاء بعدم سماع الدعوى به . (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٧) ... ..
١٤٠٦	٢٦٦	

الصفحة	القاعدة	
		٩ - قيام دائن مستأجر الأرض الزراعية بإخطار الجمعية التعاونية الزراعية بدينه في الميعاد المقرر. ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . قعود الجمعية عن عرض أمر الدين على لجنة الفصل في المنازعات الزراعية لتحقيقه رغم فوات مدة كافية لذلك . أثره . جواز لجوء الدائن إلى القضاء صاحب الولاية العامة للطالبة بهذا الدين .
١٠٥٨	٢٠١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... .. ١٠ - وجود نقص في البضائع المفرغة من السفينة. أثره . نفاذ قرار مدير الجمارك ٤ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نسبة النساج في هذا النقص أثناء نظر الاستئناف . القضاء بعدم قبول دعوى مصلحة الجمارك بطالب الرسوم الجمركية لرفعها قبل صدور القرار المذكور . خطأ .
١٧١٨	٣٢١	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٠٩) ... .. سماع دعوى الأحوال الشخصية :
		١ - التناقض في دعوى المال . مانع من سماع الدعوى ومن صحتها . ماهية التناقض . لا يلزم أن يكون التناقض في ذات الدعوى . مثال في دعوى إرث .
١٦٧	٤١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١/١٥) ٢ - دعوى النسب . سماعها مجردة . شرطه . التناقض فيها مغتفر . سماعها ضمن حق آخر . شرطه التناقض فيها لا يغتفر .
١٦٧	٤١	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١/١٥) ٣ - دعوى النسب لولد المطلقة . عدم سماعها عند الإقرار إذا أتت به لأكثر من سنة بعد الطلاق . المادة ١٥ م بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .
٢ ٧	٦٤	(الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٣٠٢	٢٤٨	٤ — التناقض المانع من سماع دعوى النسب . بيانه . (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥)
٦٨٧	١٣٥	٥ — التناقض المانع من سماع دعوى الأحوال الشخصية . ماهيته . يستوى أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه وشهوده . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢)
١١٨٠	٢٢٦	٦ — سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها عند الإنكار . شرطه . م ٩٩ من اللائحة الشرعية . (الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/١١)
١١٨٠	٢٢٦	٧ — تقدير انكار الخصم للزوجية المدعاة من عدمه . من مسائل الواقع . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة النقض متى أقام الحكم قضاءه على أسباب مقبولة . (الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/١١)
١٣٥	٣٥	المصلحة في الدعوى : ١ — تظهير السند الأذنى . أثره بالنسبة لمحور السند . لهذا الآخر مصلحة في الإدعاء بتزوير التظهير لتفادى قاعدة التظهير بظهور السند من الدفع . (الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨)
٦٧٥	١٣٤	٢ — القضاء نهائيا برفض دعوى الطاعنة الفرعية باستحقاق العقار المنفذ عليه قبل صدور الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنافها لحكم مرسى المزداد . أثره . انعدام مصلحتها في الطعن على هذا الحكم الأخير . (الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦)



الصفحة	القاعدة	
٤٨٣	٩٨	<p>٣ - مثل وصى الخصومة على الصغيرة المنكور نسبها في الدعوى تطبيقاً للسادة ٩٠٦ مرافعات. القضاء ابتدائياً واستثنائياً بنفى نسب الصغيرة للمدعى. تحقق مصلحة الأم في الطعن بالنقض. عدم مشاركة وصى الخصومة لها في رفع الطعن. لا يرتب عليه صيرورة الحكم نهائياً بالنسبة للصغيرة.</p> <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)</p>
١٥٣١	٢٨٨	<p>٤ - المصلحة التي تعود على المدعى من اختصاص المدعى عليه هي المصلحة التي يقرها القانون. شرط لقبول الخصومة أمام القضاء. م ٣ مرافعات. عدم خروج الطعن بالنقض على هذا الأصل.</p> <p>(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣)</p>
١٥٣٧	٢٨٨	<p>٥ - عدم منازعة بعض المطعون عليهم للطعن أمام محكمة الموضوع، وعدم توجيه طلبات ما إليهم. مؤداه انعدام مصلحة الطاعن في اختصاصهم أمام محكمة النقض. وجوب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهم.</p> <p>(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣)</p>
١٥٣٧	٢٨٨	<p>٦ - المصلحة في الطعن. مناطها.</p> <p>(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣)</p>
١٥٣٧	٢٨٨	<p>الصفة في الدعوى :</p>
١٩٦	٤٦	<p>١ - اعتراض مدير شركة التوصية على تقدير أرباحها أمام لجنة الطعن. قبول اللجنة للطعن شكلاً وتخفيضها لأرباح الشركاء. طعن الشركاء ومصلحة الضرائب في قرار اللجنة. عدم طرح أمر الصفة على المحكمة. قبول الدفع المبدى - في الاستئناف لأول مرة - بعدم قبول الطعن من الشركاء المتضامنين أمام لجنة الطعن. خطأ.</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩)</p>

الصفحة	المادة	
		٢ - تحويل محافظ التأمينات العامة ومحفظه تأمينات الحياة من شركة الى أخرى وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ . أثره . القضاء برفض الدفع بعدم القبول المبدئى من الشركة الداعجة للشركة الأولى بشأن وثيقة تأمين شملها التحويل لرفعها على غير ذى صفة . خطأ .
٣٠٦	٤٨	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩) ... ..
		٣ - حوالة الحق . أثرها . توافر الصفة للمحال له في رفع الدعوى قبل المحال عليه بطلب الحق المحال به . أساس ذلك . هذه الدعوى تؤكد ذلك الحق فتعتبر من توابعه وتنتقل معه .
٢٥٧	٥٨	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٧) ... ..
		٤ - صفة الخصم في الدعوى . وجوب اختصاصه بهذه الصفة في الطعن بالنقض .
٦١٠	١٢٢	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٧) ... ..
		٥ - القضاء برفض الدفع بعدم قبول دعوى الإخلاء من العين المؤجرة المرفوعة من وزارة الأوقاف . استناد الحكم في ذلك إلى المادة الخامسة من م . ق . ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأن القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٢ لم يسلب الوزارة حقها في الإدارة . لا مخالفة للقانون .
٩٩٠	١٩٠	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٣) ... ..
		قيمة الدعوى :
		١ - الدعوى بطلب فسخ الايجار وتسليم العين المؤجرة وإزالة ما عليها من مبان . اعتبارها ناشئة عن سبب قانونى واحد هو عقد الايجار . تقدير قيمتها بإضافة قيمة المباني إلى طلب الفسخ والتسليم .
٣٢٧	٥٢	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) ... ..

٢ — وجوب إضافة قيمة المباني المطلوب إزالتها إلى قيمة طلب فسخ عقد الإيجار والنسليم في تقدير قيمة الدعوى ونصاب الاستئناف . تمسك الطاعن بأن تلك المباني قيمتها تروى على النصاب النهائي لمحكمة أول درجة . رد الحكم المطعون فيه بأن الطاعن لم يقدم على ذلك دليلاً والتفاته عن تحقيقه بنفسه خطأ .

( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢ ) ... .. ٥٢ ٢٢٧

٣ — الدعوى بطاب إخلاء الأرض المؤجرة وتسليمها بما عليها من . بان عدا السقف . وجوب الاعتداد عند تقدير قيمتها بقيمة السقف . عدم جواز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم الاختصاص القيمى لما يخالطه من واقع لم يعرض على محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ ) ... .. ١١٦ ٥٨٠

٤ — الدعوى بطلب فسخ عقد من عقود إيجار الأماكن الممتدة وفقاً لأحكام التشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها . حلة ذلك . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

( الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩ ) ... .. ٢١٦ ١١٢٩

٥ — دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

( الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) ... .. ٣٣٠ ١٧٧٥

٦ — طلب العامل تحديد مرتبه الشهرى . غير قابل للتقدير . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . امتداد اختصاصها إلى طلب صرف الفروق ولو كان داخلاً في الاختصاص النوعى للقاضي الجزئى .

( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٠ ) ... .. ١٨٢ ٩٥٣



الصفحة	القاعدة	
		٧ - الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة . الدعوى المرفوعة لإقامة الدليل على أداء العوض تطبيقاً للسادة ٢/٢٤ مكرراً (٤) من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإرادة . معلومة القيمة . تقدير قيمتها بقيمة المال محل التصرف . (الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..
١١١٩	٢١٤	٨ - شراء الطاعنين للأطيان المشفوعة بموجب عقدين مستقلين صادرين من بائعين مختلفين . أثره . ثبوت الحق في الشفعة لكل عقد منهما على استقلال . الدعوى بطلب أخذ تلك الأطيان بالشفعة . وجوب تقدير قيمة كل دعوى بصحة كل عقد على حدة وتحديد الاختصاص على هذا الأساس . (الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١) ... ..
١١٣٧	٢١٨	٩ - دعوى صحة ونفاذ عقد بيع تزيد قيمته على ٢٥٠ ج . تضمينها طلب صحة التعاقد عن عقود البيع الصادرة عن ذات القدر للبائع له . امتداد اختصاص المحكمة الابتدائية إلى هذه الطلبات المرتبطة مهما تكن قيمتها . الحكم الصادر في الدعوى الأصلية والطلبات المرتبطة . جواز استئنائه . حلة ذلك . (الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٨/٣٠) ... ..
١٣٣٠	٢٥٤	١٠ - عدم جواز اعتماد المحكمة في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه . وجوب الرجوع في ذلك إلى قواعد قانون المرافعات . (الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١١) ... ..
١٣٩٤	٢٦٤	١١ - النزاع في دعوى صحة التعاقد بشأن تقدير قيمة العقار المبيع . واقع يتعين طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وإوانه متعلق بالنظام العام . (الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١١) ... ..
١٣٩٤	٢٦٤	

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — الطلبات المندجة في الطلب الأصلي . لا أثر لها على تقدير قيمة الدعوى متى لم يدر حولها نزاع مستقل . طلب شطب التسجيلات و إلغاء ما ترتب على العقد من آثار . طلب مندمج في الطلب الأصلي بإعلان البيع لصوريته .
١٦٧٢	٣١٢	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ... ..
		١٣ — التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن قيمة الدعوى تزيد على مبلغ ٢٥٠ ج .
		خلو الأوراق من عناصر تقدير قيمة الدعوى على خلاف ما ذكرتها في العقد . عدم قبول التمسك بزيادة هذه القيمة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٧٣	٣١٢	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ... ..
		١٤ — دعوى التزوير الفرعية . تقدير قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية . عدم الاعتداد بقيمة الحق المثبت في الورقة المطعون عليها .
١٦٧٣	٣١٢	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ... ..
سبب الدعوى :		
		١ — إقامة الدعوى بالتعويض عن الخطأ العقدي . غير مانع من بناء الحكم على خطأ تقصيري متى استبان أن المتعاقد الآخر ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً في تنفيذ العقد . انتهاء الحكم إلى أعمال أحكام المسؤولية التقصيرية في حق الطاعنين . القضاء عليهما متضامنين بالتعويض دون إعدار سابق . لا خطأ .
٩٤٢	١٨١	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — اختلاف دعوى التطليق للضرر عن دعوى الطاعة سببا وموضوعا . جواز الاستدلال في بحث الضرر بما تبين من وقائع متصلة به في دعوى الطاعة . علة ذلك .
٦٣٦٦	٢٦٠	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١١/٥/١٩٧٥) ..
		٣ — دعوى الريع على أساس الغصب . القضاء في الدعوى دون بحث منازعة المدعى عليه في الملكية . لا يجوز قوة الأمر المقضى في دعوى تالية بين ذات الخصوم بتثبيت الملكية لخصم شائعة في نفس العقار . علة ذلك .
٦٥٢٤	٢٨٥	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٧٥) ... .. الطلبات في الدعوى : "تكييف الدعوى" .
		١ — طلب العامل إعادته إلى عمله . ماهيته . طلب تعويض بطريق التنفيذ العيني . رفعه طبقا لأوضاع المنصوص عليها في م ٧٥ ق ٦١ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيه عشرة أيام .
١٥	٣٧	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٥) ... .. ٢ — لمحكمة الموضوع حق فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها الوصف القانوني الصحيح . عدم تقيدها في ذلك بتكييف الخصوم .
٦٦١٨	٣٠٣	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥) ... .. "إغفال الفصل في الطلب" . إغفال الحكم الفصل في طلب موضوعي . تدارك ذلك يكون بالرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . م ١٦٣ مرافعات . عدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب .
١١٤٩	٢٢٠	(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٤/٦/١٩٧٥) ... ..
١٢١٢	٢٣١	(والطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٥) ... ..
١٦٦٧	٣١٢	(والطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٥) ... ..



## ” نطاق الطلبات “ .

طلب المستأجر تمكينه من الانتفاع ببقاى العين المؤجرة بحزاء على إخلال المؤجر بضمان التعرض . القضاء له بانقاص الأجرة حال تعذر التنفيذ العمى . م ٢/٢٠٣ مدنى . لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم . هـ ذلك .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٣) ٢٨٨ ... ١٥٣٧

## ” الطلب الاحتياطى والطلب المعارض “ .

٢ — تضمين العامل دعواه طلب أصليا بإلغاء قرار الشركة بإنهاء خدمته وإعادةه إلى عمله ، و طلبا احتياطيا بالتعويض النقدى . تأسيس كل من الطرفين على تعسف الشركة فى إنهاء الخدمة . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى للعامل بطلبه الأصيل . النعى عليها بعدم إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لتفصل فى الطلب الاحتياطى . غير منتج .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢) ١٢٧ ... ٦٤٣

٢ — تقديم مشتري العقار المشفوع فيه المستندات الدالة على سداد ملحقات الثمن . عدم اعتبار ذلك طالبا عارضا يستوجب الفصل فى هذه الملحقات . غاية ذلك .

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ٢٨٤ ... ١٥١٥

## ” تعديل الطلبات “ .

١ — للخصوم تعديل طلباتهم فى مذكراتهم أثناء حيز الدعوى للحكم متى رخصت المحكمة بذلك فى أجل معين واطلع الخصم الآخر عليها .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٧) ٢٠٧ ... ١٠٨٥

القاعدة	المادة	
		٢ - تعديل الخصم لطلباته في المذكرة المقدمة منه أثناء حجز الدعوى للحكم في نهاية الأجل المحدد، تتجاوزا الفترة المحددة له . استلام الخصم الآخر صورة المذكرة وعدم استبعاد المحكمة لها . عدم أداء الرسوم القضائية المستحقة عن هذا التعديل . لا بطلان . اعتداد الحكم المطعون فيه بهذه الطلبات . صحيح . (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٧) ... .. ٢٠٧ ١٠٨٥
		الخصوم في الدعوى :
		١ - ترك الخصومة في الاستئناف بالنسبة لأحد الخصوم . اختصاص بعض المدعى عليهم للحكم في مواجهتهم دون أن توجه إليهم أية طلبات . وقوفهم من الخصومة موقفا سلبيا وعدم الحكم عليهم بشيء . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لهؤلاء الخصوم . حلة ذلك . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١) ... .. ١٤١ ٢٧٠
		٢ - دعوى ثبوت نسب . توجيه الطعن بالنقض فيها إلى المحكوم له باسمه الوارد في شهادة ميلاده وباسمه الذي تسمى به في الدعوى . لا خطأ . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٤/٢) .. ١٤٥ ٧٣٩
		٣ - اختصاص أحد المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف ليصدر الحكم في مواجهته . وقوفه من الخصومة موقفا سلبيا وعدم الحكم عليه بشيء ما . إقامة الطعن على أسباب لاتتعلق به . أثره . عدم قبول اختصاصه في الطعن بالنقض . (الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) ... .. ١٩٣ ١٠١٠
		٤ - قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط دعوى المستأنف عليها بالتقادم . عدم تعرض الحكم في منطوقه

الصفحة	القاعدة	
		للباقى الورثة المحكوم لصالحهم إبتدائيا والذين لم يختصمهم المحكوم عليه فى استئنافه . النعى بأن الحكم قضى بسقوط الدعوى بأكملها . نعى غير صحيح .
١٤٧٧	٢٧٨	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥) ... ..
		٥ — النسب . تعلقه بحق الأم وحق الصغير وبحق الله تعالى . الأم لا تملك إسقاط حق وليدها . اعتبار الصغير ماثلا فى دعوى النسب التى ترفعها الأم أو الغير وإن لم يظهر فى الخصومة باسمه . علة ذلك .
١٧٨٦	٣٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١)
		٦ — القضاء برفض دعوى الزوجة بطلب نفقة زوجية . استناد الحكم إلى انتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق وانقضاء العدة دون بحث المراجعة . لا حجية له فى دعوى نسب الصغير ولا ينفى الفراش الموجب للنسب .
١٧٨٦	٣٣١	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١)
		التدخل فى الدعوى :
		١ — التدخل الخصامى فى دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها . وجوب الفصل فى طلب التدخل قبل القضاء بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه .
٣٦٤	٧٧	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)
		٢ — القضاء بعدم قبول تدخل الخصم هجوميا أمام محكمة أول درجة ، وبعدم قبول تدخله انضماميا فى الاستئناف . أثره . عدم جواز اختصاصه فى الطعن بالنقض .
٣٦٤	٧٧	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)



الصفحة	القاعدة	
		”تدخل النيابة“
		١ - إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة في قضايا القصر - بطلان نسبي . عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة مام محكمة النقض .
٧١٣	١٤٠	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١) ... ..
		٢ - الحكم في موضوع طلب الحجر ورفض ما طلبته النيابة بشأن عرض المطلوب الحجر عليها على الكشف الطبي . لا محل للانحى على الحكم بأن النيابة لم تبد رأيها في الموضوع .
١١٠٣	٢١١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨)
		٣ - النيابة آخر من يتكلم . البطلان لا يلحق الحكم في هذه الحالة إلا إذا طابت الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ذلك .
١١٠٣	٢١١	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨)
		نظر الدعوى :
		١ - الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه . وجوب نظرها في جلسة سرية . المنطق بالحكم . وجوب أن يكون في جلسة علنية .
٣٣١	٧١	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٥) ... ..
		٢ - حضور الخصم الذي يسقط الحق في التمسك بالبطلان . هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره . حضور الخصم في جلسة تالية من تلقاء نفسه أو بناء على ورقة أخرى . لا تسقط حقه في التمسك بالبطلان .
١٠١٧	١٩٤	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) ... ..
		٣ - عدم التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب التأجيل متى تبين لما أن الدعوى مستوفاة .
١٤١٤	٢٦٨	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — حضور الخصم بالجلسة المحددة لنظر الموضوع بعد الفصل في دعوى التزوير . لا مصلحة له في التمسك بالبطلان بدعوى أنه لم يعلن بهذه الجلسة .
١٤١٤	٢٦٨	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) ... .. ”الدفاع في الدعوى“ .
		١ — تضمن الخصم دفاعه الاحتفاظ بالحق في الطعن بالتزوير على السند موضوع الدعوى دون أن يتخذ في ذلك أى إجراء . التفات الحكم عن ذلك الدفاع تأسيسا على أنه غير جدى لعدم اتخاذ طريق الطعن بالتزوير رغم طول أمد الخصومة أمام درجتى التقاضى . لا بطلان . عامة ذلك .
١١٢٤	٢١٥	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..
		٢ — بطلان الحكم لإغفاله وجه دفاع أبداه الخصم . شرطه . أن يكون الدفاع جوهريا ومؤثرا في نتيجة الحكم .
١١٦٤	٢٤١	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٤) ... ..
		٣ — تقديم الخصم مذكرة لمحكمة الموضوع اقتصر فيها على طلب الحكم بانقطاع سير الخصومة لوفاة والده . لا محل للنعى بأنه لم يتمكن من إبداء دفاعه في الموضوع طالما أنه حضر بالجلسة وصرحت له المحكمة بتقديم مذكرة .
١١١٤	٢٦٨	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) ... ..
		٤ — المادة ١٣٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ . القصد منها تمكين الخصم من إبداء دفاعه إذا تنازل محاميه عن التوكيل . لا محل للتحدى بها إذا كان الخصم قد استكمل دفاعه في الدعوى .
١٥٦٦	٢٩٤	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٦) ... ..

المرحلة	القاعدة	
		” تقديم المذكرات والمستندات “ .
		١ — استبعاد المحكمة لمذكرة الخصم المقدمة بعد الأجل المصرح له بتقديمها فيه . لا خطأ .
٦١٠	١٢٢	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جاعة ١٧/٣/١٩٧٥ ) .. ..
		٢ — حجز الدعوى للحكم . قبول محكمة أول درجة لمذكرة المدعى المقدمة بعد الميعاد والمعلنة للخصم الحقيقي في الدعوى . أثره . اعتبار ما ورد بها مطروحا على المحكمة . عدم جواز استبعاد المحكمة الاستئنافية لهذه المذكرة . علة ذلك .
٧١٣	١٤٠	( الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/٤/١٩٧٥ ) .. ..
		٣ — عدم التزام محكمة الموضوع بإبقاء باب المرافعة مفتوحا لتبادل المذكرات طالما أتاحَت الفرصة لذلك قبل حجز الدعوى للحكم . إغفال الحكم الرد على ما يتمسك به الخصم في هذا الصدد . لا قصور .
١١٢٤	٢١٥	( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٥ ) .. ..
		٤ — تقديم الخصم . مذكرة أثناء حجز الدعوى للحكم دون إعلانها للخصم الآخر أو إطلاعه عليها . إغفال الحكم الرد على ما ورد بهذه المذكرة من دفاع . لا قصور . لا يغير من ذلك أن المحكمة أذنت بإيداع المذكرات بمواف الدعوى .
١٣٥٩	٢٥٩	( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ٤/١١/١٩٧٥ ) .. ..
		٥ — قبول المحكمة للمذكرة المقدمة من المستأنف بالجلسة في غياب المستأنف عليه . لا محل للنعي على الحكم في هذا الخصوص طالما أن المذكرة لم تتضمن دفاعا جديدا غير ماورد بصحيفة الاستئناف .
١٤١٤	٢٦٠	( الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٧٥ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ - قبول المحكمة للاستند الذى قدمه الخصم واطلع عليه الخصم الآخر ورده عليه . لا بطلان .
١٧٢٧	٢٢٣	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠) ... ..
		”إعادة الدعوى للمرافعة“ .
		١ - إجابة طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم . من إطلاقات محكمة الموضوع .
١٢٤٧	٢٣٩	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢) ... ..
١٤١٤	٢٦٨	(والطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٨) ... ..
١٦٩٢	٣١٦	(والطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤)
		٢ - رفض المحكمة بأمسباب سائغة طلب إعادة الدعوى للمرافعة لعدم جديته . النعى على حكمه بالإخلال بحق الدفاع . لا محل له .
١٥٦٦	٢٩٤	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥، ١٢/٦) ... ..
		٣ - وجوب إخطار طرفي الخصومة للاتصال بالقضية عند إعادتها للمرافعة . وسيلة الإخطار الإعلان القانوني أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار .
١٤٥٣	٢٧٣	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٣ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)
		٤ - تغيير أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة لأى سبب قبل إجراء المداولة . أثره . وجوب وإعادة الدعوى للمرافعة . تحديد الخصوم طلباتهم أمام هذه الهيئة . كفايتها لصحة الحكم الذى تصدره .
١٤٥٣	٢٧٣	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٣ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)

الصفحة	المادة	
		المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		( أولا ) انقطاع سير الخصومة .
		١ — بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة .
		بطلان نسبي . حضور الخصم الذي شرع الانقطاع لحمايته باعتباره
		خلفا للخصم المتوفى . لا مصلحة له في التمسك بالبطلان لعدم القضاء
		بانقطاع سير الخصومة .
٤١٤	٢٦٨	( الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٧٥ ) ... ..
		٢ — تقديم الخصم مذكرة لمحكمة الموضوع اقتصر فيها على طلب
		الحكم بانقطاع سير الخصومة لوفاء والده . لا محل للنعي بأنه
		لم يتمكن من إبداء دفاعه في الموضوع طالما أنه حضر بالجلسة
		وصرحت له المحكمة بتقديم مذكرة .
٤١٤	٢٦٨	( الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٧٥ ) ... ..
		٣ — بيان مراحل الدعوى في الحكم . المادة ٣٤٩
		من قانون المرافعات السابق . إغفال هذا البيان يربط عليه
		البطلان متى كان ذكره ضروريا للفصل في الدعوى لتعلقه بسير
		الخصومة فيها يثار النزاع بشأنه بين الطرفين . مثال بشأن بيان
		انقطاع سير الخصومة وتعجيلها وضم دعويين .
١٠٦	٣٠	( الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/١/١٩٧٥ ) ... ..
		( ثانيا ) ترك الخصومة .
		١ — إثبات تنازل المدعى عن اختصاص أحد المدعى عليهم
		أمام محكمة الدرجة الأولى . اعتباره خارجا عن الخصومة .
		اختصاصه من بعد في الاستئناف دون أن يقضى له أو عليه بشيء .
		آثره . عدم قبول اختصاصه في الطعن بالنقض .
٢٠٦	٢٨	( الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - دفاع يخالطه واقع لم يسبق التحدى به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة . مثال بشأن ترك الخصومة .
١٦٢٦	٣٠٤	( الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥ ) ... ..
		( ثامنا ) وقف الدعوى .
		١ - دعوى التعويض عن إتلاف سيارة بطريق الخطأ . عدم جواز رفعها للمحكمة الجنائية . وجوب وقفها إذا رفعت للمحكمة المدنية حتى يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة القتل الناشئة عن ذات الخطأ .
٢٣٣	٥٣	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٣/١/١٩٧٥ ) ... ..
		٢ - وقف الدعوى أعمالا لنص المادة ٢٩٣ مرافعات سابق . شرطه . إثارة دفع في مسألة أولية يكون الفصل فيها لازما لتحكم في الدعوى . رفض المحكمة وقف الدعوى استنادا إلى أسباب سائغة . الدعى عليها في هذا الخصوص . لا محل له .
٣٢٣	٧٠	( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٤/٢/١٩٧٥ ) ... ..
		( رابعا ) سقوط الخصومة .
		١ - اعتبار اندعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب في الميعاد القانوني . ترتب ذات الآثار الخاصة بسقوط الخصومة . عدم سقوط الأحكام القطعية ولا الإجراءات السابقة على تلك الأحكام ما لم تكن باطلة في ذاتها .
١٠٤٦	٣٠٨	( الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — فصل الحكم بنسب الخبير في تكييف العلاقة بين طرفي الخصومة . اعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد ذلك . لا يؤثر على ما تضمنه هذا الحكم من قضاء قطعى صار نهائيا لعدم استثنائه في الميعاد .
٦٤٦	٣٠٨	(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٥) ... ..
		أنواع من الدعاوى :
		(أولا ) الدعوى البوابية .
		١ — المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقض فيها . شرطه . الحكم نهائيا بتثبيت ملكية المدعية وإلغاء إجراءات نزع الملكية ومحو القبود والتسجيلات . إقامة الحكم قضاء على شرائها للعمار بعقد مسجل من المدين المنفذ ضده . رفع الدائن من بعد دعواه بطلب عدم نفاذ هذا التصرف في حقه . عدم جواز نظر هذه الدعوى .
٦٩٧	١٣٦	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٧٥) ... ..
		٢ — استيفاء الحوالة لشروط نفاذها في حق المدين أوفى حق الغير . لا يمنع من الطعن عليها بالدعوى البوابية . حلة ذلك . اختلاف موضوع ونطاق كل من الدعويين .
٥٨٠	٢٩٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٧٥) ... ..
		٣ — القرينة القانونية الواردة بالمادة ٢٣٨ مدني . استخلاص علم المتصرف إليه أن التصرف سبب إفسار للمدين . مما تستقل به محكمة الموضوع .
٥٨٠	٢٩٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٧٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الدعوى غير المباشرة .
		وجوب رفع الدعوى غير المباشرة باسم المدين ليكون المحكوم به حقا له ويدخل في عموم أمواله ضمانا لجميع دائنيه . الدعوى التي ترفع باسم الدائن واستعمالا لحق مباشر له ولمصلحته لا لمصلحة مدينه . دعوى مباشرة .
٨٤٤	١٦٥	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩) ... ..
		(ثالثا) دعوى الضمان .
		١ — الضامن وطالب الضمان . لكل منهما حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية . ميعاد الطعن . بدء سريانه في حق الضامن من تاريخ الحكم في طلب الضمان طالما أن الحكم الصادر في الدعوى الأصلية غير قابل للتنفيذ الجبرى قبله .
١٣٥	٣٥	(الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨) ... ..
		٢ — نقض الحكم القاضى بعدم قبول ادعاء مدين محرر السند الإذنى بتزوير التظهير الذى يحمله وبإلزامه بقيمته . أثره . نقض الحكم القاضى بإلزام المظهر المنسوب له التظهير بمقاضى به ضد المدين .
١٣٥	٣٥	(الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨) ... ..
		٣ — دعوى الضمان . إستقلالها عن الدعوى الأصلية . لا تعد دفعاً أو دفاعاً فيها . الاستئناف المرفوع من المدعية في الدعوى الأصلية بانحراج المدعى عليه مدعى الضمان من الدعوى . لا يطرح دعوى الضمان الفرعية على المحكمة الاستئنافية .
٤٤٠	٩٠	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٩) ... ..

القاعدة	الضمان	
		<p>٤ — إتحاد دفاع الضامن في الدعوى الأصلية مع دفاع طالب الضمان . أنه . إعتبار دعوى الضمان مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا ينفصم . نقض الحكم في دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم في الدعوى الأصلية .</p>
١٠٢	١٣٧	<p>(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠) ... ..</p>
		<p>( رابعا ) دعوى الاستحقاق الفرعية .</p>
		<p>١ — دعوى الاستحقاق الفرعية من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ . جواز شمول الحكم القاضي برفضها بالنفاذ المعجل بغير كفالة بحسبانه حكما صادرا لمصلحة طالب التنفيذ . م ٥/٢٩٠ مرافعات . نفاذ هذا الحكم . كفيته .</p>
١٧٥	١٣٤	<p>(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... ..</p>
		<p>٢ — الحكم برفض دعوى الاستحقاق الفرعية والاستمرار في التنفيذ . جواز تنفيذه جبرا رغم استئنائه باعتباره مشمولاً بالنفاذ المعجل . القضاء من بعد برفض طلب وقف إجراءات البيع . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الإجراءات في هذه الخصوص سليمة . لا خطأ .</p>
٦٧٥	١٣٤	<p>(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... ..</p>
		<p>مصروفات الدعوى .</p>
		<p>١ — دعوى صحة التعاقد . استناد الحكم في إلزام البائع بالمصروفات إلى عدم حضوره أمام محكمة أول درجة وإلى نص المادة ١/٣٥٧ مرافعات سابق . لا خطأ . علة ذلك .</p>
٤٧٥	٩٦	<p>(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥) ... ..</p>
		<p>٢ — الإجراءات التي تتخذ أمام محكمة النقض . بما في ذلك المعارضة في تقدير المصروفات . أن تكون بصحيفة تودع قلم الكتاب .</p>
٢٢٦	٢٣٤	<p>(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٩) ... ..</p>



## دفع غير المستحق

١ - الحكم برفض دعوى رب العمل باسترداد ما دفعه للعامل من مكافأة نهاية الخدمة بغير حق . إقامته على انتفاء ركن الغلط فيما قام به المسترد من وفاء والتزامه بما دفعه . لا خطأ .

٣٥٩ ٧٦ (الطنن رقم ٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٨) ... ..

٢ - دعوى استرداد ما دفع بغير حق ، استنادا إلى م ١٨٢ مدني . وجوب إثبات أن الوفاء قد تم قبل زوال سببه . مثال في شأن مكافأة نهاية الخدمة .

٣٥٩ ٧٦ (الطنن رقم ٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٨) ... ..

٣ - نقض الحكم . أثره . استرداد ما كان الخصم قد قبضه أو تسلمه من أموال عن طريق تنفيذ حكم النقض دون حاجة إلى تقاض جديد . شرطه .

٩١٣ ١٧٦ (الطنن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٤) ... ..

٤ - حوالة التعويض المحكوم به . اقتضاء المحال إليه قيمة الحق المحال به . عدم صلاحية الحكم بنقض حكم التعويض أداة للتنفيذ به قبل المحال إليه ابتغاء استرداد ما قبضه من المحكوم عليه .

٩١٣ ١٧٦ (الطنن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٤) ... ..

٥ - رد ما دفع بغير وجه حق . لا محل له إذا كان الموفى بعلم أنه غير ملزم بالوفاء . الاكراه المبطل للوفاء المسوغ للرد . شرطه . تنفيذ حكم قبل إلغائه . عمل مشروع لا يتضمن إكراها على الوفاء .

١٦١٨ ٣٠٣ (الطنن رقم ٤٣٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) ... ..

الصفة	القاعدة	
		٦ — سقوط الحق في استرداد ما دفع بغير وجه حق . مدته . إنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه الدافع بحقه في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم الوفاء بالالتزام أيهما أقصر . م ١٨٧ مدني . (الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥) ... ٣٠٣ ... ٦١٨

## دفع

### الدفع بعدم الدستورية :

		١ — الدفع بعدم دستورية نص م ٩٠ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المساع من التقاضي . غير جدي . على ذلك . نص دستور ١٩٧١ الذي أزال موانع التقاضي . نص مستحدث لا يسحب أثره على نص ألغى قبل صدوره . (الطلب رقم ٦٠ لسنة ٤٤ ق — "رجال القضاء" — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٥) ... ٨ ... ٢٩
		٢ — الانتهاء إلى عدم جواز طعن الطالب في قرار الترقية . أثره . اعتبار الدفع المبدى منه بعدم دستورية نص قانوني . غير منتج . (الطلب رقم ٦٧ لسنة ٤٢ ق — "رجال القضاء" — جلسة ٢٦/٦/١٩١٥) .. ٢٢ ... ٧٨

### الدفع بسبق الفصل :

١ — المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه .  
رفع المطعون ضده الدعوى المطعون في حكمها بطلب محو قيد  
الرهن لسقوطه بسبب عدم التجديد خلال عشر سنوات . عدم  
سبق إثارة هذه المسألة في دعوى المطعون ضده تثبيت ملكيته  
للأطيان المرهونة أو دعوى الطائنين بأحقيتهما في حبس تلك  
الأطيان دفعا للتعرض لهما في حيازتهما . القضاء

الصفحة	تقاعده	
		<p>برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .</p> <p>لا خطأ .</p>
٧٤٩	١٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢) ... ..</p> <p>٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .</p> <p>متعلق بالنظام العام . م ١١٦ مرافعات . سريان هذا الحكم على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل بذلك القانون .</p>
١٠٦٢	٢٠٢	<p>(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..</p> <p>الدفع بعدم القبول :</p> <p>١ - تحويل محافظ التأمينات العامة ومحفظة تأمينات الحياة من شركة الادخار للتأمين إلى أخرى وفقا لأحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ . اثره . القضاء برفض الدفع بعدم القبول المبدى من الشركة الداعية للشركة الأولى بشأن وثيقة تأمين شملها التحويل لرفعها على غير ذى صفة . خطأ .</p>
٢٠٦	٤٨	<p>(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩) ... ..</p> <p>٢ - رفض دفع مصلحة الضرائب بعدم قبول طعن أحد الورثة أمام اللجنة لفوات الميعاد . عدم تضمين صحيفة استئناف مصلحة الضرائب شيئا عن الدفع المذكور . اثره عدم اعتباره مطروحا على محكمة الاستئناف .</p>
٦٠٣	١٢١	<p>(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٦) ... ..</p> <p>٣ - طلب القاضى تخفيض المبلغ المستحق - نظير ضم مدة اشتغاله بالمحاماة إلى معاشه - إلى النصف . ق ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>توجيه الطلب إلى كل من وزيرى العدل والخزانة ومدير هيئته</p>



الصفحة	المادة	
		التأمين والمعاشات . الدفع بعدم القبول بالنسبة لمن عدا هذا الأخير . غير صحيح .
٣٢	٩	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٢) ..
		٤ — الحكم برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى وسماعها .
		عدم جواز الطعن فيه على استقلال . استئناف هذا الحكم مع
		الحكم الصادر في الموضوع . القضاء بعدم سماع الدعوى . لا يعد
		صادرا على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي . صدوره
		من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . الطعن فيه بالنقض غير جائز .
١٥٥٨	٢٩٢	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٦) ... ..
		الدفع بالإحالة :
		التسك بسقوط الحق في الدفع بالإحالة للارتباط . وجوب
		ابداؤه أمام المحكمة التي أبدى أمامها الدفع دون المحكمة المحال إليها
		وقبل صدور الحكم بالإحالة . صيرورة هذا الحكم نهائيا . مانع
		من التمسك بالسقوط أمام المحكمة المحال إليها .
١٦٤٠	٣٠٧	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..
		مسائل متنوعة :
		١ — الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا .
		غير منه للخصومة كلا أو بعضا . عدم جوار الطعن فيه إلا مع
		الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . ٣٧٨ مرافعات سابق .
		(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٥) ... ..
٣٨٩	٨٠	٢ — الخصومة لاتعقد إلا بين أشخاص موجودين
		على قيد الحياة . تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم المحضرين
		بعد وفاة المستأنف عليه . أثره . عدم انعقاد الخصومة

الصفحة	المادة	
		في الاستئناف . الدفع بذلك ليس من الدفوع التي تسقط بعدم إبدائها قبل التكلم في الموضوع .
٥٨٦	١١٧	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٥) ... ..
		٣ — إشهار الوفاة والوراثة . له حجيته مالم يصدر حكم على خلافه . لذوى الشأن طلب بطلانه سواء في صورة دفع أو إقامة دعوى مبتدأة .
٨٦٠	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥)
		٤ — الدفع بنزول الشفيع عن حقه في الشفعة . وجوب أن يبدى في صيغة صريحة جازمة . مجرد عرض العقار المشفوع فيه على الشفيع قبل بيعه وعدم قبوله شراءه . لا يعد نزولا عن حقه في الأخذ بالشفعة .
٦٤٨٢	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٥) ... ..
		٥ — الدفع بسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة . ماهيته . الحكم برفض هذا الدفع . حكم صادر في الموضوع . جواز الطعن فيه على استقلال م ٣٧٨ مرافعات سابق . عدم الطعن عليه في الميعاد القانوني . إعتبار هذا القضاء حائزا قوة الأمر المقضى .
٦٤٨٢	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٥) ... ..

( ر ) -

## رسوم . ربع

## رسوم

الرسوم القضائية :

١ - المنازعة في تقدير أرباح الممول في عدة سنوات . وجوب تقدير الرسم عن كل سنة على حدة . استثناء حالة تطبيق قاعدة الربط الحكي . وجوب تقدير الرسم بحسب قيمة الأرباح المتنازع عليها في سنة القياس دون السنوات المقيسة .

( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٦ ) ... ٥٦ ٢٤٩

٢ - الدعاوى المتعلقة بتقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب . معلومة القيمة . وجوب تقدير الرسم على أساس الأرباح المتنازع عليها تقدير هذه الأرباح بالفرق بين ما قصت به لجنة الطعن وما انتهى إليه الحكم الاستثنائي . عدم تعارض ذلك مع تقدير المصاريف الاستثنائية تقديرا مستقلا .

( الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦ ) ... ١٣ ٦٦٥

٣ - النعي بأن أمر تقدير المصروفات يزيد على مجموع الرسوم المستحقة عن درجتي التقاضي . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦ ) ... ١٣١ ٦٦٥



الصفحة	العمدة	
		٤ — تقدير قيمة العقارات المبنية في دعوى نسب والاستحقاق في تركة كأساس لتقدير الرسوم القضائية . كيفيته . وجوب الرجوع في ذلك إلى قانون الرسوم القضائية ، دون القانون الخاص بفرض رسم الأيلولة على الزكات . ( الطعن رقم ١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ )
١١٠٠	٢١٠	...
		٥ — رسوم الدعوى الاستئنافية . تسويتها على أساس قيمة الحق الذي سبق القضاء به ابتدائيا وتكرر القضاء به في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف . ( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٩ )
١٢٢٦	٢٣٤	...
		٦ — الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة . الدعوى المرفوعة لإقامة الدليل على أداء العوض تطبيقا للمادة ٢/٢٤ مكررا ( ٤ ) من القانون ٦٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإرادة . معلومة القيمة . وجوب تقدير قيمتها بقيمة المثل محل التصرف . ( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩ )
١١١٩	٢	...
		٧ — نص المادة ٢١ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ معدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تسوية رسوم الدعاوى المقدرة القيمة . انطباقه على تسوية رسوم الدعوى عن درجتى التقاضى . لا محل لقصر تطبيقه على تسوية رسوم الاستئناف دون رسوم الدعوى الابتدائية . ( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩ )
١١١٩	٢١٢	...
		رسوم الإنتاج :
		التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول . هو عقوبة تعويضية . الاحتصاص بتوقيعها للمحاكم الجنائية . ( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ )
١٣٠١	٢٤٩	...

الصفحة	القاعدة	
		عوائد الرصيف :
		عوائد الرصيف على البضائع المفرغة في الموانئ المصرية بحرية أو جوية . احتسابها على أساس عشر قيمة رسم الوارد . هذا الرسم يدخل فيه الرسم النوعي والرسم القيمي والرسم القيمي الإضافي .
٨١٤	١٥٩	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٢) ... ..
		ربيع
		١ — ضمان البائع للمشتري إغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الربيع . اعتباره كفالة من المشتري لصفة في المبيع . التزام البائع بالضمان عند تخلف هذه الصفة .
٩٣٤٥	٢٤٧	(الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨) ... ..
		٢ — دعوى الربيع على أساس الغصب . القضاء في الدعوى دون بحث منازعة المدعى عليه في الملكية . لا يحوز قوة الأمر المقضى في دعوى تالية بين ذات الخصوم بتثبيت الملكية لخصمه شائعة في نفس العقار . علة ذلك .
١٥٢٤	٢٨٥	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٠٧) ... ..
		٣ — نفقة الصغير إذا كان ذامال حاضراً . تقع في ماله ولا تجب على أبيه . إغفال الحكم المطعون فيه الرد على دفع الطاعن بأن ما كان ينفقه على أولاده المطعون ضدهم يزيد على ما كان يغله العقار المملوك لهم الذي يطالبونه بريعه . إغفاله أيضاً بحث دفاعه بأنه قام بإصلاحات وإنشاءات بذلك العقار . قصور .
١٧٥٣	٣٢٧	(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..

الصفحة	المادة	
		(س)
		سيرة
١٢٤	٣٣	١ - السمسار وكيل مكلف بالتوسط لإتمام صفقة بأجر يستحق له بمقتضى اتفاق صريح أو ضمني عند إبرام الصفقة . (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٧ ... ..)
١٢٤	٣٣	٢ - تقدير أجر السمسار في حالة عدم الاتفاق . عناصره . أهمية العمل وما يقتضيه من جهد جرى عليه العرف . (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٧ ... ..)
١٢٤	٣٣	٣ - عدم جواز الجمع بين المحاماة والاشتغال بالتجارة . مخالفة ذلك . أثره . توقيع الجزاءات التأديبية على المحامي . المسادتان ١٩ و ٥٣ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . لا يمنع ذلك من المطالبة بأجره إذا ما باشر إحدى عمليات السيرة . (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٧ ... ..)
١٠٨٥	٢٠٧	٤ - تعديل الخصم لطلبائه في المذكرة المقدمة منه أثناء حجز الدعوى للحكم في نهاية الأجل المحدد متجاوزا الفترة المحددة له . استلام الخصم الآخر صورة المذكرة وعدم استبعاد المحكمة لها . عدم أداء الرسوم القضائية المستحقة عن هذا التعديل . لا بطلان . اعتداد الحكم المطعون فيه بهذه الطلبات . صحيح . (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٧ ... ..)



## ( ش )

شركات . شفعة . شهر عقارى . شيوع

## شركات

( أولا ) الشركات المساهمة .

١ — تحقيق الشركة المساهمة أرباحا خلال فترة التأميم النصفى . عدم صدور قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بالمصادقة على توزيع هذه الأرباح قبل تأميم الشركة كليا . ذلك لا يمنع المساهم من اللجوء إلى القضاء للمطالبة بنصيبه في تلك الأرباح . علة ذلك .

( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٩ ) ... ١٢٦ ٦٣٧

٢ — التأميم وفقا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . لا يرد إلا على رؤوس أموال المنشآت دون الأرباح التي حققها قبل التأميم . تأميم منشأة المطعون ضده تأمينا نصفيا ثم كليا بعد ذلك . عدم ورود هذا التأميم على الأرباح التي حققها خلال فترة التأميم النصفى . حق المطعون ضده — وقد صار بالتأميم النصفى شريكا مساهما بحق النصف في المنشأة — في الحصول على نصيبه في الأرباح المذكورة .

( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٩ ) ... ١٢٦ ٦٣٧

٣ — القيود الواردة بالمادة ٢٤ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بق ١١٤ لسنة ١٩٥٨ سرياتها على ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم هذه دون مديري الشركة . عضو مجلس الإدارة الذى يجمع بين هذه الصفة وعمل المدير . خضوعه للقيود سالفة الذكر بصفته الأولى دون الأخيرة .

( الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧ ) ... ٣١٨ ١٧٠٤

## (ثانياً) شركات التضامن.

١ - تقديم الطعن من مدير شركة التضامن إلى لجنة الطعن الضريبي . شمول المصحفة الطعن في الربط الموجه إلى كل من الشركاء المتضامنين . استظهار الحكم المطعون فيه نيابة مدير الشركة عن الشركاء في الطعن . لا خطأ .

٥٣١

٣٤

(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٨) ... ..

٢ - للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها . آثار ذلك . ليس للشريك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الربح أو نصيب في رأس المال عند التصفية . ضمان الشركة الوفاء بدين على أحد الشركاء من مستحقاته لديها . القضاء بالزعماء بالدين المضمون دون التحقق من أن للمدين رصيداً مستحقاً لديها . خطأ وقصور .

٣٣٧

٧٢

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٥) ... ..

٣ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . القضاء ببراءة الطاعن من اتهامه مع آخرين بأنهم لم يعرضوا للبيع على وزارة المالية ما دخل في ملكيتهم وحيازتهم من نقد أجنبي . استناد الحكم إلى نفي صفة الشريك عنه في شركة التضامن . لزوم ذلك للفصل في الدعوى الجنائية . أثره . وجوب تقييد المحكمة المدنية بنفي صفة الشريك عن الطاعن .

٤٠٩

٨٥

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٨) ... ..

٤ - الربط الحكمي طبقاً للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . قصر تطبيقه على الممولين من الأفراد دون الشركات بأنواعها . شركات الواقع . اعتبارها من شركات التضامن . عدم خضوع أرباح الشركات لأحكامه .

١٣٨٥

٢٦٢

(الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية . عدم مسئوليته شخصيا عن الضرائب المستحقة على باقي الشركاء المتضامين أو حصة التوصية . م ٣٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وجوب أعمال هذا النص ولو تعارض مع أى نص آخر ورد في القانون المدني أو قانون التجارة .
١٤٥٨	٢٧٤	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٠) ... ..
		٦ - شركة التضامن . استقلال شخصيتها عن أشخاص الشركاء فيها . أثر ذلك . خروج حصة الشريك فيها عن ملكه ودخولها في ملكيتها . عدم جواز الحجز على أموالها من دائن الشريك .
١٥٨٠	٢٩٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٨) ... ..
(ثالثا) شركات التوصية .		
		١ - نقض الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بتقدير أرباح الشركاء المتضامين . امتداد أثره إلى قضاء ذلك الحكم بالنسبة لتقدير أرباح الشريك الموصى . علة ذلك .
١٩٦	٤٦	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩) ... ..
		٢ - اعراض مدير شركة التوصية على تقدير أرباحها أمام لجنة الطعن . قبول اللجنة للطعن شكلا وتخفيض الأرباح الشركاء . طعن الشركاء ومصلحة الضرائب في قرار اللجنة . عدم طرح أمر الصفة على المحكمة . قبول الدفع المبدى في الاستئناف لأول مرة بعدم قبول الطعن من الشركاء المتضامين أمام لجنة الطعن . خطأ .
١٩٦	٤٦	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩) ... ..



## (رابعاً) شركات المحاصة .

١ — تأميم المصانع دون شركة المحاصة القائمة على استغلالها .  
انتهاء الحكم إلى انقضاء عقد الشركة واستحقاق الشريك لحصته  
فيها . تقدير كفاية الحصص اللازمة لاستمرار الشركة . من  
مسائل الواقع .

٧٥٥ ١٤٨ ... (الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧)

٢ — الشريك المستتر في شركات المحاصة . عدم خضوعه  
للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

١٠٢٧ ١٩٦ ... (الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١)

## (خامساً) شركات القطاع العام .

١ — تأميم بعض الشركات والمنشآت بمقتضى ق ١١٧  
لسنة ١٩٦١ . مؤداه . عدم انقضاء المشروع المؤمم واحتفاظه  
بشخصيته المعنوية . مسئوليته كاملة عن جميع التزاماته السابقة  
على التأميم . لا يغير من ذلك أيلولة أسهم الشركات المساهمة  
أو حصص رأسمال الشركات ذات المسئولية المحدودة إلى الدولة  
مع تحديد مسئوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود ما آل إليها  
من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم .

٢٥٧ ٥٨ ... (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧)

٢ — القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعيين تربيحي اليكليات  
والمعاهد العليا النظرية ، وتسوية حالتهم على الدرجة  
السادسة . عدم انطباقه على العاملين بالشركات التابعة  
للتؤسسات العامة .

٤٥٢ ٩٢ ... (الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		٣ — سلوك الشركة مراحل التقييم والتسكين وفقا للمادتين ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وضعها للعامل في الوظيفة التي استوفى شروطها المقررة في التقييم ونقله من الوظيفة السابقة لعدم استيفائه شروط تشغيلها مع عدم المساس براتبه . لا خطأ .
٥١١	١٠٣	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١) ... ..
		٤ — نص م ٥٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . انصرافه إلى جواز تنحية أعضاء مجلس إدارة الشركة . عدم وروده على انتهاء خدمتهم ببلوغهم من التقاعد .
٦٤٢	١٢٧	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢) ... ..
		٥ — رأى مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وفقا للمادة ٢/٩١ منها . عدم التزام الجهة المالية باتباعه .
٦٤٣	١٢٧	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢) ... ..
		٦ — المنحة التي صرفتها الشركات للعاملين بها . ضم متوسطها إلى الأجر . كيفية احتسابها . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لا عبرة بتعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الخصوص .
٩٥٣	١٨٣	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٠) ... ..
		٧ — ترقية العاملين بالقطاع العام . أفضلية ضابط الاحتياط عند التعيين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط . مريان ذلك على المؤسسات والشركات والهيئات الأخرى . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ ، ق ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .
٩٥٩	١٨٤	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٨ — لسكين العاملين بشركات القطاع العام للأنحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . نقل العامل من شركة لآخرى . تسوية حالته على الوظيفة التي كان يشغلها بشركته الأصلية في ١٩٦٤/٦/٣٠ . مناطه . توافر شروط شغل هذه الوظيفة لديه وفقا للقواعد المحددة بجداول الشركة المنقول إليها .
١٦٣٦	٣ ٦	(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠) ... ..
		٩ — نقل العامل من شركة إلى أخرى . شرطه . أن يتم النقل في المستوى الوظيفي ذاته . م ١/٢٨ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استخلاص الحكم في حدود سلطته الموضوعية أن نقل العامل لا ينطوي على حزاء تأديبي وأن الوظيفة التي نقل إليها تعلو في مستواها عن نظيرتها بالشركة المنقول منها . لاخطا .
١٦٣٦	٣٠٦	(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠) ... ..
		١٠ — الحكم بالزام شركة المطاحن والمخابز بالتعويض عن وفاة عامل بأحد المخابز . استناد الحكم إلى أن الشركة أنشئت بالقرار الجمهوري ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ وأن استيلاء المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز على المخبز المذكور لا يمنع من مسئولية الشركة لأن المؤسسة لا تباشر نشاطها إلا من خلال الشركات . عدم التحقق من أن الشركة كان لها كيان قانوني وقت الحادث مع أن القرار الجمهوري المذكور لا يكفي لإثبات ذلك . للمؤسسة أن تباشر النشاط بنفسها . م ٢ ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .
١٦٦٧	٣١١	(الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) ... ..
		١١ — إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا



الصفحة	القاعدة	
		لدى المحاكم أو الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . شركات القطاع العام ليست كذلك . توقيع إدارة قضايا الحكومة على صحيفة الطعن المرفوع منها . أثره . بطلان الطعن .
٩٠١	١٧٣	( الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ ) ... ..
٩٣٠	١٧٩	( والطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٧ ) ... ..
١٧٤٢	٣٢٥	( والطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) ... ..

١٢ — إدارة قضايا الحكومة . عدم نيابتها عن شركات القطاع العام أمام المحاكم . توقيعها على صحيفة الطعن بالنقض المرفوع من هذه الشركات . أثره بطلان الطعن . عدم جواز الاحتجاج بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لرفع الطعن قبل العمل بأحكامه .

٩٣٠	١٧٩	( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٧ ) ... ..
١٧٤٢	٣٢٥	( والطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) ... ..

### شفعة

١ — شراء الطاعنين للأطيان المشفوعة بموجب عقدين مستقلين صادرين من بائعين مختلفين . أثره . ثبوت الحق في الشفعة لكل عقد منهما على استقلال . الدعوى بطلب أخذ تلك الأطيان بالشفعة . إعتبارها منتظمة لدعويين مستقلتين ومختلفتين . وجوب تقدير قيمة الدعوى بصحة كل عقد على حدة وتحديد الاختصاص على هذا الأساس .

١١٣٧	٢١٨	( الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١ ) ... ..
------	-----	--

الصفحة	القاعدة	
١٢٠١	٢٢٩	<p>٢ — قاعدة عدم جواز تجزئة الشفعة . معناها . طلب الشفيعين أحقيتهما في أخذ كل المساحة المباعة بالشفعة . تضمنين إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة أو صحيفة الدعوى مائشبر إلى اقتسام الشفيعين للعقار المبيع على نحو معين . لا أثر له .</p> <p>(الطنن رقم ٧٥١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٥) ... ..</p>
١٢٠١	٢٢٩	<p>٣ — الأخذ بالشفعة من المشتري الثاني في حكم المادة ٩٣٨ مدني . شرطه . ألا يكون البيع الثاني وصوريا . حق الشفيع في إثبات صورية ذلك البيع بكافة طرق الإثبات . ثبوت هذه الصورية . أثره . الاعتداد بالبيع الأول دون الثاني في الشفعة .</p> <p>(الطنن رقم ٧٥١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٥) ... ..</p>
١٢١٦	٢٣٢	<p>٤ — بيع البناء على سبيل الفرار استقلالاً عن الأرض هو بيع عقار . للشريك المشتاع في البناء أخذ الحصص المبيعة فيه بالشفعة . القضاء بعدم قبول دعوى الشفعة استناداً إلى أن البناء مملوك لصاحب الأرض طبقاً لأحكام الالتصاق رغم إقرار الأخير بملكية الشركاء للبناء في عقد الاتفاق المبرم بينهما . خطأ في القانون .</p> <p>(الطنن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٥) ... ..</p>
١٤٨٢	٢٧٩	<p>٥ — طلب الشفيع أخذ باقي الصفقة بالشفعة قابلاً لعدم تجزئتها رغم إمكان ذلك دفماً للضرر الذي شكا منه المشترون من تجزئة الصفقة عليهم . لا يعتد طلباً جديداً للشفعة لم تتوافر شروطه ومواعيده . القضاء للشفيع بطلبه إعمالاً لأثر التراضي الذي تم بين الطرفين . لا خطأ .</p> <p>(الطنن رقم ٥٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٥) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الدفع بنزول الشفيع من حقه في الشفعة . وجوب أن يبدى في صيغة صريحة جازمة . مجرد عرض العقار المشفوع فيه على الشفيع قبل بيعه وعدم قبوله شراؤه . لا يعد نزولا من حقه في الأخذ بالشفعة .
١٤٨٢	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦) ... ..
		٧ — الدفع بسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة . ماهيته . الحكم برفض هذا الدفع . حكم صادر في الموضوع . جواز الطعن فيه على استقلال م ٣٧٨ مرافعات سابق . عدم الطعن عليه في الميعاد القانوني . إعتبار هذا القضاء حائزا قوة الأمر المقضى .
١٤٨٢	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦) ... ..
		٨ — القضاء بعدم اعتبار الطاعنة شريكة على الشيوع في العقار المشفوع فيه . استناده في ذلك إلى أن تسجيل الحكم بصحة العقد الصادر إليها لاحق لعقد البيع سبب الشفعة . لا خطأ .
١٥١٥	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ... ..
		٩ — صورية الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه . للشفيع حسن النية باعتباره من الغير الأخذ بالعقد الظاهر .
١٥١٥	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٧) ... ..
		١٠ — تقديم مشتري العقار المشفوع فيه المستندات الدالة على سداد ملحقات الثمن . عدم اعتبار ذلك طلبا عارضا يستوجب الفصل في هذه الملحقات . علة ذلك .
١٥١٥	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ... ..
		١١ — بحث توافق حسن النية لدى الشفيع وعدم علمه بصورية الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه . من مسائل الواقع . لارقابة على محكمة الموضوع في تقديرها لذلك متى كان استخلاصها سائغا .
١٥١٥	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٢ — الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفى البيع سبب الشفعة . عدم الاحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر متى كان حسن النية . (الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ... ..
١٥١٥	٢٨٤	
<b>شهر عقارى</b>		
		١ — القسمة غير المسجلة . أثرها . اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية على الغير إلا إذا سجلت القسمة . (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٣٠) ... ..
٣٠١	٦٥	
		٢ — الغير فى حكم المادة ١٠ من قانون الشهر العقارى . تعريفه . عدم اعتبار من تلقى حقا مفرزا من أحد الشركاء غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . ليس له أن يطلب الحكم بصححة عقد البيع بالنسبة للجزء المفرز الذى اشتراه طالما أنه لم يقع فى نصيب البائع له بموجب القسمة . (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٣٠) ... ..
٣٠١	٦٥	
		٣ — شكل العقد . خضوعه لقانون البلد المبرم فيه . عقد الوكالة فى الخارج . عدم جواز التحدى بأحكام قانون الشهر العقارى ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . (الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) ... ..
٣٦٤	٧٧	

## شيوخ

		١ — القسمة غير المسجلة . أثرها . اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية على الغير إلا إذا سجلت القسمة . (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٣٠) ... ..
٣٠١	٦٥	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الغير في حكم المادة ١٠ من قانون الشهر العقاري . تعريفه . عدم اعتبار من تلقى حقا مفرزا من أحد الشركاء غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . ليس له أن يطلب الحكم بصححة عقد البيع بالنسبة للجزء المفروز الذي اشتراه طالما أنه لم يقع في نصيب البائع له بموجب القسمة . (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٣٠) ... .. ٦٥ ٣٠١
		٣ — القسمة الفعلية للمال الشائع . صورتها . تصرف كل من الشركاء في جزء مفروز من المال الشائع يعادل حصته . اعتبار نصيب كل منهم هو هذا الجزء الذي تصرف فيه . المتقاسم يعد مالكا وحده للحصة المفروزة من وقت أن تملك في الشيوخ . (الطعن رقم ١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥) ... .. ٩٧ ٤٧٨
		٤ — تصرف الشريك في قدر شائع يزيد على حصته . عدم نفاذه في حق باقي الشركاء بالنسبة للقدر الزائد . لهم الحق في طلب تثبيت ملكيتهم وعدم نفاذ هذا التصرف في القدر الزائد دون انتظار نتيجة القسمة . (الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١١) ... .. ٢٦٣ ١٣٨٨
		٥ — القضاء بعدم اعتبار الطاعنة شريكة على الشيوخ في العقار المشفوع فيه . استناده في ذلك إلى أن تسجيل الحكم بصحة العقد الصادر إليها لاحق لعقد البيع سبب الشفعة . لا خطأ . (الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ... .. ٢٨٤ ١٥١٥
		٦ — المشتري لحصة شائعة في عقار بعقد مسجل . هو صاحب الشان في القسمة التي تجرى لهذا العقار . إجراء القسمة مع الشريك البائع لنصيبه . أثره . عدم جواز الاحتجاج بهذه القسمة على المشتري الذي سجل عقده قبل تسجيل حكم القسمة . (الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ... .. ٣١٣ ١٦٧٨

الصفحة القائمة

( ص )

صورىة . صلح

صورىة

١ - لدائى المتعاقدين والخلف الخاص حق التمسك بالعقد الصورى متى كانوا حسنى النية . م ١/٢٤٤ مدنى . تحديد وقت ثبوت حسن النية . العبرة فيه بوقت التعامل ونشوء الالتزام . علة ذلك .

٢٥٣ ٥٧ ... (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٦ ) ...

٢ - احتفاظ الواهب بحصة فى الانتفاع بالمال الموهوب مدى حياته . عدم تعارضه مع تجيز التصرف .

١٣١٤ ٢٥٠ ... (الطن رقم ١٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ ) ...

٣ - إقامة الحكم قضاءه بعدم صورىة التصرفات الصادرة من مورثة الطاعنين للطعون عليهم على أقوال الشهود وقرائن الأحوال المستخلصة من وقائع الدعوى . كفاية هذه الأدلة والقرائن لحمل تلك النتيجة . التفات الحكم عن الإيصالات المقدمة من الطاعنين والدالة على استلام المطعون عليه الإجر عن بعض الأعيان الموهوبة بصفته وكىلا عن الواهبة . لا خطأ .

١٣١٤ ٢٥٠ ... (الطن رقم ١٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ ) ...

٤ - توقيع الوارث على عقد البيع الصادر من مورثه . لا يحول دون طعنه فى العقد بالصورىة . علة ذلك . عدم الاعتداد بإجازة الوارث لتصرف مورثه إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث .

١٣١٤ ٢٦٤ ... (الطن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١١ ) ...



الصفحة	القاعدة	
١٥١٥	٢٨٤	٥ - الشفيع يعبر من الغير بالنسبة لطرفى البيع سبب الشفعة . عدم الاحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر متى كان حسن النية . (الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ... ..
١٥١٥	٢٨٤	٦ - صورىة الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه . للشفيع حسن النية باعتباره من الغير الأخذ بالعقد الظاهر . (الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ... ..
١٦٠٠	٣٠٠	٧ - الصورىة المطلقة فى العقود . اختلافها عن بطلان التصرف الصادر من المدين قبل إشهار إفلاسه المنصوص عليه فى المادة ٢٢٨ من قانون التجارة . رفض الدفع بصورىة العقد والقضاء بعدم نفاذ هذا التصرف فى حق الدائنين . لاتناقض . (الطن رقم ٨٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٩) ... ..
إثبات الصورىة :		
١٢٠١	٢٢٩	١ - إستقلال محكمة الموضوع باستخلاص الصورىة من أدلتها مادام الاستخلاص سائغا . المنازعة فى ذلك . جدل موضوعى . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٧٥١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ... ..
١٢٠١	٢٢٩	٢ - الأخذ بالشفعة من المشتري الثانى فى حكم المادة ٩٣٨ مدنى . شرطه . ألا يكون البيع الثانى صورىا . حق الشفيع فى إثبات صورىة ذلك البيع بكافة طرق الإثبات . ثبوت هذه الصورىة . أثره . الاعتداد بالبيع الأول - دون الثانى - فى الشفعة . (الطن رقم ٧٥١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ... ..
١٢٠١	٢٢٩	٣ - صدور التصرف من المورث إلى غير وارث . عدم انطباق المادة ٩١٧ مدنى . للوارث الذى يطعن على التصرف بأنه وصية إثبات احتفاظ المورث بمجازة العين المتصرف فيها

الصفحة	القاعدة	
		وبحقه في الانتفاع بها كقربنة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضي .
١٣١٤	٢٥٠	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ... ..
		٤ — الطعن من الوارث على عقد البيع الصادر من المورث بأنه يخفى وصيه . هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . عبء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز عن إثبات الصورية .
١٣١٤	٢٥٠	(الطن رقم ١٥٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ... ..
		صلح
		١ — التدخل الخصامي في دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها . وجوب الفصل في طلب التدخل قبل القضاء بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه .
٣٦٤	٧٧	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)
		٢ — قضاء محكمة أول درجة بالحق عقد الصلح محضر الجلسة وبعدهم قبول طلب التدخل . استنفاد ولايتها في النزاع . القضاء بالغاء الحكم استئنافاً وقبول التدخل . وجوب المضي في نظر موضوع التدخل . علة ذلك .
٣٦٤	٧٧	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)
		٣ — الوكالة بالخصومة . نطاقها . الصلح بغير تفويض خاص يذكر بلفظه في التوكيل . غير جائز .
٣٧٨	٧٨	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)
		٤ — مشول الزوجين بشخصهما أمام المحكمة في دعوى التطلق . غير واجب . ثبوت عجز المحكمة عن الإصلاح بين

الصفحة	القاعدة	
		الزوجين . يكفي فيه حضور الوكيلين المفوضين بالصلح عنهما ورفض أحدهما للصلح .
٣٧٨	٧٨	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)
		٥ — نزول الزوجة عن حقوقها إزاء اقرارها برفض بكارتها قبل الزواج . القول بطلانه استنادا للمادة ٥٥١ مدني . لا محل له .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)
		٦ — الفسخ يرد على الصلح كما يرد على سائر العقود الملزمة للجانبيين . جواز طلب الفسخ مع التعويض إن كان له محل ، إذا ما أخل أحد المتصلحين بالتزاماته .
١٧٣٥	٣٢٤	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠)

(ض)

ضرائب

(أولا) ضريبة رؤوس الأموال المنقولة .

نتائج السندات والقروض . خضوعه للضريبة على القيم  
المنقولة . شرطه . الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة . توزيع  
الفائدة بوضعها تحت تصرف الممول .

(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..

١٢٩٧

٢٤٧

(ثانيا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

١ — نقص قضاء الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بتقدير  
أرباح الشركاء المتضامنين . امتداد أثره إلى قضاء ذلك الحكم



الصفحة	المرادف	
		بالنسبة لتقدير أرباح الشريك الموصى ولولم يذكر أسبابا خاصة لطعنه . علة ذلك .
١٩٦	٤٦	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٩) ... ..
		٢ — عملية تقسيم الأراضي وبيعها . خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية . شرطه . عدم لزوم توافر الاعتياد أو الاحتراف في هذا العمل . علة ذلك .
٢٢٢	٥١	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) ... ..
		٣ — تأجير الوحدات السكنية المفروشة قبل صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن والقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ المعدل للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، طالما أنه غير مصحوب بأعمال قصد بها خدمة غرض تجارى . غلة ذلك .
٩٢٦	١٧٨	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٧) ... ..
		٤ — الشريك المستتر في شركات المحاصة . عدم خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
١٠٢٧	١٩٦	(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		٥ — الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية . عدم مسئوليته شخصيا عن الضرائب المستحقة على باقي الشركاء المتضامنين أو حصة التوصية . م ٣٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وجوب اعمال هذا النص ولو تعارض مع أى نص آخر ورد في القانون المدنى أو قانون التجارة .
١٤٥٨	٢٧٤	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٠) ... ..
		”توقف المنشأة“ .
		وجوب قيام الممول بالتبليغ عن توقفه عن العمل وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة خلال ٦٠ يوما من بدء التوقف .

الصفحة	القاعدة	
		إغفال ذلك. أثره. التزامه بأداء الضريبة عن سنة كاملة. لا يغير من ذلك علم مصلحة الضرائب بالتوقف أو ثبوت حصصه—وله بوجه جازم.
٤٩٥	٩٩	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦) ... .. «الربط الحكيم».
		١ — إخطار الممول بتقدير أرباحه في سنة الأساس قبل العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧. أثره. وجوب تطبيق أحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن الربط الحكيم.
٤٦٩	٩٥	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣) ... .. ٢ — زيادة الأرباح في السنة المقيسة زيادة جوهرية عما كانت عليه في سنة الأساس. وجوب ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية. ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨.
٤٦٩	٩٥	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣) ... .. ٣ — سنة القياس. وجوب أن تكون سنة ضريبة كاملة. بدء الممول نشاطه أو استئنافه له خلال السنة. وجوب اتخاذ أرباح السنة اللاحقة أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية.
٤٦٩	٩٥	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣) ... .. ٤ — فواعد الربط الحكيم. ق ٢ لسنة ١٩٥٨. شروطها. واجب الإخطار الذي فرضه القانون على مصلحة الضرائب عند وجود زيادة جوهرية في السنة المقيسة. مناطه.
٧٩٥	١٥٥	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١٣) ... .. ٥ — تقدير أرباح الممول التجارية في سنة ١٩٥٥ بما يزيد عن خمسمائة جنيه. أثره. عدم حاجة المصلحة إلى أعمال الربط الحكيم بما في ذلك واجب الإخطار بوجود زيادة جوهرية في أرباح

الصفحة	القاعدة	
		السنتين التاليتين . نزول لجنة الطعن بهذا التقدير إلى ما لا يجاوز هذا المبلغ . لا أثر له .
٧٩٥	١٥٥	( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٥ ) ... ..
		٦ — تحديد مصلحة الضرائب لأرباح الممول في سنة الأساس وإخطاره بها قبل العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ وعدم صيرورة الربط في السنوات المقيسة نهائيا . أثره . وجوب تطبيق القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ .
٨٣١	١٦٢	( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٧/٤/١٩٧٥ ) ... ..
		٧ — ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية وفقا للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . شرطه . أن تجاوز أرباح سنة الأساس ١٥٠ جنيها ولا تزيد عن ٥٠٠ جنية متى طرأ عليها تغيير جوهري في السنة المقيسة . ربط تلك الضريبة وفقا للقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ . شرطه . مجاوزة أرباح سنة الأساس ٢٥٠ جنيها .
٨٣١	١٦٢	( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٧/٤/١٩٧٥ ) ... ..
		٨ — وقوع السنة المقيسة في نطاق القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ الواجب التطبيق والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ . النعي على الحكم لإعماله الربط الحكيم على السنة المقيسة . غير منتج .
٨٣١	١٦٢	( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٧/٤/١٩٧٥ ) ... ..
		٩ — الربط الحكيم طبقا للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ . قصر تطبيقه على الممولين من الأفراد دون الشركات بأنواعها . شركات الواقع . اعتبارها من شركات التضامن . عدم خضوع أرباحها لأحكامه .
١٣٨٥	٢٦٢	( الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٦/١١/١٩٧٥ ) ... ..



الصفحة	المقابلة	
		( ثالثا ) ضريبة كسب العمل .
		١ — إعانة غلاء المعيشة وإعانة الزوجة . دخولهما في رهاا الضريبة على كسب العمل . أثره . وجوب خضوعها للضريبة العامة على الإيراد .
٥٥٦	١١٢	(الظعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٥) ... ..
		٢ — المبالغ المستقطعة من أجر الموظف مقابل احتياطي المعاش من مدة الخدمة الفعلية . إعفاؤها من ضريبة المرتبات والاجور ومن الضريبة العامة على الإيراد . عدم سريان هذا الإعفاء على المبالغ التي تؤدي مقابل ضم مدة سابقة على مدة الخدمة .
٦٧٢	١٣٣	(الظعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٥) ... ..
		٣ — التعويض عن فسخ رب العمل للعقد . مذاطه . اتفاق الطرفين على تقدير التعويض بما يوازي الأجر من المدة الباقية من عقد العمل . عدم خضوع مبلغ التعويض للضريبة على كسب العمل . حلة ذلك .
٨٠٥	١٥٧	(الظعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٧٥) ... ..
		٤ — تسوية معاشات من دون المستشارين ومن في درجاتهم من رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة . وجوب صرف مرتبتهم مضافا إليه إعانة الغلاء شهريا لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة في حالة عدم النجاح في الانتخابات . خضوع هذا المرتب لكافة الضرائب المقررة بالنسبة للمرتبات .
٣٩	١١	(الطلب رقم ٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٢/٥/١٩٧٥) ... ..
		٥ — تسوية أوضاع من دون المستشارين ومن في درجاتهم من رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة للترشيح

الصفحة	القاعدة	
		لعضوية مجلس الشعب . كيفية ذلك . عدم جواز حصولهم على معاش طوال مدة استحقاق المرتب . خضوع هذا المرتب لجميع الضرائب السارية على المرتبات .
٦٠	١٧	(الطلب رقم ٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٧٥) ... ..
		٦ — إعاره الطالب للعمل بجمهورية السودان . المرتب الممنوح له من الحكومة المصرية أثناء الإعاره . خضوعه للضرائب المقررة على المرتبات . علة ذلك .
٧٥	٢١	(الطلب رقم ٤ لسنة ٤٤ ق "رجال الفضاء" — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٥) ( رابعا ) الضريبة الإضافية .
		١ — الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ . وعائدها . استبعاد ما تقاضاه عضو مجلس الإدارة من مرتبات أصلية وتكميلية مقابل عمله الإداري بذات الشركة من وعاء الضريبة . خطأ .
٣٩٣	٨١	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٥) ... ..
		٢ — وجوب خصم نسبة ٧,٥ ٪ مقابل احتياطي المعاش من أجر عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة مقابل عمله الإداري . خصم هذه النسبة من العناصر الأخرى التي بقيت في وعاء الضريبة الإضافية دون بيان السبب . قصور .
٣٩٣	٨١	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٥) ... ..
		( خامسا ) ضريبة المهن غير التجارية .
		١ — التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة . المغايرة بينها وبين المصروفات . المقصود بكل منهما . الممول الذي لا يمسك حسابات منتظمة . وجوب خصم التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة

الصفحة	القاعدة	
		من جملة إيراده ثم خصم المصروفات جزافا بنسبة ٢٠ ٪ . مثال في مهنة التأليف .
١٦١	٤٠	( الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٥ ) ... .. ٢ — تحديد وعاء ضريبة أرباح المهن غير التجارية . أرباح كل سنة ضريبة تتحمل بالتكاليف الفعلية التي أنفقها الممول في تلك السنة . لا محل لتوزيع التكاليف في سنوات سابقة على سنوات النزاع اللاحقة .
١٦١	٤٠	( الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٥ ) ... .. ٣ — التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة . ماهيتها . القضاء بخصم ١٠ ٪ للهدايا ، ١٠ ٪ لعمولة البيع من إيراد مهنة التأليف رغم نفي الحكم اعتبارهما من المصاريف المقررة حكما . عدم تبيانها ما إذا كانا يدخلان ضمن تكلفة السلعة أو الخدمات أو سندده القانوني في خصمهما إن كانا يخرجان عنها . قصور .
٣١٦	٦٨	( الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢ ) ... .. ٤ — الإعفاء من ضريبة المهن الحرة . شرطه . أن تكون المهنة مما تستلزم لمزاوتها الحصول على دبلوم عال . مهنة الصحافة . لا يشترط الحصول على دبلوم عال لمزاوتها . إعفاء المحرر الصحفي من الضريبة لحصوله على مؤهل عال . خطأ .
٤٦٤	٩٤	( الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣ ) ... .. ٥ — المهن غير التجارية . هي المهن التي يكون العنصر الأساسي فيها هو العمل وتقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون . لا يغير من ذلك كون الربح فيها مختلطا بنتيجة استثمار رأس المال والعمل متى كان العمل هو المصدر الأول والغالب . مثال بشأن مهنة تعليم الرقص .
٥٦٠	١١٣	( الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ ) ... ..



الاصححه	الماصده	
٥٦٠	١١٣	٦ - إعفاء المعاهد التعليمية من ضريبة المهن غير التجارية . ماهية المعاهد التعليمية . مثال بشأن معهد خاص لتعليم الرقص . ( الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ ) ... ..
١٥١١	٢٨٣	٧ - ضريبة المهن غير التجارية . القضاء ببطلان إجراءات ربطها على الارباح الفعلية للممول الخاضع للضريبة الثابتة . عدم خضوعه لحكم المادة ٢/٢ من القانون ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ قبل إلغائه بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ . جواز استئذافه وفقا للقواعد العامة . علة ذلك . ( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧ ) ... .. ( سادسا ) الضريبة العامة على الإيراد . ١ - الإيراد الذي يدخل في وعاء الضريبة العامة . هو الإيراد الذي حصل عليه الممول وقبضه فعلا أو وضع تحت تصرفه بحيث يمكنه الاستمادة منه أو التصرف فيه .
٥٣٢	١٠٧	( الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٥ ) ... .. ٢ - إعانة غلاء المعيشة وإعانة الزوجة . دخولها في وعاء الضريبة على كسب العمل . أثره . وجوب خضوعهما للضريبة العامة على الإيراد .
٥٥٦	١١٢	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ ) ... .. ٣ - المبالغ المستقطعة من أجر الموظف مقابل احتياطي المعاش عن مدة الخدمة الفعلية . إعفاؤها من ضريبة المرتبات والأجور والضريبة العامة على الإيراد . عدم سريان هذا الإعفاء على المبالغ التي تؤدي مقابل ضم مدة سابقة لمدة الخدمة . علة ذلك .
٦٧٢	١٣٣	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦ ) ... .. ٤ - الشريك المتضامن في شركة التضامن أو شركة التوصية . اعتباره في حكم الأشخاص الطبيعيين . مساءلته عن الضريبة

الصفحة	الامادة	
		العامه على الإيراد المقررة على الإيراد السنوى الصافي الناتج عن العقار المملوك للشركة بقدر حصته فيه . لا يغير من ذلك عدم سريان ضريبة الأرباح التجارية على أجرة العقارات التي تشغلها المنشأة .
٧٣٥	١٤٤	(الظن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢ ) ... .. ه — استحقاق الضريبة العامة على الإيراد . شرطه . حصول المول على الإيراد نقدا أو بوضعه تحت تصرفه . صرف حصيلة فوائد سندات الإصلاح الزراعى عن سنوات سابقة فى سنة ١٩٦٣ . دخولها فى وعاء الضريبة عن هذه السنة الأخيرة .
١٢٩٧	٢٤٧	(الظن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥ ) ... .. (سابعاً) ضريبة التركات ورسم الأيلولة .
		١ — إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من رسم الأيلولة على التركات . قصره على دار واحدة فقط مهما تعددت الدور المخصصة لتلك السكنى .
١٥٧	٣٩	(الظن رقم ١٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٥ ) ... .. ٢ — إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من الضريبة . م ١٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . هبة المورث هذه الدار إلى ورثته خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة . لا يمنع من سريان الإعفاء من الضريبة عليها . عدم جواز تمسك مصلحة الضرائب بانتقال ملكية الدار الموهوبة إلى الورثة قبل الوفاة . علة ذلك .
٢١٩	٥٠	( الظن رقم ٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢ ) ... .. ٣ — الأموال المعفاة من رسم الأيلولة محددة فى القانون على سبيل الحصر . المادة ٣/١٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

الصفحة	القاعدة	
		إعفاء ملابس المتوفى ومنقولاته الخاصة من الرسم . خطأ في القانون .
١٥٧	٣٩	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٥) ... .. ٤ — التأمينات الجماعية التي تعقدتها الحكومة لصالح موظفيها التي تستحق بوفاء المورث . خضوعها لرسم الأيلولة على التركات . مخالفة الحكم لهذا النظر . استناده إلى ماورد بالمذكرة الإيضاحية التي تتعارض مع صراحة النص . خطأ .
٢٠٢	٤٧	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٩) ... .. ٥ — شهرة المحل التجاري . هي مجموعة العناصر التي تحقق أرباحا للمنشأة تفوق الأرباح العادية للمنشآت المماثلة . الشهرة تحتل النقصان أو الانقضاء . تقدير زيادة أرباح المنشأة عن المعدل العادي . من سلطة قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٢٧٤	٦٠	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... .. ٦ — استحقاق مقابل التحسين على المورث — وفقا للقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ — حال حياته . وجوب خصم قيمة هذا الدين من التركة . لا يغير من ذلك أن العقار محل التحسين (شونة) قدرت قيمته تقديرا حكما .
٤٣٤	٨٩	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٩) ... .. ٧ — آلات الحث الموضوعة في الأطنان الزراعية والمرصودة لاستغلالها . تعد من ملحقاتها . عدم جواز اعتبارها عنصرا مستقلا يضاف إلى قيمة التركة .
٥٢٨	١٠٦	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٥) ... .. ٨ — تقدير عناصر التركة . لا يقبل التجزئة . سريان التقدير الذي أصبح نهائيا على باقي الحصوم .
٦٠٣	١٢١	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٩ - تخفيف عبء رسم الأيلولة على ما يؤول للمعاهد والجمعيات والمؤسسات الخيرية . المادة ١٠ في ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . عدم سريان هذا النص على الجهات الخيرية الأجنبية . علة ذلك .
٦٦٩	١٣٢	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... .. ١٠ - خصم الديون والالتزامات من وعاء التركة . شرطه . عدم وجوب ثبوتها بوجه رسمي أو تكون خالية من النزاع . مثال بشأن دين الضريبة والدين المستحق لهيئة التأمينات الاجتماعية .
٧٨٤	١٥٢	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٩) ... .. ١١ - المشتري من الوارث . مسئول بالتضامن مع البائع عن جميع المستحق من رسم الأيلولة على المتصرف في حدود قيمة العين المباعة .
١١٩٠	٢٢٧	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ... .. ١٢ - النزاع بين مصلحة الضرائب وورثة المتوفى بشأن قيمة أرباح المورث التجارية في سنة الوفاة كعنصر في التركة . العبرة فيه بما آل للورثة من تلك الأرباح لا بما كان المورث قد حققه حال حياته .
١٣٢٧	٢٥٣	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٩) ... .. الطعن الضريبي :
		١ - عبء الإثبات يقع على الطرف الذي تخالف طلباته قرار لجنة تقدير الضرائب . إرضاء مصلحة الضرائب تحمل عبء الإثبات رغم أن الممول هو الطاعن في قرار اللجنة . عدم تعلق هذا الأمر بالنظام العام .
١٠٦	٣٠	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١) ... ..

الصفحة	المادة	
		٢ — تقديم الطعن من مدير شركة التضامن إلى لجنة الطعن الضريبي . شمول الصحيفة الطعن في الرط الموجه إلى كل من الشركاء المتضامنين . استظهار الحكم المطعون فيه نيابة مدير الشركة عن الشركاء في الطعن . لا خطأ .
١٣١	٣٤	( الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨ ) ... ..
		٣ — اعتراض مدير شركة التوعية على تقدير أرباحها أمام لجنة الطعن . قبول اللجنة للطعن شكلا وتخفيضها لأرباح الشركاء . طعن الشركاء ومصلحة الضرائب في قرار اللجنة . عدم طرح أمر الصفة على المحكمة . قبول الدفع المبدى — في الاستئناف لأول مرة — بعدم قبول الطعن من الشركاء المتضامنين أمام لجنة الطعن . خطأ .
١٩٦	٤٦	( الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٩ ) ... ..
		٤ — تأييد لجنة الطعن قرار المأمورية بقصر محاسبة الممول حتى تاريخ التوقف الفعلي عن العمل رغم عدم حصول الإخطار بالتوقف . عدم طعن مصلحة الضرائب في هذا القرار . أثره . صيرورته نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى . نعى المصلحة في هذا الخصوص ولأول مرة أمام محكمة الاستئناف . غير مقبول .
٤٩٥	٩٩	( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦ ) ... ..
		٥ — تمسك مصلحة الضرائب بأن آلات الحث غير مخصصة لخدمة الأتبان . عدم قبول إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٢٨	١٠٦	( الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٥ ) ... ..
		٦ — تقرير ما إذا كانت الأرض زراعية أم أرض قضاء معدة للبناء . موضوعي .
٥٢٨	١٠٦	( الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٥ ) ... ..

الصفحة	المرادف	
		٧ - رفض دفع مصلحة الضرائب بعدم قبول طعن أحد الورثة أمام اللجنة لفوات الميعاد . عدم تضمين صحيفة استئناف مصلحة الضرائب شيئاً عن الدفع المذكور . أثره . عدم اعتباره مطروحا على محكمة الاستئناف .
٦٠٣	١٢١	( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٥ ) ... ..
		٨ - طلب الممول بإقراره خصم الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة على الإيراد . قبول المأمورية ذلك دون أن تطلب دليل أدائها . قيام طعن الممول من بعد على قدر ما يجب خصمه . أثره . امتناع عودة مصلحة الضرائب إلى إثارة ما قبلته بشأن كيفية احتساب تلك الضرائب .
١٢٣٧	٢٣٧	( الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٥ ) ... ..
		٩ - المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب إلى الممولين . تسليم الإعلان في مقر المنشأة إلى أحد المستخدمين فيها . افتراض وصول الإعلان للمول شخصيا .
٢٧٨	٦١	( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٧٥ ) ... ..
		١٠ - تقدير علم المرسل إليه - الممول - بالرسالة البريدية الواردة له من مصلحة الضرائب . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٢٧٨	٦١	( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٧٥ ) ... ..
		١١ - الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه وجوب نظرها في جلسة سرية . النطق بالحكم . وجوب أن يكون في جلسة علنية .
٣٣١	٧١	( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٥/٢/١٩٧٥ ) ... ..
		١٢ - ميعاد الطعن في قرار لجنة الطعن الضريبي . لا يفتح إلا بإعلانه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . تسليم الإخطار على " سركي " . لا يبدأ به سريان ميعاد الطعن .
٤٣٤	٨٩	( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٥ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٣ — الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنتهي بها المحصومة كلها . شرطه . م ٢١٢ مرافعات . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف — الذي قضى بإلغاء ربط الضريبة على الممول — وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتقدير الأرباح . أثره . إعادة القوة التنفيذية لقرار لجنة الطعن الضريبي . الطعن بالنقض في الحكم الاستئنافي . جائز باعتباره قابلاً للتنفيذ الجبري .
١٠٢٧	١٩٦	( الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٠ في — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ ) ... .. ” تقدير الرسوم القضائية “ .
		١ — المنازعة في تقدير أرباح الممول في عدة سنوات . وجوب تقدير الرسم عن كل سنة على حدة . الاستثناء . حالة تطبيق قاعدة الربط الحكيم . وجوب تقدير الرسم بحسب قيمة الأرباح المتنازع عليها في سنة القياس دون السنوات المقيسة .
٢٤٩	٥٦	( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٦ ) ... .. ٢ — الدعاوى المتعلقة بتقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب . معلومة القيمة . وجوب تقدير الرسوم على أساس الأرباح المتنازع عليها . تقدير هذه الأرباح بالفرق بين ما قضت به لجنة الطعن وما انتهى إليه الحكم الاستئنافي . عدم تعارض ذلك مع تقدير المصاريف الاستئنافية تقديراً مستقلاً . علة ذلك .
٦٦٥	١٣١	( الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦ ) ... .. ١ — الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة . الدعوى المرفوعة لإقامة الدليل على أداء مقابل التصرف تطبيقاً للمادة ٢٤/٢ مكرراً (٤) من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة هامة على الإرادة . معلومة القيمة . وجوب تقدير قيمتها بقيمة المال محل التصرف .
١١١٩	٢١٤	( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<b>التقادم الضريبي :</b>
		١ - الاجراء القاطع لتقادم الضريبة . وجوب علم الممول به سواء بتسليمه إليه هو أو من ينوب عنه أو باعلانه إليه . إرفاق صورة الورود والتنبيه بماف الممول وتأشير الموظف عليها بارسالها إليه . لا يصلح لترتيب أثر الاجراء .
٥٦٤	١١٤	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٥) ... ..
		٢ - توقيع مصلحة الضرائب حجزا على أموال الممول بعد اكتمال مدة تقادم الضريبة . لا أثر له . إغفال الحكم ببحث دفاع المصلحة بشأن هذا الحجز . لا عيب .
٥٦٤	١١٤	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٥) ... ..
		<b>تحصيل الضريبة :</b>
		١ - الأمر الصادر بتوقيع الحجز الإداري . شرط صحته . لا عبرة بالاختصاص المكاني للأمر بالحجز طالما أنه مفوض قانونا بإصداره .
٨٧٣	١٦٩	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥) ... ..
		٢ - ص - دور أمر الحجز التنفيذي الإداري ممن له صفة في إصداره لتحصيل الضريبة . لا وجه للتحدي بوجوب تقديم قرار مدير عام مصلحة الضرائب الذي أناب مصدر الأمر للتحقق من نطاقه وحدوده .
٨٧٣	١٦٩	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥) ... ..

الصفحة

تأريخ

(ع)

عرف . عقد . عمل

عرف

١ — التثبت من قيام العرف . من الأمور الموضوعية التي يجب التمسك بها أمام قاضي الموضوع . عدم خضوعه لرقابة محكمة لنقض إلا أن يحيد عن تطبيق عرف ثبت وجوده .

١٠٨٥ ٢٠٧ ... (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٧) ...

٢ — عدم جواز التحدي لأول مرة أمام محكمة النقض بوجود عرف معين .

٣٣١ ٧١ ... (الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٥) ...

عقد

إنعقاد العقد :

١ — اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية في العقد مع الاحتفاظ بمسائل تفصيلية يتفق عليها فيما بعد . عدم اشتراط أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها . أثره . اعتبار العقد قد تم . م ٩٥ مدني . مثال بشأن قرار صادر من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي .

١٨٣ ٤٣ ... (الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٦) ...

٢ — م ١/١٠٣ مدني . دلالة دفع العربون . المرجع في بيانها لما تستقر عليه نية المتعاقدين وإعطاء العربون حكمه القانوني .

٤٥٧ ٩٣ (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ ق ٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣)



الصفحة	القاعدة	
		شكل العقد :
		خضوع شكل العقد لقانون البلد المبرم فيه . عقد الوكالة الصادر في الخارج . عدم جواز التحدى بأحكام قانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
٣٦٤	٧٧	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)
		العقد الرسمي :
		١ — المحررات الموثقة من السندات التنفيذية التي تقبل التنفيذ بذاتها . لا تثبت لها الحجية . للدائن أن يستصدر حكماً بالحق الثابت بها . للمدين أن يلبأ إلى القضاء للطعن عليها على خلاف الأحكام .
١١٧٤	٢٢٥	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٠) ... ..
		٢ — الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضي التنفيذ . انتهاء الحكم صحيحاً إلى انحسار القوة التنفيذية عن العقد الرسمي المنفذ به . قضاؤه برفع الحجز دون أن يفصل في أحقية الحاجز لباقي دينه أو يعين المحكمة المختصة بنظر النزاع الموضوعي . لا خطأ .
٦٥٧	١٢٩	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٣) ... ..
		العقد الإداري :
		١ — توقيع الجزاءات في العقود الإدارية . منوط بتقدير الجهة الإدارية المتعاقدة . جواز إعفاؤها المتعاقد معها من آثار مسؤوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه أو التخلف عنه .
٩١٤١	٢١٩	(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — العقد الإداري يرد عليه الفسخ برضاء الطرفين . لجهة الإدارة في حالة عدم تنفيذ التعاقد لالتزاماته مصادرة التأمين وفرض جزاءات مالية دون حاجة للالتجاء إلى القضاء أو إثبات أن ضرراً قد أصابها . جواز إعفائها له من تطبيق هذه الجزاءات .
١١٤١	٢١٩	(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٣) ... ..
		٣ — إعفاء جهة الإدارة لمتعهد التوريد من آثار مسئوليته لتخلفه عن تنفيذ التزامه . لا ينطوي على تصرف مجاني في أموال الدولة .
١١٤١	٢١٩	(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٣) ... ..
		٤ — إعفاء متعهد التوريد من مصادرة التأمين ومن الغرامة . قرار إداري . لا يعد ذلك مجرد تسوية مالية خاطئة . عدم سحب جهة الإدارة لهذا القرار أو الطعن عليه في الميعاد . أثره . اكتساب صاحب الشأن حقاً فيما تضمنه .
١١٤١	٢١٩	(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣) ... ..
		عيوب الرضا :
		« الغلط » .
		١ — الحكم برفض دعوى رب العمل باسترداد ما دفعه للعامل من مكافأة نهاية الخدمة بغير حق . إقامته على إنتقاء ركن الغلط فيما قام به المسترد من وفاء والتزامه بما دفعه . لا خطأ .
٣٥٩	٧٦	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٨) ... ..
		٢ — شريعة الأقباط الارثوذكس . الغش في بكاراة الزوجة يحيز إبطال الزواج . أساس ذلك . توافره بمجرد إدعاء الزوجة بأنها بكر على خلاف الحقيقة . على الزوج إثبات أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها .
٢٧٢	١٤٤٤	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٢ ق "أموال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)

الصفحة	المرادفة	
		٣ — ثبوت واقعة الغلط . استقلال محكمة الموضوع بتقدير الأدلة فيها . القضاء بأن المطعون عليه لم يكن يعلم عند الزواج أن الطاعة ثيب . إقامته على ما يكفي لحاله . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . إغفاله الرد على ما ساقته الطاعة من قرائن للتدليل على ذلك العلم . لا قصور .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)
		"الإكراه" .
		١ — تمسك الشاحن بأنه كان واقعا تحت إكراه عند توقيعه على خطاب الضمان للناقل . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٤٧	٢٣٩	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٣) ... ..
		٢ — تمسك الطاعة بإكراهها على التوقيع على الاقرار . وجوب عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض لأول مرة .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)
		٣ — رد ما دفع بغير وجه حق . لا محل له إذا كان الموفى يعلم أنه غير ملزم بالوفاء . الاكراه المبطل للوفاء المسوغ للرد . شرطه . تنفيذ حكم قبل إغائه . عمل مشروع لا يتضمن إكراها على الوفاء .
١٦١٨	٣٠٢	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) ... ..



القاعدة الصفحة

## تفسير العقد :

١ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير المحررات . لا رقابة عليها من محكمة النقض متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها .

٢٥٧	٥٨	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧) ... ..
٣٦٤	٧٧	(والطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) ... ..
٦١٠	١٢٢	(والطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٧) ... ..
٧٥٥	١٤٨	(والطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧) ... ..
١٣٤٥	٢٥٧	(والطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨) ... ..

٢ - التزام المستأجر بقيمة استهلاك المياه طبقا لقرار اللجنة العليا لتفسير القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . شرطه . النص عليه في العقد . عدم جواز الانحراف من عبارة العقد الواضحة عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين .

٣٠٦	٦٦	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٣٠) ... ..
-----	----	---

٣ - وضوح عبارة العقد . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين .

٦٢١	١٢٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨) ... ..
-----	-----	--

## تكييف العقد :

١ - قضاء الحكم الابتدائي — بنذب خبير — في أسبابه بتكييف عقد الشركة أساس الدعوى . جواز الطعن فيه استقلالا . م ٣٧٨ مرافعات سابق . عدم استئنائه . أثره . اكتسابه قوة الأمر المقضى . وجوب تقييد المحكمة الاستئنافية بهذا القضاء .

٧٥٥	١٤٨	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧) ... ..
-----	-----	--

٢ — فصل الحكم بنسب الخبير في تكييف العلاقة بين طرفي الخصومة . اعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد ذلك . لا يؤثر على ما تضمنه هذا الحكم من قضاء قطعي صار نهائيا لعدم استئنائه في الميعاد .

(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ٣٠٨ ... ١٦٤٦

### آثار العقد :

١ — إحالة سند الشحن على شرط التحكيم المنصوص عليه في مشارطة إيجار السفينة . توقيع الشاحن — وهو في نفس الوقت مستأجر السفينة — على هذه المشارطة . أثره . التزام المرسل إليه بذلك الشرط . خلوص سند الشحن من توقيع الشاحن . لا أثر له في هذه الحالة .

(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٥) ١٠٨ ... ٥٣٥

٢ — أثر العقد . إنصرافه بوجه عام إلى أطرافه ومن يمثلونهم في التعاقد من خلف عام أو خاص . عدم حجته على من يخالف المتعاقد إذا استند هذا الخلف في إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير التلقي .

(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) ٢٦٩ ... ١٤٢٢

### بطلان العقد :

الشرط المانع من التصرف . جزاء مخالفته . بطلان التصرف المخالف دون حاجة إلى فسخ التصرف الأصلي . م ٨٢٤ مدني . التمسك بهذا البطلان قاصر على صاحب المصلحة فيه . ليس للمحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . حلة ذلك .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ٣٣٩ ... ١١٤٦١

الصفحة	القاعدة	
		فسخ العقد :
		١ — الفسخ جزاء لعدم قيام المدين بتنفيذ التزامه العقدي . القضاء ضد البائع بالفسخ . إغفال بيان أن البائع قد أخل بالتزاماته الناشئة عن عقد البيع . قصور . ( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٨ ق ود لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣ )
٤٥٧	٩٣	
		٢ — دعوى البائع بفسخ البيع لعدم الوفاء بباقي الثمن . دفع المشتري بعدم التنفيذ لعدم قيام البائع بتسليم المبيع له . رفض هذا الدفع بمقولة إن العقد خلا من التزام البائع بالتسليم . خطأ . ( الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ )
٨٤٠	١٦٤	... ..
		٣ — طلب البائع فسخ البيع . شرطه . وفاءه بالتزاماته الناشئة من العقد — ومنها تسليم المبيع متى حل وقته قبل وقت دفع الثمن . ( الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ )
٨٤٠	١٦٤	... ..
		٤ — حق البائع في طلب الفسخ . سقوطه بالتنازل عنه صراحة أو ضمنا . ( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ )
١٠٧٢	٢٠٤	... ..
		٥ — دعوى البائع بفسخ العقد . استخلاص الحكم أن البائع تنازل ضمنا عن هذا الطلب بحصوله على حكم بباقي الثمن نقذ به على العين المبيعة . جدل البائع في ذلك . موضوعي . ( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ )
١٠٧٢	٢٠٤	... ..
		٦ — مشروع عقد البيع . لا يعد ملزما لأى من طرفيه . العقود الملزمة للجانبين هي وحدها التي يرد عليها الفسخ . النعي على الحكم بأنه قضى برد المبلغ الوارد بهذا المشروع قبل القضاء بفسخه . لا أساس له . ( الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٩ )
١٥٩٣	٢٩٩	... ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ — استناد الحكم في قضائه إلى تقرير الخبير بأن المشتري لا يستحق تعويضاً عن فسخ عقد البيع لأنه تقاضى فوائد الثمن . خطأ في القانون . الفوائد مقابل الثمرات التي ألزم المشتري بردها ولا تحول دون تعويضه عما يكون قد أصابه من أضرار . مهمة الخبير تقتصر على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء الرأي في المسائل الفنية دون المسائل القانونية .
١٦٥٣	٣٠٩	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..
		٨ — الفسخ يرد على الصالح كما يرد على سائر العقود الملزمة للجانبين . جواز طلب الفسخ مع التعويض إن كان له محل إذا ما أخل أحد المتصلحين بالتزاماته .
١٧٣٥	٣٢٤	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ... ..
		٩ — تخلف أحد المتعاقدين عن تنفيذ التزاماته . موجب لفسخ العقد . عبء إثباته . يقع على عاتق من يدعيه .
١٧٤٦	٣٢٦	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		”الشرط الصريح الفاسخ“ .
		١ — الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه . أثره . وقوع الفسخ حتماً بمجرد تحقق الشرط دون حاجة لرفع دعوى به . مثال بشأن عقد إيجار .
٥٦٨	١١٥	(الطعون أرقام ٦٠١ ٦١٣ ٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ... ..
		٢ — سلب القاضي كل سلطة تقديرية عند الاتفاق في العقد على الشرط الفاسخ الصريح . مناطه . تمسك الطاعن بنزول المطعون ضده عن ذلك الشرط استناداً إلى التنبيه عليه بانذار بالوفاء بباقي الثمن رغم فوات مواعيد استحقاقه ، والتراخي

في رفع الدعوى بعد الانذار . إغفال الحكم الرد على ذلك .  
قصور .

( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٩ ) ... ١٥٣ ... ٧٨٧

## عمل

علاقة العمل :

١ — الحكم بنقض قرار هيئة التحكيم والقضاء باختصاصها بنظر  
الدعوى . اعتبار بائعى البترول الجائلين بالقاهرة وضواحيها التابعين  
للنقابة الطاعنة عمالا لدى تلك الشركات . امتناع معاودة النزاع  
في تلك العلاقة .

( الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ ) ... ٩١ ... ٤٤٦

٢ — قضاء محكمة النقض بقيام علاقة عمل بين بائعى البترول  
الجائدين بالقاهرة وضواحيها وبين شركات البترول العاملين بها .  
أثره . انطباق جميع القوانين المنظمة للعلاقة بين العمال  
وأرباب العمل .

( الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ ) ... ٩١ ... ٤٤٦

٣ — المؤسسات الصحفية . مؤسسات خاصة . اعتبارها  
في حكم المؤسسات العامة في حالات خاصة . ق ١٥٦  
لسنة ١٩٦٠ ، ق ١٥١ لسنة ١٩٦٤ . خضوع علاقتها  
بالعاملين فيها لأحكام قانون العمل دون أحكام اللائحة ٣٥٤٦  
لسنة ١٩٦٢ .

( الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ ) ... ١٥٤ ... ٧٩١

٤ — الموظف العام . ماهيته . الحكم بعدم اختصاص  
القضاء العادى ولائيا بنظر الدعوى . إغفاله بحث مدى انطباق  
المقومات الأساسية لفكرة الموظف العام على حالة الطامن . قصور .

( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٧ ) ... ٢٢٢ ... ١١٦٠

الصفحة	القاعدة	
		<p>هـ — علاقة العمل . مناط قيامها . توافر عنصرى التبعية والأجر . إحضار العمال بعض الأدوات أو الخيامات ودفعهم أجور مساعدتهم . لا ينفى عنصر التبعية ما داموا يخضعون لرقابة رب العمل وإشرافه . تحديد الأجر بالقطعة . لا يذير من طبيعة عقد العمل .</p>
١٧١٤	٣٢٠	<p>(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨) ... ..</p> <p><b>تعيين العامل :</b></p> <p>١ — القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا النظرية ، وتسوية حالتهم على الدرجة السادسة . عدم انطباقه على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .</p>
٤٥٢	٩٢	<p>(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢) ... ..</p> <p>٢ — ترقية العاملين بالقطاع العام . أفضلية ضابط الاحتياط عند التعيين أو الترقية بالاقتدار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط . سريان ذلك على المؤسسات والشركات والهيئات الأخرى . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ق ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٩٥٩	١٨٤	<p>(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٠) ... ..</p> <p>٣ — اعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل . شرطه . قيام مظهر خارجي خاطيء منسوب للأخير من شأنه ان يخدع الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر . مثال في تعيين عامل .</p>
٥٤٦٢	٢٧٥	<p>(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢) ... ..</p> <p><b>أجر العامل :</b></p> <p>١ — القضاء نهائياً باستحقاق العامل لفرق الأجر وفقاً للحد الأدنى المقرر باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ عن مدة سابقة</p>



القائمة	الرقم	
		على القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ . الحكم من بعد برفض دعواه بحقه في هذا الفرق عن مدة لاحقة . جواز الطعن فيه بالنقض لمخالفته لذلك القضاء السابق .
٣٥٣	٧٥	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٨) ... ..
		٢ — التعويض عن فسخ رب العمل للعقد . مناطه . اتفاق الطرفين على تقدير التعويض بما يوازي الأجر من المدة الباقية من عقد العمل . عدم خضوع مبلغ التعويض للضريبة على كسب العمل . علة ذلك .
٨٠٥	١٥٧	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١٦) ... ..
		٣ — صدور قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٦٦ بإلغاء تخصيص سيارات للعاملين بالبنك . وجوب أداء مقابل تقدي للعامل عن تلك الميزة العينية . اعتبارها جزءا لا ينفصل عن أجره لا يجوز انتقاصه .
١١٣٢	٢١٧	(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣١) ... ..
		٤ — تحصيل محكمة الموضوع في نطاق سلطتها التقديرية أن الطاعن — العامل — لا يتساوى مع زميله المقارن بهما في الخبرة وظروف العمل . عدم قبول المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
١٦٣٠	٣٠٥	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠) ... ..
		٥ — طريقة احتساب الأجر المتفق عليها في عقد العمل . عدم جواز تعديها بالارادة المنفردة . موافقة العامل كتابة على تعديل طريقة احتساب أجره بجعله بالعمولة بدلا من الأجر الشهري . القضاء بطلان هذا الاتفاق لأنه أدى إلى تخفيض الأجر . خطأ .
١٦٩٩	٣١٧	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ — القيود الواردة بالمادة ٢٤ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨. مرياتها على ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم هذه دون مديري الشركة. عضو مجلس الإدارة الذي يجمع بين هذه الصفة وعمل المدير. خضوعه للقيود سالفة الذكر بصفته الأولى دون الأخيرة .
٧٠٤	٣١٨	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧) ... .. " إعانة غلاء المعيشة " . دهاوى أفراد أطقم السفن البحرية بطلب إعانة غلاء المعيشة . اعتبارها منتهية . القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ . عدم اندراج دعوى الربان بطلب هذه الإعانة في تلك الدعاوى . وله ذلك .
١٢٢٩	٢٣٥	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢١) ... .. " الأجر الإضافي " . ١ — حرمان العمال المخصصين للحراسة والنظافة من الحق في الراحة الأسبوعية . جواز تشغيلهم طوال أيام الأسبوع . م ١٢٣ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم استحقاقهم للأجر الإضافي المضاعف . وله ذلك .
٢٣٨	٥٤	(الطن رقم ٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٥) ... .. ٢ — الأعمال الخارجة من نطاق العمل الأصلي والمغايرة لطبيعته التي تؤدي في غير أوقات العمل الرسمية . وجوب تقاضي العامل أجرا إضافيا عنها . لا يعد ذلك مكافأة تشجيعية . للتقاضي تقديره عند عدم الاتفاق على تعيين مقداره م . ١/٦٨٢ مدني .
١١٣٢	٢١٧	(الطن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣١) ... ..

## » المنحة « .

المنحة التي صرفتها الشركات للعاملين بها . ضم متوسطها إلى الأجر . كيفية احتسابها . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لاعبة بتعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الخصوص .

( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٥ ) ... ١٨٣ ... ٩٥٣

## تسكين العاملين بالقطاع العام :

١ - سلوك الشركة مراحل التقييم والتسكين وفقا للمادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . وضع العامل في الوظيفة التي استوفى شروطها المقررة في التقييم . نقله من الوظيفة السابقة لعدم استيفائه شروط شغلها مع عدم المساس براتبه . لا خطأ .

( الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٣/١٩٧٥ ) ... ١٠٣ ... ٥١١

٢ - شغل الموظف في تاريخ التقييم وظيفة كاتب بالشركة . تسكينه بالفئة السادسة وفقا لجدول التعادل . القضاء باستحقاقه للفئة الرابعة تأسيسا على أن مدة خدمته ومرتبته يؤهلانه لها . عدم الاعتداد بفئة تلك الوظيفة بجدول التعادل . خطأ .

( الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٧٥ ) ... ٢٥٢ ... ١٣٢٣

٣ - تسكين العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . نقل العامل من شركة لأخرى . تسوية حالته على الوظيفة التي كان يشغلها بشركته الأصلية في ٣٠/٦/١٩٦٤ . مناطه . توافر شروط شغل هذه الوظيفة لديه وفقا للقواعد المحددة بجدول الشركة المنقول إليها .

( الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٥ ) ... ٣٠٥ ... ١٦٣٠



الصفحة	القائمة	
		٤ - استخلاص الحكم في حدود سلطته الموضوعية أن نقل العامل لا ينطوي على جزاء تأديبي وأن الوظيفة التي نقل إليها تملو في مستواها عن نظيرتها بالشركة المنقول منها . لا خطأ .
٣٦٣٠	٣٠٥	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠) ... ..
		الجزاءات التأديبية :
		١ - انتهاء خدمة العامل من تاريخ وقفه عن العمل في ظل م ٦١ من القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . منطاه . صدور حكم تأديبي بفصله من الجهات المختصة طبقاً للأنانونين ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ و ١٩٥٩ . إعمال حكم هذا النص على حالات الفصل بغير حكم تأديبي . خطأ . علة ذلك .
٣١١	٦٧	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١) ... ..
		٢ - القضاء بعدم الاختصاص الولائي بنظر دعوى إلغاء قرارات الجزاءات بالخصم من مرتب العامل بما لا يجاوز خمسة عشر يوماً استناداً إلى المادة ٦٠ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . خطأ .
٣٨٩	٨٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٥) ... ..
		٣ - سلطة رب العمل في توقيع الجزاءات التأديبية على موظفي الشركات بما في ذلك عقوبة الفصل . عدم التزامه بإبلاغ النيابة الإدارية . مخالفة التقييد الزمنية للتأديب أو قواعده وإجراءاته الأخرى . عدم حيولة ذلك دون فصل العامل .
٣٨٥	٧٩	(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٥) ... ..
		٤ - قواعد التأديب . عدم مراعاتها وفسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون . جائز .
١٢٢٣	٢٣٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢١) ... ..

## إنهاء عقد العمل :

”مكافأة نهاية الخدمة“ .

١ — دعوى استرداد ما دفع بغير حق استنادا إلى م ١٨٢ مدني . وجوب إثبات أن الوفاء قد تم قبل زوال سببه . مثال بشأن مكافأة نهاية الخدمة .

٣٥٩ ٧٦ (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٨) ... ..

٢ — الحكم برفض دعوى رب العمل باسترداد ما دفعه للعامل من مكافأة نهاية الخدمة بغير حق . إقامته على استفاء ركن الغلط فيما قام به المسترد من وفاء والتزامه بما دفعه . لا خطأ .

٣٥٩ ٧٦ (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٨) ... ..

٣ — إنهاء عقد العمل في ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي . عدم خضوعه لأحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي توجب مطالبة هيئة التأمينات الاجتماعية بمكافأة نهاية الخدمة دون رب العمل .

١١٥٧ ٢٢١ (الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٧) ... ..

”بلوغ سن التقاعد“ .

١ — حق العامل المؤمن عليه في الجمع بين المعاش المستحق له عن مدة عمله في الحكومة والمعاش المستحق له طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية . مخالفة الحكم لهذا النظر وتحجبه عن بحث حق العامل في الاستمرار في العمل بعد سن الستين . خطأ .

١٢٠ ٣٢ (الطعن رقم ٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٤) ... ..

٢ — المعاشات المستحقة طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . جواز الجمع بينها وبين المعاش الحكومي . صورة ذلك .

٩٠٧ ١٧٥ (الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تقدير من العامل بمعرفة الطبيب المختص . اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . إعتبار هذا التقدير نهائياً متى اعتمدته مؤسسة التأمين والإدخار . وجوب الأخذ به ولو ثبت خطؤه بيقين . استناد الحكم بتعديل السن المقدر بهذا الطريق الى شهادة ميلاد العامل . خطأ .
١٩٢	٤٥	(الامن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٥) ... ..
		٤ - تحديد رب العمل من الستين لتقاعد عماله . تصرف منه بماله من سلطة في تنظيم المنشأة . عدم الاعتداء بما كان معمولاً به من قبل في تحديد من أخرى . ائلة ذلك . اعتبار إنهاء خدمة العامل مبرراً ببلوغه تلك السن .
٢٤٤	٥٥	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٧٥) ... ..
		٥ - نص م ٥٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . انصرافه الى جواز تنحية أعضاء مجلس إدارة الشركة . عدم وروده على انتهاء خدمتهم ببلوغهم من التقاعد .
٦٤٣	١٢٧	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٧٥) ... ..
		٦ - استمرار المؤمن عليه في العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادراً على أدائه . شرطه . المادة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة . وجوب احتسابها في المدة المقررة لاستحقاق المعاش .
٦٤٣	١٢٧	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٧٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ - العاملون الذين صدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية . تجاوزهم سن الستين ، واستفاء سبب بقائهم في الخدمة بعد بلوغهم تلك السن . جواز إنهاء خدمتهم .
٦٤٣	١٢٧	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢) ... ..
		٨ - انتهاء الحكم صحيحا إلى أحقية الشركة في إنهاء خدمة العامل بعد بلوغه سن الستين بالتطبيق للمادة ٧٥ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . عدم التزامه من بعد بحث ما تمسك به العامل من تجديد عقده المبرم بعد بلوغه تلك السن لمدة غير محدودة .
٦٤٣	١٢٧	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق - ١٩٧٥/٣/٢٢) ... ..
		٩ - اشتراك العامل في تأمين الشيخوخة . توقفه كأصل بمجرد بلوغه سن الستين . نقاضى العامل معاشا لبلوغه سن الستين . التحاقه من بعد بعمل آخر . لا يتطلب اشتراكه في تأمين الشيخوخة .
٩٠٧	١٧٥	(الطن رقم ١٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٣) ... ..
		الدعوى العمالية :
		١ - طلب العامل إعادته إلى عمله . ماهيته . طلب تعويض بطريق التنفيذ العيني . رفعه طبقا للأوضاع المنصوص عليها في م ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيه عشرة أيام .
١٥٠	٣٧	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١١) ... ..
		٢ - اختصاص العامل لرب العمل للحكم في مواجهته بمستحققاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . طلب رب العمل رفض الدعوى ومنازعته بشأن تحديد تاريخ فصل العامل .

الصفحة	القاعدة	
		تعلق أسباب طعن العامل بالنقض بتحديد هذا التاريخ . توافر مصالحته في اختصاص رب العمل فيه .
١٥٠	٣٧	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١) ... ..
		٣ — طلب العامل تحديد مرتبه الشهرى . غير قابل للتقدير اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره . امتداد اختصاصها إلى طلب صرف الفروق ولو كان داخلا في الاختصاص النوعى للفاضى الجزئى .
٩٥٣	١٨٢	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٠) ... ..
		٤ — تضمين العامل دعواه طلبا أصليا بإلغاء قرار الشركة بإنهاء خدمته وإعادةه إلى عمله ، و طلبا احتياطيا بالتعويض النقدي . تأسيس كل من الطرفين على تعسف الشركة في إنهاء الخدمة قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى للعامل بطلبه الأصلي . النعى عليها بعدم إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لتفصل في الطلب الاحتياطى . غير منتج .
٦٤٣	١٢٧	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢) ... ..
		٥ — حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . شرطه . الحكم بإدانة رب العمل لفصل العامل — وهو عضو النقابة — قبل صدور حكم المحكمة التأديبية بذلك . قضاء الحكم المطعون فيه بأن الفصل لم يكن له شأن بالنشاط النقابى . عدم اعتباره مخالفا لحجية الحكم الجنائى . علة ذلك .
١٢١٢	٢٣١	(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٤) ... ..
		٦ — تأميم المستشفى . أثره . أصحاب المستشفيات المؤتممة دون دائئيا هم وحدهم أصحاب الحق في الحصول على التعويض من المؤسسة العلاجية . الحكم باعتبار المؤسسة خلفا عاما لإنشاء المؤتممة طبقا للسادة ٨٥ من قانون العمل . خطأ .
١٢٠٧	٢٣٠	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٤) ... ..

الصفحة	القاعدة	مسائل متنوعة :
٢٤٤	٥٥	١ — استخلاص الحكم من تقرير الخبير عدم وجود لائحة أو نظام ثابت لعلاج الموظفين . القضاء بعدم أحقية العامل في طلب نفقات العلاج . لا قصور . ( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ ) ... ..
٦٤٣	١٢٧	٢ — رأى مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وفقا للسادة ٢/٩١ منه . عدم التزام الجهة الطالبة باتباعه . ( الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢ ) ... ..
١٢٣٣	٢٣٦	٣ — العاملون في الزراعة بما في ذلك من يؤدي منهم أعمالا إدارية أو كتابية متعلقة بها . خروجهم من نطاق تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ( الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢١ ) ... ..
٩٧١٠	٥٥	٤ — أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بأداء الاشتراكات من العاملين لديهم . المقصود بهم . التزام المقاول — دون صاحب العمل — بأداء الاشتراكات من العمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل . قعود صاحب العمل عن إخطار هيئة التأمينات باسم المقاول وعنوانه . ليس من شأنه إلزامه بأداء هذه الاشتراكات . للهيئة في هذه الحالة مطالبته بالتعويض إن كان له مقتض . ( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ ) ... ..



## (ف)

## فوائد

١ — تمسك المدين في طلب قدمه للدائن بسقوط الحكم المنفذ به بالتقادم . إبداءه الرغبة في سداد الدين ومصاريفه دون الفوائد . اعتبار ذلك تمسكا بتقادم الفوائد .

(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٥) ... ٩٨ ... ٤٢٩

٢ — باقى ثمن الاطيان المباعة المستحق للبنك البائع . لا يخضع للعادات التجارية التى تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجاوزة الفوائد لرأس المال ابتداء من تاريخ العمل بالقانون المدنى الحالى . م ٢٢٢ مدنى . العلة فى استثناء القروض طويلة الأجل التى تمقدها البنوك من هذا الحظر . لا تتوافر فى الدين المذكور .

(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٥) ... ٨٦ ... ٤١٧

٣ — نتاج السندات والقروض . خضوعه للضريبة على القيم المنقولة . شرطه . الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة . توزيع الفائدة بوضعها تحت تصرف الممول .

(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٧٥) ... ٢٤٧ ... ١٢٩٧

الصفحة	القاعدة	
		٤ — استحقاق الضريبة العامة على الإراد . شرطه . حصول المول على الإراد نقداً أو بوضعه تحت تصرفه . صرف حصيلة فوائد سندات الإصلاح الزراعي عن سنوات سابقة في سنة ١٩٦٣ . دخولها في وعاء الضريبة من هذه السنة الآخيرة .
١٢٩٢	٢٤٧	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..
		٥ — القضاء للبائع بالفوائد دون باقي الثمن . إيداع المشتري لباقى الثمن خزينة المحكمة مشروطاً بتقديم مستندات الملكية . لا يمنع من توافر مصلحة البائع في الطعن على هذا القضاء .
١٦٠٦	٣٠١	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) ... ..
		٦ — استناد الحكم في قضائه إلى تقرير الخبير بأن المشتري لا يستحق تعويضاً عن فسخ عقد البيع لأنه تقاضى فوائد الثمن . خطأ في القانون . الفوائد مقابل الثمرات التي ألزم المشتري بردها ولا تحول دون تعويضه عما يكون قد أصابه من أضرار . مهمة الخبير تقتصر على تحقيق الواقع في ادعوى وإبداء الرأي في المسائل الفنية دون المسائل القانونية .
١٦٥٣	٣٠٩	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) ... ..
		٧ — التزام المشتري بفوائد الثمن من وقت تسلمه المبيع إذا كان ينتج ثمرات أو إيرادات . سقوط هذه الفوائد القانونية بالتقادم بمضي خمس سنوات .
١٧٢٧	٣٢٣	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠) ... ..

## (ق ١)

قانون . قرار إدارى . قسمة . قضاء مستعجل .

قضاء . قناصل . قوة الأمر المفضى

## قانون

دستورية القوانين :

١ — الدفع بعدم دستورية نص المادة ٩٠ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية . المانع من التقاضى . غير جدى . مله ذلك . نص دستور ١٩٧١ الذى أزال موانع التقاضى . نص مستحدث لا ينسحب أثره على نص ألغى قبل صدوره .

٢٩ ٨ ( الطالب رقم ٦٠ لسنة ٤٤ ق "رجاء القضاء" — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٥ ) ..

٢ — القضاء بعدم جواز طعن الطالب فى قرار الترقية . أثره . اعتبار الدفع المبدى منه بعدم دستورية نص قانونى . غير منتج .

٦٨ ١٩ ( الطلب رقم ٧١ لسنة ٢١ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٥ ) ..

سريان القانون :

١ — خلو الأوراق مما يفيد إعلان الطالب بالقرار المطعون فيه أو علمه به علما يقينيا . إرسال الجريدة الرسمية لصالة بيع المطبوعات الحكومية فى ١٠/٩/١٩٧٤ . اعتبار هذا التاريخ بداية لأقراض علم الطالب بالقرار المذكور بهائى ١٩٧٤/٩/٥ .

٦٣ ١٠ ( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٧٥ ) ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — ميعاد تقديم إقرارات المتعاملين مع الأشخاص الخاضعين للحراسة . بدؤه من تاريخ نشر قرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ لا من تاريخ نشر الأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الذي فرضت بموجبه الحراسة . إغفال الحكم ببيان تاريخ هذا الأمر . لا قصور .
٩٤٦	١٨٢	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٨) ... ..
		٣ — القرارات ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة . سريانه من تاريخ نشره في ١٩٦٤/٣/٢٤ خلوه من النص على إلغاء الأوامر والقرارات المتعلقة بالحراسة السابقة له . أثره . عدم تصحيح بطلان العقود المخالفة لحكم المادة الثانية من قرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ .
٩٤٦	١٨٢	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٨) ... ..
		٤ — القرار الإداري يعد موجوداً قانوناً بمجرد إصداره . التزام جهة الإدارة بتنفيذه ولو لم ينشر . عدم جواز الاحتجاج به على الأفراد إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . علة ذلك .
١٣٣٩	٢٥٦	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨) ... ..
		٥ — الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ بشأن فرض الحراسة على أموال بعض الأشخاص . قرار إداري فردي . لا يعد نافذاً في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . لاعتبرة بما ورد فيه من العمل به من تاريخ صدوره . علة ذلك . الإقرار بالمديونية الصادر ممن فرضت عليه الحراسة قبل نشر الأمر المذكور . لا يلحقه البطلان .
١٣٣٩	٢٥٦	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨) ... ..

المادة	القاعدة	
		القانون الواجب التطبيق :
		١ - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ . قصر نطاق الاستفادة من أحكامه على أعضاء الهيئات القضائية . الذين أحيلوا إلى المعاش أو نقلوا إلى وظائف أخرى تطبيقاً لأحكام القرار بقانون ٨٢ لسنة ١٩٦١ . نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية بالتطبيق لأحكام قانون السلطة القضائية . لا محل لتطبيق أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٣ .
٣	١	(الطلبان رقم ٨٨ لسنة ٤٢ ، ٥١ ، لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٦) ...
		٢ - التفسير التشريعي بالقرار ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر من هيئة الإصلاح الزراعي بشأن ما بعد أرضا زراعية . قصر نطاقه على تعيين الحد الأقصى للملكية الزراعية . القضاء بعدم الاختصاص الولائي بطرد المستأجر استناداً إلى هذا التفسير خطأ .
٧٠٩	١٣٩	(الظعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٣١) ...
		٣ - الحكم الصادر في دعاوى إشهار الإفلاس . ميعاد استئنافه خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه . م ٣٩٤ قانون التجارة . القواعد المستحدثة في قانون المرافعات . عدم اعتبارها ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد .
٩٣٥	١٨٠	(الظن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٨) ...
		٤ - جواز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . م ٢٢١ مرافعات . عدم سرعان هذا النص على المنازعات الإيجارية الناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . النص في قانون المرافعات على إلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه . لا يلغى ضمنا النص الوارد في قانون خاص .
٩٧٦	١٨٧	(الظن رقم ١٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١٢) ...
١٠١٠	١٩٣	(والظن رقم ٦٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) ...

الصفحة	القاعدة	
		٥ — انتهاء عقد العمل في ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي . عدم خضوعه لأحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي توجب مطالبة هيئة التأمينات الاجتماعية بمكافأة نهاية الخدمة دون رب العمل .
١١٥٧	٢٢١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٧) ... ..
		٦ — الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية . عدم مسئوليته شخصيا عن الضرائب المستحقة على باقي الشركاء المتضامنين أو حصة التوصية . م ٣٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وجوب إعمال هذا النص ولو تعارض مع أى نص آخر ورد في القانون المدني أو قانون التجارة .
١٤٥٨	٢٧٤	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٠) ... ..
		٧ — التنظيم الذي استحدثه المشرع للرسوم الجمركية على الأدوية المستوردة . قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ سنة ١٩٦١ . اعتباره إلغاء ضميا للتنظيم السابق في المادة ٢٢٥ من لائحة الجمارك الصادرة سنة ١٨٨٤ .
١٥٢٨	٢٨٦	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١) ... ..
		٨ — وجود نقص في البضائع المفروغة من السفينة . أثره . نفاذ قرار مدير الجمارك ٤ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نسبة التسامح في هذا النقص أثناء نظر الاستئناف . القضاء بعدم قبول دعوى مصلحة الجمارك بطلب الرسوم الجمركية لرفعها قبل صدور القرار المذكور . خطأ .
١٧١٨	٣٢١	(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٩) ... ..
		تنازع القوانين من حيث الزمان :
		١ — خضوع الحكم من حيث جواز الطعن فيه إلى القانون الساري وقت صدوره . صدور الحكم المطعون فيه بعد العمل



الصفحة	القاعدة	
		بقانون المرافعات الحالي . وجوب أعمال حكم المادة ٢١٢ مرافعات . لا يفسر من ذلك صدور الحكم الابتدائي ورفع الاستئناف عنه في ظل المادة ٣٧٨ مرافعات سابق .
٤٢٤	٨٧	( الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٨ ) .. ..
		٢ — رفع الدعوى ببطلان حكم رسو المزايد قبل العمل بقانون المرافعات الحالي . صدور القانون الجديد قبل حجزها للحكم . وجوب إحالتها إلى قاضي التنفيذ . تعلق ذلك بالنظام العام .
٥٤٠	١٠٩	( الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٩ ) ... ..
		٣ — خضوع إجراءات التنفيذ على العقار لأحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزايد في ظله . هذا النص لا يتعدى إلى تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى .
٥٤٠	١٠٩	( الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٩ ) ... ..
		٤ — القرار الصادر بتقدير أتعاب المحامي في ظل العمل بقانون المحاماة السابق ٩٦ سنة ١٩٥٧ . الطعن فيه . خضوعه لأحكام ذلك القانون الساري وقت صدوره .
٧٧٣	١٥٠	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨ ) .. ..
		٥ — قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . لا أثر لأحكامه على إجراء تم قبل العمل به . مشال بشأن إيداع قائمة شروط البيع .
٩٦٧	١٨٦	( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ ) ... ..
		٦ — القانون الجديد . سر يانه بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . عدم سر يانه بأثر رجعي إلا بنص خاص .
٦٨	١٩	( انطلب رقم ٢٧ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ ) ...

الصفحة	القاعدة	
١٧٥٧	٣٢٨	٧ — عقد وكالة المحامي . انعقاده وانقضاؤه قبل نفاذ قانون المحاماه ٦١ لسنة ١٩٦٨ . أثره . عدم انطباق هذا القانون عليه . (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		تنازع القوانين من حيث المكان :
٣٦٤	٧٧	١ — شكل العقد . خضوعه لقانون البلد المبرم فيه . عقد الوكالة الصادر في الخارج . عدم جواز التحدى بأحكام قانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)
٣٦٤	٧٧	٢ — استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق . مناطه . مخالفتها للنظام العام أو الآداب في مصر . لا يدخل في هذا النطاق مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني بصدد الشرط المانع من التصرف . (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) ...
٣٦٤	٧٧	٣ — الشروط الموضوعية للوصية . خضوعها لقانون الموصى وقت وفاته . الاستناد إلى قانون أجنبي . واقع . وجوب تقديم الدليل عليه . مثال بشأن الوصية في القانون اليوناني . (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)
٣٦٤	٧٧	٤ — صدور الوصية من يوناني الجنسية . وجوب تطبيق قانون بلد الموصى وقت وفاته . المادة ٥٥ من القانون المدني الملغى . لا محل لتطبيق القانون المدني المصري أو الشريعة الإسلامية . (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - مهمة منفذ الوصية في القانون المدنى اليونانى . الحصول على إذن بالتصرف فى الأموال من محكمة التركة . حالاته .
٣٦٤	٧٧	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٢/١٩٧٥)
		٦ - توقيع حجز ما للمدين لدى الغير فى مصر على أموال موجودة فيها لمدين مصرى الجنسية ، هى قيمة وثائق تأمين أبرمت فى مصر . الدعوى ببطلان هذا الحجز . اختصاص المحاكم المصرية بنظرها . وجوب تطبيق القانون المصرى بشأنها .
٨٧٣	١٦٩	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥) .. ..
		مسائل متنوعة :
		١ - إلغاء التشريع ونسخه . ماهيته . جواز إلغاء التشريع عن طريق إبطال مفعوله دون من تشريع جديد . ميعاد الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية . ستون يوما . ١/٢٥٢م . حرافات . علة ذلك .
١٣٧٦	٢٦١	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٥/١١/١٩٧٥)
		٢ - اعتبار القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية منعدما . مؤداه . عدم صلاحيته كأداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو أساسا لصدور قرار جمهورى بالعزل من ولاية القضاء .
٩٤	٢٦	(الطلب رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" - جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٥)
		قرار إدارى
		١ - القرار الصادر باعتبار القاضى مستقبلا لا تقطاعه عن عمله مدة ثلاثين يوما بدون إذن . اعتباره قرارا إداريا كاشفا . ارتداد أثره إلى تاريخ الواقعة المسببة لصدوره .
١٣	٣	(الطلب رقم ٤٩ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ٦/٣/١٩٧٥) ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — اتقطاع الطالب عن عمله مدة ثلاثين يوما بعد انتهاء أجازته للالتحاق بعمل آخر. اعتبار هذا الاتقطاع استقالة ضمنية. صدور القرار المطعون فيه بإنهاء خدمته. لا يعد إساءة لاستعمال السلطة.
٢٣	٦	(الطلاب رقم ٦ لسنة ٤٢ ق "رجال قضاء" — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٧) ..
		٣ — موافقة المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة على نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية. مؤدى ذلك. اعتبار القرار المطعون فيه فيما تضمنه من هذا النقل قائما على حالة واقعية تبرر إصداره. امتداد ذلك القرار إلى القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الذي جرى قضاء محكمة النقض على اعتباره منعدما. لا أثر له.
٣	١	(الطلاب رقما ٨٨ لسنة ٤٢ و ٥١ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" — جلسة ١٩٧٥/٢/٦) ... ..
		٤ — إعفاء متعهد التوريد من مصادرة التأمين ومن الغرامة. قرار إداري. لا يعد ذلك مجرد تسوية مالية خاطئة. عدم سحب جهة الإدارة لهذا القرار أو الطعن عليه في الميعاد. أثره. اكتساب صاحب الشأن حقا فيما تضمنه.
١١٤١	٢١٩	(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٣) .. ..
		٥ — الأسواق التي تخصصها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى للنفع العام. اعتبارها من الأموال العامة. تصرف السلطة الإدارية فيها لا يكون إلا على سبيل الترخيص المؤقت ومقابل رسم لأجرة. هذا الترخيص من الأعمال الإدارية. لا ولاية للمحاكم العادية في ذلك.
١٣٢٠	٢٥١	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ... ..
		٦ — خلو الأوراق مما يفيد إعلان الطالب بالقرار المطعون فيه أو علمه به علما يقينا. إرسال الجريدة الرسمية لصالة

الصفحة	المادة	
		بيع المطبوعات الحكومية في ١٩٧٤/٩/١٠ . إعتبار هذا التاريخ بداية لاقتراض علم الطالب بالقرار المنشور بها في ١٩٧٤/٩/٥ .
٦٣	١٨	(الطلب رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/٦/١٩ ) ١٧ - القرار الإداري يعد موجوداً قانوناً بمجرد إصداره . التزام جهة الإدارة بتنفيذه ولو لم ينشر . عدم جواز الاحتجاج به على الأفراد إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . علة ذلك .
١٣٣٩	٢٥٦	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨ ) ... ٨ - الأمر ١٢ لسنة ١٩٦١ بشأن فرض الحراسة على أموال بعض الأشخاص . قرار إداري فردي . لا يعد نافذاً في مواجهته الأفراد إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية لا عبثاً بما ورد فيه من العمل به من تاريخ صدوره . علة ذلك . الإقرار بالمديونية الصادر ممن فرضت عليه الحراسة قبل نشر الأمر المذكور لا يلحقه البطلان .
١٣٣٩	٢٥٦	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨ ) .. ٩ - طلب تعيين الطالب بدرجة رئيس محكمة أو ما يعادلها . نخرجه عن ولاية محكمة النقص . علة ذلك اقتضار ولايتها على قضاء إلغاء .
٩٤	٢٦	(الطلب رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٥ ) قسمة ١ - القسمة غير المسجلة . أثرها اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذي وقع في نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية على الغير إلا إذا سجلت القسمة .
٣٠١	٦	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٣٠ ) ...

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الغير في حكم المادة ١٠ من قانون الشهر العقاري . تعريفه . عدم اعتبار من تلقى حقا مفرزا من أحد الشركاء غيرا ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة . ليس له أن يطلب الحكم بصححة عقد البيع بالنسبة لجزء المفرز الذي اشتراه طالما أنه لم يتمتع في نصيب البائع له بموجب القسمة .
٣٠١	٦٥	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٠) ... ..
		٣ — بيع الشريك المشتاع لقدر مفرز من نصيبه . غير نافذ في حق باقي الشركاء . اعتباره — قبل القسمة — نافذا في حق هذا الشريك على نفس المحل المفرز المتصرف فيه . عدم مريان تصرفه فيه للغير في حق المشتري منه بعد تسجيله عقد شرائه .
٤٠٢	٨٣	(المرن رقم ١٨٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٧) ... ..
		٤ — القسمة الفعلية للمال الشائع . صورتها . تصرف كل من الشركاء في جزء مفرز من المال الشائع يعادل حصته . اعتبار نصيب كل منهم هو هذا الجزء الذي تصرف فيه . المتقاسم يعد مالكا وحده للصفة المفروزة من وقت أن تملك في الشيوع .
٤٧٨	٩٧	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥) ... ..
		٥ — قسمة المال الشائع . ما لم تشمل القسمة . بقاؤه شائعا بين الورثة . الحكم بملكية هذا القدر للتقاسم الذي حصل على نصيب يقل عن نصيبه الميراثي دون بيان سند الحكم في ذلك . قصور .
٧٠٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠) ... ..
		٦ — الاتفاق في عقد القسمة على الإعفاء من الضمان . وجوب بيان سبب الاستحقاق بالذات المراد الإعفاء من ضمانه . م ٢/٨٤٤ مدني .
٧٢٨	١٤٢	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ — الغبن في عقد القسمة بما يزيد على الخمس . جواز رجوع المغبون على باقي المتقاسمين . لا يغبر من ذلك أن يكون سبب الاستحقاق قد استبعد من أن يكون سببا للرجوع بالضيان .
٧٢٨	١٤٢	( الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١ ) ... ..
		٨ — تصرف الشريك في قدر شائع يزيد على حصته . عدم نفاذه في حق باقي الشركاء بالنسبة للقدر الزائد . لهم الحق في طلب تثبيت ملكيتهم و بعدم نفاذ هذا التصرف في القدر الزائد دون انتظار نتيجة القسمة .
١٣٨٨	٢٦٣	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١١ ) ... ..
		٩ — قسمة المال الشائع . أثرها . تسجيل القسمة غير لازم في العلاقة بين المتقاسمين . لزومه للاحتجاج بها على الغير . إغفال الرد على وجود قسمة فعلية بين الشركاء . قصور .
١٤٦٥	٢٧٦	( الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ ) ... ..
		١٠ — المشتري لخصه شائعة في عقار بعهـد مسجل . هو صاحب الشأن في القسمة التي تجري لهذا العقار . إجراء القسمة مع الشريك البائع لنصيبه . أثره . عدم جواز الاحتجاج بهذه القسمة على المشتري الذي سجل عقده قبل تسجيل حكم القسمة .
١٦٧٨	٣١٣	( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ ) ... ..
		<b>قضاء مستعجل</b>
		قاضى الأمور المستعجلة . سلطته في نطاق الاشكال في التنفيذ . القضاء فيه . وقتي لا يؤثر على الحق المتنازع فيه . جواز رفع المستشكل ضده دعوى أصلية بتزوير القدر المقدم من المستشكل في دعوى الاشكال . علة ذلك .
٢١٢	٤٩	( الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢١ ) ... ..

## قضاء

١ — عدم تقديم الطالب دليلا على أن ضررا ماديا لحقه نتيجة عزله من وظيفته القضائية وثبوت مزاولته مهنة المحاماة بعد العزل مباشرة . أثره . عدم استحقاقه لتعويض المطالب به عن ذلك الضرر . إلغاء قرارات عزل القضاء تشريعا أو قضاء . اعتبار ذلك تعويضا مناسبا .

٩ ٢ ( الطالب رقم ٥١ لسنة ٤١ ق "رجال قضاء" — جلسة ٣/٦ ١٩٧٥ ) ..

٢ — ثبوت أن ضررا ماديا محققا لحق بالطالب بسبب عزله من ولاية القضاء — على خلاف القانون — قبل بلوغه سن التقاعد . وجوب إجابة طلب التعويض عن هذا الضرر . الحكم بإلغاء القرارات المتضمنة للعزل . اعتبار ذلك تعويضا مناسبا لخبر الضرر الأدبي .

٩٤ ٢٦ ( الطالب رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" — جلسة ١٢/٢٥ ١٩٧٥ )

٣ — انقطاع الطالب عن عمله مدة ثلاثين يوما بعد انتهاء أجازته للالتحاق بعمل آخر . اعتبار هذا الانقطاع استقالة ضمنية . صدور القرار المطعون فيه بإنهاء خدمته . لا يعد إساءة استعمال السلطة .

٢٣ ٦ ( الطالب رقم ٦ لسنة ٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢/٢٧ ١٩٧٥ ) ..

٤ — القانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ . الهدف من إصداره . اعتبار من أعيد تعيينه في القضاء محتفظا بولايته ومستمرا في عمله دون حاجة لحلف يمين . علة ذلك .

١١٤٩ ٢٢٠ ( العائن رقم ٦١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٦/٤ ١٩٧٥ ) .. .. ..

الصفحة	القاعدة	
١١٨٠	٢٢٦	٥ - إحالة الدعوى لدائرة أخرى لوجود مانع . إعادتها للدائرة مرة أخرى بعد تغير العضوين فيها . عدم إفصاح رئيس الدائرة عن عدم صلاحية شخصيا لنظر الدعوى . النعي على الحكم بالبطلان لوجود مانع لدى رئيس الدائرة . غير صحيح . (الطعن رقم ٣٩ و ٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١١/٦/١٩٧٥)
٨٤	٢٤	٦ - موظفو الدولة المعارون . تحمل الجهة المستعمرة مرتب المعار . الموظف المعار في الخارج . جواز منحه مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية . (الطلب رقم ٣ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٥/٧/١٩٧٥) ..
٨٤	٢٤	٧ - وجوب خصم مخصصات المعار التي يتقاضاها من الحكومة الجزائرية مما تمنحه له الحكومة المصرية كرتب وتعدده للتحويل إليه متى كانت هـ - هذه المخصصات تقل عما هو معد للتحويل . لا محل للخصم عند زيادة المخصصات . الفرار الجمهوري رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٢ . قرار وزير الخزانة ٦٧ لسنة ٦٣ - ١ بمنح المعار مرتبه الكامل في مصر دون تحويل . اختلاف طبيعة هذا المرتب عن المبالغ التي تمنحها الحكومة المصرية للمعار للجزائر وتكون معدة للتحويل . (الطلب رقم ٣ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٥/٧/١٩٧٥) ..
١٤٢٦	٢٧٠	٨ - القضاء على المسلم . حظر توليه على غير المسلم . قصره على ما يتحقق به الفصل في الخصومة . مجرد اشتراك القاضي غير المسلم في تلاوة الحكم . نخرجه عن نطاق هذا الحظر علة ذلك . (الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩/١١/١٩٧٥)



الصفحة	القاعدة	
١٦١٨	٣٠٣	٩ — نقل القاضي للعمل بدائرة أخرى في ذات المحكمة . لا تزول به ولايته . جواز اشتراكه في المداولة في الأحكام الصادرة في الدعاوى التي سمع فيها المرفعة بالدائرة السابقة . (الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥) ... ..
٩٤	٢٦	١٠ — اعتبار انقرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تشكيل الهيئات القضائية منعدما . مؤداه . عدم صلاحيته كأداة لإلغاء أو تعديل قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أو أساسا لصدور قرار جمهوري بالعزل من ولاية القضاء . (الطلب رقم ٢٠ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٥) ...
٩٨	٢٧	١١ — طلب القاضي رد ما استقطع من ضرائب من بدل طبيعة العمل . قضاء المحكمة الابتدائية بعدم الاحتصاص ولا حالة إلى محكمة النقض . أثره . عدم قبول الطلب . علة ذلك . (الطلب رقم ٦١ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٥) ...

## قناصل

٣٦٤	٧٧	صدور التوكيل في قبرص . التصديق عليه من السلطات الرسمية بها وتصديق قنصلية جمهورية قبرص بالقاهرة أيضا ثم تصديق مديرية أمن القاهرة على صحة ختم القنصلية . كافي لإسباغ صفة الوكالة على المحامي . خلو التوكيل من تصديق القنصل المصري بجمهورية قبرص . لا أثر له . علة ذلك . (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٢/١٩٧٥)
-----	----	--

## قوة الأمر المقضى

١ — الأحكام المنهية للتصومة في جزء منها . عدم اعتبارها  
مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي الصادر في الدعوى م ٤٠٤

الصفحة	القاعدة	
		مرافعات سابق . نطاق تطبيقها . قضاء حكم نذب الخبير في أصل الحق المتنازع عليه . جواز استئنافه على استقلال في الميعاد . المادة ٣٧٨ مرافعات سابق . عدم مراعاة ذلك . أثره إكتساب الحكم قوة الأمر المقضي .
١٨٧	٤٤	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/١/١٩٧٥) ... ..
		٢ — قوة الأمر المقضي . استقلال محكمة الموضوع ببحث اتحاد الموضوع في الدعويين بغير معقب . حسبها الاعتماد على أسباب مؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها .
٢٥٧	٥٨	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٧٥) ... ..
		٣ — الطعن في الحكم بطريق النقض لمخالفته حكما آخر . شرطه .
٣٤١	٧٣	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤ ق — جلسة ٥/٢/١٩٧٥) ... ..
		٤ — الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا إذا كان قد فصل في النزاع خلافاً للحكم آخر سبق صدوره بين ذات الخصوم وحاز قوة الأمر المقضي . م ٢٤٩ مرافعات .
١٣٥٤	٢٥٨	(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٨/١٠/١٩٧٥) ... ..
		٥ — القضاء نهائياً باستحقاق العامل لفرق الأجر وفقاً للمد الأدنى المقرر باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ عن مدة سابقة على القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨ . الحكم من بعد برفض دعواه بحقه في هذا الفرق عن مدة لاحقة . جواز الطعن فيه بالنقض لمخالفته لذلك القضاء السابق .
٣٥٣	٧٥	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٨/٢/١٩٧٥) ... ..

المرسلة	القاعدة	
		٦ — الطعن بالنقض في الحكم لمخالفته حكما سابقا . م ٢٤٩ مرافعات . شرطه . الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . عدم جواز الطعن فيه مستقلا .
٦٦١	١٣٠	( الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ ) .. ..
		٧ — الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيم انتهائين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى في مسألة تار حولها النزاع واستقرت حقيقتها بين طرفي الخصومة . بالفصل فيها في الحكم السابق .
٣٥٣	٧٥	( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٨ ) .. ..
		٨ — القضاء بثبوت أو بانتفاء حق مترتب على ثبوت أو انتفاء مسألة أساسية . اكتسابه قوة الأمر المقضى في تلك المسألة . هو مانع لذات الخصوم من التنازع فيها بطريق الدعوى أو الدفع بشأن أى حق آخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها .
٣٥٣	٧٥	( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٨ ) .. ..
١٠٦٢	٢٠٢	( والطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ ) .. ..
		٩ — القضاء بنقض قرار هيئة التحكيم والقضاء باختصاصها باعتبار أن بائعي البترول الجائنين بالقاهرة وضواحيها التابعين للرقابة الطاعنة عمالا لدى تلك الشركات . إمتناع معاودة النزاع في تلك العلاقة .
٤٤٦	٩١	( الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ ) .. ..
		١٠ — قبول وصي الخصومة على الصغيرة المنكورة نسبها في الدعوى تطبيقا للمادة ٩٠٦ مرافعات . القضاء ابتدائيا واستثنائيا بنفى نسب الصغيرة للدعى . تحقق مصلحة الام



الصفحة	للقاعدة	
٤٨٣	٩٨	<p>في الطعن بالنقض . عدم مشاركة وصي الخصومة لها في رفع الطعن . لا يترتب عليه صيرورة الحكم نهائيا بالنسبة للصغيرة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)</p> <p>١١ — المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الأمر المقضى .</p>
٤٨٣	٩٨	<p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)</p>
١٧٨٦	٣٣١	<p>(والطعن رقم ٧ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١)</p> <p>١٢ — المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . الحكم نهائيا بتثبيت ملكية المدعية وإلغاء إجراءات نزاع الملكية ومحو القيود والتسجيلات . إقامة الحكم قضاءه على شرائها للعقار بعقد مسجل من المدير المنفذ عليه . رفع الدائن من بعد دعواه بطالب عدم نفاذ هذا التصرف في حقه . عدم جواز نظر هذه الدعوى .</p>
٦٩٧	١٣٠	<p>(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠) ... ..</p> <p>١٣ — المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . رفع المطعون ضده الدعوى المطعون في حكمها بطلب محو قيد الرهن لسقوطه بسبب عدم التجديد خلال عشر سنوات . عدم سبق إثارة هذه المسألة في دعوى المطعون ضده تثبيت ملكيته للأطيان المرهونة أو دعوى الطاعنين بأحقيتهما في حبس تلك الأطيان دفعا للتعرض لهما في حياتهما . القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر للدعوى لسبق الفصل فيها . لا خطأ .</p>
٧٤٩	١٤٧	<p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢) ... ..</p> <p>١٤ — قضاء الحكم الابتدائي — بنذب خير — في أسمايه بتكييف عقد الشركة أساس الدعوى . جواز الطعن فيه مستقلا .</p>

الصفحة	القاعدة	
		م ٣٧٨ مرافعات سابق . عدم استثنائه . أثره . اكتسابه قوة الأمر المقتضى . وجوب تقييد المحكمة الاستثنائية بهذا القضاء . (الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧) ... .. ١٤٨ ٧٥٥
		١٥ — محكمة الإفلاس . ما تقرره بشأن عدم جدية الادعاء بتزوير الأوراق . لا يحوز حجية أمام المحكمة التي تنصل فيه . عدم التزام محكمة الإفلاس بتأجيل نظر موضوع الدعوى بعد إبداء رأيها في هذا الادعاء . (الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٤) ... .. ١٧٧ ٩١٩
		١٦ — القضاء نهائيا برفض دعوى صحة التعاقد تأسيسا على تخلف المشتري عن الوفاء بالثمن . أثره . امتناع الادعاء بانقضاء الالتزام بدفع الثمن بتعديده ولو كان دليل هذا الادعاء اليمين الحاسمة . (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... .. ١٩٨ ١٠٤٠
		١٧ — قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالاعتداد بعقد بيع الأرض الزراعية الصادر من أجنبي لمصرى . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . عدم تأثيره على حق البائع في طاب الفسخ لعدم الوفاء بالثمن . القضاء بالفسخ في هذه الحالة . أثره . عودة حق الدولة في تملك الأرض . (الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... .. ١٩٨ ١٠٤٠
		١٨ — قصر الطعن بالتزوير في الدعوى السابقة على التوقيع . القضاء نهائيا بصحة الاقرار صلبا وتوقيعا . أثره . امتناع العودة إلى المناقشة في مسألة تزوير الإقرار ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى التي صدر فيها الحكم الأول . (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... .. ٢٠٠ ١٠٥٣

المراد: الصفحة

- ١٩ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . متعلق بالنظام العام . م ١١٦ مرافعات سريان هذا الحكم على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل بذلك القانون . (الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ٢٠٢ ... ١٠٦٢
- ٢٠ - الاستئناف الفرعى . طريق للطعن لا تعرفه لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . استئناف بعض الورثة للحكم الصادر فى دعوى الوراثة . عدم اعتبارهم نائبين من باقى الورثة الذين لم يستأنفوا الحكم . صيرورة الحكم الابتدائى حائزا قوة الشئ المقضى بالنسبة للآخرين . (الغنان رق ٣٩ ر ٥٥ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ٢٢٦ ١١٨٠
- ٢١ - حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . شرطه . الحكم بإدانة رب العمل لفصل العامل - وهو عضو اللجنة النقابية - قبل صدور حكم المحكمة التأديبية بذلك . قضاء الحكم المطعون فيه بأن الفصل لم يكن له شأن بالنشاط النقابى . عدم اعتباره مخالفا لحجية الحكم الجنائى . علة ذلك . (الطن رقم ٤١٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١٤) ... ٢٣١ ... ١٢١٢
- ٢٢ - حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية شرطه . القضاء ببراءة البائع من تهمة تبديد عقد بيع . تعرض الحكم فى أسبابه إلى إنفساخ العقد المذكور . لا حجية له فى هذا الخصوص أمام القاضى المدنى . (طعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ٢٤٥ ... ١٢٨٧
- ٢٣ - الإثبات فى مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الإثبات الشكلية . خضوعها لقانون المرافعات . قواعد الإثبات الموضوعية المتعلقة بالدليل . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية . (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) ... ٢٣٨ ... ١٢٤١



الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — القضاء بتحديد أنصبة الورثة . خضوعه لأحكام الشريعة الإسلامية من جهة صحته وقوته وأثره القانوني . مخالفته نصا في القرآن أو السنة أو الإجماع . أثره . وجوب إبطال الحكم وإهداره . عدم اكتسابه قوة الأمر المقضى إلا إذا اتصل به قضاء في محل مجتهد فيه .
١٢٤١	٢٣٨	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) ... ..
		٢٥ — الدفع بسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة . ماهيته . الحكم برفض هذا الدفع . حكم صادر في الموضوع . جواز الطعن فيه على استقلال م ٣٧٨ مرافعات سابق . عدم الطعن عليه في الميعاد القانوني . اعتبار هذا القضاء حائزا قوة الأمر المقضى . النعي الموجه إليه . غير منتج .
١٤٨٢	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦) ... ..
		٢٦ — دعوى الريع على أساس الغصب . القضاء في الدعوى دون بحث . منازعة المدعى عليه في الملكية . لا يحوز قوة الأمر المقضى في دعوى تالية بين ذات الخصوم بتثبيت الملكية لحصة شائعة في نفس العقار . علة ذلك .
١٥٢٤	٢٨٥	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ... ..
		٢٧ — الأسباب التي تزيد الحكم فيها . لا تحوز حجية الشيء المقضى . انتفاء المصلحة في النعي عليها .
١٥٣٧	٢٨٨	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ... ..
		٢٨ — فصل الحكم بنذب الخبير في تكييف العلاقة بين طرفي الخصومة . إعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد ذلك . لا يؤثر على ما تضمنه هذا الحكم من قضاء قطعي صار نهائيا لعدم استئنافه في الميعاد .
١٦٤٦	٣٠٨	(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..

الرقم	القائمة	الصفحة
	٢٩ — الحكم الصادر بنبذ خبير . فصله في المنازعة حول استحقاق الرسوم الجمركية . عدم الطعن فيه في الميعاد . أثره . حيازته قوة الأمر المقضى . مخالفة الحكم الصادر في الموضوع لهذا القضاء . خطأ .	
١٦٣٦	٣٠٦ ... .. (الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢)	
	٣٠ — القضاء نهائيا بفسخ عقد البيع إستنادا إلى تقصير البائع في تنفيذ التزامه . وجوب تقييد المحكمة بهذا القضاء الحائز قوة الأمر المقضى .	
١٦٣٣	٣٠٩ .. .. (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣)	
	٣١ — القضاء برفض دعوى الزوجة بطلب نفقة زوجية إستنادا للحكم إلى إنتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق وانقضاء العدة دون بحث المراجعة . لا يكتسب حجية في دعوى نسب الصغير ولا ينفي الفراش الموجب للنسب .	
١٧٨٦	٣٣١ .. .. (الطعن رقم ٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١)	
( ك )		
كفالة		
	١ — امتداد كفالة التزامات مستأجر الأراضي الزراعية بامتداد الايجار بحكم التشريعات الاستثنائية . مناطه . قبول الكفيل حلة ذلك .	
٦١٠	١٢٢ ... .. (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٧)	

الصفحة	الفاصلة	
٦١٠	١٢٢	٢ — دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولم تكن عناصره مطروحة عليها . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في كفالة . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧٥) ... ..

## ( م )

محل تجارية . محاماة . محكمة الموضوع .  
مسئولية . مصادرة . مصادرات . مقاوله .  
ملكية . مؤسسات . موطن . موظفون

## محل تجارية

المحل التجاري في معنى القانون ١١ سنة ١٩٤٠ . ماهيته .  
التصرف في مفردات المحل التجاري لا يعد تصرفا في المحل ذاته .  
البناء الذي يستغل فيه المتجر . لا يعتبر عنصرا فيه ولو كان مملوكا  
للك نفسه .

١٤٢٢	٢٦٩	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٥) ... ..
------	-----	--

## محاماه

### وكالة المحامي :

١ — صدور التوكيل في قبرص . التصديق عليه من السلطات الرسمية بها . وتصديق قنصلية جمهورية قبرص بالقاهرة أيضا  
ثم تصديق مديرية أمن القاهرة على صحة ختم القنصلية .  
لإسباغ صفة الوكالة على المحامي . خلو التوكيل من تصديق القنصل  
المصري بجمهورية قبرص . لا أثر له . علة ذلك .

٣٦٤	٧٧	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ٢٢/٢/١٩٧٥) ... ..
-----	----	--



الصفحة	القاعدة	
		٢ - توكيل المحامي الذي أقام الطعن بالنقض . جواز صدوره من وكيل الطاعن ما دامت وكالته تسمح بذلك .
٥٩٠	١١٨	( الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٧٥ ) ... ..
		٣ - عدم تقديم سند وكالة المحامي الذي وقع على صحيفة الطعن بالنقض . أثره . بطلان الطعن . المادة ٢٥٥ مرافعات .
٨٨٨	١٧٠	( الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥ ) ... ..
		٤ - عدم تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأن عقد الوكالة الصادر منها للمحامي تم بناء على وساطة سمسار . عدم جواز النعي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧٥٧	٣٢٨	( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣١/١٢/١٩٧٥ ) ... ..
		إنقضاء الوكالة :
		١ - وكالة المحامي . انقضاؤها بأسباب إنقضاء الوكالة العادية وأخصها انتهاء العمل . الموكل فيه . الاستناد إلى المادة ٧٠٢ / ٣ مدني في القول بقيام عرف يقضي بأن وكالة المحامي لا تنتهي إلا بالغاء التوكيل وعلم المحامي بهذا الالغاء . لا محل له . علة ذلك .
٧٤٤	١٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢/٤/١٩٧٥ ) ... ..
		٢ - عقد وكالة المحامي بأجر . الاتفاق فيه على استحقاق الوكيل مبلغا معيناً كتعويض اتفاق إذا ما مزل من الوكالة دون مبرر . غير مخالف للنظام العام . هذا الاتفاق يعد شرطاً جزائياً حدد مقدماً قيمة التعويض .
١٧٥٧	٣٢٨	( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣١/١٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٣ - التعويض المتفق عليه بين المحامي وموكله في حالة عزله من الوكالة دون مبرر . قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لا يمنع من تطبيق أحكام المادة ٢٢٤ مدني . عدم استحقاقه إذا

الصفحة	القاعدة	
		أثبت الموكل أن الوكيل لم يصبه ضرر . خضوعه لتقدير القضاء بالتخفيض إذا أثبت الموكل أن التقدير كان مبالغاه إلى درجة كبيرة أو أن الالتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه .
١٧٥٧	٣٢٨	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١) ... ..
		٤ - المادة ١٣٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . القصدها تمكين الخصم من إبداء دفاعه إذا تنازل محاميه عن التوكيل . لا محل للتعدي بها إذا كان الخصم قد استكمل دفاعه في الدعوى .
١٥٦٦	٢٩	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٦) ... ..
		أتعاب المحامى :
		١ - حق المحامى فى الأتعاب عند عدم وجود سند بها . النص فى المادة ٥١ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على سقوطه بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء التوكيل . ليس إلا تطبيقاً للقواعد العامة الواردة بالمواد ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ مدنى . مـر يان هذا التقادم من وقت إتمام المحامى للعمل الموكل فيه . علة ذلك .
٧٤١	١٤٦	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢) ... ..
		٢ - قرارات تقدير أتعاب المحامين الصادرة من مجلس النقابة . جواز الطعن فيها بطريق الاستئناف . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . إلغاء طريق التظلم من هذه القرارات الذى كان يجيزه قانون المحاماه السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .
٧٧٣	١٥	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٨) ... ..
		٣ - القرار الصادر بتقدير أتعاب المحامى فى ظل العمل بقانون المحاماة السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . الطعن فيه . خضوعه لأحكام ذلك القانون السارى وقت صدوره .
٧٧٣	١٥٠	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٨) ... ..

الصفحة	القائمة	
٧٧٣	١٥٠	٤ — قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي . حكم صادر في خصومة . جواز استئنائه مباشرة دون اشتراط التظلم منه بداءة . م ٤٧ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . (الطن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨)
٧٧٣	١٥٠	٥ — قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامي في ظل قانون المحاماة السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . الطعن فيه بطريق الاستئناف مباشرة . وجوب احتساب ميعاد الاستئناف من تاريخ انتهاء ميعاد التظلم فيه . (الطن رقم ٨٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨)
١١٤٩	٢٢٠	٦ — استناد الحكم في تقدير أتعاب المحامي إلى الجهد الذي بذله في الدعوى بمراحلها . أخذه في الاعتبار أهمية النزاع وثروة الموكل طبقا للقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الذي انعقدت الوكالة في ظله . عدم إيراده بيانا مفصلا بما قدم الطاعن من مذكرات وما تضمنته . لا قصور . (الطن رقم ٦١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٤)
١٧٥٧	٣٢٨	٧ — عقد وكالة المحامي . انعقاده وانقضاؤه قبل نفاذ قانون المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ . أثره . عدم انطباق هذا القانون عليه . (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١)
١٧٥٧	٣٢٨	٨ — أتعاب المحامي المتفق عليها أو التي تدفع طوعا قبل تنفيذ الوكالة . خضوعها لتقدير القاضى . م ٤٤ ق المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ٢/٧٠٩ مدنى . (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١)



الصفحة	القاعدة	
		إدارة قضايا الحكومة :
		١ - إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها لدى المحاكم . م ١٣/٢ مرافعات ، م ٦ ق ٧ لسنة ١٩٦٣ . شركات القطاع العام . ليست من الأشخاص العامة ولا تنوب عنها تلك الإدارة .
١٧٤٢	٣٢٥	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		٢ - صحيفة الطعن بالنقض . وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض . الطعن بالنقض المرفوع من إحدى شركات القطاع العام . التوقيع على صحيفته من مستشار إدارة قضايا الحكومة بصفتة نائباً عنها قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . أثره . بطلان الطعن . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
١٧٤٢	٣٢٥	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		مسائل متنوعة :
		١ - عدم جواز الجمع بين المحاماة والاشتغال بالتجارة . مخالفة ذلك . أثره توقيع الجزاءات التأديبية على المحامي . المادتان ١٩ ، ٥٣ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . لا يمنع ذلك من المطالبة بأجره إذا ما باشر إحدى عمليات السمسرة .
١٢٤	٣٣	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٧) ... ..
		٢ - صلاحية المحامي للتعين في القضاء . تحديد أقدميته بين أغلبية زملائه الذين استوفوا الصلاحية في نفس التاريخ وعينوا في القضاء قبله . طالب تعديل الأقدمية على أساس تاريخ التخرج . لاسندله .
٣٦	١٠	(الطلب رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق " رجال القضاء " - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — دعوى بطلان العقد . عدم إقامة مدعى البطلان الدليل على أن الشق الباطل أو القابل للإبطال لا ينفصل عن جملة التعاقد . أثره . بطلان هذا الشق وحده . م ١٤٣ مدني . مثال في وكالة محام .
١٧٥٧	٣٢٨	( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) ... ..

## محكمة الموضوع

### ( أولا ) تفسير العقد .

سلطة محكمة الموضوع في تفسير المحررات . لا رقابة عليها من محكمة النقض متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها .

٢٥٧	٥٨	( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ ) ... ..
٣٦٤	٧٧	( والطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ ) ... ..
٦١٠	١٢٢	( والطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٧ ) ... ..
٧٥٥	١٤٨	( والطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧ ) ... ..
١٣٤٥	٢٥٧	( والطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٨ ) ... ..

### ( ثانيا ) تكييف العقد .

١ — تكييف الإجراء هو بحقيقة وصفه القانوني لا بما يسبغه عليه الخصوم أو قلم الكتاب من أوصاف . شطب الدعوى . تحديد السير فيها بصحيفة مستوفاة لجميع الشروط اللازمة لصحيفة دعوى . إعتبارها دعوى جديدة . لا خطأ .

١٦٤٦	٣٠٨	( الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢ ) ... ..
------	-----	--

٢ — لمحكمة الموضوع حق فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها الوصف القانوني الصحيح . عدم تقيدها في ذلك بتكييف الخصوم .

١٦١٨	٣٠٣	( الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠ ) ... ..
------	-----	--

الصفحة	القاعدة	
		( ثالث : ) مسائل الواقع .
		١ - استخلاص الحكم من أقوال الشهود والمستندات مقدار الثمن وتمام الوفاء به . انتهاء بأسباب سائغة إلى توافر ركن الثمن في عقد البيع . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي .
١٢٨٧	٢٤٥	( الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥ ) ... ..
		٢ - شهرة المحل التجاري . مجموعة العناصر التي تحقق أرباحاً للمنشأة تفوق الأرباح العادية للمنشآت المماثلة . الشهرة تحتل النقصان أو الانقضاء . تقدير زيادة أرباح المنشأة عن المعدل العادي . من سلطة قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٢٧	٦	( الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٩ ) ... ..
		٣ - قوة الأمر المقضي . استقلال محكمة الموضوع ببحث اتحاد الموضوع في الدعوىين بغير معقب . حسبها الاعتماد على أسباب مؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها .
٢٥٧	٥٨	( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ ) ... ..
		٤ - تقدير علم المرسل إليه - الممول - بالرسالة البريدية الواردة له من مصالحة الضرائب . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٢٧٨	٦١	( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٩ ) ... ..
		٥ - الأجور المتعاقد عليها في معنى النانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . هي الأجور الحقيقية دون الصورية . استخلاص ذلك من سلطة محكمة الموضوع دون معقب متى كان استخلاصها سائغة . المنازعة



الصفحة	القائمة	
		في هذا الشأن . جدل موضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٣٠٦	٦٦	(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٣٠) ... ..
		٦ — استخلاص النزول عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه . من سلطة قاضي الموضوع ما دام استخلاصه سائغا .
٤٢٩	٨٨	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٨) ... ..
		٧ — الحادث الطارئ . شرطه . المادة ١٤٧/٢ مدني . تقدير توقع المدين للحادث . من سلطة قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٥١٥	١٠٤	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٤) ... ..
		٨ — تمسك مصلحة الضرائب بأن آلات الحرث غير مخصصة لخدمة الأتبان . عدم قبول إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٢٨	١٠٦	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٥) ... ..
		٩ — تقرير ما إذا كانت الأرض زراعية أم أرض قضاء معدة للبناء . موضوعي .
٥٢٨	١٠٦	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٥) ... ..
		١٠ — تقدير التعويض . من سلطة قاضي الموضوع بلا معقب من محكمة النقض . حسب الحكم بيان عناصر الضرر الذي يقدر التعويض عنه .
٥٦٨	١١٥	(الطعون أرقام ٦٠١ و ٦١٣ و ٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢)
		١١ — تقدير التعويض من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض ما دام لا يوجد نص في العقد أو القانون يلزمه باتباع معايير معينة .
٥٦٨	١١٥	(الطعون أرقام ٦٠١ و ٦١٣ و ٦١٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢)

الصفحة	الفاصلة	
		١٢ — تقدير التعويض . مسألة واقع . تعيين عناصر الضرر . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
١٠٧٨	٢٠٦	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ ) ... ..
		١٣ — دلالة الورقة الصادرة من المدين على اعترافه بالدين وأثر ذلك في قطع التقادم . مسألة موضوعية .
٦٠٣	١٢١	( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٦ ) ... ..
		١٤ — تأميم المصانع دون شركة المحاصة القائمة عن استغلالها . انتهاء الحكم إلى انقضاء عقد الشركة واستحقاق الشريك لحصته فيها . تقدير كفاية الحصص اللازمة لاستمرار الشركة . من مسائل الواقع .
٧٥٥	٤٨	( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧ ) ... ..
		١٥ — استظهار خطأ المؤجر الذي ترتب عليه نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . تقدير موضوعي تستقل به محكمة الموضوع ما دام استخلاصها سائغا . مثال بشأن حرمان المستأجر من استعمال المصعد في النزول .
٧٦٦	١٤٩	( الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨ ) ... ..
		١٦ — تقدير النقص في الانتفاع بالعين المؤجرة الذي يحسب على أساسه إنقاص الأجرة . من سلطة محكمة الموضوع .
٧٦٦	١٤٩	( الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٨ ) ... ..
		١٧ — تقدير حصول التنازل الضمني عن التسك ببطان إعلان محضر الجوز . من سلطة محكمة الموضوع . اعتبار هذا التنازل ملزما للتنازل .
...	١٥	( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الججز خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان المحجوز لديه . جزاؤه . اعتبار الججز كأن لم يكن . م ٢٩ / ١ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الججز الإداري . هذا الجزء غير متعلق بالنظام العام . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . التقرير بما في الذمة لا يعد تنازلا من العيب . لقاضي الموضوع سلطة استخلاص النزول الضمني .
٨٧٣	١٦٩	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
		١٩ — لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى . شرطه .
٨٦٠	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠)
		٢٠ — القواعد المكونة لحالة التوقف عن الدفع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها . قيام المدين بأداء الدين محل طلب إشهار الإفلاس . لا يمنع من اعتباره متوقفا عن الدفع . جواز استناد حكم الإفلاس إلى ديون لم يتخذ بشأنها إجراءات التروستو .
٩١٩	١٧٧	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٤) .. ..
		٢١ — دعوى البائع بطلب الفسخ . استخلاص الحكم أن البائع تنازل ضمنا عن هذا الطلب بحصوله على حكم بباقي الثمن تقذه به على العين المبيعة . جدل البائع في ذلك . موضوعي .
١٠٧٢	٢٠٤	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢٥) ... ..
		٢٢ — علم المتصرف إليه باختلال أشغال المتصرف . م ٢٢٨ من قانون التجارة من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . لا معقب عليه . من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .
١٦٠٠	٣٠٠	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٠٨٥	٢٠٧	٢٣ — التثبت من قيام العرف . من الأمور الموضوعية التي يجب التمسك بها أمام قاضي الموضوع . عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض إلا أن يحيد عن تطبيق عرف ثبت وجوده . (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٧) ... ..
١٣٩٤	٢٦٤	٢٤ — النزاع بشأن تقدير قيمة العقار المبيع . توصلا لتحديد نصاب الاستئناف واقع يتعين طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ولو أنه متعلق بالنظام العام . (الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١١) ... ..
١٤٢٦	٢٧٠	٢٥ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير وجود العيب المستحكم بالزوج . رقابة لمحكمة النقض عليها متى قام قضاؤها على أسباب سائغة . (الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) ... ..
١٤٤٤	٢٧٢	٢٦ — نفي الطاعة باكراهها على التوقيع على الإقرار . وجوب التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) ... ..
١٥١٥	٢٨٤	٢٧ — بحث توافر حسن النية لدى الشفيع وعدم علمه بصورية الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه . من مسائل الواقع . لارقابة على محكمة الموضوع في تقديرها لذلك متى كان استخلاصها سائغا . (الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ... ..
١٥٨٠	٢٩٧	٢٨ — القرينة القانونية الواردة بالمادة ١/٢٣٨ مدني . استخلاص علم المتصرف إليه أن التصرف سبب إعسارا للمدين . مما تستقل به محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨) ... ..

الصفحة	المادة	
		٢٩ — تقدير المحكمة قيام الارتباط بين دعويين . موضوعي . الجدل في ذلك تنحصر عند رقابة محكمة النقض .
١٦٤٠	٣٠٧	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..
		٣. — النقص في البضائع المفرغة من السفينة . قرينة قانونية على مظنة التهريب . انتفاء القرينة في حالة النقص الجزئي الناشئ عن العوامل الطبيعية أو ضعف الغلافات والذي لا يتجاوز نسبة النساح التي يحددها قرار مدير الجمارك . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مبرر النقص .
١٧٢٢	٣٢٢	(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٩) ... ..
		( رابعا ) تقدير الدليل .
		١ — لمحكمة الموضوع سلطة تقدير ما يقدم لها من الأدلة
٣٣١	٧١	(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٥) ... ..
١٣٠٢	٢٤٨	(والطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..
		٢ — تقدير الدليل حول قيام المدرسة بواجب الرقابة والمفاجأة في وقوع الحادث . هو مما تستقل به محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة ذلك أمام محكمة النقض .
٥٤٩	١١١	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١١) ... ..
		٣ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الاستدلال على إيداع صورة من عقد الإيجار بالجمعية الزراعية المختصة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٦١٠	١٢٢	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٧) ... ..
		٤ — إقامة الحكم قضاءه على ما يكفي لجملة . المنازعة في ذلك . جدل في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض .
١١١٤	٢١٣	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..

الذات رقم	الصفحة	
		٥ - استقلال محكمة الموضوع باستخلاص الصورية من أدلتها مادام الاستخلاص سائغا . المنازعة في ذلك جدل موضوعي . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .
٢٢٩	١٢٠١	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٥) ... ..
		(خامسا) مسائل الاثبات .
		(١) البينة .
		١ - محكمة الموضوع عدم التزامها بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت من أدلة الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١١٩	٥٩٤	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٥) ... ..
٢٧٩	١٤٨٢	(والطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/١١/١٩٧٥) ... ..
٢٨٤	١٥١٥	(والطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٧٥) ... ..
		٢ - تقدير أقوال الشهود وال ترجيح بين البينات . مما يستقل به قاضى الموضوع . عدم بيان الحكم أسماء الشهود وأنص أقوالهم . لا يعيبه طالما أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم .
١٦٨	٨٦٠	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥) ... ..
		٣ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٢٧٧	١٤٧٠	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٥) ... ..
		٤ - استقلال قاضى الموضوع بتقدير أقوال الشهود طالما لم يخرج عما تحتمله تلك الأقول .
٢٨٤	١٥١٥	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٧٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - تقدير الشهادة ولو كانت تقولا . مسألة موضوعية . عدم جواز الجدل فيها أمام محكمة النقض .
١٥٧	٣٢٨	( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) - - -
		٦ - الشهادة السماعية . جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية . خضوعها لتقدير قاضي الموضوع دون معقب إلا أن يخرج بها إلى مالا يؤدي إليه مدلولها .
١٤	٢١٣	( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩ ) - - -
		(ب) الاقرار غير القضائي .
		الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . تقدير الدليل في الدعوى هو مما تستقل به محكمة الموضوع . مثال في طعن ضريبي .
٠٦	٣٠	( الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١ ) - - -
		(ج) القرائن .
		استخلاص القرائن والأخذ بقرينة دون غيرها . من سلطة محكمة الموضوع التقديرية بغير معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا .
٤٠	٣٦	( الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٨ ) - - -
		(د) مبدأ الثبوت بالكتابة .
		جواز اعتبار الورقة دليلا كاملا على إثبات تصرف معين وفي ذات الوقت مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة لتصرف آخر . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . مثال لإيصال محاسبة من أجرة أطيان زراعية .
١٠	١٢٢	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٧ ) - - -

الصفحة	القاعدة	
		( هـ ) الخبرة .
		١ - مناقشة المحكمة للخبير أو تعيين خبير مرجح . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٢١٢	٤٩	(الطن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢١) ... ..
		٢ - رأى الخبير . عنصر من عناصر الإثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع دون معقب .
٣١٩	٦٩	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٣) ... ..
١٦٤٦	٣٠٨	(والطن رقم ٤٣١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..
		٣ - رفض قاضى الموضوع طلب تعيين خبير فى الدعوى . لامعقب عليه طالما كان رفض الطلب قائما على أسباب مبررة .
٥١٥	١٠٤	(الطنان رقا ٥٨ ٤ ٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٤) ... ..
١٤٧٠	٢٧٧	(والطن رقم ٦٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥) ... ..
		٤ - تقدير عمل الخبير . متروك لتقدير محكمة الموضوع . للمحكمة أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو تطرح بعضه . عدم التزامها بالاستجابة إلى طلب تعيين خبير آخر .
١٥٩٣	٢٩٩	(الطن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٩) ... ..

## مسئولية

### (أولا) المسؤولية العقدية .

		١ - خطابات الضمان مقابل تسليم سند شحن نظيف . لا حجية لها قبل الغير حامل السند . هذه الخطابات لا مخالفة فيها لمعاهدة بروكسل طالما لم تتضمن اتفاقا باعفاء الناقل من المسؤولية أو مشوبة بالغش .
١٢٤٧	٢٣٩	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) ... ..

الصفحة	المرادف	
		٢ — تأجير السفينة للغير بمشارطة إيجار موقوتة . عدم انتفاء مسؤولية المالك إلا إذا كان المتعاقد مع الربان يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم به أو منح ائتمانه للمستأجر شخصيا رغم جهله بصفته .
٥٠٣	١٠١	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٧ ) ... ..
		٣ — الاتفاق على تحديد مسؤولية الشركة الناقلة . قصر أعماله على العجز في البضاعة قبل الشحن أو بعد التفريغ .
٨٩٠	١٧١	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ ) ... ..
		٤ — العجز اللاحق بالبضاعة أثناء الرحلة البحرية . الاتفاق على إعفاء الناقل من المسؤولية أو تخفيفها عن الحد الذي وضعته معاهدة بروكسل . باطل بطلانا مطلقا .
٨٩٠	١٧١	( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ ) ... ..
		٥ — معاهدة بروكسل لسندات الشحن . وجوب أعمال ماورد بهما من أحكام خاصة بالتحديد القانوني لمسؤولية الناقل البحري لأعباء بخالفتهما لما هو مقرر بشأن التحديد الاتفاقى للمسؤولية .
١٠٧٨	٢٠٦	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ ) ... ..
		٦ — ضمان المهندس المعماري لتهدم البناء وللعيوب التي تهدد سلامته . أساسه المسؤولية الناشئة عن عقد المقاولة . إغفال الحكم استظهار العلاقة بين المهندس وصاحب البناء لبيان ما إذا كانت ناشئة عن عقد مقاولة أم عن مجرد مشورة قدمها المهندس بالمجان . قصور .
١٠٤٨	١٩٩	( الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ ) ... ..
		٧ — الحكم بالزام شركة المطاحن والمخابز بالتعويض عن وفاة عامل بأحد المخابز . استناد الحكم إلى أن الشركة أنشئت بالقرار الجمهوري ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ وأن استيلاء



الصفحة	القاعدة	
		المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخابز على المخبز المذكور لا يمنع من مسؤولية الشركة لأن المؤسسة لا تباشر نشاطها إلا من خلال الشركات . عدم التحقق من أن الشركة كان لها كيان قانوني وقت الحادث مع أن القرار الجمهوري المذكور لا يكفي لإثبات ذلك . المؤسسة لها أن تباشر النشاط بنفسها . م ٢ ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .
١٦٦٧	٣١١	(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..
		٨ — توقيع الجزاءات في العقود الإدارية . منوط بتقدير الجهة الإدارية المتعاقدة . جواز إعفائها المتعاقد معها من آثار مسؤوليته عن التأخير في تنفيذ التزامه أو التخلف عنه .
١١٤١	٢١٩	(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٣) ... ..
		٩ — العقد الإداري يرد عليه الفسخ برضا الطرفين . لجهة الإدارة في حالة عدم تنفيذ المتعاقد لالتزاماته مصادرة التأمين وفرض جزاءات مالية دون حاجة للالتجاء إلى القضاء أو إثبات أن ضرراً قد أصابها . جواز إعفائها له من تطبيق هذه الجزاءات .
١١٤١	٢١٩	(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٣) ... ..
		١٠ — إعفاء جهة الإدارة لمتعهد التوريد من آثار مسؤوليته لتخلفه عن تنفيذ التزامه . لا ينطوي على تصرف مجاني في أموال الدولة .
١١٤١	٢١٩	(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٣) ... ..
		١١ — إعفاء متعهد التوريد من مصادرة التأمين ومن الغرامة . قرار إداري . لا يعد ذلك مجرد تسوية مالية خاطئة . عدم سحب جهة الإدارة لهذا القرار ، أو الطعن عليه في الميعاد . أثره . اكتساب صاحب الشأن حقاً فيما تضمنه .
١١٤١	٢١٩	(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٣) ... ..

## (ثانيا) المسؤولية التقصيرية .

١ - انتهاء الحكم المطعون فيه صحيحا - في الدعوى الأصلية - إلى أن المطعون ضدهما هما المسئولان عن حريق العين المؤجرة وليست الشركة الطاعنة . تأييده الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض في الدعوى الفرعية ، رغم تأسيس ذلك القضاء على أن تلك الشركة هي المسئولة عن الحريق . تناقض .

( الطعون أرقام ٦٠١ ، ٦١٣ ، ٦١٤ لسنة ٣٩ ق -

٥٦٨ ١١٥ ... .. ( جلسة ١٢/٣/١٩٧٥ )

٢ - حق المستأجر من الباطن في الرجوع مباشرة على المؤجر الأصلي بدعوى المسؤولية التقصيرية إذا ارتكب هو أو أحد تابعيه خطأ الحق به ضررا . رفض هذه الدعوى تأسيسا على قيام علاقة عقدية بين الطرفين أساسها عقد الإيجار من الباطن المتضمن شرط الإعفاء من المسؤولية . الاستناد إلى مجرد التصريح في عقد الإيجار الأصلي بالتأجير من الباطن . خطأ .

٨٩٦ ١٧٢ ... .. ( الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥ )

٣ - إقامة الدعوى بالتعويض عن الخطأ العقدي . غير مانع من بناء الحكم على خطأ تقصيري متى ظهر أن المتعاقد الآخر ارتكب غشا أو خطأ جسيما في تنفيذ العقد . انتهاء الحكم إلى إهمال أحكام المسؤولية التقصيرية في حق الطاعنين . القضاء عليها متضامنين بالتعويض دون إنذار سابق . لا خطأ .

٩٤٢ ١٨١ ... .. ( الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٨/٥/١٩٧٥ )

٤ - استناد الحكم في القضاء بالتعويض إلى أحكام المسؤولية التقصيرية . تقديره التعويض على أساس ما أصاب المطعون عليهم من ضرر نتيجة إتلاف الزراعة القائمة قبل نضجها وانتفاعهم بها . النعي عليه في قرره من عدول الطاعنين عما ورد

الصفحة	القاعدة	
		بعقد الإيجار المبرم بين الطرفين بشأن كيفية تقدير التعويض عن الزرعة . غير منتج .
٩٤٢	١٨١	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٨) ... ..
		٥ — التعويض عن الضرر الأدبي . صاحب الحق فيه وشروط انتقاله إلى الغير . م ٢٢٢ مدني .
١٣٥٩	٢٥٩	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٤) ... ..
		٦ — وفاة المضرور بعد إقامته دعوى التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحق به . استئناف الدعوى سيرها بناء على طلب أحد الورثة الذي انتصب خصما عن الباقيين . الحكم بالتعويض للازكة على أن يقسم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية . لا خطأ .
١٣٥٩	٢٥٩	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٤) ... ..
		٧ — الحق في الادعاء والتبليغ . انقلابهما إلى مخبئة إذا أسىء استعمالهما .
١٤٣٥	٢٧١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)
		"مسئولية متولى الرقابة" .
		١ — رئيس المدرسة بوصفه رقيبها الأول . التزامه بتعويض الضرر الذي يحدثه القاصر للغير بعمله غير المشروع أثناء وجوده بالمدرسة . مسؤوليته تقوم بجانب مسؤولية المشرفين من المعلمين لملاحظة التلاميذ . علة ذلك .
٥٤٩	١١١	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١١) ... ..
		٢ — تقدير الدليل حول قيام المدرسة بواجب الرقابة والمفاجأة في وقوع الحادث . هو مما تستقل به محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة ذلك أمام محكمة النقض .
٥٤٩	١١١	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١١) ... ..



الصفحة	المادة	
		”التقادم“ .
٢٣٣	٥٣	١ — دعوى التعويض عن إتلاف سيارة . تأسيسها على فعل غير مشروع نشأ عنه في ذات الوقت جريمة قتل خطأ . وقف مدة تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريان التقادم بصدر الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر . (الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٣) ... ..
١٠٦٨	٢٠٣	٢ — تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع . مدته . م ١٧٢ مدني . القضاء بأن دعوى التعويض المتعلقة بجناية — على إطلاقها — تسقط بعشر سنوات من تاريخ وقوع تلك الجناية . خطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥) ... ..
١٢٢١	٢٣٣	٣ — تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . قيام دعوى جنائية عن ذات العمل الضار . أثره . سريان مدة تقادم هذه الدعوى متى كانت أطول من مدة تقادم الدعوى المدنية . مثال بشأن جريمة اختلاس أموال أميرية . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٧) ... ..
١٣٥٩	٢٥٩	٤ — دعوى التعويض الناشئة عن جريمة . عدم سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية بالتقادم . لا يغير من ذلك صدور قرار النيابة بعد التحقيق بصرف النظر عن إتهام المدعى عليه . بدء سريان مدة السقوط من تاريخ انتهاء التحقيق الذي تجريه النيابة . (الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٤) ... ..
١٠١٧	١٩٤	٥ — سقوط دعوى التعويض بالتقادم . م ١٧٢ مدني . بدء سريان التقادم من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر والشخص المسئول عنه . (الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	مصادرة
		١ — عقد إيجار الأرض الداخلة في أموال أسرة محمد علي المصادرة . للمستأجر الحق في التعويض عن الأشجار التي غرسها إستنادا إلى هذا العقد عند إنقضائه . م ١/٥٩٢ مدني . عدم اعتراض المؤجر على زراعة هذه الأشجار . أثره . عدم جواز التحدي بانتقال ملكيتها للدولة مع الأرض المصادرة . م ١/٩١٢ مدني
١٦٥٩	٣١٠	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) ... ..
		٢ — الأشجار التي يغرسها المستأجر بالأرض الداخلة في أموال أسرة محمد علي المصادرة بموافقة المؤجر . عدم اعتبارها من الأموال المصادرة . دعوى التعويض عنها . إختصاص القضاء العادي بنظرها . عدم التزام المستأجر بالأحكام الواردة بالقانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .
١٦٥٩	٣١٠	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) ... ..
		معاهدات
		معاهدة بروكسل :
		١ — الاتفاق على أعمال شرط بارامونت . مؤداه . تطبيق معاهدة بروكسل لسنة ١٩٢٤ .
٨٩	١٧١	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
		٢ — معاهدة بروكسل وضعت حدا أقصى للتعويض الذي يلتزم به الناقل عن عجز البضاعة إذا لم يتضمن سند الشحن بيان جنسها ونوعها . عدم تناولها بيان طريقة تقدير التعويض . وجوب الرجوع للقواعد العامة في القانون المدني .
٨٩٠	١٧١	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — العجز اللاحق بالبضاعة أثناء الرحلة البحرية . الاتفاق على إصفاء الناقل من المسؤولية أو تخفيفها عن الحد الذي وضعته معاهدة بروكسل . باطل بطلانا مطلقا .
٨٩٠	١٧١	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) .. ..
		٤ — تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بخضوع سند الشحن لأحكام معاهدة بروكسل بشأن تقادم دعوى المسؤولية . إغفال الحكم بحث انطباق المعاهدة سواء لتوافر شروط تطبيقها أو لوجود اتفاق بين الطرفين على تطبيق أحكامها . قصور . تمسك الطاعنة أمام محكمة النقض بأن سند الشحن يتضمن الاتفاق على تطبيقها لا يعد سببا جديدا . للطرفين أن يتفقا في سند الشحن على خضوعه لأحكامها .
١٠٢٣	١٩٥	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) .. ..
		٥ — تحديد مسؤولية الناقل البحري في معاهدة بروكسل عند عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها في سند الشحن . إصابته حدا أقصى لما يمكن أن يحكم به وحدا أدنى لما يمكن الاتفاق عليه . جواز الاتفاق على تشديد المسؤولية . الاتفاق على حد أقصى للمسؤولية يقل من حدها القانوني في المعاهدة . باطل بطلانا مطلقا . وجوب تقدير التعويض عندئذ وفقا للقواعد العامة .
١٠٧٨	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦) .. ..
		٦ — معاهدة بروكسل لسندات الشحن . وجوب أعمال ما ورد بها من أحكام خاصة بالتحديد القانوني لمسؤولية الناقل البحري لا عبرة بخالفاتها لما هو مقرّر بشأن التحديد الاتفاق للمسؤولية .
١٠٧٨	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٧ — خطابات الضمان مقابل تسليم سند شحن نظيف. لاجية لها قبل الفر حامل السند. هذه الخطابات لانخالفة فيها لمعاهدة بركسل طالم لم تتضمن اتفاقا باعفاء الناقل من المسؤولية أو مشوبة بالغش.
١٢٤٧	٢٣٩	(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) ... ..
		<b>مقاوله</b>
		١ — ضمان المهندس المعماري لتهدم البناء وللعيوب التي تهدد سلامته. أساسه المسؤولية الناشئة عن عقد المقاوله. إغفال الحكم استظهار العلاقة بين المهندس وصاحب البناء لبيان ما إذا كانت ناشئة عن عقد مقاوله أم من مجرد مشورة قدمها المهندس بالمجان. قصور.
١٠٤٨	١٩٩	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		٢ — أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بأداء الاشتراكات. عن العاملين لديهم. المقصود بهم. التزام المقاول دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل. يعود صاحب العمل عن إخطار هيئة التأمينات باسم المقاول وعنوانه. ليس من شأنه إلزامه بأداء هذه الاشتراكات للهيئة في هذه الحالة مطالبته بالتعويض إن كان له مقتض.
١٧١٠	٣١٩	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨) ... ..
		<b>ملكية</b>
		أسباب كسب الملكية :
		(أولا) عقد البيع المسجل.
		١ — دعوى صحة التعاقد. دعوى استحقاق مآ لا. وجوب بحث ما عسى أن يثار فيها من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه.
٤٧٨	٩٧	(الطن رقم ١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥) ... ..

الصفحة

الغادة

٢ — المشتري الذي لم يسجل عقده . لا يستطيع نقل الملكية للمشتري منه . توصل المشتري الأخير إلى تسجيل عقد شرائه أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغم عدم شهر سند البائع له . أثره . عدم اعتبار هذا المشتري مالكا للبيع رغم هذا التسجيل . ليس له التعدي بأن الحكم برفض دعوى تثبيت ملكيته قد خالف حجية الحكم بصحة التعاقد .

١٣٥٤ ٢٥١ ... (الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨) ...

٣ — المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . الحكم نهائيا بتثبيت ملكية المدعية والغاء إجراءات نزاع الملكية ومحو القيود والتسجيلات . إقامة الحكم قضاء على شرائها للعقار بعقد مسجل من المدين المنفذ ضده . رفع الدائن من بعد دعواه بطلب عدم نفاذ هذا التصرف في حقه . عدم جواز نظر هذه الدعوى .

٦٩٧ ١٣٦ ... (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠) ...

(ثانيا) الحيازة .

١ — وضع اليد على العقار المدة الطويلة . سبب مستقل من أسباب كسب الملكية .

١٥٣ ٣٨ ... (الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٤) ...

٢ — الهدوء كشرط للحيازة المكسبة للملكية . ماهيته التعدي الواقع أثناء الحيازة التي بدأت هادئة ، ومنع الحائز لهذا التعدي . لا ينفي صفة الهدوء عن الحيازة .

١٥٣ ٣٨ ... (الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٤) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الخائن لحساب غيره . عدم اكتسابه ملكية ما يحوزه بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته من حيازة عرضية إلى حيازة أصلية . إغفال الحكم بحث ما تمسك به الطاعن من أن وضع يد المطعون عليهما على العقار كان لحسابه الخاص . عدم بيانه المظاهر الدالة على توافر نية التملك لديهما . قصور .
٩٩٧	١٩١	(الطنن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٥) ... ..
		٤ — تقرير حق الامتياز على عقار قبل بدء سريان التقادم المكسب أثره . اكتساب الملكية مثقله بهذا الحق .
٩٦٧	١٨٦	(الطنن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٥) ... ..
		٥ — حق الإرث لا يكسب بالتقادم . دعوى الإرث . سقوطها بمضي ٣٣ سنة م ٩٧٠ مدني . للوارث أن يملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط القانونية مدة ١٥ سنة .
٩٩٧	١٩١	(الطنن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٥) ... ..
		٦ — تملك العقار بالتقادم الخمسى . شرطه . تمسك الطاعنين بملكهم أرض النزاع بالتقادم الخمسى . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .
١٥٨٦	٢٩٨	(الطنن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٧٥) ... ..
		٧ — رد الأشياء المضبوطة في المواد الجنائية إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها . شرطه . المادتان ١٠١ و ١٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية . المقصود بالحيازة . الحيازة بنية التملك أو الحيازة المادية لحساب الغير .
٥٤٥	١١٠	(الطنن رقم ٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٥) ... ..



القاعدة	الصيغة	
		( ثانيا ) الالتصاق .
		١ - ملكية صاحب الأرض لما عليها أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى . قرينة قانونية قابلة لإثبات العكس . م ٩٢٢ مدني . عدم جواز التحدي بقواعد الالتصاق عند وجود اتفاق بخالفها .
٩٢١٦	٢٣٢	(الظعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١٧) .. .. .
		٢ - بيع البناء على سبيل القرار استقلا عن الأرض هو بيع عقار . للشريك المشتاع في البناء أخذ الحصة المبيعة فيه بالشفعة . القضاء بعدم قبول دعوى الشفعة استنادا إلى أن البناء مملوك لصاحب الأرض طبقا لأحكام الالتصاق رغم إقرار الأخير بملكية الشركاء للبناء في عقد الاتفاق المبرم بينهما . خطأ في القانون .
٩٢١٦	٢٣٢	(الظعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١٧) .. .. .
		٣ - التملك بالالتصاق . شرطه . ألا يوجد اتفاق بين صاحب الأرض وصاحب المنشآت على مصير هذه المنشآت . م ٩٢٢/١ مدني .
١٦٥٩	٣١٠	(الظعن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) .. .. .
		٤ - ميعاد السنة المنصوص عليه في المادة ١/٩٢٤ مدني . بدء سريانه من اليوم الذي يعلم فيه صاحب الأرض باقامة المنشآت وشخص من أقامها . القضاء بسقوط الحق في طلب الإزالة بفوات سنة من تاريخ العلم باقامة المنشآت . إغفال بحث تاريخ العلم بشخص من أقامها . خطأ وقصور .
٣١٩	٦٩	(الظعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٣) .. .. .
		٥ - طلب إزالة المنشآت المقامة على عين النزاع . القضاء فيه يكون استنادا إلى قواعد الالتصاق . إغفال الحكم ببحث دفاع الباني بأنه كان حسن النية . قصور .
٩٥٨٦	٢٩٨	(الظعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٨) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٦ — عقد إيجار الأرض الداخلة في أموال أسرة محمد علي المصادرة . للمستأجر الحق في التعويض عن الأشجار التي غرسها إستنادا إلى هذا العقد عند انقضائه . م ١/٥٩٢ مدني . عدم اعتراض المؤجر على زراعة هذه الأشجار . أثره . عدم جواز التحدي بانتقال ملكيتها للدولة مع الأرض المصادرة . م ١/٩٢٢ مدني .
١٦٥٩	٣١٠	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) .. ..
		٧ — الأشجار التي يفرسها المستأجر بالأرض الداخلة في أموال أسرة محمد علي المصادرة بموافقة المؤجر . عدم اعتبارها من أموال المصادرة . دعوى التعويض عنها . اختصاص القضاء العادي بنظرها . عدم التزام المستأجر بالأحكام الواردة بالقانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .
١٦٥٩	٣١٠	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) .. ..
		حق الارتفاق :
		١ — الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . وقت نشوئه . عند صيرورة العقارين مملوكين لمالكين مختلفين . لا يشترط لنشوئه أن يكون لازما لزوما حتميا للعقار المخدم .
١٤٠	٣٦	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨) .. ..
		٢ — إستخلاص الحكم من إقامة المالك لمنزلي وترك أرضا فضاء محصورة بينهما تقع عليها مطلات أن المالك خصص تلك الأرض لمنفعة المنزلي مما يدل على وجود حق ارتفاق لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين . لا خطأ .
١٤٠	٣٦	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨) .. ..

الصفحة	القاعدة	الملكية الشائعة .
٣٠١	٦٥	١ - القسمة غير المسجلة . أثرها . إعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذي وقع في نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية على الغير إلا إذا سجلت القسمة . ( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٣٠ )
٤٠٢	٨٣	٢ - بيع الشريك المشتاع لقدر مفرز من نصيبه . غير نافذ في حق باقي الشركاء . اعتباره - قبل القسمة - نافذا في حق هذا الشريك على نفس المحل المفرز . عدم سريان تصرفه فيه للغير في حق المشتري منه بعد تسجيله عقد شرائه . ( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ )
٤٨٧	٩٧	٣ - القسمة الفعلية للمال الشائع صورتها . تصرف كل من الشركاء في جزء مفرز من المال الشائع يعادل حصته . إعتبار نصيب كل منهم هو هذا الجزء الذي تصرف فيه . المتقاسم يعد مالكا وحده للحصصة المفرزة من وقت أن تملك في الشيوع . ( الطعن رقم ١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥ )
٧٠٢	١٣٧	٤ - قسمة المال الشائع . ما لم تشمله القسمة . بقاؤه شائعا بين الورثة . الحكم بقصر ملكية هذا القدر للمتقاسم الذي حصل من المتقاسمين على نصيب يقل عن نصيبه الميراثي دون بيان سند الحكم في ذلك . قصور . ( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ )
١٣٨٨	٢٦٣	٥ - تصرف الشريك في قدر شائع يزيد على حصته . عدم نفاذه في حق باقي الشركاء بالنسبة للقدر الزائد . لهم الحق في طلب تثبيت ملكيتهم وبعدم نفاذ هذا التصرف على القدر الزائد دون انتظار نتيجة القسمة . ( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١١ )



الصفحة	القاعدة	
		٦ — القضاء بعدم اعتبار الطاعة شريكة على الشيوع في العقار المشفوع فيه . استناده في ذلك إلى أن تسجيل الحكم بصحة العقد الصادر إليها لاحق لعقد البيع سبب الشفعة . لا خطأ .
١٥١٥	٢٨٤	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨) ... ..
		٧ — وقف التقادم لمصلحة ناقص الأهلية . سبب شخصي لا يتعداه إلى غيره من كامل الأهلية طالما أن محل الالتزام قابل للانقسام . المطالبة بتثبيت ملكية أرض على الشيوع . طالب قابل للتجزئة .
١٥٨٦	٢٩٨	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨) ... ..
		مسائل متنوعة :
		١ — موافقة مجلس الأوقاف الأعلى على إبداله قطعاً في الأرض لجمعية تعاونية لبناء المساكن . ق ٢٧٢ سنة ١٩٥٩ استبدال أعيان الوقف لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا بموافقة لجنة شئون الأوقاف . عدم انتقال ملكية الأرض محل البدل لعضو الجمعية إلا بتسجيل عقد الاستبدال الذي يتم بينه وبين اللجنة المذكورة .
٨٥٠	١٦٦	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩) ... ..
		٢ — تحقق المحكمة من سلامة إجراءات التنفيذ على العقار وأحقية الدائن في التنفيذ عليه ورسوم المزاو عليه . أثره . امتناع الحكم بتثبيت ملكيته لمن آل إليه هذا العقار ببيع أو غيره .
٩٦٧	١٨٦	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢) ... ..
		٣ — لسالك اختيار إحدى طرق أداء مقابل التحسين المبينة بالقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ خلال ستين يوماً . بدء الميعاد

الصفحة	القاعدة	
		من تاريخ إعلانه بالتقدير النهائي بقيمة العقار . انقضاء هذا الميعاد . أثره .
١٢٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..
		٤ — رفع الاستئناف . أثره . نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية بما اشتمل عليه من أدلة ودفوع وأوجه دفاع . مثال في دعوى تثبيت ملكية .
١٣٨٨	٢٦٣	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١١) ... ..
		٥ — المحل التجاري في معنى القانون ١١ سنة ١٩٤٠ . ماهيته . التصرف في مفردات المحل التجاري لا يعد تصرفا في المحل ذاته . البناء الذي يستغل فيه المتجر لا يعتبر عنصرا فيه ولو كان مملوكا للك نفسه .
١٤٢٢	٢٦٩	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) ... ..
		٦ — دعوى الربيع على أساس الغصب . القضاء في الدعوى دون بحث منازعة المدعى عليه في الملكية . لا يحوز قوة الأمر المقضى في دعوى تالية بين ذات الخصوم بتثبيت الملكية لحصة شائعة في نفس العقار . علة ذلك .
١٥٢٤	٢٨٥	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ... ..

## مؤسسات

		١ — المؤسسات الصحفية . مؤسسات خاصة . اعتبارها في حكم المؤسسات العامة في حالات خاصة . ق ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ، ق ١٥١ في لسنة ١٩٦٤ . خضوع علاقتها بالعاملين فيها لأحكام قانون العمل دون أحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٧٩١	١٥٤	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — ترقية العاملين بالقطاع العام . أفضلية ضابط الاحتياط عند التعيين أو الترقية بالاقتدار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الإحتياط سريان ذلك على المؤسسات والشركات والهيئات الأخرى . اللائحة ٣٢٠٩ لسنة ٦٦ ، ق ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .
٩٥٩	١٨٤	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٠) ... ..
		٣ — الحكم بالزام شركة المطاحن والمخابز بالتعويض عن وفاة عامل بأحد المخابز . استناد الحكم إلى ان الشركة أنشئت بالقرار الجمهوري ٢٤٧٢ لسنة ١٩٦٥ وأن إستيلاء المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز على الخبز المذكور لا يمنع من مسؤولية الشركة لأن المؤسسة لاتباشر نشاطها إلا من خلال الشركات . عدم التحقق من أن الشركة كان لها كيان قانوني وقت الحادث مع أن القرار الجمهوري المذكور لا يكفي لإثبات ذلك . المؤسسة لها أن تباشر النشاط بنفسها . م ٢ ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .
١٦٦٧	٣١١	(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٣) ... ..

## موطن

### ( أولا ) الموطن الأصلي .

		٢ — الجمعية التعاونية الزراعية الواجب تقديم الاخطار بالدين إليها في حكم المادة ٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . هي الواقع في دائرتها محل إقامة المدين دون أى تحديد آخر . القضاء بصحة إعلان صحيفة الدعوى في ذلك المحل دون محل مباشرة المدين حرفة الزراعة . لا خطأ . حلة ذلك .
١١٢٤	٢١٥	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
١٤٩٢	٢٨٠	٢ — إغتيال المدعى بيان موطنه الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى . جزؤه . جواز إعلانه بالطعن بالنقض في موطنه المختار . لا يغير من ذلك علم الطاعن بالموطن الأصلي للطعون عليه من أية ورقة في الدعوى . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦) ... ..
١٧٢٧	٣٢٣	٣ — جواز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن . توجيه الخبر الدعوى للتخصوم في موطنهم الذي تم إعلانهم فيه بصحيفة الدعوى ، والذي اتخذوه موطناً لهم في صحيفة الاستئناف . لا بطلان . (الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠) ... ..
		(ثانياً) الموطن المختار .
٢٧٨	٦١	١ — اتخاذ المحكوم له محلاً غير محله الأصلي في ورقة إعلان الحكم . جواز إعلانه بالطعن في هذا المحل المختار . (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..
٢٧٨	٦١	٢ — الإعلان في المحل المختار . لا يعيبه عدم ذكر غياب المحامي وقت إحرائه . لا محل للقياس على حالة إجراء الإعلان في الموطن الأصلي في هذا الخصوص . (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..
٦٣١	١٢٥	٣ — إعلان الطعن في المحل المختار وفقاً لحكم المادة ١/٢١٤ مرافعات . شرطه . (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨) ... ..
٦٣١	١٢٥	٤ — النعي بأن المستأنف عليها ألفت عليها الأصلي المبين بصحيفته دعواها ، مما يجيز إعلانها في الموطن المختار . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	موظفون
١٢٠	٣٢	١ — حق العامل المؤمن عليه في الجمع بين المعاش المستحق له عن مدة عمله في الحكومة والمعاش المستحق له طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية مخالفة الحكم لهذا النظر ونحجبه عن بحث حق العامل في الاستمرار في العمل بعد سن الستين . خطأ . ( لاطن رقم ٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٤ ) ... ..
٢٠٢	٤٧	٢ — التأمينات الجماعية التي تعقدها الحكومة لصالح موظفيها التي تستحق بوفاة المورث . خضوعها لرسم الأيلولة على التركات . مخالفة الحكم لهذا النظر . استناده إلى ماورد بالمذكرة الإيضاحية التي تتعارض مع صراحة النص . خطأ . ( الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٩ ) ... ..
٦٧٢	١٣٣	٣ — المبالغ المستقطعة من أجر الموظف مقابل احتياطي المعاش عن مدة الخدمة الفعلية وإعفاؤها من ضريبة المرتبات والأجور والضريبة العامة على الإيراد . عدم سريان هذا الإعفاء على المبالغ التي تؤدي مقابل ضم مدة سابقة لمدة الخدمة . علة ذلك . ( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦ ) ... ..
٧٥	٢١	٤ — إعارة الطالب للعمل بجمهورية السودان . المرتب الممنوح له من الحكومة المصرية أثناء الإعارة . خضوعه للضرائب المقررة على المرتبات . علة ذلك . ( الطلب رقم ٤ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ ) ... ..
١١٦٠	٢٢٢	٥ — الموظف العام : ماهيته . القضاء بعدم اختصاص القضاء العادي ولائيا بنظر الدعوى . إغفاله بحث مدى تطبيق المقومات الأساسية لفكرة الموظف العام على حالة الطاعن . قصور . ( الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٧ ) ... ..

القاعدة	الصفحة
٦ — موظفوا الدولة المعارون . تحمل الجهة المستعيرة مرتب المعار . الموظف المعار في الخارج . جواز منحه مرتبا من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس الجمهورية . (الطلب رقم ٣ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٥/٧/١٩٧٥)	٢٤ ٨٤
٧ — وجوب خصم مخصصات المعار التي يتقاضاها من الحكومة الجزائرية مما تمنحه له الحكومة المصرية كمرتب وتعمده للتحويل إليه متى كانت هذه المخصصات تقل عما هو معد للتحويل . لا محل للخصم عند زيادة المخصصات . القرار الجمهوري ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ . قرار وزير الخزانة ٩٧ لسنة ١٩٦٣ بمنح المعار مرتبه بالكامل في مصر دون تحويل . اختلاف طبيعة هذا المرتب عن المبالغ التي تمنحها الحكومة المصرية للمعار للجزائر وتكون معدة للتحويل . (الطلب رقم ٣ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٥/٧/١٩٧٥) ..	٢٤ ٨٤
٨ — منح الطالب — وهو بدولة الكويت — أجازة مرضية طبقا لللائحة الفومسيونات الطبية المصرية . مد تلك الأجازة ستة أشهر دون إتباع أحكام تلك اللائحة . صدور القرار المطعون فيه باعتباره مستقيلا لانقطاعه بدون إذن عن عمله مدة ثلاثين يوما . لا خطأ . (الطلب رقم ٤٩ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ٦/٣/١٩٧٥) ..	٣ ١٣
٩ — اعتبار الطالب مستقيلا لانقطاعه بدون إذن عن عمله مدة ثلاثين يوما . لا محل لإنذاره قبل اعتبار خدمته منتهية وفقا للمادة ١٦ من القانون ٥١ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة . (الطلب رقم ٤٩ لسنة ٤٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ٦/٣/١٩٧٥)	٣ ١٣



١٠ - ترقية العاملين بالقطاع العام . أفضلية ضابط الاحتياط عند التعيين أو الترقية بالاقتدار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط . سريان ذلك على المؤسسات والشركات والهيئات الأخرى . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ق ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

٩٥٩ ١٨٤ ( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٥ ) ... ..

١١ - طلب القاضي ضم مدة اشتغاله بالمحاماة إلى معاشه وفقاً للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . وجوب حساب المبلغ المستحق عن هذه المدة وفقاً للجدول رقم ٤ المرفق بذلك القانون . عدم سريان التخفيض المشار إليه الجدول في هذه الحالة .

٣٢ ٩ ( "طلب رقم ٢٢ لسنة ٤٠ ق "رجال قضاء" - جلسة ٢٢/٥/١٩٧٥ ) ... ..

## ن

نزاع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . نقض

نقل بحرى . نيابة عامة

## نزاع الملكية للنفعة العامة

١ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة الفصل في معارضة نزاع الملكية . غير قابل للطعن فيه مادام قد صدر في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . قضاؤها بالإلزام بأداء التعويض دون الوقوف عند حد تقديره . جواز استئناف هذا الحكم طبقاً للقواعد العامة .

١٢٧٢ ٢٤٢ ( الطعن رقم ٧١ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٧٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٥٣١	٢٨٧	٢ — عدم جواز الإلتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض عن نزع الملكية . شرطه . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت الإجراءات التي ألزمها القانون باتباعها . (الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ... ..
١٥٣١	٢٨٧	٣ — القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة . لا يترتب عليه آثاره القانونية إلا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . سقوط مفعوله إذا لم يتم إيداع النماذج الخاصة بموافقة ذوى الشأن أو القرار الوزاري بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري خلال سفتين من تاريخ النشر . (الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ... ..
١٥٣١	٢٨٧	٤ — عدم اتباع الإدارة للإجراءات القانونية ، لنزع الملكية للنفعة العامة . حق المالك في الإلتجاء مباشرة للقضاء بطلب التعويض . نشر القرار بتقرير المنفعة العامة بعد رفع الدهوى . لا أثر له . (الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ... ..
١٥٣١	٢٨٧	٥ — الاستيلاء المؤقت على العقارات التي تقرر لزومها للنفعة العامة . ماهيته . لا يفنى هذا الاستيلاء عن وجوب اتباع إجراءات نزع الملكية وتقدير التعويض المستحق عنها . (الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) ... ..
١٥٣١	٢٨٧	نظام عام (أولاً) المسائل المتعلقة بالنظام العام . ١ — المسائل المتعلقة بالنظام العام . جواز إثارتهما من المطعون عليه والنيابة العامة أو من محكمة النقض . شرطه . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..
٢٨٤	٦٢	

الصفحة	القائمة	
		٢ — أحكام الموارث الأساسية . تتعلقها بالنظام العام . حصر الحكم للارث في أخوة المتوفاة ، دون ابنتها المسلمة تبعاً لها . خطأ في القانون .
٢٨٤	٦٢	(الطلب رقم ٤٩ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/٢٦ )
		٣ — الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً . غير منه للتصومة كلاً أو بعضاً . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٣٨٩	٨٠	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٥ ) ... ..
		٤ — الدفع بعدم ولاية جهة القضاء العادي بنظر النزاع . تتعلقها بالنظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٦٣	١٨٥	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ ) ... ..
		٥ — رفع الدعوى ببطلان حكم رسو المزاد قبل العمل بقانون المرافعات الحالي . صدور القانون الجديد قبل حجزها للحكم . وجوب إحالتها إلى قاضي التنفيذ . تتعلق ذلك بالنظام العام .
٥٤٠	١٠٩	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٩ ) ... ..
		٦ — قواعد الافلاس . تتعلقها بالنظام العام . حق طلب إشهار الافلاس لكل من الدائز والمدين وللمحكمة من تلقاء نفسها . جواز إقرار حالة الافلاس الفعلي ولو لم يصدر به حكم . تنازل الدائن عن حكم إشهار الافلاس الصادر بناء على طلبه . غير مؤثر على قيام ذلك الحكم وإعمال آثاره .
٩١٩	١٧٧	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٤ ) ... ..
		٧ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . تتعلق بالنظام العام . م ١١٦ مرافعات . مريان هذا الحكم على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى قبل تاريخ العمل بذلك القانون .
١٠٦٢	٢٠٢	(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ - الاتفاق الذي ينطوي على التصرف في حق الأثر قبل استحقاق الوارث أياه يقع باطلا بطلانا مطلقا فلا تلحقه الاجارة . جواز إثبات التحايل على قواعد الميراث بكافة الطرق، ولو كان الوارث طرفا في الاتفاق .
١٣٩٤	٢٦٤	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٥) ... ..
		٩ - الاقرار . شرطه . قواعد الميراث تعلقها بالنظام العام . توقيع المطعون عليه على محضر إثبات الوفاة الصادر من البطريكية بما يفيد أن الطاعنين أخوته من أبيه . إقرار باطل غير معتبر شرعا .
١٦٩٢	٣١٦	(الطن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٥)
		١٠ - عدم جواز اعتماد المحكمة في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددها المدعى وسكت فيها المدعى عليه . وجوب الرجوع في ذلك إلى قواعد قانون المرافعات .
١٣٩٤	٢٦٤	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٥) ... ..
		١١ - النزاع في دعوى صحة النفاذ بشأن تقدير قيمة العقار المبيع . واقع يتعين طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولو أنه متعلق بالنظام العام .
١٣٩٤	٢٦٤	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٥) ... ..
		١٢ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن قيمة الدعوى تزيد على مبلغ ٢٥٠ ج . خلو الأوراق من عناصر تقدير الدعوى على خلاف ما ذكر عنها

الصفحة	القاعدة	
		في العقد عدم قبول التمسك بزيادة هذه القيمة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٧٣	٣١٢	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ... ..
		١٣ — البيوع الحبرية . الاتفاق فيها على عدم التقرير بزيادة العشر . مخالف للنظام العام . هذا الاتفاق في البيوع الاختيارية . لا مخالفة فيه للنظام العام .
١٤١٠	٢٦٧	(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٧) ... ..
		١٤ — حظر التصرف في الأراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . جزاء مخالفته . البطلان المطلق . التصرف فيها بعد صدور قرار بالموافقة على التقسيم وعلى إبداء صورة منه ومن قائمة شروط المقسم بالشهر العقاري . جزاؤه . البطلان النسبي .
١٦١٤	٣٠٢	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) ... ..
		١٥ — صحيفة الطعن بالنقض . وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض . الطعن بالنقض المرفوع من إحدى شركات القطاع العام . التوقيع على صحيفته من مستشار إدارة قضايا الحكومة بصفته نائبا عنها قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . بطلان الطعن . للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
١٧٤٢	٣٢٥	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		(ثانيا) المسائل غير المتعلقة بالنظام العام .
		١ — وقوع عبء الإثبات على الطرف الذى تخالف طلباته قرار لجنة تقدير الضرائب ارتضاء مصلحة الضرائب بحمل عبء الإثبات رغم أن الممول هو الطاعن في قرار اللجنة . لا محل لما تنعاه المصلحة على الحكم بنقل عبء الإثبات . علة الإثبات . عدم تعلق هذا الأمر بالنظام العام .
١٠٦	٣٠	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قواعد الإثبات . لا تتعلق بالنظام العام . الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٧١٤	٣٢٠	( الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ ) ... ..
		٣ — استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق . مناطه . مخالفتها للنظام العام أو الآداب في مصر . لا يدخل في هذا النطاق مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني بصدد الشرط المانع من التصرف .
٣٦٤	٧٧	( الطن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ ) ... ..
		٤ — استحالة عرض النزاع على التحكيم . أثره . زوال شرط التحكيم . جواز الاتفاق على التحكيم ولو تم في الخارج . عدم مساس ذلك بالنظام العام في مصر .
٥٣٥	١٠٨	( الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٥ ) ... ..
		٥ — اعتبار المحجز كأن لم يكن لعدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر المحجز خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان المحجوز لديه . جزاء مقرر لكل ذي مصلحة . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . عدم جواز التمسك بهذا الجزاء بعد التنازل عنه .
٨٠٠	١٥٦	( الطن رقم ٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١٦ ) ... ..
		٦ — عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر المحجز خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان المحجوز لديه . جزاءه . اعتبار المحجز كأن لم يكن م ١/٢٩ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن المحجز الإداري . هذا الجزاء غير متعلق بالنظام العام . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . التقرير بما في الذمة لا يعد تنازلا عن العيب . لقاضي الموضوع سلطة استخلاص النزول الضمني .
٨٧٣	١٦٩	( الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ ) ... ..



القاعدة الصفحة

٧ — الاتفاق على التخلي عن الاشتراك في المزايدة في البيوع الاختيارية . لا مخالفة فيه للنظام العام . رفض طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات ذلك الاتفاق استنادا إلى مخالفته للنظام العام . خطأ .

( الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ) ... ٢٩٥ ١٥٧٢

٨ — الشرط المانع من التصرف . جزاء مخالفته . بطلان التصرف . المخالف دون حاجة إلى فسخ التصرف الأصلي . م ٨٢٤ مدني . التمسك بهذا البطلان قاصر على صاحب المصلحة فيه . ليس للحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . دلة ذلك .

( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) ... ٣٢٦ ١٧٤٦

٩ — عقد وكالة انحامي بأجر . الاتفاق فيه على استحقاق الوكيل مبلغا معيناً كتعويض اتفاق إذا ما عزل من الوكالة دون مبرر . غير مخالف للنظام العام . هذا الاتفاق يعد شرطا جزائيا حدد مقدما قيمة التعويض .

( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) ... ٣٢٨ ١٧٥٧

## نقض

إجراءات الطعن :

( أولا ) ميعاد الطعن .

١ — إقامة الطاعن بمدينة المنصورة . إضافة ميعاد مسافة قدره ثلاثة أيام إلى ميعاد الطعن الذي أودع صحيفته قلم كتاب محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٤ ) ... ٧٠ ٣٢٣

٢ — ميعاد الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية مستون يوما . م ١/٢٥٢ مرافعات . علة ذلك .

( الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/٥ ) ٢٦٠ ١٣٦٦

## (ثانيا) رفع الطعن .

١ - الطعن بالنقض في قضايا الأحوال الشخصية . رفعه

بتقرير في قلم الكتاب . صحيح . المادتان ٨٨١ و ٨٨٢  
مرافعات . علة ذلك .

٤٨٣	٩٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)
٥٣٩	١٤٥	(والطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٤/٢)
٨٦٠	١٦٨	(والطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠)
١٣٣٥	٢٥٥	(والطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٠/١٥)

٢ - الأصول العامة في الطعن بالنقض الواردة في نصوص

قانون المرافعات ، وجوب إتباعها في مسائل الأحوال الشخصية  
باستثناء ما يتعارض معها من مواد الكتاب الرابع من هذا  
القانون .

١٣٣٥	٢٥٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٠/١٥)
------	-----	--

٢ - رفع الطامن طعنا آخر بالنقض عن نفس الحكم

ليستدرك ما فاتته من أوجه الطعن . جائز طالما أن ميعاد الطعن  
ممتد ولم يفصل في موضوع الطعن الأول .

٥١٥	١٠٤	(الطعن رقم ٥٨ و ٦٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٤) ... ..
-----	-----	--

٤ - الإجراءات التي تتخذ أمام محكمة النقض . المعارضة

في تقدير المصروفات . وجوب أن تكون بصحيفة تودع قلم  
الكتاب .

١٢٢٦	٢٣٤	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٩) ... ..
------	-----	--

الصفحة	القائمة	
		(ثالثا) صحيفة الطعن .
		١ - ذكر موطن المحامي الموكل من الطاعن في صحيفة الطعن . أما هذا الموطن موطنا مختارا للطاعن في كل ما يتعلق بالطعن . الغاية من إيجاب ذكر موطن الطاعن في صحيفة الطعن بذلك . أثره . لا بطلان .
٦٧٥	١٣٤	( الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦ ) ... ..
		٢ - إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم أو الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . شركات القطاع العام ليست كذلك . توقيع محامي إدارة قضايا الحكومة على صحيفة الطعن المرفوع منها . أثره . بطلان الطعن .
٩٠١	١٧٣	( الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ ) ... ..
		٣ - صحيفة الطعن بالنقض وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض . الطعن بالنقض المرفوع من إحدى شركات القطاع العام . التوقيع على صحيفته من مستشار إدارة قضايا الحكومة بصفته نائبا عنها قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . أثره . بطلان الطعن . للمحكمة أن تقض به من تلقاء نفسها .
١٧٤٢	٣٢٥	( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) ... ..
٩٣٠	١٧٩	( والطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٧ ) ... ..
		(رابعا) إعلان الطعن .
		١ - ميعاد إعلان صحيفة الطعن بالنقض المنصوص عليه في م ٢٥٦ مرافعات . تنظيمي . جواز تصحيحه ولو بعد فوات ذلك الميعاد .
٢٣٨	٥٤	( الطعن رقم ٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ ) ... ..



الصفة	القاعدة	
١٤٠	١٦٤	٢ — اشمال أصل ورقة إعلان الطعن بالنقض وصورته على البيانات التي يوحىها القانون . عدم وضوح اسم المحضر وتوقيعه على الصورة لا ينال من صحته مادام أحد لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان ليس من المحضرين . (الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨) ... ..
١٣٢	٢١٧	٣ — علم المطعون ضده بالطعن بالنقض المقرر به في الميعاد وتقديمه مذكرة بالرد على أسبابه في الميعاد القانوني . أثره . تحقق الغاية من إعلانه بصحيفة الطعن . الدفع ببطلان إعلان الطعن . غير مقبول . (الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣١) ... ..
٤٩٢	٢٨٠	٤ — إغفال المدعى بيان موطنه الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى . جزاؤه . جواز إعلانه بالطعن بالنقض في موطنه المختار . لا يغير من ذلك علم الطاعن بالموطن الأصلي للمطعون عليه من أية ورقة في الدعوى . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦) ..
(خامساً) إيداع الأوراق .		
٠٣٣	١٩٧	١ — عدم قيام الطاعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية بإيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في الميعاد . توجيه أسباب الطعن إلى ما لا صلة له بما أحال فيه الحكم على أسباب الحكم الابتدائي ، لا بطلان . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ..
٨٨٨	١٧٠	٢ — عدم تقديم سند وكالة المحامي الذي وقع على صحيفة الطعن . أثره . بطلان الطعن . المادة ٢٥٥ مرافعات . (الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		(سادسا) الوكالة في الطعن .
		توكيل المحامي رافع الطعن بالنقض . جواز صدوره من وكيل الطاعن ما دامت وكالته تسمح بذلك .
٥٩٠	١١٨	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٥) ... ..
		المصلحة في الطعن :
		١ — القضاء نهائيا برفض دعوى الطاعنة الفرعية باستحقاق العقار المنفذ عليه قبل صدور الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنافها لحكم مرسى المزاد . اثره . انعدام مصلحتها في الطعن على هذا الحكم الأخير .
٦٧٥	١٣٤	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٦/٢/١٩٧٥) ... ..
		٢ — المصلحة التي يتره القانون . شرط لقبول الخصومة أمام القضاء . عدم خروج الطعن بالنقض على هذا الأصل . مثال بشأن عدم المنازعة في الطلبات .
١٥٣٧	٢٨٨	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٧٥) ... ..
		٣ — المصلحة في الطعن . مناطها .
١٥٣٧	٢٨٨	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٧٥) ... ..
		٤ — القضاء للبائع بالفوائد دون باقي الثمن . إيداع المشتري لباقى الثمن خزينة المحكمة مشروطا بتقديم مستندات الملكية . لا يمنع من توافر مصلحة البائع في الطعن على هذا القضاء .
١٦٠٦	٣٠١	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		الصفة في الطعن :
		الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض لرفعه من غير ذي صفة استنادا إلى صدور حكم بإشهار إفلاس الطاعن وعدم تقديم هذا الحكم . أثره . اعتبار الدفع عاريا عن الدليل . ( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ ) .. ..
١٦٨١	٣١٤	
		الخصوم في الطعن :
		١ - إثبات تنازل المدعى عن اختصاص أحد المدعى عليهم أمام محكمة الدرجة الأولى . إعتباره خارجا عن الخصومة . اختصاصه من بعد في الاستئناف دون أن يقضى له أو عليه بشيء . أثره . عدم قبول اختصاصه في الطعن بالنقض . ( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩ ) .. ..
٢٠٦	٤٨	
		٢ - اختصاص العامل لرب العمل للحكم في مواجهته بمستحققاته قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . طلب رب العمل رفض الدعوى ومنازعة بشأن تحديد تاريخ فصل العامل . تعلق أسباب طعن العامل بالنقض بتحديد هذا التاريخ . توافر مصلحته في اختصاص رب العمل فيه . ( الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١ ) .. ..
١٦٩٩	٣١٧	
		٣ - الطعن بالنقض لا يرفع إلا على من كان طرفا في الحكم المطعون فيه . لا يكفي أن يختص الشخص أمام محكمة أول درجة . ( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٥ ) .. ..
٣٣١	٧١	
		٤ - القضاء بعدم قبول تدخل الخصم هجوميا أمام محكمة أول درجة وبعدم قبول تدخله انضماميا في الاستئناف . أثره . عدم جواز اختصاصه في الطعن بالنقض . ( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ ) .. ..
٣٦٤	٧٧	



الصفحة	القاعدة	
		٥ — عدم اختصاص المطعون عليه أمام محكمة أول درجة والقضاء بعدم جواز اختصاصه أمام محكمة الاستئناف . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة له .
٤٠٩	٨٥	( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٨ ) .. ..
		٦ — الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .
٦١٠	١٢٢	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ ) .. ..
		٧ — ترك الخصومة في الاستئناف بالنسبة لأحد الخصوم . اختصاص بعض المدعى عليهم للحكم في مواجهتهم دون أن توجه إليهم أية طلبات . وقوفهم من الخصومة موقفا سلبيا وعدم الحكم عليهم بشيء . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة لهؤلاء الخصوم .
٧٢٠	١٤١	( الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١ ) .. ..
		٨ — دعوى ثبوت نسب . توجيه الطعن بالنقض فيها إلى المحكوم له باسمه الوارد في شهادة ميلاده وباسمه الذي تسمى به في الدعوى . لا خطأ .
٧٣٩	١٤٥	( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٤/٢ ) .. ..
		٩ — اختصاص أحد المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف ليصدر الحكم في مواجهته . وقوفهم من الخصومة موقفا سلبيا وعدم الحكم عليه بشيء ما . إقامة الطعن على أسباب لاتتعلق به . أثره . عدم قبول اختصاصه في الطعن بالنقض .
١٠١٠	١٩٣	( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠ ) .. ..
		١٠ — عدم منازعة بعض المطعون عليهم للطاعن أمام محكمة الموضوع وعدم توجيه طلبات إليهم . مؤداه . انعدام مصلحة الطاعن في اختصاصهم أمام محكمة النقض . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهم .
١٥٣٧	٢٨٨	( الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		حالات الطعن:
		١ - الطعن في الحكم بطريق النقض لمخالفته حكما آخر . شرطه .
٣٤١	٧٣	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٥) ... ..
		٢ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا إذا كان قد فصل في النزاع خلافًا لحكم آخر سبق صدوره بين ذات الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى م ٢٤٩ مرافعات .
١٣٥٤	٢٥٨	(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨) ... ..
		٣ - الطعن بالنقض المبني على تناقض حكمين انتهائيين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى في مسألة ثار حولها النزاع واستقرت حقيقتها بين طرفي الخصومة بالفصل فيها في الحكم السابق .
٣٥٣	٧٥	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥، ٢/٨) ... ..
		٤ - القضاء نهائيا باستحقاق العامل لفرق الأجر وفقا للحد الأدنى المقرر باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ عن مدة سابقة على انقائون ٥١ لسنة ١٩٦٨ . الحكم من بعد برفض دعواه بحقه في هذا الفرق عن مدة لاحقة . جواز الطعن فيه بالنقض لمخالفته لذلك القضاء السابق .
٣٥٣	٧٥	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٨) ... ..
		٥ - الطعن بالنقض في الحكم لمخالفته حكما سابقا . م ٢٤٩ مرافعات . شرطه . الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . عدم جواز الطعن فيه استقلالاً .
٦٦١	١٣٠	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤) ... ..

القاعدة الصفحة

٦ - الحكم برفض الدفع بعدم جواز سماع الدهوى ومماها .  
عدم جواز الطعن فيه على استقلال . قضاء المحكمة الابتدائية  
بهيئة استئنافية بعدم جواز سماع الدهوى عند استئناف  
الحكم الصادر في الموضوع . عدم اعتباره صادرا على خلاف  
حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . الطعن فيه بالنقض  
غير جائز .

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٦) ... ٢٩٢ ٩٥٥٨

### الأحكام الجائز الطعن فيها :

١ - القرار الصادر بعزل القيم على المحجور عليه . جواز  
الطعن فيه بطريق النقض . المادة ١٠٢٥ مرافعات معدلة  
بالمرسوم بقانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١/١) ... ٣١ ٩١٤

٢ - الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدهوى  
ولا تنتهي بها الخصومة كلها . شرطه . م ٢١٢ مرافعات .  
قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف - الذي قضى  
بالغاء ربط الضريبة على الممول - وبإعادة القضية إلى محكمة  
أول درجة لتقدير الأرباح . أثره . إمامة القوة التنفيذية لقرار  
لجنة الطعن الضريبي . الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه .  
جائز باعتباره قابلا للتنفيذ الجبري .

(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ١٩٦ ٩٠٢٧

### الأحكام غير الجائز الطعن فيها :

١ - الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم  
انتهائى المنهى لها . م ٢١٢ مرافعات . عدم جواز الطعن فيها  
استقلالاً هذا الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة . لا محل



الصفحة	الفاصلة	
		للتحدى بأن العبرة بالخصومة هي بحسب نطاقها أمام محكمة الاستئناف . علة ذلك .
٤٢٤	٨٧	( الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٨ ) ... ..
		٢ - خضوع الحكم من حيث جواز الطعن فيه إلى القانون الساري وقت صدوره . صدور الحكم المطعون فيه بعد العمل بقانون المرافعات الحالي . وجوب إعمال حكم المادة ٢١٢ مرافعات . لا يغير من ذلك صدور الحكم الابتدائي ورفع الاستئناف عنه في ظل المادة ٣٧٨ مرافعات سابق .
٤٢٤	٨٧	( الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٨ ) ... ..
		٣ - الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . م ٢١٢ مرافعات . عدم جواز الطعن فيها استقلالا عدا الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة . علة ذلك . مثال في دعوى تصفية شركة .
٨٠٨	١٥٨	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٢ ) ... ..
		٤ - الحكم المنهى للخصومة . لا وجه للتحدى بأن العبرة هي بالخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم . لا محل لتطبيق نص المادة ٢٤٩ مرافعات التي تميز الطعن في الحكم لمخالفته حجية حكم سابق إلا إذا كان الحكم المطعون فيه قد أنهى الخصومة وأصبح الطعن فيه بالنقض جائزا .
٨٠٨	١٥٨	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢ ) ... ..
		٥ - الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة . شرطه . م ٢١٢ مرافعات . رفض الحكم المطعون فيه القضاء بالرسوم الجمركية عن العجز الكلي في الرسالة . تحديده كيفية احتساب العجز الجزئي فيها ، دون فصل في الرسوم المستحقة عن هذا العجز . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
٧٣٢	١٤٣	( الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٦ — الطعن بالنقض في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحجر . م ١٠٢٥ مرافعات . قصر جوازه على المسائل اللصيقة بالحجر في حد ذاته . القرار يرفض الاذن للمحجور عليه للسفـه أو الغفلة بإدارة أمواله أو بالاذن للقيم باستثمار أموال المحجور عليه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . حلة ذلك .
١٥٠٧	٢٨٢	( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦ )
		أسباب الطعن :
		( أولا ) بيان الأسباب .
		١ — وجوب تبيان مواطن القصور في تقرير الطعن بالدقة والتفصيل . لا يغنى عن ذلك الإحالة المجملـة على ما حوته مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الموضوع .
٢٥٧	٥٨	( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ ) ... ..
		٢ — عدم بيان مواطن النعي على أقوال الشهود . نعي مجهل غير مقبول .
٨٦٠	١٦٨	( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ )
		٣ — قول الطاعن أن الحكم أغفل الرد على دفاعه ولم يناقش ما استند إليه من حجج قانونية وأدلة واقعية . إغفاله بيان هذه الأدلة وتلك الحجج . اعتبار نعيه مجهلا وغير مقبول .
١١٤٩	٢٢٠	( الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٤ ) ... ..
		٤ — تقرير الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . خلوه من بيان أسباب الطعن بيانا واضحا نافيا عنها الغموض والجهالة . أثره . بطلان الطعن وعدم قبوله . حلة ذلك .
١٣٣٥	٢٥٥	( الطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١٠/١٥ )

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم إيضاح الطاعنة في تقرير الطعن ماهية الاعتراضات التي ساقتها أمام محكمة أول درجة على شهادة تغيير الملة وتزعم أن الحكم قصر في تحقيها أو الرد عليها . النعى بذلك . مجهل وغير مقبول .
١٣٧٦	٢٦٠	( الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١١/٥/١٩٧٥ )
		٦ - عدم بيان الطاعن للاعتراضات الموجهة إلى تقرير الخبير ووجه قصور الحكم في الرد عليها . نعى غير مقبول .
١٦٤٠	٣٧	( الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٧٥ ) ... ..
		( ثانيا ) الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
		١ - المسائل المتعلقة بالنظام العام . جواز إثارتهما من المطعون عليه والنيابة العامة أو من محكمة النقض . شرطه .
٢٨٤	٦٢	( الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١١/٢٩/١٩٧٥ )
		٢ - الدفع بعدم ولاية جهة القضاء العادي بنظر النزاع .
		تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
٩٦٣	١٨٥	( الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٣ - النزاع في دعوى صحة التعاقد بشأن تقدير قيمة العقار المبيع . واقع يتعين طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولو أنه متعلق بالنظام العام .
١٣٩٤	٢٦٤	( الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٥ ) ... ..
		( ثالثا ) الأسباب الجديدة .
		١ - النعى بأن القرار المستأنف صدر في غير اليوم المحدد للنطق به وعدم إيراد القرار أسبابا لعدول المحكمة عن مناقشة



الصفحة	القاعدة	
		الخصوم . أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع . عدم قبول التحدى بها أمام محكمة النقض .
١١٤	٣١	( الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١/١ ) .. ٢ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بإعمال حكم المادة ١٠٢٩ مدني بأن حق الارتفاق فقد منفعته . إثارة هذا الدفاع أمام محكمة النقض . سبب جديد . غير مقبول .
١٤٠	٣٦	( الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٨ ) .. .. ٣ — عدم جواز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بوجود عرف معين .
٣٣١	٧١	( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٥ ) .. .. ٤ — السبب الجديد . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن عقد وصية .
٣٦٤	٧٧	( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ ) ٥ — خلو الأوراق مما يفيد تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بما أوردته من مطامن على تقرير الخبير أو أنها قدمت إلى تلك المحكمة المستند الذي تحتاج به . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٤٠	٩٠	( الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٩ ) .. .. ٦ — تمسك مصلحة الضرائب بأن آلات الحرث غير مخصصة لخدمة الأتبان . عدم قبول إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٢٨	١٠٦	( الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٥ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ — عدم تمسك المستأجرين أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم قبول الدعوى لعدم توجيه التنبيه بالإخلاء لبعضهم. النعى بذلك. سبب جديد . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٠	١١٦	( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ ) ... ..
		٨ — دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولم تكن عناصره مطروحة عليها . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في كفالة .
٦١٠	١٢٢	( الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٧ ) ... ..
		٩ — النعى بأن المستأنف عليها ألفت محامها الأصلي المبين بصحيفة دعواها، مما يجيز إعلانها في الموطن المختار . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٣١	١٢٥	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨ ) ... ..
		١٠ — النعى بأن المستأنف عليها هي التي تسببت في بطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف لوقوع غش منها . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٣١	١٢٥	( الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨ ) ... ..
		١١ — النعى بأن أمر تقدير المصروفات يزيد على مجموع الرسوم المستحقة من درجتي التقاضي . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٦٥	١٢١	( الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦ ) ... ..
		١٢ — إغفال كاتب المحكمة اخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جوازه تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧١٣	١٤٠	( الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بخضوع سند الشحن لأحكام معاهدة بروكسل بشأن تقادم دعوى المسؤولية . إغفال الحكم بحث إنطباق المعاهدة سواء لتوافر شروط تطبيقها أو لوجود اتفاق بين الطرفين على تطبيق أحكامها . قصور . تمسك الطاعنة أمام محكمة النقض بأن سند الشحن يتضمن الاتفاق على تطبيقها لا يعد سببا جديدا .
١٠٢٣	١٩٥	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠) ... ..
		١٤ — تعلق وجه النعي بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة أمام محكمة الموضوع . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٧٨	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦) ... ..
		١٥ — النعي بأن بعض الأسئلة التي وجهتها محكمة الموضوع للشاهد إيجابية . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٨٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ... ..
		١٦ — تمسك الشاحن بأنه كان واقعا تحت إكراه عند توقيعه على خطاب الضمان للناقل . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٢٤٧	٢٣٩	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) ... ..
		١٧ — النزول الضمني من الحق في إقامة دعوى التطبيق للضرر . قيامه على واقع . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .
١٤٠٠	٢٦٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٢) ... ..



المرحلة	القاعدة	
		١٨ — خلو الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب إجراء المعاينة أو الإحالة إلى التحقيق . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٦	٢٦٠	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/٥)
		١٩ — تمسك الطاعن بوجود خصومة بينه وبين الشاهد . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٥	٢٧١	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)
		٢٠ — تمسك الطاعنة باكراهها على التوقيع على الاقرار . وجوب عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إبدائه أمام النقض لأول مرة .
٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)
		٢١ — عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بوقف تقادم الدعوى بالنسبة للقاصر لعدم وجود نائب يمثله قانوناً قبل تعيين الطاعنة وصية عليه . أثره . عدم جواز التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٧٧	٢٧٨	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥) .. ..
		٢٢ — المعنى بأن الدائن لم يجد دين رهنه في الميعاد . سبب جديد . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٠٦	٣٠١	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) .. ..
		٢٣ — دفاع يخالطه واقع لم يسبق التحدى به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة . مثال بشأن ترك الخصومة .
٦٢٦	٣٠٤	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) .. ..

الصفحة	للقاعدة	
		٢٤ — التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن قيمة الدعوى تزيد على مبلغ ٢٥٠ ج . خلو الأوراق من عناصر تقدير الدعوى على خلاف ما ذكرتها في العقد . عدم قبول التمسك بزيادة هذه القيمة لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٧٣	٣١٢	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) ... ..
		٢٥ — قواعد الإثبات . لا تتعلق بالنظام العام . الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٧١٤	٣٢٠	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨) ... ..
		٢٦ — عدم تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأن عقد الوكالة الصادر منها لا يحامى تم بناء على وساطة سمسار . عدم جواز النعي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧٥٧	٣٢٨	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١) ... ..
		(رابعاً) الأسباب الموضوعية .
		١ — استخلاص القرائن والأخذ بقريضة دون غيرها . دخوله في سلطة محكمة الموضوع التقديرية بغير معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغاً .
١٤٠	٣٦	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٨) ... ..
		٢ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير المحررات . لا رقابة عليها من محكمة النقض متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها وكان ما انتهت إليه سائغاً .
٢٥٧	٥٨	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
٢٥٧	٥٨	٣ - قوة الأمر المقضى . إستقلال محكمة الموضوع ببحث اتحاد الموضوع في الدعويين بغير معقب . حسبها الاعتماد على أسباب مؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها . (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٥٥/١/٢٧ )
٣٠٦	٦٦	٤ - الأجور المتعاقد عليها في معنى القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . هي الأجور الحقيقية دون الصورية . المنازعة في هذا الشأن . جلد موضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٣٠ )
٥٢٨	١٠٦	٥ - تقرير ما إذا كانت الأرض زراعية أم أرض فضاء معدة للبناء . موضوعي . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٥ )
٥٤٩	١١١	٦ - تقدير الدليل حول قيام المدرسة بواجب الرقابة ، والمفاجأة في وقوع الحادث . هو ما تستقل به محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١١ )
٥٦٨	١١٥	٧ - تقدير التعويض من سلطة قاضي الموضوع . لا رقابة عليه من محكمة النقض ما دام لا يوجد نص في العقد أو القانون يلزمه باتباع معايير معينة . (الطعون أرقام ٦٠١، ٦١٣، ٦١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ )
٥٦٨	١١٥	٨ - تقدير التعويض من سلطة قاضي الموضوع بلا معقب من محكمة النقض . حسب الحكم بيان عناصر الضرر الذي يقدر التعويض منه . (الطعون أرقام ٦٠١، ٦١٣، ٦١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٢ )



الصفحة	القاعدة	
٦١٠	١٢٢	٩ — لمحكمة الموضوع السلطة النامة في الاستدلال على إبداع صورة من عقد الإيجار بالجمعية الزراعية المختصة . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧٥) ... ..
٦١٠	١٢٢	١٠ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة الورقة تحمل المعنى الذي حصلته . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧٥) ... ..
٧٦٦	١٤٩	١١ — إمتطهاار خطأ المؤجر الذي ترتب عليه نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . تقدير موضوعي . تستقل به محكمة الموضوع ما دام استخلاصها سائغا . مثال بشأن حرمان المستأجر من استعمال المصعد في النزول . (الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٨/٤/١٩٧٥) ... ..
٨٦٠	١٦٨	١٢ — النعي بوجود صلة قرابة تربط المطعون عليهم بشهودهم . جدل موضوعي . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥) ... ..
١١١٤	٢١٣	١٣ — إقامة الحكم قضاء على ما يكفي لحمله . المنازعة في ذلك . جدل في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٥) ... ..
١٠٧٢	٢٠٤	١٤ — دغوى البائع بطلب الفسخ . استخلاص الحكم أن البائع تنازل ضمنا عن هذا الطلب بحصوله على حكم بباقي الثمن نفذ به على العين المباعة . جدل البائع في ذلك . موضوعي . (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — التثبت من قيام العرف . من الامور الموضوعية التي يجب التمسك بها أمام قاضى الموضوع . عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض إلا أن يحيد عن تطبيق عرف ثبت وجوده .
١٠٨٥	٢٠٧	(الطن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٧) ... ..
		١٦ — الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية . خضوعها لتقدير قاضى الموضوع دون معقب إلا أن يخرج بها إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .
١١١٤	٢١٣	(الطن رقم ١٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩) ... ..
		١٧ — استقلال محكمة الموضوع باستخلاص الصورية من أدلتها ما دام الاستخلاص سائفا . المنازعة فى ذلك جدل موضوعى . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .
١٢٠١	٢٢٩	(الطن رقم ٧٥١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ... ..
		١٨ — تقدير إنكار الخصم للزوجية المدعاة من عدمه . من مسائل الواقع . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة النقض متى أقام الحكم قضاءه على أسباب مقبولة .
١١٨٠	٢٢٦	(الطاعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٠ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٦/١١) ... ..
		١٩ — استخلاص الحكم من أقوال الشهود والمستندات مقدار الثمن وتمسك الوفاء به . انتهاءه بأسباب سائفة إلى توافر ركن الثمن فى عقد البيع . المنازعة فى ذلك . جدل موضوعى .
١٢٨٧	٢٤٥	(الطن رقم ٥٣٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥) ... ..
		٢٠ — احتفاظ الواهب بحقة فى الانتفاع بالمسال الموهوب مدى حياته . عدم تعارضه مع تقييد التصرف . القضاء برفض ما تمسك به الطاعنون من أن عقد الهبة الصادر من مورثهم إلى غير وارث يخفى وصية . إقامة هذا القضاء

الصفحة	القاعدة	
		على ما استظهره الحكم من أقوال الشهود من تمييز العقد باستلام الموهوب له حال حياة الواهبة المنازل الموهوبة واستغلالها لحساب نفسه . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي .
١٣١٤	٢٥٠	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) .. ..
		٢١ — الجدل المتصل بصميم واقع الدعوى . عدم قبول التحدى به أمام محكمة النقض .
١٤٠٠	٢٦٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٢)
		٢٢ — الغلط في صفة جوهرية . استقلال محكمة الموضوع بتقدير الأدلة فيها . القضاء بأن المطعون عليه لم يكن يعلم عند الزواج أن الطاعة ثيب . إقامته على ما يكفي لحمله . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . إغفال الرد على ما ساقته الطاعنة من قرائن للتدليل على ذلك العلم . لا قصور .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٦)
		٢٣ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير وجود العيب المستحكم بالزوج بلا رقابة من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سابقة .
١٤٢٦	٢٧٠	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) .. ..
		٢٤ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
١٤٧٠	٢٧٧	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥) .. ..
		٢٥ — تقدير الشهادة — ولو كانت تقولا — مسألة موضوعية . عدم جواز الجدل فيها أمام محكمة النقض .
١٧٥٧	٣٢٨	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٦ — الجدل الموضوعي في كفاية الدليل . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٤٨٢	٢٧٩	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦) ... ..
		٢٧ — الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . مثال بشأن إيجار الأماكن .
١٧٦٧	٣٢٩	(الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١) ... ..
		٢٨ — بحث توافر حسن النية لدى الشفيع وعدم علمه بصورية الثمن المسمى بعقد البيع المشفوع فيه . من مسائل الواقع . لا رقابة على محكمة الموضوع في تقديرها لذلك متى كان استخلاصها صائغا .
١٥١٥	٢٨٤	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٧) ... ..
		٢٩ — علم المتصرف إليه باختلال أعمال المتصرف ٢٢٨م . من قانون التجارة . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . لا معقب عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه صائغا .
١٦٠٠	٣٠٠	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٩) ... ..
		٣٠ — الجدل في جدية الأسباب المبررة لحق المشتري في حبس باقي الثمن والوفاء به بطريق الإيداع . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض متى أقيم الحكم على أسباب سائغة تكفي لحمله .
١٦٠٦	٣٠١	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠) ... ..
		٣١ — تقدير المحكمة قيام الارتباط بين دعويين . موضوعي . الجدل في ذلك تنحصر منه رقابة محكمة النقض .
١٦٤٠	٣٠٧	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢) ... ..

المرحلة	المرحلة	
		٣٢ — تحصيل محكمة الموضوع في نطاق سلطتها التقديرية أن الطاعن — العامل — لا يتساوى مع زميليه المقارن بهما في الخبرة وظروف العمل . عدم قبول المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
١٦٣٠	٣٠٥	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠) .. ..
		٣٣ — النقص في البضائع المفرغة من السفينة . قرينة قانونية على مظنة التهريب . إنتفاء القرينة في حالة النقص الجزئي الناشئ عن العوامل الطبيعية أو ضعف الغلافات والذي لا يجاوز نسبة التسامح التي يحددها قرار مدير الجمارك . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مبرر النقص .
١٧٢٢	٣٢٢	(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٩) .. ..
( خامسا ) السبب غير المنتج .		
		١ — إقامة الحكم على أسباب سائغة تكفي لحمل قضائه . النعي على ما ورد به من تقارير زائدة . غير منتج .
٢٧٤	٦٠	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) .. ..
		٢ — انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . النعي عليه بالخطأ في تقريراته القانونية . غير منتج .
١٤٣٥	٢٧١	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/١٩) .. ..
		٣ — لا يعيب الحكم متى أصاب النتيجة ذكر مادة في القانون غير منطبقة على واقعة الدعوى . النعي عليه بذلك . غير منتج .
١٤٢٦	٢٧٠	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١١) .. ..
		٤ — أسباب ما تزيد الحكم فيه . لا تحوز حجية الشيء المقضي . إنتفاء المصلحة في النعي عليها .
١٥٣٧	٢٨٨	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - فساد الحكم في الاستدلال . عدم تأثيره في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها . النعي به غير منتج .
١٧٤٦	٣٢٦	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		٦ - اعتبار الحكم الطاعن مسئولاً عن الخريق . استناده في ذلك إلى إقراره وإلى أن المستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة ما دام لم يقدم الدليل على وقوعه بسبب أجنبي لا يدل عليه . كفاية ذلك لحمل قضائه . النعي عليه بالخطأ في بعض التقارير الواقعية غير المؤثرة في قضائه . غير منتج .
٥٦٨	١١٥	(الطنون أرقام ٦٠١، ٦١٣، ٦١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٢)
		٧ - تضمين العامل دعواه طلباً أصلياً بإلغاء قرار الشركة بإنهاء خدمته وإعادته إلى عمله ، وطلباً احتياطياً بالتعويض النقدي . تأميس كل من الطالبين على تعسف الشركة في إنهاء الخدمة . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي للعامل بطلبه الأصلي . النعي عليها بعدم إعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية لتفصل في الطلب الاحتياطي . غير منتج .
٦٤٣	١٢٧	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢) ... ..
		٨ - النعي باختلاف الشاهدين الأولين . استناد الحكم لشهادة الشاهدين الثالث والرابع . نعي غير منتج .
٦٨٧	١٣٥	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦)
		٩ - إقامة الحكم على دعائم متعددة . كفاية إحداها لحمل قضائه . تعييه في باقي الدعائم . غير منتج . مثال في دعوى إرث .
٦٨٧	١٣٥	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٠ - استناد الحكم في القضاء بالتعويض إلى أحكام المسؤولية التقصيرية . تقديره التعويض على أساس ما أصاب المطعون عليهم من ضرر نتيجة اتلاف الزراعة القائمة قبل نضجها وانتفاعهم بها . النعى عليه فيما قرره من عدول الطاعنين عما ورد بعقد الإيجار المبرم بين الطرفين بشأن كيفية تقدير التعويض عن الزراعة . غير منتج .
٩٤٢	١٨١	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٨) ... ..
		١١ - ثبوت أن صفة الشاهدين غير ذات أثر في تقدير المحكمة لشهادتهما . النعى بأن المحكمة لم تثبت من صفتها . غير منتج .
١٤٠٠	٢٦٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/١٢)
		١٢ - خطأ الحكم في ذكر عدد الشهود دون أن يؤثر على جوهر قضائه وتقديره للدليل . النعى عليه بعدم إحاطته بأوراق الدعوى . غير منتج .
١٤٤٤	٢٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/١١/١٩)
		١٣ - انتهاء الحكم صحيحا إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى الفرعية تأسيسا على صحة ونفاذ عقد التنازل . النعى عليه إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية بالزام المتنازل له بدفع مقابل التنازل . غير منتج .
١٧٤٦	٣٢٦	(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		(سادسا) ما لا يصلح سببا للطعن .
		١ - النعى بأن عقد الإيجار قد تجدد ببقاء المستأجر في العين المؤجرة برضاء المؤجر باستيفائه الأجرة بعد صدور الحكم بالإخلاء .
		تعلقه بأمر لا حق على صدور الحكم المطعون فيه .
٥٨٠	١١٦	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تعيب الطاعنين الحكم لإغفاله طلبا لم يقدم منهم . غير مقبول .
٩٦٧	١٨٦	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٢) .. ..
		٣ — إغفال الحكم الفصل في طلب موضوعي . تدارك ذلك يكون بالرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . م ١٦٣ مرافعات . عدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب .
٦١٤٩	٢٢٠	(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٤) .. ..
١٢١٢	٢٣١	(والطعن رقم ٤١٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٤) .. ..
٩٦٧٣	٣١٢	(والطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤) .. ..
		٤ — لمحكمة الاستئناف أن تقيم قضاها على ما تطعن إليه من أقوال الشهود التي أطرحها الحكم الابتدائي دون أن تبين الأسباب المبررة . حسبها إقامة قضاها على ما يحمله . عدم جواز النعي عليه بتناقضه مع الحكم الابتدائي .
٩٤٠٠	٢٦٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/١٢)
		سلطة محكمة النقض .
		١ — تقدير التعويض . مسألة واقع . تعيين عناصر الضرر . مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .
٩٠٧٨	٢٠٦	(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦) .. ..
		٢ — القصور في الرد على دفاع قانوني للخصم . لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية إذا شابها خطأ أو قصور متى كان صحيحا في نتيجته .
٧٥٥	١٤٨	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٧) .. ..
		٣ — انتهاء الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة . لمحكمة النقض تفويم الحكم على أساس التطبيق القانوني السليم .
٨٧٣	١٦٩	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) .. ..

الصفحة	الترجمة	
		٤ - انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . قصوره في الإفصاح عن سنده من القانون . لا يطله . لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه . (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٧) ... ٣١٨ ... ١٧٠٤
		أثر نقض الحكم :
		١ - نقض الحكم القاضي بعدم قبول ادعاء المدين محرر السند الاذني بتزوير التظهير وبالزامه بقيمته . أثره . نقض الحكم القاضي بالزام المظهر المنسوب له التظهير بما قضى به ضد المدين . (الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٨) ... ٣٥ ... ١٣٥
		٢ - نقض قضاء الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بتقدير أرباح الشركاء المتضامنين . إمتداد أثره إلى قضاء ذلك الحكم بالنسبة لتقدير أرباح الشريك الموصى ولو لم يذكر أسبابا خاصة لطعنه . علة ذلك . (الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩) ... ٤٦ ... ١٩٦
		٣ - نقض الحكم . أثره . إلغاء ما يكون قد صدر معه من أحكام مترتبة عليه . م ١/٢٧١ مرافعات . (الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩) ... ٤٨ ... ٢٠٦
		٤ - نقض الحكم بالنسبة لبعض الطاعنين في موضوع غير قابل للتجزئة يستتبع نقضه بالنسبة للباقيين . مثال بشأن حكم حرمي مزاد . (الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٢) ... ١١٨ ... ٥٩٠



الصفحة	القاعدة	
		٥ - إتحاد دفاع الضامن في الدعوى الأصلية مع دفاع طالب الضمان . أثره . اعتبار دعوى الضمان مرتبطة بالدعوى الأصلية لإرتباطها لا ينفصم . نقض الحكم في دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم في الدعوى الأصلية .
٧٠٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠) ... ..
		٦ - نقض الحكم . أثره . عودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنفوض . لمحكمة الإحالة إقامة حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى
٨٦٠	١٦٨	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
		٧ - نقض الحكم . أثره . استرداد ما كان الخصم قد قبضه أو تسلمه من أموال عن طريق تنفيذ حكم النقض دون حاجة إلى تقاض جديد . شرطه .
٩١٣	١٧٦	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٤) ... ..
		٢٨ - حوالة التعويض المحكوم به . اقتضاء المحال إليه قيمة الحق المحال به عدم صلاحية الحكم بنقض حكم التعويض أداة للتنفيذ به قبل انحال إليه ابتغاء استرداد ما قبضه من المحكوم عليه .
٩١٣	١٧٦	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٤) ... ..
		٩ - نقص الحكم في خصوص ما قضى به في دعوى التزوير الفرعية . أثره إلغاء الحكم فيما قضى به في موضوع الدعوى ولتقضى ببطالان الطعن بالنقض بالنسبة لها .
١٠٣٣	١٩٧	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..
		١٠ - نقض الحكم . أثره . نقض جميع الأحكام المؤسسة عليه .
		م ٢٧١ مرافعات .
١٠٥٣	٢٠٠	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) ... ..

## نقل بحري

## مسئولية المالك والناقل :

١ — تأجير السفينة للغير بمشارطة إيجار موقوتة . عدم انتفاء مسؤولية المالك إلا إذا كان المتعاقد مع الربان يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم به أو منح انتمائه للمستأجر شخصيا رغم جهله بصفته .

٥٠٣ ١٠١ ... (الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٧) ...

٢ — العجز اللاحق بالبضاعة أثناء الرحلة البحرية . الاتفاق على إعفاء الناقل من المسؤولية أو تخفيفها عن الخد الذي وضعته معاهدة بروكسل . باطل بطلانا مطلقا .

٨٩٠ ١٧١ ... (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ...

٣ — الاتفاق على تحديد مسؤولية الشركة الناقلة . قصر إعماله على العجز في البضاعة قبل الشحن أو بعد التفريغ .

٨٩٠ ١٧١ ... (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ...

٤ — الاتفاق على إعمال شرط إرامونت . مؤداه . تطبيق معاهدة بروكسل لسنة ١٩٢٤ .

٨٩٠ ١٧١ ... (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ...

٥ — معاهدة بروكسل وضعت حدا أقصى للتعويض الذي يلزم به الناقل عن عجز البضاعة إذا لم يتضمن سند الشحن بيان جنسها ونوعها . عدم تناولها بيان طريقة تقدير التعويض . وجوب الرجوع للقواعد العامة في القانون المدني .

٨٩٠ ١٧١ ... (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ...

الصفحة	القاعدة	
		٦ — مسؤولية الناقل البحري في معاهدة بروكسل مسألة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها في سند الشحن . اعتباره حدا أقصى لما يمكن أن يحكم به وحدا أدنى لما يمكن الاتفاق عليه . جواز الاتفاق على تشديد المسؤولية عن هذا الحد . الاتفاق على حد أقصى للمسئولية يقل عن حدها القانوني . باطل بطلانا مطلقا ولا أثر له . وجوب تقدير التعويض عندئذ وفقا للتقواعد العامة .
٦٠٧٨	٢٠٦	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ ) ... ..
		٧ — معاهدة بروكسل لسندات الشحن . وجوب أعمال ما ورد بها من أحكام خاصة بالتحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري . لا حبرة بخالفتها لما هو مقرر بشأن التحديد الاتفاقي للمسئولية .
٦٠٧٨	٢٠٦	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ ) ... ..
		٨ — التعويض عن هلاك البضاعة أو فقدانها . وجوب تقديره بمقدار ثمن بيعها في ميناء الوصول بالسوق الحرة .
٦٠٧٨	٢٠٦	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ ) ... ..
		التقادم :
		١ — تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بخضوع سند الشحن لأحكام معاهدة بروكسل بشأن تقادم دعوى المسؤولية . إغفال الحكم بحث انطباق المعاهدة سواء لتوافر شروط تطبيقها أو لوجود اتفاق بين الطرفين على تطبيق أحكامها . قصور . تمسك الطاعنة أمام محكمة النقض بأن سند الشحن يتضمن الاتفاق على تطبيقها لا يعد مبيها جديدا . للطرفين أن يتفقا في سند الشحن على خضوعه لأحكامها .
٦٠٢٣	١٩٥	( الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٠ ) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — الدعوى بطلب تسليم البضاعة تقادماً بانقضاء سنة من تاريخ وصول السفينة . عدم مريان هذا التقادم على غير الدعوى الموجهة ضد الناقل البحري الناشئة عن إخلاله بالتزامه بالتسليم .
١٢٤٧	٢٣٩	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣) ... ..
		شرط التحكيم :
		١ — إحالة سند الشحن على شرط التحكيم المنصوص عليه في مشاركة إيجار السفينة . توقيع الشاحن — وهو في نفس الوقت مستأجر السفينة — على هذه المشاركة . أثره . التزام المرسل إليه بذلك الشرط . خلو سند الشحن من توقيع الشاحن . لا أثر له في هذه الحالة .
٥٣٥	١٠٨	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٥) ... ..
		٢ — استحالة عرض النزاع على التحكيم . أثره . زوال شرط التحكيم . جواز الاتفاق على التحكيم ولو تم في الخارج . عدم مساس ذلك بالنظام العام في مصر .
٥٣٥	١٠٨	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٥) ... ..
		٣ — القضاء بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم . تمسك الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بأن القانون الانجليزي يحول دون عرض النزاع على هيئة التحكيم في لندن . تقديمها ترجمة لحكم صادر من مجلس اللوردات يتضمن هذا المبدأ . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع . قصور .
٩٠٤	١٧٤	(الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..

## مسائل متنوعة :

١ - مقال التفرغ . عدم نيابته عن المرسل إليه في استلام البضاعة من الناقل ما لم ينص على ذلك في عقد المفاوضة . ورود الرسالة تحت نظام تسليم صاحبه وتضمنين مشارطة الإيجار التي أحال إليها منذ الشحن أن التفرغ يقع على عاتق المرسل إليه . استخلاص الحكم أن التسليم تم على ظهور السفينة أو لا يتجاوز المدة اللازمة للتفرغ . خطأ . وقصور .

( الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١١ ) ... ٢٢٨ ... ١١٩٧

٢ - خطابات الضمان مقابل تسليم سند شحن نظيف . لا حجية لها قبل الغير حامل السند . هذه الخطابات لا تخالف فيها لمعاهدة بروكسل طالما لم تتضمن اتفاقا بإعفاء الناقل من المسؤولية ولم تكن مشوبة بالغش .

( الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ ) ... ٢٢٩ ... ١٢٤٧

٣ - تمسك الشاحن بأنه كان واقفا تحت إكراه عند توقيعه على خطاب الضمان للناقل . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ ) ... ٢٣٩ ... ١٢٤٧

٤ - وجود نقص في البضائع المفرغة من السفينة . أثره . نفاذ قرار مدير الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نسبة التسامح في هذا النقص أثناء نظر الاستئناف . القضاء بعدم قبول دعوى مصلحة الجمارك بطلب الرسوم الجمركية لرفعها قبل صدور القرار المذكور . خطأ .

( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٩ ) ... ٣٢١ ... ١٧١٨

الصفحة	المرادفة	نيابة عامة
		١ - عدم بيان الحكم اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . لا بطلان . المادة ١٧٨ مرفعات .
١١٤	٣١	( الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١ ... .. )
		٢ - إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة القضا .
٧١٣	١٤٠	( الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١ ... .. )
		٣ - الحكم في موضوع طلب الجور ورفض ما طلبته النيابة بشأن عرض المطلوب الجور عليها على الكشف الطبي . لا محل للنعي على الحكم بأن النيابة لم تبد رأيها في الموضوع .
١١٠٣	٢١١	( الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ )
		٤ - النيابة آخر من يتكلم . البطلان لا يلحق الحكم في هذه الحالة إلا إذا طلبت الكلمة الأخيرة وحيل بينها وبين ذلك .
١١٠٣	٢١١	( الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ ... )
( ه )		
هبة . هيئات عامة		
هبة		
		١ - إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من الضريبة . م ١٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . هبة المورث هذه الدار إلى ورثته خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة . لا يمنع من سر بيان



الصفحة	القاعدة	
٢١٩	٥٠	الاعفاء من الضريبة عليها . عدم جواز تمسك مصلحة الضرائب بانتقال ملكية الدار الموهوبة إلى الورثة قبل الوفاة . علة ذلك . (الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٢) ... ..
٦٢١	١٢٣	٢ — الهبة الباطلة لعيب في الشكل . لاترد عليها الاجازة إلا عن طريق تنفيذها اختيارا من جانب الواهب أو ورثته . أثر الاجازة . اعتبار الهبة صحيحة . (الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/١٨) ... ..
١٣١٤	٢٥٠	٣ — احتفاظ الواهب بحصة في الانتفاع بالمال الموهوب مدى حياته . عدم تعارضه مع تقييد التصرف . (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ... ..

## هيئات عامة

٩٠١	١٧٣	١ — إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم أو الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . م ٦ في ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . شركات القطاع العام ليست كذلك . توقيع إدارة قضايا الحكومة على صحيفة الطعن المرفوع منها . أثره . بطلان الطعن . (الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
٩٣٠	١٧٩	٢ — إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم أو الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . خروج شركات القطاع العام من هذا النطاق . علة ذلك . (الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إدارة قضايا الحكومة . عدم نياتها عن شركات القطاع العام أمام المحاكم . توقيع محاميا على صحيفة الطعن بالنقض المرفوع من هذه الشركات . أثره . بطلان الطعن . عدم جواز الاحتجاج بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لرفع الطعن قبل العمل بأحكامه . ( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٧ ) .. ..
٩٣٠	١٧٩	

## (و)

وصية . وقف . وكالة

## وصية

		١ — الشروط الموضوعية للوصية . خضوعها لقانون الموصى وقت وفاته . الاستناد إلى قانون أجنبي . واقع . وجوب تقديم الدليل عليه . مثال بشأن الوصية في القانون اليوناني . ( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ )
٣٦٤	٧٧	
		٢ — صدور الوصية من يوناني الجنسية . وجوب تطبيق قانون بلد الموصى وقت وفاته . المادة ٥٥ من القانون المدني الملغى . لا محل لتطبيق القانون المدني المصري أو الشريعة الإسلامية . ( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ )
٣٦٤	٧٧	
		٣ — سلطة تنفيذ الوصية في القانون المدني اليوناني . الحصول على إذن بالتصرف في الأموال من محكمة التركة . حالاته . ( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ ) ..
٣٦٤	٧٧	
		٤ — السبب الجديد ، عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال بشأن عقد وصية . ( الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ )
٣٦٤	٧٧	

الصفحة	القاعدة	
٧١٣	١٤٠	٥ — بطلان وصية المجنون أو المعتوه . المادتان ٥ و ١٤ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ . العقل شرط لصحة الوصية عند إنشائها و شرط لبقائها . جنون الموصى جنونا مطبقا اتصل بالموت . أثره . بطلان الوصية . (الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/١) ... ..
١٣١٤	٢٥٠	٦ — صدور التصرف من المورث إلى غير وارث . عدم انطباق المادة ١١٧ مدني . للوارث الذي يطعن على التصرف بأنه وصية لإثبات احتفاظ المورث بحيازة العين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها كقرينة قضائية تخضع لمطلق تقدير القاضي . (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ... ..
١٣١٤	٢٥٠	٧ — احتفاظ الواهب بحقه في الانتفاع بالمال الموهوب مدى حياته . عدم تعارضه مع تنجيز التصرف . (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ... ..
١٣١٤	٢٥٠	٨ — الطعن من الوارث على عقد البيع الصادر من المورث بأنه يخفى وصيته . هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر . عبء إثبات ذلك على من يدعيه . وجوب الأخذ بظاهر نصوص العقد عند العجز عن إثبات الصورية . (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦) ... ..

## وقف

### النظر على الوقف :

١ — النظر على الوقف الخيري لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . الاستثناء . وقف غير المسلم على مصرف



الصفحة	القائمة	
		لغير جهة إسلامية . النظر لمن تعينه المحكمة ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف .
١٧٥	٤٢	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٥) ... ..
		٢ — القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٧ بعد تعديله بالقانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ . لا عبء بما يرد في كتاب الوقف بشأن من يتولى النظر على الوقف الخيري بعد الواقف .
١٧٥	٤٢	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٥) .. ..
		— النظر في الوقف الخيري معقود لوزارة الأوقاف . لا صفة لغيرها في المطالبة ببيع الوقف .
١٧٥	٤٢	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٥) ... ..
		إنهاء الوقف :
		١ — إنهاء الوقف طبقا للمادة ٢ ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . مناطه . أن يكون مصرفه غير خالص لجهة من جهات البر حال العمل بهذا القانون .
١٤٩٢	٢٨٠	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢/١١/١٩٧٥) ...
		٢ — إنهاء الوقف على غير الخيرات بحكم القانون . لا يعد رجوعا . الإشهاد فيه . لا محل له . علة ذلك .
١٤٩٢	٢٨٠	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٥)
		دعوى الوقف :
		١ — تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف . عدم تعلقه بالاختصاص النوعي .
٣٦٤	٧٧	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٢/١٩٧٥)

الصفحة	القاعدة	مسائل متنوعة :
		١ — موافقة مجلس الأوقاف الأعلى على إبداله قطعا في الأرض لجمعية تعاونية لبناء المساكن . ق ٢٧٢ سنة ١٩٥٩ . استبدال أعيان الوقف . لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا بموافقة لجنة شئون الأوقاف . عدم انتقال ملكية الأرض محل البديل لعضو الجمعية إلا بتسجيل عقد الاستبدال الذي يتم بينه وبين اللجنة المذكورة .
٨٥٠	١٦٦	( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩ ) ... ..
		٢ — القضاء برفض الدفع بعدم قبول دعوى الإخلاء من العين المؤجرة المرفوعة من وزارة الأوقاف . استناد الحكم في ذلك إلى المادة الخامسة من م تق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأن القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٢ لم يسلب الوزارة حقها في الإدارة . لا مخالفة للقانون .
٩٩٠	١٩٠	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٣ ) ... ..
		٣ — الوقف معلقا على الموت كان أو مضافا إليه . غير لازم في حياة الواقف ويكون لازما بعد موته بالاتفاق عند الاحناف . الاستناد إلى نصوص القانون المدني في القول بتنفيذ الوقف رغم تأجيله . لا محل له .
١٤٩٢	٢٨٠	( الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٦ )

## وكالة

## إثبات الوكالة :

٢ — صدور التوكيل في قبرص . التصديق عليه من السلطات الرسمية بها ، وتصديق قنصلية جمهورية قبرص بالقاهرة أيضا ،

الصفحة	القاعدة	
		ثم تصديق مديرية أمن القاهرة على صحة ختم القنصلية . كاف لإسباغ صفة الوكالة على المحامى . خلو التوكيل من تصديق القنصل المصرى بجمهورية قبرص . لا أثر له . حلة ذلك .
٣٦٤	٧٧	( لطن رقم ١٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٢/١٩٧٥ )
		٢ — شكل العقد . خضوعه لقانون البلد المبرم فيه . عقد الوكالة الصادر فى الخارج . عدم جواز التعدى بأحكام قانون الشهر العقارى ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
٣٦٤	٧٧	( الضمن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٢/١٩٧٥ )
		الوكيل الظاهر .
		١ — اعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل . شرطه . قيام مظهر خارجى خاطيء منسوب للاخير من شأنه أن يخدع الغير الذى تعامل مع الوكيل الظاهر . مثال فى تعيين عامل .
١٤٦٢	٢٧٥	( لطن رقم ٦٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٢/١١/١٩٧٥ ) ... ..
		الوكالة بالخصوصية :
		١ — الوكالة بالخصوصية . نطاقها . الصلح بغير تفويض خاص يذكر بلفظه فى التوكيل . غير جائز .
٣٧٨	٧٨	( لطن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٢ — الإجراءات الخاصة بحضور الخصوم أو وكلائهم فى دعاوى الأحوال الشخصية . وجوب الرجوع بصدها لأحكام قانون المرافعات . حلة ذلك .
٣٧٨	٧٨	( لطن رقم ١٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٧٥ ) ... ..
		٣ — توكيل المحامى رافع الطعن بالنقض . جواز صدوره من وكيل الطاعن ما دامت وكالته تسمح بذلك .
٥٩	١١٨	( لطن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٥ ) ... ..



الزائدة	الصفحة	
		٤ — عدم تقديم سند وكالة المحامي الذي وقع على صحيفة الطعن . أثره . بطلان الطعن . المادة ٢٥٥ مرافعات .
٨٨٨	١٧٠	( الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠ ) .. .. .
		٥ — وكالة المحامي . انقضاؤها بأسباب انقضاء الوكالة العادية وأخصها انتهاء العمل الموكل فيه . الاستناد إلى المادة ١/٢٠٢ مدني في القول بقيام عرف يقضي بأن وكالة المحامي لا تنتهي إلا بإلغاء التوكيل وعلم المحامي بهذا الإلغاء . لا محل له علة ذلك .
٧٤٤	١٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢ ) .. .. .
		٦ — حق المحامي في الأتعاب عند عدم وجود سند بها . النص في المادة ٥١ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على سقوطه بمضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء التوكيل ليس إلا تطبيقاً للقواعد العامة الواردة بالمواد ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ مدني . مريان هذا التقادم من وقت إتمام المحامي للعمل الموكل فيه . علة ذلك .
٧٤٤	١٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢ ) .. .. .
		٧ — عقد وكالة المحامي بأجر . الاتفاق فيه على استحقاق الوكيل مبلغاً معيناً كتعويض اتفاق إذا ما عزل من الوكالة دون مبرر . غير مخالف للنظام العام . هذا الاتفاق يعد شرطاً جزائياً حدد مقدماً قيمة التعويض .
١٧٥٧	٣٢٨	( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ) .. .. .
		٨ — التعويض المتفق عليه بين المحامي وموكله في حالة عزله من الوكالة دون مبرر ، قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لا يمنع من تطبيق أحكام المادة ٢٢٤ مدني عليه . عدم استحقاقه إذا أثبت الموكل أن الوكيل لم يصبه ضرر . خضوعه لتقدير القضاء بالتخفيض

الصفحة	الرقم	المادة
		إذا أثبت الموكل أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة أو أن الالتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه .
١٧٥٧	٣٢٨	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... .. ٩ — دعوى بطلان العقد . عدم إقامة مدعى البطلان الدليل على أن الشق الباطل أو القابل للإبطال لا ينفصل عن جملة التعاقد . أثره . بطلان هذا الشق وحده . م ١٤٣ مدني . مثال في وكالة محام .
١٧٥٧	٣٢٨	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... .. وراجع : ( م . محاماة ) .
		نيابة إدارة قضايا الحكومة :
		إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم أو الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصاً قضائياً . م ٦٠ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . شركات القطاع العام ليست كذلك . توقيع محامى إدارة قضايا الحكومة على صحيفة الطعن المرفوع منها . أثره بطلان الطعن .
٩٠١	١٧٣	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٣٠) ... ..
٩٣٠	١٧٩	(والطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٧) ... ..
١٧٤٢	٣٢٥	(والطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١) ... ..
		مسائل متنوعة :
		١ — السمسار . وكيل مكلف بالتوسط لإتمام صفقة بأجر يستحق له بمقتضى اتفاق صريح أو ضمني عند إبرام الصفقة .
١٢٤	٣٣	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٢٤	٣٣	٢ — تقدير أجر السمسار في حالة عدم الاتفاق . عناصره . أهمية العمل وما يقتضيه من جهد وما جرى عليه العرف . (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٧) ... ..
٢٩٢	٦٣	٣ — طلب الوكيل إيقاع البيع على موكله . استلزامه وكالة خاصة . م ٧٠٢ مدني . تجاوزه حدود وكالة العامة . أثره . مثال بشأن إجراءات تنفيذ عقاري . (الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩) ... ..
٨٥٤	١٦٧	٤ — حق الوكيل بأجر في الرجوع على الموكل بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب عزله في وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول . القضاء بالتعويض على الأساس الأول لاجابة لبحث الأساس الثاني . م ١/٧١٥ مدني . (الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩) ... ..
٨٥٤	١٦٧	٥ — إنهاء الموكل لعقد الوكالة في وقت غير مناسب . تعويض الوكيل مقابل مافاته من عمولة وما لحقه من خسارة . عدم استجابة المحكمة لطلب الموكل إحالة الدعوى للتحقيق أو ندب خبير لإثبات استمرار حصول الوكيل على أرباح لم تكن محل اعتبار في تقدير التعويض . لا عيب . (الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٩) ... ..



# موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

المصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

وطايات رجال القضاء

السنة السادسة والعشرون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	( ن )		طلبات رجال القضاء
١٤	نقل ... ..		( ١ )
	المواد المدنية والتجارية	٣	إجراءات ... ..
	والأحوال الشخصية	٤	إختصاص ... ..
	( ١ )	٥	إستقالة ... ..
		٧	أقدمية ... ..
١٦	إثبات ... ..		( ت )
٣١	أجانب ... ..		ترقية ... ..
٣٢	إحالة ... ..	٨	
٣٢	أحوال شخصية ... ..		( ع )
٥٢	إختصاص ... ..		عزل ... ..
٥٩	إرتفاق ... ..	١٠	
٦٠	إرث ... ..		( م )
٦٥	إستئناف ... ..		مرتبات ... ..
٧٨	إستيلاء ... ..	١٢	
٧٨	إشغال الطرق العامة ... ..	١٣	معاشات ... ..

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٤٦	توكدة .. .. .	٧٨	إصلاح زراعى .. ..
١٤٦	تزوير .. .. .	٧٩	إعلان .. .. .
١٤٩	تسجيل .. .. .	٨٣	أعمال تجارية .. ..
١٥٢	تعويض .. .. .	٨٥	إفلاس .. .. .
١٦٠	تقادم .. .. .	٨٧	إلتزام .. .. .
١٦٨	تقسيم .. .. .	٩٢	إلتباس إعادة النظر ..
١٦٩	تنفيذ .. .. .	٩٢	أمر أداء .. .. .
١٧٢	تنفيذ عقارى .. ..	٩٣	أموال .. .. .
	(ج)	٩٣	أهلية .. .. .
١٧٧	جوارك .. .. .	٩٦	أوراق تجارية .. ..
	(ح)	٩٧	إيجار .. .. .
			(ب)
١٧٩	حجز .. .. .	١١٠	بطلان .. .. .
١٨٢	حراسة .. .. .	١٢٤	بنوك .. .. .
١٨٥	حكم .. .. .	١٢٥	بيع .. .. .
٢٢٣	حيازة .. .. .		(ت)
	(خ)	١٣٦	تأمين .. .. .
٢٢٥	خبرة .. .. .	١٣٨	تأمين .. .. .
٢٢٧	خلف .. .. .	١٣٩	تأمينات إجتماعية ..
	(د)	١٤٢	تأمينات عينية .. ..
٢٢٩	دعوى .. .. .	١٤٣	تجزئة .. .. .
٢٥٣	دفع غير المستحق ..	١٤٤	تحسين .. .. .
٢٥٤	دفوع .. .. .	١٤٥	محكم .. .. .

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ر)		(ف)	
رسوم .. .. .	٢٥٨	فوائد .. .. .	٣١٠
ديع .. .. .	٢٦٠	(ق)	
(س)		قانون .. .. .	٣١٢
شجرة .. .. .	٢٦١	قرار إداري .. .. .	٣١٨
(ش)		قسمة .. .. .	٣٢٠
شركات .. .. .	٢٦٢	قضاء مستعجل .. .. .	٣٢٢
شفعة .. .. .	٢٦٨	قضاء .. .. .	٣٢٣
شهر عقارى .. .. .	٢٧١	قناصل .. .. .	٣٢٥
شيوخ .. .. .	٢٧١	قوة الأمر الملقى .. .. .	٣٢٥
(ص)		(ك)	
صورية .. .. .	٢٧٣	كفالة .. .. .	٣٣٢
صلح .. .. .	٢٧٥	(م)	
(ض)		محال تجارية .. .. .	٣٣٣
خرائب .. .. .	٢٧٦	محاماه .. .. .	٣٣٣
(ع)		محكمة الموضوع .. .. .	٣٣٨
حرف .. .. .	٢٩١	مسئولية .. .. .	٣٤٧
عقد .. .. .	٢٩١	مصادرة .. .. .	٣٥٣
عمل .. .. .	٢٩٩	معاهدات .. .. .	٣٥٣



(د)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
مقاوله .. .. .	٣٥٥	تقل بحرى .. .. .	٤٠١
ملكية .. .. .	٣٥٥	نيابة عامة .. .. .	٤٠٥
مؤسسات .. .. .	٣٦٢	(هـ)	
موطن .. .. .	٣٦٣	هبة .. .. .	٤٠٥
موظفون .. .. .	٣٦٥	هيئات عامة .. .. .	٤٠٦
(ن)		(و)	
نزاع الملكية للنفعة العامة	٣٦٧	وصية .. .. .	٢٠٧
نظام عام .. .. .	٣٦٨	وقف .. .. .	٤٠٨
نقض .. .. .	٣٧٣	وكالة .. .. .	٤٢٠



لجنة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة

محمد حمدى السعيد  
رئيس مجلس الإدارة

”رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٦٢ لسنة ١٩٧٦“

هيئة المطابع الأميرية ( دار القضاء ) ٣٣١١٦ / ٧٨ / ٣٢١٥



















Bibliotheca Alexandrina



0542369